المانحون، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية المحلية

بروز النخبة الفلسطينية المعولمة

المؤلفان

ساري حنفي

و

ليندا طبر

مواطن

رام الله

كانون الأول 2004

فهرس المحتويات

الاختصارات: 6

أولاً- الانتفاضة وحدود دور المنظمات الأهلية 7
قيادة الانتفاضة 8
التنمية" في مرحلة النضال ضد الكولونيالي 8
دور الشاهد: دفع الحقوق الفلسطينية إلى الفضاء الدولي 9

ثانياً- الإطار النظري لهذا الكتاب 10
العولمة، المساعدات والتحولات في الحقل الاجتماعي 12

هذا الكتاب 14

شكر وتقدير 14

الجزء الأول 16

حفر في إشكاليات التقاء الأجندات العالمية/المحلية والسياق الفلسطيني 16

الفصل الأول 17

حفر في إشكاليات الأجندات العالمية والمحلية 17

1-1. التغييرات في المعونة الغربية والمنظور المحوري الجديد للتنمية 17
إعادة إنشاء قنوات المساعدة ونطاقها ووظائفها 18
شركاء جدد وأولويات سياسة جديدة 18
البنك الدولي: ركائز الاقتصاد والأجندة السياسية 21
صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وهيئات الأمم المتحدة 24
خاتمة: سياسات المانحين وشروطهم ودوافعهم 26

الفصل الثاني 34

المساعدات التي تتلقاها المنظمات غير الحكومية 34

الفلسطينية من الجهات المانحة وسياقها التاريخي 34

2-1. المراجعة التاريخية 34
وصول الدعم الغربي للمنظمات غير الحكومية 36

2-2. توزيع التمويل: الجانب القطاعي 36
القطاعات الفرعية 37

2- 3. توزيع التمويل حسب المنطقة 38

. 2-4 الإمدادات المتاحة وعلاقتها بالاحتياجات المقدرة: تماثل نسبي بين القطاعات، ولكن ... 38

2-5- صورة مجتمع المانحين 41

الجزء الثاني: عملية وضع الأجندة 52

الفصل الثالث 53

عملية وضع الأجندة، ثلاث حالات دراسية: المرأة، وحقوق الإنسان، والصحة 53

3-1 المقدمة 53
التقاء العالمي والمحلي 54
رؤية سوسيولوجية: عملية فك وإعادة الترميز 55

التقاء العالمي والمحلي في قنوات المساعدة ____ 56

3-2 أجندة التنمية والمرأة ____ 56

التقاء العالمي والمحلي: مصالح على المدى القصير ومعضلات على المدى البعيد في حالة المشاريع المدرة للدخل ____ 57

المصالح الاستراتيجية في مقابل المصالح العملية: حالة التدريب الجندري وحملات التوعية ____ 63

الحركة النسوية في المرحلة الانتقالية: من الوطني إلى الاجتماعي ____ 67

من المحلي إلى العالمي: "النوع الاجتماعي" والمرحلة الجديدة في الحركة النسوية الفلسطينية ____ 68

أولويات المانحين، نظم التمثيل وتمكين النساء في فلسطين ____ 69

الخاتمة: التطور الجدلي للحركة النسوية ____ 73

3-3. الأجندة الصحية: مثل على حالة الهروب الفردي ____ 74

أجندة قطاع الصحة العالمية ____ 75

إضفاء الصبغة الطبية على السياسة: ذخيرة جديدة للعمل الاجتماعي ____ 76

سياسة المانحين الصحية في فلسطين ____ 77

أجندة الصحة الإنجابية في فلسطين ____ 78

غياب سياسة خاصة بتأمين صحي شامل ____ 83

خاتمة: خيار "الهروب الفردي" من قبل بعض المنظمات غير الحكومية الصحية ____ 84

3-4.أجندة حقوق الإنسان: مثل على "التعبير " والمقاومة ____ 85

أجندة حقوق الإنسان العالمية ____ 86

تحويل أجندة حقوق الإنسان إلى تاريخ وسياق: حقوق وضعية ولكنها أيضاً شديدة التسيس ____ 88

الحقوق الفردية على حساب الجماعية ____ 92

منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية: أجندة مقاومة ____ 94

خاتمة: منظمات حقوق الإنسان، نموذج "المقاومة" ____ 98

الفصل الرابع. وضع الأجندة والمفاوضات ____ 100

المعيار السياسي ____ 102

المعيار القطاعي ____ 102

معيار المهنية ____ 103

أنماط التفاعل ____ 104

3-4. تحديد مساحة التفاوض ____ 105

تحديد قواعد اللعبة ____ 105

التماثل الهيكلي ____ 108

الاستثمار في مساحة التفاوض ____ 110

4-4 مقاربات المنظمات المحلية في المفاوضات ____ 112

المرونة كشكل من التفاوض ____ 114

5-4 تغيير الأشكال التنظيمية ____ 115

ظهور الفاعلين التكنو – بيروقراطيين والخبراء في المجتمع الدولي ____ 115

تمويل مشروع مقابل التمويل الشامل ____ 121

المدافعة مقابل الخدمات ____ 122

المانحون وخلق منظمات غير حكومية ضخمة ____ 125

.6-4 خاتمة: هل يوجد مجتمع إدراكي (ابستمي)؟ ____ 127

1-5. المقدمة ____ 131

2-5. تقديم الخدمات ____ 132

النموذج الليبرالي الجديد: عوامل الدفع الداخلية ____ 135

أي نظام للسلعة العامة؟ ____ 136

3-5. التغير الاجتماعي: نظرة عامة ____ 138

الفرضيات المبطنة وراء دعم المانحين للمنظمات غير الحكومية ______ 139
التغير الاجتماعي في إطار "مشروع": حالة البرلمان الصوري ______ 142
مهننة المنظمات الأهلية وأثر ذلك على قنوات المساعدة ______ 144

4-5.قيود ومعيقات التغيير الاجتماعي ______ 145
استبطان ثنائية تناقضية بين المهني والناشط ______ 145
المنظمة الأهلية تعكس علاقات القوى في المجتمع ______ 146
علامات التمايز ______ 147
المنظمات غير الحكومية والقيادة الكارزماتية ______ 147
اجتماعات مجلس الإدارة والقاعدة ______ 149

5-5. نحو رؤى بديلة: إمكانيات جديدة ______ 150
زيادة الاستقلال الذاتي ______ 151
هيكليات تنظيمية بديلة ______ 153
رأس المال الاجتماعي والتطوعية ______ 155
المنظمات الإسلامية: نموذج آخر للمنظمات ______ 156

6-5. خاتمة: تكوّن النخب المعولمة والتوجهات الناشئة في فلسطين ______ 158
النخبة المعولمة الناشئة ______ 158
تصنيف تشكيلات المنظمات غير الحكومية ______ 161
رأسمال اجتماعي أم حركة اجتماعية؟ ______ 162

الجزء الثالث: تشبيك العالمي مع المحلي ______ 166

الفصل السادس ______ 167

التشبيك: رؤية متعددة المستويات ______ 167

1-6.المقدمة ______ 167
تحديد موقع الشبكات العابرة للحدود القومية: مراجعة في الأدبيات ______ 168
حركة أم شبكات عابرة للحدود القومية؟ ______ 169
المشهد من الجنوب ______ 170
نظرة متعددة المستويات لعملية التشبيك ______ 170
أنواع مختلفة من التشبيك ______ 171

2-5. العبر قومية ذات الاتجاه القاعدي: سياتل مثالا ______ 173
مظاهرات سياتل: مقدمة ______ 174
الرأسمالية والعلاقات المحلية والعالمية والشبكات العابرة للحدود القومية ______ 175
داخل الشبكة: المنظمات غير الحكومية الشمالية والجنوبية والتوترات الداخلية ______ 177
نجاح مظاهرات سياتل: "أمير ما بعد الحداثة" ______ 180
هل هي حركة اجتماعية عالمية؟ ______ 181

6-3. مؤتمرات الأمم المتحدة ______ 184
قمة المرأة في بكين ______ 185
نيروبي: رؤية اجتماعية بديلة ______ 188
بكين وإعادة التأكيد على مناظير الرسمية المحورية ______ 189
النساء الفلسطينيات في الفضاء العالمي: المشاركة في المؤتمر العالمي بكين+5 ______ 192
ملاحظات ختامية حول مؤتمرات المرأة ______ 194
مؤتمر دربان العالمي المناهض للعنصرية: تحول مهم ______ 197

رابعًا-4. الشبكات الإقليمية ______ 201
الاتفاقية الأوروبية المتوسطية: عملية برشلونة ______ 204
الملتقى المدني الأوروبي – المتوسطي: ملتقى حقوق الإنسان في شتوتغارت ______ 205

5-6 الشبكات ما تحت الإقليمي: المستوى العربي ______ 209

عايشة: شبكة نساء عربيات ______ 210
بنيان: مشروع إقليمي للمنظمات غير الحكومية ______ 213

الفصل السابع ______ 215

التشبيك: النواحي الهيكلية ______ 215

7-1. الشبكات كتجربة مُهَيْكَلة ______ 215
المشاركة في الشبكة، من يختار؟ ______ 215
قواعد اللعبة ______ 218
المنظمات الأهلية والمنظمات الحكومية ودور الوسيط ______ 219

7 -2. من العالمي إلى المحلي؟ ______ 222
غياب التشبيك المحلي ______ 222
نشر الخبرة الناتجة عن التشبيك محلياً ______ 223
تبعية هيكلية؟ ______ 224

7-3. الخاتمة: ظهور مساحة للنضال والاحتجاج ______ 225
آليات التأثير ______ 225
ساحة العلاقات غير المتكافئة واختلاف إمكانية الوصول للموارد ______ 226
حركات اجتماعية جديدة وقديمة: فرضية العلاقة الإشكالية بين منظمات الشمال والجنوب ______ 227

الفصل الثامن: خاتمة ______ 231

8-1. وضع الأجندة ______ 231

8-2. التشبيك ______ 233

8-3. المانحون والمنظمات الأهلية الفلسطينية أثناء الفترة الانتقالية الوطنية: حالة الانتفاضة الثانية ______ 233

المراجـــــــــع ______ 239

أ-المراجع العربية: ______ 239

ب- المراجع الأجنبية ______ 240

Reference in Arabic ______ 260

المراجع في اللغة العربية ______ 261

الاختصارات:

- **أنروا:** (United Nations Relief and Work Agency for refugees in the Middle East) (UNRWA): وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين في الشرق الأوسط.
- **أنيرا:** ANERA: (American Near East Refugees Agency): الوكالة الأمريكية للاجئي الشرق الأوسط.
- **إيندا:** (Environmental Development for the Third World)(ENDA): التنمية البيئية للعالم الثالث.
- **سيدا:** (CIDA) (Canadian International Development Agency) : الوكالة الكندية للتنمية الدولية.
- **سيماد:** (CIMAD) (Comité inter-Movements Auprès des Evacuées) : اللجنة البين – حركية لمساعدة المهجرين.
- **كير:** (CARE) (Cooperative for American Remittances to Europe): هيئة المساعدات الأمريكية لأوروبا.
- **الوكالة الأمريكية:** (USAID) (United States Agency for International Development): الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

يونيفيم (صندوق الأمم المتحدة للمرأة **):** (UNIFEM) (United Nations International Fund for Women):.

المنظمة النرويجية للمساعدة (Norwegian People’s Aid- NPA)

للشبكة النسوية العربية (عايشة)

مقدمة

يعتبر نشوء الانتفاضة الثانية في شهر أيلول إشارة لعودة الفلسطينيين إلى مرحلة النضال المباشر والمكثف ضد الكولونيالية الإسرائيلية. فالانتفاضة وهي تحاول تقديم شروط لإمكانية الاستقلال الفلسطيني إنما تطرح رهانات نظرية وعملية للباحثين وغيرهم على حد سواء. وتتعلق بعض هذه الرهانات بالمنظمات الأهلية الفلسطينية، وكذلك بالمنظمات الدولية ومجموعات الممولين. وقد دعت الانتفاضة هذه المنظمات إلى أن تتدخل وتواجه ما سمي بالأزمة الإنسانية (humanitarian crisis) الناشئة والناتجة في الأراضي الفلسطينية؛ وتكون شاهدة على الهجوم الإسرائيلي العسكري المكثف ضد المدنيين هناك؛ وتدعم النضال الفلسطيني ضد الاحتلال.

ولعل الانتفاضة بذلك تقدم فرصة ذهبية لكشف المفارقات والتناقضات الظاهرة والخفية التي رافقت ظاهرة انتشار المنظمات الأهلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك لكشف التوتر في علاقات تلك المنظمات مع الممولين. كما استطاعت الانتفاضة أن تكشف، أيضاً، الانقطاع الكبير بين المنظمات الأهلية والحركات الشعبية في فلسطين، حيث لم يستطع كثير من ناشطي المنظمات الأهلية أن يربط بشكل وثيق بين متطلبات التنمية المهنية والطموحات الوطنية العليا من أجل الحرية والاستقلال. وهذا ينقلنا إلى طرح تساؤلات معقدة: كيف يمكن التنظير وشرح طبيعة العلاقات بين المنظمات الأهلية والمنظمات غير الحكومية الدولية والممولين؟ وما هي أهم العلاقات البنيوية بينهم؟ وما العوامل التاريخية التي شكلت هذه العلاقات وأسستها؟

سيقوم هذا الكتاب بدراسة المفارقات التي ظهرت على السطح خلال الانتفاضة، وخلال المرحلة الانتقالية التي سبقتها أيضاً (1993-2000). كما سيقوم الكتاب بتحليل العلاقات بين المنظمات الأهلية الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية الدولية والممولين، باعتبارها جزءاً من صيرورة داخلية للمجتمع الفلسطيني، وباعتبارها آليات وعلاقات بنيوية ضمن عملية المساعدات (aid industry). وينطلق هذا الكتاب من أبحاث ميدانية ومقابلات أجريت قبل الانتفاضة وأثناءها (1998-2001)، حيث تم اختيار "عينة" من 33 جهة مانحة و45 منظمة أهلية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة لإجراء مقابلات معها بشكل ممنهج، إضافة إلى مجموعة كبيرة من المقابلات واللقاءات المتفرقة. وقد ركزت المقابلات على ثلاثة قطاعات: قطاع الصحة، والمرأة والتنمية، وحقوق الإنسان.[i]

سيتم تقسيم هذه المقدمة إلى قسمين، وذلك لتحليل الديناميات متعددة الوجوه التي تؤطر العلاقات بين المنظمات الأهلية والدولية ضمن التاريخ الفلسطيني الحديث. ويحلل القسم الأول علاقة المنظمات الأهلية بالانتفاضة، فيما يقوم القسم الثاني بتوصيف الإطار المفاهيمي لهذا الكتاب ومحتويات فصوله.

أولاً- الانتفاضة وحدود دور المنظمات الأهلية

تعتبر الانتفاضة فعلاً جمعياً لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي ونظام السيطرة الكولونيالية. فإسرائيل لم تعمق خلال السنوات السبع التي تشكلها مرحلة أوسلو، نظام سيطرتها فحسب، بل حولته إلى نظام فصل عنصري (أبارتهايدي) مؤلف من حواجز مرور، ونظام للتنقل، وطرق التفافية للمستوطنين، ومستوطنات محاصرة، وخلق 83 بانتوستاناً في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومع دخول الانتفاضة سنتها الثالثة، بدأت تطفو على السطح بعض ظواهر الأزمة. فنظام السيطرة الإسرائيلي لم يعد محكماً فقط، بل أصبحت هناك علامات استفهام على بعض مستحقات الانتفاضة. فلقد بدأ كثير من المحللين يتساءلون في جلساتهم الخاصة حول قدرة الانتفاضة على تحقيق الطموحات السياسية الفلسطينية، وذلك لوجود مجموعة من التكتيكات والاستراتيجيات التي تبنتها المنظمات الفلسطينية، إضافة إلى الصعوبات التي تواجه عملية التوفيق بين الجهود المجتمعية وتحويلها إلى هدف غائي واحد. ويأتي هذا مع إستراتيجية إسرائيلية محكمة تقودها حكومة شارون، بما في ذلك استخدام الاستفزازات المسلحة، وبشكل خاص الاغتيالات للقادة الفلسطينيين، بحيث يصب الزيت على النار كلما أوشكت أن تهمد، ما أجج التناقضات في السياسة الداخلية الفلسطينية، ومنع أية محاولة لوحدة وطنية فلسطينية.

هناك ثلاثة رهانات تواجه المجتمع الفلسطيني حالياً: يتعلق الأول بقيادة الانتفاضة، والثاني حول علاقة أجندة التنمية بأجندة التحرر الوطني، والثالث يتعلق بدور المنظمات الدولية كشاهد على الانتهاكات الإسرائيلية. وسيتم تناول هذه الرهانات بربطها بموضوع الكتاب الذي يبحث في فضاء المنظمات الأهلية وعلاقته مع الممولين والمنظمات الدولية.

قيادة الانتفاضة

بدأت الانتفاضة ضعيفة بسبب غياب القيادة الموحدة، ويمكن عزو ذلك جزئياً إلى قرار لدى السلطة الوطنية الفلسطينية لإضفاء الضبابية على كل القرارات المتعلقة بالانتفاضة وقيادتها، وذلك لمنع أية ردود فعل سلبية من المجتمع الدولي (Rabbani, 2002). وفي هذا السياق، ظهرت مفارقة مركزية؛ فبينما لعبت المنظمات الأهلية الفلسطينية دوراً رائداً مهنياً فيما يتعلق بتقديم الخدمات الطبية، والمعلومات، ورصد انتهاكات حقوق الإنسان، فإنها لم تتعاضد مع القوى السياسية (كالأحزاب، أو المنظمات السياسية، والقوى الإسلامية والوطنية للانتفاضة، وكذلك الاتحادات) أو مع القواعد الشعبية. وعلى الرغم، كذلك، من استخدام المنظمات الأهلية نفوذها الدولي للدفاع ونشر المعلومات اللازمة عن ما تقوم به قوات الاحتلال الإسرائيلي، فإنها لم تلعب سوى دور محلي محدود في تعبئة جهود المجتمع خلال فترة النضال الوطني، وبالتالي لم يكن لها دور ذو معنى في قيادة الانتفاضة. وبينما لعبت شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية دوراً حاسماً في تنظيم مجموعات الحماية الشعبية الدولية، فإنها لم تطور مع النشطاء الدوليين أشكالاً غير عنفية للمقاومة، الأمر الذي يطرح تساؤلات عدة: لماذا لم تلعب المنظمات الأهلية الفلسطينية دوراً ريادياً في هذه الانتفاضة بتعبئة الطبقات الشعبية وتنظيم مقاومة جماعية؟ ولماذا، مثلاً، كان هناك دعم محدود من قبل المنظمات الأهلية لحملات المقاطعة للبضائع الإسرائيلية أو الأمريكية؟ ولماذا لم تحاول هذه المنظمات تقوية المبادرات المجتمعية، وبناء لجان شعبية لتعزيز صمود السكان اقتصادياً واجتماعياً، كما كان عليه الحال في الانتفاضة الأولى؟

لا يمكن فصل هذه الملاحظات عن مجموعة صيرورات وعن تحولات مهمة للمنظمات الأهلية الفلسطينية منذ بداية 1990 وارتباطها بعملية المساعدات. فمنذ بداية عملية أوسلو للسلام، وعملية بناء الدولة الفلسطينية، وتدخل الدول المانحة بمبادراتها لتعزيز السلام، نشأ فضاء جديد للمنظمات الأهلية. وللمفارقة، فقد ترافق ذلك مع عملية فصل المنظمات المحلية عن روابطها بالمجتمع وبالحركات الشعبية. وقد تزامن ذلك أيضاً مع صيرورة مليئة بالشروخات والانقطاعات، حيث تم خلالها إعادة تصميم الأجندة "الوطنية"، بحيث نظر إلى أنها مسيسة بشكل لا يمكن للمنظمات "المدنية" أن تقبله. وسنقدم بعض الأمثلة التي تتناول بإيجاز بعض إشكاليات المنظمات الأهلية في فلسطين. وترتبط الإشكالية بمجموعة قضايا ذات بعد نظري وعالمي، وهذا الذي سوف نبحثه في الفصول القادمة.

التنمية" في مرحلة النضال ضد الكولونيالي

الرهان الثاني الذي يواجهه المجتمع الفلسطيني يرتبط بكيفية تعريف التنمية في مرحلة التحرر الوطني. لقد نظر المانحون والمنظمات الدولية إلى المرحلة الانتقالية ليس على أنها" عملية سلام"، بل على أنها بداية عملية إنهاء الاحتلال، واعتبروا الوضع في الأراضي الفلسطينية في مرحلة ما بعد النزاع (post-conflict area)، وليس في مرحلة نزاع. وهذا له نتائج مهمة على عملية المساعدات على المستويين المفاهيمي والإجرائي. فعلى المستوى المفاهيمي تصبح مساعدات مناطق ما بعد النزاع خطية تبسيطية (linear)، بينما النزاع بطبيعته دائري. وعلى المستوى الإجرائي يعتبر المانحون والمؤسسات غير الحكومية الدولية وسطاء "حياديين"، متجاهلين بذلك الأسباب العميقة للنزاع وطبيعته الكولونيالية.

لقد تبعت المساعدات نمط الهيمنة الكولونيالية. وهكذا أصبحت فلسطين موقعاً جديداً "لبناء السلام" في النظام الدولي متموضعة فوق النظام الكولونيالي. ويبين ركس براينن ذلك في أن الجهود الجديدة لبناء السلام لم تصمم لتشمل "أنماطاً من حفظ السلام عسكرياً ودبلوماسياً" فقط، بل، أيضاً، تشمل مجموعة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية ذات أبعاد نفعية" (Brynen, 2000:6-7).

ويعني ذلك عملياً أن مساعدات بناء السلام (التي تشمل مساعدة السلطة الوطنية الفلسطينية على بناء مؤسساتها والبنية التحتية) مبنية على افتراض أن الصراع قد انتهى، بينما نرى بشكل واضح كيف أن هذا الصراع قد تجدد بشكله الأكثر عنفاً منذ حرب حزيران 1967. وقد انعكس هذا التصور، على مستوى المنظمات الأهلية، على طبيعة برامج هذه المنظمات ومشاريعها، حيث أصبحت ذات طبيعة تنموية بدون أية خطط طوارئ في حال تصعيد الصراع الوطني. ولم يستطع الجزء الأكبر من المنظمات الأهلية أن يزاوج بين المدني والسياسي، أو أن يفصل السياسي من "الوطني"، بل أظهر برامجه وكأنه لا يعي وجوده في أرض تحت الاحتلال.

لقد أصبح واضحاً أن الانتفاضة قد شطرت عملية أوسلو للسلام، كما شطرت بهرجة مشاريع المانحين التي عكست مفهومهم السياسي والاقتصادي التنموي والاجتماعي في الأراضي الفلسطينية على أنه صيرورات خطية بسيطة غطت على التحولات على الأرض، كما غطت على أفعال المحتل الإسرائيلي الذي لم يتوانَ لحظة عن منع عملية التنمية والاستقلال السياسي. لقد ازدادت عدد المستوطنين بنسبة ثلاثة أضعاف خلال الفترة الانتقالية فقط، وازداد نظام الهيمنة الإسرائيلي.

مع بداية الانتفاضة، تحولت مهمة كل المنظمات الحكومية وغير الحكومية إلى معالجة الوضع المزري الإنساني والركود الاقتصادي والتدمير الذي سببته العمليات العسكرية الإسرائيلية. وحسب تقرير البنك الدولي، فإن مستوى الدخل القومي للفرد قد انخفض من 50-60% للسكان الذين تعيش غالبيتهم تحت خط الفقر، كما أن الاقتصاد الفلسطيني قد خسر 5.4 مليار دولار (World Bank report, 3 March 2003).

ومع ازدياد المساعدات الطارئة للمانحين، تواجه المنظمات غير الحكومية الفلسطينية تحدياً إضافياً يتمثل في كيفية حفاظهم على رؤيتهم لاحتياجات التنمية الفلسطينية، وتطوير خطط على المدى المتوسط، وكذلك رؤيتهم لعلاقة جدلية بين التنمية الاقتصادية الاجتماعية والمقاومة.

لم تذهب دروس مرحلة أوسلو سدى، فالآن ينظر الفلسطينيون للمساعدات بحذر، وكيف يمكن للمانحين أن يقطعوا أو يغيروا استراتيجيات التنمية المحلية، حسب مصالحهم السياسية والعملية. وهناك تساؤلات حول الأسباب التي أدت إلى التحول في برامج الطوارئ لتسد احتياجات آنية (مساعدات غذائية على سبيل المثال)، وتحمل تكاليف الحرب الإسرائيلية؟ وهل يمكن للمساعدات أن تتحمل استراتيجيات فعالة تربط بين التنمية الاقتصادية – الاجتماعية وبعض أشكال المقاومة، مثل خلق بنى حكومية قادرة، أو تشجيع أشكال بديلة لتمكين المجموعات القاعدية؟ وهل يكون دورهم هو تحمل التكاليف المادية للهجمات الإسرائيلية والوضع المزري الإنساني، أم يكون دورهم إدانة هذه الهجمات أيضاً؟

لقد قامت بعض المنظمات الأهلية الفلسطينية مثل مركز دراسات التنمية في جامعة بيرزيت بتصميم بعض استراتيجيات التنمية البديلة التي تعيد ربط جهود المقاومة الوطنية بعلاقتها بالتنمية. والاستراتيجيات التي يقترحها المركز تدعو إلى خلق روابط جديدة بين السلطة الوطنية الفلسطينية والمنظمات الأهلية والمنظمات القاعدية، بحيث تسهل تقديم الموارد ضمن مشروع فعل جماعي، وتلبي الاحتياجات الأولية للسكان، وتقوي صمود مقاومتهم. ولكن بالنظر إلى المحاولات الفلسطينية لتطبيق مثل هذه الاستراتيجيات، يلاحظ أنها تسببت بتوتر العلاقة بين هذه المنظمات والمانحين، فيما أظهرت بوضوح حدود الشراكة بينهم. فالمنظمات الأهلية الفلسطينية لا تريد فقط من المنظمات الدولية الاعتراف بالانتهاكات الإسرائيلية الخطيرة للحقوق الإنسانية والوطنية الفلسطينية، ولكن أيضاً الاعتراف بالمسؤولية القانونية والأخلاقية للقوة المحتلة، حسب ما يعرف باتفاقيات جنيف الرابعة التي تنتهكها إسرائيل بشكل دائم من خلال سياساتها في العقاب الجماعي، والاغتيالات بدون محاكمات. وهذا ينقلنا إلى دراسة معنى دور الشاهد الذي يمكن أن تلعبه المنظمات الدولية.

دور الشاهد: دفع الحقوق الفلسطينية إلى الفضاء الدولي

تمثل الانتفاضة لحظة فريدة لمرافقة إشكال الفعل الأخلاقي السياسي للمنظمات الدولية والإنسانية خلال الفترات الشبيه بالحرب، والتفاعل بينها وبين المنظمات الأهلية الفلسطينية، وبخاصة عندما تضعف مساهمة الأخيرة في القضايا الوطنية والسياسية. ويمكن ملاحظة أنواع عدة من الفعل الإنساني في فلسطين: تدخل سكوني محض إنساني، كما هو الحال لدى الهيئة الدولية للصليب الأحمر، وأنروا، والتدخل الذي يجمع بين الإنساني وواجب الشهادة على ما يحصل (منظمة أطباء بلا حدود، ومؤسسة أوكفام ... الخ)، وأخيراً هناك شكل جديد من

الناشطية التي تتمثل بالحماية الشعبية للسكان تحت الاحتلال (الإرساليات المدنية، وحركة تعايش، وأطباء من أجل حقوق الإنسان - إسرائيل ... الخ) [ii]

تعتبر الانتفاضة فرصة ملائمة أيضاً لمراقبة تصرفات المنظمات الدولية والمانحين أثناء فترة ما يشبه الحرب. إجمالاً، كشفت الانتفاضة عدم قدرة المنظمات غير الحكومية الدولية على إثبات نفسها في دور الشاهد في فترة الأزمة والحرب. وبالمقارنة مع نموذج التضامن السائد أثناء الانتفاضة الأولى، يلاحظ أن هناك بطئاً في الاندماج بين المؤسسات المحلية والدولية. فقد أخلت الكثير من الدول المانحة ممثليها من الأراضي الفلسطينية، وطلبت منهم الذهاب إلى القدس أو العودة لبلادهم، حتى بدون التنسيق مع المنظمات الأهلية الفلسطينية. وعموماً، قام الكثير من المانحين، بمن فيهم الحكومات الأمريكية، والبريطانية، والألمانية، والمؤسسات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإخلاء أطقمها أثناء الشهور الأولى القليلة من بدء الانتفاضة على الرغم من أن الكثيرين عادوا بعد ذلك. ولكن في مثل هذا السياق لا تقوم المؤسسات الدولية على الأرض بدور المصدر بالنسبة لمقراتها الرئيسية أو للصحافة أو للجمهور في بلادها، وهذا يوضح إشكالية استبدال مجموعات التضامن بالمنظمات الدولية الممهننة.

ثانياً- الإطار النظري لهذا الكتاب

لبضعة عقود، نشأ في الأراضي الفلسطينية، كما في غيرها من البلاد العربية، نقاش حامي الوطيس حول موضوع إعداد الأجندة. وفي قلب هذا النقاش، طرح موضوع "الأجندة" كما لو كان مرتباً له، ليخلق تعارضاً بين الأجندة (الأجندات) "المحلية" وتلك الخاصة بالآخرين، وغالباً ما تكون من "الغرب". وفي بعض الأحيان، تحولت الموضوعات السياسية والاجتماعية إلى نقاش حول أولويات الأجندة. وفي مناسبات كثيرة، اعتبر مسؤولون في السلطة الوطنية الفلسطينية أن بعض القطاعات مثل حقوق الإنسان، والديمقراطية، والنوع الاجتماعي (gender) تتلقى تمويلاً فائضاً، الأمر الذي يعتبر تجاوباً مع أولويات المانحين. كما وجه مسؤولون في السلطة، وكذلك بعض المفكرين، النقد للرؤية قصيرة النظر في أجندات المانحين، حيث اعتبروها من الناحية السياسية تخدم مصالح "العدو".

ونشبت في حزيران 1999 أزمة بين المنظمات غير الحكومية والسلطة الفلسطينية بخصوص التمويل، أدت إلى إنشاء وزارة شؤون المنظمات الأهلية. وتنظر هذه السلطة عادة بعين الشك للمنظمات غير الحكومية بسبب علاقاتها مع الخارج، وكذلك نشاطاتها التي تحل أحياناً محل الخدمات التي تقدمها الدولة، وتحد بالتالي من سيطرتها على الموارد والخدمات.

في هذا السياق، بدأ هذا الكتاب باعتباره مشروعاً بحثياً يبحث عن كيفية تأثير الفاعلين الدوليين في سياسات التنمية للمنظمات الأهلية الفلسطينية، وكيفية تشجيع الدمقرطة، وفي الوقت نفسه يبحث عن قدرة المنظمات الأهلية الفلسطينية في المشاركة بصياغة الأجندات العالمية من خلال التشبيك والناشطية العابرة للحدود القومية (transnational activism)، والمؤثرات الدولية. ولكن كلما كنا نتقدم في الدراسة، أصبح واضحاً لنا أن أية دراسة للمواقع التي يتفاعل ويتقاطع فيها "العالمي" مع "المحلي" لا يمكن فصلها عن تحليل العلاقات عبر القومية الجديدة، وبخاصة نظام المساعدات ودورها في التشكيلات الاجتماعية المحلية. بمعنى آخر، لا يرتبط الفاعلين المحليين والبنى الاجتماعية بالحركة الداخلية للمجتمع، وإنما تتحول بعلاقتها مع الفضاء عبر القومية الجديدة وبالمفاوضات التي تجريها مع أجندات عملية المساعدات. لذلك، تعتبر الفكرة الرئيسية لدراستنا أن هناك إعادة هيكلة للمعرفة والممارسة، وتشكّل نخبة جديدة في قطاع المنظمات الأهلية حالياً.

ويهدف هذا الكتاب إلى دراسة عملية وضع الأجندة بين المانحين والمتلقين المحليين من خلال: أولاً- فحص العلاقات بين المانحين والمنظمات الدولية والمنظمات الأهلية. وثانياً- تناول معاني التشبيك بينهما. وأخيراً الكشف عن مواضع الالتقاء بين الاتجاهات العالمية والمجتمع المحلي. وهكذا من الضروري تناول بروز ما سوف نسميه "النخبة الفلسطينية المعولمة" المؤلفة من مجموعة مهمة من قياديي المنظمات الأهلية والمسؤولين المحليين في المنظمات غير الحكومية الدولية. ولذا، سوف ندرس آليات اتخاذ القرار في عملية التفاعل بين هذه الجهات حتى الوصول إلى تنفيذ المشاريع من قبل المنظمات الأهلية الفلسطينية. ولحصر وتطويق هذه

الإشكالية الواسعة سوف نركز على المشاريع للمؤسسات التي تعمل في ثلاثة قطاعات: الصحة؛ والجندر (gender) والتنمية؛ وحقوق الإنسان والديمقراطية.

وسوف نتناول، أيضاً، نشوء نخبة جديدة قد تهيكلت من خلال دخولها المتزايد إلى نطاق عملية المساعدات. وبشكل عام، فهي تتألف من نشطاء من الطبقة الوسطى حديثة التحضر، التي نشأت في سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته.

لقد ذكرت الأدبيات الكثير عن كيفية جذب الوظائف مدفوعة الأجر في قطاع المنظمات غير الحكومية للأفراد ذوي المهارات والتحصيل العلمي، وقد حدث هذا غالباً على حساب القطاع العام. ومفهومنا للنخبة أوسع من ذلك، ويشتمل على الطريقة التي نشأت فيها تشكيلات اجتماعية جديدة مترافقةً مع بروز المنظور المحوري الليبرالي الجديد (neo-liberal paradigm) الذي حول العلاقات بين الفرد والبنى الاجتماعية. هذه التغييرات ليس لها فقط تأثيرات مباشرة على الفعل الجمعي، بل في كيفية اندماجها في سياق الدولة – المجتمع، وفي حالة فلسطين في مشروع بناء شبه الدولة. هذه التحولات هي مترابطة جدلياً بثلاث صيرورات معقدة:

أولاً، هناك تحول في الاقتصاد السياسي للمساعدات المقدمة للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية. فعلى المستوى الدولي، تم التحول في سياسات توزيع المساعدات، إذ تحولت علاقات التضامن بين المنظمات الأهلية في الشمال والجنوب إلى علاقات متعددة وثنائية بين منظمات الجنوب مع الحكومات الأوروبية والأمريكية ومؤسسات التمويل. وعلى مستوى المنطقة والمستوى المحلي، فإن هذه المرحلة تتزامن مع حرب الخليج الثانية (1991) وبدء عملية السلام في مدريد، فتحولت وضعية فلسطين الجيو-سياسية إلى موقع "للحفاظ على السلام" فيه.

وتفهم هذه التطورات على أنها جزء من إدماج العالم العربي في نظام عولمة أحادي القطب، وهو ما يعتبر عملية ومشروعاً في هذا السياق.[iii]

ولعله من الضرورة أن نوضح معنى العولمة التي دخلت ضمن تجربة الحداثة في العالم العربي. ففي منتصف الثمانينيات، أدت الأزمة الاقتصادية في البلاد النفطية والدول العربية الأخرى إلى استدانة من البنك الدولي. ومن خلال ذلك، دخلت هذه الدول إلى النظام الليبرالي الجديد من خلال تدخل هذا البنك في هذه الدول ليفرض عليها تنفيذ برامج التكييف الهيكلي (Structural Adjustment program)، وخصخصة الصناعات الحكومية، وخفض المساعدات الاجتماعية. وباختفاء الاتحاد السوفيتي، دخلت الدول العربية بشكل كامل في أحضان فضاء التأثير الغربي، وأصبحت تابعة له مالياً وعسكرياً. ووصل أوج ذلك في حرب الخليج الثانية في العام 1991، حيث توجت الهيمنة الأمريكية في المنطقة.

ولذا، فإن العولمة في جذورها السياسية والاقتصادية، قد ارتبطت مع مشاعر الحرمان والضعف بسبب التحولات البنيوية التي زادت هشاشة المنطقة وضعفها، مقابل الفاعل الخارجي السياسي والاقتصادي.

ثانياً، هناك تحول في الاقتصاد السياسي للمساعدات الموجهة للمنظمات الأهلية في فلسطين، وذلك بخلق أنماط جديدة من الرأسمال الاجتماعي السياسي، وأشكال جديدة من الاقتصاد. لقد دفعت الأنماط الجديدة من المساعدة الثنائية والمتعددة لهذه المنظمات إلى نوع من التسابق والصراع بين تلك المؤسسات، وذلك للحفاظ على وجود نشطاء الطبقة الوسطى الحضرية والنخبة التقليدية (من المنظمات الأهلية الجديدة) في الجمعيات الخيرية والقاعدية (كما في اللجان الشعبية). كما أدخلت المساعدات معايير جديدة في التمويل وشروط جديدة لتوزيع المساعدات، ما خلق هرمية بين المنظمات، حيث أصبح هناك من هو مفضل للتمويل أكثر من الأخر، الأمر الذي أدى إلى تهميش الجمعيات الخيرية والقاعدية. وبشكل عام، أصبح هناك تمركز في التمويل لدى عدد صغير من المنظمات الأهلية التي أثبتت مهنيتها وجدارتها.[iv]

لقد أدى هذا التسابق على التمويل إلى إعادة إنتاج انقسامات داخلية مثل مدني/ريفي، مؤيد/معارض لأوسلو، متحدثين بالإنجليزية/بالعربية، تكنوقراطيين مهنيين/نشطاء مناضلين، وأصبحت هذه الانقسامات أكثر وضوحاً حتى أنها شكلت العلامات التي تعكس العملية التي أفضت إلى نشوء هذه النخبة الجديدة.

ثالثاً، إن دخول المنظمات الأهلية المحلية في قنوات المساعدات قد أقحمها في عملية تكوين ذاتي وصيرورة تغييرات في الأسس المؤسساتية والمفاهيمية للمنظمات الأهلية. كما أن معرفة وممارسات العاملين في

المنظمات غير الحكومية تعتبر نتيجة **لعملية تكوين ذاتي معقد** (complex subject formation)، وعملية تفاوض حول هذه المواقف المختلفة (Fisher, 1997). ومن هنا، يدل مفهوم النخبة المعولمة على نوع من التكوين الذاتي العابر للحدود القومية، تكون فيه نشاطات الفاعلين المحليين مبنية على معلومات مصدرها الجدل الدائر ومناظير محورية (paradigms) للتنمية والمقاييس الدولية لا تنبع بالضرورة من السياق المحلي.

بهذا المعنى، ينبغي اقتراح مفاهيم أكثر تعقيداً للعلاقات بين المانحين والمنظمات الأهلية، بحيث تقوم بعمل قطيعة مع الثنائية التبسيطية مانح/محلي التي دأبت كثير من الأدبيات على استخدامها عند دراسة أجندات هذه المؤسسات. فكلا طرفي الثنائية هو في مصفوفة، بحيث يلعبان كلاهما أدواراً مختلفة في الفضاءات المحلية والدولية، وبشكل خاص من خلال المؤتمرات الدولية التي تعقدها الأمم المتحدة. من جهة أخرى، فإن تكوين الذات العابرة للحدود القومية (transnational subject) ينبهنا إلى تحولات جديدة وعملية فصل وانقطاع ترافق الليبرالية الجديدة وتركيزها على "تمكين" الفرد بواسطة فعله الذاتي، في الوقت الذي تنخفض المخصصات الحكومية للخدمات وتزداد الحساسية الاقتصادية (economicability) ضمن الحياة الاجتماعية.[٧] وهذا ما حصل فعلاً في الساحة الفلسطينية، وهو ما يمكن أن يفسر لنا التحولات التاريخية لكثير من النشطاء ضمن القطاع الأهلي من دورهم كحلقة من حلقات الحركة الشعبية في الانتفاضة الأولى، إلى دورهم اليوم المركز بشكل أساسي على المدافعة وورش العمل وبرامج التدريب بشكل غير متوازن مع الخدمات.

بعد هذا التقديم للعمليات المعقدة التي شهدتها المنطقة والساحة الفلسطينية، سوف نتناول الإطار المفاهيمي للقاء بين العالمي والمحلي في عصر العولمة، والمتعلق بالانقطاعات التي أنتجتها الترتيبات المؤسساتية لليبرالية الجديدة.

العولمة، المساعدات والتحولات في الحقل الاجتماعي

تربط العولمة وثيقاً بالحداثة الغربية، ولعلها تمثل مرحلة جديدة منها. لقد ولدت عملية التحديث التي رافقت العولمة أشكالاً جديدة من الحداثة، ومن المؤسسات، من الأصناف الاجتماعية، ومن المفاهيم التي لعبت دوراً وظيفياً في مرحلة المجتمع ما بعد الصناعي. وأهم من كل ذلك تتضمن العولمة ترتيبات مؤسساتية مرتبطة بالليبرالية الجديدة وتفكيك الدولة ، كما أن هناك إعادة تعريف لعلاقة بين المجتمع والسوق وظهور مؤسسات جديدة في المجتمع المدني (Arato & Cohen, 1992). وما يعنينا هو أن عملية المساعدات قد أدت إلى ترتيبات مؤسساتية جديدة شملت الجمعيات الأهلية في دول الجنوب. كما تقوم عملية العولمة في إنتاج علاقات جديدة مهيكلة ضمن المجتمعات، وضمن المنظمات الدولية والرأسمال أيضاً.

وفيما يتعلق بعملية المساعدات في الأراضي الفلسطينية، فإننا ننظر إليها باعتبارها انتشار الأشكال المؤسساتية الجديدة التي رافقت العولمة. وتأثرت هذه الأراضي، مثلها مثل كل المجتمعات غير الغربية، بعمليتين: الأولى انفصال (disembedding) للعلاقات الاجتماعية عن السياق المحلي، بحيث حدث التفاعل والهيكلية في العلاقات من خلال شرائح عديدة للزمان والمكان (time/space) (Hanafi, 1990; Giddens, 1990:21).

أما العملية الثانية، فهي عملية إعادة احتضان (re-embedding) للعلاقات الاجتماعية في المنظمات الدولية والمؤسسات المالية والحكومات الغربية. ضمن هذه العلاقات، يشكل النموذج الليبرالي الجديد (بتراتبية جديدة للعلاقة بين الدولة والمجتمع والسوق) شكلاً جديداً لتنظيم الحياة السياسية والاجتماعية في المجتمعات غير الغربية. وفي هذا السياق، هناك من يعتقد، مثل انطوني جيدنز، أن المؤسسات الحديثة قد انتشرت بتأثير صيرورة العولمة بشكل كوني (Beck, Giddens & Lash, 1994:57)، ولكن، برأينا، فإن هذه الطريقة من الفهم تخلع ظلالاً من الإبهام أكثر من أنها تفسر. وعلى عكس ذلك، فقد نظّر ديلوز وغاتاري لانتشار الرأسمالية باعتبارها حركة مزدوجة: خلع الرمز واجتثاث من المكان (decoding & deteritorialization) للمؤسسات المحلية وأنظمتها القانونية والثقافية. وقد تبع ذلك إعادة موضعة لتلك المؤسسات بشكل اصطناعي (artificial reterritorialization) مع غياب تفعيل أنظمتها، ما شكّل أنماطاً عدة من "فضاءات ثانوية، واصطناعية، ومخيالية ورمزية" (Deleuse & Guattari,1984).

لقد قامت هذه الحركة المزدوجة من الاجتثاث وإعادة الموضعة بزيادة الشرذمة في المجتمع، وبخاصة في قطاع المنظمات الأهلية. لقد فسر عالم الاجتماع الفرنسي آلان تورين في محاضراته هذه الشرذمة عن طريق استخدامه مفهوم فك الارتباط (dissociation) بين الحياة الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية، باعتباره أحد أهم ملامح الحداثة الرأسمالية. فلم يعد هناك نظام واحد يجعل هناك شكلاً من الحياة الاجتماعية أو السياسية مرتبطاً بنظام اقتصادي معين، وبالتالي يفسر ذلك ازدياد الشرذمة وضعف التماسك الاجتماعي.

وحسب بيرل، فإن شكل الرأسمالية الحالية والمجتمعات المتقلبة (risk society) قد شجع انفصال وإعادة احتضان التشكيلات الاجتماعية الصناعية واستبدالها بتصنيفات ومؤسسات جديدة. وإذا اتفقنا على ذلك، فإن المجتمعات غير الغربية قد اجتثت مرتين من هذه الصيرورة (مثل الأراضي الفلسطينية)، كونها لم تخضع لعملية التصنيع ولا التحديث. وبدون المبالغة في نظرتنا لأهمية العوامل الخارجة في نشوء الأشكال المؤسساتية، علينا طرح السؤال التالي: كيف يمكننا فهم نشوء نماذج اجتماعية وسياسية جديدة من هذه المجتمعات باعتبار أن هذه النماذج قد تطورت وأخذت وظائف معينة في المجتمع ما بعد الصناعي؟ إذاً، إنه من الضروري الاستفسار عن تطور الأشكال المؤسساتية في المجتمعات غير الغربية. ولقد قمنا سابقاً بالاعتراض على مفهوم انطوني جيدنز لعملية انتشار هذه المؤسسات في عصر العولمة، باعتبارها عملية تماثل (homogenization). وبهذا، فإن المؤسسات الجديدة المنقولة للمجتمعات غير الغربية لا تحمل بالضرورة الأبعاد المعيارية نفسها، ولا الوظائف في المجتمعات التي انتقلت منها. هناك عملية خلع الترميز وإعادة الترميز (decoding & recoding) التي تجعل هذه المؤسسات المستوردة حاملة معاني جديدة. إذاً، علينا أن نفسر وندرس هذه المعاني في كل سياق مجتمعي جديد، لأن خطاب منظمة دولية ما، لها وجود في أكثر من دولة، لا يفسر بالمعنى نفسه في كل مكان تتموضع فيه.

يحاول هذا الكتاب إذاً، أن يرسم خريطة التحولات في المؤسسات والأفعال التي تهيكل الحياة الاجتماعية والسياسية في المجتمعات غير الغربية. وإذا كنا ننطلق مما استوحيناه من كتابات سكوت في اعتبار أن دراسات ما بعد الكولونيالية، التي ركزت على تشكل الفرد الكولونيالي وأشكال خلع الكولونيالية عنه، قد وصلت إلى طريق مسدود في فهم ما حدث في المجتمعات التي تم استعمارها مسبقاً (Scott, 1999: 12-15)، فإننا سنتحول من النظر إلى ما يحدث، ليس بالبحث عن أشكال الكولونيالية الجديدة، وإنما لإعادة التفكير في اللقاءات التي خلقتها الأبعاد المفاهيمية والمؤسساتية للحداثة. وبحسب سكوت، فإن نقل العقلانية المؤسساتية والسياسية إلى المجتمعات غير الغربية يتأتى من خلال فرض السلطة أو القوة الحديثة نفسها على الحقل الاجتماعي في المجتمع المحلي، بحيث تحول وتعيد تنظيم حقل الفعل. وهكذا نتبع هنا مفهوم ميشيل فوكو للسلطة باعتبارها "فعل الذي يؤثر على فعل آخر بشكل يحدد له حقل الممكن" (Al Amoudi, 2000: 18).

وبحسب سكوت، يحدث التحول في حقل الفعل لأن المؤسسات التي تنظم الحياة السياسية والوسائط التي يقوم الفاعلون من خلالها بالفعل السياسي قد تغيرت. فعلى سبيل المثال، في السياق الكولونيالي تتكون بنى لمشروع السيادة السياسية، وكذلك نظام قانوني وحقل اقتصادي مع حقوق للملكية تؤدي إلى تغيير كل قوانين اللعبة بالنسبة للفعل. وتحدث، بالتالي، حركة مزدوجة ومتتالية: تتشكل بنى جديدة لتنظم الفضاء الاجتماعي الذي يقوم بدورة بإبطال أشكال الحياة القديمة، ويجبرها على اتخاذ أشكال جديدة إذا أرادت الحياة (Scott, 1999: 26).

ويمكننا أن نرى أن عملية مماثلة حصلت في السياق الفلسطيني. فما حدث منذ عقد ونصف هو تحول في نمط الفعل السياسي وشكل التعبئة للمنظمات، وذلك باتجاه نمط مدني للفعل (civic mode of action)، خالقاً بذلك ذاتيات جديدة وانعكاسية جديدة على المعايير الاجتماعية. وقد تبع هذا التحول عملية المهننة والمأسسة بعلاقتها مع ازدياد التعاون التنموي، حيث قامت المنظمات الأهلية الفلسطينية بنشاطات جديدة على شكل برامج تدريبية وتعليمية مدنية وبرامج توعية. ويرتبط هذا النوع من النشاطات بمفهوم من هو المستفيد (public)، وكيف ينعكس على المعايير الاجتماعية والسياسية لهذه الفئة. نلاحظ، أيضاً، وجود معرفة جديدة من خلال الإحصائيات واستطلاعات الرأي التي تقوم بها مراكز البحوث التي أثرت بشكل مهم على السياسات وأضفت عليها شرعية أكثر مما عليه في الأشكال القديمة للفعل.

هذا الكتاب

يتكون هذا الكتاب من ثلاثة أجزاء. يطرح الجزء الأول مفهوم الأجندة العالمية والمحلية، والالتقاء بين هذين المجالين في ضوء السياق الفلسطيني. ويقدم الفصل الأول من هذا الجزء تحليلاً للمناظير المحورية الجديدة للتنمية في صناعة المساعدات، مع مراجعة مختصرة لسياسات البنك الدولي والمانحين الغربيين. ويعرض الفصل الثاني نظرة عامة لمساعدة المانحين للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية، مع تصنيف المساعدات حسب القطاعات والتوزيع الجغرافي، كما يلقي بعض الضوء على العلاقة بين العرض والطلب في المساعدات، بالمقارنة بين ما قدمه المانحون وتقييم الاحتياجات الذي قامت به بعض المنظمات غير الحكومية الفلسطينية.

ويتطرق الجزء الثاني من الكتاب إلى عملية إعداد الأجندة. ويبدأ في الفصل الثالث بدراسة لثلاث حالات: قطاعات النساء، وحقوق الإنسان، والصحة. وكل واحد من هذه القطاعات يحدد نوعاً من الالتقاء بين الأجندات العالمية والمحلية، وكيفية تحوير برامج المانحين محلياً، وكيف يتم التنافس عليها وإعادة تفسيرها وإدماجها في السياق المحلي من قبل الأطراف المعنية. أما الفصل الرابع، فيتعرض لبعض القضايا المتعلقة بالمفاوضات وعملية إعداد الأجندة بين المانحين ومتلقي المساعدات. ويشتمل هذا على: معايير المانحين لتمويل مشروع ما، ومساحة التفاوض، وتحديد قواعد اللعبة والتمايز البنيوي. ويطرح التحليل سؤالاً حول ما إذا كان استثمار المنظمات غير الحكومية المحلية كافياً في فضاء التفاوض (negotiation space). وأخيراً، نتفحص أسلوب العمل المتغير لكل من المنظمات الأهلية الدولية والمحلية (تمويل المشاريع مقابل التمويل العام) (core funding؛ وتمويل المدافعة (advocacy) مقابل الخدمات، وكذلك نتائج ظهور الخبراء التكنو-بيروقراطيين في المنظمات الدولية. ويشبِّك الفصل الخامس العديد من الخيوط المفككة في الأقسام السابقة، ويربطها من خلال دراسة أطروحية لدور المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في مجتمعها، كما يستعرض دورها كمقدمة للخدمات، وكأداة للتغير الاجتماعي في ضوء توجهات المانحين و"أجندة السياس ات الجديدة" (New Policy Agenda). وباستخدام مثال مشروع البرلمان الصوري النسوي، نتفحص بعض الصعوبات المرتبطة بمتابعة التغير الاجتماعي من خلال أطر عمل المانحين. وبشكل عام، فإن هذا الفصل يشير إلى أنه على الرغم من التغيرات التي لحقت بالمنظمات المحلية لتأخذ بالحسبان مناهج المانحين في التنمية، فإن الكثير من الآليات تظل مفتوحة أمام المتصرفين بهذه المنظمات لإعادة تعريف الممارسات التنظيمية وتشكيلها. ويحلل هذا الفصل ظهور النخبة المعولمة المؤلفة من بعض قيادات المنظمات الأهلية.

أما الجزء الثالث من الكتاب فيتطرق إلى عملية التشبيك العابر للحدود القومية أو العابرة للحدود القومية (transnational networking)، وإلى الطريقة التي باشرت فيها المنظمات غير الحكومية الفلسطينية بالمشاركة والاهتمام في شبكات المدافعة. ويطرح الفصل السادس مجموعة من الأمثلة بما في ذلك: احتجاجات المنظمات غير الحكومية والنقابات في سياتل على منظمة التجارة العالمية؛ وشبكات المنظمات غير الحكومية المنظمة من خلال المؤتمرات العالمية برعاية الأمم المتحدة؛ وكذلك الشبكات الإقليمية (المتوسطية) والنصف إقليمية (العربية). ويهدف هذا الطرح إلى تصنيف مختلف أنواع الشبكات العابرة للحدود القومية، وتسجيل الوظائف المختلفة التي تؤديها بالنظر إلى دور المنظمات غير الحكومية في بلاد الجنوب، والمنظمات الأهلية الفلسطينية في هذه الصورة الجديدة للنشاطات. أما الفصل الأخير (السابع)، فيكتشف بعض الأبعاد البنيوية لعملية التشبيك، مثل دور الوسيط، والمنظم للشبكة، والعوامل المؤثرة على تشكيل شبكة المنظمات غير الحكومية وكفاءتها.

شكر وتقدير

يتقدم المؤلفان بالشكر والتقدير إلى مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية- رام الله، ولمركز أبحاث التنمية الدولي (International Development Research Center) في كندا، وكذلك إلى جميع من أجريت معهم المقابلات . كما نشكر كل من قدم ملاحظات خلال كتابة هذه المخطوطة، ونخص بالذكر مي جيوسي، وريما حمامي، وسليم تماري، وجميل هلال، وجورج جقمان، وعزت عبد الهادي، ، ويوخين هيبلر و دينا كريساتي. كما نشكر رانية فلفل في مساهمتها في الترجمة.

الجزء الأول

حفر في إشكاليات التقاء الأجندات العالمية/المحلية والسياق الفلسطيني

الفصل الأول

حفر في إشكاليات الأجندات العالمية والمحلية

"إن المهمة السياسية الحقيقية في مجتمع مثل مجتمعنا هي نقد عمل المؤسسات التي تبدو في الوقت نفسه محايدة ومستقلة، بطريقة تزيل النقاب عن العنف السياسي الذي مورس دوماً عبرها".

ميشيل فوكو (Foucault, 1984:6)

"إننا لا نعرف إن كانت الكلمات تنقذ الإنسان، لكننا نعرف يقيناً أن الصمت يقتل".

من كلمة لـ "أطباء بلا حدود" لمناسبة منحها جائزة نوبل للسلام

1-1. التغييرات في المعونة الغربية والمنظور المحوري الجديد للتنمية

أعيد، في العقدين الأخيرين، تشكيل المساعدة الغربية التنموية، مع التغيرات العريضة التي طرأت على النظام العالمي مع نهاية الحرب الباردة. وارتبطت "صناعة التنمية" تاريخياً بعملية إعادة البناء ما بعد الحرب العالمية الثانية وبداية النظام العالمي الجديد، حيث أمسكت الولايات المتحدة الأمريكية بزمام الأمور. وبينما كانت الأمم المتحدة تقدم الدعم للجهود الأوروبية من أجل إعادة البناء، جرى في أروقتها تداول حول مصير العالم غير الصناعي. إن الإيمان بالتحديث باعتباره صيرورة مستمرة خطية (linear) وبأن هنالك حاجة لتراكم رأس المال، من أجل تحسين الأوضاع الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية في العالم الثالث، قد زاد، بأشكال غربية، من المساعدة التنموية إلى العالم الثالث، وتأسيس البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ووكالات الأمم المتحدة الفنية (Escobar, 1997:86) وظلت التنمية، في ظل التكالب على أسواق جديدة، ومنافسة الهرولة باتجاه مرحلة الحرب الباردة، مفهومة باعتبارها مسؤولية الدولة، واتسمت مفاهيم التنمية ومكوناتها بالانبهار بالمذاهب الحداثاوية المؤمنة بشكل مطلق بالعلم والتكنولوجيا، باعتبارهما ضروريين لخدمة التقدم.

وظهرت أيضاً أعداد كبيرة من المنظمات الدولية غير الحكومية، في أعقاب الحرب العالمية الثانية. فمؤسسات مثل "أوكسفام" (Oxfam)، و"أطباء بلا حدود" (Médecins Sans Frontières)، وهي منظمات خاصة غير ربحية ومنفصلة عن الحكومات الغربية نمت بشكل كبير تحت راية أيديولوجية إنسانية، في الوقت الذي اندمجت فيه الأمم المتحررة من الاستعمار في النظام القائم ما بين الدول، والاقتصاد الدولي (Boli and Thomas, 1999:30). ومنحت المنظمات الدولية غير الحكومية، بمرور الوقت، دوراً أكبر في مجال التنمية الدولية. ومع ذلك، فإن المنظمات غير الحكومية الأمريكية والأوروبية، كما يشير البعض، وطبقاً لبيكارت، دخلت في تعاون رسمي للتنمية من منطلقات متباينة. وبينما كانت المنظمات غير الحكومية الأوروبية، خلال السبعينيات، أكثر انغماساً في السياسة، وأكثر تركيزاً على تنمية طويلة المدى، وتغيير اجتماعي، فإن المنظمات غير الحكومية الأمريكية كانت أكثر تركيزاً على الغوث والمساعدة الإنسانية (Biekart, 1999:72). أما فيما يتعلق بالسياق الفلسطيني، فإن المنظمات الأوروبية غير الحكومية، التي دعمت المنظمات الأهلية، خلال السبعينيات والثمانينيات، حيث كانت مجموعات تضامنية، لعبت دوراً كبيراً في هذه الفترة مركزة على الغوث.

وقد تزامنت نهاية الحرب الباردة، مع تغييرات اقتصادية وسياسية واسعة، افتتحت كلها معاً حقبة جديدة في النظام الدولي، وقد اتسمت هذه الحقبة بإعادة تشكيل المساعدة الغربية للتنمية. ويمكن ملاحظة تغيرين أساسيين في هذا الصدد: إعادة إنشاء قنوات المعونة وتوسيع مدى وظيفتها، وصعود شركاء جدد في التنمية وسياسة أولويات جديدة.

إعادة إنشاء قنوات المساعدة ونطاقها ووظائفها

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، يمكننا ملاحظة تحول في توزيع المساعدة الغربية الرسمية منذ السبعينيات، بحيث غدت أكثر بروزاً. ونشير هنا إلى زيادة اعتماد المنظمات غير الحكومية الدولية على التمويل الحكومي، ودورها في توزيع المساعدة الحكومية الرسمية. ويوضح ايان سميلي أن علاقات المنظمات الأهلية الشمالية بالمانحين تحولت عبر العقود الثلاثة الأخيرة من مجرد تلقي منح من الأخيرة، إلى إقامة علاقات تعاقدية معها. وبالتالي فقد أصبحت منظمات الشمال تقدم منحاً لدول الجنوب في مساعدات ثنائية الأطراف (Smillie, 1999). ويكمن وراء هذا التوجه عامل واحد هو ميل الحكومات الغربية إلى صرف المساعدة الرسمية المخصصة للطوارئ عبر المنظمات الدولية غير الحكومية. وفي الوقت ذاته، حولت هذه الحكومات التمويل إلى شكل المساعدة الطارئة والإغاثة على المدى القصير، مبتعدة عن مجالات التدخل السابقة، وبخاصة عندما واجهتها حالات طوارئ مثل المجاعات في منتصف الثمانينيات. وفي أوروبا، زادت نسبة المنح الرسمية من ميزانيات المنظمات الدولية غير الحكومية من 2% إلى 27% ما بين السبعينيات والتسعينيات (Biekart, 1999:62). ويلاحظ الكاتب أنه نتيجة لزيادة اعتماد المنظمات الدولية على الحكومات، فقد اضطرت للخضوع للضغط لتفحص كفاءتها حتى تحافظ على استمرار قدوم هذا الدعم المالي. واستخدم الكثير من هذه المنظمات مجموعات إدارة خارجة لإنشاء أساليب تقييم حديثة واستراتيجيات تسويق (Sogge and Zadek, 1996, quoted in Biekart, 1999:62). فمن ناحية، فإن تزايد اعتماد المنظمات الأهلية الدولية على الحكومات الغربية يشوش الحدود بين التدخل الرسمي وغير الحكومي في عملية التنمية، ما يفضي إلى غياب التمييز بين ما هو حكومي وغير حكومي، وما هو خاص يسعى وراء مشاريع تحقق ربحاً، ويدخل بصورة متزايدة في ترتيبات تعاقدية من الباطن، كما هو الحال في صناديق مانحة كالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. قد يدعو هذا إلى التشكيك بالعلاقات ذات الطبيعة التضامنية السابقة بين المنظمات غير الحكومية الشمالية والجنوبية. وعلى الرغم من أن حدوث ذلك ليس بالضرورة، فإننا نرى أن الطبيعة التضامنية في العلاقة قد ضعفت، وتكونت صيغ جديدة منها، كما هو الحال في فلسطين. في الوقت ذاته، صاحب هذه التغيرات، إجمالاً، توسع العلاقات في قنوات المساعدة مع الهيئات المانحة الحكومية للدخول في أشكال جديدة من التعاون التنموي. وإضافة إلى ذلك، وبخاصة منذ الثمانينيات، شكلت هيئات المساعدة الحكومية علاقاتها المباشرة مع المنظمات غير الحكومية الجنوبية. وسوف ندرس هذه القضايا بالتفصيل في الفصل المتعلق بالمفاوضات بين الجهات المانحة والمنظمات الأهلية.

نذكر الآن أنه منذ انتهاء الحرب الباردة زادت الحكومات الغربية من انخراطها في مناطق النزاع، سواء أكان ذلك من خلال عمليات الإغاثة الإنسانية خلال فترة النزاع، أم من خلال جهود إعادة الإعمار بعد انتهاء الاعتداءات. وأحدث هذا تحولاً في أشكال المساعدة التنموية، حيث وسعت الإغاثة قصيرة المدى وجهود إعادة الإعمار من نطاق المساعدة ووظيفتها . وكما أشرنا سابقاً، فقد خصصت المجموعات الغربية نصيباً أكبر من المساعدة الثنائية اتجاه الإغاثة قصيرة المدى. وفي الوقت نفسه، كما أوضح ركس براينن، فإن جهود بناء السلام لا تفضي فقط إلى أنماط الدبلوماسية وحفظ السلام العسكرية التي تتأسس عادة، "بل تنتج مجموعة متنوعة من الأهداف والغايات الاجتماعية والاقتصادية المستترة وراء الالتزامات الجوهرية بالدعم المالي" (Brynen, 2000:6-7). وكما تكشف الحالة الفلسطينية، فإن انخراط الجهات المانحة في مشاريع إعادة الإعمار ما بعد النزاع، تنشر مبادرات ذات توجه تنموي تسيطر عليها أهداف سياسية. لقد ساند دعم الجهات المانحة لعملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية واهتمامها بالاستقرار السياسي في المنطقة، نطاقاً واسعاً من مجالات التدخل، بما فيها دعم التكاليف الإنشائية لتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وتغطية مصاريف موازنتها الأولية.

شركاء جدد وأولويات سياسة جديدة

تزامنت مع التغيرات المذكورة في الفقرة السابقة في فترة ما بعد الحرب الباردة سيطرة أولويات جديدة على سياسات الهيئات المانحة الغربية الثنائية. وارتبط بذلك بشكل وثيق إقرار بعض المؤسسات مثل البنك الدولي،

والهيئات الثنائية، بدور ومساهمة المنظمات غير الحكومية في عملية التنمية. وجلب لنا هذا " **أجندة السياسات الجديدة"** (New Policy Agenda)، التي أكدت الأدبيات أنها نقطة تحول مركزية في سياسات التنمية والمساعدة خلال العقدين الماضيين (Robinson, 1994). يمكن رؤية هذا التحول في السياسة على أنه يرسم إطار عمل لسياسة تنظمت حول القطبين التوأمين، ألا وهما الاقتصاد الليبرالي الجديد (neo-liberal economics)، ونظرية الديمقراطية الليبرالية (liberal democratic theory) (Moore, 1993). من الواضح أيضاً أن هذه الأجندة ليست أحادية، حيث تختلف تفاصيلها من هيئة مساعدة حكومية إلى أخرى. ومن المفيد في هذا الصدد أن نميز بين سياسات البنك الدولي الذي يركز في برامجه المتعلقة بأسلوب الحكم السليم (good governance programs) على الإصلاحات في الدولة وأساسيات الاقتصاد الكلي (macro economy)، وبين ما يركز عليه المانحون، حيث التوجه السياسي أكبر ويشتمل على مبادرات الديمقراطية وبناء المجتمع المدني. قبل دراسة هذه الأولويات بالتفصيل، من الضروري رسم السياق الشامل الذي نشأت فيه.

إن محاور السياسة التي حددتها هذه الأجندة الجديدة قد نشأت من الظروف التاريخية التي عجلت بظهورها وعمقتها نهاية الحرب الباردة. كذلك تعكس هذه السياسات إعادة هيكلة العلاقات بين البلاد الغربية والعالم النامي في ظل نظام عالمي بدأ بالظهور مؤخراً. ويصف البعض هذا التغير العالمي على أنه انتقال من العالم ذي القطبين إلى عالم بقطب واحد، حيث تحولت محاور العداوات الدولية من صراع بين الرأسمالية/الاشتراكية إلى صراع الشمال/الجنوب، وحيث تحولت المؤسسات المتعددة الأطراف، على شاكلة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلى أدوات تستخدمها القوى الغربية الصناعية (Scott, 1999:199). وعلى المستوى الكلي، فإن التطورات التاريخية المميزة لهذا التحول تشمل انهيار الشيوعية. ولكن بشكل مركزي أكثر، فإن أزمة النظام الرأسمالي في السبعينيات قد عجلت بعملية إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي، وبانتهاء هذه الأزمة في الثمانينيات أفضت إلى نظام دولي مُوالٍ للرأسمال (Arrighi and Silver, 2000).

على مستوى آخر، حدد الملاحظون دور العوامل الأيديولوجية في إعطاء دفعة لتطورات السياسة هذه. مثال ذلك أن البعض تحدث عن تمكن اليمين الجديد (new right) من الولايات المتحدة وبريطانيا، وبشكل خاص صعود سلطة حكومتي ريغان وتاتشر اللتين أيدتا العودة للاقتصاد الليبرالي الكلاسيكي (classical liberal economics) (Vashee, 1995). بالطريقة نفسها، أظهر البعض تأثير "الاقتصاد السياسي الجديد" (New political economy) و"نظرية الخيار العقلاني" (Rational choice theory) في استباق التحول في سياسات البنك الدولي (Young and Davidson, 1994:91). وأخيراً من المثير للاهتمام ملاحظة الأشكال الجديدة لتوالي الاستراتيجيات المستخدمة لدعم إنشاء أجندة سياسة جديدة. مثلاً، فسرت وكالات التنمية الغربية المتعددة الأطراف نجاح دول شرق آسيا الصناعية الحديثة على أنه تمخض عن ممارسات ليبرالية جديدة كجزء من التكوين الخطابي الأوسع للمنظور المحوري لليبرالية على أنه مجال الخلاص الوحيد بالنسبة لمجتمعات العالم الثالث (Kadt et al, 1992:190). وعلى عكس ذلك، أكد الباحثون المختصون بشرق آسيا أمثال روبرت وايد، وأليس أمسدين، على الدور القيادي الذي أدته الدولة في تسهيل النمو الاقتصادي في هذه الدول.

إذا ما ربطنا بعض النقاط المبعثرة التي أثرناها في السابق، فإنه يتضح لنا أن كلاً من عملية إعادة هيكلة الاقتصاد العالم وكذلك مجموعة العلاقات الجديدة بين الفاعلين التنمويين التي تشكلت بفعل "أجندة السياسات الجديدة"، قد أثارت نوعين من القضايا الحساسة بالنسبة للمجتمعات النامية. يتمركز النوع الأول حول موقع الدول الطرفية في النظام الاقتصادي الجديد الذي يتسم بتوسع التجارة وتخفيف اللوائح (deregulation)، ويتعلق النوع الثاني بدور الدولة في عملية التنمية والعلاقة بين الدولة – السوق – المجتمع (Beaud, 1992; Dekadt, Mars and White, 1992; Emmerij, 2000). إننا نهتم هنا بالنوع الثاني، حيث سندرس "أجندة السياسات الجديدة" ونفرق بين سياسات الهيئات المانحة الرئيسية، آملين أن نرسم بعض الخطوط العريضة للجدل حول هذه القضية.

مذاهب عقدية جديدة

يرى البعض أمثال إمكو براور أن "أجندة السياسات الجديدة" تمثل شكلاً من التوافق العريض ما بين الفاعلين الدوليين حول كيفية تدعيم الإصلاح السياسي والاقتصادي في البلاد التي تعيش مرحلة انتقالية (Brouwer, 2000). فقد تحولت بعض المعتقدات إلى مذاهب عقدية جديدة (new orthodoxies) مما له تأثير شاسع على

طريقة التفكير بالتغير الاجتماعي والسياسي، وبطرق التعامل مع التنمية على المدى البعيد. أولاً، يُنظر إلى المنظمات الأهلية الآن على أنها فاعل مركزي في عملية التنمية، ويرى البعض أنها تشكل عناصر ذات فعالية وكفاءة أكبر، كما أنها أقل كلفة في تقديم الخدمات مقارنة بالحكومات. وفي الوقت ذاته، ينظر إليها على أن لها قنوات اتصال أوثق مع المجموعات المهمشة (Van Rooy and Robinson, 1998). كما تعتبر هذه المنظمات محركاً لعملية الدمقرطة، وعنصراً جوهرياً من المجتمع المدني. وقد انعكست هذه التصورات في أن أصبحت المنظمات غير الحكومية اليوم تقدم مساعدة تنموية رسمية أكثر مما يقدمه جهاز الأمم المتحدة بكامله (باستثناء البنك وصندوق النقد الدوليين) (Silliman, 1999:134). لقد عرف البنك الدولي المنظمات الأهلية على أنها شريك مركزي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وما بين العام 1994 و 1997 اشتملت نصف المشاريع التي وافق عليها البنك الدولي على نوع ما من مشاركة المنظمات غير الحكومية (Miller-Adams, 1999:79). ثانياً، ينظر إلى الأسواق والمبادرات الخاصة على أنها الآليات الأكثر كفاءة في تحقيق النمو الاقتصادي، وكذلك في تقديم وسائل مقبولة لتوزيع الخدمات على الناس (Edwards and Hulme, 1996:2). وأخيراً، من المتوقع من الدولة أن تدعم نمو السوق، ولكن مع الحد من تدخلها في الاقتصاد، وهذا بدوره يرتكز على الاهتمام بالإصلاح الإداري في الدولة.

ترتكز كل من أولويات السياسة الجديدة في البنك الدولي والهيئات المانحة الثنائية على نموذج بثلاثة مستويات، وهي: اقتصاد سوق تنافسي، ودولة سوية ذات إدارة حسنة، ومجتمع مدني ديمقراطي. ويختلف الدارسون في آرائهم حول مدى تشكل هذا النموذج من خلال الليبرالية الجديدة. وحسب الفهم الحالي لليبرالية الجديدة على أنها وسيلة لتنظيم الدولة – المجتمع – السوق، التي تميز دور السوق في تحقيق النمو الاقتصادي وتوزيع السلع، وكذلك تتحدى دور الدولة في التنمية، وتدرس موضوع الطرائق المستقبلية في توزيع السلع العامة (Berthoud, 1992)، فإن الليبرالية الجديدة لها آثار عميقة على كل طرق تحقيق التنمية والنماذج السياسية والاقتصادية الفعلية في تطوير المجتمع. ويربط البعض من أمثال كارابيكو بين زيادة دور المنظمات الأهلية وتقلص دور الدولة. فهي توضح أن: "مفهوم التنمية من خلال المنظمات غير الحكومية يتماشى أيضاً مع الحلول الليبرالية الجديدة أو القطاع الخاص الليبرالي – العالمي لحل المشاكل الاجتماعية، وبشكل أكثر عمومية مع خصخصة الخدمات الاجتماعية بالنسبة للمؤسسات والاستثمارات" (Carapico, 2000:14). في حين يتفق البعض على أنه يمكن النظر إلى هذا النموذج على أنه جزء من الفكر الليبرالي الجديد، بصفته نموذجاً توجهه السوق وسلوك المستهلك (Calyton, 1994:7). إلا أن آرشر يرى هذا النموذج على أنه علامة الانقسام في الليبرالية الجديدة. وبالنسبة له، يقر هذا النموذج بأن السوق ليس كل الحل، ويعيد تأهيل الدولة كما يحاول، بشيء من الخجل، الترويج لحقوق الإنسان والديمقراطية التي تعتبر من متطلبات اقتصاد السوق الحديث والدولة ذات الإدارة الحسنة. وعليه، عندما فجرت الليبرالية الجديدة العلاقات بين الحكومة والاقتصاد والمجتمع، أعاد أسلوب الحكم الجيد توحيد أبعاد المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية (Archer, 1994:7-34). ويكون دور المنظمات الأهلية في هذه الرؤية مكملاً وليس بديلاً عن الدولة.

الإقرار بجدلية الإصلاح وإعادة التشكيل ضمن منظور محوري

ولكن أولئك الذين يعتبرون أن هناك قطيعة بين علاقات الدولة – السوق – المجتمع وراء سياسات المساعدة التنمية ومع الليبرالية الجديدة، قد أهملوا النفوذ شبه المهيمن للمنظور المحوري لليبرالية، إذا لم يكن في تحديد، فبإعادة تعريف الأفق الذي نتصور فيه التنمية. يقترح البعض أن التغيرات الأيديولوجية في البلاد الغربية خلال العقود القليلة الماضية، وبخاصة عودة الليبرالية الكلاسيكية في نهاية الحرب الباردة، قد أعادت تشكيل وهيكلة علاقات الشمال بالجنوب، حيث سمح هذا التحول الأيديولوجي بالحوار الدولي، وبخاصة فيما يتعلق بقضايا الشمال – الجنوب. وقد أشارت باسكر فاشي إلى أنه في هذا السياق فقد ألقي الفشل في التنمية على كاهل الدولة الكولونيالية والمشاريع ذات التوجه الوطني التي نزعت عنها صفة الشرعية باعتبارها اشتراكية، قبل وصول وتوسع النموذج الليبرالي الجديد (Vashee, 1995:201). بالنسبة لها: "فإن التحول الجوهري في هذا المشروع كان اعتناق صندوق النقد والبنك الدوليين للسوق الحرة والأيديولوجية النقدية بفعل تشجيع إدارة ريغان ودعم السلطات الأوروبية" (Vashee, 1995:201-202). يدعي البعض بأن تأثير مشروع الليبرالية الجديدة يزداد وضوحاً، حتى أنه يناظر بأن التحرر الاقتصادي قد غير شكل معضلة الفعل الجمعي في الجنوب، من خلال ممارسة أثر تفكيكي على الأفراد يظهر من خلال الصراعات الأكثر حدة وفردية من أجل البقاء (Patron, 1998:174). حتى إن الليبرالية الجديدة قد ولدت حلولاً على شكل دراسات مكتوبة تحتوي على أهداف تؤكد على مفهوم عدم إمكانية تقسيم السلع العامة.

كما سيتضح من مراجعة سياسات البنك الدولي في القسم التالي، نجد اهتماماً جديداً بالسلع الاجتماعية واستقرار آثار السوق ضمن حلقات التنمية. مثلاً، أقر البنك الدولي بأن التنسيق بين الحكومة والمجتمع والسوق ضروري لتحسين تقديم السلع العامة بشكل عام. كذلك، يشير آخرون إلى أن "اتفاق ما بعد واشنطن" (post-Washington Consensus) الذي يقر بقصور السوق يدعم الرأسمال الاجتماعي وبناء المؤسسات للتغلب على مناحي القصور. ولكن يظل الكثير من تلك المراجعات ضمن فضاء المنظور المحوري لليبرالية، حيث أنها حتى تلك اللحظة تمثل أساليب عمل مختلفة تطرح نموذجاً يتكون من تقليص دور الدولة وتوسيع السوق كآلية لتوزيع السلع وتخصيصها. ويبدو أن هذا يشير إلى أنه على الرغم من الإقرار بالتأثير الفعلي لليبرالية الجديدة في سياسات التنمية والمساعدة، فإن علينا مقاومة الإغراء الدافع لقراءة التغيرات في نماذج التنمية في فترة ما بعد الحرب الباردة بشكل اختزالي، مقسراً التطور وكأنه محض تقدم للنموذج الليبرالي الجديد على مقياس عالمي. يرتكز هذا على حقيقة أنه على الرغم من مدى تأثير نفوذ الليبرالية الجديدة، فإنها ليست نموذجاً أحادياً أو ساكناً، بل إنها تفهم بطريقة أفضل على أنها قد تخضع لإعادة تشكيل وتعديل كلما توسعت. باختصار، فإن الرؤية بأن العلاقات بين الدولة والسوق والمجتمع تهيمن على مساعدة الجهات المانحة وسياسات التنمية ليست أمراً ثابتاً، بل إنها تخضع في الواقع لإعادة صياغة. لهذا، فإن ما يلزم هو مواقف وتصورات مختلفة ضمن حلقات التنمية وبين الهيئات المانحة. ومن خلال سياستها ومراجعتها لمشاريع التمويل الخاصة بها، فإنها تضع شروطاً على الجدال المحيط بقضايا مثل توزيع المسؤوليات بين الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين في عملية التنمية. سوف نراجع في القسم التالي أولويات السياسة لدى البنك الدولي والهيئات المانحة الثنائية. ففي حين أن الأولى أقرب إلى الجانب الاقتصادي من "أجندة السياسات الجديدة" فإن المانحين يميلون إلى الجانب السياسي. كذلك، سوف نتتبع التغيرات في سياسات البنك الدولي ونميز بين أولويات البنك وصندوق النقد الدوليين وهيئات الأمم المتحدة.

البنك الدولي: ركائز الاقتصاد والأجندة السياسية

تبين لنا مراجعة سياسات البنك الدولي منذ الثمانينات وحتى يومنا هذا، على الرغم من استمرار التركيز على أساسيات الاقتصاد الكلي، فإن التركيز على إصلاح الدولة وخصخصة مهامها استبدل بإقرار ضمني بالحاجة للعمل في البعد الاجتماعي. ويرتبط هذا على الأقل بالفهم بأن الاهتمام بالجانب الاجتماعي ضروري من أجل الاستقرار السياسي.

أسلوب الحكم الجيد

كان البنك الدولي أول من أدخل فكرة "أسلوب الحكم السليم" (good governance) في تقريره الصادر العام 1989 حول القارة الأفريقية. وجه البنك اشمئزازه إلى عدم كفاءة واكتظاظ الإدارة العامة في الجنوب، وكذلك مشاكل الفساد والصعوبات التي تواجهها البلاد الأفريقية في برامج إعادة الهيكلة، فتحولت من التركيز على الوصفات الاقتصادية للاهتمام بالقضايا السياسية (Jeffries, 1993). وتوصل البنك في تقريره هذا إلى استنتاج بأن التنمية المستدامة تتطلب تحسينات في الإدارة السياسية، في الواقع الحكم الجيد. ولتحقيق هذه الغاية، دعم البنك الدولي برنامج إصلاح بركيزتين توأمين تتمثلان في أن بناء قدرة الدولة ولا مركزية صنع القرار يرتبطان بالتنمية الاجتماعية – الاقتصادية، من خلال تمكين المجتمع وتفعيل المنظمات الأهلية والمؤسسات الاجتماعية(Williams and Young, 1994:87).

وعلى الرغم من طبيعة هذه السياسة التي لا سابق لها، ظل الشغف الرئيسي وراءها متوجهاً نحو السوق، ولكن مع توجه إلى تصويب الخلل في السوق، وبناء نظام مالي فعال، وتأمين قوانين تنظيمية، والانضمام إلى نظم الشفافية والمساءلة، أي باختصار أساسيات الاقتصاد الكلي. ولابد من فهم اهتمام البنك الدولي بإصلاح نظام الدولة في ضوء ذلك. وفي الواقع، تعامل البنك الدولي مع الدولة على أنها تتعلم، وعلى أن الدولة الأكثر كفاءة هي التي تؤدي دوراً منشطاً للسوق. وعرّف البنك الدولي في تقرير التنمية الذي أصدره العام 1997 دور

الدولة على أنه تحديد حقوق ملكية آمنة، وتقديم نظم قانونية وقضائية وتنظيمية فعالة، مع تحسين كفاءة الخدمات المدنية وحماية البيئة (World Bank, 1997).

من بين أهم قسمين في برامج أسلوب الحكم، نجد تركيزاً على بناء قدرة الدولة، ووضع الأولوية على تنمية المهارات البيروقراطية. الزاوية الثانية، التي تهدف لجعل القرار لامركزي من خلال تدعيم المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، تعتبر أكثر حساسية. ويربط وليامز ويونغ بين دعم المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الاجتماعية، و"تدعيم المساءلة والشرعية والشفافية والمشاركة، حيث أن هذه العوامل هي التي تمكن المجتمع المدني وتحد من سلطة الدولة" (Williams and Young, 1994:87). من الواضح أنه على الرغم من توجيه هذه السياسات نحو المجتمع المدني، فإنها تمس إدارة الدولة للتنمية، وتشتمل ضمناً على موضوعة توزيع القوى بين الدولة والمجتمع ونوع العلاقة بينهما. وحتى لا ننسى، فقد كانت نظريات الخيار العقلاني والاقتصاد السياسي الجديد هي التي أفضت إلى تصور المسؤولين الحكوميين على أنهم يتصرفون بناء على رؤية ضيقة لمصالحهم الخاصة ويمارسون الفساد، الأمر الذي جعل سياسة البنك الدولي الأخيرة تتعزز.

إجمالاً، لا يمكننا أن نتجاهل أن برامج أسلوب الحكم التي طرحها البنك بداية ظهرت على أنها أسس لتنمية كل من الدولة والمجتمع في الجنوب بطريقة مركزة أكثر. واقتباساً من الاهتمامات الرئيسية في سياسة البنك الدولي، نجد دولة ذات سيطرة أقل مع إصلاح، تؤدي دوراً يعزز من السوق مع مجتمع تم تمكينه (empowered society) يشارك في عمليات التنمية، ويتضح لنا أن برامج أسلوب الحكم تتعامل مع العلاقات داخل القطاعات الثلاثة وبينها: السوق، والدولة، والمجتمع. ولا ينعكس ذلك فقط في تعريف البنك الدولي لأسلوب الحكم، ولكنه يلقي الضوء على التناقض الضمني القائم في صياغة السياسة. وكما تبين سوزان جورج، فإن البنك الدولي يعرّف أسلوب الحكم على أنه كيفية "ممارسة السلطة في إدارة مصادر الدولة الاقتصادية والاجتماعية من أجل التنمية"، وأسلوب الحكم الجيد يساوي إدارة تنموية سليمة (George, 1995:207). المشكلة أو بشكل أكثر دقة التناقض في هذه الصياغة كما تبين لنا هو أنه: "بصفته حلبة سياسية أساساً، فإن أسلوب الحكم يبدو اليوم على أنه غير سياسي تماماً، وعلى أنه أمر فني-إداري أكثر" ويكشف هذا عن توتر جديد مستتر وراء سياسات المانحين التنموية المتعددة والثنائية الأطراف في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث تصطدم برامجهم بالفضاءين الاجتماعي والسياسي بدون الاعتراف بخصوصيتهما، بل يتم تطبيع العملية برمتها من خلال اللغة الفنية للتنمية، وتوسيع منطق إطار العمل من خلال مشروع، كما سوف نناقش ذلك تفصيلياً في الفصل الرابع.

نحو الاهتمام بالتكاليف الاجتماعية

غابت الأجندة الاجتماعية بشكل كبير عن برامج أسلوب الحكم الأولية في البنك الدولي. وحتى تلك اللحظة، تركز الاهتمام بالمجموعات الاجتماعية المهمشة والمنكشفة من خلال الوجود الوسيط للمنظمات غير الحكومية التي كان من المتوقع منها تمثيل هذه المجموعات، وتقديم خدمات للسكان في المناطق النائية. كذلك، يبين التعريف السابق أن أسلوب الحكم الجيد، ركز على إعادة صياغة ممارسة السلطة في إدارة التنمية أكثر من تركيزه على المجموعات المهمشة، أو على تقديم السلع العامة. ولكن على جبهة أخرى، من الواضح أنه منذ منتصف الثمانينيات فصاعداً، أثيرت الانتقادات ضد النتائج الاجتماعية لبرامج إعادة الهيكلة (structural adjustment programs) الخاصة بالبنك الدولي. وقادت منظمة اليونيسيف هذا التوجه في تقريرها بعنوان تعديل بوجه إنساني، الذي بين الأثر العكسي لهذه السياسات على الأطفال والنساء. وتبعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره حول الآثار السلبية لهذه السياسة في أفريقيا السوداء، وأعربت المجموعة الأوروبية عن مخاوفها من المشاكل الاجتماعية التي سببتها برامج التعديل (Ould-Mey, 1996:196). ورداً على هذه الاعتراضات، أنشأ البنك الدولي أبعاداً اجتماعية للتعديل، وهي وحدة تشكلت داخل البنك الدولي لتصميم سياسة اجتماعية، يتم إدماجها في برامج التعديل. ولكن، كما أشار البعض، فقد تأسست هذه الوحدة لخدمة برامج التعديل الهيكلي، بدلاً من جعلها كياناً مستقلاً لتقييم تلك البرامج (Ould-Mey, 1996:198-200). يمكننا اليوم استشفاف نوع من التحول في سياسات البنك الدولي، ولكن من خلال إثارة هذه القضية، فإننا نبدأ بنقطتين تعريفيتين: أولاً يرتكز النقاش التالي على التغيرات الملحوظة في وثائق السياسة التي طورت منهجاً جديداً سمي إطار العمل التنموي الشامل (Comprehensive Development Framework). إننا نقر بأن إطار العمل

هذا ما زال في مرحلة البلورة، وأنه ما زال مشروعاً كشفياً ويلزمه سياسة رسمية. ولكننا نشعر بأنه من الوجيه إثارة سؤال حول ما إذا كان هناك تحول في سياسات البنك الدولي، حيث أن هذا الإطار يعكس مسار التوجه السياسي المستقبلي. وثانياً، نقر بوجود فرق بين بلورة السياسات وتطبيقها العملي. فالتنفيذ دائماً أكثر تعقيداً، ويمكن تحريف الأهداف والأسس المبدئية، وذلك حسب ما تقتضيه، بما في ذلك ما توجهه القضايا التنظيمية والذات المحركة الفردية.[vi]

إطار العمل التنموي الشامل

في نهاية التسعينيات، تم تداول وثائق السياسة في البنك الدولي الذي راكم مقترحات المشاريع لصياغة أسلوب عمل جديد للتعاون التنموي عرف باسم إطار العمل التنموي الشامل. وما زال هذا المشروع في المرحلة الكشفية، ويتم تجربته حالياً لتقديم أساس لمساعدات البنك الدولي لمختلف المتلقين بمن فيهم الفلسطينيون. وبصفته مؤشراً لعملية التفكير في سياسة البنك الدولي، فإنه مهم ويعرض استنتاجات مثيرة للانتباه. أولاً، بصفته أسلوب عمل للتعاون التنموي، فإن هذا الإطار يستسقي من، كما يوسع، برامج أسلوب الحكم مع تزويده بشق اجتماعي. كما أنه على عكس سياسة التكييف الهيكلي، التي تم تطويرها على أنها وحدة سياسة اجتماعية داخل إطار عمل برامج التعديل الهيكلي، فإن التركيز الاجتماعي المثار هنا ينطبق بشكل عام على كافة أنواع التعاون بين البنك الدولي والبلدان النامية. ثانياً، يحاول هذا الإطار التوجه إلى ما وراء مفهوم الشراكة داخل إطار العمل من خلال مشروع، كما يدخل أهمية التنسيق بين الفاعلين التنمويين المحليين والدوليين بشأن إطار العمل المتفق عليه. تبين دراسة لورقتي سياسة كتبها رئيس البنك الدولي جيمس وولفنسون (James Wolfensohn) الأولويات الجديدة لمقاربة إطار العمل التنموي الشامل. ويفيدنا أن نبدأ بالإشارة إلى أن هذه الوثائق تقر بوجود التوجه أحادي الجانب للسياسات السابقة التي تفضل السوق. كذلك تم عمل تفرقة بين الماضي والحاضر للتوجه نحو إستراتيجية جديدة تشمل أجندة اجتماعية. ويوضح ذلك الإقرار بأن مبادرات بناء قدرات الدولة قد وجهها المنطق الاقتصادي الخاص باستعادة ثقة المستثمر. "العمل مع الحكومات على الإصلاح المالي والقضائي والتنظيمي وعلى قوانين الإفلاس وبرامج محاربة الفساد وإدارة الشركات – المهمة جداً لاستعادة ثقة القطاع الخاص" (Wolfensohn, 1998:3). ولكن لنأخذ بالاعتبار الإقرار بإهمال المخاوف الاجتماعية في سياسات المانحين. "ينطوي المفهوم على أن توحيد الجهود – أي برامج اجتماعية واقتصادية متوازنة – ليس بالأمر الثوري، ولكن تظل حقيقة أن هذه ليست المقاربة التي كنا نتبعها في المجتمع الدولي" (Wolfensohn, 1998:6).

سنطرح هنا نقاطاً تتعلق بمفهوم إطار العمل التنموي الشامل

تتعلق النقطة الأولى بدور الدولة في التنمية، وبشكل خاص في السلع العامة (Puplic Goods). هنا ويوضح وولفنسون أنه بالإضافة للإصلاحات الاقتصادية وبناء قدرة الدورة لابد من إدراج الموضوع الاجتماعي، أو بشكل أدق السلع العامة، على الأجندة، الأمر الذي ينشئ علاقة بين التكافؤ والعدالة الاجتماعية والاستقرار السياسي، تعتبر فيها الأولى جوهرية للمحافظة على الاستقرار السياسي (Wolfensohn, 1998:3). المعنى الذي يقصده البنك الدولي بمفهوم العدالة الاجتماعية غير واضح، ولكن بالنسبة لوولفنسون فإن "إطار العمل التنموي يدعو لسياسات تشجع على إدخال – التعليم للجميع، وبخاصة للنساء والفتيات، والرعاية الصحية، والحماية الاجتماعية للعاطلين عن العمل، وكبار السن والأفراد ذوي الإعاقات، وتنمية الطفولة المبكرة، وعيادات الأمومة والطفولة التي تعلم الرعاية الصحية والتغذية" (Wolfensohn, 1998:7). وعلى الرغم من أنه على المستوى التصوري، يمكن أن تكون آثار ذلك غير واضحة، فإن بحثنا الميداني بيّن عملياً أنه يترجم إلى اهتمام بالتنسيق لضمان فعالية تقديم الخدمات العامة. وقد لاحظنا في السياق الفلسطيني أن سياسات البنك الدولي المركزة على إصلاح الدولة والحد من دورها، قد تم تعديلها لتركز بشكل أكبر على التنسيق بين الفاعلين التنمويين لتأمين تقديم السلع الاجتماعية. وفي حين أن الليبرالية الجديدة لا تتعامل مع كيفية التوفيق بين السلع العامة وتزايد دور السوق في توزيع المصادر، فإن سياسات البنك الدولي قد لمحت لهذه القضية، بحيث أصبح مفهوم "التنسيق" الأولوية الجديدة للتعامل مع هذه الثغرة. وهذا يبين كيف أن السياسات والرؤية الخاصة بالدولة – المجتمع – السوق المستترة وراء مساعدة المانحين، قد أعيدت صياغتها في الواقع. كذلك يقترح إطار العمل

التنموي الشامل أن رؤية الدولة المُصْلَحة واقتصاد السوق والمجتمع المدني الديمقراطي يمكن أن تكون قيد التعديل والتوسع من خلال الأولوية الجديدة للتنسيق، لضمان توصيل السلع الاجتماعية.

النقطة الثانية تتمثل في أن سياسة إطار العمل التنموي الشمال تكمن في التوجه إلى ما وراء مقاربة المشروع. والرؤية المعروضة هي التعاون التنموي بعيد المدى بين الفاعلين الدوليين والمحليين بخصوص إطار عمل يضع الأولوية على كل من أسس الاقتصاد الكلي والاهتمامات الاجتماعية (Wolfensohn, 1999:3). ومن بين الفاعلين المؤيدين لهذا التعاون، نجد الحكومات المحلية والهيئات المتعددة والثنائية الأطراف والمجتمع المدني بأشكاله كافة، والقطاع الخاص والمحلي والأجنبي. وفي الواقع، فإن المقصود من إطار العمل التنموي الشامل هو تسهيل التنسيق تحت قيادة الدولة، وكذلك العمل كأداة معلومات لتقييم التقديم في نطاق تنمية على المدى الطويل. ويكون التركيز على مقاربة إستراتيجية شمولية على المدى البعيد للتعاون، بحيث يشارك فيها المعنيون كافة.

يصف وولفنسون هذا كما يلي: "الجديد هو الالتزام بتكامل الجهود الضروري في الاقتصاد العالمي اليوم، حيث تتراجع المساعدة الدولية بشكل كبير. كما أنه التزام بتوسيع الشراكة والشفافية والمساءلة تحت قيادة الحكومة" (Wolfensohn, 1999:15).

على الرغم من أن التنسيق مهم لتقديم البضائع العامة، فإن البعض ينظر إلى التعاون بعيد المدى نظرة بغض، وبخاصة أن ما يتم طرحه يقحم فاعلين دوليين بما فيهم رأسمال أجنبي على أنهم فاعلون تنمويون على المدى البعيد في عمليات التنمية المحلية. ،بدون شك، لهذا آثار كبيرة على طبيعة صياغة السياسة المحلية واستراتيجيات التنمية وحتى الإدارة المالية. وقد أثار البعض فعلاً سؤالاً حول آثار هذا الأمر على نفوذ واستقلالية المسؤولين الحكوميين المحليين، مقترحاً مفهوم نزع الصفة القومية عن الدولة (denationalization of state) لفهم أهمية مثل هذه التغيرات، وبخاصة بالنسبة للدول الطرفية (periphery states) وأشباه الدول (quasi-states) (Ould-Mey, 1996).

صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وهيئات الأمم المتحدة

قبل المباشرة بمراجعة سياسات هيئات المانحين الثنائية الأطراف، من الضروري توضيح بعض الفروق الرئيسية بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهيئات الأمم المتحدة. من الشائع الالتباس بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بصفتهما الذراعين الماليين للدول الصناعية الغربية، وبخاصة الدول الثماني العظام (G8). ولكن التغيرات في السياسة، وكذلك التعديلات في عمليات البنك الدولي، تتطلب اهتماماً أكبر بالفروقات التي بدأت تظهر حديثاً بين هاتين المؤسستين. التمييز بين هاتين المنظمتين بهذه الطريقة ليس مركزياً فحسب بالنسبة لفهمنا لعملياتهما الفعلية على الأرض، ولكنه أيضاً يلقي الضوء على كيف تتصور وتعرف هاتان المؤسستان نفسيهما.

من المثير للاهتمام أنه لاحقاً للتغيرات في سياسات البنك الدولي المرتبطة بالتنمية وصولاً لإطار العمل التنموي الشامل، فإن البنك يعتبر نفسه أقرب إلى شكل الأمم المتحدة وغيرها من وكالات التنمية من حيث الاهتمام بالأجندة الهيكلية والاجتماعية والإنسانية، مع المحافظة على علاقات عمل قوية مع صندوق النقد الدولي. ويوضح جيمس وولفنسون ذلك قائلاً: "عموما، المؤسسة الشقيقة (صندوق النقد الدولي) تتولى مسؤولية الاستقرار الاقتصادي الكلي بالنسبة للدول التي تتعامل معها وكذلك عن الرقابة. بينما نتولى نحن مسؤولية النواحي الهيكلية والاجتماعية للتنمية. ومن الواضح عدم وجود دورين منعزلين، وأننا سنعمل معها بشكل

متقارب جداً" (Wolfensohn, 1999:2). من الواضح أن تحديد المسؤوليات هذا، مع التحديد بأن البنك الدولي يتجاوب مع الاهتمامات الاجتماعية لهو أمر جديد. وتضم أشكال التعاون الجديدة بين البنك الدولي وصندوق النقد، بخصوص إعادة تحديد المسؤوليات تضافر الجهود لربط تخفيف الديون بإستراتيجيات الحد من الفقر بالنسبة للدول المتلقية لقروض (www.worldbank.org/poverty/strategies/backgr.htm).

ويثير التعريف الذي أعلنه البنك الدولي عن نفسه بصفته هيئة تنموية تعمل جنباً إلى جنب مع فاعلين آخرين مثل الأمم المتحدة، تساؤلات حول العلاقة بينه وبين هذه الهيئات. ويطرح بروس جونس، الذي كان مسؤولاً عن القضايا السياسية المتعلقة بتشييد السلام ما بعد النزاع في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في نيويورك، بعض الملاحظات التوضيحية حول الاختلافات والعلاقة بين الفاعلين في الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وتشير ملاحظاته إلى الحاجة لإيلاء اهتمام أكبر بالعلاقة بين هذه المؤسسات. وفيما يتعلق بالاختلافات بين الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، يعرض جونس تمييزاً مهماً من حيث الفاعلين الفعليين الذين يحددون سياسات هذه المؤسسات. كما يوضح أنه يتم تشريع العمل التنموي في الأمم المتحدة من خلال إطار عمل تحت رقابة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الهيئة العمومية للمنظمة ومجلس الإدارة في مختلف الهيئات. وفي هذا الصدد، فإن سياسات هيئات الأمم المتحدة تعكس "توافقاً" حريصاً" بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنموي (Organization for Economic Cooperation and Development "OECD") (معظمها مانحة للمساعدات) ومجموعة الـ 77 (معظمها متلق للمساعدات). وعليه، كما يبين فإنه "على عكس المؤسسات الدولية المالية، فإن دول مجموعة الـ 77 تتمتع بسلطة كبيرة في عملية صنع القرار في الأمم المتحدة، ومن بين بعض هذه الدول مَنْ تعتبر زيادة التدخل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سياق الأزمات وما بعد الأزمات أنها تساوي السياسة التدخلية، وتلقى بالتالي مقاومة كبيرة" (Jones, 2000:7). أحد آثار ذلك هي أن التنمية لدى الأمم المتحدة ترتكز على التزام واضح بكل من التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويرجع جونس هذا إلى تأثير مجموعة الـ 77، وكذلك إلى أوروبا التي تظل تعتبر أن الدولة تقوم بدور مهم في التنمية (Jones, 2000:8).

أثار جونس قضية أخرى، وهي العلاقة بين البنك الدولي والأمم المتحدة. ولمح هنا إلى توتر العلاقات بين المؤسستين، مقترحاً بأن توزيع المهام بين هذين الفاعلين يمكن أن يتعقد في المستقبل. وكما يوضح، فإن دور الأمم المتحدة في إعادة الإعمار الاقتصادي في مرحلة ما بعد النزاع الذي كان مهيمناً في الماضي، قد تقلص اليوم. وأحد العوامل الرئيسية إلى أدت إلى الحد من دور هذه المنظمة هو تحول البنك الدولي إلى فاعل تنموي، وتدخله في أوضاع ما بعد النزاع. كما أن البنك الدولي يحاول اليوم، وبشكل متزايد، أن يكون له دور قيادي في تنسيق جهود إعادة الإعمار ما بعد النزاع، وقد كان هذا أهم أدوار الأمم المتحدة فيما مضى (Jones, 2000:8). من الواضح أن الاهتمام بالاختلافات، وكذلك بالتوتر الممكن حدوثه بين هذه المؤسسات التنموية الرئيسية، لوجيه حتى نفهم تبعات تدخلهم في المجتمعات المتلقية.

الإغاثة في مقابل التنمية

ظهر جدل جديد كشف النقاب عن بعض الاختلافات بين مختلف المانحين وهيئات الأمم المتحدة، سواء من حيث اختلاف وجهات النظر أم الطلبات المتناقضة لهيكلياتها التنظيمية والتقنية. ويدور الجدل حول قضية الإغاثة الإنسانية مقابل التعاون التنموي بعيد المدى. وأقر بأهمية التنسيق بين تطبيق الإغاثة الإنسانية مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعيدة المدى في البلاد المتلقية كأمر مركزي في عملية التنمية. ويرجع ظهور هذا الجدل جزئياً إلى تعديل مفهوم الإغاثة. ومع بداية التسعينيات، دخل موضوع الإغاثة مجال بحث وتمحص في الملتقيات الدولية. فقد أقر بأن مفهوم التحول الخطي من الإغاثة للتنمية زائف، حيث أن النزاع عادة ما يتخذ شكلاً دورياً. من هنا تولد جدل دائم حول ثنائية الإغاثة – التنمية، عاكساً فهماً جديداً للعلاقة المعقدة بين الإغاثة والتنمية. وهكذا بدأت المساعدات في النزاع والطوارئ تتبلور ضمن إطار عمل تنموي أوسع. ويأتي هذا على عكس الفرضيات السابقة التي رسمت فرقاً محدداً بين الإغاثة الطارئة قصيرة المدى، والمساعدة التنموية على المدى الأبعد، في تصميم المساعدة للبلاد التي تعيش حالة نزاع.

يعرّف جونس أربعة عوامل تعقد التوافق في جدل الإغاثة – التنمية. وتشتمل هذه العوامل على: القضايا الفنية: فالمانحون لديهم تمييز إداري صارم بين موازنات الإغاثة والتنمية، ما يصعّب الرد السريع أو تنسيق كل من نوعي المساعدة. والقضايا المفهومية: فالعاملون في التنمية عادة ما يضعون الأولوية على المبادرات بعيدة المدى، ويركزون على التعاون مع الدولة، وهذا ليس حال هيئات الإغاثة الإنسانية. وهذا يثير الحاجة لجسر تصوري بين المؤسسات التنموية والإنسانية. العاملان الثالث والرابع هما صعوبة تنسيق كل من المساعدة التنموية والإنسانية والقضايا السياسية التي تنبع من إمكانية عدم رغبة المانحين في دعم النظام السياسي الحاكم (Jones, 2000:11-18).

يضع وليام روبين، منسق وحدة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني لدى البنك الدولي، هذه القضية ضمن سياقها الدولي فيما يتعلق بالتوجهات في توزيع المانحين للمساعدة، ويعرّف ثلاثة توجهات: الأول أن هناك تقليصاً عموماً للمساعدة بسبب تعديل السياسات المالية في الدول المتقدمة. [vii] والثاني أن هناك زيادة نسبية في المساعدة الإغاثية قصيرة الأمد على حساب التعاون التنموي بعيد المدى. والثالث هو أنه عادة ما يتحول المانحون إلى القنوات متعددة الأطراف عندما يفضي النزاع السياسي إلى السلام وإعادة الإعمار. ويضيف أن القنوات التي تستخدمها هيئات التعاون أثناء النزاع هي غالباً المنظمات غير الحكومية (Reuben, 2000:65).

خاتمة: سياسات المانحين وشروطهم ودوافعهم

بعد أن راجعنا سياسات البنك الدولي ووضحنا بعض الاختلافات بين صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والأمم المتحدة، يظل علينا أن ندرس اهتمامات المانحين السياسية. وعلى عكس توجهات البنك الدولي، التي تركز على الجانب الاقتصادي من "أجندة السياسات الجديدة"، ركز المانحون في الاتفاقات الثنائية على الجانب السياسي في برامج المساعدة التي يقدمونها تماشياً مع توجه الديمقراطية الليبرالية للمنظور المحوري الجديد للتنمية. ومثل البنك الدولي، أدخلت الحكومات الغربية كذلك الاهتمام بأسلوب الحكم الجيد في برامج المساعدة التي تمولها. ولكن في حالة المانحين، فإن أسلوب الحكم الجيد يتم تعريفه أساساً بطريقة سياسية، ويتم ربطه بتطوير انتخابات متعددة الأحزاب وحماية الحقوق المدنية والإنسانية (Robinson, 1994:35-46). نتج هذا التشجيع المباشر للديمقراطية الليبرالية بفعل عدد من العوامل السياسية المتضاربة، بما فيها إعادة ظهور التوجه الليبرالي الجديد في الغرب، وانهيار النظم الشيوعية، وصعود حركات مؤيدة للديمقراطية في العالم النامي(Leftwich, 1993:606-610). ومن خلال برامج المساعدة وبرامج التمويل، يستهدف المانحون مجموعات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني التي تستطيع تأدية دور إيجابي في تشكيل شكل الحكم الخاص بها، وزيادة المشاركة الشعبية في الحياة السياسية، مؤسسة بذلك أساساً للدمقرطة (Nunnenkramp, 1995:10-11). كما يلجأ المانحون لفرض شروط للمساعدة في توفير بيئة ممكنة بالنسبة للمجموعات المدنية.

يمكن فعلاً ملاحظة تأثير جهود المانحين في المدافعة عن بيئة سليمة للمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الاجتماعية في السياق الفلسطيني المحلي. ولاحقاً لتأسيس السلطة الفلسطينية، برز نزاع مستعر بين المنظمات المحلية والسلطة حول إصدار قانون المنظمات الأهلية الذي أثار جدلاً كبيراً. واستغرق النزاع خمس سنوات، وبلغ ذروته في صيف 1999 عندما اتهم مسؤولون في السلطة الفلسطينية المنظمات غير الحكومية بالفساد وهددوها بالقمع. وفي خضم هذا كله، تدخل ممثلون عن الحكومات الأوروبية وغيرها إلى جانب المنظمات غير الحكومية، حاثين السلطة على إصدار قانون يحافظ على استقلالية المنظمات الاجتماعية. كما اعترف المراقبون بأن ضغط ممثلي المانحين كان أحد العوامل التي أثرت على قرار السلطة الوطنية الفلسطينية في عدم إصدار قانون المنظمات غير الحكومية القمعي، الذي صيغت مسودته العام 1995 على شاكلة القانون المصري للجمعيات المدنية (Sullivan, 1996). تبع ذلك تسوية تم التوصل إليها العام 2000 مع صدور قانون المنظمات الأهلية المعدل.

وبالإضافة لمبادرات بناء الديمقراطية التي طرحها المانحون، اتضح أن الحكومات الغربية، كما بينا في السابق، زادت من مشاركتها في جهود إعادة البناء في مرحلة ما بعد النزاع. وتتضارب في فلسطين برامج المانحين الخاصة بالمجتمع المدني والديمقراطية مع دعمهم السياسي لعملية السلام، واهتمامهم بالاستقرار السياسي في المنطقة. وكجزء من جهود إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع، ومبادرات تشييد السلام، دعم المانحون

عملية بناء الدولة الفلسطينية، وقاموا بتغطية متطلبات الميزانية المبدئية للسلطة الوطنية الفلسطينية. كذلك قدموا مساعدة لمشاريع التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تراوحت بين تطوير البنية التحتية إلى المشاريع الداعمة لسيادة القانون. وطبقاً لوزارة التخطيط والتعاون الدولي، وصلت المساعدة التي قدمها المانحون من الهيئات الحكومية فقط للسلطة الفلسطينية والمؤسسات غير الحكومية إلى 549.414 مليون دولار العام 1996، وإلى 432.259 مليون دولار العام 1997 (جدول رقم 1). في الوقت نفسه، فإن آلية بناء السلام التي ازدادت أهميتها بشكل كبير بالنسبة للمانحين الذين خصصوا لها التمويل كانت برنامج شعب لشعب (people to people). ويجمع هذا البرنامج مجموعات من المؤسسات الإسرائيلية والفلسطينية لتشجيع الحوار والتعاون على مستوى القاعدة الجماهيرية.

وفيما يتعلق بالأشكال المحددة لبرامج المانحين المتعلقة بتنمية الديمقراطية، لا بد لنا أن نعترف بأنه على الرغم من وجود خطوط اتفاق عريضة بين مختلف المانحين على وضع الحكم الجيد على أولويات الأجندة، فإن هناك اختلافات في التركيز على قضايا الديمقراطية وأسلوب الحكم. ويذكر أرشر أنه في حين أن تعريف الحكومة البريطانية لأسلوب الحكم الجيد واسع جداً، ومع التركيز على مهارات القطاع العام، فإن الحكومة الألمانية تنشغل في تطوير المشاركة الشعبية في العملية السياسية، فيما تركز كندا والدانمرك والنرويج والولايات المتحدة بشكل خاص على تشجيع حقوق الإنسان والإصلاح الديمقراطي (Archer, 1994:12-17). كما تتم تنمية البناء الديمقراطي في حالات عدة من خلال تخصيص أموال للبرامج المتعلقة بالإصلاح المؤسسي والتثقيف المدني. وفي هذا الصدد، شاع في بعض الحالات تدعيم حقوق الإنسان والديمقراطية من خلال التثقيف المدني. سندرس في الفصل الخامس المخصص بموقع المنظمات الأهلية الفلسطينية في مجتمعها أشكالاً محددة من مبادرات بناء الديمقراطية والمجتمع المدني التي ساندها المانحون في فلسطين.

وقبل البدء بالموضوع، من الجدير إلقاء بعض الضوء على الجانب المتلقي لسياسات المانحين الثنائية الأطراف. وقد طرحنا أن مجموعات حقوق الإنسان وضعت الأولوية على المنظمات المدنية في مبادرات المانحين لبناء المجتمع المدني. وكما يبين روي وروبنسون أن "البيانات الخاصة بالاتحاد الأوروبي، ومؤسسة التنمية الدولية، والوكالة السويدية للتنمية الدولية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تبين أن منظمات حقوق الإنسان (مؤسسات حقوق الإنسان الأهلية، ومجموعات المدافعة، ومنظمات المساعدة القانونية) قد حظيت بأكبر قدر من الشعبية، وتبعتها المجموعات المؤيدة للديمقراطية ووسائل الإعلام ومجموعات التثقيف المدني والمؤسسات النسوية" (Rooy and Robinson, 1998:65). وتجلى تركيز المانحين على منظمات حقوق الإنسان بشكل كبير في مسحنا للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية، إذ تبين وجود قدر كبير من التمويل المتاح لدعم منظمات حقوق الإنسان مقارنة بالقطاعات الأخرى. وتدير مؤسسة دانيدا صندوقاً خاص لتقديم معونة مباشرة لمنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية بقيمة 550.000 دولار أمريكي سنوياً، وتتم الموافقة على المشاريع في مكتب المؤسسة المحلي. ولكن في حالة مكتب التمثيل النرويجي، يتم تحويل التمويل لمنظمات حقوق الإنسان من خلال وزارة الشؤون الخارجية، ويتم الحصول على الموافقة في أوسلو، في حين أن كافة أنواع المعونة الأخرى التي تتلقاها المنظمات الأهلية الفلسطينية تديرها هيئة المساعدات النروجية (نوراد). وكان الحال كذلك بشكل خاص، بسبب الطبيعة السياسية، وبالتالي الحساسية لقضايا حقوق الإنسان.

دوافع المانحين: أفكار ومعرفة أم مصالح؟

لقد اهتم علم العلاقات الدولية كثيراً بموضوعة تناقش دوافع المانحين والفرق بين الأهداف المعلنة رسمياً والأهداف غير المعلنة (فتح أسواق تصدير جديدة، والبقاء في حكومة معينة... الخ)، التي تتمحور حول مقاربتين، وهما: مقاربة مبنية على الأفكار ومقاربة مبنية على المصالح. وتنص المقاربة الأولى على وجود سلطة تفسير رئيسية بالنسبة لتصرفات الفاعلين، حيث تحدث بيتر هاس عن " **المجتمع الإدراكي (الابستمي)** (epistemic community) التي تمارس نفوذاً سياسياً من خلال "نشر أفكار والتأثير على المواقف التي يتبناها عدد كبير من الفاعلين" (Haas, 1992). وفي المقاربة الثانية، يمكن تفسير تصرفات الفاعلين بشكل رئيسي وحصري على أساس مصالحهم المباشرة وغير المباشرة، والمعلنة وغير المعلنة، والسياسية والاقتصادية. لندرس كلتا المقاربتين كلاً على حدة.

تميز المقاربة الأولى مستوى الأفكار كوسيلة لمعايرة مصالح المانحين وتحديد الآثار على المجتمع المتلقي. وهذه مقاربة جديدة وجيهة نظراً للطبيعة متعددة المستويات لمساعدة المانحين. وكما بينا أعلاه، تقع سياسات المانحين ضمن أجندة سياسة عريضة تدعمها أشكال معرفية تطورت داخل مؤسسات هي نفسها تقع ضمن سياق تاريخي وثقافي معين. كما يوجد إقرار متزايد بأن المانحين والمنظمات الأهلية المحلية يستخدمون اللغة نفسها، وكذلك العديد من السمات التنظيمية المتشابهة (Tvedt, 1998:213). ويرتبط بشكل كبير بالموضوع عدد من القضايا بما فيها إنتاج المعرفة، وانتشار الأفكار، والأجهزة المفهومية التي يبدأ المانحون والمتلقون على حد سواء باقتسامها. ولهذا مؤثرات عميقة للنفوذ الذي يمارسه المانحون في المجتمع المحلي، كما أنه يؤثر على العلاقات بينهما. ويرى البعض أن لـ"التنمية" بعد خطابي (discursive dimension)، وتشكل طريقة لمعرفة، وبالتالي القيام بفعل في العالم الثالث (Escobar, 1995). ولكن يفهم آخرون "المفاهيم" على أنها حاويات يقوم الفاعلون بتحديد معناها، وتعكس حتمياً السياق الأوسع التي انتقلت له. كما أن المعنى المحدد المرتبط بمفهوم ما يمكن تفحصه ويعكس التفسير المحلي بطرق عديدة هو عملية دخول هذا المفهوم إلى المجتمع المحلي وسجله الخطابي. في الحالة الفلسطينية، بدأ البعض بتفحص معنى مفهوم "المجتمع المدني" بالنسبة للفاعلين المحليين في قطاع المنظمات الأهلية (Shawa, 2000).

وبالانتقال إلى المقاربة المبنية على المصالح، فإن تفحص مساعدة المانحين يقودنا حتماً إلى مناقشة أهدافهم المعلنة ومصالحهم غير المعلنة. وفي الواقع، فإن الجدال العنيف بشأن غايات مساعدة المانحين لم يثره المجتمع المتلقي فحسب (Hammami, 1996; Nakhleh, 1998)، بل أثاره المانحون أنفسهم. فلقد قام روبرت زمرمان، وهو مسؤول سابق في الوكالة الأمريكية للتنمية، بدراسة عن استخدامات المساعدة الأمريكية الاقتصادية لتدعيم أهداف السياسة الأمريكية الخارجية في مصر. ويذكر تحليله التوتر بين مجموعة متعارضة من الأهداف تتراوح بين تلك المتعلقة بدفع الديمقراطية وحقوق الإنسان وفض النزاعات، وتلك المتعلقة بالمصالح الإستراتيجية والعسكرية، لنصل أخيراً إلى المصالح الاقتصادية والإنسانية والتجارية. واستنتج بعد قياس التكاليف بعيدة المدى والنجاحات قصيرة المدى أنه إذا كانت المساعدة الاقتصادية للعالم الثالث والبلاد الخارجة من الشيوعية قد حققت أهدافها الدبلوماسية، فإنها فشلت في تنمية هذه البلدان (Zimmerman, 1998).

وفي الحالة الفلسطينية، تظهر مصالح تنافسية متعددة وأحياناً صراعية بين المانحين. وفي برامج بناء الديمقراطية مثل تلك التي تنفذها الوكالة الأمريكية، تتشكل المصالح الجيو–سياسية الأوسع على شكل اعتبارات تمويلية. مثلاً، لا تدعم بعثة الوكالة الأمريكية في فلسطين الأحزاب السياسية، ويرجع هذا أساساً إلى معارضة هذه الأحزاب لعملية أوسلو، ودور الحكومة الأمريكية كسمسار لعملية السلام. في حين أنه في أماكن جغرافية أخرى تقدم الوكالة الأمريكية دعماً للأحزاب السياسية، وفي هذه الحالة فإن المانحين يبعدون منظمات اجتماعية حيوية عن إمكانية التأهيل للمنح. كذلك يطرح البعض أن مصالح المانحين الجيو–إستراتيجية والاقتصادية عادة ما تتعارض مع البرامج الخاصة بأساليب الحكم. وعند مراجعة دعم المانحين للمجتمع المدني في فلسطين ومصر، يطرح إمكوبراور وجود أهداف أبعد بكثير من مجرد تدعيم المجتمع المدني والديمقراطية. وأهم أولويات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومعظم الحكومات الأوروبية هي: أمن إسرائيل، وضمان الدعم الفلسطيني لعملية السلام، والتحرر الاقتصادي(Brouwer, 2000:29).

ولكن مهما كانت طريقة رؤية دوافع وتأثير المانحين، فمن الواضح أن تمويلهم يخضع عادة لشرطية. [viii] حتى عندما يتم صرف التمويل من خلال المنظمات غير الحكومية الدولية، تظل هناك شروط نابعة من عدم تكافؤ علاقات القوى بينهم وبين المؤسسات الجنوبية التي يدعمونها. وقد انتقد العديد من المؤسسات غير الحكومية الجنوبية هذه الشرطية لسببين رئيسيين: أولاً يرى البعض أن فرض الشروط عبارة عن محاولة من طرف المانحين لفرض رؤيتهم للعالم على المجتمعات الجنوبية. ولكن أقرت منظمات غير حكومية أخرى بالقيمة الإيجابية لعملية فرض الشروط كمحرك للتغير الديمقراطي وتحسين حقوق الإنسان. ثانياً انتقدت أيضاً المعايير المزدوجة التي يطبقها المانحون الغربيون. وطرح موراليس وسيرانو (Morales and Serrano) مثالاً من خلال المساعدة التي تمنحها البلاد الغربية لإندونيسيا (في الثمانينيات والتسعينيات) والتي تكشف نفاق المانحين الذين ربطوا المساعدة بالديمقراطية في بياناتهم السياسية، ولكنهم تعاملوا مع الدول بطرق مختلفة عند التنفيذ (Robinson, 1994).

المانحون في السياق الفلسطيني: دعم عملية السلام

واجه المجتمع الفلسطيني في التسعينيات بيئة سياسية إقليمية ومحلية تغيرت بسرعة كبيرة. واشتملت هذه المرحلة على تراجع الانتفاضة الفلسطينية الأولى وبداية مؤتمر مدريد بمبادرة أمريكية الذي أفضى إلى التوقيع على اتفاقات أوسلو وعملية السلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وتزامنت هذه التغيرات مع إعادة هيكلية المساعدة التنموية الغربية في النظام اللاحق للحرب الباردة وأولويات المانحين والبنك الدولي الجديدة كما بينا فيما سبق. كذلك، فإنه أثناء فترة التطورات السياسية الانتقالية كان الدعم الذي تتلقاه المنظمات الأهلية الفلسطينية من المنظمات غير الحكومية الدولية يمر بتغيرات كبيرة. وبلا شك، تعتبر دراسة الحالة الفلسطينية فيما يتعلق بنمط العلاقات بين المانحين والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية مؤشراً أساسياً لتوضيح آثار العديد من التغيرات التي طرأت على المساعدة التنموية الغربية. [ix] ولاحقاً لذلك، وكما أشرنا في القسم الخاص بالتطور التاريخي للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية منذ بداية التسعينيات، فإننا نلاحظ تحولاً واضحاً في أشكال الدعم الخارجي المتاح للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية. وفي حين تقلص الدعم من مصادر عربية ومن التضامن، فقد زادت المساعدة التنموية الغربية المرتبطة بمناظير التنمية المحورية الأوسع، أو بالمساعدة التي فرضتها سياسياً مراحل ما بعد النزاع لدعم عملية السلام.

في خطاب المنظمات غير الحكومية المحلية، يتم وصف العلاقة المتغيرة بين المنظمات الفلسطينية والدولية والمانحين، منذ الانتفاضة الأولى وحتى يومنا هذا، بأنها انتقال من أشكال الدعم التضامني إلى المساعدة التي توجهها السياسة لمساندة عملية السلام مع إسرائيل، [x] وبخاصة مع تزايد مشاركة الحكومات الغربية في جهود إعادة الإعمار ما بعد النزاع، حيث اعتبرت هذه المنظمات أنه لا يمكن تفادي وصول مساعدة تنموية ذات دوافع سياسية. ولكن المشكلة في هذه التصورات تكمن في أنها أدخلت عوامل مختلفة مع بعضها البعض. ما سنقوم به في تحليلنا هو فصل هذه العوامل عن بعضها البعض وتمييز الثانوي من الرئيسي.

وعليه، ففي حين أنه من الصحيح أن تمويل التضامن إجمالاً الذي ساد أثناء الانتفاضة الأولى تراجع منذ ذلك الوقت، فإننا لا يمكن أن نعزل هذا عن إعادة الهيكلة الأوسع لقنوات التنمية التي عرفناها سابقاً، والعلاقات الجديدة، وأشكال التبعية التي تتطور بين المنظمات غير الحكومية الدولية والحكومات الغربية. فما معنى زيادة هذه التبعية على التمويل الحكومي بالنسبة للعلاقات التي تتشكل بين المنظمات غير الحكومية الدولية والجنوبية؟ من الواضح أن العلاقة بينها تتأثر بعدد من العوامل، ولا يمكن تحديدها بعامل التمويل، كما لا يجوز أن نفترض أن هذا العامل وحده سيحدث عملية التحول بعيداً عن نمط التضامن. مثلاً، فإن جمعية المساعدة الطبية للفلسطينيين – المملكة المتحدة (MAP-UK 'Medical Aid for Palestine – UK)[xi] التي ما زالت محافظة على نواح عديدة من أشكال التضامن، تعتمد بشكل كبير على التمويل الحكومي، حيث تأتي 72% من موازنتها البالغة 1.342 مليون جنيه إسترليني من مصادر حكومية (63% من الاتحاد الأوروبي، و 9% من دائرة التنمية الدولية في الحكومة البريطانية).

إذاً، لا يمكننا التغاضي عن التغيرات في أولويات المانحين وأشكال مساعدتهم الجديدة لدعم عملية السلام، أو المساعدة المرتبطة بمناظير التنمية المحورية السائدة مع اتضاح خطوط مجالات اهتمام المانحين وتدخلهم.
ومما يوضحه التوجه الأول، نجد أن الكثير من الهيئات المانحة الثنائية وبعض المنظمات الأهلية الدولية العاملة في فلسطين تضع الأولوية على المشاريع الفلسطينية – الإسرائيلية المشتركة كجزء من مساعدتها لمرحلة ما بعد النزاع، حيث أن هذه المشاريع اعتبرت مساهمة في إدارة النزاع. مثلاً، تمول مؤسسة فريدريش إيبرت التعاون عبر الحدود بين السلطات المحلية الفلسطينية والإسرائيلية في شمال الضفة الغربية والبلدات الإسرائيلية المجاورة. وقبل البدء بالانتفاضة الحالية، كانت مؤسسة إيبرت تخطط لتوسيع هذا المشروع الذي أطلقت عليه "التعاون في الشمال". وخططت من خلال تمويل كبير من المفوضية الأوروبية متجهة نحو مجالات حماية البيئة، وتطوير الشركات، والتعاون بين المدارس والجامعات، وكذلك الاجتماعات بين المؤسسات غير الحكومية والشباب والنساء وغيرها من المجموعات (Friedrich Ebert Stiftung, 2000). بالنسبة للمانحين والمنظمات الأهلية الدولية التي تدعم هذه المشاريع، فإنها تعتبر وسيلة لتحسين الوقاية من النزاع، وتأسيس آليات مؤسسية لتسهيل طرق تجاوز النزاع. ولكن، على عكس ذلك، انتقد الفلسطينيون بشدة ما يسمى بمبادرات "شعب لشعب" التي تروج للحوار بين مجموعات المجتمع المدني الإسرائيلية والفلسطينية. وبالنسبة للكثيرين، تعتبر هذه المبادرات أمراً سلبياً لأنها عادة ما تفضي إلى أشكال مبهمة من سياسة ما بعد الحداثة، حيث يطرح

كل جانب روايته، في حين تظل القضايا الأساسية ذات الطبيعة البنيوية في النزاع وعلاقات القوى خارجة عن مجال النقاش.

تتضارب أشكال أخرى من معونة المانحين بشكل مباشر مع القضايا التنموية، حيث عادة ما يصرف هؤلاء مساعدتهم للسلطة الفلسطينية أو للمنظمات الأهلية الفلسطينية لغايات مشاريع اجتماعية واقتصادية وسياسية. ويقر العديد من المانحين العاملين في فلسطين بأن الظروف الاجتماعية – الاقتصادية للمجتمع المحلي، لا تشكل ضمانة كافية تبرر مستوى المساعدة المخصصة له. واعترف الكثيرون بأن الغاية من المساعدة سياسية هدفها الرئيسي دعم عملية السلام. مثلاً، تعرف مؤسسة التعاون الدانمركية (دانيدا) تعاونها مع الفلسطينيين على أنه "مساعدة تنموية انتقالية" مرتبطة بالهدف الرئيسي وهو تعزيز عملية السلام. وفي العادة، توجه هذه المؤسسة جل دعمها لأفريقيا. وقد بين وليام روبين من البنك الدولي في مؤتمر السلطة الوطنية الفلسطينية – والمنظمات الأهلية الفلسطينية في العام 1999 أحد آثار ذلك على المنظمات الأهلية الفلسطينية، حيث أكد أن قناة المساعدة هذه تعتبر إحدى طرق التعاون الرئيسية التي يستخدمها المانحون لصرف مساعداتهم في مناطق النزاع. وعليه، فإنه حذر المؤسسات الفلسطينية الاجتماعية من أنه عادة ما يتراجع التمويل كثيراً عند انتهاء مرحلة النزاع. علاوة على مساعدة المانحين لتعزيز عملية السلام، فإن برامج الهيئات الثنائية ترتكز بشكل متزايد على المنظور المحوري الأشمل للتنمية. فمن جهة، لا بد من الإقرار بعامل الطوارئ، حيث دخل الفلسطينيون في عملية بناء الدولة في ظرف تاريخي اعترف فيه بالمنظمات الأهلية على أنها شريك تنموي حقيقي. ولو لم يكن الوضع كذلك، فإن مصير المنظمات الاجتماعية الفلسطينية المستقلة كان سيشبه مصير المنظمات الأهلية في أفريقيا ما بعد الاستعمار. وفي الوقت ذاته، ترتبط أهمية المنظمات غير الحكومية بتأثير الأيديولوجيا الليبرالية الجديدة حول منظور التنمية المحوري ورؤيته لتقليص دور الدولة في التنمية. وأخيراً، أهم عامل يؤثر على علاقات المنظمات الأهلية بالسلطة الفلسطينية هو زيادة وصول تمويل المانحين لمواضيع اهتمام محددة مسبقاً وقطاعات تدخُّل مؤسَّسة مسبقاً. ويصف ركس براينن بيئة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية اليوم، وترتيبات التمويل التي تدخل فيها كما يلي: "عادة ما توفر دعم المانحين بسهولة أكبر للبرامج الجديدة في القطاعات المتعلقة بالاهتمامات الموضوعية المعاصرة، مثل حقوق الإنسان، والتنمية الديمقراطية، والنوع الاجتماعي، والبيئة وغيرها. وغالباً ما أجبرت المنظمات غير الحكومية على تمويل نشاطاتها المنتظمة وتكاليفها التشغيلية من خلال تأمين سلسلة من منح البرامج الخاصة من المانحين والمنظمات الأهلية الدولية. وحتى تقوم بهذا العمل، تجاوب الكثير منها مع أولويات الممولين الموضوعية، ليس من جانب الاقتناع بها، بل من حتمية ذلك للحصول على التمويل" (Brynen, 2000:188).

يقترح هذا الاقتباس أنه على عكس الدعم التضامني في الماضي، والعلاقات السابقة بين المنظمات المحلية والمانحين، فإن التمويل يصل اليوم مع أولويات معرفة مسبقاً توجه طريقة صرف الأموال في المجتمع المحلي. لكن هناك هامشاً للتفاوض على هذه الأولويات، وهذه القضية مركزية في كتابنا، وسوف ندرسها بعناية في الفصلين الثالث والرابع.

إجمالاً، من الواضح أن كلاً من تمويل المانحين لدعم عملية السلام، وأشكال المساعدة التنموية التي قدموها لا تهيكل فقط نوع التعاون الذي يتشكل بين المنظمات الأهلية المحلية والمانحين، بل تشكل أساس تأثير المانحين على المجتمع المحلي. وانطلاقاً من المقاربة المبنية على الأفكار التي أشرنا إليها، سننهي هذا القسم برسم الخطوط العريضة لآثار كلا النوعين من التدخل في المجتمع الفلسطيني.

المانحون والبناء الفكروي للواقع

تنظر المقاربة المبنية على الأفكار (idea-based approach) - باعتبارها مناقضة للمقاربة المبنية على المصالح - إلى دافع المانحين وإلى آثار مساعدتهم من خلال حزمة من الأفكار تأخذ بالاعتبار نتائج الفرضيات ومجموع الأفكار المتداولة بين المانحين والمنظمات غير الحكومية. ويذكرنا فيرغسون من خلال دراسته لخصائص تدخل الهيئات المانحة في المجتمعات النامية، بأن المانحين يبنون تدخلهم في بلد ما على أساس تفسيرهم للواقع في هذا البلد. ويطرح مثالاً على هذا التدخل في دراسته لدولة ليسوتو، فعند طرح المناقصات لاستخدام الأموال التي تتولى الهيئات المانحة صرفها، تميل تلك الأخيرة إلى رزم التنمية الموحدة (standard development packages)، وتصور البلدان النامية بطرق تجعلها ملائمة لمثل هذه الرزم. كما أنه يطرح فكرة أن المعطيات المفتاحية للدول (country profiles) التي تستخدمها هذه الهيئات لا تنبعث بالغالب من

الواقع الاجتماعي والاقتصادي الذي يعيشه المجتمع المتلقي. ويستنتج أنه في حالة المجتمعات المنغمسة في الصراع السياسي "يبني" المانحون واقعاً في نظرتهم وبرامجهم يعلق كافة القضايا السياسية. ففي حالة ليسوتو، تغاضى المانحون عن التهميش السياسي والاقتصادي الذي تعاني منه البلد على يد جنوب أفريقيا في العهد الكولونيالي في خطط التنمية، حتى وإن كانت العلاقات مع جنوب أفريقيا تؤثر بشكل مباشر على المشروع أو البرنامج(Ferguson, 1997:224-227).

يبيّن تحليل فيرغسون بعداً تقريبياً للطريقة التي تعمل فيها الهيئات المانحة عندما تتعامل مع دولة في خضم صراع قومي وسياسي مثل فلسطين. ويشير عمله، وبحق، إلى أن هناك مستوى فكرياً (ideational level) لبرامج المانحين عادة ما يتغاضى عنه الدارسون والعاملون في المجال على حد سواء. ويرسم المانحون تصوراً للحقيقة من وجهة نظرهم كمراقبين خارجيين، ويركزون على تلك النواحي في المجتمع المحلي التي تلائم الوصفات "العالمية" التي يروجون لها. في الوقت نفسه عادة ما يقصي بناء الحقيقة بهذه الطريقة المسائل السياسية، حتى وإن كان لها أثر قوي على التنمية.

يمكن ملاحظة النموذج نفسه في حالة فلسطين، ولكن من الواضح أيضاً أن بناء المانحين للواقع في فلسطين وإبعادهم "الجانب السياسي" أدى، في الغالب، إلى نتائج سياسية غير محمودة، والذي ترك، حتى هذه اللحظة، بصمة الاحتلال على مشاريع التنمية المنفَّذة. فمثلاً، خلال السنوات القليلة الماضية، بدأ العمل على تنفيذ مشروع خاص بالبنية التحتية لتحسين نظام إدارة المياه في مدن وقرى الضفة الغربية بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). وبدلاً من تطوير نظام موحد يربط القرى ببعضها البعض، تبنى المشروع أسلوب الفصل، وأنشأ نظم حفظ وإدارة مياه في كل قرية على حدة، في حين أن واقع الحال في الأراضي الفلسطينية هو وجود الحاجة إلى نظام مركزي لإدارة المياه، وبخاصة بسبب قدم البنية التحتية الحالية، هذا إن وجدت. وقد كان الأسلوب المتبع في هذا المشروع مكلف اقتصادياً، حيث إنه من الأرخص تطوير نظام موحد. كما أنه من خلال إنشاء نظام غير متصل يعكس المشروع حقائق الاحتلال الإسرائيلي وتقطيعه لأوصال الأراضي الفلسطينية إلى وحدات جغرافية منفصلة. وهكذا يظهر هذا المثال إلى أي درجة تخضع صناعة المساعدات إلى المنطق الكولونيالي الذي تفرضه إسرائيل.

أخيراً، من المتوقع أن يدخل البعد الفكروي (ideational dimension) لمساعدة المانحين إلى عالم- حياة المجتمع المتلقي ولمختلف المعتقدات الذاتية المعقدة التي تؤمن بها الجموع. وفي حالة الفلسطينيين، يمر المجتمع بمرحلة انتقالية، ويظل الصراع سمة مميزة للواقع مع بدء عملية إعادة بناء. أثناء عملية أوسلو، لوحظ أن ما شيده المانحون، والذي أقصى الجانب السياسي، يخدم بجله تدعيم الرواية المتعلقة ببناء السلام، والمصالحة وبناء الدولة.

وفي الواقع، منذ التوقيع على اتفاقيات أوسلو، ولاحقاً لتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، دخل الفلسطينيون في مرحلة جديدة لعملية بناء الدولة والأمة. وبشكل عام، أدى المجتمع الدولي دوراً داعماً من خلال تقديم المساعدات المالية والفنية والمشاركة بالمعرفة والخبرات طوال هذه العملية. ولكن مساعدة المانحين لفترة ما بعد الصراع في فلسطين، توضح أيضاً كيف أن تعبئة مثل هذا الدعم لمشروع اجتماعي وسياسي داخلي من شأنها أن تعمل كمدخل للحملات المدفوعة سياسياً، والتي سيتم طرح مبادراتها وتوجيهها نحو عمليات داخلية مثل بناء الأمة. ومثال على ذلك هو الجدل الذي يحيط بتطوير المنهاج الفلسطيني. في العام 1995، أنشئ المركز الفلسطيني لتطوير المناهج بمساعدة من منظمة اليونسكو لتطوير مناهج وكتب مدرسية فلسطينية. ومؤخراً، نشر عدد كبير من المقالات في الصحافة الغربية، بما في ذلك مقالات كتبها الباحث السياسي الإسرائيلي هيليل فريش (Hillel Frisch)، تتهم المناهج الفلسطينية بأنها تنشر مشاعر معادية لليهود، ولا تشجع على التعايش مع إسرائيل. وهذا بدوره مرتبط بالجلبة التي أثارتها منظمة إسرائيلية معادية للسلام ويمينية التوجه مركزها الولايات المتحدة، وتعرف باسم مركز مراقبة أثر السلام حول المنهاج الفلسطيني. كتبت هذه المجموعة تقارير تتفحص المنهج الذي تم تطويره حتى هذه اللحظة، للأطفال الفلسطينيين في الصفوف من الأول إلى السادس الابتدائي، ومن ثم مارست الضغط على الحكومات الأوروبية، ونجحت في حمل الإيطاليين على وقف دعمهم للمركز الفلسطيني لتطوير المناهج. [xii] ومن خلال هذا العمل، وضعت المجموعة التفسير الفلسطيني الداخلي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي في دائرة الضوء. ولكن من الواضح أن هذا موضوع ذاتي مرتبط بقضايا تمس تفسير منظور الفرد، ولا يمكن قياسه على أسس موضوعية بسهولة. وأشار بعض الأكاديميين الإسرائيليين كذلك إلى أن كتب التدريس الأردنية والمصرية التي استخدمت بشكل كبير في المدارس الفلسطينية، أسوأ بكثير من المناهج الفلسطينية في رسم صور نمطية للإسرائيليين. وتساءل هؤلاء إذا ما كان من العدل أن نتوقع من أمة تدون تاريخها لأول مرة في حياتها أن تستطيع تلبية كافة المتطلبات الملقاة عليها

(Morena, 2001). وتجاوبت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية مع كل هذا الاهتمام من خلال تصريح عام يشير إلى أن الكثير من الانتقادات تتغاضى عن مهمة الفلسطينيين: وهي بالتحديد كتابة تاريخهم في سياق استعماري، حيث ما زالوا يرزحون تحت الاحتلال ويعانون من ويلاته. وفي الوقت نفسه أشارت الوزارة إلى عدم توجيه مثل هذا الاهتمام للمنهاج الإسرائيلي ولطريقة عرضه للصراع.[xiii]

أهمية هذا الجدل الذي نشأ حول تطوير المنهاج هي أنه يوضح الطريقة التي يمكن لتدخل المانحين من خلالها أن يتحول إلى ملتقى للمطالب السياسة، بحيث يعرض الخلاف بطرق جديدة. وهذا واضح هنا بشكل خاص، حيث أن الإشكالية هنا عبارة عن مجال داخلي متعلق ببناء الأمة واتفاقها على طريقة عرض وكتابة تاريخها.

المانحون والنمط المهيمن

يشير بحثنا إلى أن الجهاز المفاهيمي الكامن وراء مساعدة المانحين أثر بشكل كبير على علاقات المانحين والمنظمات غير الحكومية، وعلى المشاريع التي نفذتها تلك المنظمات في المجتمع المحلي. ولهذا الموضوع زوايا عدة، سنتطرق لواحدة منها فقط. إذا تابعنا برامج المانحين في فلسطين، وبخاصة تلك المتعلقة بقطاع المرأة، يتضح لنا أن مساعدة المانحين تبنى عادة على جهاز مفاهيمي نظري مشتق من التجارب التاريخية الغربية. وفي حالة المشاريع المدعمة للمرأة، فقد وجدنا من خلال بحثنا ضرورة طرح السؤال التالي: هل توجد صيغة واحدة من التمكين يكون المانحون على استعداد لتمويلها، أم أن هناك صيغاً عدة؟ كما سوف نوضح في دراسة الحالة الخاصة بالمشاريع النسوية. وعلى سبيل المثال، أدت الآثار المضاعفة لليبرالية الجديدة، مع جهاز مفاهيمي من خلال مشروع بالإضافة للحركة النسوية الليبرالية، إلى ظهور تمسك شبه مهيمن بنوع واحد من المشاريع النسوية، وتحديداً تلك التي تروج لمساواة المرأة في القطاع العام. ولا يلقى نشطاء المنظمات النسوية الفلسطينية المهتمين بغير هذا النوع من المشاريع بالعادة ترحيباً لدى المانحين، كما أنهم لا يتلقون دعمهم. وبلا شك، هناك ناحية مهمة لهذا الموضوع، وهي الجهاز المفاهيمي النظري المحرك لمشاريع المانحين الذي يعكس عادة تصنيفات وترتيباً هرمياً مشتقاً من تجربة الغرب مع الحداثة. وفي هذه الحالة، يأخذ موضوع مساواة المرأة بالرجل في الحياة العامة الأولوية قبل أية صيغ أخرى لتمكين النساء، وهذا يعكس المفهوم الهرمي الذي يفضل التمكين الاستراتيجي على التمكين العملي، والذي يتضمن تقديم خدمات أساسية قد تكون ضرورية بعض الأحيان للبقاء على الحياة.

عند الحديث نيابة عن العديد من الجمعيات الخيرية التطوعية، وكذلك عن الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، أشارت إحدى الناشطات إلى أن المنظمات التي تمثلها قد أسيء فهمها/أو أسيء النظر إليها في الخارج، حيث تعتبر هذه المنظمات "تقليدية" وراكدة. وفي حين أنها في الواقع، حسبما توضح المتحدثة، تشارك في عمل في جوهره حول "الديمقراطية" و"حقوق الإنسان" إلى ما ذلك، ولكن نظرة المانحين لها ليست جيدة.

برأينا، فإن هذا يطرح قضية غاية في الأهمية، حيث يثير تساؤلات حول ما إذا كانت هذه المنظمات تترك جانباً وتقصى، من خلال ما تسميه هذه الناشطة "هجمة المانحين" الأخيرة في فلسطين. كتب ميشيل فوكو (Michel Foucault) حول "صور المعرفة المخضَعة" (subjugated forms of knowledge) والطريقة التي يقاوم بها الفاعلون التصنيف ضمن قوالب جاهزة يضفى عليها الصفة العلمية. وبالطريقة نفسها، تصف الناشطة النسوية التي قابلناها، العديد من المجموعات النسوية الفلسطينية التي تواجه صوراً من الإقصاء، وتلجأ لطرق مقاومة تواجه من خلالها عملية تنحيتها جانباً لأنها "ليست على مقاس" قالب مشروع معين.

تُكمل هذه الملاحظات توصيات بعض الأكاديميين الذين يطرحون فكرة لزوم الإقرار بأن الطريقة التي يتم فيها تحويل إنتاج المعرفة بحد ذاتها إلى علاقات قوة عبارة عن طريقة للمضي قدماً نحو تأسيس علاقات متكافئة بين المانحين والمنظمات غير الحكومية. وعلى سبيل المثال، يشير تفيدت (Tvedt) إلى أن الوسيلة لتحسين علاقات المنظمات غير الحكومية بالمانحين هي تعزيز التواصل الذي يتخطى علاقات القوة. ولكن كما يوضح، فإن المشكلة الحقيقية تكمن في تأسيس تواصل حقيقي مبني على الاستعداد لقبول الاختلاف و"الآخر" (Tvedt, 1998:226). وهذا بدوره يؤكد على ما بدأنا بتوضيحه، وهو أن البعد الفكروي المصاحب دائماً لمساعدة المانحين لا يمس فقط علاقات المانحين والمنظمات الأهلية، بل يؤثر في المجتمع المتلقي.

الفصل الثاني

المساعدات التي تتلقاها المنظمات غير الحكومية

الفلسطينية من الجهات المانحة وسياقها التاريخي

لعبت مساهمات الجهات المانحة الدولية للمنظمات الأهلية الفلسطينية دوراً حيوياً في إطار عمليات السلام والوضع الانتقالي في الأراضي الفلسطينية. وعلى الرغم من أهمية دور هذه الجهات وارتفاع عددها اليوم إلى أكثر من 130 هيئة، لا توجد تقريباً أية إحصائيات موثوق بها أو بيانات خاصة بمجال الأنشطة التي تزاولها المنظمات وحجم المعونة التي تتلقاها، باستثناء وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية، ومن خلال تقريرها الربع سنوي (MOPIC's Donor Assistance Monitoring Report) الذي يتناول فقط المساعدات الدولية الثنائية الأولية، أو المساعدات ذات المصادر الحكومية. كما أن الأبحاث ذات الطابع العلمي حول تأثير الجهات المانحة على أجندات المنظمات المحلية في مجالات التنمية والتحول إلى الديمقراطية تكاد تكون نادرة. وقد حث ذلك مؤسسة التعاون إلى إجراء دراسة (Sari Hanafi, 1999) حول الهيئات المانحة التي تساعد قطاع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، وذلك لجمع البيانات الخاصة بالسياسات والمشاريع ومصادر التمويل بصورة منتظمة.[xiv]

وشملت الدراسة ما يقرب من 100 منظمة. وعلى الرغم من إحجام عدد من المنظمات عن إعطاء معلومات مفصلة، فإن البيانات التي أمكن الحصول عليها تشكل، بصفة عامة، أساساً قوياً لإنشاء قاعدة بيانات عن مشاريع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية التي تمولها المنظمات غير الحكومية الدولية. وحسب هذا البحث، تبلغ مساهمات الجهات المانحة مجتمعة لقطاع المنظمات غير الحكومية أكثر من 60 مليون دولار سنوياً، بقيمة إجمالية وصلت خلال السنوات الأربع الماضية إلى 248 مليون دولار أمريكي. ووفقاً للتقديرات، تمثل هذه المساهمات ما بين 10 و20% من إجمالي المساعدات الدولية للأراضي الفلسطينية.

ولكن قبل الشروع في التحليل الإحصائي للمعونات للمنظمات الأهلية، سوف تقدم مراجعة تاريخية لنشوء هذه المنظمات، والسياق التي حصلت فيه المساعدات.

2-1. المراجعة التاريخية

كما ذكرنا سابقاً، فإن تاريخ المنظمات الاجتماعية في فلسطين يرجع إلى عقود عديدة. فمع تتابع المواجهات في ظل نظم الحكم الأجنبي، نشأت تشكيلات سياسية واجتماعية أصيلة لتدعيم الأجندات الفلسطينية الوطنية والاجتماعية. وفرض تأسيس النظام العسكري الإسرائيلي على الضفة الغربية وقطاع غزة لاحقاً لحرب 1967، تحديات للهوية القومية الفلسطينية وللوجود القومي الفلسطيني في ظل قوة احتلال أجنبية، تطالب لنفسها حصرياً بالأرض

والموارد (Masalha, 2000). وفي الوقت نفسه، تراجعت التنمية المحلية بسبب غياب هيكليات خاصة بالسكان الفلسطينيين تمكنهم من تحديد خياراتهم التنموية والاجتماعية، بعيداً عن أجهزة السلطة العسكرية. وأدت الأحداث في السبعينيات، وبخاصة توقيع اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، بصفتها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، إلى إدراك الفلسطينيين بحاجتهم للاعتماد على الذات ووضع إستراتيجية مقاومة جديدة (Barghouthi, 1999:76). في هذا السياق، ظهر جيل جديد من النشطاء وصفهم البعض بأنهم عمال جدد من الطبقة الوسطى، وقد كان هؤلاء الأفراد متعلمين في الجامعات المحلية، وقد تمتعوا بفرص للتحرك نحو الأعلى من خلال قنوات الأحزاب السياسية (Robinson, 1997a). وخلق هذا الجيل من النشطاء بنية تحتية من المنظمات الأهلية من خلال الحركة الوطنية، متوسعاً نحو الصفوف

القائمة من المنظمات الاجتماعية، بما في ذلك بشكل خاص الجمعيات الخيرية التطوعية، وهي أقدم أنواع المنظمات غير الحكومية في فلسطين. وتشكلت منظمات شعبية شملت، أيضاً، لجاناً نسوية واتحادات عمال ومنظمات طلابية ومبادرات للعمل التطوعي. وتبع ذلك إنشاء المنظمات غير الحكومية التنموية التي تقدم خدمات في مجالات مثل الصحة، والزراعة (Barghouthi, 1994)

وفي هذا السياق، أسست المنظمات غير الحكومية الفلسطينية قاعدة لنظام تقديم الخدمات في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما أنها أدت دوراً في الحركة الأوسع، وأسست شبكة مؤسسية مكنتها من مقاومة الحكم الإسرائيلي ومتابعة الانتفاضة الأولى في سنتيهاالأوليين (Usher, 1995:18). وارتبطت المنظمات الأهلية الفلسطينية بحكم ظروف نشأتها في نطاق الحركة الوطنية بالفصائل السياسية مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والحزب الشيوعي الفلسطيني وفتح. وأسس كل واحد من هذه الفصائل مؤسساته الخاصة بالمرأة، والطلاب، والعمال، واللجان الطبية والزراعية(Hiltermann, 1990:47). وقامت منظمة التحرير الفلسطينية بدور مركزي كمظلة تضم كل هذه المؤسسات (George Giacaman, 1998). وعكست النماذج التنظيمية الجهد الأكثر شمولاً في تنظيم القاعدة مثل كون الهيكليات التنظيمية غير رسمية، والتركيز على العمل التطوعي. واتسمت المنظمات بشعبيتها وباتت محاولة إدماج القاعدة في هذه الهيكليات الجديدة واضحة في الطريقة التي شكلت فيها هذه اللجان والمنظمات نفسها في أقاليم ومجموعات اجتماعية مختلفة (Taraki, 1993). وفي هذا السياق، فإن الممارسات التنظيمية لهذه المنظمات تشكلت من خلال مزج الأهداف ذات التوجه الوطني والأهداف التنموية. فمثلاً، كما يوضح البعض، فإن المنظمات الخدمية التابعة لفصائل كانت توجهها الفلسفة ذات التوجه الوطني والشعبي في تقديم خدماتها للمجموعات الاجتماعية المهمشة، لتمكينها وتعبئتها سياسياً في سياق الحركة الوطنية (Rita Giacaman, 1988:14). وفي الوقت نفسه، انتشرت أيضاً المنظمات غير الحكومية المستقلة، ونشأت المراكز الممهننة (professionalized centers) مثل معاهد الأبحاث، ومراكز الإعلام مع حدوث تراجع في الحركة الوطنية في تسعينيات القرن العشرين.

وكما تبين السجلات التاريخية، فقد مرت المنظمات غير الحكومية ذات القاعدة الشعبية بتغيرات سريعة بعد أول سنتين من الانتفاضة. ويوضح العمل الذي قامت به ريما حمامي هذه الناحية، حيث تصف تحول المنظمات غير الحكومية الفلسطينية على مر الزمن على أنه عملية معقدة تميزها ثلاث مراحل. أولاً، تنظم المحرك الأول لمدافعة القاعدة في سبعينيات القرن العشرين من خلال الأحزاب. وثانياً، تبع ذلك سريعاً نشوء اللجان ذات الصبغة الفصائلية في منتصف الثمانينيات التي كانت تدير المنظمات التنموية والشعبية الخاصة بها. وثالثاً، تمأسست المنظمات غير الحكومية الملحقة بالأحزاب السياسية على مر الزمن، وبحلول العام 1991 كان تديرها أطقم ممهننة تضم نشطاء يعرّفون أنفسهم على أنهم عاملون تنمويون مهنيون يرغبون في تمكين السكان من الناحية التنموية مقابل التمكين من خلال المدافعة (Hammami, 1995:54-55). كيف يمكن تفسير تحول المنظمات غير الحكومية الفلسطينية إلى مؤسسات ممهننة لها علاقة ذات طابع رسمي وبعيدة بعض الشيء عن القاعدة؟ وما هو أثر وصول التمويل الغربي على إعادة هيكلة هذه المنظمات؟

في خطاب المنظمات الأهلية الفلسطينية، عادة ما تفسر هذه المنظمات نفسها تطورها التاريخي على أنه مرتبط بشكل مباشر بزيادة تمويل المانحين المتاح. وحسب وصف البعض، فقد ساهم تزايد مصادر التمويل في توسيع النشاطات و/أو تقديم الخدمات، ولكنه فرض أيضاً متطلبات جديدة على المنظمات غير الحكومية، ما أوجد الحاجة لهيكليات إدارية ومالية أكثر تعقيداً، حولت هذه المنظمات إلى مؤسسات مهنية كبيرة ذات حمل بيروقراطي ثقيل،[xv] مما غير طبيعة علاقتها مع القاعدة. وعلى الرغم من دقة هذا المنظور، فإنه لا يكفي، حيث أنه يتغاضى عن السياق والأطراف المشتركة التي أثرت بدورها على عملية إعادة الهيكلة هذه. كما أن هذا الرأي يطرح فكرة علاقة واحد لواحد بين السبب والنتيجة، بين النمو البيروقراطي وإعادة توجيه المنظمات؛ وهذا يفتقر للفروقات المفهومية والعلاقات المنطقية التي نشأت هذه العملية من خلالها. وفي الواقع، فإن العملية التي تغيرت من خلالها المنظمات غير الحكومية الفلسطينية على مر الزمن معقدة للغاية؛ فهي عملية تشكلت من خلال عوامل مرتبطة بالسياق المحلي، بما في ذلك تراجع الحركة الوطنية والتناقضات التي ظهرت ضمن الحركة الوطنية. وبشكل أكثر تحديداً، إعادة تشكيل المنظمات غير الحكومية المحلية تعكس عملية أكثر شمولية، تم فيها التفاوض على الهيكليات المحلية وتعديلها في ظل ظرف دولي جديد. وما يهمنا لأغراض البحث، ما تبع ذلك، وهو أنه بزيادة إمكانية الحصول على التمويل الغربي، باتت الهيكلة الجديدة للمعرفة والممارسات وتشكيل النخبة في المنظمات غير الحكومية الفلسطينية أمراً حتمياً، وتجلت بشكل أكبر بزيادة المشاركة في عملية التنمية وأطر العلاقات المعاصرة بين المنظمات غير الحكومية والمانحين.

وصول الدعم الغربي للمنظمات غير الحكومية

يجب فهم التطور التاريخي للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية من خلال أنماط تحول التمويل. فمن المعروف أن الأموال التي أتاحتها منظمة التحرير الفلسطينية للفصائل السياسية في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، ساهمت في المباشرة في عملية وليدة للبناء المؤسسي بقيادة اللجان. وفي الوقت نفسه من الواضح أن المنظمات غير الحكومية الفلسطينية اتبعت أنماط تمويل مختلفة. مثلاً، لم يكن الحزب الشيوعي عضواً في منظمة التحرير الفلسطينية، وكان متوجهاً نحو مصادر التمويل الغربية قبل غيره من الفصائل بكثير، كما كان رائداً في البحث عن التمويل مع التركيز بشكل أساسي وليس بشكل حصري على فرنسا وألمانيا. في هذا الصدد، فإن مؤسسات مثل اتحاد لجان الإغاثة الطبية، واتحاد لجان الإغاثة الزراعية، ومركز القانون لم يتراكم لديها فقط خبرة في عملية البحث عن التمويل، ولكنها أيضاً أسست علاقات بعيدة المدى مع المنظمات غير الحكومية الدولية، التي قدمت – وبشكل أساسي مجموعات التضامن ذات الخلفيات اليسارية – الكثير من الدعم للمنظمات المحلية ذات التوجه اليساري. وفي الوقت ذاته، فإن المنظمات غير الحكومية ذات التوجه الإسلامي نشأت في ثمانينيات القرن العشرين، وحصلت على جل تمويلها محلياً، وكذلك من اعتمادها على الشبكات الخارجية الخاصة بها، وحصلت على مساعدات من الشتات الفلسطيني ومن دول أجنبية، وبخاصة عربية.

يمكن بشكل عام تتبع نوع التمويل المتاح للمنظمات غير الحكومية كما يلي: بالإضافة للتمويل الذي وفرته منظمة التحرير الفلسطينية مع اندلاع الانتفاضة الأولى، بدأت مساعدات كثيرة بالوصول من الدول العربية والغربية. ويمكن تسمية الفترة حتى حرب الخليج الثانية في العام 1991 على أنها الفترة التي تنوعت فيها مصادر التمويل. وفي قمة بغداد التي عقدتها الجامعة العربية العام 1979، تعهدت البلاد العربية بدعم قدره 150 مليون دولار سنويا (Brynen, 2000:47). ويقدر الدعم الفعلي الذي يصل من الدول العربية سنوياً ما بين 30 – 100 مليون دولار حتى العام 1991 (Clark and Balaj, 1994). وفي الوقت نفسه، حصلت لجان الزكاة والجمعيات الخيرية على ما يقارب 30 مليون دولار من مصادر محلية (Clark and balaj, 1994). ويرجع البعض المساعدات الغربية للمنظمات الأهلية الفلسطينية إلى سبعينيات القرن العشرين (Brynen, 2000:44)، ولكن في خلال السنوات الأولى للانتفاضة، وفدت مبالغ كبيرة من تمويل التضامن. ومن الواضح حدوث تضارب بين الأشكال الغربية لتمويل التضامن والتمويل المبني على محاور تنموية رسمية حتى شاع النوع الأخير على مر الزمن.[xvi]

بعد حرب الخليج، تلاشى التمويل العربي الرسمي تقريباً، كما تقلص التمويل القادم من منظمة التحرير الفلسطينية بشكل مطرد. وفي الوقت نفسه، استمر تمويل المانحين الغربيين، إضافة إلى تمويل الشتات الفلسطيني والجاليات الإسلامية، وأصبح منذ تسعينيات القرن العشرين المصدر الرئيسي لمساعدة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية. ولكن يتفق الكثير من المراقبين على أن التمويل الذي تتلقاه المنظمات غير الحكومية الفلسطينية تراجع إلى النصف منذ بداية التسعينيات، ففي حين أنها كانت تتلقى ما بين 170 – 240 مليون دولار سنوياً في بداية التسعينيات (Brynen, 2000:187)، أصبحت تتلقى الآن ما يقارب 60 – 90 مليون دولار سنوياً[xvii] (Hanafi, 1999). وهذا يرجع إلى انعكاسات حرب الخليج على العلاقات الفلسطينية – العربية، وكذلك إلى إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، وتوليها مسؤوليات أكبر عن الخدمات، بما في ذلك التحول نحو مشاريع تنموية كبيرة الحجم لا تستطيع المنظمات غير الحكومية تنفيذها بسهولة. وأخيراً، أفضت عملية السلام واتفاقيات أوسلو إلى توجهات تمويلية جديدة، حيث تحول جزء كبير ومهم من المساعدة إلى الأراضي الفلسطينية إلى جزء من جهود المانحين في بناء السلام.

2-2. توزيع التمويل: الجانب القطاعي

يسعى هذا البحث إلى تحديد المبالغ المخصصة لتمويل مختلف القطاعات. وبغض النظر عن الزيادات والانخفاضات التي طرأت على التمويل على مدى السنين، سوف أكتفي هنا بإعطاء صورة شاملة لاتجاهات التمويل خلال السنوات الأربع من 1995 إلى 1998.

لقد حظيت قطاعات التعليم والصحة بالاهتمام الأكبر من قبل المنظمات غير الحكومية وعلى الرغم من انتقال المسؤولية عن هذه القطاعات إلى السلطة الوطنية الفلسطينية رسمياً منذ أكثر من أربع سنوات. وتلقى قطاع التعليم 23,3% من الأموال الممنوحة للمنظمات الفلسطينية (نحو 56 مليون دولار) للفترة 1995-1998، في حين كان نصيب قطاع الصحة خلال الفترة نفسها 19,6% (50 مليون دولار).

أما القطاعات الأخرى، فقد حصلت على نصيب أصغر، إذ تقاسمت ألـ 58% المتبقية من المنح، وعلى الرغم من أن الزراعة هي أكبر القطاعات الاقتصادية في فلسطين، فإنها لم تحظَ باهتمام الجهات المانحة، ولم تحصل إلا على 18 مليون دولار (7,4%) خلال السنوات الأربع، منها 12 مليون دولار من المبلغ على سبيل الدعم للأنشطة الزراعية التي تزاولها لجان الإغاثة الزراعية، وهى أولى المنظمات غير الحكومية العاملة في هذا القطاع.

وكان نصيب المنظمات المتخصصة بالقطاعات التقليدية (الثقافة، والخدمات الاجتماعية) صغيراً، حيث بلغ المبلغ المخصص لكل منها 20 مليون دولار (نحو 8%) بين 1995-1998. وجاءت الأنشطة ذات الاعتمادات الصغيرة والقطاع الخاص بعيداً بالنسبة لغيرها من القطاعات، ما يشير إلى قلة نشاط المنظمات غير الحكومية في المجالات الاقتصادية، حيث لا تمثل المبالغ المخصصة لتلك الأنشطة سوى 3,9% (أي 10 ملايين دولار) من إجمالي التمويل. علاوة على ذلك، تظل السياحة –على الرغم من أهميتها في المنطقة - مهمشة للغاية ضمن أنشطة المنظمات غير الحكومية، حيث لا تمثل سوى 0,4% (مليون دولار) من إجمالي التمويل.

ومن الواضح أن تغيراً بالغ الأهمية قد حدث في توجهات كل من الجهات المانحة والمنظمات الفلسطينية، فتحولت المساعدة من الإغاثة إلى التنمية، وأصبح نصيب أنشطة الإغاثة لا يمثل إلا نسبة ضئيلة للغاية (2 مليون دولار، أي 1%) من إجمالي المعونات للفترة 1995-1998. كما أخذت المنظمات الفلسطينية تهتم بالبيئة، ربما حثها على ذلك اهتمام المنظمات الدولية غير الحكومية بالأمر في سياق الحوار الدولي حول الموضوعات المتعلقة بالبيئة، ولامركزية الجهود بمشاركة الدولة والمجتمع المدني في هذا المجال. وتنطوي هذه المشاريع على موضوعات تنموية جوهرية بالنسبة للمجتمع الفلسطيني، إذ أن معظم مشاريع البيئة تتعلق بتوفير المياه والصرف الصحي ومعالجة المخلّفات الصلبة. وتمثل هذه الأنشطة 2,9% (7 ملايين دولار) من إجمالي التمويل.

هذا وقد اكتسبت المشاريع المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية أهمية أكبر من حيث التمويل مع مرور الوقت. ففي العام 1998 وحده كان هذا القطاع يمثل 9,5% من التمويل (5 ملايين دولار)، بينما لم تتعدَّ هذه النسبة خلال السنوات الأربع الأخيرة 4,4% من إجمالي التمويل (حوالي 11 مليون دولار) أو أكثر بقليل، لإحجام عدد من المانحين عن إعطاء البيانات الكاملة عن مشاريع هذا القطاع.

وأخيراً، وفقاً لهذه الدراسة، حصل قطاع الأبحاث على 1,9% من التمويل (4,6 مليون دولار)، غير أنه من المفترض أن تكون هذه الحصة أكبر إلى حد ما عما يتبين من هذه الأرقام نظراً لأنه يتلقى تمويلا من المؤسسات الدولية التي ليس لديها بالضرورة وجود على الساحة المحلية.

القطاعات الفرعية

لمزيد من الدقة في تحديد شكل القطاع –وعلى الرغم من عجزنا عن تحقيق ذلك بالنسبة لبعض المشاريع- سوف نستعرض الآن توزيع التمويل حسب القطاع الفرعي. قطاع تنمية المرأة والمعوقين من أكثر القطاعات الفرعية المدروسة التي تتضح فيها حقيقة هذا الأمر: حصلت المشاريع الموجهة للمرأة على 7,2% من إجمالي التمويل، أي 18 مليون دولار خلال السنوات الأربع الماضية، في حين وجه 11,4% من هذا الإجمالي إلى احتياجات المعوقين (28 مليون دولار). وفى بعض القطاعات الفرعية مثل الطفولة المبكرة، أو الشباب، كان من الصعب تحديد نصيب تلك الفئات.

3 -2. توزيع التمويل حسب المنطقة

يتعلق الأمر هنا بالموقع الجغرافي للمشروع المنفذ، وليس بموقع المقر الرئيسي للمنظمة أو الوكالة التي تنفذه. ففي حالة عدم توفر البيانات الخاصة بالتوزيع الجغرافي، اعتبرنا أن التمويل مخصص لكافة الأراضي الفلسطينية. وبسبب عدم توفر مزيد من المعلومات التفصيلية، تم اعتبار أن مكان إقامة المشروع هو المكان نفسه الذي تزاول فيه الوكالة (أو المستفيد) نشاطها: الضفة الغربية فقط، أو قطاع غزة فقط.

وجد أن توزيع الأموال على مشاريع المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة والضفة الغربية غير متماثل، إذ أن غزة لا تحصل إلا على 26,4 مليون دولار (19%)، في حين تحصل الضفة الغربية على 111,5 مليون دولار (81%). من جهة أخرى، لا يتناسب التمويل مع عدد السكان والاحتياجات الظاهرة: وفقاً لنتائج التعداد الأخير يبلغ عدد السكان في قطاع غزة 1.022.207 نسمة (35% من سكان فلسطين)، ونسبة الفقر والبطالة بينهم أعلى مما هي عليه في الضفة الغربية. ويمكن تفسير هذا التفاوت في التمويل بعوامل هيكلية، مثل ضعف قطاع المنظمات غير الحكومية في غزة[xviii] مقارنة بالضفة الغربية. وقد يكون للمسائل اللوجستيكية أيضاً دور، إذ أن الأغلبية الساحقة للجهات المانحة تتخذ من الضفة الغربية، ولاسيما القدس، قاعدة لها، الأمر الذي يمكن اعتباره نوعاً من المحاباة. غير أن بعض المانحين يرون أن استثمارات السلطة الفلسطينية في قطاع غزة تفوق نسبياً استثماراتها في الضفة الغربية (وإن كان هذا الأمر لم يتم التحقق منه إحصائياً)، وعليه يختارون تعويض هذا الأمر بتوجيه التمويل إلى منظمات الضفة الغربية.

بإلقاء نظرة إلى توزيع التمويل حسب المنطقة، يتضح أن القدس، على عكس الاعتقاد السائد بعدم اهتمام المانحين بها، تتمتع بنسبة أكبر نسبياً من إجمالي تمويل الضفة الغربية (25%) مقارنة بالمناطق الأخرى. فبينما يرفض البعض دعم المشاريع التي تقام في القدس لحساسيتها السياسية، مرضين بذلك الأجندة الإسرائيلية، يعطي آخرون الأولوية لهذه المنطقة لاعتبارات دينية، أو كوسيلة لمساندة السكان الفلسطينيين المعرضين للخطر في المنطقة. وتأتي مدينة رام الله في المرتبة الثانية (7% من إجمالي تمويل الضفة الغربية)، تليها بيت لحم (6%)، ثم نابلس (4,8%)، والخليل (4,8%)، وجنين (3,8%). هذا وتتمتع بيت لحم بتمويل لا يتناسب مع تعداد سكانها، وبخاصة لو قارناها بمدن أكبر مثل الخليل، ونابلس، وذلك لجهود التنمية والمشاريع الخاصة المرتبطة باحتفالية بيت لحم 2000.

أما طولكرم وقلقيلية، فهما مثال للمناطق المهمشة، على عكس مدينة غزة التي تحصل وحدها على 30% من إجمالي تمويل القطاع.

ولعل مقارنة توزيع التمويل بعدد السكان في كل منطقة (وفقاً لنتائج تعداد 1998) ليس له دلالة بشرط أخذ النسب المئوية فقط، وليس الأرقام المطلقة للتمويل، وذلك لعدم إمكانية التحديد الجغرافي إلا لعدد محدود من المشاريع. ومع أخذ ذلك بعين الاعتبار ، يمكن اعتبار نصيب القدس من التمويل يساوى نصيبها من السكان (11%)، بينما تحصل كل من الخليل وطولكرم وقلقيلية وطوباس وسلفيت على تمويل ضئيل مقارنة بعدد سكانها. كذلك في قطاع غزة، تحصل مدن دير البلح وخان يونس ورفح على تمويل ضئيل للغاية إذا قورنت بمحافظة غزة.

بناء على ذلك، يمكن القول إن توزيع التمويل يدل على تباين شديد ليس فقط بين المركز والأطراف وبين الحضر والريف، ولكن أيضاً بالنسبة لعدد السكان، حيث أن نصيب بعض المناطق ذات الكثافة العالية ضئيل نسبياً.

2-4 . الإمدادات المتاحة وعلاقتها بالاحتياجات المقدرة: تماثل نسبى بين القطاعات، ولكن...

إلى أي مدى يؤثر التمويل الأجنبي، الذي تحكمه عوامل إدارية واقتصادية وسياسية، في أولويات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية؟ وكيف يمكن الربط بين التمويل الذي توفره الجهات المانحة والرؤى المحلية لاحتياجات التنمية؟ يمكن تحديد هذه العلاقة بتحليل التزام أو عدم التزام الممولين بالأولويات التي يتم تحديدها محلياً. لذلك، قام تحالف مؤسسة التعاون المؤلف من هذه المؤسسة ومؤسسة المساعدات المسيحية والمجلس البريطاني (WelfareAssociation Consortium) الذي يدير مشروع البنك الدولي لدعم المنظمات غير الحكومية

الفلسطينية بدراسة الاحتياجات المحلية في مناطق توفير الخدمات للفقراء والمهمشين، في كل من القدس، والضفة الغربية، وقطاع غزة (Ayed, 1998) على حدة.

إذا أخذنا الاحتياجات (الطلب) التي نتجت عن هذا المشروع على مستوى قطاعي، نجد أنها لا تختلف كثيراً عن التوزيع القطاعي للمؤسسات الفلسطينية للتمويل الفعلي للممولين. هل يشير ذلك إلى اتفاق بين الجهات المانحة وشركائهم المحليين حول السياسات التنموية؟ الواقع إن فحص القطاعات لا يكفي وحده في هذا الصدد، إذ أن مضمون المشروع على قدر كبير من الأهمية، وقد يعطى صورة مخالفة تماماً.

وبناء على ذلك، أجريت بعض المقارنات التي يمكن أن نجريها بين العرض والطلب. ووفقاً لتقدير الاحتياجات المحلية، فإن الأولويات المشتركة بين المناطق هي "التعليم غير الرسمي وتعليم المجتمع". هذا يتوافق تقريباً مع بحثنا الميداني الذي يبين أن التعليم، في صورتيه الرسمية وغير الرسمية، يتلقى النصيب الأكبر من المساعدات، حيث تمثل حصته 23,3% (58 مليون دولار).

كما يتبين أن تعليم الطفولة المبكرة نال اهتماماً كبيراً، وبخاصة في العام 1998 بحصوله على 4,5% من إجمالي التمويل مقابل 2,4% في الفترة ما بين 1995-1998. أما قطاع التدريب المهني، فلم يحصل على مساعدات كبيرة - نحو 5 ملايين دولار خلال السنوات الأربع، أي 2% من الإجمالي. وفي قطاع غزة، كانت توعية المجتمع بالنواحي الصحية من الأولويات، وحظيت بالفعل باهتمام كبير لاسيما الأمور المتعلقة بتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية.

وقد اشتكى بعض الخبراء من أن الأموال التي تلقتها التوعية بالصحة الإنجابية كقطاع فرعي تفوق احتياجات الطاقة الاستيعابية للمجتمع الفلسطيني، وبينما هناك شبه إجماع لدى المتخصصين في علم الاجتماع على أن تعليم المرأة، وتوفير فرص العمل لها، من أهم العوامل في خفض المواليد، فإن الجهات المانحة مازالت تركز على الثقافة باعتبارها عاملاً حاسماً في ارتفاع معدل الخصوبة.[xix]

أما فيما يتعلق بقطاع الصحة، فقد أدرج تقرير تحالف التعاون أيضاً ضمن أولويات المناطق الفلسطينية الثلاث (القدس، والضفة، والقطاع)، ووفقاً لبحثنا الميداني، فقد خصص 19,6% من إجمالي التمويل لهذا القطاع (50 مليون دولار).

كما أدرجت أيضاً ضمن أولويات المناطق الفلسطينية الثلاث المشاريع المدرة للدخل، وذات القروض الصغيرة، لاسيما تلك الموجهة للمرأة واليتامى والمعتقلين السياسيين القدامى. ووفقاً لهذه الدراسة، تم صرف 8 ملايين دولار لهذا القطاع، أي 3,9% من إجمالي المساعدات، خصص معظمها لمشاريع المرأة. ويبدو أن المنظمات غير الحكومية الفلسطينية انضمت للاتجاه العالمي في هذا الشأن دون أن تتساءل بالضرورة عما إذا كان يناسب الوضع في فلسطين. على أية حال، أصبح تأثير خطط تمويل المنظمات متفشياً لدرجة أنه، على ما يبدو، قد أثر على المجتمع نفسه، بمعنى أن سكان القرى الفلسطينية أصبحوا ينتظرون القروض التي تصرفها المنظمات غير الحكومية كجزء من برامجها. فالعرض يشكل الطلب على حد قول البعض، وتدل تجربة بنك جرامين (Grameen Bank) في بنغلادش وغيرها من المؤسسات على تغيير في طريقة حياة الفقراء، حيث أصبحوا يتعاملون مع قروض البنوك ويسددونها[xx] (Hume & Edwards, 1997, P.9).

لقد اندرج أيضاً ضمن الأولويات إعادة تأهيل المعاقين بالنسبة لكل من قطاع غزة والضفة الغربية (فيما عدا القدس). وعلى الرغم من تخصيص مبالغ طائلة تبلغ 28 مليون دولار (11,4% من إجمالي التمويل) لتحقيق هذا الهدف، سواء في مجال الصحة أم الخدمات الاجتماعية أم التدريب المهني، فإن مشاريع تأهيل المعاقين تفتقر إلى حد كبير، على ما يبدو، إلى حسن الإدارة، وذلك وفقاً للمعلومات الصادرة عن المشتغلين في هذا المجال. وأهم ما يشكون منه هو عدم التوازن في توزيع الموارد حسب المنطقة. ووفقاً لآخرين، يتفاقم الوضع بسبب تدنى معدلات الإشغال في بعض المراكز بالنسبة لطاقتها، ويرجع ذلك في الأغلب للقيود التي تفرضها إسرائيل على التنقلات، والصعوبات التي يواجهها السكان عند دخول مدينة القدس. هذا وقد توصلت الدراسة التي أجراها مركز التخطيط الفلسطيني إلى النتائج نفسها مع الإشارة إلى عدم كفاية برامج التدريب المهني لذوي الحاجات الخاصة، وبخاصة في الضفة الغربية.

أما موضوع الإسكان الذي أدرج ضمن الأولويات في دراسة الاحتياجات، فإنه لم يحظَ إلا نادراً باهتمام الجهات المانحة (0,8 %) التي تعتبره، على ما يبدو، ضمن مسؤوليات السلطة الوطنية الفلسطينية أو القطاع الخاص.

وبناءً على هذا التحليل، تجدر الإشارة إلى نقطتين: الأولى، العلاقة بين قطاعات التنمية التي تريد الجهات المانحة تمويلها والاحتياجات من المنظور المحلي؛ والثانية، الافتراضات المطروحة حول الخدمات التي توفرها المنظمات واحتياجات المجتمع. وبالنظر إلى ما تقدم، يتضح أن الأولويات القطاعية ليست بأهمية الأنشطة التي تزاول داخل القطاع، ما يعنى أن المسألة ليست، على سبيل المثال، مسألة اهتمام مفرط بشؤون المرأة وإنما إذا ما كانت المجموعة المستهدفة تستفيد بالفعل من المشاريع. إن موضوع الأجندة مطروح على مستوى فوق القطاعات (حيث يتم تحديد السياسات العامة وليس اختيار القطاعات التي يتدخل فيها المانحون) ومستوى تحت القطاعات (حيث يتم تصميم المشروع وتحديد المنهجية والمقاربات المتبعة) أكثر من طرحه على مستوى القطاعات. وحتى يتضح الأمر أكثر، سوف نتناول المسائل التالية: المشروع مقابل البرنامج، والتعبئة والمدافعة (Advocacy) مقابل توفير الخدمات، والخطاب مقابل الممارسات الفعلية.

فيما يتعلق بمشروعية الفاعلين في تقدير وتحديد الاحتياجات، يقر الخطاب الجاري حالياً حول المنظمات غير الحكومية بأن ما تقدمه هذه المنظمات من خدمات اجتماعية يتوافق مع تنوع وتشعب الاحتياجات للمجموعات المختلفة(Salamon, 1993 : 1) . ومن هذا المنطلق، لا تشمل مثل هذه الخدمات السكان كافة على المستوى القومي - إلا في حالات نادرة – وتبقى بعض المناطق (عن قصد أو عن غير قصد) محرومة من الخدمات، بل يفسر توفير الخدمات عادة على أنه موجه لمجموعات مستهدفة تم اختيارها على أساس منطقي، مثل الفئات المهمشة والعاطلين عن العمل... الخ. غير أن هذا التفسير تجاهل بعض العوامل العملية (pragmatic factors)مثل القرب الجغرافي للمستفيدين من المنظمة الأهلية التي تقدم الخدمات لهم، والعلاقات الخاصة لبعض المجموعات مع المتنفذين من المنطقة، والانتماء السياسي، وكلها عوامل تؤثر في اختيار المجموعة المستهدفة بقدر أكبر من "عقلانية" صرفة. وبالتالي، أصبحت عملية اختيار المنتفعين من قبل المنظمات غير الحكومية - والتي كثيراً ما توجهها عوامل غير المصلحة المجتمعية والقومية المشتركة- تحل محل المعايير الموحدة التي كان يتم على أساسها توفير الخدمات على المستوى القومي في الماضي، عندما كانت الدولة تقوم بذلك، وحلت الدراسات والقرارات التي يتخذها القطاع الأهلي محل التخطيط الذي كانت تقوم به الدولة.

في حالة فلسطين، يصبح من الصعب مناقشة أولويات القطاع الأهلي بسبب تشظي وشرذمة عمل المنظمات الذي يعكس التعدد السياسي والاجتماعي. والواقع أن اختلاف العلاقات التي تربط بينها تتراوح بين التعاون والخصومة أو حتى المنافسة، ويقوم الفاعلون باختيار القطاعات التي يولونها الأولوية حسب توافقها مع الاحتياجات التي تعبر عنها المجموعات المستهدفة على مستوى القرية أو المدينة. إذاً، ما هي المجموعات (أو الأفراد) المختصة بتحديد أولويات المنظمات: الدولة، أم تحالفات المنظمات غير الحكومية، أم هيئات التنسيق القطاعية، أم الاستشاريون الخصوصيون، أم مؤسسات أخرى؟ إذا كانت الدولة هي التي تتولى هذه المهمة، فالسؤال الذي يمكن طرحه يتعلق بمبررات وجود القطاع الأهلي، طالما أن الاستقلالية النسبية المتاحة لها تمكنها، على سبيل المثال، من طرح تصور جديد للخدمات كبديل لسياسات الدولة. حتى إذا كانت المنظمات غير الحكومية تعتبر مهمتها مكملة لمهمة الدولة، فيجب ألا أن تفرض تلك الأخيرة اختيارها للأولويات. وحتى إذا كان تولي السلطة الفلسطينية مسؤولية الحفاظ على استراتيجيات الأمن يبدو أمراً مشروعاً (إذ أن الأراضي الفلسطينية مازالت إلى حد كبير تحت الاحتلال)، فإن أولويات المنظمات غير الحكومية تخضع بالتأكيد لمنطق اجتماعي يتقاطع مع المنطق السياسي، ولكن بطريقة مختلفة عن الهاجس الأمني للسلطة. من هذا المنطلق، فإن التحدث عن أولويات المنظمات غير الحكومية لا يعنى أن هناك وفاقاً جماعياً في المجتمع أو في القطاع الأهلي، أو بين هذا القطاع والدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى (الاتحادات، والأحزاب السياسية)، بل لا يمكن لمثل هذا الوفاق أن يتحقق إلا إذا وجدت الآليات التي تسهل التعاون بين مختلف الفاعلين، وهو ما لم يحدث في الأراضي الفلسطينية.

لا شك في أن الدراسة التي أجراها تحالف مؤسسة التعاون لتقدير الاحتياجات يعتد بها أكثر من أية دراسة أخرى أجريت في الأراضي الفلسطينية حتى يومنا هذا، إلا أنها عرضة للنقد بسبب عدم الاهتمام الكافي بحجم المساعدات التي تنفقها الجهات المانحة في بعض القطاعات. فعلى سبيل المثال، نظراً للتوصيات الخاصة بصحة المجتمع في قطاع غزة، أشارت الدراسة التي أجريت العام 1998 عن برامج التوعية والأبحاث التي تناولت تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، إلى الإفراط في مثل هذه الأنشطة (Hanafi, 1999b). وقد ركزت هذه البرامج على التوعية بوسائل منع الحمل، وتنظيم الأسرة، وما شابه ذلك. وبأسلوب مماثل، حددت هيئة المساعدات إعادة تأهيل المقعدين ضمن الأولويات دون مراعاة حجم المساعدات الموجهة لهذا القطاع الفرعي بالقدر الكافي. وبالفعل، أكد الفاعلون في المنظمات الفلسطينية الذين أجرينا معهم اللقاءات أن الجهود تبذل في بعض المناطق، بينما تفتقر المناطق الأخرى إلى مراكز إعادة التأهيل. والواقع أن الفاعلين الذين يقومون بالعمل الميداني في هذا المجال منقسمون إلى حد ما، فبينما تدير وكالة الأمم المتحدة لرعاية اللاجئين خدمات

إعادة التأهيل، يتولى كل من اتحاد لجان الإغاثة الطبية الفلسطينية، وجمعية الهلال الأحمر الفلسطينية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأخيراً مجموعة من الجمعيات الصغيرة المسيحية والإسلامية المعنية بالصحة، إدارة ما تبقى من خدمات. وتنوع الفاعلين هذا ووقوعهم في شرك التنازع على السلطة والخصومة السياسية، يجعل من التنسيق أمراً في غاية الصعوبة.

2-5- صورة مجتمع المانحين

تاريخياً كانت معظم المنظمات غير الحكومية الدولية تعمل كوكالات تنفيذية في فلسطين، [xxi] وهو الدور الذي تبرره، من ناحية، خبرة هذه المنظمات في توفير الخدمات الاجتماعية للدول النامية، ومن ناحية أخرى وضعها كمنظمات أجنبية تتمتع بالدعم الدبلوماسي من قبل حكومات بلادها، ما يتيح لها قدراً من حرية الحركة النسبية في ظل الاحتلال الإسرائيلي.

غير أن بعض هذه المنظمات تحولت تدريجياً عن هذه المهمة لتصبح وكالات مانحة تساعد على إنشاء منظمات محلية تحل محلها في التنفيذ. هذا هو ما حدث في حالة المنتدى المدني (Civic Forum) الذي انفصل عن المنظمة الأم في الولايات المتحدة (DNA) ليصبح منظمة فلسطينية غير حكومية. وبالطريقة نفسها، بدأت منظمة أرض الإنسان في غزة كفرع من فروع المنظمة السويسرية الدولية (Terre des Hommes)، ثم استقلت عنها في العام 1996. وقد أثار ذلك بعض الأطراف الفلسطينية التي اشتكت من أن المنظمات الدولية لم تساعد في بناء القدرات الفلسطينية، وإنما حلت محلها. ولكن نسبة المنظمات الدولية العاملة كوكالات تنفيذية ضئيلة، ويبدو أن وظيفتها في هذا المجال لها تبريرها في ضوء نشاطها الفعلي على الأرض في ظل استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي في فلسطين.

يتفاوت التنسيق بين الوكالات المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية بين التنسيق المرتبط بغرض خاص وعدم التنسيق نهائياً. ويعلق فرانسوا دوبوا (Francis Dubois) الممثل الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة (UNSCO) على هذا الأمر بقوله "توصى كافة المنظمات بالتنسيق ولكنها لا تريد أن يشملها التنسيق". كما وصف ريكس برينن (Brynen) أن أحد العوامل المانعة لوضع آليات فعالة عند التنسيق بين المانحين هو توزيع الأعباء المالية بين الدول على نحو غير عادل، حيث ترفض الدول التي تقدم مساعدات قليلة بالمشاركة. وعلى مستوى المنظمات غير الحكومية، تحاول شبكة منظمات التنمية الدولية (AIDA) التنسيق بين 10 إلى 20 منظمة عضواً فيها، ولكن، على حد قول رئيسها، تحولت الاجتماعات إلى مناقشات عامة حول العراقيل التي تفرضها إسرائيل– وبدرجة أقل – السلطة الوطنية الفلسطينية بدلاً من التنسيق في العمل.

جاءت الولايات المتحدة في مقدمة الدول التي ترسل المساعدات للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية، حيث تم صرف 44 مليون دولار بين العامين 1995-1998 (19% من إجمالي المساعدات). ومع ذلك، نظراً لحجم اقتصادها ولفترة دعمها للمنظمات الفلسطينية، تعتبر مساهمة الولايات المتحدة صغيرة. تأتى بعد ذلك ألمانيا 32 مليون دولار (14% من إجمالي المساعدات)، وهى ثاني أكبر المانحين، تليها النرويج 28 مليون دولار (12% من إجمالي المساعدات)، فالسويد 22,5 مليون دولار (9,7%)، ثم سويسرا 17 مليون دولار (7,4%)، وهولندا 15 مليون دولار (6,6%). وفي هذا الصدد، تعد النرويج أكثر الدول كرماً إذا حسبت مساهمتها بالنسبة لحجم اقتصادها أو الناتج القومي الإجمالي، الأمر الذي يعكس إرادتها في تدعيم المبادرات السياسية للدولة بالمساعدات الاقتصادية للفلسطينيين.

وتتعلق كل هذه الصور بالمساعدات الواردة من كافة أنواع المانحين، سواء أكانوا من الهيئات الحكومية أم من المنظمات غير الحكومية. وإذا كانت قيمة مساهمة الهيئات الحكومية لا تشكل إلا الربع، فهذا لا يعنى بالضرورة أن ما تقدمه هي مساعدات هامشية، لأن ميزانيات المنظمات الدولية والأجنبية غير الحكومية لا يتم جمعها بالضرورة من مواطني كل من هذه البلدان فحسب (في صورة تبرعات للأعمال الخيرية على سبيل المثال)، وإنما تأتي أيضاً من مصادر حكومية. وبصفة عامة، تتصف المنظمات غير الحكومية العاملة في الدول الأجنبية بتقاربها من الدولة، حيث يعتمد تمويلها أساساً على الدولة أو على الهيئات الدولية. أما في النموذج الفرنسي، فقد احتفظت- ولا تزال إلى حد ما- المنظمات باستقلالية نسبية، ولم تعتمد على الدولة في تمويلها. ولكن مع العولمة وإنشاء هيئات فوق قومية مثل الجماعة الأوروبية، تعتزم هذه المنظمات الأخيرة

الاعتماد تدريجياً في تمويلها على الحكومة الفرنسية أو الجماعة الأوروبية (كما في حالة "صيادلة دون حدود" Pharmaciens sans Frontières، أو "بيطريين دون حدود" Vétérinaires sans Frontières).

جدول 1: المساعدات التي تتلقاها السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية من الجهات المانحة (مليون دولار)

إجمالي المساهمات	1996	1997
المساعدات التي تتلقاها السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية من الهيئات الحكومية	549.414	432.259
المساعدات التي المنظمات غير الحكومية من الهيئات الحكومية وفقا لتقرير (MOPIC)	58.069	45.995
النسبة المئوية وفقا لتقرير MOPIC	%10	%11
المساعدات التي تتلقاها المنظمات الفلسطينية غير الحكومية من الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية وفقا للبحث الاجتماعي	54.804	76.897
النسبة المئوية وفقا للبحث الاجتماعي	%10	%18

جدول 2: توزيع التمويل حسب القطاع (ألف دولار والنسبة المئوية)

القطاع	التمويل في 1995	النسبة المئوية في 1995	التمويل في 1996	النسبة المئوية في 1996	التمويل في 1997	النسبة المئوية في 1997	التمويل في 1998	النسبة المئوية في 1998	الإجمالي	النسبة المئوية الكلية
الزراعة	3936.2	%6.5	5717.8	%10.5	4603.8	%5.9	3843.7	%6.7	18101.5	%7.4
الثقافة	2899.4	%4.8	3074.4	%5.7	7054.3	%9.0	7579.9	%13.2	20608.0	%8.2
الديمقراطية	331.0	%0.5	146.0	%0.3	1741.0	%2.2	1800.0	%3.1	4018.0	%1.5
التعليم	12206.2	%20.2	14321.0	%26.4	16771.4	%21.5	14340.8	%25.0	57639.5	%23.3
البيئة	653.9	%1.1	2035.6	%3.8	2367.6	%3.0	2138.4	%3.7	7195.5	%2.9
الصحة	9710.6	%16.1	10621.6	%19.6	1823.2	%23.4	11202.1	%19.5	49734.5	%19.6
حقوق الإنسان	301.9	%0.5	537.4	%1.0	2891.9	%3.7	3682.8	%6.4	7414.0	%2.9
البنية التحتية (فيما عدا المياه)	2000.0	%3.3	2106.0	%3.9	2937.0	%3.8	193.3	%0.3	7236.3	%2.8
بناء المؤسسات	6527.5	%10.8	3343.5	%6.2	1796.5	%2.3	1838.0	%3.2	13505.5	%5.6
القروض الصغيرة	3389.2	%5.6	1960.5	%3.6	2402.5	%3.1	1817.0	%3.2	9569.2	%3.9
قطاعات متعددة	12446.9	%20.6	533.9	%1.0	567.7	%0.7	1156.0	%2.0	14704.5	%6.1

%1.0	2469.7	%1.2	699.0	%1.4	1066.0	%0.6	352.3	%0.6	352.3	**الإغاثة**
%1.9	4609.0	%2.9	1685.1	%1.7	1338.6	%1.7	923.8	%1.1	661.5	**الأبحاث**
%7.5	19242.5	%6.4	3700.4	%10.7	8390.9	%8.9	4826.4	%3.8	2324.8	**الخدمات الاجتماعية**
%0.4	1040.0	%1.5	880.0	%0.1	67.0	%0.1	60.0	%0.1	33.0	**السياحة**
%3.0	8065.4	%0.4	235.4	%5.4	4197.0	%3.4	1820.0	%3.0	1813.0	**التجارة والصناعة**
%2.0	5059.0	%1.1	656.8	%2.1	1634.5	%3.5	1898.8	%1.4	868.8	**التدريب المهنى/الفني**
%100	**250242.0**	**%100**	**57448.7**	**%100**	**7805.9**	**%100**	**54279.1**	**%100**	**60456.3**	**الإجمالي**

جدول 3: توزيع التمويل حسب المنطقة

المنطقة	التمويل في 1995	النسبة المئوية في 1995	التمويل في 1996	النسبة المئوية في 1996	التمويل في 1997	النسبة المئوية في 1997	التمويل في 1998	النسبة المئوية في 1998	الإجمالي	إجمالي النسبة المئوية
جنين	217.0	%0.4	1310.0	%2.5	2157.0	%2.8	776.0	%1.4	4460.0	%1.8
طوباس	100.0	%0.2	100.0	%0.2	300.0	%0.4	100.0	%0.2	600.0	%0.2
طولكرم	304.4	%0.5	438.0	%0.8	446.5	%0.6	497.2	%0.9	1686.1	%0.7
نابلس	783.7	%1.3	1746.7	%3.3	1894.7	%2.5	989.0	%1.8	5414.1	%2.2
قلقيلية	-	-	70.0	%0.1	66.0	%0.1	49.3	%0.1	185.3	%0.1
سلفيت	100.0	%0.2	114.0	%0.2	131.0	%0.2	100.0	%0.2	445.0	%0.2
رام الله	1246.6	%2.1	725.3	%1.4	3636.8	4.7	2357.8	%4.2	7966.1	%3.1
أريحا	75.0	%0.1	80.0	%0.2	500.5	%0.6	147.4	%0.3	802.9	%0.3
القدس	5508.3	%9.2	5849.0	%11.0	10088.5	%13.1	6046.6	%10.8	27492.4	%11.0
بيت لحم	796.8	%1.3	1079.3	%2.0	2251.3	%2.9	2571.6	%4.6	6699.0	%2.7
الخليل	1418.0	%2.4	1436.2	%2.7	1621.0	%2.1	458.6	%0.8	4933.8	%2.0
شمال غزة	450.0	%0.8	450.0	%0.8	646.0	%0.6	756.1	%1.4	2120.1	%0.9
غزة	1345.9	%2.3	1110.1	%2.1	3098.8	%4.0	4212.8	%7.6	9767.5	%4.0
دير البلح	-	-	-	-	17.0	%0.0	7.0	%0.0	24.0	%0.0

%0.3	696.5	%0.2	129.0	%0.3	262.5	%0.4	205.0	%0.2	100.0	خان يونس
%0.1	285.0	%0.3	148.0	%0.2	137.0	-	-	-	-	رفح
%5.7	14133.9	%5.6	3108.6	%6.4	4930.6	%4.8	2556.5	%5.9	3538.2	قطاع غزة
%19.1	46946.5	%19.3	10785.0	%21.6	16654.3	%23.3	12342.9	%12.0	7163.9	الضفة الغربية
%44.1	106978.3	%37.9	21119.1	%35.1	27094.6	%43.0	22777.9	%60.3	35986.7	فلسطين
%0.6	1441.2	%0.7	416.5	%1.0	733.8	%0.3	163.5	%0.2	127.5	إسرائيل
%1.0	2499.3	%1.8	1019.1	%0.9	693.0	%0.7	393.6	%0.7	393.6	لبنان
%100	**245577.0**	**%100**	**55795.1**	**%100**	**77178.8**	**%100**	**52947.9**	**%100**	**59655.2**	**الإجمالي**

جدول 4: توزيع المساعدات حسب المنطقة بالنسبة للضفة الغربية (ألف دولار والنسبة المئوية)

المنطقة	التمويل في 1995	النسبة المئوية في 1995	التمويل في 1996	النسبة المئوية في 1996	التمويل في 1997	النسبة المئوية في 1997	التمويل في 1998	النسبة المئوية في 1998	الإجمالي	إجمالي النسبة المئوية
جنين	217.0	%1.2	1310.0	%5.2	2157.0	%5.4	776.0	%3.1	4460.0	%3.7
طوباس	100.0	%0.6	100.0	%0.4	300.0	%0.8	100.0	%0.4	600.0	%0.5
طولكرم	304.4	%1.7	438.0	%1.7	446.5	%1.1	497.2	%2.0	1686.1	%1.6
نابلس	783.7	%4.4	1746.7	%6.9	1894.7	%4.8	989.0	%4.0	5414.1	%5.0
قلقيلية		-	70.0	%0.3	66.0	%0.2	49.3	%0.2	185.3	%0.2
سلفيت	100.0-	%0.6	114.0	%0.5	131.0	%0.3	100.0	%0.4	445.0	%0.4
رام الله	1246.2	%7.0	725.3	%2.9	3636.8	%9.1	2357.8	%9.5	7966.1	%7.1
أريحا	75.0	%0.4	80.0	%0.3	500.5	%1.3	147.4	%0.6	802.9	%0.6
القدس	5508.3	%31.1	5849.0	%23.1	10088.5	%25.4	6046.6	%24.3	27492.4	%26.0
بيت لحم	796.8	%4.5	1079.3	%4.3	2251.3	%5.7	2571.6	%10.3	6699.0	%6.2
الخليل	1418.0	%8.0	1436.2	%5.7	1621.0	%4.1	458.6	%1.8	4933.8	%4.9
الضفة الغربية	7163.9	%40.4	12342.9	%48.8	16654.3	%41.9	10785.4	%43.4	46946.5	%43.6
الإجمالي	**17716.3**	**%100**	**25291.4**	**%100**	**39747.6**	**%100**	**24878.9**	**%100**	**107631.2**	**%100**

جدول 5: توزيع التمويل حسب المنطقة بالنسبة لقطاع غزة (ألف دولار والنسبة المئوية)

المنطقة	التمويل في 1995	النسبة المئوية في 1995	التمويل في 1996	النسبة المئوية في 1996	التمويل في 1997	النسبة المئوية في 1997	التمويل في 1998	النسبة المئوية في 1998	الإجمالي	إجمالي النسبة المئوية
شمال غزة	450.0	%8.3	450.0	%10.4	464.0	%5.2	756.1	%9.0	2120.1	%8.2
غزة	1345.9	%24.8	1110.1	%25.7	3098.8	%34.8	4212.8	%50.4	9767.5	%33.9
دير البلح	-	-	-	-	17.0	%0.2	7.0	%0.1	24.0	%0.1
خان يونس	100.0	%1.8	205.0	%4.7	262.5	%2.9	129.0	%1.5	696.5	%2.8
رفح	-	-	-	-	137.0	%1.5	148.0	%1.8	285.0	%0.8
قطاع غزة	3538.2	%65.1	2556.5	%59.2	4930.6	%55.3	3108.6	%37.2	14133.9	%54.2
الإجمالي	**5434.1**	**%100**	**4621.6**	**%100**	**8909.9**	**%100**	**8361.4**	**%100**	**27027.0**	**%100**

جدول 6: توزيع التمويل للفترة 1995-1998

مقارنة بتعداد السكان (ألف دولار والنسبة المئوية)

اسم المنطقة	تعداد السكان	تعداد سكان بالنسبة للأراضي الفلسطينية	التمويل للفترة 1995- 1998	النسبة المئوية للتمويل
جنين	203026	%7.0	4460.0	%1.8
طوباس	36609	%1.0	600.0	%0.2
طولكرم	134110	%5.0	1686.1	%0.7
قلقيلية	72007	%2.0	185.3	%0.1
سلفيت	48538	%2.0	445.0	%0.2
نابلس	261340	%9.0	5414.1	%2.2
رام الله	213582	%7.0	7966.1	%3.1
القدس	328601	%11.0	27492.4	%11.0
أريحا	32713	%1.0	802.9	%0.3
بيت لحم	137286	%5.0	6699.0	%2.7
الخليل	405664	%14.0	4933.8	%2.0
شمال غزة	183373	%6.0	2120.1	%0.9
غزة	367388	%13.0	9767.5	%4.0
دير البلح	147877	%5.0	24.0	%0.0
خان يونس	200704	%7.0	696.5	%0.3
رفح	122865	%4.0	285.0	%0.1
الإجمالي	**2895683**	**%99.0**	**73577.8**	**%30.0**

الجزء الثاني: عملية وضع الأجندة

الفصل الثالث

عملية وضع الأجندة، ثلاث حالات دراسية: المرأة، وحقوق الإنسان، والصحة

"إذا لم تدرك الشعوب الطبيعة التاريخية والسياقية لحقوق الإنسان، ولم تدرك أننا نحصل على هذه الحقوق فقط من خلال صراع شعوب حقيقية تواجه ظروفاً حقيقية من الهيمنة، فإن حقوق الإنسان تستخدم حينها كأدوات رمزية لإضفاء الشرعية على الأدوات التي تستخدمها هذه السلطات المهيمنة نفسها".

(Belden, 1992; cited by Stammers, 1999:980)

"بالنسبة للأفراد المستضعفين تاريخياً، فإن نقل الحقوق يكون رمزياً للنواحي كافة التي تم إنكارها للذات وللآخرين، والتي ترفع من مكانة المرء من مجرد جسد إلى كائن اجتماعي. وبالنسبة للسود إذاً، فإن التوصل لحقوقهم يعني سلوكاً محترماً ومسؤولية جماعية يمتلكها مجتمع ما بشكل ملائم لكل واحد من أفراده".

(Williams, 1991:153**)**

3-1 المقدمة

سنقوم في هذا الفصل بدراسة عملية صياغة الأجندة بين المانحين والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية في فلسطين، من خلال ثلاث حالات دراسية (المرأة، وحقوق الإنسان، والصحة). وسندرس كيف يقوم الفاعلون المحليون في معارضة، أو إعادة تفسير، أو إدماج هذه الأجندات العالمية والبرامج التي يروج لها المانحون محلياً في السياق المحلي. ونهدف في هذا الصدد إلى تفكيك الطريقة التي تدخل فيها الأجندات إلى السياق المحلي، وندرس هذه العملية على مستويات عدة، وفي كل صورها وعلاقاتها الظاهرة.

يحيط عاملان مركزيان بالسياق الذي يتم فيه وضع الأجندة بين المانحين والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية. أولاً، نظراً لإعادة هيكلة قنوات المساعدة المشار إليها أعلاه، وأن النمط السائد لمساعدة المانحين مرتبط بمحاور تنموية أوسع، فإن مساعدة المانحين عادة ما تصل بصحبة أولويات تمويل معرفة مسبقاً. وإحدى نتائج ذلك حسبما وضحت لنا أنيرا، (منظمة غير حكومية دولية أمريكية)، أنه إذا ما تقدم طرف محلي إلى هذه المؤسسة بفكرة مشروع، فإن نجاح المبادرة يعتمد على ما إذا كانت الفكرة تصب في واحد من مجالات اهتمام المانحين المحددة، أو ضمن أولويات مشاريع التمويل الخاصة بهم. وإذا لم يكن الأمر كذلك، يتوجب على الطرف المحلي أن يعدل مسار عمله، سواء من خلال البحث عن مصادر تمويل مستقلة، أم من خلال إعادة تعريف منهجية المشروع. من ناحية، تظهر *عدم مرونة* لدى بعض المانحين لأسباب بنيوية متعلقة في نقاشات حقيقية بين المانحين والمنظمات غير الحكومية حول الأجندات ضمن القطاعات، ولكن من ناحية أخرى، وكما وضح ممثل أنيرا، فإن هذا يعني أن عملية وضع الأجندة تتم في إطار **زمني أطول** مما هو معترف به. وإذا كانت لدى الأطراف القدرة والمهارات التنظيمية لبدء العمل مع المانحين، فلربما مع مرور الوقت يمكنهم إسقاط إحدى أولويات المانحين، أو أن تسهل هذه العملية المفاوضات حول أي نوع من الأجندات يلائم قطاعاً معيناً.

ثانياً، من الواضح أنه في قطاعات مثل الصحة، وكذلك المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تمكين المرأة، أو المدافعة عن حقوق الإنسان، يوجد جدال معولم بين الأطراف في كل مجال حول الاستراتيجيات والأهداف، وكيفية إحداث تقدم اجتماعي ضمن إطار التنمية. كذلك تسهل الملتقيات الدولية ومؤتمرات الأمم المتحدة العالمية بناء التوافق وتشكيل أجندات عالمية ضمن هذه القطاعات من خلال تأسيس معايير دولية تشكل مرجعاً مهماً للحكومات والناشطين وأخصائيي التنمية على حد سواء. وكذلك مقابل تصورات ثنائية أجندات المانحين – المنظمات غير الحكومية فإنه من الأدق الإقرار **بالأرضية المشتركة** التي تتقاسمها المنظمات غير الحكومية والمانحون، وطريقة تحرك المنظمات غير الحكومية والمانحين ضمن الفضاءات نفسها محلياً وعالمياً. وهذا يعكس في الواقع حقيقة أن المنظمات غير الحكومية تشغل مواقع عديدة، وهذا بدوره ينطوي على عملية هيكلة معقدة للمعرفة تمتد إلى ما هو أبعد من السياق المحلي.

ولهذا تعتبر المنظمات الأهلية المحلية على دراية وافية حول التوجهات الدولية والأجندات العالمية. ولكن هذا لا يعني أن هناك توافقاً بين المانحين والمنظمات غير الحكومية المحلية، وبخاصة عندما تكون الأخيرة مجهزة بمعرفتها الخاصة بالوثائق والتوجهات الدولية ضمن قطاع عملها، ويمكنها أن تتعرف على الوقت الذي تكون فيه برامج المانحين عبارة عن تفسير مفرغ للمنهجيات المدعمة عالمياً. ودراسة الحالة التي أجريناها على قطاع الصحة مثال على ذلك، حسبما يبين النقد الذي وجهته المنظمات غير الحكومية الفلسطينية لبرنامج محلي للصحة الإنجابية (reproductive health) عرضه مانح.

وأخيراً، من الواضح أيضاً أن ما نعنيه بكلمة "أجندة" يعتمد في الحقيقة على السياق. ففي حين يمكن استخدام الأجندة للرجوع إلى أولوية المانحين في قطاع ما، يمكن أيضاً الرجوع إلى أجندة عالمية ضمن القطاع نفسه، وفي حين أن الاثنين عادة ما يكونان متشابهين، فإن الأمر لا يكون دائماً كذلك. وفي الوقت نفسه، فإن لدى العاملين في المنظمة غير الحكومية المحلية أجنداتهم المعلنة وغير المعلنة.

التقاء العالمي والمحلي

على المستوى الأول، تتفحص دراسات الحالة إطار العمل والخفايا النظرية للأجندة العالمية وبرامج المانحين المحليين ضمن كل واحد من القطاعات الموصوفة. وكما بينا، فإن البعد الفكروي لمساعدة المانحين تشكل جزءاً أساسياً من أثر المانحين على المجتمعات المتلقية، وبخاصة أن المعرفة ما زالت تؤدي دوراً مركزياً في هيكلة التفاعل الاجتماعي. وفي الوقت ذاته، تتغذى عملية وضع الأجندة على الإطار المفهومي لبرامج المساعدة التي يتم بها إضفاء هرمية على الصيغ العالمية بصفتها علمية ومتفوقة على المعرفة المحلية للمعرفة.

على مستوى آخر، تهدف دراسات الحالة إلى توضيح الطريقة التي تروج الأجندات العالمية أو الجهة المانحة من خلالها البرامج وتدخلها إلى المجتمع المحلي. ولا بد من الاعتراف في هذا الصدد بأنه في حال تبني منهجية معينة تفترض أن علاقات القوة بين الجهة المانحة والمتلقية تحدد نوع التفاعل، بحيث تفرض الجهة المانحة أجندة معينة على المجتمع المحلي، فإننا نغفل حينها عن العلاقات المختلفة الأخرى التي يمكن أن تقوم، وعن الذات المحركة للعاملين المحليين المعنيين. ولدى المنظمات غير الحكومية طرق تنظيمية مختلفة، وتستخدم كافة وسائل المقاومة أو إعادة الصياغة. كما يمكن لهذا الالتقاء بين العالمي والمحلي أن يتخذ صوراً عدة. فبجانب كونه في حالة اتفاق مع المانحين، يمكن للفاعلين المحليين أن يتقمصوا الأجندة العالمية، وأن يتقبلوها دون نقاش حول مدى صلاحيتها أو علاقتها بالواقع. أو يمكنهم أن يقاوموا هذا التوجه ويعترضوا على أولوية من أولويات الجهة المانحة في قطاع معين؛ وأكثر من ذلك يمكن أن تستخدم المنظمة غير الحكومية، أجندة غير محلية أو أن تحاول تحويلها لخدمة أهدافها أو أغراضها الخاصة.

الولاء والهروب الفردي والمقاومة

في دراسات الحالات الثلاث التالية، سنقوم بتصنيف المواقف المختلفة للفاعلين المحليين بموازاة تصنيف كان قد طوره الاقتصادي الأمريكي ألبرت هيرشمان ، **والذي يميز ثلاثة أنواع من السلوك المؤسساتي: الولاء، والهروب الفردي، أو المقاومة**[xxii] (Hirschman, 1970)، وذلك لتصور موقف المنظمات غير الحكومية الفلسطينية العاملة تباعاً في قطاعات المرأة، والصحة، وحقوق الإنسان. في بعض الحالات، يمكن أن تعترض المنظمات غير الحكومية على الجهة المانحة، وأن تواجهها بصورة منفتحة إذا ما شعرت بأن برنامج الجهة المانحة لا يتوافق مع المعايير الدولية، أو إذا لم يكن البرنامج ملائماً للسياق المحلي. تبين دراسة الحالة لقطاع الصحة كيف دخلت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في مفاوضات مع جهة مانحة محلية حول برنامج الصحة الإنجابية الخاص بها. ولكن عند مواجهة قيود بنيوية وتنظيمية من طرف الجهة المانحة، مع تعنت المنظمات غير الحكومية، انسحبت بعض الأطراف المحلية وتركت الموضوع دون حل، ربما ليتم التعامل معه مستقبلاً (نموذج الهروب الفردي). في مقابل ذلك، نلحظ من دراسة حالة قطاع حقوق الإنسان مجموعة مختلفة وغير متوقعة من العلاقات، تتمتع منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية بعلاقات قوية مع الجهات المانحة، وتتلقى الكثير من التمويل الأساسي (وليس فقط على المشاريع) وهو ما لم يمكنها فقط من تطوير قدرتها التنظيمية، بل ساعدها أيضاً على المحافظة على رؤية على المدى البعيد. كما نلحظ أن منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية تعبر عن منظورها وتقاوم الانتماء بشكل مطلق لأجندة حقوق الإنسان العالمية (نموذج المقاومة كما سنرى تفصيلاً من هذا الفصل)، وتنخرط في توصيف أجندة حقوق الإنسان الدولية.

كما تفحص دراسة حالة المنظمات النسوية كيفية تسرب الأجندات العالمية إلى الهيكليات القائمة مسبقاً في المجتمع المحلي. وتمثل المنظمات النسوية حالة من الولاء، حيث أن العديد من الأجندات الدولية الخاصة بتقدم المرأة لم تكن فقط ملائمة تماماً للأطراف المحلية، بل أيضاً تلقت الكثير من القبول المعلن عنه في المجتمع المحلي نظراً للتطورات التاريخية ضمن الحركة النسوية الفلسطينية. ولكننا نهتم هنا بالخفايا المفهومية والنظرية لبعض البرامج وآثارها على المنظمات النسوية التي أعيدت هيكلتها، وعلى العلاقات داخل الحركة النسوية.

وعند النظر للموضوع بهذه الطريقة، يكون لموضوع صياغة الأجندة آثار اجتماعية عميقة، وبخاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الطريقة التي أضحت فيها الأجندات العالمية متمازجة مع الهيكليات المحلية حتى تفكيك الصيرورات الاجتماعية. وفي هذا الصدد، فإن منهجيتنا المتعلقة بتبادل الأجندات بين العالمي والمجتمع المحلي، تندرج ضمن جدالات أوسع حول الحداثة ونقل الأفكار والأنماط الاجتماعية والسياسية من الغرب إلى المجتمعات النامية.

رؤية سوسيولوجية: عملية فك وإعادة الترميز

بناءً على ما سبق، لا بد لنا أن نؤكد على أن الأجندات تؤثر على بعضها البعض من خلال صيرورة معقدة مرتبطة بالمجتمع المحلي. فقد اعتبر أنطوني جيدنز (Giddens, 1994) في كتابه **نتائج الحداثة** أن أحد نتائج الحداثة هو سرعة وسهولة انتقال الظواهر وطرق المعيشة في المجتمعات الصناعية إلى الدول النامية بفعل المقابلة بالقياس (homologation)، بمعنى أن هناك مكدنلة (انتشار مطاعم مكدونالد) وحوسبة وتطبيب حديث وعلوم حديثة وموسيقى عالمية كلاسيكية وروك وجاز... الخ اللاتي تخترق الحدود والجمارك بدون أن يشعر بها أحد وعلى الرغم من الرقابات التي تفرضها الدول والمجتمعات المدنية على مواطنيها. لقد انتقد كل من دينا الخواجة (El-Khawaga, 1997)وجان نويل فرييه (Jean-Noel Ferrié, 1996) هذا التصور بأن الانتقال يتم عبر مقابلة بالقياس بسيطة، واعتبرا أن عملية الانتقال عملية معقدة، حيث لا تحافظ الظواهر المنقولة بالضرورة على الأبعاد القيمية نفسها ولا على الوظائف نفسها التي كانت تحملها في مجتمعات الأصل. وهذه الظواهر هي أولاً رموز، ينبغي فكفكتها وتحليلها لاستخدامها، ويتعامل كل سياق مجتمعي معها بطريقة معينة حسب البنية الثقافية والاجتماعية المهيمنة. لقد سمت هذه الباحثة هذه الطريقة لانتقال الظواهر بـ "دمج الرمز"(encoding) .

من هنا فالعولمة لا تعني هيمنة نمط حياتي أو نمط مجتمعي أو أجنده معينة على العالم بأسره، وإنما إعادة اكتشاف الاختلاف بين مجتمع وآخر، كما نوه له كليفورد في تناوله للسمات الأساسية للأنثروبولوجيا في القرن العشرين (Clifford, 1988). لقد رد ماريشيو موريرا، أحد مديري شركة كوكا كولا، على القائلين أن هناك "كوكا كولونيالية" Coca-colonialization، وبأن كوكاكولا تعترف بالاختلاف بين المجتمعات، إذ قال: "إذا كان هذا المشروب جزءاً من طقوس الصداقة (عندما يشرب صديقان ليتجاذبوا أطراف الحديث)، فإن معاني هذه الصداقة وهذا الطقس مختلف من بلد إلى آخر ...." (Bayart, 1994 : 16). وهنا أؤيد ما قاله موريرا إن الكوكاكولا تعكس قيم المجتمع الذي يتناولها ولا تسقط قيم مجتمع الأصل على المجتمعات المستوردة لها".

لكن هذا لا يعني أن أجندة العولمة لها آثار هيكلية تتجاوز الثقافة والمعنى. ما نحاول أن نصل إليه هنا هو أنه لا يكفي أن نَصفَ أجندة العولمة وندعي بأنها هكذا تطبق في كل مكان وزمان بدون أن ندرس كيف قام المجتمع المحلي بفك الرمز وإعادة الترميز بشكل واعٍ أو غير واعٍ.

التقاء العالمي والمحلي في قنوات المساعدة

تبنى البعض مثل هذه المنهجية في تحليل الأجندات والعلاقات بين الجهات المانحة والمتلقية في قنوات المساعدة. ويضيف تيري تفيدت إلى هذه الرؤية ضرورة تحليل وفهم المنظمات غير الحكومية ضمن عمليات متضاربة ومعقدة تشمل العوامل الأيديولوجية الدولية وأثر سياسات المانحين على أجندات المنظمات غير الحكومية، والمناورات التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية ضمن سياقات تاريخية وثقافية متشابكة (Tvedt, 1998:4). ولتوضيح هذا، يعرض تفيدت نقاشاً شيقاً للغاية حول المنظمات التبشيرية النرويجية، مبيناً تناقض التأثير على العمل عندما تندمج المنظمات الدينية في نظم تمويل التنمية العلمانية. و يظهر التفاعل بين اتجاهين: هدف قيام المنظمات الدينية بعمل تبشيري في الجنوب، والضغط عليها من قبل السياسات العلمانية لهيئات كهيئة المساعدات النرويجية- نوراد (NORAD). وعلاوة على ذلك، يوضح أن المنظمات التبشيرية طورت استراتيجية خاصة بها للتواؤم مع التوجه العلماني لقنوات المساعدة. يتم على سبيل المثال إنشاء دائرتين: واحدة للتعامل مع الهيئات التنموية بلغة المانحين، والثانية للانخراط في العمل التبشيري التقليدي. كما يشير إلى أن لهذه البعثات التبشيرية مؤسسة حاضنة في النرويج تقيها من تأثير نوراد والدولة، وتمكنها من زراعة قيمهم الخاصة (Tvedt, 1998:216-219). وفي نقاشه للمنظمات التبشيرية النرويجية، يعرض تحليلاً ممتازاً للقوى المتناقضة، وكيف تشق هذه المنظمات طريقها من خلال أجندة قنوات المساعدة مع الاحتفاظ بأجندتها التبشيرية الخاصة.

ولكن في مقابل وضعية المقاومة لهذه المنظمات التبشيرية، فإن التزام المنظمات غير الحكومية بالتأثيرات العالمية لا ينحصر بمجرد مقاومة تأثيرات المانحين. وفي حقيقة الأمر، يمكن أن تنسجم أفكار الجهة المانحة ومصالحها وسياساتها مع اهتمامات ومصالح الأطراف المحلية، وتلتقي معها في بعض الحالات، لتنخرط في النزاعات المحلية على السلطة. ويجب فهم عملية ملاحظة وتحليل التقاء المحلي بالعالمي بطريقة فضفاضة أكثر، بحيث نبقي إمكانية دمج المصالح مفتوحة، واستخدام الأجندة المانحة بشكل أداتي لاهتمامات محلية. كما أن من المتوقع إعادة صياغة الأجندة المانحة من قبل الفاعلين المحليين، بحيث تدخل من بعض الحالات إلى حقل الفعل وعلاقات القوة القائمة مسبقاً.

3-2 أجندة التنمية والمرأة

لعل أحد أهداف اختيارنا لدراسة حالة قطاع التنمية والمرأة هو التطرق للانتقادات الموجهة للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية القائلة بأن برامج النوع الاجتماعي في فلسطين تحركها، بطريقة أو بأخرى، أجندة خارجية. وقد وجدت دراسة أخرى قامت بها مؤسسة التعاون أن الأموال التي أنفقت على المنظمات النسوية في فلسطين والمشاريع التي تستهدف النساء وصلت إلى 14 مليون دولار؛ ما يشكل 6% من مجموع التمويل الذي حصلت عليه المنظمات الأهلية الفلسطينية (Hanafi, 1999). وقد شكك البعض بقدرة المنظمات النسوية على استيعاب حجم التمويل هذا.

وبشكل أكثر دقة، تساءل آخرون حول ما إذا كانت أولويات المانحين تتكيف مع الواقع المحلي. وانتقد البعض المشاريع المماثلة لحملات الوعي الجندري بأنها رفاهية بالنسبة لمجتمع يعيد بناء نفسه بعد أكثر من ثلاثين سنة من تخريب التنمية والاحتلال العسكري.

سوف تتحدى هذه الدراسة تلك الفرضيات التبسيطية التي تفترض فقط وجود علاقة ثنائية بين الفاعلين المحليين والخارجيين، متغاضية عن سهولة انتقال المعرفة والنفوذ بينهم، كما أنها تتغاضى عن التطور التاريخي للمبادرات النسوية في فلسطين. وبغرض توضيح طريقة تفاعل الأجندة بطريقة جدلية حسب التعبير عنها في المجتمع المحلي، لا بد لنا من اتباع أسلوب شمولي يأخذ بعين الاعتبار التطور التاريخي للقطاع المحلي، وكذلك الفرضيات البارزة والمبطنة للأجندات الدولية، أو أولويات المانحين ضمن قطاع الاهتمام.

في الحالة التالية، يخدمنا التطور التاريخي للمنظمات النسوية في فلسطين كأساس لدراسة مقاربتين مدعومتين دولياً لتنمية تطور المرأة، وهما المشاريع المدرة للدخل، والمشاريع التي تروج للمساواة في الفضاء العام. ويتم تتبع كل مثال منذ نشأته كأجندة عالمية وحتى طريقة انعكاسه في أولويات المانحين في المستوى المحلي.

للمنظمات النسوية الفلسطينية تاريخ طويل، حيث يرجع ظهورها لبدايات القرن العشرين عندما كانت المنظمات الأولى تقدم مساعدة خيرية وعملاً إغاثياً. ومع صعود الحركة الوطنية وهبوطها، ظهرت مؤسسات نسوية ذات توجه ناشطي أكثر في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي. تضم المؤسسات النسوية اليوم: منظمات غير حكومية مهنية تشتمل على معاهد أبحاث ومراكز نسوية، وقد حظيت باعتراف كجهات فاعلة حيوية في الحركة النسوية. ويوجد كذلك اللجان النسوية التي ظهرت أثناء الانتفاضة الأولى ضمن الحركة الوطنية وعلاقات بعضها مع القاعدة الشعبية أقوى من علاقات المنظمات غير الحكومية. وأخيراً هناك الجمعية الخيرية التطوعية، وهذه أقدم أنواع الجمعيات الأهلية في فلسطين. وينظر إليها عادة على أنها معقل النخبة القديمة، حيث أنه تاريخياً تعتبر الجمعيات الخيرية التشكل الاجتماعي الذي نشأت في مقابله مجموعات نسوية أكثر ناشطية.

بينما يمثل قطاع التنمية والمرأة مثالاً على "الولائية" (loyalty) للأجندات العالمية، فإنه كما سوف نرى في القسم المقبل من هذا الفصل ، فإن المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في قطاع الصحة، قد انتقدت أولويات المانحين، ولكنها اختارت الهروب بشكل فردي من هذا النوع من المواجهة . أما قطاع حقوق الإنسان، فإن المنظمات المحلية قد عبرت عن تفسيرها الخاص لأجندة حقوق الإنسان العالمية.

وينبع ذلك -كما يعكس- التكامل بين المسيرة المحلية للمجموعات النسوية، وتوقيت وصول التوجهات الدولية. وبالتالي، فإن القضية ليست من يشجع/يقترح/يفرض برامج التدريب الجندري، ولكن ما هو السياق الأوسع المبطن لوصولها ودخولها إلى المجتمع المحلي؟ كذلك، ما هي آثارها على المنظمات النسوية وأولوياتها وتوجهاتها ورؤيتها؟ تستنتج دراستنا بعض آثار المخفيات النظرية للبرامج المدروسة على أنها برامج تتداخل مع نسيج المجتمع المحلي. وبشكل خاص، ندرس فرضيات "النساء في التنمية" (Women in Development [WID]) حول العلاقة بين النساء والاقتصاد. كذلك نتفحص مجال التحيز لأطر المفهومية للمانحين، وبخاصة إعطاء الأولوية للمصالح الاستراتيجية بدلاً من المصالح العملية للنساء. وأخيراً، فإننا نحلل الطريقة التي يتم فيها استقبال ذلك وإعادة التعبير عنه محلياً.

التقاء العالمي والمحلي: مصالح على المدى القصير ومعضلات على المدى البعيد في حالة المشاريع المدرة للدخل

المستوى العالمي: "النساء في التنمية" في مقابل "الجندر والتنمية"

خلال أول عقدين للتنمية (الخمسينيات والستينيات)، كانت النساء غائبات عن تخطيط مشاريع التنمية وتصميمها وتنفيذها. كان كتاب بوسيروب (Boeserup)، دور النساء في التنمية الاقتصادية (Women's Role in Economic Development) البذرة الأولى التي تحدثت عن انتقاد إقصاء المرأة وعدم الإقرار بدورها كمنتج اقتصادي في مشاريع التنمية. وبعد خمس سنوات، وفي مؤتمر الأمم المتحدة حول المرأة في المكسيك، شجبت

النساء طريقة إبعادهن عن برامج التنمية (Stienstra, 2000). وأدت هذه الانتقادات، وبخاصة كتاب بوسيروب إلى نشوء مقاربة "النساء في التنمية"، وهي المحاولة المنهجية الأولى لدمج النساء في مبادرات التنمية السائدة.

بداية، ركز أسلوب "النساء في التنمية" على الجانب الاقتصادي من التنمية، وبخاصة على زيادة مشاركة النساء ودمجهن في الاقتصاد (Moghadam, 1995). وتوسع أسلوب "النساء في التنمية" في الثمانينيات ليشتمل على دمج النساء في مجالات ضمت التعليم، والملكية الفردية، والتدريب، وتوليد الدخل وتنظيم الأسرة (Abdo, 1995). وفي إطار عمل "النساء في التنمية"، برزت المشاريع المدرة للدخل (income-generating projects)، مع التركيز على زيادة تمكين النساء من الوصول إلى الموارد الاقتصادية، كمبادرة رئيسية. ونعرض فيما يلي مراجعة مختصرة للفرضيات النظرية وراء مقاربة "النساء في التنمية" حتى نقيم بشكل كامل آثار المشاريع المدرة للدخل.

يرى البعض أن إطار "النساء في التنمية" يتعلق بـ "من يحصل على ماذا"، ويتطرق لعدم تساوي حصة النساء في أرباح التنمية (Haider, 1995:37). ومن. ولكن على العكس من ذلك، تم تفعيل هذا الإطار بسبب أساسه النظري. المعترف به على نطاق واسع، أن إطار "النساء في التنمية" ينبع من كل من نظرية الحداثة (modernization theory) والنظرية الليبرالية للمساواة بين الجنسين (liberal feminism) (Chowdhry, 1995). ويقترح سيمونس أن الربط بين إطار "النساء في التنمية" ونظرية الحداثة ينطوي على قبول المفهوم الغائي للتطور، الذي يحول الانتباه بعيداً عن الآثار السلبية (مثل الاستغلال) المصاحبة لجهود دمج النساء في الاقتصاد من خلال برامج مثل توليد الدخل (income generation). وبالنسبة لبام سيمونس، فإن فرضيات "النساء في التنمية" تشتمل على: النمو الاقتصادي يعني تلقائياً التنمية وتحسن مستويات المعيشة للجميع؛ النمو الاقتصادي والحركات النسوية متطابقة؛ وتطورت النساء في العالم المتقدم أكثر من النساء في العالم الثالث في سعيهن للمساواة مع الرجال (Simmons, 1997:246). وتقلل المناظير المتطرفة القائلة بالمساواة بين الجنسين لما بعد الحداثة من الأهمية الاستراتيجية للنساء في التنمية وتطرح أن: "أسلوب عمل "النساء في التنمية" يركز على توفير فرص للنساء للمشاركة في هيكليات اقتصادية واجتماعية عرفها الرجال ويسيطرون عليها، في حين أن إطار "النوع الاجتماعي والتنمية" (Gender and Development [GAD]) يشكك بالفرضيات ما وراء هذه الهيكليات" (Rathgeber, 1995).

في الثمانينيات حاول أسلوب عمل سياسة "النساء في التنمية" الحصول على قبول الاقتصاديين الرئيسيين حتى يخرج من طائفة الرفاه الاجتماعي التي وضعت النساء فيها، وحتى يحصل على تمويل أكبر لتنمية النساء (Moghadam, 1995:8). وهكذا انسجمت المشاريع المدرة للدخل في بداية نشأتها مع مصالح المؤسسات متعددة الأطراف، مثل البنك الدولي، ومع اهتمامها بزيادة الطاقة الإنتاجية للنساء (Simmons, 1997). ولكن أضيف في التسعينيات بعد جديد خاص بالنوع الاجتماعي (gender) لإطار "النساء في التنمية" يقر بأن العلاقات بين الجنسين تعيق مساهمة المرأة ومشاركتها في التنمية (Haider, 1995:36). وفيما يتعلق بالمشاريع المدرة للدخل، في أسلوب "النساء في التنمية" المعدل هذا، أعطي اعتبار جديد للعبء المزدوج للدورين الإنتاجي والإنجابي الذي تواجهه النساء المشاركات في مثل هذا المشروع. ولكن ظلت الأولوية إجمالاً هي زيادة دور النساء الإنتاجي في الاقتصاد وعملية التنمية.

ولا بد لنا من أن نضيف ملاحظة أخيرة بأن الجدال النظري/السياسي حول النساء والتنمية تطور ما بعد النساء والتنمية، ونشأت مقاربات أكثر تطرفاً لـ"النساء في التنمية" مع مقاربة "النوع الاجتماعي والتنمية". وكما يبين الاسم، فإن إطار "النوع الاجتماعي والتنمية" يوضح أسباب إخضاع النساء في الهيكليات والمؤسسات السياسية والاقتصادية، ويركز على دور الأفكار والخطاب في إعادة إنتاج عدم التساوي الجندري وتقسيم السلطة على أساس الجنس. ولكن ظل المانحون يفضلون ويضعون الأولوية على "النساء في التنمية" أكثر من "النوع الاجتماعي والتنمية". وأحد أسباب ذلك هي أن أسلوب "النوع الاجتماعي والتنمية" ينطوي على دراسة الهيكليات والمؤسسات الاجتماعية مع رؤية في إعادة التفكير في الهرميات الجندرية وبناء عليه في **علاقات القوى**. وفي هذا الصدد، فإنه يتطرق للمصالح المبيتة وتوزيع القوى في المجتمع. كما أن سبب تردد الهيئات المانحة اتجاه "النوع الاجتماعي

والتنمية" هو أنها تنظر إلى قضايا التحول الاجتماعي، وبخاصة فيما يتعلق بالنساء مما يمس قضايا الثقافة، على أنها حساسة أكثر من اللازم، بحيث لا يمكن التعامل معها بشكل مباشر (Parpart and Marchand, 1995:14).

أولويات المانحين على المستوى المحلي

طرحنا قضية أن المنظور المحوري "النساء في التنمية" يسيطر على طريقة تعامل المانحين مع المشاريع النسوية في فلسطين، وعليه أصبحت المشاريع المدرة للدخل هي الأولوية المركزية. وترى نهلة عبدو أن المنظمات النسوية كافة، التي تتراوح بين الجمعيات الخيرية واللجان والمنظمات غير الحكومية المهنية، شاركت في برامج "النساء في التنمية" مع هيئات متعددة الأطراف وأخرى حكومية أو تابعة للأمم المتحدة. وركزت هذه المشاريع أساساً على المشاريع المولدة للدخل بما فيها مراكز الإقراض البزنسي (أنروا) ومراكز الإقراض/الائتمان (لمؤسستي نوفيب النرويجية وصندوق كندا) (Abdo, 1995:37). ومن وجهة نظر نهلة عبدو، فإن أسلوب عمل المانحين الرئيسيين بما فيهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات المذكورة أعلاه ظل متميعاً بسبب التحيزات النظرية وراء أسلوب عملها، مع التركيز على الفرد والتغاضي عن المفهوم العلاقاتي والمجتمعي للنوع الاجتماعي.

أيد آخرون انتقادات عبدو مثل ريتا جقمان التي ترى أن هيئات المساعدة العاملة في فلسطين لم تعمل ضمن "أسلوب النوع الاجتماعي والتنمية". وبرأيها: "إجمالاً، تستخدم الوكالات أساليب عمل الرفاه أو التكافؤ وإلى حد أقل أسلوب التمكين الذي تبنته المنظمات غير الحكومية الغربية العاملة في المنطقة مثل نوفيب وأوكسفام. ومع زيادة مشاركة البنك الدولي مؤخراً في المنطقة، ظهرت مقاربات مكافحة الفقر والكفاءة (التي ربطت بالمشاريع الإنتاجية النسائية) كإطار عمل سياسي رئيسي للتنمية" (Giacaman, 1995). وسندرس هنا بعض المشاريع التي قدمها المانحون في فلسطين.

فيما يتعلق بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، يتمحور أسلوب عملها في مجال تمكين النساء حول قطبين، وهما: الطاقة الإنتاجية للمرأة، وزيادة مشاركتها في التنمية المدنية ونشاطات بناء الديمقراطية. وتشتمل استراتيجياتها الرئيسية على ما يلي: تحسين الوضع الاقتصادي للنساء؛ وتوسيع فرص التعليم للبنات والنساء؛ وتحسين الحقوق القانونية للمرأة وزيادة مشاركتها في المجتمع الأهلي؛ وإدخال اعتبارات النوع الاجتماعي في برامج الوكالة الأمريكية كافة.

وفي فلسطين، كانت الوكالة الأمريكية تشجع بشكل كبير المشاريع الاقتصادية للنساء، وبخاصة برامج الإقراض الصغير. وفي مشاريعها العام 1997، قدمت الوكالة الأمريكية مليون ونصف مليون دولار كرأس مال إقراضي لتوسيع برامج الإقراض الصغير في مؤسسة إنقاذ الطفل (Save the Children Fund) وأنروا. وفي العام 1998، قدمت ثلاثة ملايين دولار لمؤسسة إنقاذ الطفل لنشاطات إقراض صغير نسائية (www.usaid-wbg.rog/).

يرى البعض أن وضع الأولوية على برامج مثل المشاريع المدرة للدخل الخاصة بالنساء لا يعكس ميل المانحين للتركيز على الحلول قصيرة الأمد فحسب، بل إنه يبين تفضيلهم لتفادي القضايا المرتبطة بالقيود البنيوية أو القضايا الهيكلية، مثل طريقة إدماج النساء في الاقتصاد. فبدلاً من استهداف المشاكل المنهجية، "يفضل المانحون اتخاذ إجراءات قصيرة الأمد ومشاريع توليد دخل صغيرة، وبالتالي يظل الاقتصاد الجزئي (المايكرو) إطار العمل الوحيد المتاح للنساء، كما لو كانت هناك فرضية مخفية تقترح بأن المشاريع المتواضعة قد أعدت لقدرات متواضعة" (Kuttab, 1995:49). وقد كان لهذا تبعات واضحة في فلسطين، وبخاصة بسبب المقيدات الهيكلية على الاقتصاد التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي.

بالإضافة إلى ذلك، أظهرت بعض المؤسسات غير الحكومية الدولية مرونة أكبر وانفتاحاً أكثر نحو أساليب عمل تدرك النوع الاجتماعي، وباتجاه مشاريع اقتصادية نسائية، كما أنها برهنت على درجة أعلى من الإبداع والابتكار

في هذا العمل. فمثلاً، تتبع مؤسسة أوكسفام كويبك المقاربة المبنية على النوع الاجتماعي والتنمية، وهدف المؤسسة هو: المساهمة في التوصل إلى توزيع أكثر عدلاً للسلطة بين الرجال والنساء" (كتيب أوكسفام كويبك).

كما أن أسلوب عمل هذه المؤسسة هو التعاون مع المنظمات النسوية في فلسطين في تغير مرحب به حيث أنها تتبنى مقاربة أكثر شمولية تستهدف أكثر من نوع من المؤسسات النسوية، بما فيها الجمعيات الخيرية واللجان والمنظمات في مخيمات اللاجئين، بدلاً من اقتصارها في التركيز حصرياً على المنظمات غير الحكومية المهنية. وفي الوقت ذاته، لا تحدد أوكسفام كويبك أسلوب عملها بشكل صارم من خلال المنظور المحوري لـ "النساء في التنمية" (توليد الدخل)، أو المنظور المحوري الليبرالي الداعي للمساواة بين الجنسين (التدريب الجندري أو الحملات الجندرية). أضف إلى ذلك أنه في مركزها للمشاريع الاقتصادية النسوية، تحاول تخفيف آثار الدفع غير الحذر للنساء في علاقات استغلالية أو منافسة غير متكافئة في السوق، من خلال تنظيم النساء المشاركات على أساس العضوية والهيكليات الجماعية للنساء الرياديات (women entrepreneur). وذلك حسبما ورد في تعريف البرنامج(Profile Oxfam Quebec Programme in Palestine, 1999-2000).

وتقوم المنظمة النرويجية للمساعدة (Norwegian People’s Aid- NPA) بمحاولة إعادة تعريف المشاريع النسوية المدرة للدخل. وتشتمل بعض أهدافها بخصوص النوع الاجتماعي والاقتصاد على الاهتمام بتنظيم النساء ليتغلبن على الاستغلال في السوق: "مساعدة المبادرات النسائية على الدخول في المؤسسات الاقتصادية السائدة على شكل مجموعات حتى يتمكن من الوصول للأسواق ومراكز الشراء بالجملة، وأن يكنَّ على قدر المنافسة. كما أنها تدمج بين الإمكانية الفعلية للحصول على الاعتمادات والاستراتيجيات التي تشجع على مشاركة النساء في صنع القرار فيما يتعلق بتوزيع القروض (NPA, 1998).

الدخول إلى السياق المحلي: تضارب المصالح الوطنية

بعد أن راجعنا صعود المشاريع المدرة للدخل على المستوى الدولي، وتتبعنا طريقة انعكاس هذه السياسات على أولويات المانحين المحليين في فلسطين، يظل علينا أن ننظر إلى عملية صياغة الأجندة من وجهة نظر المجتمع المحلي. ولا بد من إثارة ثلاث نقاط منذ البداية:

الأولى، كما سيبين لنا النقاش التالي، فإن طريقة إعداد الأجندة، أي القبول بأسلوب عمل على أساس برنامج (وليس مجرد مشاريع متفرقة) على أنه الطريقة الملائمة للتعامل مع التنمية، ليست فقط عملية معقدة بل إن هناك عوامل عدة تؤثر عليها، وأهمها إمكانية وجود مصالح خارجة عن واقع المشروع، أو هيكليات متضاربة ضمن سياق المجتمع، ما يعجل بوصول المشروع.

الثانية، مع وجود المصالح والهيكليات قصيرة الأمد التي تساعد على وصول مشروع معين، فإنه لا يمكن اعتبار هذه المصالح ساكنة، فهي قد تتغير. ولكن عندما يتم وضع أجندة بهذه الطريقة، يمكن الإبقاء عليها كأولوية للمدى البعيد والقبول بها كطريقة لتنفيذ التنمية. وفي دراسة قدمت لـ"تحالف التعاون" الذي يدير صندوق البنك الدولي للمنظمات الأهلية الفلسطينية تناولت تقييم احتياجات هذه المنظمات، حيث تم وضع برامج الإقراض النسوية كأولوية رابعة في غزة كجزء من الاقتصاد، بينما احتلت الأولوية الثالثة في الضفة الغربية كجزء من الاقتصاد، وفي القدس صنفت المشاريع المدرة للدخل على أنها الأولوية الخامسة، ولكن بدون التحديد إذا ما كانت تستهدف النساء (Ayed, 1998). وهذا يتعارض مع الانتقادات التي وجهت لهذا المشروع من قبل المؤسسات النسوية الفلسطينية ومع الوعي بالغموض الأيديولوجي له.

الثالثة، في هذه الحالة، ونظراً لتعدد العوامل المؤثرة على عملية وضع الأجندة، فإن المنظمات غير الحكومية بحاجة للتفكير بشكل نقدي في دخول مشروع إلى المجتمع المحلي، وفي علاقته بالهيكليات الأوسع. الأكثر من ذلك وجود حاجة لدراسة نقدية للفرضيات الأيديولوجية وراء المشروع التي يدخلها المانحون، وبخاصة في حالة المشاريع في إطار "النساء في التنمية" حتى يتسنى تحديد آثار البرنامج بالنسبة للفاعلين المحليين عندما يتم إدماج الأجندة في الهيكليات المحلية. ولكن حتى هذه اللحظة، أهمل الفاعلون في السياق الفلسطيني المستوى الفكروي بشكل كبير. وأشار بعض الأكاديميين المحليين إلى هذا الموضوع. فمثلاً، قد بين البعض أنه في سياق الحركة النسوية

الفلسطينية يعيد الفاعلون المحليون إنتاج العلاقة الثنائية نفسها بين التقليدي والحداثة المرتبطة بنظرية التحديث (Taraki, 1995:29-30).

يمكن تقسم الحركة النسوية الفلسطينية إلى ثلاث مراحل، وهي: الأولى من العام 1919 وحتى بداية السبعينيات وكانت تقودها الجمعيات الخيرية والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية. والثانية من منتصف السبعينيات وحتى 1990، وهيمن عليها صعود اللجان الشعبية المرتبطة بالأحزاب السياسية. والثالثة من 1991 وحتى تاريخنا هذا، وتتسم ببروز المنظمات غير الحكومية النسوية المهنية المستقلة (Abu Nahlah et al. 1999:48).

يهمنا لغايات البحث أن نلاحظ أن المشاريع المدرة للدخل دخلت إلى المشهد الوطني من خلال الجمعيات الخيرية واللجان النسوية، وتزامنت مع التعبئة الشعبية ضد الاحتلال الإسرائيلي. وبشكل أكثر تحديداً، فإن هذا النوع من المشاريع نما بسرعة خلال السنوات القليلة الأولى من الانتفاضة، حيث أنشئت الجمعيات التعاونية الاقتصادية من قبل اللجان النسوية كجزء من التوجه الأوسع نحو تأسيس خدمات بديلة لتلك التي تقدمها سلطات الاحتلال، بغرض تمكين وتعبئة السكان سياسياً. وفي الوقت ذاته، تبنت الجمعيات الخيرية المشاريع المدرة للدخل مثل التطريز، والمنتجات الغذائية، كطريقة لمساعدة العائلات، بمن فيها عائلات الشهداء أو المعتقلين على مقاومة الاحتلال (Jad, 1995:231-234).

يجب علينا ألا نقلل من أهمية المستوى المحلي. وفي الوقت ذاته على المستوى الدولي (نهاية الثمانينيات) بوشر بتنفيذ برامج التكيف الهيكلي (Structural Adjustment Programs) في أفريقيا، ولاقت المشاريع الاقتصادية النسوية دعماً من كل من المدافعين عن منهج "النساء في التنمية" والمؤسسات متعددة الأطراف مثل البنك الدولي. ولكن في السياق الفلسطيني، ظهرت المشاريع المدرة للدخل الموجهة للنساء كجزء من الحركة الشعبية الوطنية المقاومة للاحتلال. وعلى الرغم من وضوح هدف تمكين النساء وزيادة استقلالهن، وبخاصة ضمن اللجان النسوية، فإن هذا الهدف وضع في السياق الأكبر، وهو زيادة الاكتفاء الذاتي لدى الشعب الفلسطيني في مقاومته ضد الاحتلال (Sabbagh, 1998:10). وكما أشار البعض، لم تكن الناشطات والأكاديميات النسويات على وعي بالجدل النظري حول أسلوب "النساء في التنمية" وأسلوب "الجندر والتنمية" حتى بداية التسعينيات (Giacaman, 1995:55). مرة أخرى تبين هذه النقطة الأخيرة تركز المصالح محلياً وتبلورها حول القضية الوطنية والصراع ضد الاحتلال، ما وجه ظهور هذا المشروع في المجتمع الفلسطيني.

قبل أن نستطرد في حديثنا، من الجدير التذكير بالاعتراف بدور الجمعيات التعاونية الاقتصادية النسوية في الصراع الوطني في الأدبيات. فأهميتها لا تنبع فقط من العوامل السياسية – الأيديولوجية التي جعلت من هذه التعاونيات موقعاً للتعبئة الدراسية فحسب، بل أيضا لدور هذه المشاريع في التشجيع على الاكتفاء الذاتي الوطني وتحسين الاقتصاد الوطني ومقاومة الاحتلال (Kuttab, 1989; Giacaman and Johnson, 1989). وفي الوقت نفسه، علق المحللون على زمن الانتفاضة وانتقدوه من وجهة النظر الجندرية. [xxiii] فرأى البعض أنه على الرغم من أن بعض الهيكليات مثل التعاونيات قد زادت من استقلالية النساء، فإنها لم تتحد العلاقات الجندرية (Hiltermann, 1998).

يعتبر منظور أيلين كتّاب للتعاونيات الاقتصادية التابعة للجان المرأة توضيحياً، حيث أنها تشكك في كفاية محاولات تقييم التعاونيات النسوية في فترة الانتفاضة من خلال مقاييس اقتصادية للإنتاجية/الكفاءة، أو من خلال المصالح الجندرية الاستراتيجية. تلك هي الحالة لأن التركيز على الجانب الاقتصادي يغفل ما تسميه هي: "العلاقات المتبادلة بين السياق القومي والخيار التنموي" خلال مرحلة الصراع الوطني. كما أن البحث عن "الربحية" يغفل التمكين الذي تتعرض له النساء المشاركات في هذه المشاريع، سواء من منطلق تصورهن لأنفسهن أم لوعيهن السياسي والاجتماعي (Kuttab, 1995:49-51). وتتحدى أيلين كتّاب من خلال هذه النقطة الأخيرة الفرضية القائلة بضرورة ربط تمكين النساء بتحول ملموس في وضع المرأة. موقف أيلين كتّاب مهم ليس فقط، مرة أخرى، لأنه يبين المصالح الوطنية الداخلة في تصميم مثل هذه المشاريع في المجتمع الفلسطيني، ولكن أيضاً لأنه يتحدى مجال التركيز الضيق الخاص بإطار "النساء في التنمية" ومن وحي بام سيمونس الذي اقتبسناها أعلاه، فإن أيلين كتّاب تتساءل إذا ما كان المنطق الاقتصادي للمشاريع المدرة للدخل يتوافق دائماً مع أهداف الحركة النسوية. ولكن في الوقت نفسه، نضيف بأنه في حين أننا نقر بإمكانية وجود مشكلة الإفراط في التركيز على المعايير الاقتصادية، فإن

الربحية مهمة ويجب ألا نعتبرها على أنها تتناقض مع الآثار الإيجابية الأخرى للمشروع. ولكن عموما يجب أن تكون طريقة فهم وتقييم المشروع أوسع لتضم السياق.

ما وراء المصالح الوطنية

حتى الآن ناقشنا المصالح قصيرة الأمد وراء ظهور المشاريع المدرة للدخل في فلسطين. لكن ماذا بشأن المسائل بعيد الأمد التي تظهر عندما تتم صياغة أجندة بهذه الطريقة؟ حيث مع تزايد إعطاء المانحين الأولوية للمشاريع المولدة للدخل التي تديرها المراكز الممهننة، في مقابل اللجان التابعة للأحزاب، أثيرت انتقادات متزايدة حول مزايا هذا النوع من المشاريع بالنسبة للنساء. وبالنسبة لنهلة عبدو، فالتقارير المتوفرة حول المشاريع المدرة للدخل تشير إلى نقطة ضعف أو أكثر دقة إلى فشل هذه النشاطات. ونجد في تقييم نفذته مؤسسة إنقاذ الطفل وطاقم شؤون المرأة في غزة العام 1992 لدراسة 15 مشروعاً مدراً للدخل في الضفة الغربية أن 80% منها فشلت من حيث عدم تمكنها من الصمود، أو أنها اضطرت لإغلاق المشروع بعد فترة ليست طويلة من تأسيسها (Abdo, 1995:38). وأشارت تقارير أخرى إلى انحصار هذا النوع من المشاريع (Holt, 1996:59). لماذا كان الوضع على هذه الحال؟

تقدم أيلين كتّاب تفسيراً، حيث ترى أن التعاونيات النسوية، كجزء من هيكليات الحركة الشعبية، استفادت من انتمائها للأحزاب السياسية – كنوع من الحماية الأخلاقية من السوق. ولكن عندما ازداد تنفيذ المشاريع المدرة للدخل وبرامج الإقراض الصغير من قبل المنظمات الممهننة من خارج الحركة الوطنية، ضاعت الحماية من السوق. كما تورد أيلين كتّاب: "(اليوم) بعض النساء تنتج المعجنات للبيع في السوق. إذا رأيت الظروف التي يعملن فيها، فإنهن يتولين الواجبات الأسرية كافة، وكذلك عبء مركز الإنتاج. إنهن تعبات وفي وضع مزرٍ. لا بد لنا أن نسأل عن نوع التمكين هذا. المشكلة هي قلة الانتباه بالجانب الإنساني، الأمر لا يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية. لا بد من توفير حماية للنساء من الطبيعة الاستغلالية لهذا النوع من الاندماج في الاقتصاد". عندما سألناها إذا ما كانت اللجان توفر ذلك، أجابت بأنه: "نعم، في السابق كانت هناك حماية. ولكي تكون جزءاً من الحزب، أنشأت اللجان شكلاً من الحماية – حماية أخلاقية من القطاع الخاص. اليوم جمعية المرأة العاملة الفلسطينية هي المنظمة الوحيدة التي تركز على النساء العاملات".

تستطرد أيلين كتّاب في نقاشها مضيفة بأنه خارج هيكليات الحركة الوطنية تصبح المشاريع المدرة للدخل مشكلة بسبب المحددات البنيوية التي يفرضها الاحتلال على الاقتصاد الفلسطيني. كما تؤثر على هذا النشاط عوامل معينة. مثلاً، يدخل في اللعبة اهتمام المانحين بحلول التوظيف على المدى القصير لزيادة الاستقرار وتوفير مستحقات لعملية السلام.[xxiv]

عند إثارة موضوع "الحماية الأخلاقية" وفكرة "الاحتماء من السوق"، وضحت لنا الناشطة النسوية المذكورة أعلاه كيف أنه بشكل غير مقصود تعاملت هيكليات الحركة الوطنية مع بعض الفرضيات المبطنة لإطار "النساء في التنمية"، من حيث فشلها في اعتبار بعض المخاطر والمضار المرتبطة بزيادة مشاركة المرأة في الاقتصاد. وهذا يشدد على أهمية الهيكليات المحلية، التي تخلع المعاني والرموز (decode) التي بنيت عليها مثل هذه المشاريع، وتضفي عليها معاني جديدة (recode) من خلال التنفيذ بطريقة متميزة.

المشاريع والعامل الأيديولوجي

هذا يثير قضية الأساس الأيديولوجي للمشروع. فتحليل عبدو مهم جداً هنا، حيث أنها ترى أن مشكلة تطبيق المشاريع المولدة للدخل في فلسطين ترتبط بالشغف الأيديولوجي للمنظور المحوري لإطار "النساء في التنمية" (WID). وهذه مسألة وجيهة للغاية وتستحق الانتباه، حيث أن المستوى النظري لبرامج المانحين يحظى باهتمام ضئيل في المؤسسات الفلسطينية. وكما بينا أعلاه، فإنه من الناحية الأيديولوجية يرتكز أسلوب عمل "النساء في التنمية" على الحركة النسوية الليبرالية. ومن خلال التزامه بالليبرالية، فإن هذا الإطار يرى النساء أنهن العناصر الوحيدة المؤثرة على قدرهن ويعتبر **النوع الاجتماعي** على أنه فرد، بدلاً من النظر إليه على أنه **مفهوم علاقاتي** (Abdo, 1995:40). وإضافة إلى هذه النقطة، يعاني أسلوب عمل "النساء في التنمية" والليبرالية من الغموض

بسبب اعتبار المجتمع بشكل حصري على أنه "مجموعة من الأفراد" (aggregate of atomized subjects)، وبالتالي لا يستطيع توفير حلول للمشاكل التي هي هيكلية في طبيعتها. والحركة النسوية الليبرالية وميليها نحو نظرية التحديث، أخفقت في أن ترى التناقضات في النظام الرأسمالي، ولا تستطيع تصور هيكليات القمع فيه. وتماشياً مع هذا، فإنه قد تم التغاضي عن الاستغلال في قطاع المشاريع المدرة للدخل الناتج عن طريقة دمج المرأة العاملة في الاقتصاد غير الرسمي.

إذا كنا نراجع بعض الانتقادات الأخيرة التي أثيرت اتجاه المشاريع المدرة للدخل في فلسطين، فمن الواضح أنها تتوازى مع ملاحظات نهلة عبدو. وتتماشى تعليقات أيلين كتّاب المشار إليها أعلاه مع تحليل نهلة عبدو. وأبعد من ذلك، نجد أيضاً دراسة سما عويضة من مركز دراسات المرأة حول برامج الإقراض الصغير، مبينة أنه على عكس مؤشر النجاح الرئيسي لهذه المشاريع، وهو تسديد القرض، فقد قامت بعض النساء ببيع حليها لتسديد القرض.[xxv] يمكن أن نناظر هنا بأن القضية التي أثارتها دراسة عويضة هي الفشل في استخدام مؤشرات ملائمة. ولكن في الواقع، القضية أوسع من ذلك بكثير، وترتبط بالمجال المفهومي وراء المشروع. إن غياب مؤشر لقياس نقاط الخلل مثل بيع النساء لممتلكاتهن لتسديد القرض، ينبع من التحيز المفهومي الذي يعتبر الانخراط في الاقتصاد مساوياً لتحسن الوضع الاجتماعي – الاقتصادي، ويخفق بالتالي في التقاط الأفخاخ التي يمكن أن تظهر في القطاع غير الرسمي والاستغلال الذي قد تواجهه النساء.

كما أن موضوع المؤشرات قضية مهمة. فالكثير من مشاريع الإقراض الصغير وجهها المنظور المحوري الاقتصادي وقيمت حصرياً من حيث التسديد – متغاضية عن القضايا الأوسع المرتبطة بالمخاطر والاستغلال داخل السوق. وهذا يبين التحديات التي تواجه قطاع المرأة حالياً؛ وكيف يمكن التعامل مع منطق هذه المشاريع؟ مثلاً، "فاتن" عبارة عن مؤسسة إقراض نسوية تأسست في غزة العام 1998 بعد أن تولت المسؤولية عن برنامج الإقراض الخاص بمؤسسة إنقاذ الطفل. ومنذ العام 1998 وحتى حزيران 2000، قدمت المؤسسة ما مجموعة 5.33 مليون دولار على شكل قروض. وعندما سئلت السيدة أماني فلفل مديرة فاتن في غزة عن المؤشرات أجابت: "لم يكن لدى المؤسسة أية أرقام أو إحصائيات حول مدى نجاح المشاريع النسوية. ولكن إحدى مؤشرات النجاح هي الاستمرار في تعامل مجموعة من النساء مع المؤسسة" (نشرة طاقم شؤون المرأة، عدد 103، 12 آب 2000).

حالياً ويزداد عدد المنظمات التي تتعامل مع القضايا الصعبة المرتبطة بكفاءة المشاريع الاقتصادية النسوية. ولكن علينا الإقرار، كما تطرح نهلة عبدو نفسها، بأن المنظمات النسوية الفلسطينية كانت جزءاً من المشكلة حتى هذه اللحظة بسبب قبولها المشاريع بدون عمل دراسة نقدية للجانب الأيديولوجي. وكما أشارت، فإن الكثير من المراكز النسوية التي تنفذ مثل هذه المشاريع التي صممها المانحون، أخفقت في استشفاف السياسة من ورائها (Abdo, 1995:41). ولكن واجهت المؤسسات النسوية الفلسطينية اليوم تحديات إعادة صياغة المشاريع المدرة للدخل بطريقة تقلل من بعض المخاطر التي يمكن أن تعانيها النساء. ونجد من عمل بعض المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في فلسطين مثل أوكسفام كويبك والمنظمة النرويجية للمساعدة الذي ناقشناه أعلاه طريقة للمضي قدماً. وكما بينا، فإن هاتين المؤسستين تضعان الأولوية على تنظيم النساء بالتوازي مع دمجهن في الاقتصاد. وهذا اختيار متاح أمام المجموعات النسوية الفلسطينية، ولكن، كما بينا، فمن الضروري إعارة اهتمام متواصل بالمستوى الفكروي لبرامج المانحين.

المصالح الاستراتيجية في مقابل المصالح العملية: حالة التدريب الجندري وحملات التوعية

المستوى العالمي

تظهر مشاريع عدة تحت عنوان مبادرات الترويج لمساواة النساء في الفضاء العام، وبخاصة تلك التي تشتمل على برامج التدريب الجندري، التي تحاول تحسين ثقة المرأة بذاتها من خلال تدريبها على مهارات متنوعة مثل الحساسية الجندرية ومهارات الاتصال. ومن ناحية أخرى، توجد مشاريع التوعية التي تتكون من حملات تشجع على الحوار، وكذلك على فهم أفضل لحقوق المرأة في المجال العام، ويتم ذلك غالباً باستخدام الإعلام المحلي. وتدرب مجموعة مشاريع مماثلة النساء على مهارات ممارسة الضغط، وترتبط تلك بالنشاط الذي تمارسه المنظمات غير الحكومية نفسها عندما تمارس الضغط على المؤسسات الصانعة للقرار. وتقع كل هذه المشاريع ضمن أسلوب

الحركات النسوية الليبرالي، وتشترك في هدفها في إزاحة العوائق أمام مساواة المرأة في الفضاء العام، في مجالات مثل الصحة، والتعليم، والوضع القانوني، والمشاركة السياسية (Taraki, 1995:30). وتستهدف هذه المشاريع مستوى الأفكار وتتحدى مفاهيم الناس للنوع الاجتماعي، كما تتحدى تصوراتهم الخاصة لأنفسهم، كما أنها تعمل بشكل نشط على دمج مشاركة النساء في عمليات صنع القرار، مع الإبقاء على هدف زيادة المساواة أو تحدي علاقات القوى في الجندر.

ويعود التركيز على زيادة مساواة النساء في الفضاء العام إلى مقاربة المساواة في إطار "النساء في التنمية"، مع الجهود المبذولة لإعادة تعريف النساء كعناصر نشطة في عمليات التنمية (Moghadam, 1995:12). كما أن انتقاد الحركة النسوية لأسلوب "النساء في التنمية" وبروز إطار "النوع الاجتماعي والتنمية" زادا من هذا التركيز على المساواة في الفضاء العام. أضف إلى ذلك أن بعض المانحين الذين يترددون في تبني إطار "النوع الاجتماعي والتنمية" بعملية التحول الاجتماعي المغير، قاموا بتغيير أولوياتهم لتشتمل على إدخال النساء في النظام السائد للتنمية، ما يترجم إلى جهود لزيادة إمكانية وصولهن لعملية صنع القرار، وبالتالي قدرتهن على المساهمة/التغيير في المناظير المحورية للتنمية.

كذلك أدى تطوران إلى دفع المانحين وهيئات المساعدة لوضع الأولوية على التدريب الجندري ومشاريع التوعية. الأول هو التحول في سياسات البنك الدولي، وصعود أجندة الحكم السليم، والتحول المصاحب له في سياسات المانحين مع التوجه نحو تشجيع الديمقراطية الليبرالية، وحقوق الإنسان وبناء المجتمع المدني في البلاد المتلقية للمساعدة. وتجد ليزا تراكي أن اهتمامات الحركة النسوية الليبرالية تنعكس كما أنها تجد الدعم من خلال جهود المانحين لتدعيم التنمية السياسية الديمقراطية في المجتمعات المتلقية. وهي تناظر بأن وضع الهيئات المانحة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأولوية على "أسلوب الحكم" كقضية سياسة أساسية، يعتبر مثالاً على الأولويات التي تلتقي هي نفسها مع الأجندة النسوية الليبرالية (Taraki, 1995). وفي برامج الديمقراطية الخاصة بالمانحين، يُنظر إلى المؤسسات النسوية لتشارك في بناء المجتمع المدني، ولتدعم العمليات الديمقراطية من خلال المدافعة عن سيادة القانون والمساواة في النوع الاجتماعي.

أما التطور الثاني الذي يلتقي مع هذه التحولات في السياسة، فهو ظهور المنظور المحوري الليبرالي الجديد. وبالنسبة لكاربيكو، فإن أهمية المنظور المحوري الليبرالي الجديد هي ما تبعه من تحول في **أسلوب عمل المبني على مشروع**. مثلاً، تربط كاربيكو بين المنظور المحوري الليبرالي الجديد وتغير دور المنظمات غير الحكومية الجنوبية؛ والابتعاد عن تقديم الخدمات للمجموعات المهمشة باتجاه مساعدتها على "تمكين" نفسها لتغير وضعها الخاص. وهذا يمثل تحولاً من الخدمات إلى ورش العمل **، التدريب والمدافعة**. كما أنها تشير إلى أن هذا يشكل تحولاً نحو المشاريع التي تحاول إدخال تقنيات المساعدة الذاتية، وتضع عبء صنع التغير على عاتق الفرد مقابل العوامل الهيكلية: "يتم تشجيع النساء، القرويات غير المالكات للأرض والطبقات المهمشة، على التنظيم على شكل مجموعات ذات مصالح مشتركة... وأصبحت المشاكل الاجتماعية، مثل بطالة النساء، تعزى إلى المواقف وأسلوب الحياة، وليس إلى المقيدات السياسية والاجتماعية، وعليه صار لا بد من إيجاد الحلول في السلوك الطوعي للفرد" (Carapico, 2000:14).

بالإضافة إلى ذلك، ظهرت مناظرة تقول أنه عندما تكون هناك دفعة قوية من قبل المانحين بشأن أولوية معينة – مثل نوع خاص من المشاريع، تأخذ المؤسسات في المجتمع المحلي بالتحول إلى مؤسسات يقودها العرض (supply-driven). مثلاً، تم تعريف إفراط تقديم المؤسسات غير الحكومية للقروض في بنغلادش على أنه مثال على التشكيل الذي يوجهه العرض في المجتمع المحلي (Edwards and Hulme, 1997). وسنوضح فيما يلي وجود الوضع نفسه في فلسطين فيما يخص قطاع المرأة. لنستعر عبارات لميس أبو نحلة وآخرون (Abu Nahlah et al., 1999)، فإن المرحلة الثالثة من الحركة النسوية في فلسطين، المرتبطة بنمو المنظمات غير الحكومية المهنية، ترتبط أيضاً بالتحول في نوع المشاريع المعروضة على النساء. وتميز المنظمات غير الحكومية النشاطات التي تشتمل على التدريب الجندري وحملات التوعية، وكذلك على ممارسة الضغط. وكما سنبين فيما يلي، فإن هذا التحول في أسلوب عمل المشروع ليس مجرد تجاوب المنظمات الأهلية مع ميول المانحين. ولكن يأتي هذا التحول من العلاقة مع المصالح الإستراتيجية للحركة النسوية الفلسطينية وتطورها. وفي الوقت نفسه، فإن هيمنة المشاريع

التي توجهها المدافعة قد رجحت الاستراتيجيات الفردية واستراتيجيات المساعدة الذاتية، ما يثير تساؤلات حول أشكال التمكين المتاحة للنساء الفلسطينيات.

أولويات المانحين على الأرض

يعتبر التشجيع على مساواة النساء في الفضاء العام من أهم الأولويات الخاصة بالهيئات المانحة العاملة في فلسطين. ويتم تمويل مثل هذه المشاريع بشكل أساسي من خلال نوعين من برامج المانحين، أولهما برامج الديمقراطية وبناء المجتمع المدني، وثانيهما برامج المساواة الجندرية التي تشجع على مشاركة النساء في عمليات صنع القرار.

ابتداء ببرامج الديمقراطية والمجتمع المدني، لا بد لنا أن نذكر أنه لاحقا لوصول السلطة الوطنية الفلسطينية، وصل نوع جديد من المانحين إلى فلسطين إضافة إلى حالة الهيئات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية التي كانت موجودة قبل ذلك ، فقد بدأت تهتم ببرنامج جديد وهو برنامج تنمية الديمقراطية، حيث أن أولوية المانحين هذه كانت موجودة على المستوى الدولي سابقاً وقبل تأسيس السلطة الفلسطينية (كما بينا في القسم الخاص بأولويات البنك الدولي والمانحين فيما سبق). وضمن منطق البرنامج هذا، فإن مطالب النساء بالمساواة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من عملية الدمقرطة: ولا بد من القيام بهذه الناشطية من خلال بناء المجتمع المدني، وتشجيع العمليات الديمقراطية، كذلك نجد في فلسطين أن معظم برامج الديمقراطية وحقوق الإنسان التي ينفذها المانحون تشتمل على مشاريع تستهدف النساء بشكل خاص، أو نجد أن الجهة المانحة منفتحة جداً لتمويل مشاريع موجهة للنساء، إذا لم تكن ضمن الأولويات المعرفة مسبقاً.

وبخصوص الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وهي واحدة من أكبر الهيئات المانحة التي تقدم برامج الديمقراطية، فقد أنفقت العام 2000 مبلغ 17 مليون دولار على مشاريع بناء الديمقراطية (www.usaid-wbg.org/). إن الهدف من برنامجها هو تحسين قدرة المواطنين على المشاركة في التأثير على عمليات الحكم. وكجزء من برنامجها، قدمت برنامجاً كبيراً للنساء باسم **مشروع المدافعة عن مساواة حقوق النساء من خلال القاعدة الشعبية** **(Advocacy for Equal Rights for Women Project Through the Grassroots)** الذي نفذه طاقم شؤون المرأة. ويستهدف المشروع النساء القرويات، بمن في ذلك النساء في اللجان النسوية، من خلال حلقات تثقيف مدني حول النوع الاجتماعي، وممارسة الضغط ومهارات الحاسوب والإدارة. ولنلاحظ أسلوب العمل هنا: التدريب بغرض تشجيع النساء في الريف والقاعدة الجماهيرية على القيام بنشاط المدافعة مستقبلاً (انظر التقرير السنوي لطاقم شؤون المرأة، 1998). ويرتبط هذا بهدف الوكالة الأمريكية من برنامج الديمقراطية من حيث زيادة مشاركة المجتمع المدني في عملية صنع القرار العام (www.usaid-wbg.org/). ونجد وراء هذا النوع من المشاريع التركيز على تصورات تعلم النساء بحقوقهن ليقمن بالدفاع عن مصالحهن. وحتى الآن كان التركيز على اللجان، على افتراض أن هذا هو الموقع الذي يعمل كهيكليات ستقوم النساء باتخاذ تصرف من خلالها؛ ولكن السؤال حول نوع الهيكليات التي ستفعل النساء من خلالها، ومن سينظمها يظل غامضاً في هذا المشروع. وبدون الاهتمام بمثل هذه القضايا، يتحول المشروع إلى مبادرة مساعدة ذاتية لا أكثر.

يثير هذا المثال نقطة جديرة بالاهتمام تتعلق بفهمنا لآثار هذا النوع من برامج المدافعة/التدريب. أولاً، أثير سؤال حساس حول مشاريع التدريب وعدم اهتمامها بتوجيه المشاركات نحو شبكات عمل أو مجالات مشاركة مستدامة. وعند مناقشة برامج التثقيف المدني الخاصة بالوكالة الأمريكية في فلسطين ومصر، يشير إمكو براور إلى أن البرنامج المنفذ في مصر لتوعية النساء بالانتخابات وزيادة مشاركتهن في العملية، زاد في الواقع من تشاؤم النساء المشاركات. ويرجع هذا إلى توقعات النساء الكبيرة من تأثير أصواتهن التي أثارها التثقيف المدني. وعند توضيح مشكلة التركيز على الفرد بدلاً من تنظيم الناس للقيام بالفعل، يشير براور إلى أنه: "في مثل هذه الظروف، قد يكون مجدياً أكثر أن تساعد المواطنين على التعبئة ضد النظام الحاكم، بدلاً من تعليمهم كيفية التصويت في الانتخابات" (Brouwer, 2000:13).

انطلاقاً من ملاحظات براور، يمكننا أن نحدد الأثر الأول لهذا النوع من المشاريع، وهو تمييز "الفرد"، مع إغفال التركيز على أهمية تنظيم الناس والتغاضي عن أسئلة من قبيل: من خلال أية هيكليات يتوجب على الناس أن يتصرفوا؟

إن الأثر الثاني لهذا النوع من المشاريع هو التحول باتجاه العمل من خلال مشاريع المدافعة والتركيز على المصالح الاستراتيجية للنساء. ويمكن أن يعني هذا أن المصالح العملية– أي تلك المتعلقة بالوجود اليومي– تعطى أولوية أقل. إجمالاً، هذا يمثل نقلة من القضايا الخاصة بالحياة اليومية نحو قضايا الموقع والحقوق في الواقع الاجتماعي.

أما النوع الثاني من البرامج التي يمولها المانحون لتدعيم مساواة المرأة في الفضاء العام، فهو مبادرات "الدمج ضمن النمط السائد" (mainstreaming). ويتم تعريف الدمج ضمن النمط السائد في الجهود التي يبذلها المانحون لإدماج النساء في جميع **خطط التنمية** ومحاولتهم لزيادة **إمكانية وصول النساء لصنع القرار في كل المجالات** ، ويمكن أن يشتمل ذلك، على سبيل المثال، على تمويل وحدات للمرأة في المؤسسات العامة. ولننظر باختصار لسياسات صندوق الأمم المتحدة للمرأة (يونيفيم) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

إذا ما قمنا بمراجعة سياسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يتضح لنا أن مشاريع الدمج الجندري حسب النمط السائد تشتمل على تدعيم تأسيس وحدات للمرأة ضمن وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية، بهدف دفع المساواة الجندرية في هيكليات صنع القرار وعمليات صنع السياسات. كما أنها مارست جهود مدافعة من أجل لجنة بين – وزارية لتدعيم المرأة. كما مول برنامج الأمم المتحدة دورات تدريب جندرية وورش عمل لرؤساء الدوائر، ضمن وزارة التخطيط والتعاون الدولي (www.papp.undp.org/sh/gender.html).

وتعليقاً على سياسة الدمج حسب النمط السائد التي يطبقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في فلسطين، قيل بعد تدعيم تأسيس الإدارات العامة للمرأة: "كما يسر مشروع الأمم المتحدة الإنمائي التشبيك بين هؤلاء النساء من خلال مدهن بإطار عمل للاتصال المتواصل عبر لجنة حسب الحاجة" (Kawar, 1998:241). وفي مناقشتها لفعالية هذا المشروع، تذكر أمل قعوار:"لهؤلاء المديرين رؤية مشتركة لقيادة سياسات تنمية الحساسية الجندرية في الوزارات وفي التخطيط الاستراتيجي لتنمية المرأة" (Kawar, 1998:241).

كما يبين مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الطريقة التي كان فيها التحول إلى برامج المساواة في النوع الاجتماعي موجهاً بشكل قوي جداً استراتيجياً. ويتبع هذا المشروع منهج عمل من الأعلى للأسفل اتجاه التمكين. وضمن إطار العمل الجديد، أنشئت وحدات المرأة من الأعلى بتمويل المانحين. وتزاوجاً مع نوع المشاريع التي تحدثنا عنها فيما سبق، والتي تركز على تدريب النساء على ممارسة الضغط من أجل مصالحهن الجندرية، تم إعطاء الأولوية في النهاية لعملية صنع السياسة. وتوجد مزايا ومكاسب واضحة مرتبطة بهذا المنهج، وبخاصة فيما يتعلق بتفادي التمييز ضد المرأة في القوانين والتشريعات. وفي الواقع، حققت المنظمات النسوية مكاسب عديدة من خلال جهودها في ممارسة الضغط، فقد تمكنت، مثلاً، من إلغاء تعديل يشترط على النساء الحصول على موافقة ولي أمرهن الذكر قبل الحصول على جواز سفر (Azzouni, 2000).

ولكن علينا أن نتوخى الحذر بشأن التغيرات التي تصاحب، طبيعياً، هذا التركيز الجديد للمشروع. وما يمكن تسميته **بصعود المدافع** (rise of advocates)، يثير تساؤلات حول العلاقة بين المنظمات النسوية والنساء الفلسطينيات، المختفية وراء هذا التغير والمتأثرة به. وعند النظر لتعليقات مكتب يونيفيم في فلسطين: "لماذا تحتاج مثل هذه المنظمات إلى قاعدة شعبية كبيرة؟ مثل المنظمات غير الحكومية فإنها تعمل كمدافعة، وعليه فإن علاقاتها هي تلك مع صناع السياسة. ولكن بعد قول هذا، من المهم **ألا** ننسى لصالح من تعمل، أو نيابة عمّن". "من الواضح أن الوضع يتغير بحسب المؤسسة ونشاطاتها وتوجهاتها، والأمور التي تحاول القيام بها، وكيف تقوم بتأديتها، وما إذا كانت تتوجه نحو مستوى السياسة أو القاعدة الجماهيرية. ولكن عموماً يمكننا القول إن ما كان يحدث في فلسطين هو أن المنظمات غير الحكومية تحولت إلى جهات مدافعة ولم يتم تمكين الناس ليعبروا عن أنفسهم".

تغيير الأولويات المحلية

بعد أن راجعنا أجندة تدعيم مساواة المرأة في الواقع العام، لنحدد موقع هذه الأجندة ضمن السياق التاريخي للمنظمات النسوية في فلسطين. فبحسب كاتي جلافانيس-غرانتام، فإن الحركة النسوية الفلسطينية خلال الانتفاضة الأولى لم يكن لها أجندة الحركة النسوية، حيث ركزت كل من لجان المرأة وبرامج الجمعيات الخيرية على المشاريع المدرة للدخل التي، برأيها، عادة ما كانت تشكل امتداداً لعمل المرأة المنزلي. وكما تذكر: "كحركة، فقد خلقت صوتاً للوعي

النسوي وليس للوعي بالتحرك النسوي بناء على إدراك النساء بحقوقهن في تقسيم العمل السائد والأيديولوجيا المسيطرة" (Glavanis-Grantham, 1996:173). وتواصل مناقشتها بأن الحركة النسوية في فلسطين بنيت على تناقضات جوهرية وتواجه محددات في تطوير أجندتها الاجتماعية الخاصة بسبب تشكلها ضمن الحركة السياسية الوطنية.

إن ملاحظات كاتي جلافانيس-غرانثام مهمة، لأنها تعرض سياق الحركة النسوية الفلسطينية في الفترة التي سبقت وضع المانحين لبرامج النوع الاجتماعي كأولوية وما صاحبها من انتقال نحول أسلوب مشاريع المدافعة كاستراتيجية لمساواة النساء. وكما تشير تعليقاتها، فمع نهاية الانتفاضة الأولى ازداد وعي الناشطات النسويات بالحاجة لتطوير أجندتهن الاجتماعية الخاصة، ولإعادة تقييم علاقاتهن بالهيكليات/الحركة السياسية السائدة. كما توازى وصول أولويات المانحين على التدريب الجندري وحملات التوعية تحت عنوان المساواة في النوع الاجتماعي في الفضاء العام، مع التحول في الحركة النسوية نحو تنمية **أجندتها واستراتيجيتها النسوية الخاصة**.

الحركة النسوية في المرحلة الانتقالية: من الوطني إلى الاجتماعي

حتى نتمكن من تقدير مدى تعقيد التقاء الأجندات العالمية والمحلية، وطريقة دخول برامج التدريب الجندري ومشاريع المدافعة إلى المجتمع الفلسطيني، من الضروري أن نراجع التحول في الحركة النسوية ما بين نهاية الانتفاضة الأولى وتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

أقرت الأدبيات الخاصة بالحركة النسوية الفلسطينية بوجود خمسة عوامل شكلت السياق الذي غيرت فيه الحركة نفسها لتدخل مرحلة ثالثة في تطورها، كما عرفها أعضاء مركز دراسات المرأة في بيرزيت (Abu Nahlah et. al, 1999:48). وهذه العوامل، هي: أولاً، تهميش النساء داخل الحركة الوطنية. وارتبط هذا، من بين أمور أخرى، بالتوتر بين قضايا المرأة التي تعاملت معها اللجان وطبيعة الأحزاب التي هيمن عليها الرجال. كما أن الطبيعة الذكورية للحزب أعاقت بشكل متزايد القدرة على التعامل مع قضايا المرأة وبخاصة أن زعيم الحزب كان يملي برامج اللجان النسوية من الأعلى (Jad, 1995:238-239). ثانياً، صعود الإسلاميين الذين شنوا، حسب إصلاح جاد، بقيادة "حماس" حملة واسعة لمهاجمة النساء اللاتي يرتدين الملابس الغربية أثناء مشاركتهن في المظاهرات. كما أطلقت حملة لفرض ارتداء الحجاب الإسلامي على عدد من النساء في غزة (Jad, 1995:241). ولم ترد الأحزاب العلمانية السائدة على هذه الحملة على الرغم من أن النساء طالبتهن باتخاذ تصرف ما. ووجدت النساء أنفسهن معزولات بدون دعم من القوى الوطنية في مواجهة الإسلاميين. وبالنسبة للكثيرين، فقد دلل هذا على فضل الحركة الوطنية بما في ذلك قدرتها على العمل كآلية لتدعيم قضايا المرأة.[xxvi] ثالثاً، ضعفت الحركة الوطنية العام 1991، وتراجعت الأحزاب السياسية في فترة ما بعد أوسلو. ومع ضعف الحركة الوطنية، ازداد الاعتراف بالحاجة لتنمية أجندة نسائية وبضرورة إيجاد قنوات فعل/مشاركة جديدة. رابعاً، تدفق الكثير من المساعدات الأجنبية للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية (Kawar, 1998:234). وأخيراً، تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية والمجلس التشريعي الفلسطيني والوزارات، وما تلاه منذ العام 1994 من عملية بناء الدولة، وبهذا تشكلت حلبة سياسية قومية جديدة.

تضاربت هذه العوامل مع بعضها البعض، وعادة ما كانت تحدث في الوقت نفسه. وشكلت مجتمعة الفترة بين تراجع الانتفاضة العام 1990 وبداية مرحلة بناء الدولة في 1994. وفي هذا السياق، حدث تحول في الحركة النسوية. ولغايات بحثنا، من الضروري الإقرار بأن هذا التحول حدث في الحركة النسوية الفلسطينية في الفترة التي سبقت وتوازت مع وصول المانحين مع وضع الأولوية على تشجيع مساواة المرأة من خلال مشاريع النوع الاجتماعي والمدافعة. ولا يمكن التغاضي عن تغير التوجه هذا في فهمنا لإدخال مشاريع النوع الاجتماعي وبرامج المدافعة في المجتمع المحلي. ومن الواضح أن الحركة النسوية كان لها أجندة مشابهة للمانحين، كما كان لها مصلحة جعلتها تتماشى مع أولوية المانحين، وبخاصة أنه حتى تلك اللحظة كان هؤلاء الناشطون الفلسطينيون يتطلعون لتطوير أجندتهم الخاصة للنساء. ولم تكن الحركة النسوية تتطلع لزيادة مساواة النساء فحسب، بل إنه مع بداية عملية بناء الدولة بدت المساهمة في التنمية الديمقراطية جذابة بالنسبة للفاعلين أنفسهم.

وما وراء هذا التحول في الحركة النسوية الذي أعطى معنى لبرامج المانحين الخاصة بالنوع الاجتماعي، وجعلها وجيهة بالنسبة للفاعلين المحليين، تدخلت عوامل أيديولوجية زادت من التوافق بين مصالح المانحين ومصالح المنظمات الأهلية النسوية. وبدأت بعض اللجان ومراكز المرأة التخصصية بالتقليل من قيمة برامج الخدمات بعد الانتفاضة الأولى. وحدث هذا تزامناً مع تحول أكبر نحو توجهات "ذات توجه نسوي" أكبر وضعت الأولوية على المدافعة عن حقوق المرأة. كذلك مع تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، شعر الكثير من النشطاء بأن على السلطة الفلسطينية المستقبلية أن تتولى مسؤولية تقديم الخدمات الأساسية للنساء، مثل حضانات الأطفال، ورياض الأطفال، والمشاريع المدرة للدخل، والخدمات الصحية والتعليمية (Jad, 1995:243). كما أن هذا النوع من الموقف الأيديولوجي جعل النساء يتفقن مع تركيز برامج المانحين على برامج المدافعة.

من المحلي إلى العالمي: "النوع الاجتماعي" والمرحلة الجديدة في الحركة النسوية الفلسطينية

أكد بعض الباحثين الفلسطينيين على الفرضية العامة التي عرضناها حتى هنا، ولمحوا إلى وجود توافق بين العوامل المحلية والعالمية وراء إدخال مشاريع التدريب والمدافعة في المجتمع المحلي. وناقشت كل من ريما حمامي وليزا تراكي موضوع إدخال المانحين لمفهوم "الجندر (النوع الاجتماعي)" في المجتمع الفلسطيني، وكيف أن هذا المفهوم قد وجد صدى لدى الفاعلين المحليين من النساء. حمامي من جهتها قد أظهرت أن أجندة الجندر العالمية قد أدخلت تحت قناع الوعي الجندري أو التدريب الجندري ضمن الحركة النسوية في بداية التسعينيات وما تلاها. وتستطرد في النقاش بأنه في الوقت ذاته: "أدركت الحركة النسوية (الناشطات الحزبيات والمنظمات غير الحكومية المستقلة) ضرورة العمل على قضايا المرأة باعتبارها قضايا المرأة، وحاولت تعبئة النساء حول ما يعانين من قمع مشترك كنساء. وأصبح ينظر إلى الوعي "الجندري" على أنه وسيلة ملائمة في سياق الانجذاب العام نحو التدريب الذي يحدث في الوقت نفسه" (Hammami, 1995:25).

كذلك، وتماشياً مع توضيحات ريما حمامي، تحول النوع الاجتماعي في السياق المحلي إلى وسيلة للتركيز على حقوق المرأة أو على غيابها. وعلى الرغم من أن النوع الاجتماعي قد استخدم على أنه مرادف "للنساء"،وليس بمعنى المفهوم النظري لعدم المساواة بين النوعين الاجتماعيين الناتج عن فعل نظم قوة معقدة وبنى خطابية (Hammami, 1995:25). ومن منطلق مشابه، تتبع ليزا تراكي التقاء الأولويات العالمية والمحلية مع التركيز على وصول المقاربة النسوية الليبرالية، وتناظر بأن هذه الأخيرة ظهرت في الوقت الذي أصبح فيه "النوع الاجتماعي" مرجعاً بالنسبة للحركة النسوية (Taraki, 1995:30). تعليقات كل من حمامي وتراكي مفيدة لأنها تمكننا من تحديد مكان التقاء الأولويات العالمية والمحلية، وكيف تم إدخال التدريب الجندري وبرامج المدافعة في المشهد الوطني.

من الواضح إجمالاً أن التقاء الأجندات العالمية والمحلية قد ساهم في تقدم الحركة النسوية، وسهل عملية تطوير أجندة نسوية تتمركز حول التعامل مع التمييز ضد المرأة وعدم مساواتها. ولكن في الوقت ذاته، حدث هذا في الوقت الذي واجهت فيه المؤسسات النسوية، بخلاف المنظمات غير الحكومية المهنية، تهميشاً متزايداً. كما يمكننا تعريف سمتين لقطاع المرأة اليوم. الأولى، من الواضح للمراقبين أن نشاطات المنظمات غير الحكومية النسوية المهنية والمراكز المتخصصة التي تبنت مشاريع التدريب الجندري ومقاربات المدافعة قد تحولت إلى بؤرة التركيز في الحركة النسوية، وأصبحت مركز الناشطية النسوية. وقد وصفت على النحو التالي: "تتكون حركة المراكز النسوية من نساء متعلمات ذوات وعي سياسي وتوجه نسوي" (Kawar)(1998:237 ., وتستطرد أمل قعوار في شرحها قائلة:"الأهداف الاستراتيجية لحركة المراكز النسوية هي تمكين النساء، وما تركز عليه الأجندة هو تثقيف المرأة سياسياً وبحقوق المرأة. كما أنها تنفذ أبحاثاً وتنشرها، وتعقد ورش عمل، وتوفر ملتقيات لمناقشة القضايا ولتطوير القيادة" (Kawar, 1998:237).

السمة الثانية هيوجود حالة من التهميش النسبي للمؤسسات النسوية، وبشكل خاص بعض اللجان النسوية والجمعيات الخيرية. وفي هذا الصدد، يظل علينا أن نسأل إذا ما كان التقاء الأجندات العالمية والمحلية قد صاحبته إعادة توجيه غير مقصودة لقطاع المرأة.

أولويات المانحين، نظم التمثيل وتمكين النساء في فلسطين

كما بينا أعلاه، على عكس المنظمات غير الحكومية المهنية، أصبحت لجان المرأة والجمعيات الخيرية مهمشة للغاية. وسوف نبين في هذا القسم ارتباط تراجع هذه المؤسسات حالياً بعوامل عدة. إذ يرى البعض أن أسلوب العمل المهني وأجندة المانحين السياسية، كان لهما دور في تحديد مصير هذه المؤسسات. وفي مقابل ذلك، سنطرح أن المرء بحاجة للنظر إلى أولويات المانحين حسب انعكاسها في أطرها النظرية – وبشكل أكثر تحديداً طريقة عرض المانحين للنساء في العالم الثالث في أطر العمل التنموية الخاصة بهم، وكيفية تعريفهم لمصالح المرأة. نرجع هنا إلى تحديد الأولويات لدى المانحين مع تقديم المصالح الاستراتيجية للنساء على مصالحهن السياسية. فمن جهة، نتج هذا من التعريف الضيق للنسوية "للنظرية الداعية للمساواة بين الجنسين" (feminism) . وفي الوقت ذاته، عادة ما يعكس تصور المانحين هذا تجربة تاريخية (غربية) معينة. ولكن وضع الأولوية على مصالح النوع الاجتماعي الاستراتيجية لا تنعكس فقط في خطاب المانحين، بل إنها تبرز، إلى حد ما، في موقف الناشطين النسويين المهنيين.

وبالإضافة إلى ذلك، من جهة أخرى، نجد داخل قطاع المرأة البنى الخطابية (discursive structures) التي تعطي الأولوية للمصالح الإستراتيجية وتقدمها على المصالح العملية، وتعطيها شكلاً ملموساً، في حين أنها تدعم توسعها أيضاً. وبهذا المعنى ، كانت قد أشارت ريما حمامي إلى أن مفهوم "النوع الاجتماعي (الجندر)" قد ترجم واستخدم في السياق المحلي ليعني "النساء" وارتبط بزيادة المعرفة بحقوق المرأة (Hammami, 1995:25). وسوف نطرح فكرة أن مفهوم "الجندر" يمثل تشكيلاً خطابياً (discursive formation) استخدم في السياق المحلي في ملتقيات ورش العمل، والمؤتمرات، وحلقات التدريب، وفي مواضع التقت فيها أنواع مختلفة من الفاعلات النسويات. وعادة ما عرض بطريقة تسهل "خلق تركيبات ثنائية متقدمة/متأخرة" (Puar, 1996:86). وهنا نقترح بأن مفهوم الجندر أدخل في المواجهات بين النساء من مختلف الطبقات والخلفيات التعليمية والأصل الحضري – الريفي بطريقة ميزت أولئك الذي يربطون بين التمكين والحقوق الاستراتيجية للنساء. وفي حين أن تجربة هؤلاء ارتبطت بالحقوق الأساسية مثل الاهتمام بالأمن الاقتصادي، فإنها فقدت من قيمتها بعض الشيء. وسوف نناقش هذا الموضوع فيما يلي.

في الأدبيات حول المجتمع الفلسطيني هناك إشكالية وضع الجمعيات الخيرية النسوية الفلسطينية في تصنيف يضعها في علاقة ثنائية القطب ما بين "التراث" في مواجهة "الحداثة". وسوف نتحدى هذا، حيث أن هذا التصنيف يرتكز على فرضيات غائية مشابهة لنظرية التحديث؛ فهي تطرح رؤية خطية للتطور، وقد تحداها مفكرو ما بعد الحداثة بقوة. وتحدى بعض الباحثين مثل هذه المفاهيم الساكنة "للتراث" (Taraki, 1997:20-21). ولكن بعض الانتقادات التي أثيرت ضد الجمعيات الخيرية في السياق المحلي، توجهها بشكل واضح فرضية خاطئة للمفهوم السلبي "للتراث" على أنه موجود في تناقض تام مع الحداثة. قيل مثلاً إن المجتمعات التي يتولاها "قادة كهلة" تسعد بالإبقاء على احتكار رئيس المؤسسة للسلطة. ولكن هذا يغفل حقيقة أن مشكلة السلطة الشخصية تغزو فضاء المنظمات غير الحكومية، ولا تقتصر على نوع واحد من المنظمات. كما أن هذا الموقف يتغاضى عن وجود جيل جديد يعمل في الجمعيات الخيرية، ويرغب في تغيير القيادة في هذه المؤسسات. وتوجد مشكلات أكبر من ذلك، مثل عدم الإقرار بقدرة هذه الجمعيات على تقديم فضاء إيجابي للنساء الفقيرات والقادمات من الريف المحروم. وفي الكثير من الحالات، قلما يتم الاعتراف بالاحتياجات العملية التي تلبيها هذه الجمعيات فيما يتعلق بتقدم المرأة.
وأخيراً، لا بد لنا أن نضيف بوجود حاجة لإعادة تقييم الجمعيات الخيرية اليوم، لأنها ما زالت منعزلة عن الحركة النسوية، ولأنها ذات علاقة بشكل كبير حالياً بسبب قربها من النساء في الريف أكثر من المنظمات الأهلية المهنية.

الرؤية من الأرض إلى أعلى، ثلاثة أمثلة من منظمات قاعدية

توضح الأمثلة التالية أوضاع الجمعيات الخيرية واللجان النسوية اليوم. والأهم أنها تعرض وجهة نظر بديلة للأولويات المتغيرة لكل من المانحين والمنظمات غير الحكومية النسوية المهنية.

مؤسسة إنعاش الأسرة
تأسست جمعية إنعاش الأسرة قبل الانتفاضة الأولى، وتعمل كملجأ للفتيات المحرومات، وتقدم برامج تدريب مهني للفتيات. ومن خلال التمويل العربي والدعم التضامني من أوروبا، نمت المؤسسة لتصبح منظمة وطنية كبيرة تضم أكثر من مائة موظف. وتواجه الجمعية اليوم أزمة مالية كبيرة بعد جفاف مصادر التمويل الرئيسية الخاصة بها، وعدم تحقيق مشاريعها المدرة للدخل أرباحاً كافية بسبب زيادة المنافسة مع فتح السوق أمام البضائع الأرخص من آسيا.

تكمن أهمية هذا المثال في كونه يكشف التوتر بين الأجندات النسوية العملية والاستراتيجية وصعوبة الفصل بينها. لنأخذ بالاعتبار تعليقات مديرة إنعاش الأسرة التي سئلت حول ما إذا كان من المتوقع من النساء أن ينظرن إلى مصالحهن الإستراتيجية من منطلق حقوقهن كنساء، وإذا ما كانت القضايا العملية اليومية المرتبطة بوجودهن ما زالت عالقة: "لا أستطيع الحديث عن الجندر قبل أن أوفر للنساء وسيلة للعيش. الخطوة الأولى في تمكين النساء هي، على سبيل المثال، زيادة محو الأمية، ومنحهن بعض الاستقلال. عندما تكون المرأة مستقلة فإنها تستطيع التفكير بصورة مستقلة".

كما أعربت مديرة الجمعية عن وعيها بالتحول في الأولويات المتزامن مع وصول نوع جديد من التمويل، ولمحت إلى أن لدى المانحين فهماً هرمياً لأشكال تمكين المرأة: عندي دوري وللآخرين دورهم. لماذا يضع المانحون التمويل في قناة واحدة دون غيرها؟ أنا أريد أن أجعل النساء مستقلات، هذا هو عملنا... لا نستطيع كلنا أن نجذبهم، أو أن نؤدي كلنا الدور نفسه. إننا بحاجة إلى تحسين ماكينات الخياطة لدينا ... من أجل النساء". دعني أقول لك إن هذه الماكينات ستساهم في زيادة استقلال النساء كأفراد، وتمكنهن من شراء الطعام بدلاً من التسول في الشوارع".

الجمعية الخيرية النسوية في الخليل
وكما بينا، فإن الجمعيات الخيرية هي أقدم أنواع المنظمات غير الحكومية في فلسطين، وغالباً ما يتم إبرازها كمنظمات تقليدية. ولكن هذا المثال يوضح كيف يمكن لمؤسسة تتعامل مع احتياجات النساء العملية أن تدخل إلى **فضاء للمرأة** – مجال إيجابي بالنسبة للنساء، حيث يتلقين الدعم في قضايا ترتبط بحياتهن اليومية. وعليه، يمكن أن تشكل هذه المنظمة موقعاً لشكل مختلف من التمكين.

ومن الحوادث التي شهدناها في الجمعية مما يتحدى بعض التصورات حول هذه الجمعيات، كان ما يلي: جاءت امرأة ضابطة شرطة إلى المؤسسة لتترك ابنتها في الحضانة. من ناحية، فإن هذا الحدث وحده يتحدى الميل لإبراز هذه الجمعيات على أنها من الصنف "التقليدي". كما أن وجود امرأة في الشرطة لهو أمر نادر الحدوث في فلسطين، وبخاصة في الخليل. وبالإضافة لأشكال الفعل الاستراتيجية المهمة مثل ممارسة الضغط من أجل المساواة في النوع الاجتماعي، فإن نشاط هذه الجمعية يمثل أيضاً خطوة صغيرة **ولكنها** جريئة تتحدى حدود النوع الاجتماعي من خلال خيارات المرء الشخصية الخاصة في الحياة. هذه خطوة حديثة وذات إدراك جندري اتخذتها نساء مقربات من جمعية خيرية في الخليل.

من الصحيح أن النساء الأكبر سناً اللاتي يدرن الجمعية لَسن من حملة الشهادات، أو من ذوات الخبرة بأمور المانحين مثل النساء في المنظمات غير الحكومية أو المراكز، ولكن يبدو في الوقت ذاته أنهن نجحن في خلق فضاء نشط للنساء في الخليل. كما أن هناك جيلاً شاباً من النساء يعملن داخل أو بالتعاون مع هذه الجمعية مثل المرأة الضابط في الشرطة. ومن هذا المنطلق، فإن هذا المثال الذي يطرح الحاجة لإعادة التفكير بشكل نقدي بالتمكين، قد تم تقييمه لتوضيح وجود تكامل تم التغاضي عنه ما بين ينظر إليه على أنه استراتيجي، وما يتم تصوره على أنه أمور عملية من الحياة اليومية.

لجان المرأة للعمل الاجتماعي

يبين هذا المثال أهمية المؤسسات النسوية كبنية تمكن النساء من التصرف كمجموعة لتطوير استراتيجيات الصمود الخاصة بهن. وعلى عكس منطق مفهوم المساعدة الذاتية وراء المشاريع التي تدرب النساء على الجندر وتكتيكات ممارسة الضغط، فإن أهمية البنى التي **تسهل خلق آلية تعمل النساء من خلالها معاً** تظل صامتة.

لقد توجهنا إلى هذه اللجنة لنحاول الالتقاء بالمديرة. [xxvii] وقد أمضينا بعض الوقت هناك، وتبين لنا أن النساء يأتين إلى اللجنة مع مشاكلهن، ويبحثن عن طرق لحل القضايا المتعلقة بحياتهن اليومية مع النساء الأخريات في اللجنة. كانت إحدى النساء في حالة يأس وأرادت أن تجد طريقة لتغطية نفقات مواصلات ابنتها من القرية إلى بيرزيت حتى تتمكن الفتاة من استكمال تعليمها. وناقشت النساء في اللجنة حلولاً ممكنة. لقد دعينا لنساعد وسألونا عن إمكانية توفير الدعم من الوزارات أو من المنظمات غير الحكومية.

يوضح هذا المثال طريقة تجمع النساء معاً في اللجنة،وحل المشاكل بشكل جماعي. وعليه، فإنه يبين مدى علاقة هذه المؤسسة **باعتبارها نقطة ارتكازية** للتمكين. كما أنه يثير تساؤلاً حول ما إذا كانت المشاريع التي تركز على التدريب، تبعد النساء عن اللجنة، وعن الهيكليات التنظيمية الجوهرية، والشبكات التي تيسر استراتيجيات الصمود، وتتعامل مع القضايا العملية التي تهم أي تغير استراتيجي في موقع المرأة.

الأجندة المهيمنة: المصالح العملية في مقابل المصالح الإستراتيجية

على عكس كل من هذين التصورين المفيدين، فإننا نقترح بأن قطاع المرأة في فلسطين قد تحول بفعل العلاقة مع كل من التحول في الحركة النسوية الذي ناقشناه فيما سبق، وتوازي ذلك مع وصول أجندة مانحين جديدة بخصوص حقوق المرأة. إن تهميش المنظمات النسوية من خارج المنظمات غير الحكومية لا يعود فقط لأجندات المهننة أو الأجندات السياسية، ولكنه يتعلق أيضاً بآثار **نوع جديد من التمويل** والطريقة التي **يعرض فيها المانحون** النساء في أطر التنمية الخاصة بهم – وبشكل محدد طريقة تعريفهم لتمكين النساء.

وبالنسبة لبوار، فإن أطر التنمية الخاصة بالمانحين تنتج في سياق تاريخي وثقافي معين، وهي بالتالي لا يمكن إلا أن تعكس التحيزات الغربية (Puar, 1996:74). وإضافة إلى ذلك، تطرح بوار وغيرها أنه ضمن الإطار المفهومي للمانحين، يتم فهم المصالح العملية والإستراتيجية للنساء بطريقة هرمية، يتم فيها تفضيل احتياجات النساء الإستراتيجية على العملية.

واستخلاصاً من عمل مولينو، تعرّف بوار العملي في مقابل الإستراتيجي كما يلي: تضم الاحتياجات العملية إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية، ومراكز رعاية الطفولة، والطعام والأمور التي تتعلق بالبقاء بشكل يومي. الاحتياجات الاستراتيجية هي تلك التي تحاول تحدي الهيكليات الذكورية في المجتمع، وترتبط بإعادة تصور المجتمع على أساس المساواة بين الرجال والنساء (Puar, 1996:77).

وفي تحليل بوار، فإن المانحين يضعون الأولوية على المصالح الجندرية الاستراتيجية للنساء، لأن هذه المصالح هي الجبهة المركزية التي شكلت فيها النساء في الغرب صراعهن للمساواة بين النوع الاجتماعي. كما أن المصالح التي ترتبط بالتعبير عن "الحق" و"سياسة الهوية" (identity politics) تفهم على أنها تلك التي ستغير ظروف المرأة. ولهذا تبعته تجارب النساء العاديات والريفيات وطريقة "ملاءمتهن" لأطر العمل الخاصة بالمانحين وبرامج التمويل. وكما تذكر بوار: "يبدو أن وضع نساء العالم الثالث في مثل هذه الأطر الخاصة بالمواقع (العملي في مقابل الإستراتيجي) يميز وضع الطبقة الوسطى التي تفهم تلقائياً على أنها تمتلك لوعي أكبر" وأكثر "نسيوية" يتمحور حول سياسة الهوية. وعليه، فإن الاحتياجات الجندرية الرئيسية تفهم على أنها الأمر الذي "سيغير في نهاية المطاف المجتمع"، وتعتبر الاحتياجات الجندرية العملية أنها "أفضل ما يمكن أن نأمل به من النساء الفقيرات" (Puar, 1996:77).

تتابع مارشان تعليق بوار طارحة بأنه في سياق أمريكا اللاتينية لا تنعكس العلاقة الثنائية بين الاحتياجات العملية والاستراتيجية فقط في حقل التنمية، بل أيضاً في الكتابة عن النساء من أمريكا اللاتينية – كما تعيد إنتاجها النساء اللاتينيات الناشطات أنفسهن (Marchand, 1995). وتضيف مارشان أن هذه العلاقة الثنائية ترتبط بهرم الأجندة "النسوية" (أو الاستراتيجية) المفضلة على 'النسائية' (أو العملية). كما أنه، برأيها، فإن هذا يؤدي في النهاية إلى إسكات أصوات ومعرفة غالبية النساء في أمريكا اللاتينية. وتشير إلى أن النساء الفقيرات أو من الطبقة العاملة يعرفن أن التمييز ضد المرأة على الرغم من كونه استغلالياً ومؤلماً، فإنه أقل إيلاماً من العيش بلا طعام أو مأوى أو عدم القدرة على دفع تكاليف الرعاية الصحية.

يتضح هنا من تحليل بوار ومارشان أن ما ينطوي عليه تفضيل المانحين كأولوية للمصالح الجندرية الاستراتيجية على حساب العملية عبارة عن شكل من التمثيل يقلل من شأن تجارب النساء اليومية، وبخاصة النساء الفقيرات والريفيات، ويسكت بالتالي معظم النساء.

إذا انتقلنا الآن إلى السياق الفلسطيني، فإننا نجد أن بعض النقاط المثارة في المناقشة النظرية تنطبق عليه. لنأخذ على سبيل المثال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فإنه رسم في برنامج الجندر الذي ينفذه في فلسطين صورة للنساء الفلسطينيات اللاتي يواجهن صراعات على جبهات عدة، بما فيها إمكانية حصولهن على الخدمات الأساسية مثل التعليم، والرعاية الصحية. وهذا بالطبع دقيق. ولكن لا يمكننا أن نطرح بأن تصويره للنساء الفلسطينيات يتماشى مع رؤية استاتيكية لنساء العالم الثالث على أنهن "ضحايا" لهيكليات متعددة ومتضاربة، بما فيها المعايير الاجتماعية و"التطرف" الإسلامي.

وعلى مستوى آخر، إذا ما رسمنا خريطة المؤسسات النسوية، فإننا نلاحظ نشوء انقسام، حيث أن آثار المفاهيم الهرمية لتمكين النساء انعكست وبرزت في المجتمع الفلسطيني. لنأخذ بالاعتبار تعليقات الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية: "أحد الأمور التي أود قولها هي وجود معلومات مضللة حول واقع النساء وطبيعة المؤسسات مثل مؤسستنا. هناك فكرة "المؤسسة التقليدية" وهي مضللة جداً. الرئيسة السابقة للاتحاد، السيدة سميحة خليل، كانت امرأة جريئة وخلاقة وكنا في جمعية الشابات المسيحيات نعمل بناء على دستورنا، ونعقد انتخابات دورية (قبل فترة طويلة من كل هذا الحديث عن "أسلوب الحكم"). يرى بعض الناس هذه المنظمات على أنها تقليدية ولا تتقدم. وهذا سوء فهم خطير هنا. أهم الإنجازات التي حققتها مثل هذه المؤسسات... إنعاش الأسرة تشبه دويلة وهي منظمة ضخمة. روضة الزهور أبدعت في أساليب التدريس فيها، وهي بالفعل مبدعة وقد بدأت بالتدريس حول الديمقراطية قبل وقت طويل. لقد قامت هذه المؤسسات بعمل رائع". وكما نفهم من هذا الاستشهاد، فإن الكثير من المؤسسات النسوية تجد نفسها مبعدة عن تعريفات تقدم المرأة، ويحاول بعضها مقاومة ذلك.

أخيراً، الفكرة المعروضة فيما سبق بأن مفهوم "الجندر" ظهر داخل قطاع المرأة كتشكيل خطابي ينشئ ويميز بين تصنيفات طبقية لتجارب النساء مقدراً للموقف الموجه نحو المساواة والموقف الاستراتيجي للنساء. وهذا يتطلب توضيحاً إضافياً.

أغنى ميشيل فوكو فهمنا للعلاقات الاجتماعية من خلال أعماله، وبخاصة في تعريفه للعلاقات المتبادلة بين المعرفة والسلطة ولطريقة عمل السلطة. فـ **"التشكل الخطابي"** لا يمثل فقط **ادعاء بالحقيقة** (claim to truth)، بل عندما يتم تطبيقه فإنه يدعم **نظام حقيقة** مهيمن (regime of truth).

في السياق الفلسطيني، فإن مفهوم الجندر يحمل معه مفهوماً هرمياً لتمكين المرأة، وهذا ينبع من تعقد التقاء العوامل العالمية والمحلية التي ناقشناها أعلاه. وبدوره، فإن هذا له دور تأسيسي على الممارسات المحلية. لنأخذ بالاعتبار مشاعر الإقصاء التي عبر عنها الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية أو إنعاش الأسرة. فبعض النساء من المناطق الريفية ممن قابلناهن أعربن بعد أن حضرن ورش عمل في رام الله عن مشاعر اغتراب وبعد عن المفاهيم المستخدمة. وعلى عكس ذلك، انظر لمثال مؤسسة إيندا (ENDA) السنغالية التي لا تستخدم مصطلح "الجندر". هذا يعتبر بعض الشيء مقاربة محايدة جداً تهرب من الفرض المهيمن لمفهوم الجندر على المجتمع المحلي.

الخاتمة: التطور الجدلي للحركة النسوية

لنستخلص بعض الملاحظات حول ظروف المؤسسات النسوية الفلسطينية اليوم مع الإشارة لتبعات إدماج الأجندات في البنى المحلية.

في مؤتمر عقد مؤخراً، انتقدت باحثة فلسطينية بارزة المنظمات غير الحكومية النسوية. فهي ترى أن هذه المؤسسات لا تؤدي دوراً اليوم في تنظيم النساء، كما أنها لا تحاول بناء العلاقات معهن. وهي ترى أيضاً أن المؤسسات النسوية المهنية لها أثر أقل على النساء من الجمعيات الخيرية على الشكل القديم، التي على الأقل لها هيئة عامة، وأعضاء تتم دعوتهم مرة كل سنة للحديث عن السياسات. للمنظمات الجديدة مجلس إدارة مغلق: يعكس تشكلاً نخبوياً.[xxviii] بالطريقة نفسها، عبرت أكاديمية وناشطة أخرى عن وجود مشاعر بين النساء الفلسطينيات في القاعدة الجماهيرية اليوم، بأن المجموعات التي تقدم التدريب أصبحت اليوم مثل الحملات التبشيرية، ويتزايد عدم رغبة النساء بالاستماع. برأيها، من المهم ألا نكتفي بالتنظير حول حقوق المرأة، بل يجب أن نحاول حل المشاكل العملية.

وفي المؤتمر نفسه، طرحت متحدثة من جنوب أفريقيا مشكلة مفهوم "الحركة النسوية"، مبينة نقاط القصور داخل الحركة والحاجة لبناء التحالفات بين المجموعات النسوية الجنوب أفريقية. كما صرحت بأن "الاحتياجات الجندرية العملية تظل أكثر ما يهم النساء ذوات البشرة السوداء، ومعظمهن أفريقيات وفقيرات وعاطلات عن العمل، ويعشن في المناطق الريفية ... يبدو الصراع الجندري الاستراتيجي أكاديمياً وبعيداً، ولا يمكن الوصول إليه بالنسبة لغالبية النساء اللواتي يصارعن حرفياً من أجل البقاء (Mtintso, 1999:10).

وتؤكد مساهمتها على أهمية بناء التحالف بين التجمعين، والتأكيد على أن الناشطية الجندرية يجب أن تكون قوية ومتحدة: "على هؤلاء الناشطات أن يتنظمن في حركة نسوية ونسائية قوية ليشكلن قاعدة ملائمة للتحول في النوع الاجتماعي. يجب عدم تشكيل علاقات ثنائية بين الحركة النسوية الشعبية والحركة ذات التوجه النسوي، ولكن لا بد أن ننظر إليهما على أنهما مستقلتان ولكنهما مكملتان لبعضهما البعض" (Mtintso, 1999:15).

إلى أي مدى يوجد مثل هذا الإدراك الواعي في فلسطين؟ من الجدير مراجعة التوجيهات الناشئة الواضحة في قطاع المرأة. يعمل الأفراد المسؤولون عن البرامج في المنظمات النسوية الفلسطينية على إحداث تأثير من الداخل. مثلاً، وصفت لنا مسؤولة مشروع في لجنة المرأة العاملة الفلسطينية طريقة محاولتها لتعديل برنامجها الذي هو أساساً مشروع للتثقيف المدني يهدف لتدريب النساء على قضايا مثل النوع الاجتماعي. وعلى عكس الاكتفاء بتدريب النساء على رزمة معينة من المهارات، تستخدم مسؤولة البرنامج برامج التدريب كوسيلة للدخول إلى القاعدة الجماهيرية وتشكيل علاقات دائمة مع النساء. لقد عملت منذ العام 1996 في المواقع الريفية نفسها، وصارت على دراية بالنساء وقضاياهن. وهي تصر على أن هذا ليس تدريباً نمطياً معتاداً يتم فيه الالتقاء بالنساء مرة وبعدها لا تراهم مرة أخرى. وهي تشير إلى أنه بمرور الوقت حصلت على 78 متطوعة من خلال هذا البرنامج ضمن فريق

المنتفعين. كما أشارت إلى أنه عدما أثارت النساء، على سبيل المثال، قضايا تتعلق باحتياجات الرعاية الصحية، أو القضايا الزراعية مثلاً، فقد أحضرن ممثلين عن لجان الإغاثة الزراعية والإغاثة الطبية لإلقاء محاضرات.

في مناقشاتها معنا، عبرت ناشطة نسوية مهمة عن تصوراتها لمستقبل المنظمات النسوية الفلسطينية. كما بينت لنا أن المنظمات غير الحكومية الفلسطينية قد تولت دوراً حيوياً للغاية، وأنها تخلق جمهوراً يعي قضية النوع الاجتماعي. ولكنها كشفت عن أن بعض المراكز المهنية مثل تلك التي تقدم إرشاداً في القضايا القانونية ما زالت تستقبل نساء يسألن عن كيفية التعامل مع الفقر وقضايا البقاء بشكل يومي. وتتوقع هذه الناشطة تطوراً دياليكتيكياً للحركة النسوية، ومن الملائم أن ننهي هذا القسم بملاحظاتها: "هناك نوع من التحول يحدث. أعتقد أنه في خلال عامين أو ثلاثة سيحدث تغير في الحركة النسوية لتصبح سياسية أكثر – وسوف تسيس الحياة اليومية. المخرج الأفضل هو محاولة تشجيع المشاريع التي تتعامل مع القضايا العملية، فهذه هي الطريقة الوحيدة لإعادة اكتساب القاعدة الجماهيرية وكسب ثقتها من جديد. وأعتقد أنه مع الرجوع للقاعدة الشعبية سيتوجب على المؤسسات أن تتعامل مع أجندة جديدة".

3-3. الأجندة الصحية: مثل على حالة الهروب الفردي

تشكل الرعاية الصحية القطاع الرئيسي لنشاطات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية. وقد بين مسح أجرته مؤسسة التعاون أن هذه المنظمات تتلقى نحو 21% من إجمالي المساعدات (Hanafi, 1999b). ورد في نشرة أصدرتها شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية أنه في العام 1999 قدمت المنظمات غير الحكومية ما يقارب 62% من خدمات الرعاية الصحية الأولية، وكانت تدير 123 مركزاً صحياً في المناطق الريفية (35% من مجموع المراكز الصحية). وتخدم هذه المراكز ما مجموعه 258200 مريض كل شهر. وتقدم خمس عشرة من هذه العيادات خدمات صحية لأفراد يتمتعون بتأمين صحي حكومي عن طريق وزارة الصحة. أما بشأن المستشفيات، فإن قطاع المنظمات غير الحكومية يدير 42% من خدمات الصحة الثانوية، وتحتوي مستشفياته على 32% من إجمالي أسرَّة المستشفيات في الأراضي الفلسطينية، وتخدم 300000 مريض (33%). كما أن جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني مسؤولة عن كافة خدمات الطوارئ الصحية في الأراضي الفلسطينية، وتدير عدداً من المراكز الصحية التخصصية. وفي مجال التدريب، تصدر المنظمات غير الحكومية 750000 نشرة حول التثقيف الصحي سنوياً. وخلال العام 1997 – 1998، تلقى 9000 شخص تدريباً في الإسعافات الأولية، وقاموا بدور رئيسي في التعامل بفعالية مع الجرحى الذين سقطوا خلال الاشتباكات مع قوات الاحتلال. كما يتولى قطاع المنظمات غير الحكومية مسؤولية أكثر من 90% من خدمات إعادة التأهيل التي يتلقاها المعاقون. وتعمل في الأراضي الفلسطينية ما يقارب مائة منظمة إعادة تأهيل تستخدم أكثر من 3000 موظفا. وتدير المنظمات غير الحكومية برامج إعادة تأهيل، داخل المجتمع تقدم خدماتها لـ 25000 معاق في 200 موقع (تشرين الأول 1999). ومن الجدير بالملاحظة أن قطاع الصحة غير الحكومي تمتع بالأهمية نفسها في العام 1992 (Clark and Balaj 1994). ويبين هذا أنه حتى بعد تأسيس إدارة وزارة الصحة، ظلت أهمية المنظمات غير الحكومية في هذا القطاع كبيرة. وتعمل في هذا المجال أنواع مختلفة من المنظمات الأهلية الفلسطينية: الجمعيات الكبرى، والمؤسسات المسيحية، والجمعيات الأهلية الصغيرة وبخاصة الإسلامية منها.

افترضنا في بداية هذا البحث أن مواضيع الأجندة في قطاع الصحة ستكون قضايا فنية بشكل أساسي (إصلاح الخدمات الصحية وخصخصتها، وبناء مستشفى كبير لمجموعة قرى أو مستشفيات صغيرة في كل منها ... الخ). ولكننا اكتشفنا مع بحثنا هذا أن أجندات قطاع الصحة تمس بشكل مباشر قضايا حقوق الإنسان، كما يمكن أن يكون لنوع البرامج الصحية أثر سياسي عميق.

سندرس في هذا الفصل قضيتين متعلقتين بقطاع الصحة: الأولى تتعلق بالصحة الإنجابية، والثانية بالتأمين الصحي. كما سنتفحص الأجندة العالمية التي انعكست في سياق الأراضي الفلسطينية، وكيف اتسمت علاقة المنظمات الأهلية الفلسطينية مع هذه الأجندة بالمقاومة، أو التعاون، أو الاستقطاب.

أجندة قطاع الصحة العالمية

إن الرؤية الحديثة للصحة واسعة، حيث تتخطى مفهوم الخلو من الأمراض أو الفيروسات لتضم مناحي الحياة المؤثرة على رفاه المرء البدني أو العقلي أو الاجتماعي، وإمكانية حصوله على الخدمات الطبية، بالإضافة لبيئته المادية والبيولوجية والاجتماعية(Bagnoud et al., 1999:30). ولكن هذا المفهوم الشمولي "للصحة" لا يتم نقله دائماً إلى الأجندة الخاصة بالعالم الثالث، حيث يتم اختزاله إلى الرعاية الصحية الأولية، باعتبارها مفتاح 'تحقيق هدف الصحة للجميع". عرَّف المؤتمر الدولي حول الرعاية الصحية الأولية المنعقد في ألما – أتا العام 1978 مكونات الرعاية الصحية الأولية كما يلي: تثقيف الجمهور حول المشاكل الصحية السائدة، وطرق الوقاية منها، والسيطرة عليها، بالإضافة لتحسين التموين الغذائي والتغذية الملائمة، وتوريد كميات مناسبة من المياه الآمنة وخدمات الصرف الصحي الأساسية، وتوفير الرعاية الصحية الأولية للأم والطفل، بما في ذلك تنظيم الأسرة، والتطعيم ضد الأمراض المعدية الرئيسية، وكذلك توفير علاج ملائم للأمراض والإصابات الشائعة، والوقاية من الأمراض الوبائية المحلية، مع السيطرة عليها، وتوفير الأدوية الرئيسية. وأضيفت عناصر أخرى منذ العام 1978 وهي الصحة النفسية، وصحة الفم والأسنان، والوقاية من الحوادث (المصدر السابق نفسه: 33).

تركز أجندة الصحة العالمية هذه على العلاقة بين اعتلال الصحة وقلة التنمية، حيث ينظر إلى الفقر والأمية وسوء البنية التحتية، وبخاصة فيما يتعلق بخدمات المياه والمجاري على أنها أهم العوامل التي تسبب تراجعاً في الوضع الصحي في كثير من البلاد النامية، وتضر بشكل خاص بصحة الأم والطفل (Green and Matthias, 1997:9). ومع هذا، علينا ألا نغفل أن إستراتيجية الرعاية الصحية الأولية لا تتبع إجمالاً مقاربة إنسانية للصحة، حيث ندرس هنا قضيتين: الأولى، توحيد نمط الرعاية الصحية، والثانية سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على أسعار العلاجات الدوائية. وفيما يتعلق بتوحيد النمط، فقد قيل أن المنظمات الأهلية الصحية الدولية تفرض وسائل معالجة ترتكز على التصور الغربي الذي يلجأ بشكل كبير لاستخدام العلاجات الدوائية. لقد تحدى روني بruman، وهو أحد مؤسسي المنظمة الفرنسية الإنسانية "أطباء بلا حدود" هذا التوحيد لنمط العلاج، حيث أثبت استحالة فرض أسلوب عالمي في الرعاية الصحية (Brauman, 2000). مثلاً، نجد أن برامج الرعاية الصحية المجتمعية (Community based healthcare)لا تجدي دائماً نفعاً، وبخاصة عندما تكون بنية المجتمع قد مزقتها الحروب (Crochet, 2000). ويمكن قراءة المزيد حول هذا الموضوع في الفصل الرابع من هذا الكتاب.

أما فيما يخص إمكانية الحصول على الدواء، فقد تزايد الاعتراف بأن الشركات متعددة الجنسيات تحاول فرض قواعدها التي تتحدى الرعاية الصحية في البلاد النامية. فالأدوية العلاجية المحمية ببراءات اختراع مكلفة للغاية، ولا يستطيع العالم النامي أن ينتج أدوية لها التركيبة نفسها. وحتى نستطيع تخيل مدى الخطر، نذكر بأن تكلفة علاج مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) تقل بستة عشر ضعفاً في جنوب أفريقيا [xxix] عنها في البلاد الغربية. وقد قامت 39 شركة متعددة الجنسية مختصة بالمواد الدوائية برفع قضية على جنوب أفريقيا لأنها لم تلتزم بالمعاهدة الدولية الخاصة ببراءة الاختراع، ولكن هذه الشركات نفسها اضطرت للتنازل عن جهودها القانونية في آذار 2001، لتمنع جنوب أفريقيا من استيراد وإنتاج علاج أرخص للإيدز له التركيبة نفسها.

وأطلقت مؤسسة أطباء بلا حدود العام 1999 حملة تروج فيها لتوسيع إمكانية الحصول على الأدوية تجاوباً مع خبرتها الميدانية، حيث لم يتمكن الكثير من الناس، في بلاد عدة عملت فيها المؤسسة، من الحصول على الأدوية التي تنقذ حياتهم لعدم توفرها أو لعدم تمكنهم من دفع ثمنها. وضمن جهودها في هذه الحملة، كرست المؤسسة الإنسانية مستحقاتها المالية من جائزة نوبل للسلام لمكافحة الأمراض المهملة، مثل السل، والملاريا، ومرض النوم، والليشمانيا التي عرفت على أنها "مهملة" لأسباب عدة أساسها أن علاجها إما أغلى من اللازم وإما غير متوفر.

إضفاء الصبغة الطبية على السياسة: ذخيرة جديدة للعمل الاجتماعي

لفت انتباهنا بعض الكتاب مثل ديدييه فاسان لموضوع **إضفاء الصبغة الطبية على السياسة** *. (Fassin, 1998).* ولا نتحدث هنا عن البيوبوليتيك (bio-politics) لدى ميشيل فوكو المتعلقة بالآثار الانضباطية والفردية للسلطة، وتكريس الاهتمام بالرفاه الحيوي للمواطنين، بما في ذلك السيطرة على الأمراض والوقاية منها، وتوفير الطعام الملائم والمياه بالإضافة إلى تأمين مسكن صحي. ولكن الأمر يتعلق هنا بزيادة سلطة الفاعلين الطبيين *في* **سياق العمليات السياسية**. وفي واقع الأمر فإن إضفاء الصبغة الطبية على السياسة يعكس طريقة جديدة لإحداث التغير الاجتماعي تتحدى أو تقاوم المناظير المحورية السائدة بدون أن تمر بالضرورة عبر النخبة المهيمنة، أو أن تعتمد على الأشكال التقليدية للعمل السياسي والاجتماعي. لقد تمكن بعض العاملين في قطاع الصحة في فلسطين، كما في غيرها من الدول، من فرض لغة تحمل في طياتها صفة الشرعية، وتتخطى مناظرات الخطاب السياسي التقليدي. كذلك الحال، فإن المنظمات الدولية العاملة في مجال التدخل الإنساني لها أثرها على إحداث تغير سياسي في مجال العلاقات الدولية من خلال مطالبتها للمفاوضين "بحق التدخل" (right of intervention). وحتى "واجب التدخل" (duty of intervention)، وتطلب من المتحاربين "ممر المساعدة الإنسانية" (the humanitarian corridor). هنا يعيد ديدييه فاسان صياغة الإرهاصات السياسية في ظاهرة إضفاء الصبغة الطبية على السياسة، حيث يطرح سؤالاً متعلقاً بشكل أقل بالسلطة – كما فعل فوكو – من كونه مرتبطاً بموضوع الشرعية. فهو يرى أن اللغة الطبية تفرض نفسها بطريقة شرعية على إدارة النظام الاجتماعي. وإذا كانت هذه الظاهرة على المستوى الثقافي تتعلق بإعادة صياغة المشاكل الاجتماعية بعبارات العلوم الطبية، فإنها على المستوى السياسي تنطوي على إضفاء الشرعية على هذه الصيغة المعدلة. (المصدر السابق نفسه: 10)

وفي سياق تنظيم الهجرة الدولية نلحظ بالكاد أثر للمنظمات الأهلية والدولية. هناك فقط بداية تدخل لمساعدة المتعرضين للطرد أو المقيمين في مخيمات اللجوء في أوروبا. ولكن توجد حالات استثنائية، حيث تمكنت مؤسسة أطباء العالم من إبطال قرار الحكومة الفرنسية الداعي لطرد اللاجئين غير القانونيين من أراضيها عن طريق فرض إجراء فحوصات صحية. وفي حين أن الإجراء نفسه يحد من وصول الأجانب إلى فرنسا، فإن المؤسسات الطبية تمكنت من استخدام هذه الفحوصات لتفرض على الدولة أن تبقي على المهاجرين ولو لفترة مؤقتة بغرض (وبحجة) حاجتهم لتلقي العلاج. في هذه المثال، نجد أن القضايا المتعلقة بشرعية الأجانب السياسية قد أبطلت وأبعدت عن النقاش القانوني، وهذا يرجع بشكل كبير لشرعية اللغة الإنسانية. ونجد مثالاً آخر لدى مؤسسة أطباء بلا حدود في الأردن، حيث تدخل في عام 1995 لحماية اللاجئين العراقيين هناك. فبينما لم تتمكن الكثير من المؤسسات التعامل مع المشكلة الجدية لوضع اللاجئين في الأردن ولحالتهم المأساوية، فقد تمكنت مؤسسة أطباء بلا حدود وبعد جهود حثيثة من إقناع السلطات الأردنية بأهمية عمل تقييم طبي"بحت" لوضع اللاجئين العراقيين، ولكن بعد ذلك فقد استخدم ذلك لنشر توعية للوضع المأساوي لهؤلاء اللاجئين. وهنا تبرز اللغة الطبية لتتخذ شكلاً أكثر شرعية للتعبير عن القضايا يرتبط برفاه الأفراد وبوجود نتائج سياسية أوسع.

عموماً، عند حدوث توتر وصراع في المجالين السياسي والاجتماعي، فإن اللغة الطبية توفر أرضية للحد الأدنى من الاتفاق، حيث تتحول لوسيلة لتهدئة المجتمع. وعند التعامل مع هذه الظاهرة، من المهم تحليل طريقة وصول المساعدة الإنسانية. وبشكل أكثر تحديداً، فإن وسائل العلاج الطبي والفحص الذي يستخدمه الفاعلون الإنسانيون تعتبر أدوات مهمة للتحقق من انتهاكات حقوق الإنسان، أو من المجازر التي يتم ارتكابها أثناء فترات الطوارئ المعقدة. وفي هذا الصدد، فإن مؤسسة أطباء بلا حدود تستخدم أسلوباً علمياً طبياً لتدعيم وتأدية دورها كشاهد. ترى أليسون مارشنر مثالاً جديراً بالاهتمام في علم الأوبئة [xxx] (Alison Marschner, 1999). وقد اكتسبت مؤسسة أطباء بلا حدود خبرة كبيرة في هذا المجال. فمن خلال تبنيها لطرق المسح والتحليل الوبائي، تتمكن من الحصول على معلومات كمية حول انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد السكان في أوضاع العنف.

بناء على هذا، فإن النظر إلى عملية إضفاء الصبغة الطبية على السياسة على أنها ذخيرة وشكل جديدين للفعل الاجتماعي قد أدى إعطاء أهمية للعاملين في قطاع الخدمات (مثل الأطباء والممرضين والمدرسين وغيرهم) أكثر من العاملين في قطاع الإنتاج الصناعي، كما أشار لذلك أحد منظرو الحركات الاجتماعية الجديدة ألان تورين

(Alain Touraine, 1984). فلم يعد الأطباء المعالجين مجرد مختصين فنيين يساعدون المريض من خلال وصف الدواء، بل تحولوا إلى رواد أخلاقيين (moral entrepreneurs) حيث يبني مفهومهم للمرض النظام الاجتماعي المؤثر على حياة الأفراد. بطبيعة الحال، فإن الدور الذي يؤديه هؤلاء الرواد قد يكون إيجابياً أو سلبيا. [xxxi] وفي حين أننا نجد الكثير من الأمثلة حول إضفاء الصبغة الطبية على السياسة في الدول الأوروبية، فإنه يبدو أن المؤسسات الأهلية الطبية في فلسطين لم تلتقط بعد أهمية هذه الشكل الجديد للفعل السياسي.

سياسة المانحين الصحية في فلسطين

عادة ما تركز سياسات المانحين للرعاية الصحية في فلسطين على الرعاية الصحية الأولية. ويتم صرف بعض المساعدات في مجال الرعاية الثانوية، ولكن إجمالاً ينقل المصابين بأمراض خطيرة إلى الأردن أو إسرائيل (قبل الانتفاضة)، أو غيرها من المستشفيات، حيث يكلف العلاج المجتمع الفلسطيني تكلفة باهظة. تركز إحدى أجندات المانحين الصحية في العالم الثالث على ناحية أساسية من الرعاية الصحية الأولية وهي تنظيم الأسرة. وسوف نستخدم هذا الموضوع لدراسة كيفية تنفيذ هذه الأجندة الخاصة بالبلاد النامية في الحالة الفلسطينية.

وفي سياق ما يمكن اعتباره كمعدل خصوبة عال في الأراضي الفلسطينية مع النظر للتأثيرات السياسية الكبيرة للديموغرافيا الفلسطينية فقد اختار بعض المانحين إعطاء الأولية في صرف المنح لبرامج تنظيم الأسرة، وذلك بمساعدة المنظمات الدولية. ومن المثير للاهتمام هنا أن أهم المؤسسات التي تركز على تنظيم الأسرة في فلسطين هي مؤسسات أمريكية مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وكير الدولية، ومجلس السكان. وفي حين أن الأجندة الصحية الأمريكية تركز على الصحة الإنجابية، فإن الأجندة الأوروبية أكثر شمولاً وتنوعاً. وحددت المفوضية الأوروبية مجالات التعاون في المجال الطبي بما يلي: العمل على زيادة الوعي والإعلام والوقاية، وتطوير خدمات الصحة العامة، وتنظيم الأسرة، ونظم متابعة الأوبئة، والإجراءات اللازمة للحد من انتشار الأمراض المعدية، وتدريب الأطقم الصحية وأطقم الإدارة الصحية، والتعاون الطبي في حال حدوث كارثة طبيعية.

ولكن هذا لا يعني أن كافة المنظمات الأمريكية أو الأوروبية تطبق نفس الأجندة نفسها، أو أن الأجندة جامدة. وتعتبر مؤسسة مياورد (MEAwards) وهي فرع من مجلس السكان (Population Council) رائدة في مجال الأبحاث حول الصحة الإنجابية كجزء من دراسات السكان التي تجريها. وقد بدأت المؤسسة في الكثير من المبادرات في مجال الدراسات السكانية التي تعرف بمفهومها الضيق، وهو "دراسات الخصوبة". ثم توسع مجال دراسات الخصوبة المناسب وامتد لمفهوم "الصحة الإنجابية". ولإقرارها بأهمية هذه المواضيع ومنذ البداية، أدرجت مؤسسة مياورد هذه المواضيع وغيرها مثل الهجرة، والترحيل، والفقر، والتحول الحضري في أجندة البحث الخاصة بها. كما حاولت التعامل مع موضوع الخصوبة وتنظيم الأسرة من حيث قضايا تتعدى مجرد الهندسة الاجتماعية أو المصطلحات الطبية البحتة (Shahinaz, 2000).

في هذا البحث سنركز في دراستنا لبرامج تنظيم الأسرة في فلسطين على برنامج جديد للوكالة الأمريكية كلفته 36 مليون دولار، سمي "عائلات ذات صحة أحسن" (Healthier Families). وسوف ندرس مشروع الصحة الخاص بالوكالة، حيث نتناول تصميم وتنفيذ المشروع، ودور المنظمات الأهلية الفلسطينية وكذلك ردها خلال هذه العملية.

كان تقييم معظم قادة المنظمات المحلية ناقداً لسبب وجود برنامج صحي اختزالي للوكالة في الأراضي الفلسطينية. وكانت النقطة الرئيسية التي أثيرت ضده هي تقسيمه للصحة في فلسطين. وبشكل أكثر تحديداً، تنفق الوكالة الأمريكية مبالغ ضخمة تصل إلى 36 مليون دولار على خدمة واحدة، في حين أنه في "بلد طبيعي" يكون التركيز على نظام الرعاية الصحية في العيادات والمستشفيات التي تؤدي مهام متنوعة وتقدم خدمات لكافة أفراد العائلة من كل الأعمار. كما أن هناك اتفاقاً في فلسطين على أن نظام الرعاية الصحية الأولية متطور كفاية، في حين أن

الرعاية الصحية الثانوية يلزمها تحسين وتطوير. وفي هذا الصدد، فقد أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية أنها تنفق ما قيمته 500,000 دولار شهرياً لتحويل المرضى لتلقي رعاية صحية ثانوية في الخارج (صحيفة القدس، 3 شباط 2000). أضف إلى ذلك أن الوزارة تثير الشك بأولويات المانحين المتركزة على برامج تنظيم الأسرة، وتعتبر أن هذا المجال قد حصل على تمويل أكثر من اللازم بما يتخطى القدرة الاستيعابية للمجتمع الفلسطيني في هذا المجال. وقد قال لنا أحد العاملين في قطاع الصحة في بداية الانتفاضة الثانية متهكما ما يلي: "يبدو أن للولايات المتحدة طريقتين في ضبط النمو السكاني في فلسطين؛ واحدة من خلال طائرات الأباتشي الحربية، والثانية من خلال برامج تنظيم الأسرة". وبالتأكيد، فإن بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تشير إلى ارتفاع معدلات الخصوبة (عدد الأطفال الذين تلدهم امرأة واحدة خلال فترة الخصوبة)، حيث وصل إلى 5.93 العام 1999.[xxxii] وحتى إذا كان هناك دليل على تراجع معدل الخصوبة إلى أقله في الضفة الغربية، فإن برامج تنظيم الأسرة لها تبريرها، ولكن يظل السؤال بأية وسيلة.

أجندة الصحة الإنجابية في فلسطين

يعرف فريدمان ثلاثة مناظير محورية (Paradigms) مختلفة لبرامج تنظيم النسل، وهي: المنظور المحوري الديموغرافي (السكاني) ، و الحيوي-طبي (biomedical) ، والصحي الإنجابي (Freedman, 1999a: 165-171). المنظور المحوري الأول يصيغه أساسا أخصائيو علم السكان، ويهتم مثلاً بالنمو السكاني على المستوى الكلي (الماكرو). ويتم إيلاء اهتمام بسيط بحق المرأة كفرد على اتخاذ قراراتها الخاصة بشأن الإنجاب والحياة الجنسية. وفيما يتعلق بالمنظور المحوري الثاني الحيوي الطبي (الوبائي) ، ففي نهاية السبعينيات، وطوال فترة الثمانينيات، نشأت جزئياً الحاجة لإيجاد أسباب تفرض الترويج لمنتجات منع الحمل، وبدأ أخصائيو السكان و الحيوي الطبي والصحة بتوضيح أن مباعدة فترات الحمل، والحد من عدد الولادات له منافع صحية مباشرة على الفرد. وصاحب ذلك تحول كبير من المقاربة الـ "نيومالثوسية" (ضبط السكان) إلى الأسلوب النوعي (نوعية السكان). وعليه، أدرج موضوع تنظيم الأسرة في الرعاية الصحية الأولية، وبرامج بقاء الأطفال، وبرامج الأمومة الآمنة، وتحول إلى عنصر جوهري في كل واحد من هذه البرامج. وعندما يتم تبرير جهود تنظيم الأسرة أساساً على أنها برامج صحية، فإنها تفهم عادة على أنها جزء من النموذج الطبي للصحة، ويتم إلحاقها بالرعاية الصحية المرتبطة بالطب الغربي التقليدي.

وعلى عكس المحور السكاني، يدعو المحور الحيوي الطبي إلى ضرورة منح المرأة حقها في اتخاذ القرارات الخاصة بجسدها. ولكن عند فهم الصحة على أنها وظيفة للعمليات الحيوية في الجسم. وحسبما يطرح هذا المحور الحيوي الطبي، فإن قضية اتخاذ القرار بمنع الحمل تميل إلى التأطير ضمن المخاطر الحيوية التي تفهم بدورها على أنها وظيفة مرتبطة بالخصائص الجسمية لكل امرأة على حدة. كما أنه في حال تحديد خطر حيوي، فإن أي تساؤل حول الاهتمام الذي سيحظى به مثل هذا الخطر عند اتخاذ القرار بمنع الحمل يؤخذ على أنه حكم لا يمكن فصله عن الظروف الأكثر شمولية التي تحيط بحياة المرأة. فمثلاً، لم يعد حمل الطفل مجرد موازنة بين المخاطر والمنافع الحيوية، بل بات مسؤولية اجتماعية واقتصادية معقدة لا مفر من تأثيرها على نواحي عديدة من حياة المرأة الاقتصادية والاجتماعية والعاطفية، وعلى حياة الأسرة والمجتمع. وعليه، يعتبر تصرف المريض في هذه الناحية من النموذج الحيوي الطبي معزولاً عن السياق الاجتماعي الأكثر شمولاً.

وأخيراً، تشكل الصحة الإنجابية المنظور المحوري الثالث. ويعرف فريدمان الصحة الإنجابية على أنها "ظرف تستكمل خلاله العملية الإنجابية في حال اكتمال الراحة الجسدية والعقلية والاجتماعية، وليست مجرد غياب الأمراض أو الاضطرابات أثناء العملية الإنجابية" (Freedman, 1999a). وتفترض الصحة الإنجابية إذاً، قدرة الناس على الإنجاب وعلى تنظيم خصوبتهم وعلى ممارسة العلاقات الجنسية والاستمتاع بها. كما أنها تعني التوصل بعملية الإنجاب إلى نتيجة ناجحة من خلال بقاء الطفل الوليد ونموه وتطوره الصحي. وتعني أخيراً بأمان

المرأة خلال فترات الحمل والولادة، وإمكانية التوصل إلى تنظيم الخصوبة بدون التسبب بأضرار على الصحة وأن تكون ممارسة الجنس آمنة.

ومن خلال هذا التعريف الموسع، صممت البرامج الداعمة للصحة الإنجابية على أساس فهم كل من الإنجاب والممارسة الجنسية على أنهما مفتاح لتمكين المرأة، ومجال تعرضت فيه المرأة تاريخياً للانكشاف.

من وجهة نظر فريدمان، تركز الصحة الإنجابية أساساً على حق المرأة في عملية الإنجاب. وفي حين أن هذا الأمر مكفول بوضوح، فإنه يطرح منظوراً مخالفاً لديناميكيات العلاقة بين الذكور والإناث، ويغض الطرف عن اندماج هؤلاء الفاعلين في سياق اجتماعي أوسع. والفكرة التي تدفع تصورات المانحين لقضية تنظيم الأسرة في فلسطين هي أنه بطريقة ما لا تتمتع النساء بالوسيلة أو حتى بالوعي الذي يمكنها من رفض ولادة طفل أو تبني مشروع تنظيم الأسرة. ويرتبط بهذا مفهوم ثنائي الأبعاد بأن الرجال يشكلون الضغط الاجتماعي، ويفرضون تنمية الأسرة على النساء. ويعتبر هذا تبسيطاً لمفهوم النظام الأبوي في فلسطين والمتمثل في الاعتراف بلفتراض أن النساء لا يحظين دائماً بالوسائل أو بالمساحة المقبولة اجتماعياً التي تمكنهن من رفض رغبة الرجل في زيادة عدد أفراد الأسرة، وإن هؤلاء النساء يقاومن هذه الزيادة. وعند تصميم المشاريع، يتغاضى المانحون عن الطريقة التي يكون فيها تنظيم الأسرة الذي يعتبر إلى حد كبير خياراً أسرياً وليس ذكورياً . وقد يكون من الملائم أكثر تكملة التركيز على حق المرأة في اتخاذ القرار مع تصور أوسع لتنظيم أسري يهتم به الزوجان كذلك. ويعتبر تنظيم الأسرة قراراً أو "خياراً" معقداً يندمج ويتقيد كثيراً بالهيكلية الاجتماعية والعوامل السياسية مثل الاحتلال، وكذلك الوضع التعليمي والمهني للزوجين.

لكما لا تؤثر هذه المناظير المحورية المختلفة لبرامج تنظيم الأسرة على القضايا المتعلقة بالاختيارات الفردية فحسب، بل تؤثر أيضاً على خيارات المجتمع. ويتم النظر إلى القضايا الصحية عموماً على أنها مواضيع علمية بحتة تنطوي على إمكانية واحدة فقط. وانبهرت المنظمات غير الحكومية الدولية بالهندسة الاجتماعية، وبدأت تفرض في العديد من بقاع العالم أنواعاً معينة من الرعاية الصحية والمسكن وغير ذلك. فمثلاً، تفرض بعض المؤسسات على الشعوب التي تساعدها أن تقبل التطعيم قبل تلقي المساعدة الغذائية مثلما حدث مع شهود يهوى في ملاوي. وهناك عموماً تناقض بين فرضية الرفاه الاجتماعي وتطبيق برامج تنظيم الأسرة من قبل المنظمات الدولية التي لا تتبنى عادة منظوراً محورياً يرتبط بللهيكليات الاجتماعية، ولكن يركز فقط على مناظير ضيقة وعوامل ليست ذات علاقة، مثل العامل الثقافي.

بالنظر إلى السياق الفلسطيني، ومع التركيز بشكل محدد على ما إذا كانت برامج تنظيم الأسرة تنمي حق الفرد في "الاختيار"، تظهر ملاحظة جديرة بالاهتمام. أولاً، تغطي قضية "الاختيار" مجموعة من المواضيع، وهي سواء أكان سيتم استخدام تقنيات منع الحمل وتنظيم الأسرة أم نوع الوسائل المتبناة. وعند التطرق لبرامج تنظيم الأسرة في هذه الطريقة، تواجهنا معضلة محيرة تتمركز حول قضية المعلومات ومدى إمكانية الحصول على معلومات حول هذه البرامج، وإتاحتها للمجتمع المحلي من خلال صور عديدة لا تمد الفاعلين المحليين بالوسائل التي تمكنهم من اتخاذ قرار مبني على دراية بالأمر وحسب، بل تحترم حقهم في ذلك.

وتثار قضية الحصول على المعلومات عند طرح التساؤل حول وسائل التوعية التي يمكن استخدامها. وتبذل جهود كثيرة لزيادة الوعي بقضايا الصحة الإنجابية من خلال وسائل الإعلام المنتشرة (الإذاعات، ومحطات التلفزة المحلية). والآليات الرئيسية المستخدمة في توزيع المعلومات هي الكتيبات التي تخاطب مجموعات مختلفة في أماكن متنوعة. وفي بلد كسوريا، كان تأثير المعرفة والمعلومات التي نشرتها وسائل الإعلام كبيراً، على الجمهور حسب طرح عالم اجتماع سوري صفوح الأخرس. ونلاحظ، حتى في فلسطين، الدور المركزي لوسائل الإعلام في نشر المعلومات من خلال أمثلة مثل الحملة الإعلامية لمكافحة مرض الثلاسيميا (أنيميا البحر الأبيض المتوسط). ومن الواضح أن الحملات التي تستخدم الإذاعة والتلفزيون تصل لمدى بعيد داخل الأسرة الفلسطينية وتولد نقاشات في المجتمع. أعلمنا مدرسان بأن تلاميذهم يناقشوا ويتحاوروا حول حملة مكافحة الثلاسيميا. وكذلك أثبت تعدد الاتصالات الهاتفية ببرنامج إذاعي حول الثلاسيميا اهتمام الناس بهذا الموضوع وبالقضايا الصحية المشابهة.

وأخيراً، يحتمل أن يرجع نجاح حملة تنظيم الأسرة إلى قدرتها على توليد جدل بين الجمهور. يكتب باريت وفرانك أنه بعد النجاح الباهر للمؤتمر الدولي حول قضية الإسكان في ثمانينيات القرن العشرين، ازدهرت الحملات في التسعينيات على مستوى الدولة والمستوى القومي بتوجيه من الدولة (Barrett and Frank, 1999:220). ولم تعتبر الحركة المؤيدة لتنظيم الولادة جزءاً من الأيديولوجيا القومية في فلسطين، بل على العكس، لم تكن هناك جهود لضبط السكان بسبب المعارضة الشديدة من كل من الجوامع والكنائس. وتعتبر إيران مثالاً مبيناً، فقد فاجأت هذه الدولة العالم بالتراجع الكبير في نسبة الخصوبة فيها. ووفق مسوحات أجرتها وزارة الصحة والتثقيف الطبي، انخفض معدل الخصوبة الإجمالي في إيران من 5.2 طفل لكل امرأة في العام 1989 إلى 2.6 طفل في العام 1997. وينبع نجاح مجهودات الصحة الإنجابية في إيران من إدماج تنظيم الأسرة في الرعاية الصحية الأولية عن طريق عملية تشرك العديد من طبقات المجتمع. ومن الجدير بالذكر هنا اشتراك الزعماء الدينيين في هذه العملية، حيث كان أمراً اعتيادياً أن يدعو الإمام في خطبة صلاة الجمعة المؤمنين للوفاء بمسؤولياتهم الاجتماعية من خلال اللجوء لخدمات تنظيم الأسرة في العيادات الحكومية وتقليل عدد الولادات. وتعتبر إيران الدولة الوحيدة في المنطقة التي تحتوي على مصنع للعازل المطاطي المستخدم لمنع الحمل تدعمه الحكومة، ويتم توزيع منتجاته على الرجال المشاركين في جهود تنظيم الأسرة (Roudi, 1999).

يمكن توجيه انتقاد رئيسي لبرامج تنظيم الأسرة في فلسطين **لمحدودية كم المعرفة والمعلومات المتاحة لعموم الناس**، والتي على أساسها يمكن للأفراد من تبني خيارات ذات معنى، وتنفيذ القرارات الخاصة بحياتهم الإنجابية. ومع الإخفاق في استخدام الأجهزة الإعلامية كأداة للتوعية، يتحول الناس إلى أدوات في سياسات المانحين (وحتى سياسات المنظمات الأهلية) التي تحرمهم من المعرفة الضرورية. وعادة ما يتم عرض مفاهيم الصحة الإنجابية في لغة إحصائية وعلمية، ويخفي هذا العرض الجانب الإنساني من موضوع الصحة. فالثقة بالمرأة يعني الإقرار بحقها في اتخاذ القرار بشأن الإنجاب واحترام قدرتها على القيام بذلك. كما يتطلب ذلك التزاماً للتأكد من أن القرار قد اتخذ على أساس دراية كاملة ومن خلال وسيلة مناسبة للحصول على المعلومات (Freedman, 1999a: 154).

مع وجود شبه إجماع في العلوم الاجتماعية على أن التعليم وفرص العمل المتاحة للمرأة يشكلان المتغيرات الرئيسية التي تؤثر على معدلات الخصوبة، فإن المانحين يصرون على قراءة وظيفية للثقافة (بمعنى أن الثقافة السائدة هي السبب في ...)، **متبنين مذهباً يفرط في التركيز على الثقافة على أنها العامل المحدد المتحكم بمعدلات النمو السكاني.**[xxxiii] وأكد بعض الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات مثل سيلفي منصور وريتا جقمان (من جامعة بيرزيت) على سيطرة مثل هذا المذهب على تنظيم الأسرة في فلسطين (Giacaman, 1997). وتعتقد مؤسسات دولية كثيرة بأن السكان الفلسطينيين يجهلون الوسائل الملائمة تنظيم الأسرة. وفي مقابل ذلك، أظهرت دراسات فلسطينية أخيرة زيادة في اللجوء لخدمات تنظيم الأسرة، وبينت أن تكلفة الخدمات لم تشكل عائقاً (Abdeen and Barghouthi, 1994). ويؤكد إبراهيم الدقاق أن المسألة ليست محض معرفة "تقنية" بموضوع تنظيم الأسرة بقدر ما هي الوضع الاجتماعي للعائلة (Dakkak, 1997). من ناحية أخرى يشير إسماعيل وشاهين إلى أن معظم النساء يتمتعن ببعض الدراية بوسائل تنظيم الأسرة على الرغم من بعض الشكوك بقيمة بعض المعلومات المتاحة (Ismail, and Shahin, 1996). وترغب نحو 69.8% من عينتهما بتأجيل أو وقف الحمل.

تستمد **المبالغة في التركيز على دور الثقافة** في تحديد معدلات الخصوبة جزءاً من قوتها من المفهوم المجرد للفردية. وفي الواقع، وفق ما يطرحه فريدمان، فإن المنطق المبطن في مجال حقوق الإنسان والصحة وقضايا المرأة هو ضرورة تمكين الأفراد من اتخاذ القرارات الخاصة بحياتهم ورفاههم. ولكن من الصعوبة الاعتراف بأن القرار بالتركيز الاختزالي على السلوك الفردي مع إقصاء كافة المحددات الاجتماعية الأخرى والخيارات السياسية والأيديولوجية، وذلك لأن خيارات الأفراد وسلوكهم تتموضع في البنية الاجتماعية والتشكيل المجتمعي. إذا توجد رؤية مجردة للفرد على أنه صاحب حقوق وفاعل يحدد سلوكه الخاص (Freedman, 1999b: 232). فالمفهوم الليبرالي الجديد (neo-liberal) للمرء على أنه صاحب خيار مستقل وحر، لا يمنح بالضرورة الحرية. كما أن هذه الرؤية تفترض عدم وجود سيطرة أو فرض للاحتياجات والمصالح بطريقة ما، ما يحول المواطنين إلى ما يشبه المستهلكين الزبائن في السوق. أضف إلى ذلك أنه في حين أن هذه الرؤية تتعامل مع الناس على أنهم مستهلكون وأصحاب خيار حر في السوق، فإنها عموماً تتغاضى عن دور المصلحة الاقتصادية (الصناعات الدوائية والزراعية...).

مشاريع الصحة الإنجابية في فلسطين: حالة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

تتبع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (الوكالة الأمريكية) إجراءات خاصة في تصور وتصميم المشاريع. وتلخص النقاط التالية الإجراءات الخاصة بمشروع "عائلات صحية أكثر" الذي تنفذه هذه الوكالة في الأراضي الفلسطينية:

- **استخدام مكثف للمستشارين الأجانب** : أوفدت الوكالة الأمريكية فريقاً من الخبراء لتنفيذ برنامج الصحة تعاقدت معهم على أساس كونهم مستشارين لفترة قصيرة. وقام فريق الخبراء المعين من الجهة المانحة بصياغة مسودة المشروع الأولى، وناقشها مع مكتب الوكالة الأمريكية المحلي ليصدر المسودة الثانية.

- **مشاورات** محلية: عقدت الوكالة الأمريكية ورشة عمل فنية لمدة يومين في أريحا بين 8 إلى 9 آذار 2000 لاستكمال خطط تحسين الوسائل والخدمات في 27 عيادة صحية في جنين والخليل وشمال غزة، ولإعادة صياغة المسودة الثانية للمشروع الممدد. وضمت الورشة ممثلين عن وزارة الصحة والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية والدولية وعدداً من ممثلي القطاع الخاص في أريحا. وبعد ذلك نظمت الوكالة الأمريكية عدداً من اللقاءات مع الشركاء القائمين والمحتملين، وكذلك مع مانحين آخرين ومع مؤسسات غير حكومية دولية تعمل في قطاع الصحة (مجلس تنسيق).

- **بلورة المسودة الثالثة**: صاغت الوكالة الأمريكية ورقة المفهوم ووضعتها على شبكة الإنترنت، وطلبت من المؤسسات الفلسطينية وغير الفلسطينية المعنية التعليق عليها وإرسال ملاحظاتها.

- **التعليقات المحلية**. أرسل الشركاء الفلسطينيون ما يلي في ملاحظاتهم.

نطرح بعض الملاحظات بعد مراجعة سمات هذه العملية. أولاً، من الواضح أن فريق الجهة المانحة هو الذي طور ورقة المفهوم لهذا المشروع، إلا أن التشاور مع الشركاء المحليين سمح بالمشاركة المحلية. وما يثبت ذلك وفق ما أشار إليه الموظفون المحليون للوكالة الأمريكية والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية أن تعديلات كبيرة أدخلت على المسودة الثانية لتعكس مدخلات المنظمات غير الحكومية، واشتملت بعض التغييرات على توسيع دائرة المنتفعين والمجموعة المستهدفة إلى أكثر من مجموعة النساء في سن الخصوبة. ولكن مع ذلك لم يتم تعديل المسودة الثالثة لورقة المفهوم على الرغم من الانتقادات الكثيرة التي وجهتها إليها المنظمات غير الحكومية الفلسطينية. وفي هذا الصدد، ترى المنظمات غير الحكومية المحلية أنه على الرغم من الواجهة الديمقراطية للعملية فإن التغيرات التي أدخلت أساسا لتعكس مدخلاتهم كانت قليلة للغاية. ولهذا يعتبر الشركاء الفلسطينيون أن عملية التشاور كانت تجميلية أكثر منها فرصة للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية للتعبير عن رأيها في المشروع. كما أن الكثير من هذه المنظمات عابت على المشروع تركيزه الأكبر من اللازم على عنصر الصحة الإنجابية.

الفرق بين طروحات الفاعلين من كلا الطرفين، الوكالة الأمريكية، والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية، واضح للغاية؛ فبالنسبة للهيئة المانحة المسؤولة عن المشروع كانت هناك محاولة حقيقية لإنشاء العملية التشاورية، وتم إدخال تعديلات كبيرة على المشروع من البداية حتى المسودة الثانية. كما أن الوكالة الأمريكية عدلت بالفعل إجراءاتها المعتادة عند تصميمها للمشروع، فهذه هي المرة الأولى التي تقبل فيها العمل مع العيادات بالإضافة للمستشفيات. وتظهر نقطة خلاف أخرى بين الجهة المانحة والمنظمات المحلية في اختيار مواقع تنفيذ المشروع. وانتقد أحد الفاعلين الأهليين الذين قابلناهم اختيار المواقع، متهماً الوكالة الأمريكية بالتغاضي عمداً عن مناطق (ج) بسبب بقائها تحت المسؤولية الإسرائيلية.[xxxiv]

انتقد متحدث آخر العملية بأكملها قائلاً: "المشاريع الأمريكية تأتي محددة مسبقاً من أمريكا. ثم يقومون بتعديلات تجميلية ويعيدون تصميم الأشياء واللقاءات وورش العمل التي تعقد للتمويه بوجود "التشاور". ولكن في الواقع المشاريع تأتي جاهزة مع ورقة المفهوم والأهداف وخلاف ذلك. ثم تبدأ "المفاوضات"... بشكل عام، يتم إدخال تعديلات بسيطة للغاية على المشاريع الأمريكية التصميم. لم ندخل في البرنامج التالي، وأعلمناهم بأننا لا نستطيع عرض مشروع، ومن ثم يطلب منا عمل تعليقات فقط، بل يتوجب عليهم أن يطلبوا منا تحديد المشروع.

"في المرحلة الثانية بعد المشروع الكشفي، وضعوا المشروع على الإنترنت لطلب التعليقات بغرض أخذ التعديلات بعين الاعتبار في حال الضرورة. ولكن يجب أن نضيف أن وضع المشروع على الإنترنت كان لفترة محدودة فقط، ولم تكن المنظمات غير الحكومية الفلسطينية على دراية بإمكانية الإدلاء بتعليقاتها. لقد كنا المنظمة غير الحكومية الوحيدة التي عرفت بما جرى لأنهم لم يعلنوا عن ذلك. وعندها عقدنا لقاء مع الوكالة الأمريكية والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية. ولكن للأسف، اعترفوا أمامنا بوجود سقف على درجة التعديلات التي يمكنهم عملها، موضحين أن بعض قرارات تأتي من واشنطن. وقررنا أن ندخل في المشروع على مستوى التصميم فقط لتغيير المناطق الجغرافية ذات الأولوية. والآن استمر البرنامج وستنفذه مؤسسات غيرنا. والخطر الذي نشعره هو أن الوكالة الأمريكية لديها الأجندة الخاصة بها...".

كذلك حسبما أدلت بعض المنظمات، فإن تصور الوكالة الأمريكية العلمي للرعاية الصحية لا يأخذ بالحسبان النواحي الأساسية للحياة اليومية التي تؤثر على نظام الرعاية الصحية. ونرجع هنا إلى قضية المواصلات وإمكانية وصول المنتفعين لموقع المشروع وقدرة الأفراد على السفر إلى العيادة في السياق الاحتلالي وضعف شبكة المواصلات الفلسطينية. أقرت منظمة كير الدولية أمامنا بأنهم هددوا بسحب مشروع الصحة إلا إذا قامت الوكالة الأمريكية بتعديل التصميم ليأخذ هذا العامل بالحسبان. ووضحت مؤسسة كير للوكالة الأمريكية أنه في خلال فترة الشهرين لم تأخذ الجهة المانحة باعتبارها العلاقة بين موقع العيادة وإمكانية وصول الناس إليها. وحسب ما قالته مؤسسة كير، فقد وجه اختيار الوكالة الأمريكية للمواقع على أساس فرضية خاطئة بشأن المواقع التي اختارتها الوكالة التي افترضت أنه من الأسهل على الناس السفر إلى جنين بدلاً من الذهاب إلى قرية مجاورة لعدم وجود مواصلات بين القرى. وعند سؤالهم عن ذلك، أنكر مسؤول الوكالة الأمريكية بشدة ادعاءات كير، وأعلن أن اختيار المواقع بني على أساس تقرير الفقر الذي أصدره البنك الدولي. وعلى أية حال، فإنه يتم توجيه الاختيارات في هذا المجال على أساس المعايير العلمية.

وما وراء طروحات كل طرف، فإنه من الواضح عموماً أن مشروع الصحة الذي تنفذه الوكالة الأمريكية تحت اسم برنامج العائلة ذات الصحة الأحسن والذي بدأت فيه العام 1999، يقتصر بشكل أساسي على الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة. وإذا أخذنا بالحسبان آليات التدخل المتاحة للمنظمات غير الحكومية في تصميم المشاريع حسبما هو مبين أعلاه، فإنه لا يسعنا إلا أن نؤكد بأنه لا يمكن التغاضي عن هذا المثال الذي يبين أنواع المحددات التي يفرضها المانحون على المنظمات المحلية في عملية صياغة الأجندة، ودور الجهات المانحة في تحديد حدود المساحة التفاوضية. وعند حرمانها من حقها في إعادة توجيه كيفية إنفاق الأموال في قطاع ما، فكيف يمكن للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية العاملة في قطاع الصحة أن تتصرف؟ يمكنها "الهروب بشكل فردي" والابتعاد عن العلاقة بأكملها باستخدام ذاتها المحركة (agency) ، ولكن السؤال الأكبر هو كيفية وقف سياسة تعتبرها منظمات عديدة غير مرغوب فيها أو حتى مرفوضة؟ من خلال ترتيبات تعاقد من الباطن، يستطيع المانحون مثل الوكالة الأمريكية الاستمرار بمشروعها وأسلوبها الهرمي من أعلى إلى أسفل. وبالنسبة للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية يعكس هذا النوع من التجارب قدرة الهيئة المانحة على إقحام قضايا وفرضها بالقوة، مثل تنظيم الأسرة الذي يمكن أن يكون بدوره يخفي محاولة لفرض الضبط السكاني.

إجمالاً، يتضح أن التواصل بين الوكالة الأمريكية والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية ضعيف جداً، كما أن مساحة التفاوض محدودة. وما يثبت هذه النقطة الأخيرة هو ما أشرنا إليه أعلاه وهو وجود محددات واضحة على الأمور التي تستطيع المنظمات المحلية تغييرها، حيث أن ورقة تصور المشروع والتصور الأوسع للبرامج، وكذلك تحديد الأولويات، تعتبر كلها أموراً لا تستطيع هذه المنظمات تعديلها بسهولة. كما أنه عند مراجعة ورقة المفهوم الخاصة بمشروع العائلات الصحية أكثر، نلاحظ اختلافات في تصور المشروع. ففي حين يشير العنوان إلى الاهتمام في تحسين رفاه كل فرد في العائلة (عائلات أحسن صحة)، فإن الأهداف الفعلية تركز حصرياً على الصحة الإنجابية. كما يتضح من عناصر المشروع على مستوى محصلة العملية (مستوى المخرجات)، والنتائج المرحلية، والنتائج المؤثرة وجود تركيز شبه كامل على الصحة الإنجابية بمفهومها التقليدي. وبهذا، يتم إدخال أولويات الوكالة الأمريكية للصحة الإنجابية وتغليفها باستخدام لغة حول العائلة وتحسين الرفاه الاجتماعي.

وبالنسبة للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية المشاركة في المرحلة الكشفية للمشروع، فإن التركيز على الصحة الإنجابية ليس ضرورياً، حيث أنفقت الكثير من الأموال في هذا المجال في السنوات الأخيرة. واعتبرت هذه

المنظمات أن على الوكالة الأمريكية تغيير مجال تدخلها. ولاعتقادها بإمكانية العمل من الداخل وممارسة الضغط لتعديل السياسة من داخل الهيئة المانحة، عقدت هذه المنظمات بمشاركة وزارة الصحة اجتماعاً مع الوكالة الأمريكية أثناء المرحلة الثانية من المشروع الكشفي، لتوصل رسالة إلى الوكالة الأمريكية لتغير سياستها بشأن الصحة الإنجابية. وردت الوكالة الأمريكية بأن هناك حدوداً لما يمكن تغييره، وأن بعض الأمور تأتي من واشنطن كما هي (يمكن فهم ذلك من سياسات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتصور مشروع المبينة أعلاه). وعليه، فعلى الرغم من المعارضة المنسقة للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية، ظلت أولويات الوكالة الأمريكية دون تعديل. وبدأت بعض المنظمات العالمية الرئيسية التي كانت سابقاً تدعم برامج تنظيم الأسرة في فلسطين بالتشكيك بأهميتها اليوم، فقد أشار مسؤول من جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني إلى ما يلي: "نحن ندعم تنظيم الأسرة، ولكننا نعارض مفهوم الضبط السكاني. هذه قضية سياسية، فعملية ضبط النمو السكاني قضية سياسية. وربما في الظروف الحالية (خلال الانتفاضة الثانية) من الأفضل أن تكون هناك معدلات خصوبة عالية: الخصوبة تراجعت بشكل سريع في فلسطين، حيث نزلت في رام الله من 6.4 العام 1993 إلى 5.2 العام 2000، وانخفض معدلها في الضفة الغربية إلى 5.6. وأعتقد أن الفقر وقلة التحصيل العلمي من العوامل الرئيسية التي تؤثر في معدلات الخصوبة. الفلسطينيون لا يجهلون وسائل منع الحمل".

وأخيراً، فإن عملية التفاوض الضعيفة التي قامت بها المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في محاولتها للتأثير على الوكالة الأمريكية هي أيضا نتاج الشرذمة في هذا القطاع في فلسطين، وهذه هي القضية التي سندرسها بالتفصيل في الفصل التالي.

غياب سياسة خاصة بتأمين صحي شامل

نظراً لأهمية قضية الاستدامة، فإن التأمين الصحي يحظى بأهمية حيوية في نظام الرعاية الصحية، ما يدفعنا إلى هذه القضية المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية الفلسطينية العاملة في قطاع الصحة. ولخصت السياسات الصحية للبنك الدولي في تقرير صدر العام 1987 كما يلي: 1- تقاضي رسوم مقابل خدمات الصحة الحكومية؛ 2- تقديم تأمين وغير ذلك من تغطية المخاطر؛ 3- استخدام المنظمات غير الحكومية بفعالية؛ 4- تحويل الخدمات الحكومية إلى اللامركزية (Terris, 1992). وبطبيعة الحال تفرض هذه الممارسة اختلافات على سياسات البنك الدولي حسب كل بلد. فعلى سبيل المثال، روج البنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للإصلاح الصحي في مصر بطريقة تزيد من سيطرة الدولة على هذا القطاع (Chifellow, 2001). وقيمت سيلفيا شيفيلو السياسات وراء برنامج إصلاح القطاع الصحي الذي بدأ فيه البنك الدولي، وبينت أن البنك قلص إلى الحد الأدنى التعاون مع المنظمات غير الحكومية في عملية الإصلاح، وبالتالي أبعدها عنها لأنه اعتبرها غير كفؤة كما أن عملية الإصلاح الصحي في مصر نفذت من خلال مدخلات ومشاركة الدولة والقطاع الخاص. وما زال المانحون يميزون المنظمات غير الحكومية في فلسطين، حيث أنها ليست فقط ممهننة بشكل جيد فحسب، بل عادة ما تكون ذات كفاءة عالية وخبرة في تقديم الخدمات. ومع هذا عند النظر إلى سياسات قطاع الصحة في فلسطين، يبدو أن التقاء المقاييس الدولية العالمية ونظام الصحة الفلسطيني الناشئ قد فشل بعض الشيء، وبخاصة فيما يتعلق بقضية الاستدامة التي لا تحظى بالاهتمام الكافي. وهذا يعكس غموضاً في رؤية الإصلاحات التي تروج لها الأجندة العالمية. فبينما تأسس نظام التأمين الصحي في فرنسا بطريقة تكون فيها مساهمة الأفراد في النظام حسب مصادر دخلهم، وتغطي الضرائب العجز في الميزانية، فإن نضام التأمين الفلسطيني في مأزق كبير.

كما ذكرنا في بداية هذا الفصل، فإن المنظمات غير الحكومية الفلسطينية هي مقدم الخدمات الصحية الرئيسي، ونظراً لمركزية دورها في هذا القطاع، فلم لم تتعامل مع قضية التأمين الصحي؟[xxxv]

ويناقش حمدان البطمة (1997) نقاط القوة والضعف في نظام التأمين الحالي في فلسطين، مستنتجاً أن "تأسيس نظام تأمين صحي عالمي في الضفة الغربية وقطاع غزة يشكل تحدياً بسبب ارتفاع تكلفة البدء بمثل هذا المشروع، وصعوبة جمع مساهمات من العاطلين عن العمل والعاملين في القطاع غير الرسمي".

وقد توجهنا بالسؤال لواحدة من المنظمات الصحية حول موقفها من التأمين، وإذا كان يشكل أولوية، أو إذا كانت تقوم بحشد الجهود لتبني برنامج تأمين موحد لنظام الرعاية الصحية الناشئ، وقد بين رد مدير واحدة من المنظمات غير الحكومية الصحية المهمة أن هذه القضية غير مدرجة حقيقة على أجندة المنظمات الأهلية على الرغم من أنه أعرب عن قلقه بشأن النظام الصحي الناشئ، وإقراره بأهمية دور التأمين في ضمان استدامة قطاع الصحة. وقد قال:
"نؤدي نشاطين نعمل من خلالهما على هذه القضية. عملنا بداية مع شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية حول قانون التأمين. يجب التعبير بوضوح عن دور الأجهزة الصحية وحقوق المواطنين. وصدرت الموافقة على القانون في قراءته الثانية، ومن ثم كان لنا حوار مع وزارة الصحة وممثلي التأمين والمنظمات غير الحكومية لمحاولة إعادة صياغة نظم التأمين. وهكذا، فإننا ندفع باتجاه نظام تأمين من خلال هاتين الطريقتين. ولا بد من الإشارة إلى نقطتين، وهما: الأولى هناك حاجة لجهاز تأميني مستقل، والثانية يجب أن تظل ميزانية الوزارة تحت سيطرتها الخاصة دون الخضوع لوزارة المالية بغرض تفادي هدر الأموال.

يمكن مناقشة موقف المنظمات المحلية المهم من موضوع التأمين ومحاولتها (وإن كانت ضعيفة) لتدعيم نظام تأمين موحد على أنها تضع هذه المنظمات في حيرة من أمرها حول كيفية تفادي اصطدام دورها الدفاعي بالأجندة الليبرالية الجديدة التي تدخلها في نظام تقديم خدمات خاضع للدولة. حيث تخضع المعادلة إما للاستقطاب أو تصبح ليست ذات أهمية ("co-optation or irrelevance") حسبما وضحت جيني بيرس ذلك (Jenny Pearce, 1997).

وتعتبر مسألة المفارقة الواردة في التوجه الليبرالي الجديد إشكالية في فلسطين، وتتخذ أبعاداً مختلفة بسبب توتر العلاقات بين القطاع الأهلي والسلطة الوطنية الفلسطينية. وترغب المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في دور مقدم الخدمات حسب النموذج الليبرالي الجديد، وفي الوقت نفسه تتنصل من مسؤولية المدافعة عن قضايا العدالة الاجتماعية، لأنها ترى نفسها تعمل في نظام شبيه بالدولة، نظراً لتاريخها وخبرتها الطويلين في تقديم هذه الخدمات قبل مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية.

ولكن هناك احتمالاً آخر بأن تكون هذه المنظمات تعاني من نفس المفارق النيو-ليبرالية نفسها الواردة في الأدبيات، ولا تستطيع أن تتفاوض بفعالية حول دورها كمقدمة للخدمات مع دورها كمؤسسات مدافعة. وهنا يمكن طرح السؤال إذا ما كانت هناك إمكانية لوجود من هم من خارج أو مِن داخل نظام ما في الوقت نفسه، ويتمكنون من الضغط بصورة فعالة في القضايا الاجتماعية؟ بالنسبة لسيميلي، فإن ما يبدو على أنه اختيار للبديل، هو بداية التأثير الحقيقي للمنظمات غير الحكومية، إذا ما تمكنت من إيجاد طريقة تستغل فيها موقعها الاستراتيجي كمقدمة للخدمات، حتى تمارس الضغط بفعالية.

خاتمة: خيار "الهروب الفردي" من قبل بعض المنظمات غير الحكومية الصحية

سنراجع في هذا الاستنتاج باختصار، ثلاث قضايا وجيهة ذات علاقة بإشكالية هذا الكتاب، وهي: اختيار الفاعلين الصحيين للهروب بشكل فردي؛ ومصالح هؤلاء الفاعلين؛ وأخيراً مشكلة الفصل بين تنظيم نوعية خدمات الرعاية الصحية وتمويل وتقديم الخدمات.

وفيما يتعلق بالقضية الأولى، من الواضح أنه في غياب سياسة متكاملة وطنية للسكان والصحة، فإن بعضاً من مسؤولية الترويج لتكامل نظام الرعاية الصحية تقع على عاتق المنظمات غير الحكومية الصحية. ولكن اختار قسماً مهماً من هذه المنظمات وبخاصة الكبيرة منها الانسحاب أو المشاركة بالحد الأدنى، الأمر الذي يدخل تحت صنف "الهروب بشكل فردي" وفق التصنيف السلوكي لألبرت هيرشمان (Hirschman)، تاركةً للسلطة الوطنية الفلسطينية مسؤولية تصميم خطة التأمين وتنفيذها.

وفي حالة مشروع الوكالة الأمريكية، اختارت المنظمات غير الحكومية أيضاً مسار الهروب الفردي (على شكل استقطاب كلي أم جزئي من قبل أجندة المانحين)، ولكنها مارسته بطريقة مختلفة، فهي إما اختارت "الهروب بشكل فردي" من المشروع والقيام بنقد صامت، وإما الهرب من التحدي المباشر لأجندة المانحين وظلت جزءاً من المشروع. وبالنسبة لبعض متحدثينا، فقد مكنهم النموذج الثاني من الهروب من التفاوض مع الشركاء الدوليين على

المدى الطويل، فهي ترى أن الانتقاد الشديد للجهة المانحة سوف يبعدها تماماً عن اللعبة، وعليه تفضل محاولة الإصلاح من الداخل.

أما فيما يتعلق بمصالح الفاعلين، فعادة ما تفسر الدول أو تبرر السيطرة على المعلومات الخاصة بتنظيم الأسرة من خلال الرجوع إلى هدفين: الأول هو تعزيز الأهداف الديموغرافية (تلك المناهضة للولادة والمؤيدة لها)، والثاني تعزيز الأسس الأخلاقية المتعلقة بالممارسة الجنسية ودور المرأة "السليم" في المجتمع. ولكن عادة ما يغفل المحللون عن أهمية العوامل التنظيمية مثل مصالح الفاعلين حتى مصالح المسؤولين الحكوميين. وفي سوريا، طرحت الأمم المتحدة والمنظمات الدولية مبادرات كثيرة لتنظيم الأسرة. وقد لاحظ عالم الاجتماع صفوح الأخرس، أن معدل الخصوبة في سوريا الذي يصل إلى 2.1 لا يبرر وجود هذه البرامج. وقد دعمت نظرته للموضوع دراسة فرنسية أجراها معهد السكان الفرنسي حول معدلات الخصوبة في بلدان الشرق الأوسط، والتي بينت التراجع الكبير في معدلات الخصوبة في بلاد مثل سوريا والجزائر. وعندما تفحص الأخرس سبب قناعة المنظمات الدولية بضرورة برامج تنظيم الأسرة في سوريا، تبين له أن المسؤولين التنفيذيين في مركز الإحصاء المركزي السوري لعبوا دوراً رئيسياً في إقناع هؤلاء بالحاجة لمثل هذه البرامج، لأنها تقدم لهم فرص العمل في هذا المجال كمستشارين بأجور مرتفعة.

أما القصة الثالثة، فيعتبر موضوع تغير نظام خدمات الرعاية الصحية وآثار ذلك على المواطن العادي قضية نظرية لا تنحصر في فلسطين فقط، بل تنطبق على معظم الدول النامية. ويناظر جرين وماثياس (Green and Mathias) أن أجندة سياسة المانحين في قطاع الصحة هي تحقيق الانشطار أو الانفصال للعناصر الحيوية في نظام الصحة. ونتيجة لذلك، تصبح المهام غير متصلة من حيث تنظيم نوع وجودة الخدمات، وتقديم الخدمات، والتمويل. كما أن هذا يشكل ابتعاداً عن قيام الدولة بالمسؤولية الحصرية إلى مشاركة المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، ما يحقق "الانقسام بين المشتري والبائع" (1997).

تدعم ملاحظات جرين وماثياس ما طرحه آخرون مثل كوف وود الذي يفترض أن نقل المسؤوليات من الدولة للمنظمات غير الحكومية يضر بلجوء الجمهور للخدمات من خلال فصل مهمة تعريف المهام عن مهمة تنفيذها: "ينحي هذا الفصل المسؤولية عن السياسة جانباً من خلال التركيز على المساءلة على أساس "التنفيذ". وبهذه الطريقة، "يتقلص معنى المشاركة إلى إدارة المحصلات. ويصبح المواطنون مستهلكين على الرغم من عدم توفر إمكانية ذات معنى لاختيار موردي الخدمات في أغلب الأحيان" (Wood, 1997:85). يركز هذان الكاتبان على قضية المسار المتاح للمواطنين للتعبير عن عدم رضاهم عن نوعية الرعاية الصحية، أو للتعبير عن عدم رضاهم عن تقديم الخدمات عندما يتم تقسيم المسؤولية عن الخدمات العامة بين الفاعلين المختلفين. من يحدد السياسات؟ ومن يهتم بمصالح المواطنين؟

من الواضح أن انشطار خدمات الرعاية الصحية المبين في الأدبيات يشكل عاملاً مهماً في فلسطين يؤثر على الطبيعة الناشئة لنظام الصحة الوطني. ومن الممكن أن الفصل بين هذين العنصرين الأساسيين، وبخاصة فصل تمويل نظام الصحة أدى إلى غض الطرف عن قضايا جوهرية مثل التأمين، وهذا جانب مهم من التمويل وضمان الاستدامة وتكافؤ الحصول عليه للمواطنين كافة.

4-3. أجندة حقوق الإنسان: مثل على "التعبير" والمقاومة

تعتبر دراسة الحالة التالية حول منظمات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية وجيهة في ضوء أطروحتين منفصلتين تمس كل واحدة منهما بشكل مباشر العمل الذي تؤديه مجموعات حقوق الإنسان. وتنشأ الأولى في سياق العلاقات الناشئة بين السلطة الفلسطينية والقطاع الأهلي، وتتعلق بالاتهامات التي تصدرها السلطة الفلسطينية، وبخاصة بشأن مجموعات حقوق الإنسان، محاولة إلغاء صفة الشرعية عن المنظمات الأهلية بسبب علاقاتها مع

جماعات "أجنبية". وفي حين تدعي السلطة بأن مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية تتلقى تمويلاً أكثر من اللازم، تبين تقارير مؤسسة التعاون أن ما صرف في هذا القطاع لا يتجاوز 5.5% فقط من إجمالي التمويل (ما يعادل 13 مليون دولار) (Hanafi, 1999). ونجد القضية الثانية في الجدل العلمي الذي ظهر حديثاً لينتقد مسألة فعالية برامج التدريب وحملات التوعية حول قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان.

لاحقا "للموجة" الثالثة لعملية الدمقرطة، برز اهتمام الجهات المانحة الدولية بدعم الديمقراطية. وتبنت لجان المساعدة التنموية (Development Assistance Committees) في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization for Economic Cooperation and Development) بياناً توافقياً يبين الخطوط العريضة لدعم المانحين للدمقرطة العام 1993. وكذلك خلال فترة حكم الرئيس جورج بوش الأب في بداية التسعينيات، أكدت "مبادرة التعددية الديمقراطية" (Democratic Pluralism Initiative)، وهي واحدة من أجندة الوكالة الأمريكية ذات الأربع نقاط (USAID, 1991)، على دعم الولايات المتحدة للإصلاحات السياسية الديمقراطية. أما على المستوى الأكاديمي، فقد تزايد الاهتمام بالدمقرطة بشكل كبير، ولكن التحليل الناتج ظل في جله نظرياً، حيث بذلت جهود قليلة جداً لربط النظرية بالواقع من خلال بناء ما سمي بـ "نظرية الديموقراطية التطبيقية" (applied democracy theory) (Blair, 1997:23). وعليه، يطرح هذا البحث أسئلة حول الصفة الوضعية (positivism) للأجندة العالمية لحقوق الإنسان، وكيف يتم تطبيق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من القوانين الدولية حسب الحساسية السياسية والثقافية والاجتماعية للعاملين في المؤسسات غير الحكومية الدولية. وعليه، سوف ننظر في أثر هذه الأجندة على الأجندة الفلسطينية، وكيف يتم تفسيرها على أرض الواقع من قبل المؤسسات الفلسطينية. وسنشير هنا إلى سمتين من سمات الأجندة العالمية، وهما تسييسها على الرغم من استخدامها اللغة القانونية البيروقراطية، وكذلك إغفالها للحقوق الجماعية. وسوف نرى أن كثيراً من المنظمات الأهلية قد فهمت تسييس المنظمات الدولية، وقامت بمقاومة ظهور الخطاب القانوني – البيروقراطي.

أجندة حقوق الإنسان العالمية

برزت حقوق الإنسان الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث فرضت وحشية الحرب ضرورة وضع حقوق الإنسان في إطار مرجعي عالمي، وعدم تركها تحت رحمة حماية النظم القانونية المحلية فقط.

وبمرور الوقت، تم تشريع نظام شامل من المعاهدات والاتفاقيات والتصريحات وغيرها من الأدوات الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان. ومن خلال هذه المعاهدات، تتعهد الدول بالتزامات اتجاه غيرها من الدول لتحترم وتضمن حقوق الإنسان. وتشتمل آليات التطبيق على لجان خاصة تؤسسها المعاهدات للتعامل مع مجموعة معينة من الحقوق، وعلى محاكم دولية لها صلاحية إصدار أحكام في بعض قضايا انتهاكات حقوق الإنسان. وتعمل مثل هذه المحاكم على المستوى الدولي (عندما تتعامل مع الأدوات الدولية)، وكذلك في النظم الإقليمية. وفي الولايات المتحدة وأوروبا وأفريقيا أسست المؤسسات الإقليمية الدولية نظماً إقليمية بهدف الدفاع عن حقوق الإنسان وتطبيقها. وصيغت من خلال هذه النظم الإقليمية تصريحات واتفاقيات، وتم التوقيع عليها وتنفيذ آليات تطبيق بعضها بشكل مواز للأمم المتحدة. ومن السمات المميزة والفريدة من نوعها لبعض المحاكم الإقليمية، هي أن الأفراد، وليس فقط الحكومات، بإمكانهم الطعن في انتهاكات حكوماتهم لحقوق الإنسان.

في سياق نظام حقوق الإنسان الدولي، تعتبر الدولة هي العنوان الرئيسي الذي يتم توجيه مطالبات احترام حقوق الإنسان إليه. وتكون للدولة السلطة الرئيسية في إنكار أو انتهاك الحقوق من جهة، أو تدعيم التمتع بهذه الحقوق من خلال قوات الشرطة والقوات المسلحة والمحاكم من جهة أخرى. وعليه، تعتبر حقوق الإنسان أساساً من الانتهاكات التي ترتكبها الدولة في مقابل تلك الانتهاكات التي يرتكبها أشخاص معينون.

وتقليدياً، كان يتم التعامل مع حقوق الإنسان على أنها رزمة رسمية من القوانين التي تمت صياغتها في معاهدات واتفاقيات وتصاريح. وقد تمت صياغة هذه القوانين بداية في صيغتها المعاصرة في التصريح العالمي لحقوق الإنسان الذي تبنته الأمم المتحدة العام 1948، حيث يتطرق هذا التصريح إلى كافة أشكال حقوق الإنسان المدنية

والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبعد السنوات الأولى من تأسيسه، كان هناك تركيز على الحقوق المدنية والسياسية (بما في ذلك الحق في الحياة، والحرية، والأمن، والأفراد المهنيين، وحرية التنقل، والحق في عدم الخضوع للتعذيب والمعاملة اللاإنسانية، أو الاعتقال، أو التوقيف التعسفي). ولكن منذ ثمانينيات القرن العشرين، توسعت هذه الأجندة لتشمل الحقوق الاجتماعية والثقافية (الحق في الصحة، وفي العمل والأمن الاجتماعي، والطعام الملائم، والملبس، والسكن، والتعليم). ونلاحظ اليوم ميلاد "جيل ثالث" من الحقوق المعروفة باسم حقوق التضامن، وهذه الحقوق التي لم يتم الاعتراف بها رسمياً بعد على المستوى الدولي على أنها حقوق قابلة للتنفيذ قانوناً تحث على التضامن مع الأقل حظاً بغرض تعديل عدم تكافؤ توزيع الموارد، والتعامل مع المعاناة الإنسانية. وتشتمل هذه المجموعة من الحقوق على الحق في التنمية وفي بيئة مناسبة وحتى في السلام (Bagnoud et al.,1999: 25; Azzam, 1995). وفي حين أن المجموعات المختلفة من الحقوق نشأت تباعاً في تسلسل تاريخي، **فإن مشكلة الحقوق عادة ما تعرض في المحافل الدولية على أنها سلسلة من الثنائيات المتناقضة: العالمية/النسبية الثقافية؛ الفردي/الجماعي؛ الحقوق المدنية والسياسية/الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ الشمال/الجنوب.**

بخصوص ثنائية الحقوق الفردية (individual rights) مقابل الجماعية (collective rights)، فإن مجموعة حقوق الإنسان الرسمية تتعامل بشكل أساسي مع العلاقة بين المواطنين الأفراد وحكومتهم. وقد استلهمت مذهبها أساساً من مفهوم الحريات المدنية التي تأسست، حسب رأي لين فريدمان في النظام القانوني الغربي الذي بدوره ينبع عموماً من النظرية الاقتصادية والسياسية الليبرالية. وتحتضن هذه النظرية في صيغها الكلاسيكية أيديولوجيا الفردية التي كانت الضوء الذي بين الكثير من الانتقادات لمسار الحقوق. ومن خلال تفضيل الحقوق السياسية والمدنية على غيرها من الحقوق، فإن تصورها يرتبط بشكل وثيق بالنظرية والتطبيق في النظام الاقتصادي الرأسمالي للسوق الحر: تنظر الفردية الليبرالية للناس بصورة تجريدية على أنهم يصنعون أنفسهم ويحتوون أنفسهم، وأنهم أفراد منفصلون منعزلون عن بعضهم البعض، ويناضلون ضد الجماعي في البحث عن تحقيق مصالحهم الاقتصادية الذاتية بدون الاعتماد على الدولة (Freedman, 1999b: 236).

أما العلاقة الثنائية العالمية في مقابل النسبية الثقافية، فتثير قضايا وجيهة أخرى. وتقدم الأجندة العالمية لحقوق الإنسان نفسها على أنها حقائق ذات توجه عالمي لا يحكمها إطار زمني لتخفي الهيكلية الاجتماعية والسياسة لأجندتها. ويشير نيل ستامر إلى أن حقوق الإنسان تعرض على شكل مصطلحات ميتافيزيقية في الأجندة العلمية على أنها حقوق طبيعية مجردة، ما منع رؤية الصياغات الليبرالية الأولية لها، وسمح بادعاء العالمية (universality). كما أن أجندة حقوق الإنسان العالمية تشكلت من خلال **الاتجاه الوضعي –القانوني** (legal positivism) التي تركز على النظم القانونية، وبالتالي تجعل الأشكال غير القانونية لمطالبات حقوق الإنسان مهمشة. بعبارة أخرى، تركز على "غايات" في عملية دعاوى حقوق الإنسان وآليات التنفيذ القانونية، وتتجاهل "الوسيلة"، بما في ذلك السياق والأصول التي تتسم عادة بأنها أشكال غير القانونية (Stammers, 1999: 989-90).

ويعتبر قانون حقوق الإنسان الدولي جزءاً من مجال ممهنن تنظمه لغته القانونية الخاصة، ولكن تطبيقه يشكل جزءاً من هيكليات سياسية واجتماعية أوسع، وبدون شك، فإن ذلك يتأثر بذاتية ناشطي حقوق الإنسان أنفسهم. وفي هذا القسم، سنقوم بعملية تفكيكية لثنائيتين: الأولى تتعلق بالعالمية مقابل النسبية الثقافية. وسنلاحظ اتسام الصبغة العالمية بخطاب وضعي مقولب ضمن لغة قياسية قانونية – قضائية – بيروقراطية تخفي **الحساسية السياسية لمجموعات المصالح التي تقبع خلف المنظمات الدولية**، في حين أن ما يسمى بوجاهة العلاقة الثقافية ينتمي بشكل قليل للثقافي، كما أنه متعلق أكثر بالمصالح السياسية والاجتماعية للناشطين المحليين لمجال حقوق الإنسان ومنظماتهم. العلاقة الثنائية الثانية تعنى بالحقوق الفردية مقابل الحقوق الجماعية وسيطرة الأولى على حساب الثنائية. وعند مراجعة هذه العلاقات الثنائية في أجندة حقوق الإنسان العالمية، سنستخدم كمثال أكبر مؤسستي حقوق إنسان: إحداهما تعمل بنظام العضوية، وهي منظمة العفو الدولية (أمنستي) (Amnesty International)، والثانية ليست منظمة أعضاء وهي منظمة الرقابة على حقوق الإنسان (Human Rights Watch) (انظر الجدول 1 المبين للفروقات بينهما).

تحويل أجندة حقوق الإنسان إلى تاريخ وسياق: حقوق وضعية ولكنها أيضاً شديدة التسيس

بينما تعرض منظمات حقوق الإنسان الدولية موضوع حقوق الإنسان على أنه **بديهياً** إنجاز حضاري الذي أصبح عالمي التوجه، فقد تفحص الكثير من الكتاب الطبيعة الدينية والثقافية والسياسية للجدال الذي سبق تبني الإعلان الدولي لحقوق الإنسان. ووضحوا كيف نشأت حقوق الإنسان من فكرة طورت بداية و من ثم أخذت شرعية وصوتت عليها وتبنتها دول العالم حتى إدراجها في حقل القانون الدولي. ولكن بمصاحبة صعود حقوق الإنسان إلى المستوى الدولي، تم التغاضي عن مصالح وأثر المجموعات السياسية والاجتماعية التي تفسر هذه الحقوق. كما يشير بعض النقاد إلى **غياب التوافق** في دعوات الدول الغربية لاحترام حقوق الإنسان الفردية: ففي حين تعاقب بعض دول الجنوب بشدة، لا يتلقى غيرها سوى عتاب بسيط. وكذلك، في حين أن النقاش حول الصفة العالمية لحقوق الإنسان مقابل النسبية الثقافية نال اهتمام المفكرين، وانتشر في عدة بلاد في الجنوب، فإن هذه القضية لم تحصل على اهتمام كبير بين مجموعات حقوق الإنسان الفلسطينية. وهذا بدوره يعكس أن منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية لم تستوعب أهمية الاختلاف في ثقافة حقوق الإنسان بين التصور الغربي والتصور العربي والإسلامي.

قبل متابعة الحديث، لنعرف منظمات حقوق الإنسان الدولية كمنظمات تستخدم المعايير القانونية – القضائية (legal-juridical standard) لتحليل ظروف حقوق الإنسان عبر العالم. وكما سنبين أدناه، فإن تطبيق هذه المعايير عادة ما يتأثر بالاعتبارات السياسية وتوازنات القوى داخل المنظمة. وهذا يعني أن الجدال داخل منظمات حقوق الإنسان الدولية ليس أكاديمياً أو فنياً فحسب، بل هو أيضا سياسي.

حالة منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية (أمنستي) هي حركة على مستوى العالم تنظم الحملات وتعمل للترويج لحقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية. وتطلق أمنستي حملات بشكل خاص لتحرير سجناء الضمير، وضمان تقديم السجناء السياسيين لمحاكمات عادلة وفورية، وإلغاء عقوبة الإعدام والتعذيب وغير ذلك من المعاملة الوحشية للسجناء، وإنهاء حالات القتل والاختفاء السياسي. كما تكرس اهتمامها لانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها مجموعات المعارضة. وتضم أمنستي نحو مليون عضو مؤيد في 162 دولة. وتتراوح نشاطاتها بين المظاهرات العامة وحتى حملات كتابة رسائل احتجاج؛ ومن للتثقيف حول حقوق الإنسان لحفلات موسيقية لجمع الأموال؛ ومن الالتماسات الفردية للحالات الخاصة حتى الحملات العالمية حول قضية معينة. وتحصل المؤسسة على تمويلها بشكل أساسي من اشتراكات ومنح الأعضاء في أنحاء العالم كافة.

وتلعب أمنستي دوراً قيماً للغاية في البلاد العربية، فمصداقيتها في أعين الرأي العام الغربي والبلاد التي تؤثر بدورها على دول الجنوب تجعل منها المؤسسة الأهم، وبخاصة بسبب سياساتها في استخدام الإعلام للكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان. ولكن الحملات التي تنظمها أمنستي تركز على بعض المجالات، مغفلة غيرها حسب الحساسية السياسية والاجتماعية والثقافية لمجموعات المصالح التي تمثلها المؤسسة، والتي لا يمكن تفسيرها بمحض التوجه الوضعي (posivitism) وقانونية قاعدته. وهناك الكثير من الأمثلة لتوضيح ذلك: أهملت مؤسسة أمنسي حقوق المثليين الجنسيين لوقت طويل بسبب مجموعات محافظة؛ كما لم يتلق ضحايا الحصار في العراق الاهتمام الكافي؛ وكذلك كانت بطيئة في نقل المعلومات حول الإبادة العرقية في رواندا، وغير ذلك من الأمثلة. ولكننا سنبين كيفية اتخاذ القرارات داخل منظمة العفو الدولية باستخدام موقفها (مواقفها) بشأن الأراضي الفلسطينية.

تعد حالة منظمة أمنستي مثالاً مهماً على منظمات حقوق الإنسان التي أهملت جذور مشكلة جماعية لانتهاك حقوق الإنسان من قبل دولة كولونيالية تنبع من الطبيعة الجماعية لدولة مستعمرة. لقد تطور موقفها المسيس على مدار الوقت، ولكننا نلاحظ تواصلاً في ميلها نحو التركيز على انتهاكات حقوق الإنسان الفردية. وعند مراجعة بعض من منشورات أمنستي حول إسرائيل والأراضي الفلسطينية يمكننا تبين النقاط التالية:

ترجع واحدة من إصدارات أمنستي التي حققت في الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطيني إلى العام 1980 من خلال بعثة لهذه المنظمة في إسرائيل (Amnesty International, 1980). وتكشف هذه الوثيقة عن عدداً من النقاط. نلاحظ بداية أن التقرير يتطرق بالكاد أن الفلسطينيين الذين يعيشون في الأرض التي هي في الواقع أراضٍ محتلة. كما أن أولئك الذين يقطنون في الضفة الغربية وقطاع غزة قد عرفوا على أنهم "العرب في

إسرائيل". وعند الحديث عن الضفة الغربية، لم تستخدم حروفاً كبيرة للدلالة على اسم علم لمنطقة، بل استخدمت الحروف الصغيرة التي تجعل منها الضفة الغربية لنهر الأردن كصفة جغرافية. [xxxvi] كما وصفت القدس على أنها جزء لا يتجزأ من إسرائيل على الرغم من الاعتراف الدولي بأن هذه المدينة قد احتلتها إسرائيل.

ونشرت أمنستي تقريراً ثانياً العام 1991، نجد فيه بعض التوصيات التي تنطبق على دولة "طبيعية" وليس على سلطة احتلال. فمثلاً لم يرد أي ذكر لضرورة احترام إسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة، وورد في مقدمة التقرير: "تقر منظمة العفو الدولية في السياق الذي تواجهه السلطات الإسرائيلية منذ سنوات عديدة. ومنذ بداية انتفاضة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ظهرت أشكال مختلفة وملتزمة لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي، (...) جرح العديد من المدنيين والعسكريين الإسرائيليين كما قتل البعض. وقتل عشرات الفلسطينيين، **على ما يبدو على يد فلسطينيين آخرين**. وفي كل مرة يقتل فيه واحد منهم تقريباً، كان يتهم بالتعاون مع السلطات الإسرائيلية. وفي هذا السياق، تعتبر منظمة العفو الدولية أنه من خلال سيطرتها على الوضع في الأراضي المحتلة، فإن السلطات الإسرائيلية قد غضت الطرف عن انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها عسكريوها وربما يشجعونها" (مترجم عن النص الفرنسي مع إضافة من قبلنا لنقاط التركيز) (Amnesty International, 1991:14). ومن المثير للدهشة تقديم منظمة العفو الدولية لسياق الانتفاضة الفلسطينية الأولى ضد الحكم العسكري الإسرائيلي بهذه الطريقة: **توصلت المنظمة إلى استخلاص أن كلا الطرفين يتقاسم المسؤولية، متغافلة عن معادلة القوى بين القوات المحتلة والشعب القابع تحت الاحتلال.**

وتغيرت لهجة حوار أمنستي على مدار الزمن، حيث قل التحيز وأصبحت المنظمة تنتقد إسرائيل بشكل أكبر، ولكن دائماً بدون التعرض لجذور مشكلة العنف مثل الاستيطان والاحتلال. فمثلاً أعلن كلوديو كوردون (Claudio Cordone)، رئيس وفد أمنستي الذي زار إسرائيل والأراضي الفلسطينية خلال الانتفاضة الحالية: "رخُصت قيمة الحياة الإنسانية بسبب العقلية التي يبدو أنها تعتبر قتل أكثر من 13 فلسطينياً بمن فيهم 40 طفلاً وقتل جنديين إسرائيليين محتجزين كنتيجة حتمية ومقبولة للأزمة الحالية". "وقد نتجت عمليات القتل غير القانونية من فرط استخدام القوة الإسرائيلية نتيجة للجوء الإسرائيليين لوسائل عسكرية لمجابهة أعمال الشغب والمظاهرات التي بدأت منذ 29 أيلول 2000. ولا بد من القضاء على السياسة الحالية التي لا تحقق في حالات الموت هذه".

ولكننا ما زلنا نلحظ تحيزاً: أولاً مفهوم التماثل والتناظر بين إسرائيل والفلسطينيين ظل واضحاً في الكثير من تقاريرها: "عدم قيام أي من الطرفين بالتحقيق يجعل من شبه المستحيل اعتبار أي فرد مسؤولاً عن عمليات القتل التي تنجم عن انتهاكات معايير حقوق الإنسان (...) في ظل السلطة الفلسطينية احتجز ما لا يقل عن 25 سجين ضمير لفترات قصيرة بسبب تعبيرهم عن نقدهم لسياسات السلطة الفلسطينية. كما أفرج عن العشرات من المعتقلين السياسيين في تشرين الأول في بداية هذه الانتفاضة. ولكن استمر اعتقال أكثر من 200 سجين آخرين متهمين "بالتعاون" مع إسرائيل بدون تهمة أو محاكمة". ويمكن قول الأمر نفسه حول تقرير أمنستي للعام 2001 بشأن إسرائيل/الأراضي الفلسطينية: "قتل أكثر من 350 فلسطينياً، بمن فيهم 100 طفل، غالباً بسبب إفراط قوى الأمن الإسرائيلية في استخدام قوة السلاح. كما قتلت مجموعات وأفراد مسلحون فلسطينيون أكثر من 60 إسرائيلياً، بمن فيهم أكثر من 30 مدنياً. واعتقل المئات من الناس وبخاصة الفلسطينيين من إسرائيل والأراضي المحتلة لأسباب سياسية غالباً ما تتعلق بإلقاء الحجارة في المظاهرات. وأفرج عن السجناء اللبنانيين الذين اعتقلوا لخمس عشرة سنة بدون تهمة أو محاكمة في معسكر الاعتقال في الخيام في جنوب لبنان عند انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان".

ولا يمكننا فهم تطور منظمة مثل أمنستي الدولية بدون الرجوع إلى ما وراء المقاربة المؤسساتية لفهم الديناميكيات الداخلية ودور الفاعلين داخل المنظمة.

منظمة العفو الدولية هي مؤسسة عضوية مع قاعدة جماهيرية كبيرة تصل إلى أكثر من مليون منتسب. وتتألف من فروع وطنية تخدمها السكرتارية الدولية في لندن. وتظل سلطات اتخاذ القرارات النهائية في أمور السياسة في يد اجتماع المجلس الدولي الذي تمثل في كافة الأقسام الوطنية، وينعقد مرة كل عامين. وينتخب المجلس لجنة تنفيذية دولية تمتلك المسؤولية النهائية خلال الفترات ما بين اجتماعات المجلس.

هذا يعني وجود إجراء داخل المنظمة من الناحية النظرية للتعامل مع الصراعات بين مستوييها المحلي والدولي. وتتشكل هيكلية العضوية، بحيث يكون لكل الفروع الوطنية ممثل واحد على الأقل في المجلس الدولي. ولكن بعض الفروع تحظى بتمثيل أكبر بالتناسب مع عدد مجموعات أمنستي أو الأفراد الأعضاء من بلادها. وعليه، فإنه كلما كبر حجم الفرع مثلما الحال في الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والسويد، وفرنسا، وألمانيا، وهولندا، استحق تمثيلاً إضافياً قد يصل إلى ستة أصوات عن الوفد الوطني (Baer, 2000:10). ولهذا، نجد سيطرة كبيرة للفروع الغربية في المؤسسة بسبب حجم تمثيلها، ما يفرض بعض السياسات على المنظمة في عمليات اتخاذها للقرارات. وهذا يعكس كما يفضي إلى سياسات أمنستي اتجاه الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، والذي اتضح بشكل خاص خلال الحرب الباردة، حيث شكل الأعضاء من الاتحاد السوفييتي السابق ووسط أوروبا، ذوو الحساسية المؤيدة لإسرائيل، جبهة نقد خجولة اتجاه إسرائيل.

وكذلك يؤدي مدير العمليات دوراً مركزياً في المنظمات المماثلة لأمنستي. فعندما أصبحت الناشطة إليزابيث هوتشكين (Elizabeth Hotschkin) التي أمضت سنوات عدة تتنقل بين الأراضي الفلسطينية والخارج شخصية مركزية في مكتب الشرق الأوسط في أمنستي، ازدادت حساسية المنظمة لمشكلة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. كما انتقل بعض الناشطين السابقين في مؤسسة الحق إلى منظمة أمنستي مثل ميرفت رشماوي.

وكان لا بد من انتظار ثمانينيات القرن الماضي عندما بدأ العرب، وبخاصة عرب الشتات في أوروبا وفي المغرب العربي التأثير على سياسات أمنستي اتجاه الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان. نجد مثالاً على ذلك في اللقاء السنوي الخاص بالفرع الأمريكي في أمنستي، عندما ناقش بعض الأعضاء العرب ضرورة شجب أثر الحصار على الشعب العراقي. ولكن ظل نفوذهم في حدوده الدنيا بسبب صغر حجم عضويتهم. وأعلمنا مدير أمنستي الدولية في المغرب خلال مقابلة معه أن معظم منظمات حقوق الإنسان العربية تفتقر لخطاب خاص حول حقوق الإنسان. كما أن كون المرء عربياً لا يعني بالضرورة ممارسة الضغط لزيادة الحساسية بالقضايا العربية. كان آخر رئيس للجنة التنفيذية في منظمة أمنستي من أصل تونسي، ولكن كانت آراؤه ومواقفه تعكس الحساسيات الفرنسية، حسب رأي بعض من أجريت معهم المقابلات.

وأخيراً من المهم الإشارة إلى إثارة الأعضاء السويسريين في منظمة أمنستي العام 1998 لقضية دمج قانون حقوق الإنسان بالقانون الدولي الإنساني. فلأول مرة تحدثت أمنستي عن حماية الشعب الفلسطيني بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. كما اتخذ فرع أمنستي في بلجيكا موقفاً قوياً مدعماً لشجب السياسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية أثناء الانتفاضة الحالية. ولكن الغريب في الأمر، وهذا مثال آخر على ذاتية الفاعلين في أية مؤسسة، هو أن ممثلاً آخر من مكتب أمنستي في بروكسل رفض في مؤتمر شتوتغارت العام 1999 مسودة تصريح المنظمات غير الحكومية لتوصيات أقوى دعا إليها الأوروبيون لممارسة الضغط على إسرائيل لتنفذ الاتفاقيات التي وقعتها مع الفلسطينيين.

حالة مؤسسة الرقابة على حقوق الإنسان

تعتبر مؤسسة الرقابة على حقوق الإنسان (Human Rights Watch) مثالاً آخر يدعم تحليلنا للدمج بين التوجه الوضعي والأجندة شديدة التسيس في مؤسسات حقوق الإنسان الدولية. فهذه منظمة غير حكومية ومستقلة، تحصل على دعمها عن طريق مساهمات من أفراد ومؤسسات في أنحاء العالم: ولا تقبل تمويلاً حكومياً مباشراً أو غير مباشر، وتعتبر أكبر منظمة حقوق إنسان في الولايات المتحدة. وتقدم هذه المؤسسة نفسها كما يلي: "تحاول مؤسسة الرقابة على حقوق الإنسان القيام بتحقيق لتقصي الحقائق حول خروقات حقوق الإنسان في مناطق العالم كافة، ومن ثم تنشر استنتاجاتها في عشرات الكتب والتقارير سنوياً، وتولد تغطية في الإعلام المحلي والدولي. تساعد الدعاية في إحراج الحكومات المرتكبة للانتهاكات في عيون مواطنيها والعالم. ثم تقابل المنظمة مسؤولين حكوميين لتحثهم على عمل تعديلات على سياسة الحكومة وممارساتها – في الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، في واشنطن وفي عواصم في أرجاء العالم كافة. وفي الظروف القاهرة، تقوم المنظمة بالضغط في اتجاه سحب الدعم العسكري والاقتصادي من الحكومات التي تنتهك حقوق شعوبها بشراسة. وفي أوقات الأزمات، تقدم المؤسسة أحدث

المعلومات حول الصراعات الدائرة في وقت حدوثها. وعندما جمع باحثونا قصصاً عن اللاجئين وجمعوها وفحصوها معاً، ساهموا في تشكيل رد المجتمع الدولي على الحروب التي اندلعت مؤخراً في كوسوفو والشيشان" (www.hrw.org).

خلافاً لمنظمة أمنستي، فإن المؤسسة لا تعتمد على العضوية،[xxxvii] ويلعب فيها مجلس الإدارة دوراً مركزياً في عملية صنع القرار. ولوحظ مؤخراً تغيير في المنظمة، حيث تطورت بطريقة إيجابية، وظهر تجانس أكبر في تقاريرها ونشراتها الصحافية حول حقوق الإنسان الفلسطيني. وقد يعكس هذا مركزية عمل المنظمة في مقرها الرئيسي، ما يمكن المستشارين القانونيين من ممارسة نفوذ أكبر. ووضح لنا مسؤول سابق فيها أن المنظمة مرت مؤخراً بعملية تغير، حيث كان يسيطر على مجلس الإدارة سابقاً مجموعة ضغط مؤيدة لإسرائيل، ولكن هذا الوضع تغير الآن. وللتوضيح بمثال، قام المقرر الخاص حول انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة بزيارة الأراضي الفلسطينية في بداية العام 1999، وصاغ تقريراً تضمن انتقادات لطيفة لإسرائيل. وقد انتقدت مؤسسة الحق هذا التقرير بإصدار التصريح الصحافي التالي:

"تميز تقرير السيد هالينين (Halinen) لسنة 1999 بشأن "وضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967"، مثل السنوات السابقة، بنمط معروف، سواء في المصطلحات المستخدمة لانتهاكات حقوق الإنسان التي تم تفصيلها أم في الوضع السياسي المحيط بالسلطة التي تولت الحكم منذ العام 1993. وبناء عليه، فقد أعرب عن أسفه لضعف تعاون الحكومة الإسرائيلية أثناء زيارته للمنطقة (3 – 12 كانون الثاني 1999) في مقابل شفافية يشهد لها من قبل السلطة الفلسطينية ومصر وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة. وتعامل المقرر الخاص في استنتاجاته وتوصياته بشكل أكثر تحديداً مع موضوع علاقة حقوق الإنسان بالسياق السياسي الذي يشكل الموضوع المركزي لهذا التقرير. وفي نقده للممارسات التي تجعل من حقوق الإنسان رهينة العمل السياسي، أكد على أن الرأي المسيطر في الأمم المتحدة هو أن حقوق الإنسان، على العكس من ذلك، تشكل القاعدة الحقيقية الوحيدة لسلام دائم نظراً لأهميتها العالمية للأطراف المعنية كافة. ولتحقيق هذه الغاية، دعا المقرر الخاص الأطراف المتعاقدة العليا في اتفاقية جنيف الرابعة لعقد مؤتمر بموجب قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ES-10/3. ومع ذلك، اشتمل التقرير على محاولات ملحوظة لتخفيف النقد الموجه للحكومة الإسرائيلية (شدد السيد هالينين مراراً على مخاوفه" يجب عدم قراءتها كاتهامات") وتعديل حالة الفوضى في السلطة من خلال عمل نقد لاذع وحتى موجع مع نصيحة للسلطة الوطنية الفلسطينية. وعلى الرغم من إقرار منظمة الحق بمساوئ خطاب السلطة الوطنية الفلسطينية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، فإنها تؤكد على أن المسؤولية النهائية لضمان احترام حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة تقع على عاتق الحكومة الإسرائيلية، لكونها سلطة احتلال. ويوضح هذا التراجع الصعوبات التي تواجه أولئك الذين دفعهم السيد هالينين للعمل على تنفيذ مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مناطق مثل الأراضي الفلسطينية المحتلة اليوم بعد خمسين عاماً من إقراره (أي السلطة الفلسطينية) "(AL Haq, 8 March 1999).

الجدول 21: مقارنة بين منظمة العفو الدولية ومنظمة الرقابة على حقوق الإنسان

	منظمة العفو الدولية (أمنستي)	منظمة الرقابة على حقوق الإنسان
مجال العمل	دولي	دولي ولكن بتأثير أمريكي كبير
النوع	مؤسسة عضوية	منظمة بمجلس إدارة
صنع القرار	من قبل ممثلي الأعضاء	مجلس الإدارة المنتقى
نوع التدخل	تركيز على الحالات الفردية والمواقف المدعمة بالمبادئ	توجيه نصائح حول سياسة الحكومات والمعنيين من المجتمع الدولي
تطور سياسات المنظمة	من خلال المؤتمر السنوي لممثلي الجمعية العمومية للبلدان	اجتماع مجلس الإدارة السنوي وتقييم كل ثلاث سنوات
تاريخ الموقف الأول المتخذ بشأن حق العودة للفلسطينيين	آذار 2001	كانون الأول 2000
الموقف اتجاه حق العودة	بيان منشور لدعم حق العودة للاجئين الفلسطينيين فقط القادرين على إثبات إبقاء علاقات أصيلة بإسرائيل أو الأراضي الفلسطينية. كما تذكر بحق عودة الإسرائيليين الذين فروا من البلاد العربية بدون الرجوع إطلاقا لقرار الأمم المتحدة رقم 194.	ورقة سياسات (policy paper) تتناول حق العودة للاجئين الفلسطينيين ، وقبلت الإدارة بهذه الورقة بشرط عدم الرجوع لقرار الأمم المتحدة رقم 194.
الموقف اتجاه المستوطنات	لم يصدر أي بيان حتى الآن.	كان هناك نقاش داخلي بدون التمكن من إصدار بيان.
المرجع للحقوق الجماعية للفلسطينيين والمرجع للقانون الدولي الإنساني	بدون مرجع	بدون مرجع

الحقوق الفردية على حسب الجماعية

لا تتكون حقوق الإنسان من مجرد مجموعة من الحقوق الفردية، بل تحتوي أيضاً على حقوق جماعية، وبخاصة تلك الموضحة في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك حق الشعوب في تقرير المصير. وفي الحالة الفلسطينية، تعتبر اتفاقية جنيف الرابعة، بوصفها جزءاً من القانون الدولي الإنساني، مهمة جداً في تأطير وإدارة العلاقة بين الشعب الفلسطيني وإسرائيل. كما أشار هانس- بيتر جاسر إلى أن هناك تضارباً بين أهداف قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني. فقد صممت كل واحدة من مجموعتي القوانين تلك للحد من نفوذ سلطات الدولة مع اعتبار حماية الحقوق الأساسية للفرد. وتحقق معاهدات حقوق الإنسان (التي يدعمها القانون العرفي) هذه الغاية بطريقة شمولية حتى الآن، لأنها تغطي معظم مناحي الحياة، ولا بد من تطبيق قواعدها على كل الأشخاص، كما يجب احترامها في الظروف كافة. ولكن القانون الإنساني ينطبق فقط على أوقات النزاع المسلح، حيث صيغت نصوصه بطريقة تجعله يأخذ بالحسبان الشروط الخاصة في حالات الحرب. ولا يمكن إلغاء المجموعتين في أي ظرف. فهما عادة ما يطبقان في خط المواجهة الأمامي "عبر الخط الأمامي" (...). ولكن في حالة النزاعات المسلحة الداخلية، يطبق قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني معاً" (Gasser, 1998:7). بعبارة أخرى، يعتبر القانون الدولي مجموعة تخصصية من قانون حقوق الإنسان مصمماً خصيصاً لأوقات النزاعات المسلحة. وعليه، لا يبدو أن هناك

أي سبب وجيه يمنع منظمات حقوق الإنسان من أخذ القانون الدولي الإنساني بعين الاعتبار عند التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان. كما أن أهمية القانون الدولي الإنساني تنبع من مرجعيته المحددة لاتفاقية جنيف الرابعة ومسؤولية الدول كطرف ثالث. وعليه، فإنه لا يطعن فقط في الالتزامات الأخلاقية للدولة، بل يبني ادعاءاته على أساس المعاهدات الدولية التي تنص على ممارسات معينة يتوجب على الدول الداخلة في نزاعات (مثل سلطات الاحتلال) الالتزام بها.

عموماً، لا ترجع أي من منظمة العفو الدولية أو منظمة الرقابة على حقوق الإنسان للقانون الإنساني. وبالنسبة لمنظمة الرقابة على حقوق الإنسان، فهي مثال على منظمة تقدم تقارير بطريقة ممتازة عن الأعمال الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، ولكن بصفتها انتهاكات لقوانين حقوق الإنسان وليس كانتهاكات للقانون الدولي الإنساني. أضف إلى ذلك ندرة استخدام المنظمة لعبارة "سلطات الاحتلال"، كما أنها لم تدعُ إسرائيل أبداً للوفاء بتعهداتها ومسؤولياتها القانونية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. وهكذا، تدعي هذه المنظمة أنه من الأفضل للقضية الفلسطينية أن يتم توجيه النقد للأفعال الإسرائيلية في إطار حقل حقوق الإنسان، بدلاً من حقل القوانين الإنسانية. ولكن بناء على مقابلة أجريناها مع عضو في هذه المؤسسة فقط صرح لنا بأن اللوبي الإسرائيلي داخل المنظمة يرفض استخدام القانون الدولي الإنساني كمرجعية لشجب إسرائيل. فمثلاً قبلت إدارة هذه المنظمة بالتقرير الخاص بحق الفلسطينيين في العودة بشرط عدم الرجوع لقرار الأمم المتحدة رقم 194. ونجد في الملحق المرفق مثالاً يحتوي على واحد من التقارير الصادر في تشرين الأول 2000.

ومن المهم إضافة أن قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة تظل منطقة محرمة على منظمات حقوق الإنسان الدولية هذه. وتحاول شبكة العودة، وهي شبكة من ناشطي الشتات الفلسطيني ومؤيدي القضية الفلسطينية، ممارسة الضغط على منظمة الرقابة على حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية لاتخاذ موقف داعم لحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة (انظر الجدول الخاص باختلاف مواقف هاتين المنظمتين). وهذا يعكس حالة نادرة لتأثير شبكة من الجنوب لسياسات منظمات الشمال.

إذا ما أخذنا باعتبارنا المثالين المبينين أعلاه، يتضح لنا أن التوجه الخطابي الأساسي لمنظمات حقوق الإنسان الدولية هو **تبنيه الاتجاه السائد الليبرالي، هذا التوجه الذي يستخدم المعايير البيروقراطية القضائية القانونية** التي تميز الحقوق الفردية المدنية والسياسية، وتتغاضى عن الحقوق الجماعية. ولكن كما أشرنا سابقاً، فقد تبين من الممارسة تأرجح المواقف التي تبنتها هاتان المنظمتان بين التوجه الوضعي والتوجه المسيس. وتتأثر هذه المواقف في الوقت نفسه بذاتية الفاعلين داخل هذه المنظمات، وكذلك مجموعات المصالح.

وأخيراً علينا أن نعي أنه لا يمكن تقليص أجندة حقوق الإنسان العالمية إلى أجندة حكر على هاتين المؤسستين الدوليتين. فالاتحاد الدولي لحقوق الإنسان (International Federation of Human Right – FIDH) (ومقرها باريس) والمنظمة الدولية المناهضة للتعذيب (World Organization Against Torture- OMCT) (ومقرها جنيف) لهما حساسية أكبر بشأن أثر الاحتلال على الانتهاكات الفردية والجماعية لحقوق الإنسان. ولديهما موقف واضح اتجاه المستوطنات والممارسات الاستعمارية في مناطق عديدة في العالم مثل الأراضي الفلسطينية.

وبالنسبة لبعض منظمات حقوق الإنسان الدولية، كانت الانتفاضة الثانية أيضاً وقفة حفزتهم على التفكير في صمتهم اتجاه ممارسات الاحتلال. وكان أحد أهم التصريحات ذلك الذي أطلقه رئيس وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر في إسرائيل والأراضي الفلسطينية ريني كوسيرينك (Rene Kosirnik)، حيث أعلن أن المستوطنات الإسرائيلية تشكل خرقاً للقانون الإنساني بموجب اتفاقية جنيف، المعاهدة التي تهدف إلى حماية المدنيين في زمن النزاع: "توطين سكان السلطة التي قامت بالاحتلال في الأراضي التي احتلتها يعتبر نقلاً غير قانوني وانتهاكاً جسيماً [للقانون] (...) من ناحية المبدأ يعتبر هذا العمل جريمة حرب". وقد أعرب الناطق باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية يافا بن أري (Yaffa Ben-Ari) عن استياء حكومته بالتعليق الذي أصدره كوسيرينك واعتبره بياناً سياسياً ينتهك حيادية اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ولكن كوسيرينك أكد على أن موقف المنظمة قد بني على أساس القانون الدولي، وليس على أساس سياسي: "لا تعد الصليب الأحمر الدولي هيئة ادعاء كما أنها ليست قاضياً، بل نحن بلا شك من خلال ممارسة الضغط ندافع عن احترام المعايير الإنسانية والقانون الإنساني". وبعد اعتراض إسرائيل، أعلن المتحدث الرسمي باسم البيت الأبيض الأمريكي أن الولايات المتحدة ستوقف دعمها للجنة الدولية للصليب الأحمر في حال

عدم سحب هذا البيان. وفي اليوم نفسه، أعلن رئيس اللجنة في جنيف أنه ما كان على كوسيرينك أن يصدر مثل هذا البيان، ولكن لم يوضح الرئيس إذا ما كان تصريح كوسيرينك صحيحاً أم خاطئاً. وهذا يبين مرة أخرى تسييس حركة حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية.

منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية: أجندة مقاومة

لم يكن ميلاد حركة حقوق الإنسان في العالم العربي بالقضية البسيطة. فقد عرفت أول مجموعة حقوق إنسان عربية – منظمة حقوق الإنسان العربية – ومنذ نشأتها، عرفت نفسها على أنها مجموعات إنسانية تبذل جهوداً كبيرة لتقصي نفسها عن السياسة، وأكدت على أنها ليست منظمة سياسية تتخفى تحت غطاء قانوني، كما أكد أحد مؤسسيها عالم الاجتماع السوري برهان غليون (Abdella, 1996). ولهذا، اختارت منظمة حقوق الإنسان العربية جنيف مقراً مؤقتاً لها؛ ولفترة طويلة لم تكن لها مكاتب أو فروع في العالم العربي. وكان لا بد من انتظار العام 1983 لتؤسس المنظمة مقرها الرئيسي في القاهرة، حيث يرجع تأسيسه الرسمي والقانوني لمنتصف سنة 1999 فقط. ومن ثم انتشرت الحركة في أرجاء العالم العربي (باستثناء سوريا والعراق والمملكة العربية السعودية).

وتعد حركة حقوق الإنسان في فلسطين أساساً حركة ذات توجه يساري. ونلاحظ توجهاً مماثلاً في العالم العربي، حيث يتكون ناشطو حقوق الإنسان من فاعلين أعيد تأهيلهم بعد تركهم للحزبية السياسية. وتتميز منظمات حقوق الإنسان في فلسطين بغياب العضوية الفردية. وقد علل بعض الناشطين ذلك بخشية تدخل الدولة مثلما كان الحال في مصر (بالنسبة لمنظمة حقوق الإنسان المصرية)، وفي تونس (رابطة حقوق الإنسان). ومع ذلك، لم تتمكن هذه الحركة من إيجاد آلية تستبدل فيها العضوية الفردية، وتفتح الحركة نحو المستوى الشعبي من خلال العمل التطوعي وإشراك الأفراد في المؤسسة.

تكوين فكرة حقوق الإنسان في فلسطين

فكرة حقوق الإنسان مفهوم حديث انتشر فقط في نهاية سبعينيات القرن الماضي. وقبل سنوات الثمانينيات أقر عدد قليل من الفلسطينيين بأهمية المجمع الدولي الذي نظروا إليه بعين الشك واعتبروه أداة تخدم إسرائيل. تأسست أول منظمة حقوق إنسان – مؤسسة الحق – العام 1979 من قبل رجا شحادة وجوناثان كتّاب كفرع لمفوضية القانونيين الدولية. وكلا المؤسسين من الفلسطينيين الذين عاشوا فترة من حياتهم في الولايات المتحدة. ولهذا، نظر بعض النشطاء بداية لمؤسسة الحق بخوف وتساءلوا عما إذا كانت فرعاً من هيئة الاستخبارات الأمريكية. كما نظر العديد من ذوي التوجه اليساري إلى موضوعة حقوق الإنسان على أنها إمبريالية ثقافية تخدم المصالح الغربية. وعلى مر الزمن، تطورت أهداف الحق كجزء من توسع تشكيل وتنمية فكرة حقوق الإنسان في فلسطين. وللمنظمة تاريخ طويل في توزيع تقارير مهمة للمجتمع الدولي حول قضايا تتراوح بين الاعتقال الإداري والإبعاد. ومنذ العام 1985، تقوم المنظمة بمراقبة وتسجيل انتهاكات حقوق الإنسان، كما تقدم استشارات قانونية. وكذلك بين العامين 1985 – 1997، ركزت مؤسسة الحق على آثار سلطة الاحتلال على القوانين في الضفة الغربية. وكذلك، فقد حصلت مؤسسة حقوق الإنسان هذا اليوم على اعتراف المجتمع المحلي.

وكانت الانتفاضة الأولى حجة مقنعة للعديد من الناشطين السياسيين الفلسطينيين لتأسيس مراكز حقوق إنسان. وكانت الصيغة القانونية لخطاب حقوق الإنسان غريبة عن الناشطين السياسيين: فقد صدموا من اللغة المحايدة، ومن تصنيف الضحايا الفلسطينيين والإسرائيليين بمصطلح "القتلى". وكان "مركز المعلومات حول حقوق الإنسان" كجزء من جمعية الدراسات العربية (المتمركز في بيت الشرق)، ومن ثم مركز غزة للحقوق والقانون أول مركزين تأسسا بعد مؤسسة الحق. وبعد خلافات في المركز الأخير، أسس راجي الصوراني: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. ولحقت بهم مؤسسة مانديلا للسجناء السياسيين (والتي غيرت اسمها بعد تولي السلطة الوطنية الفلسطينية إلى مؤسسة مانديلا للسجناء ومن ثم مؤسسة مانديلا لحقوق الإنسان)، ومن ثم مؤسسة الضمير، والحركة الدولية للدفاع عن الأطفال، وبعدها مؤسسة القانون.

بشكل عام، تتولى منظمات حقوق الإنسان مسؤولية متابعة انتهاكات حقوق الإنسان، الإسرائيلية منها بشكل خاص؛ وتنظم زيارات وتقدم مساعدة مادية وعينية للسجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية والفلسطينية؛ كما تراقب وتنشر أخباراً حول التعذيب والصحة وانتهاكات الحقوق الاجتماعية، وأخيراً تنشر معلومات حول الإغلاقات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية. ويعمل الكثير من هذه المؤسسة بموجب خطة عمل وبرامج واضحة بفضل التمويل الذي تتلقاه. وفي الواقع، وبخلاف القطاعات الأخرى، يقدم الممولون تمويلاً تشغيلياً عاماً (core funding) على إطارها البرامجي بشكل عام، وليس على مشاريع معينة، ودعماً طويل المدى، تمويل لبناء قدرات منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، ما كان له أثر جليل على هذه المجموعات وحسّن من أدائها. فقد مكن تمويل التشغيل العام هذه المؤسسات من تطوير خبراتها الفنية ومصداقيتها ومنظورها البعيد المدى. أضف إلى ذلك أن وجود مثل هذا التمويل يمكن منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية من تنفيذ نشاطات مكلفة مثل التقاضي. واستخدمت إستراتيجية اللجوء للمحاكم بشكل كبير للدفاع عن حقوق الفلسطينيين المقيمين في القدس، ولتوليد الدعم المجتمعي وزيادة الوعي.

لقد اختلفت مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية أثناء العقد الأول من تأسيسها على فهمها وعلى تطبيق مبادئ حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، لم يوجه بعضها نقداً لقتل الفلسطينيين على يد فلسطينيين، في حين أن مؤسسة الحق شجبت قتل المتعاونين، لأن ذلك ينتهك الحق في الحياة. ومؤسسات أخرى مثل مركز المعلومات ظل صامتاً في هذه القضية. ثانياً، خلال الحرب العراقية الكويتية، كان الكثير من منظمات حقوق الإنسان غير مقتنعة بضرورة تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على هذه الحرب. وهنا يتضح أن الدوافع القومية والوطنية كانت ركيزة الأحكام التي اتخذتها منظمات حقوق الإنسان هذه. وهذا مضاد لمفهوم حقوق الإنسان الذي يعيه المجتمع الدولي وتطبيق المعايير القانونية – القضائية – البيروقراطية.

اليوم، طورت منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية كافة تقريباً موقفاً أوضح من قتل العملاء، حيث اعتبرت أن الاستمرار في تطبيق عقوبة الإعدام أمر وحشي وغير إنساني.[xxxviii]

بينما اختارت بعض المنظمات الأخرى تبني موقف أكثر لطافة: بحيث تعترض على غياب الحق في الاستئناف بالنسبة للمتهم بالتعاون – وليس الحق في الحياة كحق أساسي. فمثلاً، شجبت واحدة من هذه المنظمات أعمال التعاون مع إسرائيل التي تسبب الأذى للفلسطينيين الذين يصارعون ضد الاحتلال الإسرائيلي. ولكن موقفها اتجاه تطبيق عقوبة الإعدام على المتعاونين لم يكن واضحاً تماماً، وقد اكتفي بالدعوة لمحاكمة عادلة. ولذلك، يشكل هذا اختلافاً بالنسبة لأجندة حقوق الإنسان الدولية.

ويتأرجح خطاب منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية اليوم بين التوجه الوضعي والموقف المسيس، شأنه شأن المنظمات الدولية. ولكن علينا الإعراب عن إعجابنا بقدرتها على اتخاذ مواقف ذات توجه وضعي في قضايا شائكة وحساسة مثل عقوبة الإعدام في سياق الاحتلال، وبخاصة إذا ما قارناه بسياقات أخرى، فمثلاً، معظم منظمات حقوق الإنسان المصرية لم تنتقد هذه العقوبة، واكتفت باستنكاره في حالة السجناء السياسيين فقط. ولهذا، يبدو أن المنظمات الفلسطينية حظيت باحترام المجتمع الدولي. ولمواقفها أثر ليس فقط على الساحة الدولية، بل على الساحة الإسرائيلية أيضاً. وكان التعاون بين منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية والفلسطينية مثمراً في فترات سابقة. فمثلاً، يتسم موقف مؤسسة مثل بيتسيلم (B'tselem) بالوضوح في كثير من قضايا انتهاكات السلطات الإسرائيلية، وتعتبر آراؤها أكثر تقدمية من آراء منظمة العفو الدولية أو منظمة فيما يخص مسؤولية إسرائيل في تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية. كما أن بيتسيلم تدعو إسرائيل للالتزام بكل من أحكام لاهاي واتفاقية جنيف الرابعة: "إن رفض الحكومة الإسرائيلية الإقرار بإمكانية تطبيق هذه الاتفاقية على الأراضي المحتلة لَتَهرُبٌ خطير من التزاماتها كعضو في المجتمع الدولي" (حسب التقارير التي نشرتها هذه المؤسسة). ولكن موقف بيتسيلم اتجاه احتلال القدس لم يكن دائما واضحاً تماماً، حيث تستعمل هذه المجموعة مثلاً مصطلحاً مثل "الأحياء اليهودية" للتعبير عن المستوطنات اليهودية في القدس، وتصنفها بشكل يجعلها صورة مقابلة للأحياء العربية.

وإحدى القضايا الأخرى التي تختلف منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية بشأنها هي انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها السلطة الوطنية الفلسطينية. لقد وضح باسم عيد رئيس المجموعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الإنسان في معرض تفسيره لأسباب نشوء منظمته أن إنشاء منظمة حقوق الإنسان الجديدة كان ضرورياً بسبب تردد بعض

أجزاء من مجموعة ناشطي حقوق الإنسان في فلسطين في التعامل مع الانتهاكات التي ترتكبها السلطة الفلسطينية بشكل يختلف عن تلك التي ترتكبها إسرائيل. فمثلاً، في تقرير أخير لمنظمة العفو الدولية حول سلوك السلطة الوطنية الفلسطينية صادر في 2 كانون الأول من 2000، توجه الصحافيون لهذه المنظمة بعد أن رفضت منظمات حقوق الإنسان الأخرى التعليق، على الرغم من أنه في حقيقة الأمر كان تقرير أمنستي مبنياً جزئياً على تقارير هذه المنظمات.

القضية الأخرى التي تبين نقاط ضعف منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية هي قلة الاهتمام الموجه لما هو وراء الواقع القانوني. يمكن جعل العمل الذي قامت به تلك المجموعات أكثر فعالية إذا ما وصل إلى ما هو أبعد من الجمهور القانوني الضيق. فمثل هذا العمل يحتاج إلى الجمهور، ولا بد من تحقيق هذا الغرض ليس فقط من خلال التقارير، بل أيضاً من خلال الأبحاث، حيث يمكن للمعلومات والتحليل العالي الجودة أن يساعدا في تغذية وتحفيز النقاشات العامة حول القضايا القانونية.

وأخيراً من الواضح أنه على مدار الزمن، وبالتدريج، أصبحت مبادئ عدم التحيز والصفة المهنية هي التي توجه منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية؛ وتدافع هذه المنظمات عن حقوق الأشخاص والجماعات كافة بغض النظر عن الانتماء السياسي أو التوجه الفكري للضحية. ولكن هذه ملاحظة عامة، فمن الناحية العملية بالتأكيد حافظت بعض هذه المنظمات على ممارساتها المنحازة أو المتحيزة على الأقل في تعيينها لموظفيها. ففي حين أن منظمات حقوق الإنسان تجري حالياً دراسات وأبحاثاً حول انتهاكات حقوق الإنسان، فإن هذه التقارير عادة ما تكون سطحية وتفتقر للتحليل المعمق. وبعض الدراسات الرصينة التحليل والأكثر تشويقاً لا تحمل اسم كاتبها مثل الدراسة المعنونة: "الحق النائم: استمرار انتهاك حق العودة" (Law, 2001). ولكن حتى في هذه الورقة ما زال الموقف يتأرجح بين الصيغة المسيسة لحقوق الإنسان وتبني صيغ مستقاة من الأيديولوجيا القومية.

وهنا علينا أن نوضح بشكل جيد أن العلاقة الثنائية بين المعايير القانونية– البيروقراطية (legal-juridical-bureaucratic standard) والموقف المسيس ليست مرادفة للعلاقة الثنائية بين التوجه العالمي مقابل التوجه القومي (nationalist)، كما يدعي بعض ناشطي المنظمات الدولية لحقوق الإنسان في نقدهم لزملائهم من المنظمات المحلية. فنحن نؤمن بأن خطاب حقوق الإنسان لا يعتمد على عقلانية أو منطق مجرد، بل يخفي حساسية سياسية. فمن ناحية، كما وضحنا أعلاه في مقدمة هذا القسم، لا توجد فكرة خالصة لحقوق إنسان عالمية التوجه. ومن ناحية أخرى، فإن الخطاب المسيس لمنظمات الجنوب ليس كله بالضرورة ذا توجه قومي. تأسست حقوق الإنسان اجتماعيا وسياسياً بمعنى "خلقت أفكار وممارسات حقوق الإنسان وأعيد خلقها وتحويرها على يد الفاعلين، وبخاصة في بيئات وظروف اجتماعية وتاريخية معينة (Stammers, 1999:1). وفي السياق الفلسطيني، نجد أن الفرق بين التوجه القومي والحكم المسيس للفاعلين في مجال حقوق الإنسان ليس واضحاً على الدوام. هل نعتبر رفض بعض منظمات حقوق الإنسان شجب الوجود الأردني في الضفة الغربية قبل العام 1967 واعتباره صورة من صور الاحتلال على أنه موقف مسيس، أم موقف ذو توجه قومي؟ وإذا ما أخذنا القانون الدولي بالاعتبار، نجد عندها أن الأردن كانت بالفعل سلطة احتلال، ولكن إذا ما تتبعنا رؤية السكان ومشاعرهم، فإن الحال لم يكن كذلك. ولكن أحياناً يخفي الخطاب المسيس غياب المهنية؛ فمثلاً لاحظنا منشوراً كان فيه مرجع للقانون الدولي بدون ذكر ما هو، اتفاقية جنيف الثالثة أم الرابعة، أو في أحيان أخرى لم يكن تطور بنية المحاججة جيداً كفاية.

عند تفحص منشورات منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، لم نجد أية صفحة لتصحيح الأخطاء أو تصحيح لتصريح ما في منشور سابق مثلما وجدنا أحياناً في منشورات منظمة العفو الدولية. هل هذا يعني أنهم لا يرتكبون أخطاء؟ كما أننا لاحظنا في بعض الأحيان عدم الاهتمام بتفاصيل أو مميزات السياق. فمثلاً في حادثة قتلت سيارة إسرائيلية طفلاً فلسطينيا، وعرف منشور آخر السيارة على أنها سيارة مستوطن، بدون معرفة ما إذا كانت في الواقع كذلك. بشكل عام، القليل من هذه المنشورات يستخدم صيغاً احتمالية بدلاً من صيغ جزمية عندما تكون الظروف المحيطة بالحدث غير واضحة. ومن ناحية أخرى، نجد مواقع مبالغة: فمثلاً استخدام كلمة "مجزرة" عندما لا يبررها المعنى القانوني أو عدد محدود للقتلى.

منظمات حقوق الإنسان، الثقافة والحركة الاجتماعية

بشكل عام، تولت منظمات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية دور عمل التقارير والبيانات الصحافية حول انتهاكات حقوق الإنسان، سواء تلك التي ترتكبها القوات الإسرائيلية أم السلطة الوطنية الفلسطينية. ولكن تم توجيه جزء صغير جداً من الجهود لتطوير "ثقافة حقوق الإنسان" على مستوى القاعدة الجماهيرية. ويتم التعامل مع حقوق الإنسان بمفهومها القضائي على أنها غايات وليست وسائل للصراعات الاجتماعية والسياسية. وحد عاملان مركزيان من تأثير ودور مجموعات حقوق الإنسان الفلسطينية:

أولاً، عادة ما انتقد العمل الذي تقوم به هذه المنظمات على أنه اهتمام "ناشطين قلائل"؛ كما وجه اهتمام بسيط لتطوير ثقافة حقوق الإنسان. التثقيف بشأن حقوق الإنسان أمر مهم جداً، ويجب ألاّ يقصر على "مجموعات مستهدفة" ضيقة من خلال برامج التثقيف غير الرسمية، ولكن أيضاً يجب عدم إدماجه في النظام المدرسي. وقد نظم الملتقى المدني والمركز الفلسطيني للسلام والديمقراطية عدداً من برامج التثقيف غير الرسمية، وبخاصة تلك التي تركز على ورش العمل والمخيمات الصيفية. ولكن التركيز "الفني" لأسلوبهما، كما بينا في القسم الخاص بالمنظمات غير الحكومية النسوية، يعتبر تراجعاً. كذلك من الواضح أن تثقيف الناس حول حقوق الإنسان من خلال ورش عمل قصيرة بدون تشكيل علاقة على المدى البعيد معهم يقلل بلا شك من أثر برامج التثقيف. ولهذا لا تستطيع منظمات حقوق الإنسان التنصل من الحاجة لتطوير بعض هيكليات العضوية. ويمكن أن نستثني من ذلك بعض الحالات، مثل مركز "بديل" حيث أنشأ بنية جديدة سمتها "أصدقاء بديل" للمحافظة على علاقاتها مع مجتمع اللاجئين الفلسطينيين.

ثانياً، هناك غياب لـ "أسلوب عمل" ينقل الصراع للدفاع عن حقوق الإنسان من المحاكم الدولية للشارع. وتشكل التعبئة الجماهيرية ميزة مهمة لعمل المدافعة عن حقوق الإنسان؛ فمن شأن الدعم الجماهيري أن يزيد الضغط على السلطة الفلسطينية وقوات الاحتلال الإسرائيلي لتحترم حقوق الإنسان. وحقيقة أن تعبئة الجماهير لتدعيم مبادئ حقوق الإنسان ليست بالأمر السهل، حيث يشكل عمق الإحساس بغياب الأمن والتشكك الشديد بالمجتمع الدولي بين السكان الفلسطينيين عائقاً يمنع ظهور ثقافة حقوق الإنسان على المستوى الشعبي. ويتفاقم غياب الثقة هذا بسبب اعتماد منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية على دعم ممولين أجانب.

أضف إلى ذلك أنه من الواضح أن حركة حقوق الإنسان الفلسطينية أهملت قضايا المرأة في أجندتها. ويمكن تعليل حدوث ذلك بانتشار المنظمات النسوية. ولكن من الممكن أيضاً أن يكون هناك تعاون بين مجموعات حقوق الإنسان والمنظمات النسوية. حتى المنظمات النسوية تقر بأهمية تعزيز علاقتها مع حركة حقوق الإنسان (Abu Nahlah et al., 1999). ولكن من الناحية العملية، فإننا نادراً ما نجد منشورات مشتركة للحركتين. الاستثناء الواضح الوحيد هو مؤسسة الحق التي نشرت إصدارين حول القضايا النسوية. وكان واحد منهما أعمال مؤتمر "المرأة والعدل والقانون" الذي انعقد في القدس بين 16 –19 أيلول 1994. وكان الحضور في هذا المؤتمر محصوراً على النساء. وعندما رأس إحدى الجلسات رجل، اعترضت إحدى المشاركات (رشماوي وآخرون، 1995: 127). ويعكس تغاضي حركة حقوق الإنسان عن قضايا المرأة بدوره ضعف التعاون وبناء التحالفات بين مجموعات المجتمع المدني. وفي حين أننا نفهم أن المهننة والتخصص أديا إلى ظهور منظمات تعرف مهمتها على أنها حصريا "حقوق إنسان"، فإن ذلك لا يوضح غياب التعاون مع فاعلين آخرين، وبخاصة النقابات والأحزاب السياسية.

وعلى الرغم من أن حركة حقوق الإنسان نشأت بصفتها مرآة (proxy) لبعض الفصائل الفلسطينية، وأنها أبقت على نوع من الانتماء لها، فإن بعض منظماتها قد تحولت إلى "مؤسسات خاصة لقيادييها". ومن الواضح، على سبيل المثال، أن الموظفين المحليين لا يشتركون بشكل كبير في تصميم الدراسات والمناشير، حيث يقوم بهذا العمل خبراء أجانب مقيمون أو متطوعون، ما يعزز السلطة الفردية لرئيس المنظمة غير الحكومية.

خاتمة: منظمات حقوق الإنسان، نموذج "المقاومة"

على الرغم من اللغة العالمية التوجه والإطار المرجعي المستخدمين لوضع حقوق الإنسان وتثبيتها كأجندة عالمية، فإن كلاً من الجدال حول حقوق الإنسان وتطبيقها يحمل سمات عاطفية ومعيارية قوية.

لقد لاحظنا في ما سبق أن خطاب منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية هو خطاب ضد الهيمنة وخطاب يقاوم، أو على الأقل يعارض، الطريقة التي تم فيها تأطير حقوق الإنسان في الأجندة العالمية. ففي حين تضع منظمات حقوق الإنسان العالمية عملها في إطار المعايير القانونية-البيروقراطية، فإن أندادهم الفلسطينيين يشككون بهذا الخطاب ويقرون بتسييسه. وكما وضحنا في بداية هذا الفصل، وفي تصنيف ألبرت هيرشمان (Hirschman)، فقد قررت منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية أن يكون لها صوت قوي لمواجهة تسيس الأجندة العالمية لحقوق الإنسان بعكس بعض منظمات الصحة التي اختارت الهروب الفردي (استقطاب كلي أم جزئي من قبل أجندة المانحين)، أو كثير من المنظمات النسوية التي تبنت أجندة الحركات النسوية العالمية (نوع من الولاء). يذكر نيلسون مانديلا في سيرته الذاتية كيف أنه أثناء عمله كمحام وكناشط تطور من الإيمان برؤية مثالية للقانون كسيف للعدالة إلى تصور القانون على أنه أداة تستخدمها الطبقة الحاكمة لتشكيل المجتمع بطريقة تلائمها.

وفي منشور صدر في 13 نيسان 2001، عرف الأعضاء العرب في الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان أن النسبية الثقافية لا تشكل التحدي الأساسي لمفهوم عالمية حقوق الإنسان، بل إن التحدي يكمن في تسييس حقوق الإنسان وبالمعايير المزدوجة التي تستخدمها الحكومات والمؤسسات الغربية، وخير مثال عليها الطريقة التي يتم فيها تنصيل إسرائيل من مسؤولياتها بدون مساءلتها عن انتهاكاتها الفادحة لحقوق الإنسان.

ويطرح هذا الوضع السؤال التالي: هل توجهنا في الواقع المبادئ والقيم العالمية نفسها؟ هل تشملنا جميعاً تغطية بآليات حماية حقوق الإنسان نفسها ؟ من الناحية النظرية، يجب أن يكون الرد بنعم، ولكن الحقيقة على الأرض أمر مغاير. وهذا ما يضر بكفاءة معظم آليات حقوق الإنسان، ولكن هذا لا يعني بالضرورة أنه أمر جيد أو سيئ. فهو يعتمد على كيفية دمج خطاب المنظمات غير الحكومية لقراءة القانون وقراءة الأحداث. وتظهر بعض المنشورات نقاط ضعف في بياناتها الهيكلية، وتكون سياسية أكثر من اللازم؛ في حين أن غيرها تظل صامتة اتجاه قضايا معينة. فالموقف اتجاه العملاء شائك ومربك كثيراً في سياق حركة التحرر الوطني. ففي حين تجرأ البعض على شجب عقوبة الإنسان واعتبروها انتهاكاً للحق في الحياة، طالب آخرون بمجرد محاكمة عادلة.

وفي هذا الصدد، عملت الانتفاضة الثانية على توزع منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية على قطبين، حيث لاحظنا ردتي فعل. الموقف الأول هو ضرورة انسجام خطاب حقوق الإنسان الفلسطيني مع الخطاب الدولي. والموقف الآخر هو عدم إمكانية فصل قضايا حقوق الإنسان عن السياق الشديد التسيس للاحتلال، وفي هذه الحالة، فإن دورها هو عرض وفضح خطاب وممارسات منظمات حقوق الإنسان الدولية. وعند النظر إلى اجتماع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المنعقد في جنيف في تشرين الأول 2000، نرى أن مجموعات حقوق الإنسان الفلسطينية قد عبأت نفسها وشاركت في هذا الاجتماع حيث لوحظ توجهان لدى المشاركين الفلسطينيين: البعض أراد تصريحاً ليناً لكسب الدعم الأوروبي في عملية التصويت، في حين أراد الآخرون بياناً قوياً (مثل إعلان إسرائيل كجهة مرتكبة لجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية). وقد أثرت المجموعة الثانية على القرار. وأصدرت مفوضية حقوق الإنسان قراراً في نهاية جلسة خاصة انعقدت من 17 – 19 تشرين الأول ورد فيه: "نشجب بشدة الاستخدام غير المتكافئ والعشوائي للقوة انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني من قبل سلطة الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين الأبرياء والعزل (...)، ما يشكل انتهاكاً جسيماً وفادحاً للحق في الحياة، كما يشكل جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية". وكان لهذا الموقف القوي بالتأكيد أثره على اجتماع الدول. وأعادت الجمعية العمومية الانعقاد في 20 تشرين الأول في جلسة طارئة استثنائية حول الممارسات الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي انعقدت أصلاً في نيسان 1997 من خلال قرار الجمعية العمومية "الاتحاد من أجل السلام".

كما لاحظنا الانقسام الداخلي نفسه بين مجموعات حقوق الإنسان الفلسطينية في "المؤتمر الدولي الثالث لحركات حقوق الإنسان في العالم العربي حول مستقبل اللاجئين الفلسطينيين في ظل حركة الاستيطان الحالية" (مؤتمر الرباط). واختارت غالبية مجموعات حقوق الإنسان المشاركة في المؤتمر بياناً مسيساً للغاية، ودعت جامعة الدول العربية إلى اتخاذ كافة الإجراءات العملية لطرد إسرائيل من الأمم المتحدة. وركز هذا البيان على انتهاكات إسرائيل لواحدة من شروط قبول عضويتها في الأمم المتحدة العام 1949، وهي فشلها في تنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم 194 للعام 1948 الذي يلزمها بالسماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم ودفع التعويضات. كما دعا البيان إلى تجميد عضوية إسرائيل في هيئات الأمم المتحدة حتى تقبل حق الفلسطينيين في العودة. وعارضت بعض المجموعات المشاركة في هذا المؤتمر، بما فيها مجموعة حقوق إنسان فلسطينية، هذا الموقف بحجة أنه غير قابل للتحقيق، وبالتالي ليس بالضرورة مجدياً. وعندما سألنا منظمة حقوق الإنسان الفلسطينية عن سبب شعورها بأن هذا الموقف غير قابل للتحقيق، أجاب رئيس المجموعة بالرجوع إلى أجندة منظمات حقوق الإنسان الدولية. وبناء عليه، فإنه يمكننا أن نسأل هل لا بد من جعل أجندة ما "قابلة للتحقيق" أن تكون ضمن مسار الأجندة الدولية حسبما تعرفها المنظمات غير الحكومية الدولية أو الحكومات الغربية، وبدوره هل هذا ما يجعل منها أجندة حقوق إنسان "عالمية"؟

الفصل الرابع. وضع الأجندة والمفاوضات

4-1. المقدمة

عند دراسة العلاقات بين الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية لا يمكننا تجاهل أثر المانحين الكبير على تشكيل أجندات المنظمات الأهلية المحلية، ويرجع هذا أولاً إلى الضغط الذي يمارسه المانحون على متلقي التمويل لإدخال عناصر جديدة في صياغة التنمية المستدامة، مثل البيئة، والنوع الاجتماعي، وحقوق الإنسان. ثانياً، اعتماد المنظمات غير الحكومية المحلية شبه الكلي على تمويل من المساعدات الخارجية قد يدفعها لتبني ميول أو اتجاهات تعتقد أن الجهات المانحة تفضلها. وتتعقد الأمور أكثر عندما نأخذ بعين الاعتبار العوامل المختلفة الدافعة للمنظمات غير الحكومية الدولية. وعلى سبيل المثال، في حين وصلت بعض المنظمات غير الحكومية الدولية إلى فلسطين بدوافع تضامنية، فإن غيرها يؤيد أيديولوجيا العالم الثالث، كما تنتمي مؤسسات أخرى إلى المجموعات التبشيرية المسيحية. ومع كل هذا، ما زالت هناك بعض المنظمات غير الحكومية الدولية التي تحركها دوافع الأيديولوجيا الإنسانية، وغالباً ما يصاحبها نغمة ليبرالية جديدة، تعمل باسم عالمية حقوق الإنسان والمهنية. وفي هذا الصدد، فإن القضية لا تتعلق فقط بدوافع المانحين، وبالتالي مصالحهم الاقتصادية والسياسية المعلنة وغير المعلنة، ولكن بطريقة التعبير عن هذه المصالح من خلال الطلبات التي تأتيهم من المجتمع المتلقي. ثالثاً، تدرك المنظمات غير الحكومية أجندة المانحين وتدخلها على أنها أجندة عالمية – أجندة مسلم بها وواضحة بحد ذاتها، وعلى أنها ملائمة للسياق الدولي والتغيرات التي جلبتها عملية السلام وعملية بناء الدولة الفلسطينية. وعليه، تستقبل المنظمات المحلية المتلقية هذه الأجندة بنوايا حسنة، حتى أنها تدافع عنها.

وعلى الرغم من أننا نتحدث عن "أجندة عالمية"، فإن هذا لا يعني أن هذه الأجندة موحدة. إذا ميزنا في الواقع بين مختلف أنواع المنظمات الدولية من هيئات التنمية إلى مجموعات ومنظمات التضامن و المنظمات التي تعمل على أساس أيديولوجيا إنسانية وتركز على المبادئ العالمية، فإنه يتضح لنا ضرورة أن تتخذ أية أجندة دولية أشكالاً عدة بناء على التحوير الذي يقوم به مختلف فاعلي التنمية الدوليين. ويقر بعض الملاحظين بأن تأثير تمويل المانحين يتخطى مجرد دفع الأموال. فقبول زيادة حجم المساعدة الأجنبية ينطوي على الدخول في اتفاقيات حول كيفية التنفيذ وعمل التقارير ولمن سترفع هذه التقارير، مما يجري التركيز على أشكال معينة من النشاطات على حساب غيرها. وتكون المساءلة بالتالي باتجاه الأعلى (أي للمانحين بدلاً من المساءلة إلى الأسفل للأعضاء أو المنتفعين)، مرتبطة بتقنيات محددة وبتعريف الجهة المانحة "للإنجاز". وفي حالة المنظمات غير الحكومية التنموية، عادة ما تكون منهجية المانحين المتعلقة بمشاركة المنتفعين ذرائعية، ما لا يتوافق غالباً مع الرؤية المعلنة للغالبية العظمى للمنظمات الأهلية التي تعتبر المشاركة وسيلة لتمكين الفقراء والمهمشين، وليس محض وسيلة لتحقيق أهداف مشروع قصير الأمد. كما أنه في رأي بعض المفكرين، فإن كل الجدال الدائر حول أداء المنظمات غير الحكومية ومساءلتها وشرعيتها وعلاقة الفعالية بالكلفة فيها، قد صيغ بمصطلحات غربية (ليبرالية) فقط (Hulme & Edwards, 1993).

نهدف في هذا الفصل إلى إلقاء الضوء على عملية صياغة الأجندة، حيث يراجع الفصل أنماطاً مختلفة من التفاعل التبادل بين الفاعلين، ويعرف الشروط الرئيسية مثل معايير التمويل الخاصة بالمانحين. أضف إلى ذلك أننا ندرس آليات التفاوض معرفين ثلاثة مناحي متعلقة بفهم عملية التفاوض: وضع قوانين اللعبة، والتماثل الهيكلي، والاستثمار في مساحة التفاوض. وأخيراً، فإننا نطرح فكرة أثر التغيرات في الأجندات العالمية والمحلية على تشكيل المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. كما أن محدودية استثمار المنظمات المحلية في مساحة التفاوض أثرت بشكل كبير على وضعيتها.

ولا يمكن فهم التفاعل المحلي بين المنظمات غير الحكومية المحلية والجهات المانحة بدون وضعه في السياق الأوسع لمجموعة العلاقات التي تأسست تاريخياً، وحددت دور المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، حيث تم تبادل أفكار وأولويات التنمية. وخلال العقود الماضية، عندما كانت مجموعات التضامن في الغرب، التي تعتمد على تمويل من جمهورها الخاص، نشطة، كانت العلاقة بين المنظمات غير الحكومية الشمالية والجنوبية مبنية على

أساس آلية تفاعل مباشرة. كما كان اختيار الشريك المحلي يتم على أساس انتمائه السياسي أو الأيديولوجي، وبالتالي على علاقاته الحسنة مع المنظمات الشمالية: ولم تكن المهنية معياراً للتمويل.

وتعقدت العلاقات بفعل إعادة هيكلة قنوات المساعدة المعرفة أعلاه عندما أصبحت المنظمات الأهلية الشمالية تتلقى جزءاً أكبر من التمويل المؤسسي (الحكومي) بسبب دخول طبقة أخرى – الهيئات الحكومية بصفتها شريكاً ممولاً. وفي خلال العقدين الأخيرين، ألقت الحكومات الغربية مسؤولية إضافية على عاتق المنظمات غير الحكومية الشمالية في توزيع المساعدة. وفي مسح أجرته العام 1995 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تبين أن المنظمات غير الحكومية في الدول الاسكندنافية تتلقى أكبر كمية من التمويل الحكومي تصل إلى 0.96% من إجمالي الدخل المحلي في الدانمرك، و 0.87% في النرويج، و 0.81% في هولندا، و 0.77% في السويد، و 0.55% في فرنسا، و 0.1% في الولايات المتحدة الأمريكية(OECD, 1997, cited by Gérard Perroulaz, 1998: 343-348).

أضف إلى ذلك، حسبما بين البعض، فإن العلاقة تاريخياً بين المنظمات غير الحكومية الشمالية والحكومات الغربية تغيرت من مجرد منحة، إلى برامج منح ومن ثم تحولت في الوقت الحاضر إلى تعاقدات بالباطن (Smillie, 1995). وأشارت مؤسسة أنيرا إلى حدوث تغير في التوجهات على كل طول المسار إلى آخره: "قبل عشرين سنة كان يمكن لشخص من القرية أن يتوجه إلى أنيرا ويعرب عن الحاجة لعمل طريق. ومن ثم تنظر أنيرا في الموضوع وربما تقوم بتمويله. وفي وقتنا الحاضر، إذا قُدِّم الطلب نفسه، فإن قبول المشروع سيعتمد على ما إذا كانت الجهة المانحة تموله (ذلك القطاع). وتكون المنظمات غير الحكومية المحلية محظوظة إذا تقدمت بمقترحات مشاريع، وكان لدينا تمويل لهذه المجموعة/القطاع، لأنه إن لم يكن التمويل متوفراً فربما يتحول المشروع إلى حوار طويل الأمد مع الجهات المانحة في المستقبل".

ولهذا، تؤثر الهيكلية الميدانية بشكل مباشر على العلاقة ثلاثية الأطراف بين حكومات الشمال والمنظمات غير الحكومية الشمالية والجنوبية. وحدثت تغيرات على البنية المدعمة لهذه العلاقة، وبخاصة في شكل العلاقة بين المنظمات غير الحكومية الشمالية وحكومات الشمال. إجمالاً، فإن تأثير هذه التغيرات هو زيادة حجم الدور الذي تلعبه الجهة المانحة (الحكومة) اليوم في تعريف الأولويات التمويلية وكيفية توزيع الأموال.

وأخيراً، لا بد من الإشارة إلى عدم إمكانية تقليص العلاقة ثلاثية الأطراف بين الحكومات، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات الأهلية الجنوبية إلى نمط تفاعلي واحد، لأنها في الواقع تتسم بدرجة معينة من الفضفاضية. وعلى سبيل التوضيح، نجد أنه ليس من السهل دائماً تخمين ميول منظمة غير حكومية دولية معينة؛ قد تحاول المناورة على الأرض، وبخاصة فيما يتعلق بموقعها من أجندات الحكومة. مؤسسة أطباء بلا حدود الفرنسية التي شعرت بثقل حمل التمويل المؤسسي، لم تعد تقبل تمويلاً من الحكومة بأكثر من 20% من ميزانيتها. وإذا ما أبدت حكومتها اهتماماً بمنطقة جغرافية معينة، فإن مؤسسة أطباء بلا حدود الفرنسية لا تأخذ أموالاً لهذه المنطقة من الهيئات الحكومية. وبهذا، تميز المؤسسة بين تمويل المفوضية الأوروبية وتمويل الحكومة الفرنسية، وتعتبر التمويل القادم من الأخيرة مرتبطاً بعدد أكبر من الشروط. وفي مقابل ذلك، نجد حالة التجمع الفرنسي للتضامن مع الشعب الفلسطيني (French Platform) في فرنسا، وهو تآلف بين منظمات غير حكومية في فرنسا، ولديه مصادر تمويل متنوعة؛ وعندما يريدون الحصول على تمويل من الحكومة، فهم يتصلون معها من موقع قوة بسبب تشبيكهم مع بعضهم، ويقوم أعضاء الملتقى بمقابلة الوزراء والتفاوض معهم. ويكون لمثل هذه المنظمات التي تعتمد على نفوذها الخاص هنا درجة من السلطة، ما يعني أن علينا ألا نتغاضى عن إمكانية التفاوض بين الفاعلين أو التبادل الجدي بين المنظمات غير الحكومية الدولية والحكومات الغربية.

ولكن، لا تتعلق المشكلة بسياسات الحكومة فحسب، وبالنفوذ الذي تمارسه على المنظمات الأهلية الدولية، ففي بعض الحالات تبين أن هذه الأخيرة تتفاوض مع الحكومة للحصول على تمويل لبرنامج، ولكنها لا تحول هذا التمويل للمنظمات غير الحكومية الجنوبية، بل تبقي هذه المنظمات في وضع علاقة غير متكافئة مع تمويل المشروع.

2-4. صياغة الأجندة: معايير الجهات المانحة لتمويل المشاريع

يمتلك المانحون بالتأكيد أجندة خاصة بهم تعكس مصالحهم الاقتصادية والسياسية. وهذا ما يوضحه علناً بعضهم كالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التي قدمت نفسها على أنها "هيئة مستقلة للحكومة الفيدرالية تقوم بتنفيذ المساعدة الخارجية والمساعدة الإنسانية لتدعيم المصالح السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية"(www.usaid.gov). وهذا ما يتضح جلياً في حالة المساعدات الثنائية بين الحكومات، حيث تكون المنحة مشروطة بشروط معينة تتعلق بطريقة الحكم والشفافية. واقتصادياً، يحاول المانحون تضخيم حجم المساعدة الفنية باستخدام خبراء من الدول المانحة. ولكن الموضوع يصبح معقداً عندما نتحدث عن أجندة مساعدات المنظمات غير الحكومية. ويمكن تمييز ثلاثة معايير تمويل أساسية بين المانحين العاملين في فلسطين، وهي معيار سياسي للتأهيل للمنحة – فيما يتعلق بدعم عملية السلام، ومعيار قطاعي، وأخيراً معيار مهني.

المعيار السياسي

فيما يتعلق بمعيار الاختيار الأول، وضحت بعض الهيئات المانحة دوافع وجودها في فلسطين مثل النرويج: "أتينا إلى هنا لندعم عملية السلام، ونحن نهتم بالمشاريع الملموسة التي تحسن الوضع على الأرض". الفكرة المطروحة وراء هذا الاقتباس التي ستكون نقطة انطلاقنا هنا هي أن القضية الرئيسية على أجندات المانحين في فلسطين هي عملية السلام. ولا تقتصر عناصر هذه الأجندة على نوع المشاريع، بل تشمل أيضاً نوعية الفاعلين القابلين للاستفادة من التمويل. وقد أقصت بعض الهيئات المنظمات المحلية التي "لا تدعم عملية السلام" من التمويل، مثل "حماس" والجهاد الإسلامي بالنسبة للوكالة الكندية للتنمية الدولية (CIDA)، واتحاد لجان الرعاية الصحية وغيرها من المانحين بسبب "عدم وضوح موقفها اتجاه عملية السلام".

ومن الواضح أنه عند اختيار منظمات فلسطينية شريكة، يعمل المانحون حسب مبدأ ضرورة تنوع المتلقين من الناحية السياسية/الأيديولوجية، لأن هذا برأيهم يدعم إنشاء "مجتمع مدني نابض بالحياة". وبينت واحدة من الهيئات المانحة الإسكندنافية أن مسؤوليها قادرون على التعرف على معظم انتماءات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، وأنهم على دراية بالرابط السياسي/الأيديولوجي. وبالنسبة له، تمثل هذه المنظمات مراكز قوى في المجتمع، وعليه يجب محاولة موازنة المراكز من خلال التمويل". وأضاف آخر: "لا نريد أن ندعم قطاعاً واحداً في المجتمع فقط، بل نرغب في دعم المجتمع المدني، ويلائمنا العمل من أجل الإصلاح السياسي والديموقراطية. لمنظمات حقوق الإنسان أجندة سياسية ونحن نعتبر هذا مهماً". ولكن بدون شك، يستبعد تصور المانحين للمجتمع النابض بالحياة الفاعلين الإسلاميين.

في حين يمارس المانحون نفوذاً على الفاعلين المحليين لتدعيم أجندتهم السياسية الخاصة، فإن هذا لا يعني أن المانحين يتدخلون في كل مستويات البرامج أو المشاريع لتمرير مثل هذه الأجندة في مجال الأبحاث. فعندما تدعم هيئات التمويل موضوعاً بحثياً معيناً، فإنها تقوم بذلك على **حسب مواضيع أخرى**، وهي بالتالي تدعم بشكل غير مباشر بعض المواضيع على حساب أخرى، ولكن نادراً ما يمارس المانحون أية ضوابط على عملية البحث الفعلية. فمثلاً، مولت مؤسسة تمويلية ألمانية مؤتمراً عقدته المفوضية الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا (الإسكوا) (ESCWA) حول "أثر عملية السلام على القطاعات الصناعية في الشرق الأوسط". وعلى الرغم من وضوح محاولة المؤسسة التركيز على الأثر الإيجابي لعملية السلام على الاقتصاديات الصناعية للبلدان المعنية، فإن معظم الدراسات التي عرضت في المؤتمر أشارت إلى عكس ذلك، وبخاصة في الفترة الانتقالية التي فرضها التقدم المتقطع لعملية السلام.

المعيار القطاعي

عند النظر لمعايير المانحين القطاعية للتمويل، تصبح الرؤية أقل وضوحاً في المعايير المشار إليها أعلاه، والمتعلقة بالأهداف السياسية والاقتصادية للمانحين. ويرجع هذا في الغالب إلى غياب تعريف قاطع لقطاع التدخل. ويميل

المانحون إما إلى إطار عمل واسع للأولويات القطاعية، ما يسمح بالمرونة ويترك متسعاً كافياً للتفسير، وإما إذا حدد قطاع بعينه فلن يقوم المانحون بتحديد البرامج أو المشاريع ضمن هذا القطاع. فمثلاً، تعرف مؤسسة هنريش بول (Heinrich Boll Stiftung) (المرتبطة بحزب الخضر الألماني) أولويتيها القطاعيتين كما يلي: العنف ضد المرأة، والتعليم غير الرسمي. وتشكل هذه مواضيع لمجالات الاهتمام أكثر من كونها قطاعات متشددة. وتتضح هذه القطاعات في حالة مؤسسة فورد، ولكن بمعان واسعة: البناء المؤسسي للمراكز التعليمية والثقافية والبحثية؛ والصحة الإنجابية والصحة العامة؛ وأخيراً حقوق الإنسان. لم يفرض معظم المانحون شروطاً قطاعية، بل يحددون مجموعة مستهدفة معينة. وبالنسبة لمؤسسة أوكسفام – كويبك (Oxfam-Québec) المجموعة المستهدفة الرئيسية هي المرأة (برامج إقراض صغيرة وتمكين ومدافعة) واللاجئين. وبشكل عام، يمكن القول إن تعريف المانحين لقطاعات التدخل واسع جداً ومفتوح. فمثلاً، حددت التوجيهات العامة لوزارة الخارجية البريطانية أولويات التمويل للفترة ما بين 1998-1999 بمكافحة الفقر. وانتقد مسؤول عن التعاون البريطاني في القدس هذا التوجه لأنه أحادي البعد، وبين لنا كيف تمكن من إقناع رؤسائه بأن الفقر في فلسطين لا يتركز في مناطق معينة كما هي الحال في بلاد أخرى قابلة للمقارنة معها، ولكنه في الواقع ينتشر في المواقع كافة. وبدلاً من إغاثة الفقراء يجب تحويل التمويل إلى إستراتيجية تنمية للمجتمع الفلسطيني، تكون بدورها مفيدة للأفراد الذين يعيشون دون خط الفقر.

إذا كان بحثنا الميداني قد أظهر فضفاضية تحديد قطاعات التدخل، فإنه في حال وجود تحديدات قاطعة، فإن ذلك لا يعكس بالضرورة الخيارات الوطنية العقلانية، حيث أن التوجهات المتخذة غالباً ما تعكس عوامل تنظيمية وعوامل لا تخضع لمنطق محدد. وقد أوضح لنا بعض المانحين الذين قابلناهم المصاعب التي يواجهونها في تحديد الأولويات في الأراضي الفلسطينية، وإنشاء برنامج فعال. وفي هذه الحالة، يترك المانحون موضوع تخصيص الأموال مفتوحاً، ويطلبون مقترحات مشاريع من المنظمات المحلية.

ولكن في ظروف معينة، يعيد المانحون تكييف القطاعات أو يغيرونها، ويقوم البعض منهم بعمل خطط طوارئ. لقد فرضت الانتفاضة الثانية على الكثير من المنظمات الأهلية المحلية أن تغير قطاع تدخلها وتعيد تصميم برامجها. وما زالت بعض المنظمات الدولية مثل الصندوق الكندي (Canada Fund) تستهدف اللاجئين، ولكنها تدعم عملية تقديم خدمات أكثر من مساندة عمل المدافعة. وبشكل عام، من الواضح بطء المانحين في التكيف مع الانتفاضة الثانية. ومن الملاحظات البارزة هنا تجاوب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مع الانتفاضة بشكل أسرع من المفوضية الأوروبية. كما أظهرت المؤسسات الصغرى مرونة أكبر مثل مؤسسة هنريش بول التي بدأت بتمويل نشاطات لعلاج الصدمات النفسية التي يتعرض لها الأطفال منذ الشهر الثاني من الانتفاضة.

معيار المهنية

المعيار المهني هو المعيار الأساسي الثالث للتأهيل للمنح، وبشكل عام تتمسك به الهيئات المانحة الكبرى التي تفضل التعامل مع المنظمات غير الحكومية المحلية الكبرى. فمثلاً، في حالة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، يتوجب على المنظمات الأهلية الخضوع لتدقيق داخلي لضمان موافاة المنظمة بالمعايير الدولية. وهذا يسهل الأمر على المانحين، لأنهم يعرفون أنهم سيدخلون في علاقة عمل مع شريك قوي مؤهل ومختص ويتسم بالشفافية. وقد أفضى هذا الأمر إلى نتائج بنيوية كبيرة سوف ندرسها في القسم المتعلق بإنشاء المنظمات الأهلية الفلسطينية العملاقة.

وفي الوقت نفسه، يشترط المانحون عادة كتابة مقترحات مشاريع قبل اتخاذ قرار صرف التمويل، ما يفترض وجود ممارسات على مستوى من المهنية. وتركز بعض المعايير التي يستخدمها المانحون لتقييم مقترحات المشاريع بشكل أكبر على تحديد نوع معين من المنظمات الشريكة. فعلى سبيل المثال، تستخدم مؤسسة هنريش بول المعايير التالية: ضرورة وجود توجه نحو القاعدة الجماهيرية، وعقلانية مقترح المشروع، ويجب ألا يغلب على الميزانية معاشات موظفين/متعاقدين، كما يجب تفادي تكرار النشاطات. وبشكل عام، تميز هذه المؤسسة المنظمات ذات الحجم الصغير، وتلك التي لا تتلقى تمويلاً فائضاً ولا تستطيع الوصول إلى الهيئات المانحة الكبرى، كما أنها لا تستثني القدس والعرب داخل إسرائيل من المناطق الجغرافية القابلة للتأهيل للمنح. أما فيما يختص بمحافظتها على توازن بين المناطق الجغرافية، فقد أشارت المنظمة إلى أنه على الرغم من تركز معظم شركائها في رام الله والقدس، فإنها تحاول الوصول إلى جنين والمناطق الريفية الأخرى.

في مقابل ذلك، حددت واحدة من كبريات هيئات التنمية في الأراضي الفلسطينية المعايير التالية: "نحن لا نمول مؤسسات "حماس" أو "الجهاد"، ونرفض المشاريع الكبرى والسيئة التصميم، وتلك التي تساعد على الفصل الجندري (مثل: نادي رياضي للذكور). كما ننظر بعين الاعتبار لاستدامة المشروع وآثاره البيئية (عدم قطع الأشجار، ونظام صرف صحي)". أما مؤسسة أوروبية ثانية، فكانت معاييرها كما يلي: "ندعم الأمور التي يمكن قياس أثرها، كما يجب ألا يكون المشروع عادياً ونمطياً. كما لا نمول مشاريع أو نشاطات جزئية كحضور مؤتمرات، ولكن يهمنا أن تتوجه المنظمة للقرويين وتعلمهم بحقوقهم أكثر من أن تتوجه إلى مجموعة محدودة من النخبة أو الأكاديميين". في كل واحد من هذه الأمثلة تحكم معايير التمويل اعتبارات دور المنظمة غير الحكومية في المجتمع، وهذا ينطوي على النظر في مدى مهنيتها، ويزداد التركيز على قضايا أخرى ذات علاقة مثل الاستدامة التنظيمية، أو استدامة المشروع.

أنماط التفاعل

تمثل معايير المانحين للتمويل نقطة انطلاق أساسية لتحديد بنية ومضمون التفاعل بين المانحين والمنظمات غير الحكومية. ولكن تتحدد أنماط التفاعل بين الفاعلين أيضاً من خلال الممارسات والتصورات وأشكال التبادل التي تتقاطع مع التشكيل المؤسسي.

ويختلف تصور المنظمات غير الحكومية الفلسطينية لما تعتبره "معايير مفروضة" من جهة مانحة لأخرى. ويعتبر جزء منها بعض الدول ودية، في حين أن غيرها ليس كذلك. وليست القضية مسألة ديناميكيات بين أشخاص، بل إنها تعكس أيضاً سياسات الدولة المعنية. وعلى سبيل المثال، تشير منظمة الحق لحقوق الإنسان إلى أن "الحكومات تريد تقارير لتطلع دافعي الضرائب عليها، في حين أن بعض الحكومات مثل الاسكندنافية لا تفرض شروطاً قوية مرتبطة بالمساعدات، وهدفهم إنساني أكثر من تحقيق غايات سياسية، وبخاصة الدانمارك والسويد. وتختلف هذه الحكومات بشكل واضح عن الولايات المتحدة التي تحاول تدعيم سياستها إلى حدها الأقصى من خلال المساعدة". وتعتبر المنظمات غير الحكومية الفلسطينية النرويج إجمالاً "شريكا جيداً"، وعادة ما تتحدث عنها كمثال لجهة مانحة ودية. قد يكون هذا هو الواقع، ولكن تتشابه هذه الجهة مع غيرها من المانحين بخصائص عديدة، مثل اهتمامها بالأهداف السياسية. ففي نقاش أجريناه مع مسؤول نرويجي، أوضح لنا أن السبب الرئيسي في وجودهم هنا هو عملية السلام، وليس الوضع الاقتصادي الفلسطيني، وذلك لأن إجمالي الناتج القومي للفرد في فلسطين يتخطى المستوى الذي يدفعهم عادة لتقديم المساعدات.

ويعتبر السؤال **من يطرح فكرة المشروع** ؟ نقطة مركزية في عملية التفاوض حول وضع الأجندة. وتدل زيادة اعتماد الجهات المانحة على تقديم المنظمات غير الحكومية لمقترحات مشاريع مكتوبة كآلية لتوزيع الأموال على أن المانحين لا يقترحون أفكار المشاريع، ولكن الحال ليس دائماً هكذا، حيث اقترح بعض المانحين الذين قابلناهم أفكار مشاريع على الشركاء المحليين. وأوضح مسؤول في الوكالة الكندية للتنمية الدولية أن الوكالة اقترحت مشروعين على المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، وهما: مشروع زيادة مشاركة المرأة في الانتخابات، حيث اختار أوكسفام – كويبك طاقم شؤون المرأة العاملة كمنظمة شريكة لتتلقى دعماً بقيمة 0.4 مليون دولار أمريكي. وكان المشروع الثاني من نصيب مؤسسة بيسان وجامعة بيرزيت وشؤون المرأة (غزة) لتأسيس برنامج إدارة المنظمات غير الحكومية.

ويرتبط هذا النوع من التفاعل عند قيام الجهة المانحة بالتقرب من منظمات غير حكومية لتقترح عليها مشروعاً بعدد من العوامل، وبشكل أساسي بحجم الهيئة المانحة أو المنظمة الأهلية الدولية. وكلما كبر حجم الجهة المانحة المعنية، ازدادت بيروقراطيتها، وزاد من احتمال أن تكون عملية صنع القرار بخصوص نوع القطاع أو المشروع موجهة من الأعلى، مع الحد من مشاركة الشريك المحلي. ويتضح هذا بشكل خاص في المساعدات التي قدمت للسلطة الوطنية الفلسطينية، وبالتالي تم توجيهها على مستوى الدولة. فكشفت مؤسسة تابعة للمفوضية الأوروبية في تقرير قيمت فيه المساعدة المتعلقة بالبناء المؤسسي للسلطة الوطنية الفلسطينية أن المشاريع في هذا القطاع "لم تكن في الغالب بناء على طلب محدد من طرف السلطة، بل في بعض الأحيان كانت الجهات المانحة هي التي تقوم بالخطوة الأولى".

أنهى المؤلفون التقرير منتقدين أثر المفوضية الأوروبية غير الفعال في هذا الصدد (Economic Commission, 1999:13).

وتوضح حالة البنك الدولي محدودية مشاركة المنظمات غير الحكومية الجنوبية في صياغة تصور المشاريع. وذكرت ميشلين ميلر – أدامز أن المنظمات غير الحكومية المحلية شاركت في الفترة ما بين 1973 – 1988 في 6% من مشاريع البنك الدولي. ومع حلول الفترة من 1994 – 1997 ازدادت هذه المشاركة إلى ما يقارب 50%. ولكن الكاتبة أشارت إلى اختلاف نوع المشاركة، وأن المنظمات غير الحكومية تشارك فعلياً في **تصميم المشروع** فقط بنسبة 40% تقريباً من الوقت. كما أنه على الرغم من توفر الأموال لمشاركة المنظمات غير الحكومية، فإن مصدرها صندوق ائتمان مؤقت، ما يثير الانطباع بأن هذه المشاركة ليست سمة مركزية في علميات البنك. كما تضيف الكاتبة أن طريقة التفكير في البنك براغماتية بشكل كبير من حيث محاولة تحسين استدامة المشاريع من خلال زيادة ملكية والتزام الأطراف (أي اقتسام الحِمل واللوم). كما تشير إلى أن ازدياد التعاون مع المنظمات غير الحكومية جاء بعد النقد الذي وجهته هذه المنظمات للبنك الدولي، وبخاصة فيما يتعلق بأثر برامج المساعدة الخاصة على الفقراء والمهمشين، وبزيادة الوعي بمشاكل فعالية تنفيذ مشاريع البنك (Miller-Adams, 1999:71-92).

وعند مراجعة أكثر من 300 مشروع للبنك شاركت فيها المنظمات غير الحكومية خلال بداية التسعينيات، وجد نيلسون أنه في معظم الأوقات كانت المنظمات غير الحكومية جهة تنفيذية. فقط في ربع الحالات، شاركت هذه المنظمات في تصميم المشروع (Nelson, 1995:8). والأدهى من ذلك ما يشير إلى أنه في غالب الأحيان تكون أهمية هذه المساهمة محدودة، حيث تقتصر مدخلات المنظمات غير الحكومية على مشاريعهم الفرعية الخاصة التي يمولها المشروع. وفي حالة المشاريع الإغاثية تكون المساهمة في التصميم تحت شعار برامج المساعدة الخاصة التي تشارك فيها المنظمات غير الحكومية، ولكن ليس في تشكيل شروط التكيف الهيكلي الانتقالية، بل في تسهيل التواصل مع المجموعات المهمشة وتخطيط برامج شبكة الأمان (Nelson, 1995:177).

ومن المهم أخيراً أن نزيد من فهمنا للتفاعل بين الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية المحلية، وأن نبتعد عن التبسيط القائل إن المانحين يرسمون خططاً دقيقة لكل منظمة وبلد جغرافي؛ فعلى سبيل المثال، في مجال العلوم والتكنولوجيا، يطرح البنك الدولي عطاءات لمشاريع بدون تحديد المنطقة الجغرافية أو الأولوية. وعلى حد علمنا، لم تحصل أية منظمة أهلية فلسطينية على عطاء على المستوى الدولي. كما توجد مشاريع توجهها لمنطقة جغرافية معينة. وفي مقابل ذلك، يقدم الاتحاد الأوروبي تمويلاً لمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط لتغطية برامج متنوعة، فهناك، مثلاً، صندوق الديمقراطية الأوروبي – المتوسطي (MENA Democracy Fund). واستفادت المنظمات الأهلية الفلسطينية من مثل هذه الصناديق المتوفرة للمنطقة، أو على مستوى العالم. وفي الغالب، تقدم المنظمات غير الحكومية الأوروبية مقترحات مشاريع بالشراكة مع منظمات فلسطينية، حيث يعتبر هذا شرطاً لحصول الأولى على التمويل، وقد لاحظنا حصول المنظمات غير الحكومية الفلسطينية على نصيب الأسد من ميزانية هذه الصناديق، لكونها أكثر نشاطاً من غيرها من المنظمات في المنطقة، ولأن القانون الفلسطيني يتمتع بمرونة أكبر من غيره في المجتمعات الأخرى في المنطقة.

3-4. تحديد مساحة التفاوض

لا بد من اعتبار ثلاثة أبعاد لفهم عملية التفاوض وتفحص مساحة التفاوض: تحديد قوانين اللعبة (rules of the game)، التماثل والتوازي الهيكلي (structural parity) ، والاستثمار في مساحة التفاوض.

تحديد قواعد اللعبة

حقيقة أن للمانحين سلطة ومعرفة وأموالاً، ولكن أهم قضية فيما يخص عملية التفاوض هي قواعد اللعبة، وتباعاً ما هو **نوع** قواعد اللعبة المتبعة. يرى بعض المانحين (مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) أن على خبرائهم أن

يحددوا كل الأمور المتعلقة بالبرنامج بعد التشاور مع الفاعلين المحليين. ويحدد هؤلاء الخبراء، مثلاً، تفاصيل المشروع والموقع الجغرافي والمجموعة المستهدفة ومنهج المشروع، كما يبحثون عن هيئة تنفيذية أو ما يسمونه "شريك" (نجد مثال ذلك في دراسة الحالة الخاصة بقطاع الصحة، الفصل الثالث). ويوجد القليل الذي يمكن التفاوض عليه في ظل هذا النوع من قواعد اللعبة. وفي هذا الصدد نؤكد وجود قواعد للعبة، ولكن في أغلب الأحيان تحددها الجهة المانحة.

وتشهد المنظمات غير الحكومية بشكل متزايد آثار نوع جديد من قواعد اللعبة يقلص من مساحة التفاوض، من خلال فرض عملية منافسة بين المتلقين، مثلما هو الحال في السوق. وتصف مؤسسة أنيرا (ANERA) البيئة التي تعمل فيها المنظمات غير الحكومية الدولية اليوم على أنها بيئة يحدد فيها المانحون قطاع التدخل، وتتنافس المنظمات غير الحكومية الدولية فيها: "الأمر لا يتعلق بالتفاوض، بل بعملية المنافسة".

ومن المثير للاهتمام أن المانحين أنفسهم استخدموا التشبيه مع السوق لوصف واقع العلاقات بين المانحين والمنظمات غير الحكومية، وعملية وضع الأجندة. ويشير روبرت سيكستن من مكتب البنك الدولي في القدس إلى التالي: "نحن لا نتحدث عن أجندة، بل عن سوق ... نقطة الضعف هنا هي صعوبة قيام المؤسسات الفلسطينية بالتنسيق والتنظيم حسب نوع المانحين ... لا توجد هيكلية منظمة تجمع الأولويات الفلسطينية لعرضها أمام المانحين" (Sexton, 2000:68). واستخدم كل من مديري أنيرا ومؤسسة التعاون التناظر نفسه.

ولا تقتصر الملاحظات على العمليات القائمة في الأراضي الفلسطينية، بل تعكس توجهاً عالمياً. ويُطلب من المنظمات غير الحكومية الشمالية في كثير من البلدان أن تتقدم بعطاءات منافِسة بعضها البعض للحصول على تعاقدات حكومية. ويرى إيان سميلي أن هذا التطور يجعل قيم السوق تدخل إلى العلاقة، وتؤدي المنافسة إلى وضع **يتحكم به العرض**، وتكون فيه السمات المميزة لكل منظمة غير حكومية ليست بذات أهمية: "تفقد أفكار المنظمات غير الحكومية الخاصة وأسلوبها وقدراتها وإبداعاتها من أهميتها أمام أولويات ووتيرة الحكومات" (Smillie, 1999:9). وفي ظل المدافعة عن هذا السياق "تفقد المنظمات غير الحكومية صوتها"، وتتحكم العلاقة التعاقدية بنشاطاتها، في حين أنها تبتعد أكثر عن أهدافها الخاصة وتقبل بسياسات الممول. ويرى إجمالاً أن التنافس على العقود يُعرِّض المنظمات غير الحكومية الشمالية لمخاطر توصيل المساعدة، ويحولها لمقاولي خدمات وهيئات تنفيذ حكومية غير مكلفة (Smillie, 1999:10-11).

أحد آثار "التشبيه مع السوق" الذي أثاره روبرت سيكستن وآخرون فيما يتعلق بفلسطين هو انتشار المشاريع التي يتحكم بها العرض. وناقش مؤلفون كثيرون هذه القضية. فمثلاً، تعتبر ظاهرة بنوك الإقراض الصغير دليلاً على تجاوب المجتمع المحلي وإعادة تشكيله لنفسه فيما يتعلق بعروض وافرة، كما رأينا في الفصل السابق (حول أجندة المنظمات النسوية).

وهناك ثلاثة سيناريوهات للتغيرات التي يوجهها العرض (supply-driven) في برامج المنظمات غير الحكومية المحلية، وهي: تجاوب المجتمع المحلي؛ وعدم تجاوب المجتمع؛ وأخيراً تخلخل التوازن المحلي.

تحكم العرض: تجاوب المجتمع

ينظر إلى تجربة بنك جرامين في بنغلادش للقروض الصغيرة (Grameen Bank) على أنها مثال إيجابي ومبادرة محلية ناجحة طرحها المانحون في البداية. ولكن حتى في هذه الحالة، يمكن الانتقاد أن بوجود هذا البنك تكون النتيجة مجرد إجراء تعويضي لبرامج المساعدة الخاصة. ومن خلال هذه المبادرة، يظل الفقراء على حالهم، ولكنهم يتفادون الموت جوعاً.

وتوجد في فلسطين أمثلة واضحة على المشاريع التي يوجهها العرض، وبعضها يشبع ذوق النخبة المعولمة. وعلى سبيل المثال، تركز القنصلية الفرنسية بشكل قوي على المشاريع الثقافية كمهرجانات موسيقية وسينمائية، ولكن في

فلسطين تقل كثيراً المرافق الرياضية: بينما الأولى تهم النخبة، يمكن للثانية أن تخدم الطبقات الاجتماعية كافة، وبخاصة للأطفال في الصيف عندما تغلق المدارس أبوابها.

هناك أمثلة كثيرة على كيفية قيام المانحين بضخ أموال في فلسطين مدفوعة من جانب العرض. ووصف اتحاد لجان الإغاثة الطبية الفلسطينية كيف أنه بعد فترة طويلة من التركيز على التثقيف الصحي توقفت الوكالة السويدية للتنمية الدولية فجأة عن دعم هذا المشروع، وتحولت إلى برنامج جديد لتدريب الشباب بدون المحافظة على استمرارية البرنامج. كما صرحت جمعية تنظيم الأسرة الفلسطينية بأن مؤسسة كير (CARE) اتصلت بها لتنفذ مشروعاً بقيمة أكثر من مليون دولار. وبين المانحون أن الكثير من الأموال توجهت إلى قطاع الصحة بعد اتفاقية واي ريفر (Wye Agreement).

عدم التجاوب

يجب فهم ضعف تجاوب المجتمع المحلي مع مشروع يتحكم به العرض على أنه حالة فشل لظهور تفاعل دياليكتيكي بين الجهة المانحة والمنظمة غير الحكومية. وقد يرجع ذلك في بعض الأحيان لغياب تفاعل أولي بين المنظمات الدولية والمجتمع الأهلي لنقل المفهوم والتجربة من مجتمع إلى آخر، ما يصعب عندئذ ترجمة التوجه العالمي إلى مكاسب محلية. ولكن في حالات أخرى، وبخاصة القضايا المرتبطة بالثقافة، يمكن للمجتمع المحلي رفض المشروع ببساطة من خلال عدم الرد. وقد كانت تلك الحالة في بعض مشاريع تنظيم الأسرة. وهناك مثال كثرة مشاريع التوعية والوقاية من مرض الإيدز التي أقحمها بعض المانحين في الأراضي الفلسطينية، واعتبرتها إحدى المؤسسات الصحية الفلسطينية غير لازمة للمجتمع المحلي.

خلخلة التوازن

هناك أخيراً سيناريو ثالث، حيث يمكن للمشاريع التي يتحكم بها العرض أن تخلخل التوازن المحلي، ومثال ذلك مشاريع الإقراض الصغير النسوية التي أقر الكثيرون أنها أخفقت في فلسطين. ونقد البعض مثل سامية عويضة المؤشرات المستخدمة لقياس نجاح هذا النوع من المبادرات، مشيرة إلى أنها تخفي أكثر من كونها تكشف، حيث تكبدت الكثير من النساء ديوناً اضطرتهن لبيع ممتلكاتهن لتسديد القروض. وأكدت إحدى المنظمات النسوية التي التقيناها في غزة على هذه النقطة، موضحة أن الكثير من النساء يستخدمن هذه النقود من أجل أزواجهن في الغالب، ثم يتحملن نتائج الدين. كما استهجنت نشرة لطاقم شؤون المرأة غياب مؤشرات جديدة لقياس ما إذا كانت النساء يستفدن فعلاً من هذه المشاريع.

ويظهر اضطراب التوازن في المجتمع المحلي نتيجة لتوجيهات العرض في صور عدة. فبعض الهيئات المانحة الكبرى مثل الوكالة الأمريكية تحدد مرتبات قادة المشروع الفلسطيني المحلي التي يمكن أن تصل إلى ثلاثة أضعاف مرتب وزير محلي. ولا تساهم هذه الممارسات في تضخيم المرتبات المحلية فقط، بل تشوه معنى المنظمات غير الحكومية كمؤسسة ذات سمة تطوعية.

كما أبدى المانحون في الحالة الفلسطينية ميلاً للتوجه باتجاه مشاريع البنية التحتية والمشاريع الضخمة التي تؤدي إلى نتائج سريعة، بحيث تظهر للجمهور بوضوح مكاسب عملية السلام. ولكن في بعض الحالات تم هذا العمل بطريقة تغفل التفكير في متطلبات المجتمع المحلي، مثل اختيار مواقع المشافي. ومارست المنظمات غير الحكومية الفلسطينية ومسؤولو السلطة الوطنية الفلسطينية العاملون في قطاع الصحة ضغوطاً ضد اختيار المواقع ولكن بعض المانحين رفضوا الاستماع، وهكذا تحول بعض هذه المشاريع إلى مشاريع استعراضية (أو إلى ما يسمى بلغة العلوم السياسية بفيل أبيض) ذي حجم تفوق القدرة الاستيعابية بحيث يتحمل المجتمع المحلي الكلفة التشغيلية العالية.

ويعرض المانحون في بعض الأحيان فكرة دون اعتبار الصراعات والانقسامات الداخلية في المجتمع، أو توجهات الفاعلين الخاصة. لنأخذ، على سبيل المثال، حالة شبكة مراكز أبحاث السياسات الفلسطينية (الرابطة)، وهي شبكة اقترحت لمراكز البحث الفلسطينية. وعندما طرح مشروع هذه الشبكة تغاضى المانحون عن حقيقة عدم رغبة بعض المراكز في الدخول في علاقات تشبيك. ونتيجة لذلك انتهى الأمر بأن تحولت هذه الشبكة إلى ناد خاص. ولا بد من التوضيح هنا أنه على الرغم من تناقل الأفكار والمعرفة ضمن قنوات المساعدة وتبني المانحين والمنظمات الأهلية لها، فإن هذا لا يعني بأنه سيكون هناك نجاح في التطبيق، فالوضع السائد هنا أن تقوم المؤسسات الأهلية بتفسير هذه المفاهيم، بحيث تتناسب مع مصالحها. وهكذا على الرغم من اقتراح مؤسسة فورد بفكرة الشبكة كمجال مفتوح للجميع، فإن بعض الفاعلين المحليين قد أفرغوا الفكرة من معناها (decode)، وأضفوا عليها معاني جديدة (recode)، بحيث تحولت إلى "شلة".

وأخيراً، لا بد من التوضيح أن مشكلة اقتراح المانحين للأفكار ليست سلبية بحد ذاتها، بل تكون في بعض الأحيان ذات دلالة إيجابية، وذلك لكشفها للتوافق بين فاعلي التنمية، بل إن المشكلة في كيفية الطرح والتنفيذ، لأنه عند عرض فكرة قد تتسم العملية بغياب تبادل حقيقي، ما يجعل التفاعل غير مبني على أساس شراكة فعلية. ومثال ذلك حالة الرابطة المذكورة أعلاه، حيث تحول المشروع إلى مجرد رسم ساخر لمشروع كان أصلاً فكرة مدروسة بعناية.

التماثل الهيكلي

من الواضح أن المانحين يطرحون الأفكار على المنظمات الأهلية الفلسطينية، ويمارسون نفوذهم عليها، ولكن الأمر الأهم في عملية صياغة الأجندة هو بنية أو هيكلية (structure) المجال المتحكم بعلاقات المانحين بالمنظمات الأهلية، وكذلك الممارسات التي تسبق اجتماع الطرفين. ومهم كذلك مدى استفادة المنظمات الأهلية من الآليات المتاحة لتدعيم موقفها في عملية صياغة الأجندة.

من جهة، لا يمكننا الإغفال عن إعاقة علاقات القوى والعوامل البنيوية لقدرة المنظمات الأهلية الجنوبية على توسيع مساحة التفاوض. ولا تملك المنظمات غير الحكومية الجنوبية بشكل فردي القوة كفاية لتعديل العلاقة غير المتكافئة مع المانحين، ولكن تستطيع هذه المنظمات زيادة تأثيرها إذا ما نسقت جهودها. ولكن نادراً ما تنجح هذه العملية بسبب اختلاف مجتمعات المنظمات الأهلية في قدراتها ورغبتها في إنشاء هيكليات تمثل مصالحها لتلتقي مع المانحين نيابة عنها، بالإضافة لتشرذمها والمنافسة الدائرة بينها. وأوضح لنا أحد مسؤولي اتحاد لجان الإغاثة الطبية الفلسطينية سبب عدم تمكن مؤسسته من تغيير مسار سياسات الوكالة الأمريكية الصحية: "أرسلنا لهم الرسائل وعقدنا اجتماعاً مع الوكالة الأمريكية والمنظمات الأهلية والسلطة الوطنية الفلسطينية، ولكن مع الأسف افتقر الجانب الفلسطيني للرؤية، بسبب عدم وضوح الأمور، ولذا لم نتمكن لذلك من فرض وجهة نظرنا عليهم".

لا بد من دراسة عوامل بنيوية أخرى هنا، حيث من الواضح تزايد عدد المنظمات غير الحكومية في المجتمع الفلسطيني نتيجة النقلة في نوع التمويل المتاح خلال العقد الأخير. وفي العام 1989، لم تكن هناك سوى منظمة حقوق إنسان واحدة (الحق)، ولكن يوجد العشرات اليوم. وهذا يشكل مجال العمل المحلي الذي تشتغل المنظمات غير الحكومية فيه. ويسهل على المانحين اقتراح الأفكار للمشاريع، حيث إذا رفضت منظمة ما المشروع، فقد يقبله كثيرون غيرها. ولاحظنا توجه المانحين لمنظمات أهلية مختلفة، وطرح أفكار مشاريع عليها، ما يبين طبيعة التغير في مجال العمل المحلي، وتغير الهيكلية المدعمة لتوزيع المساعدات. ويبدو أن المانحين قد أدركوا وجود التنافس على المستوى المحلي، ووجهتهم التغيرات على المستوى الدولي في هيكلية الميدان (structure of terrain) – وبخاصة زيادة تدخل المانحين في تعريف أولويات التمويل. ونشأت ديناميكية جديدة في المجتمع المحلي، حيث يستكشف المانحون أياًّ من المنظمات الأهلية سوف تقبل بمشروعهم. ودللت مؤسسة الحق في مقابلة معها أنه "لم يقم أي من المانحين بتوجيه مؤسسة الحق إلى ما يجب القيام به بشأن الواقع السياسي. هناك بعض المانحين الذين تشترك معهم المهنية نفسها وهم من يقوم بتمويلك. المانحون الآخرون يحاولون تسويق الأفكار، وإذا احترمت المنظمة الأهلية نفسها فستظل صادقة مع نفسها وترفض هذه الأفكار".

إلى جانب مشكلة تكاثر المنظمات الأهلية، ظهرت معضلة الانقسام، وقد أشار الكثيرون ممن أجرينا معهم المقابلات إلى ضعف جهود التنسيق بين هذه المنظمات، ما يضعف موقفها أمام المانحين، ويحد بالتالي من قدرتها في عملية صياغة الأجندة. وبين لنا أحد الأشخاص الذين أجرينا معهم مقابلات أنه "في واحد من مشاريع التنمية المجتمعية التي طرحتها الوكالة الأمريكية، طلبت إحدى المنظمات الأهلية من رئيس البلدية عدم التعاون مع أية منظمة أهلية أخرى، وأن لا يمدها بالمعلومات حول احتياجات القرية".

وعلى أية حال، لا يرتبط التماثل الهيكلي بعملية تسخير قوة المنظمات غير الحكومية، بل يحتوي على صور من النفوذ المستمد من عوامل مثل القدرة المؤسسية التي تشتمل على كتابة مقترحات المشاريع. ولاحظنا في هذا الصدد اهتمام المانحين والمنظمات غير الحكومية الدولية الشديد في تطوير قدرات المنظمات الأهلية المحلية على كتابة مقترحات المشاريع. وأوضحت إحدى المنظمات غير الحكومية الفلسطينية: "في البداية كنا نكتب مقترحات مشاريع ركيكة، ولكنها تشتمل على أفكار جيدة، وكان واضحاً عدم تمكننا من هذه المهارة. وقدمت لنا المنظمات التي كنا نعمل معها مساعدة فنية لتحسين قدراتنا في كتابة المقترحات. كما أن بعض المانحين يطلبون طريقة معينة في صياغة التقارير، وقد علمونا كيفية تطبيقها". وكثرت الشكاوى بين المنظمات غير الحكومية حول الحاجة لتطوير مهاراتها في اللغة الإنجليزية، ولتعيين موظفين ذوي مهارات لغوية متميزة، وبخاصة في أسلوب الكتابة. وتعين بعض المنظمات أشخاصاً مختصين لكتابة مقترحات المشاريع نيابة عنها، كما تستخدم منظمات أخرى مختصين من متحدثي الإنجليزية في عملية البحث عن التمويل. ويثير هذا قضية أوسع تتعلق بكيفية فهمنا لتنمية القدرات الإدارية وعملية المهننة. ما هو أثرها على المنظمات غير الحكومية وعلى قدرتها على مواجهة قواعد اللعبة؟ هل تحسن من ذلك؟ أليست أمراً جيداً يزيد من التماثل (parity) بين المانحين والمنظمات غير الحكومية؟

وتعتبر تنمية القدرات الإدارية للمنظمات غير الحكومية شيئاً إيجابياً، ولكن يظل السؤال: لماذا لا تزداد جهود هذه المنظمات لمواجهة المانحين، في حين أن قدراتها كمنظمات تتحسن؟ وتعتبر المنظمات المشاركة في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية (PNGOs)، على سبيل المثال، من أكثر المنظمات تطوراً من ناحية المهارات التنظيمية والقوة المادية.

ربما تجيب المنظمات غير الحكومية على هذه القضية من خلال الإشارة إلى أن تحسن قدرتها الإدارية يزيد من حجم عملها المكتبي. وقد اشتكت الكثير من المنظمات الفلسطينية من تحولها إلى عبيد لمتطلبات كتابة مقترحات المشاريع وصياغة التقارير. وعليه، يرى الكثيرون أن التطوير الإداري يزيد من عبء العمل المكتبي (Jad, 1995). وإن كنا نتفهم موقف المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، فإننا لا نجد له تبريراً كافياً، حيث من الضروري الفصل بين التغيرات الإدارية وتوجهات الفاعلين في المنظمات الأهلية، والكثير منهم إما ناشطين وإما بدأوا كناشطين. ففي كينيا على سبيل المثال، توسعت المنظمات ونمت، ولكنها احتفظت بعلاقاتها مع القاعدة الجماهيرية. وأبقى الفاعلون المشاركون على موقف ناشط قوي جداً. مثلاً، تعتبر حركة الحزام الأخضر (Green Belt Movement) على المستوى الدولي منظمة غير حكومية فعالة للغاية في شؤون البيئة والمرأة. وينتسب للمنظمة 50.000 عضو في أكثر من 2.000 مجموعة سكانية. وتنظم الحركة حملات مختلفة مع تنشيط الضمير السياسي والتعبئة الجماهيرية (Silliman, 1999:140). ويبدو أن أساس نجاحها ينبع من إبداعية وأصالة قيادتها، ففي حين أن المؤسسة نمت، قصدت قيادتها وضع خريطة التنمية المؤسسية الخاصة بها، وقاومت المأسسة، مفضلة الإبقاء على هيكلية تنظيمية لينة.

ويثير هذا الموضوع قضية ذاتية الناشطين في المنظمات الأهلية وتوجهاتهم ورؤيتهم بخصوص إلى أين يقودون المنظمة؟ ولا يكفي القول إن العمل الإداري يحدد الفاعلين في المنظمات غير الحكومية، ويتوجب لومه على توجهات المنظمة. ويتعلق ذلك بقضية الفهم الذاتي لناشطي المنظمات الأهلية حول دورهم، والأهداف التي يتوجب على المنظمة تحقيقها، وماهية علاقاتها مع المجتمع والجهات المانحة (يمكن قراءة المزيد حول هذا الموضوع في الفصل القادم بموقع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في مجتمعها). ويستطيع قادة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية من خلال الرؤية والأهداف أن يوجهوا القدرة الإدارية لمنفعتهم، وهنا تظهر إمكانية إنشاء هيكليات جديدة أو إعادة تعريف دور ووظيفة المنظمة لتلائم رؤية معينة. هذا وقد أشارت ريما حمامي إلى بعض الإمكانيات المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية الفلسطينية (Hammami, 2000). ونضيف لذلك أن المنظمات غير الحكومية الفلسطينية غالباً ما تقلل من قيمة المكاسب التي تجنيها من كتابة مقترحات المشاريع، كتمرين من شأنه أن يسهل

تبادل الأفكار. ويعود ذلك لعدم انفتاح بعض الفاعلين في المنظمات غير الأهلية لحدوث مثل هذا التبادل بين الأطراف.

الاستثمار في مساحة التفاوض

يخلق التفاعل بين المانحين والمنظمات غير الأهلية، والمواجهة بين هيكليات كل طرف، مساحة للتفاوض قد تكون واسعة أو ضيقة. كما تلعب قواعد اللعبة دوراً أساسياً في تحديد أبعاد مساحة التفاوض. ولكن وجود مساحة التفاوض هذه لا يعني أن الفاعلين المحليين يستخدمونها، أو أنهم يستغلون طاقاتهم باتجاهها كطريقة لتحسين مكانتهم في عملية وضع الأجندة. وعليه، فإن السؤال الرئيسي هو إلى أي مدى يستثمر الفاعلون المحليون في مساحة التفاوض؟ ترجع أسباب عدم الاستثمار لعوامل كثيرة، أهمها رغبتهم في الحصول على المال بأي ثمن، والخوف، والانقسام، و"وحشية التنافس" أو بسبب عدم وضوح قواعد اللعبة.

لعل أهم النتائج التي خلص إليها بحثنا الميداني إجمالاً هي **الدلالة على وجود مساحة للتفاوض ولكن المنظمات غير الحكومية الفلسطينية لم تستثمر فيها بشكل كبير** ، وسوف نعرض بعض ما أدلت به المنظمات الأهلية قبل تقديم تحليلنا العام.

وحسب أحد الفاعلين في منظمة أهلية فلسطينية: "تتبع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية توجهات وأولويات الجهات المانحة، ولا تضع الأولويات الخاصة بها، كما لا تقوم بعمل تقييم للاحتياجات أو بإجراء مسح خاص بها حول أولويات التنمية المجتمعية، بل تطبق المشاريع التي حددها المانحون، وتغير وثائق المشروع الخاصة بها لتلائم الجهة المانحة". وعليه، نستشف من شهادة مسؤول البرامج هذا أن المنظمات نادراً ما تقوم بنفسها بتقييم الاحتياجات، كما أنها تفصل مقترحات مشاريعها حسب أولويات التمويل لدى الجهة المانحة. وكشف لنا الشخص نفسه أن المنظمات غير الحكومية الفلسطينية تغير برامجها الخاصة بغرض تأمين التمويل من الجهات المانحة، مشيراً إلى أن إحدى المنظمات الأهلية الصحية تنفذ مشروعاً لمركز شبابي للحاسوب ليس له علاقة بقطاع الصحة. كما أوضح أن مؤسسته لا تنفذ أي تقييم إلا إذا طلبت منها الجهة الممولة ذلك، حيث أن التقييم لا يقع ضمن أولويات هذه المنظمة التي ترغب في تقليص التكاليف قدر الإمكان، ما يجعلهم يجرون عملية تقييم عندما يطلب المانحون ذلك فقط. ولكن في الوقت نفسه، أعرب الشخص ذاته عن حسرته قائلاً إنه من الواضح أن هذا سبب افتقار المنظمة لأولويات خاصة بها معرفة بوضوح.

في المقابل، يشرف على بعض المنظمات غير الحكومية الفلسطينية مجلس إدارة قوي، ما يضمن انسجام برامج المنظمة مع الأهداف الأساسية الذي نص عليها بيانها التأسيسي. وقد شرحت لنا منظمة أهلية في رفح كيف يقوم مجلس إدارتها بهذا الدور الرقابي: ففي حين أن هذه المنظمة تعمل في قطاع الصحة، فإنه حدث في بعض الأحيان أن تقدم إليها مانحون مختلفون بمشاريع تتعلق بمبادرات لترويج الديمقراطية وقد رفضت المؤسسة هذه العروض.

وبدون شك، تنبع مساحة التفاوض في هذا الصدد من تصور القوى المتحكمة في علاقة الجهة المانحة بالجهة المتلقية. ولا يعتبر دقيقاً تماماً أن نعتبر في كل الأحوال أن ميزان القوى سيرجح لصالح الجهة المانحة. كما أن هذه الصورة لا تكشف النقاب عن الأشكال المعقدة للعلاقات النامية بين المانحين والمتلقين. وتصف بعض المنظمات الأهلية الفلسطينية العاملة في مجال حقوق الإنسان المفاوضات التي تقوم بها مع المانحين بعبارات المنتصر: "لدينا توجيهات واضحة محددة لسياسات التمويل الخاصة بنا. أولاً، لا يجوز لأي ممول أن يمنحنا أكثر من 20% من ميزانيتنا. ثانياً، لا يحق لأي شخص أن يناقش مقترح المشروع معنا، حيث لا توجد مساحة لمدخلات من طرف الجهة المانحة، ونقوم بصياغة أفكار ومقترحات المشاريع داخلياً. ولا يحق لهم أن يفاوضونا عليها، ونتوقع منهم الرد بالقبول أو بالرفض فقط. ولا يدلون برأيهم في المحتوى. ثالثاً، نفضل مشروع مساعدة شعب لشعب (people to people aid) أي أننا نفضل التعامل مع منظمات غير حكومية دولية، وهكذا فنحن نحصل على 90% من ميزانيتنا من منظمات أهلية دولية. نعتبر التمويل شراكة كذلك، ويتوجب على شركائنا الالتزام بالدفاع عن موقفنا. كما نحصل على بعض الأموال من "حكومات صديقة"، ودول ليست ذات مصلحة مشتركة في الصراع مثل أيرلندا، والسويد، والنرويج".

يتوجب على القارئ أن يأخذ بالحسبان أن الخطاب منمق للغاية، وفيه ادعاء بعدم تدخل المانحين في مشاريع المنظمة الأهلية. ماذا نفعل بمثل هذا الخطاب الذي يصور لنا المنظمة غير الحكومية على أنها تشغل مكانة قوية أمام الجهة المانحة؟ هذا يعكس أولاً **مكانة مدير** المنظمة ضمن المنظمات "المميزة" التي تتمتع بسمعة طيبة لدى الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية. وفي الوقت نفسه، تمثل هذه القيادة مجموعة من قادة المنظمات الأهلية الذين يتمتعون بقوة وشخصية مميزة، وهم معروفون بأسمائهم، ويتلقون دعوات بصورة منتظمة للحديث في المحافل الدولية. ومن هنا، يمكن طرح السؤال عن مدى قوة ظاهرة الزبائنية (clientalism) في قطاع المنظمات الأهلية بين المانحين والشخصيات القيادية القوية مثل الشخص الذي أجريت معه المقابلة أعلاه. وكيف يمكن مقارنة مثل هذه المنظمات مع منظمات ذات قيادة متواضعة مثل مؤسسة الحق لحقوق الإنسان؟ وكيف يمكن تحليل شخصية قيادية أخرى في المنظمات الأهلية التي تحدث بصفتها الشخصية، رئيسة المنظمة النرويجية للمساعدة (Norwegian People's Aid) شاكية إياها للمكتب التمثيلي؟ وما مدى أهمية قوة الشخصية وشبكات العلاقات الشخصية في قطاع المنظمات غير الحكومية في المفاوضات؟ وهل يمكن الحديث عن نشأة ظاهرة الشلل والزمر الصغيرة؟

بين لنا البحث الميداني أن المنظمات غير الحكومية الفلسطينية القوية قادرة على التفاوض وحتى على الحصول على تمويل أساسي لأكثر من سنة، وهذا تمويل يصعب عادة تأمينه. وصرح أحد الفاعلين ذوي النفوذ في قطاع حقوق الإنسان: "عقدنا في العام الماضي اجتماعاً لكونسورتيوم الشركاء الرئيسيين لنا، ووقعنا على مذكرة تفاهم معهم، حيث اتفقنا فيها على أن نعرض عليهم مقترحات مشاريع، وأن يلتزموا بتوفير الدعم لثلاث سنوات، وأن يساعدونا في تغطية أي عجز إن وجد. العلاقة مبنية على أساس إيمانهم بالعمل الذي نقوم به، ولا نستطيع السعي وراء التمويل كل سنة، حيث أننا نحتاج لقاعدة دعم صلبة. ولكن تجدر الملاحظة في أننا دخلنا في هذه العلاقة مع الشركاء الرئيسيين الذين يقومون بدعمنا منذ سنوات منذ الانتفاضة (الأولى). ومن خلال هذه الترتيبات، تلقينا تمويلاً شاملاً يشمل الإدارة والبرامج (core funding)[xxxix]، كذلك حيث يقومون بصرف الميزانية ونستخدمها نحن في سياق مقترحات المشاريع التي نقدمها". ويبدو أن هذه المنظمة حظيت بقائمة مانحين لتختار منها: "لأعرض بعض الأمثلة. عرضت علينا الوكالة الأمريكية أن تدفع ميزانيتنا لثلاث سنوات، ورفضت العرض فوراً، لأن هذه أموال حكومية، ونحن لا نتفق مع سياستها. لديها مشاريعها الخاصة (المعرفة مسبقا) وهم يبحثون فقط عمن ينفذها. أنفقوا 18 مليون دولار على مشروعهم الخاص باستقلال القضاء، حيث أجرى مستشارون أجانب دراسات بدون مشاركة محلية، ثم بحثوا عن دمى متحركة لتنفيذ المشروع بدون أن تكون هناك مساحة تستطيع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية أن تساهم فيها في فكرة المشروع".

كما بين بحثنا الميداني حالات مقاومة لتوجهات المانحين من قبل بعض المنظمات غير الحكومية الفلسطينية: "هناك موضات خاصة بالتمويل، حيث في البداية طرح التعزيز المؤسسي، ثم حقوق المرأة، والآن حقوق الإنسان. تحصل مؤسسات حقوق الإنسان على التمويل من الحكومات مباشرة – وهذه مبالغ كبيرة. نرى أنه قبل الحاجة للدفاع عن حقوق الإنسان، توجد الحاجة لتأمين الحقوق الأساسية مثل الخدمات الصحية. لقد عُرضت علينا مشاريع لتدعيم حقوق الإنسان/الديمقراطية، ولكن كيف يمكننا قبول مثل هذه المشاريع هنا في رفح، في حين لا يمتلك مواطنونا حتى مستشفى أو أية خدمات أساسية. وهذا يؤدي إلى قضية أخرى، وهي العلاقة بين المنظمات الأهلية والناس. يعرف الناس بوصول التمويل للمنظمات غير الحكومية فهم ليسوا أغبياء".

وترغب الهيئات المانحة في بعض الأحيان في الدخول في نقاش ومفاوضات مع الشركاء المحليين، ولكنها توضح منذ البداية رفضها لإعطاء تمويل شامل إدارة، ومشاريع إدارية أساسية، أو مؤتمرات، أو ندوات، لأنها تريد أن "تؤثر على الوضع وعلى الناس، وذلك لمحاولة التوفيق بين الاحتياجات المحلية والمصالح الخاصة بالمانحين".
يعني ما يقوله مسؤول التعاون في إحدى الجهات المانحة أنه مع التحول نحو التمويل على أساس المشاريع، يمكن أن تصبح الشراكات بين المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والمانحين أساساً للحوار بين أجندة عالمية ومحلية. وهذا يفسر رفض بعض المؤسسات القوية التمويل على أساس مشاريع، حيث تشعر بضرورة الحفاظ على استقلاليتها، كما أنها لا ترغب في الدخول في حوار مع المانحين. وتعتبر جمعية إنعاش الأسرة مثالاً موضحاً للمنظمات الأهلية الرافضة للدخول في مفاوضات، حيث أن لها نظرة مختلفة. كما أنها تلوم المانحين، ولا تريد التفاوض معهم، وتشعر بالضغينة اتجاههم. فهي لا تفهم سبب طلب المؤسسة الفرنسية منها تفاصيل حول النتائج التي حققتها على المدى الطويل من عملية دعم العائلات المهمشة، حتى وإن كانت المؤسسة الفرنسية مؤسسة تضامن، وبخاصة إذا ما

قارنا إنعاش الأسرة بجمعية الزهور، حيث نلحظ كيف أن الأخيرة قد نشطت كثيراً في محاولة إشراك المانحين. وتقوم هذه الجمعية بذلك بدون تبني منهج المؤسسات المهنية، حيث قامت بتنظيم يوم مفتوح لجمع التمويل تلقت على أساسه مبلغ 10.000 دولار من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهكذا فقد مدت جمعية روضة الزهور يدها باتجاه المانحين بدون أن تغير كثيراً في هكيليتها وطريقة عملها.

تبنَّت منظمة نسوية أخرى تقنية ناجحة في النقاش والتفاوض حول رؤيتها مع الجهات المانحة، وبين لنا المركز النسوي للمساعدة والإرشاد القانوني أنه يعقد اجتماع سنوي للمانحين لمناقشة برامجه معهم بحيث يقوم بعضهم بالاستجابة مشكلين بذلك كونسورتيوم : "وتعتبر هذه فرصة لنوضح لهم أهمية المشاريع من وجهة نظرنا حسب واقع الحال في فلسطين، كما تعتبر ملتقى للنقاش وتوضيح موقفنا"، كما وضحت لنا مديرة هذا المركز. وتلجأ منظمات أخرى مثل اتحاد لجان الإغاثة الزراعية، ومركز القانون إلى الطريقة نفسها واصفة إياها بالمفيدة".

تتوجه بعض المنظمات الأهلية الفلسطينية الكبيرة بوجه عام للمفاوضات مع المانحين بالكثير من الثقة. وتعتبر العلاقات بين المانحين والمنظمات غير الحكومية على أنها ارتباط يجب أن يفضي إلى شراكة، تكون فيها للمنظمة المحلية مكانة متساوية: "أسلوب العمل بالمشاركة (participatory approach) يحتاج إلى مشاركة كلا الشريكين في تصميم المشروع وتنفيذه وتقييمه. يجب أن تعكس الهيكلية صفة الشراكة". ويفهم بعض الذين أجريت معهم المقابلات "الشراكة" هنا على أنها نموذجاً مثالياً (ideal type) يقوم فيه المانحون والمنظمات غير الحكومية بالعمل معا على تصميم المشروع وتنفيذه وتقييمه. واستطرد هذا المسؤول في تصوره للشراكة: "اتصلت بنا مؤسسة إيطالية العام 1997، واقترحت علينا تنفيذ مشروع لمساعدة الشركات الصغرى. وكانت الأنروا مهتمة بمساعدة النساء الرياديات من خلال مدهن بخدمات تجارية استشارية. وطورنا مقترح مشروع خاصاً بالتنفيذ، حيث نفذنا 12 ورشة عمل استشارية في مناطق مختلفة بمشاركة السكان المحليين، والتقينا بـ 400 امرأة لعرض الفكرة، وسؤالهن عن أهم المعيقات التي تواجهها النساء الرياديات، وطلبنا إليهن عرض تصوراتهن للهيكلية التي يمكن أن تساعدهن. وقمنا بكتابة تقرير مبني على النتائج التي حصلنا عليها عرضنا فيه المحددات/الاحتياجات". ويعتبر هذا مثالاً على مشروع بادرت إليه جهة مانحة، ولم تكن المنظمة غير الحكومية الفلسطينية متأكدة حول ما إذا كانت ستباشر به أم لا.

وعلى القارئ أن يلاحظ كيف زادت المنظمة المحلية من ملكيتها للمشروع من خلال إجراء مسح واسع للآراء المحلية، متشاورة مع 400 امرأة، ومدرجة آرائهن في المشروع. وفي هذه الحالة، تعتبر ورش العمل التشاورية مثالاً موضحاً للآلية التي استخدمتها المنظمة الأهلية في التفاوض مع المانحين، وتعدل المشروع الذي لم تكن متأكدة منه. وبهذا، جعلت المشروع ملائماً أكثر لاحتياجات النساء الفلسطينيات ومقبولاً لدى المؤسسة.

4-4 مقاربات المنظمات المحلية في المفاوضات

نعرض فيما يلي مقتطفات من آراء المنظمات الأهلية الفلسطينية حول المفاوضات، والأمور الواجب التفاوض عليها، وتشتمل هذه المفاهيم أيضاً على **الأمور التي يمكن التفاوض بشأنها** . وفي الحالة الأولى، ترى المنظمة الأهلية أن الأولويات أمر لا يستحق التفاوض، بل يجب التركيز على هيكلية المشروع. وصرح أحد الذين قابلناهم من منظمة أهلية: "لقد تمتعنا دائماً بعلاقات شراكة قوية مع المانحين، ولكن لدينا أيضاً آليات قوية لتوضيح أهدافنا وضمان المساءلة. مثلاً، سوف ننظم ورش عمل في الفترة الحالية، حيث تقترب الفترة الانتقالية من نهايتها لتوضيح رؤيتنا وتوجهاتنا المستقبلية. القضية لا تتعلق بالأولويات والمحتوى، بل بهيكلية البرنامج. والأولويات قضية ذاتية، فكلها نافعة ومهمة. كيف يمكننا التقرير بأن تطوير مصادر المياه وحفظها أهم من التنمية المؤسسية؟ المنظمات غير الحكومية متنوعة، وكذلك احتياجات الناس تختلف بشكل كبير. التقييم هنا شيء ذاتي".

وتعتبر منظمة أهلية فلسطينية أخرى مختصة بالرعاية الصحية أن هامش التفاوض ضيق لسببين: أولهما، كما بين المسؤول: "فلسطين ليست أفقر من بنغلادش، ولكن توجد أجندة سياسية هنا، وهي عملية السلام والاستقرار في المنطقة". وثانيهما، "قبل تأسيس السلطة الفلسطينية كان التمويل أكثر نزاهة، حيث كانت الأموال تأتي من أجل

التضامن مع الفلسطينيين ودعمهم، وكانت قيم المانحين تنسجم مع خططنا، ولكن الآن تراجع الاهتمام بالتضامن، حيث أصبحت الاهتمامات سياسية أكثر".

لماذا اختارت هذه المنظمة عدم التفاوض مع المانحين مفضلة خيار "الهروب الفردي"؟ لقد برر أحد قادتها الموقف: "ما نحاول القيام به كمنظمة أهلية هو الاستفادة القصوى من الفرص لفلسطين قبل أن يتوقف التمويل. وهذا يعني استغلال الأموال من خلال عرض عملنا على المانحين وتلقي دعمهم. ولكن لا نستطيع القيام بذلك مع بعض منهم، حيث يأتي بعض تمويل المانحين من الحكومات؛ مثل الوكالة السويدية للتنمية الدولية، والوكالة الأمريكية، وغيرها، وإمكانية التغيير تكون عندها صعبة، ولكننا نظل نحاول ... هذا يعني أن هذا العمل يشكل جزءاً من استغلال الوضع الحالي واهتمام المانحين بفلسطين". "سياستنا هي تقليل الخسائر إذا ما شعرنا بأن مشروعاً ما يسبب مشاكل لأي سبب كان، أو لا يعكس اهتمامات السكان. إذا ما أخبرنا المانحين بأن هذا المشروع يتناقض مع أولويات التنمية الفلسطينية فإنهم سيبحثون عن منظمة شريكة أخرى بكل بساطة. نحن نحاول الدخول في المشروع مع تعديل توجهاتنا، وتغيير أمور مثل المجموعة المستهدفة، أو الموقع الجغرافي لتحسينه. وعلى سبيل المثال، كان هناك مشروع خاص بصحة المرأة بين مؤسسة كير وصندوق الأمم المتحدة لمساعدة السكان، وقد اعترضنا عليه مع غيرنا، ولكن على الرغم من معارضتنا استمر المشروع. وفي السنة التالية اشتركنا فيه مع كير وحاولنا تحسينه ... في المشروع التالي أرادوا منا أن نكون المنفذين، واعترضنا، وأعلمناهم بضرورة مشاركة المنظمات المحلية، مؤكدين على أنهم لا يستطيعون العمل بمفردهم وتحقيق النجاح. وهكذا دخلنا معهم في المشروع، وراجعنا أولوياته وأهدافه إلى ما غير ذلك، حتى توصلنا إلى حل وسط، وتمكنّا من تقليل الأضرار والتخفيف من هدر الأموال. هذا هو أسلوبنا. عادة ما يكون الأمريكيون الأصلب في هذا الصدد، حيث يختلفون عن الأوروبيين، فهم أقل مرونة ويبدون استعداداً أقل للتفاوض".

لخصت منظمة أهلية أخرى تعمل في قطاع الصحة مشكلة المفاوضات مع المنظمات الأمريكية: "مع الأسف، يتطلب العمل مع الوكالة الأمريكية مفاوضات كثيرة يمكن أن تكون مهينة، ولكننا فرضنا طريقتنا عليهم. في الحقيقة لديهم أجندة سياسية وأجندة شخصية، وهم يعملون على دعم عملية السلام. هل يجب علينا أن نرفض؟ ولكننا نحتاج هذا العمل. في بعض الأحيان تكون المشاكل التي تسببها المشاريع أكثر من قيمتها، ويكون من الأفضل عدم القيام بها. فمثلاً، طرحت منظمة تنظيم أسرة أمريكية علينا مشروعاً قيمته مليون دولار للتدريب، وأرادوا منا العمل على الترويج لتعقيم الرجال. ورفضنا هذا الأمر، بل تعدينا الرفض إلى طردهم خارج البلاد. وأعلمنا الوزير عن مشروعهم ونجحنا في إخراجهم. وهناك حالات لبعض المشاريع التي يمكن أن تؤذي البلد، كما أنها لا تستشعر خصوصيته الثقافية. من ناحية أخرى، إذا تمكننا من إعادة تصميمها قد نجعلها نافعة." واستطرد الشخص نفسه مميزاً بين المانحين الأمريكيين وغيرهم من الهيئات المانحة: "معظم مشاريعنا يمولها النرويجيون. لديهم إطار عمل لتمويل مشاريع معرف دولياً وليس مخصصاً لفلسطين. نعرض عليهم مقترحات المشاريع بناء على احتياجاتنا، مبينين المشروع والأهداف والاحتياجات وطاقم العمل إلى ما غير ذلك، ثم نتفاوض معهم على أن نقرر بشأن دور طاقم العمل، وهم لا يملون أوامر علينا. نحصل على سلطة صناعة القرار النهائي في المشروع، ويعرضون علينا تعليقاتهم ويقومون بالرقابة على العمل للتأكد من تنفيذ المشروع حسب ما خطط له، ولكننا نسيطر على الأمور. هذا الأسلوب مثالي وصحي ومبني على أساس الشراكة. ومن الجهة المقابلة توجد الوكالة الأمريكية، حيث توجد مشاكل حول الطريقة التي يجب أن نتعامل معها من خلالها. الوكالة تهيمن بشكل مفرط في تصميم المشروع وفي التمويل/الميزانية. ليكون للمشروع أثر لا بد من إعداد خطط تساهم في إحداث هذا الأثر، ولكنهم عندما يشاركون في التصميم ويقترحون أموراً مثل مستشارين دوليين ما قد يكلف الكثير، فهم على استعداد لقبول ذلك. ولكن إذا تخطينا الميزانية بقليل يعترضون ... كنا على وشك رفض مشروع للوكالة الأمريكية، ولكننا توصلنا إلى تسوية بشق الأنفس. والآن، بعد أن تعاملنا معهم لفترة مارسنا عليهم الضغط بدعم من منظمات أهلية أخرى بخصوص تكتيكاتهم المتصلبة وغير المرنة. ولقد نجحنا حالياً في حملهم على الاستماع إلى تعليقاتنا الخاصة على المقترح المعدل الذي يعرضونه علينا. وهكذا من هنا نلحظ إمكانية التأثير على المانحين".

ولكن على الرغم من كل هذه الشهادات وقصص "نجاح" المنظمات غير الحكومية المحلية السائدة في تفاوضها مع المانحين، لا يعني هذا أن المنظمات الأهلية الفلسطينية تستثمر في مساحة التفاوض. أبلغنا الكثير من المانحين أن المنظمات غير الحكومية المحلية تستعجل في الحصول على التمويل حتى في مجالات ليست ذات علاقة بقطاع عملها. ويتلقى الكثير من المانحين اتصالات هاتفية رسمية وغير رسمية من المنظمات الأهلية الفلسطينية التي

تطرح أسئلة مثل: "ما نوع المشاريع التي تمولونها؟"، "ما هي الأمور التي تركزون عليها هذه الأيام؟". علمنا من منظمة صحية صغيرة أن أحد المانحين يفرض عليها موقع المشاريع، وعندما تحدثنا إلى الجهة المانحة تبين لنا أن مسؤول الهيئة المانحة اقترح موقعاً بدا له مهمشاً بالنسبة لإمكانية حصوله على خدمات صحية. وقدمت المنظمة الحكومية طلباً لتغيير الموقع بدون ذكر الأسباب، وعندما سأل المسؤول عن تفسير لذلك، سحب هذا المسؤول طلب تغيير الموقع بكل بساطة. وهذا النوع من المنظمات التي تخفق في مفاوضاتها تترك الباب مفتوحاً للجهات المانحة، وتقبل أغراضاً من قائمة المشتريات التي تقترحها عليها. وبدون الاستثمار في هذا الهامش الموجود، فإن هذه المنظمة الأهلية سوف تفقد تصورها لأجندة خاصة بها.

لا ترتبط عملية التفاوض بالمانحين والمتلقين فحسب، بل تتعلق بالتبادلات بين المؤسسات المانحة في العواصم الغربية وممثليهم في تل أبيب ورام الله. وشرحت لنا مسؤولة في واحدة من مكاتب التعاون الاسكندنافية في رام الله صراعها لتغيير أولويات الهيئة المانحة، وشرحت لنا جهودها لإدخال المشاريع النسوية في القنوات الثنائية (أي المنح بين حكومات): "لقد اتصل بنا طاقم شؤون المرأة، مشدداً على أهمية هذا القطاع وضرورة وضعه على قائمة الأولويات، كما تلقيت مقترح مشروع من الطاقم وأحسست بأن ما يريدون القيام به مهم وضروري. وذهبت شخصياً لمقابلة مدير في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وطرحت الفكرة عليه لإدخال قطاع المرأة كجزء من علاقات التعاون الثنائية". وهذا مثال مهم يبين كيف يمكن تعريف أجندات قطاعية من خلال مدخلات ومبادرات من بعض الأفراد داخل المنظمات المانحة. وأدرج مشروع المرأة هذا ضمن البرامج الثنائية. وفي الوقت نفسه تبين هذه الحالة الأهمية التي يعلقها بعض المانحين على قضية تمكين المرأة.

وأخيراً، يمكن فهم الطريقة التي تستثمر من خلالها المنظمة الأهلية في مساحة التفاوض بطريقة تشبه نموذج هيرشمان (Hirschman) (الموضح في الفصل الثالث)، باتباع نمط الولائية (loyalty) أو الهروب الفردي (exit) أو المقاومة (voice). ويسيطر نموذج المقاومة إذا كانت المنظمة غير الحكومية تتعامل مع قضية التعاون مع الجهة المانحة بهدف الإدلاء بمدخلاتها في فكرة المشروع، ومنهجيته، ومجموعته المستهدفة، وموقعه. وفي مقابل ذلك، يشير نموذج الهروب الفردي للمنظمات غير الحكومية التي إما تهرب بشكل كامل من عمليات التفاوض، وإما تقبل التمويل بداية، ومن ثم تغير المشروع من الداخل. وينطبق نموذج الولائية على المنظمات الأهلية التي تقبل بأجندة أو/و بشروط المانحين.

المرونة كشكل من التفاوض

ما هي أنواع المرونة التي يمكن أن نلحظها بين المانحين؟ هل هم على استعداد لتأجيل موعد التسليم؟ وهل هذا يعتبر نوعاً من المرونة؟ نحن نفهم المرونة على أنها الاستعداد لتعديل السمات الثابتة للبرامج مثل خط الميزانية عند حدوث أمر مفاجئ، أو في حال عمل تغيير في المشروع. لقد أظهر المانحون إجمالاً بعض المرونة عندما تقدم المنظمة المحلية أسباباً واضحة ووجيهة لذلك.

وظهر لنا من خلال مراجعة ملفات بعض الهيئات المانحة أمثلة عديدة على قيام المانحين بتعديل بعض ترتيبات المشاريع بناء على طلب مقدم من المنظمة الأهلية الشريكة، بما في ذلك تغيرات حيوية في برنامج التنفيذ الزمني. ومن الأمثلة التي عرضتها علينا منظمة محلية في غزة لتوضيح حساسية المانحين لمعايير المجتمع الخاصة: "عندنا مشروع واحد، مختلط للفتيات والفتيان. سَبَبَ الاختلاط بين الجنسين حرجاً للآباء، حيث أن مجتمعنا تقليدي. وقد شرحنا هذه النقطة للمانحين ووافقوا على تغيير المشروع. وعبرت منظمة غير حكومية أخرى عن أمثلة أخرى للمرونة التي أبداها المانحون: "سوف نبدأ بكتابة أبحاثنا بالإنجليزية وليس فقط بالعربية. فحتى الآن كنا نكتبها بالعربية فقط، ولكن لا يستطيع المانحون قراءة عملنا والاطلاع عليه، وقد كانوا يقبلونه بهذه الطريقة. ولكننا نحتاج لأن نبرهن على قدراتنا للجهة المانحة، وعليه يتوجب علينا أن نصدر أبحاثاً بالإنجليزية. كما أننا ننوي إنتاج شريط فيديو عن مؤسستنا لنعرض فيه بعض القضايا التي نتعامل معها، مثل الزواج المبكر. وهذا من شأنه أن يعرف المانحين بعملنا".

ويمكن اعتبار تمويل الطوارئ إشارة للاستعداد للقبول بتنمية لا يمكن التنبؤ بها، كما أنه ينطوي على درجة معينة من التكيف والقابلية للانحناء أمام الأحداث غير المتوقعة. وتمكنت مؤسسة حقوق إنسان كبرى من تجميد 10% من ميزانيتها للحالات الطارئة التي تتطلب تدخلاً مباشراً. وكما شرحت لنا هذه المنظمة الأهلية: "لم نضع على قائمة خططنا للعام الماضي أية مؤتمرات. وسنحت لنا في خلال تلك السنة فرصة لعقد مؤتمر دولي في جنيف، وتقدمنا بطلب بهذا الخصوص للمانحين ووافقوا بسرعة. لدينا من المرونة ما يمكننا من تنفيذ أمور سريعة معهم.
وشركاؤنا الرئيسيون هم أساساً المنظمات الدولية غير الحكومية كافة".

أثار اندلاع الانتفاضة الثانية قضية تمويل الطوارئ بشكل قوي. وعادة ما تقوم المنظمات غير الحكومية الدولية والجهات المانحة العاملة في الأراضي الفلسطينية بتعديل بعض النواحي المتعلقة بأهداف برامجها لتمكن المنظمات المحلية من التجاوب مع الانتفاضة والتكيف معها. وزعت الوكالة الأمريكية أول دفعة من تمويل الطوارئ الرئيسي، كما أنها أعلنت عن نيتها تقديم هذه المساعدة في الصحف المحلية، وحددت المؤسسات الشريكة التي يمكن صرف مثل هذه المعونة لها، بما في ذلك اتحاد لجان الإغاثة الطبية الفلسطينية، وغيرها. واعترضت لجان الإغاثة الطبية على قيام الوكالة الأمريكية بنشر هذه المعلومات بدون التشاور معها.

ومن المفاجئ أن تنتظر المفوضية الأوروبية لشهر قبل أن تتخذ قرارها بشأن تقديم مساعدة طارئة. وعلى الرغم من أن الشركاء الفلسطينيين تقدموا بطلبات، فإن المسؤولين في مكاتب المفوضية المحلية رفضوها. كما أن المنظمات الأهلية المحلية اضطرت لأن تنتظر شهراً كاملاً ليصدر هذا القرار. نلحظ إجمالاً تأخر ردود فعل الهيئات المانحة، ولكنها قامت بتعديل برامجها بقدر معين من المرونة. فإن اتخاذ مثل هذه القرارات ليس دائماً بالأمر السهل بالنسبة للهيئات المانحة الدولية، وذلك لأسباب عدة بما في ذلك البيروقراطية. وحسب المقابلات التي أجريناها مع مؤسسة أطباء بلا حدود (Médecins Sans Frontières)، علمنا أن المفوضية الأوروبية يلزمها ثلاثة شهور لاتخاذ مثل هذه القرارات، حتى في حالة تمويل الطوارئ. وأحياناً تنتهي حالة الطوارئ قبل أن يصل التمويل.

أما المنظمات غير الحكومية الدولية، فقد تجاوبت مع الانتفاضة بشكل أسرع من المانحين، وعدلت من مشاريعها حسب تغير الظروف. وقد ذكرت أمل خريشة، مديرة جمعية المرأة العاملة الفلسطينية، مازحة أنها اتفقت مع المانحين الذين تتعامل معهم على اعتبار المظاهرات كنوع من ورش العمل في الهواء الطلق.

5-4 تغيير الأشكال التنظيمية

مرت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية بتحولات كثيرة منذ نشأتها التاريخية في السبعينيات والثمانينيات.
وتشكلت هذه التغيرات، بدون شك، بفعل عوامل داخلية، ولكنها أيضاً تأثرت بالتغيرات الخارجية، وبخاصة إعادة هيكلة المساعدة التنموية الغربية، وتشكل علاقات جديدة بين الهيئات المانحة والمنظمات الأهلية الدولية. سيتطرق هذا القسم لهذه التغيرات مع التركيز على أربع قضايا، وهي: ظهور التكنو-بيروقراطيين (techno-bureaucrats) والخبراء في مجال التنمية الدولية؛ وهيمنة التمويل الخاص بمشروع معين (وليس ببرنامج)؛ والتركيز على النشاط الدفاعي (advocacy) للمنظمات الأهلية. وأخيراً، سوف ندرس تشكلات المنظمات الأهلية الفلسطينية، حيث سنظهر أن الأجندات العالمية الجديدة وممارسات المانحين تدعم إنشاء المنظمات غير الحكومية العملاقة.

ظهور الفاعلين التكنو – بيروقراطيين والخبراء في المجتمع الدولي

يؤدي نوعان من الفاعلين دوراً مركزياً في المؤسسات الدولية، وهما المسؤولون الإداريون والخبراء. وعلى نقيض صورة الهيئة المانحة التي تعد أجندتها في عاصمة ما بعيدة، فقد بين لنا العمل الميداني أهمية الطاقم الإداري في المكتب المحلي في تحديد أولويات التمويل الخاصة بالمانحين. ويمتلك هؤلاء الأفراد سلطة صنع القرار. وعند

انتقاء الشركاء وتقييم مقترحات المشاريع، فإنهم لا يقومون بطرح الأفكار فحسب، بل يتفاوضون مع مقر هيئتهم الرئيسي. وبالتالي، يُنظر إلى هؤلاء التكنو – بيروقراطيين على أنهم أكثر من مجرد طاقم تنفيذي. ويوضح المثال الذي ناقشناه أعلاه هذه النقطة. فقد أقنع مسؤول محلي رؤساءه بالحاجة لتعديل التوجيهات القادمة من وزارة الخارجية البريطانية، وتبني منهجية متعددة القطاعات لمكافحة الفقر في الأراضي الفلسطينية بدلاً من التركيز على بعد واحد الذي كانت تنتهجه الوزارة.

ويتم التعاقد مع الخبير عادة على أساس مؤقت ليعمل مستشاراً لتصميم وتقييم البرامج والمشاريع. ويرتبط انتصار نموذج الخبير في صناعة المساعدات بعملية إعادة الهيكلة العالمية التي يميزها زيادة دور المنظمات الأهلية الدولية في توزيع التمويل الحكومي، ونجد في موازاة ذلك تفككاً في أسلوب عمل التضامن.

ويبدو جلياً أن كلاً من التكنو – بيروقراطيين والمستشارين عادة ما يتبنون **المنهجية ذات التوجه التقني** (technicistic approach). ولاحظ جان دانييل مولر ذلك أيضاً، واضعا الأمر في سياق أوسع، بحيث أصبح فيها التدريب على الإدارة وتعزيز القدرة المؤسسية (capacity building) بالنسبة للمنظمات الأهلية بالشيء المهم (Muller, 1989:19). وتبين من خلال مسح أجرته مؤسسة التعاون، ومن تقرير لكلارك وبلايا، أن تعزيز القدرات قد تحول إلى موضة حقيقية للمانحين (Hanafi, 1999) و (Clark and Balaj, 1994:10). أضف إلى ذلك أن برامج التدريب لا يتم تفصيلها عادة حسب احتياجات المنظمة الأهلية. ومع ضعف التنسيق، يضيع جزء من هذه الجهود هباء ولا يحقق النتائج المرجوة منها.

تندرج ممارسات التكنو–بيروقراطيين والخبراء في منهجية ذات نزعة تكنوقراطية. وتغذي هذه النزعة **العقلانية الأداتية** (instrumental rationality) التي تحدث عنها ماكس فيبر (Max Weber)، باعتبارها الطريق نحو الوسيلة الأكثر كفاءة لتحقيق أو لإدراك الأهداف المعرفة مسبقاً. وعادة ما يدعم ذلك بصورة من النزعة العلمية، حيث ينتج **التكنوقراطي – العلمي** واقعاً ما خلال ما يطلق عليه ميشيل فوكو "شعائر الحقيقة" (ritual of truth). وهذا يؤدي إلى صعود جسم متنامٍ من المعرفة يقدم نفسه على أنه "علمي"، ويساهم في قوة المحكومية (governmentality). ويلقي هذا النوع من الذاتية أهمية معينة على التوجه الرئيسي للفاعلين، وغالباً ما يهمش أية تغذية راجعة من الخبرة على الأرض، كما سيتبين لنا من خلال مناقشة المشاركة المجتمعية، وأسلوب العمل بالمشاركة، ومنهج التقييم السريع أدناه. ويتضح كذلك أن خطاب المنظمات الأهلية المحلية والدولية على حد سواء (لا يأخذ بالحسبان تطور العلاقة بين الناشط والأكاديمي في إعادة هيكلية التقسيم العالمي للعمل). ومن منظور ميشيل فوكو، تعتبر السلطة شرطاً أساسياً في بناء المعرفة، ولكن يظل خطاب الخبير الاستشاري مبنياً على الانقطاع بين العالمي – المحلي. وفي هذا الخطاب، تقل قيمة المعرفة والتحليل المحليين تحت حجج متعددة، منها (افتراض) الانحياز المتأصل للخبراء المحليين عند التعامل مع القضايا المحلية، والذي يرتبط بصورة مباشرة بالصراع الذي نعيش فيه. وفي الوقت نفسه وفي الخطاب ذاته، يزداد التركيز على الخبراء الفنيين الدوليين وأدواتهم وقدرتهم على تقديم حلول يمكن التنبؤ بها.

فيما يتعلق بذاتية (subjectivity) الخبراء، فمن الأدق الحديث عن ذاتية بينية (inter-subjectivity)، حيث يرتبط إنتاج المعرفة بأثر المؤسسة وعمليات الضبط التي تقوم بها لأفرادها. وبناء على تصور فوكو للمحكومية، نلحظ أن هؤلاء التكنو – بيروقراطيين والخبراء هم في الواقع صناع القرار، ولكنهم في الوقت نفسه يتقمصون القواعد التي أصدرتها المؤسسة، والتي تتحكم بالفرد من خلال عمليات المراقبة (surveillance processes). وجزء من عملية المراقبة هو وضع مؤشرات عقلانية وكمية لقياس نجاح مشروع أو فشله. شرحت واحدة من المنظمات الصحية العاملة في مجال الصحة النفسية المشكلة: "يريد بعض المانحين أن يعرفوا عدد المقابلات اللازمة لإشفاء مريض في سنة واحدة. هذا ليس ممكناً في ظل زعزعة ظروف مجتمعنا. يمكن أن يبدأ التدريب وتتحسن صحة الشخص، ولكنها يمكن أن تتدهور ويضطر للعودة إلينا". وبناءً على ذلك، فنحن نعتقد أن القضية ليست عدم تقدير الجهات المانحة للظروف المحلية، ولكنهم يركزون بإفراط على الأرقام والمؤشرات القابلة للقياس الكمي التي يمكن وضعها في قائمة في نهاية السنة. وغالباً مع يعمل التكنو – بيروقراطيون في الهيئات المانحة بطريقة الأطر المنطقية (logical frameworks)، ويطلب منهم توفير مؤشرات كمية بالإضافة للنوعية.

يطرح إيان سميلي فكرة أن تحليل إطار العمل المنطقي يعكس المنطق الذي يتعامل المانحون من خلاله مع عملية التنمية. ويحاول هذا التحليل فرض اليقين والسيطرة على عملية المخاطرة وغياب اليقين. ولكن هذا يلائم ويعكس بشكل أكبر تسيير الاقتصاد مقابل الاقتصاد السياسي. كما أن هذا يساهم في تحويل الاهتمام بعيداً عن الأرض ونشاطات التنمية نحو طبيعة منظمات أهلية، بحيث يتركز البحث عن المنظمة الأهلية الأكثر "كفاءة ونجاعة في الإدارة" (Smillie, 1995:158).

ولكن قد يحاجج البعض أن ظهور مثل هذه المنهجيات هي متعلق بالتعقيد المتزايد لطبيعة عمل هيئات المانحين والمؤسسات الدولية، هذا ليس شيئاً لا يمكن تغييره. لقد كرس عدد قليل من بعض المنظمات الدولية وقتاً كبيراً لتطوير أسلوب العمل، يأخذ بعين الاعتبار التلاؤم الأمثل مع سياق المتلقي مثل مؤسسة إيندا (منظمة التنمية البيئية للعالم الثالث) (Environmental development of the third world)، وهي عبارة عن مؤسسة دولية تشاركية لا تسعى للربح وتأسست العام 1972 في داكار (السنغال) وتتكون من كيانات تنظيمية منفصلة ينسق بينها سكرتير تنفيذي. ونهضت هذه المؤسسات كرد فعل على الأسلوب الأوروبي في التنمية الذي يفرض بلا تمييز من الأعلى – من العواصم الأوروبية. في المقابل، ترى إيندا هذا ضرورة إضفاء الشرعية على المعرفة من خلال بنى السلطة في المجتمع المحلي. وتعتبر برنامجها سياسياً وليس إصلاحياً أو إنسانياً. وتبني إيندا أسلوبها على تشجيع مشاركة السكان في كافة مراحل المشروع، منذ نشأته وحتى استكماله. ومن خلال وضع **الفاعلين الاجتماعيين** على قائمة الأولويات، يرتكز المشروع على المصادر المجتمعية كافة، بمن في ذلك القادة التقليديون (الشيوخ) بطريقة لا "يستخدمون" لغرض تكتيكي (instrumentalize)، بل توجه مشاركتهم نحو مشروع حضري مجتمعي. وعلى عكس المنظمات الدولية الأخرى، عملت إيندا مع الإسلاميين، وعبأتهم لتنفيذ مشاريع اقتصادية واجتماعية. كما تحول مشروع مكافحة الفقر التابع لهذا المشروع إلى أداة للتغير الحضري والاجتماعي، خالقاً مفهوماً جديداً للمواطنة. كما أن المشروع يختلف عن منظمات التنمية الدولية في كونه لا يجمع المبادرات ويصنفها في مشاريع منفصلة تنقسم عادة إلى مدافعة، وزيادة التوعية، أو تقديم الخدمات. ولكنه يصنع رزمة واحدة (package) تهدف بشكل أساسي إلى تحويل حياة السكان. ولتحقيق ذلك، فقد اعتبرت التعبئة الشعبية مهمة جداً لتحقيق هذه الغاية، كما أنشئت لجنة من الباحثين المحليين عن التمويل. وتتألف إيندا من عشرة فروع في السنغال، ولهذا رفضت تكوين فرق فنية مختصة، حيث يتوجب على كل فرع أن يستخدم المصادر المحلية بشكل أساسي. وترفض هذه المنظمة الدخول إلى أي بلد لتطبيق أساليب منهجية مصممة مسبقاً على السكان المحليين، بل تفضل تعبئة السكان ليشاركوا بشكل كامل في تعريف المشروع وتنفيذه وتقييمه.

لقد تحولت إيندا في بلد مثل السنغال إلى مؤسسة قوية جداً. وعندما وضعت الحكومة السنغالية خطتها الرئيسية لمحاربة الفقر في المدن، فرضت هذه المنظمة قواعد عملها على المانحين. فعلى الرغم من حصولها على ما يقارب 60% من التمويل من مصادر مؤسسية (حكومية)، فإنها قاومت منهج الخبير التكنوقراطي.

بعد أن عرضنا مفهوم التكنو – بيروقراطيين والخبراء وقابلناه بنموذج إيندا، يتوجب علينا أن نسأل أنفسنا عن كيفية تأثير التكنو – بيروقراطيين والخبراء من المجتمع الدولي على المنظمات غير الحكومية المحلية؟ العملية ليست بسيطة، وعلى سبيل التوضيح، سوف نبدأ بعرض مثال لأسلوب العمل الدولي لمشاركة القاعدة الجماهيرية، وندرس كيفية التعامل مع هذا الأسلوب على المستوى المحلي.

المشاركة المجتمعية، كأجندة مسلم بها

خلال مقابلاتنا ناقش الكثير من قادة المنظمات الأهلية أهمية المشاركة المجتمعية. ولكن بعض الفحص الدقيق تبين لنا أن هذا المصطلح غالباً ما يستخدم كشعار، وتتم مناقشته كوسيلة عمل، ولكن عند التطرق إلى التطبيق نجد القليل جداً من الجوهر خلف التصريحات الرنانة لزيادة مشاركة القاعدة الجماهيرية. وأثنت واحدة من المسؤولين الفلسطينيين العاملين في منظمة غير حكومية تقدم منحاً للمنظمات الفلسطينية على أساليب التقييم المجتمعية، وشددت على الحاجة لتدريب الشركاء على هذا العمل. ولكن تعاملها مع التقييم المجتمعي تشبه الدواء العام الذي يعالج كل الأمراض. وهذا النقد الذي نقدمه لا يعني بالضرورة أنه يشمل كل المنظمات. فلعل جمعية الإغاثة الكاثوليكية (Catholic Relief Services) وهي إحدى أوائل المنظمات التي استخدمت التقييم السريع بالمشاركة (Participatory Rapid Appraisal-PRA) في فلسطين، هذا الأسلوب كجزء من جهد حثيث لتعزيز مشاركة المجموعات المستهدفة.

ولكننا نلاحظ أن كلاً من المنظمات الأهلية الفلسطينية والمنظمات الدولية العاملة في الأراضي الفلسطينية تؤكد في خطاباتها على أهمية المدخلات والآليات المجتمعية مثل التقييم السريع بالمشاركة، ولكن الممارسة بينت أن الكثيرين لا يطورون أو يستخدمون هذه التقنيات. وأقر منسق برنامج في منظمة أهلية فلسطينية كبيرة أن "التقييم السريع بالمشاركة عبارة عن "كلمة مهنية" تستخدم لإرضاء المانحين وزيادة مصداقية المنظمة الأهلية. المشكلة هي في ما إذا كانت الجهة المانحة و/أو المنظمة الأهلية تستخدم هذا الأسلوب كأداة لجمع المعلومات أو كمنهجية تتبع. في حين أن إحدى المنظمات النسوية نفذت تقييماً سريعاً بالمشاركة في نصف يوم، بينما استغرقني 15 يوماً لاستكمال واحد في غزة. يناور المانحون حول هذا الأسلوب ويستخدمونه كوسيلة لإضفاء الشرعية على أجندتهم الخاصة. وينفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقييماً سريعاً بالمشاركة في يوم واحد، وفي معظم التجارب التي اطلعت عليها بخصوص قيام المنظمات الأهلية بعملية تقييم سريع بالمشاركة ظهر خلاف بين نتائج تقييم الاحتياجات وأجندة المانحين، ولكن كانت الأجندة الأخيرة تتبع". تدعم نهلة عبدو هذا الطرح وتقتبس من تقرير بيسان لشهر حزيران 1993 حول مشروع مخيم عسكر، حيث سئلت نساء في المخيم حول مبادرة مشروع لتأسيس مركز أعمال صغير في المخيم، وأعربت النساء في هذا المسح عن معارضتهن لهذه الفكرة، ومع ذلك تابع المانحون والمنظمة الأهلية تنفيذ المشروع (Abdo, 1995).

كما انتقد منسق البرامج المتحدث أعلاه تجمع مؤسسة التعاون (الذي يرأس إدارة صندوق البنك الدولي لدعم المنظمات الأهلية الفلسطينية)، حيث صرح بأن البنك الدولي لا يرغب في استخدام أسلوب التقييم السريع بالمشاركة. واستطرد مضيفا: "عقد مؤتمر حول مشروع كبير في غزة بخصوص المرحلة الأولى من المشروع، ودعيت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية للمشاركة، ولكن كان للبنك الدولي أهدافه الخاصة، وعمل بناء عليها، أي عقد المؤتمر بدلاً من تنفيذ تقييم سريع بالمشاركة قبله. واتضح في الدورة الثالثة للمشروع أن 10 – 15% فقط من المشاريع ستنفذ في غزة، ولكن المشروع كان يهدف لمكافحة الفقر، فلماذا أقصيت غزة بهذه الطريقة!". يمكن أن يفسر هذا الرفض لتبني منهج المشاركة بشكل جدي إلى أن النخبة الجديدة المنبثقة من قطاع المنظمات الأهلية تخشى وجهات نظر تقليدية للنخبة الريفية.

لدينا فرضيتنا حول الطريقة التي اعتبر فيها أسلوب التقييم السريع وأسلوب التقييم بالمشاركة أمراً مسلماً به. الفرضية الأولى هي عدم صلاحية أجندة المشاركة المجتمعية في فلسطين، والثانية هي أن الفاعلين المحليين قد تقمصوا الأجندة العالمية بدون تفسيرها أو تكييفها مع السياق المحلي.

فيما يتعلق بالفرضية الأولى، يمكن أن تكون منهجية المشاركة المجتمعية لا تلائم فلسطين. ومن هذا المنظور، يصبح مفهوم حياة القرية الريفية، كمجتمع صغير قادر على المساهمة إيجابياً في تقييم احتياجاته مبسطاً زيادة عن اللزوم. وأبعد من المستوى المحلي وسيطرة التقييم السريع بالمشاركة مسبقاً على خطاب المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، فإنه تبين أن هذه الآلية صارت ذات شعبية كجزء من التوجه الأشمل المتبنى عالمياً، وبخاصة من قبل المنظمات الدولية التي تعتبر المشاركة المجتمعية جوهرية. ولكن غالباً ما تكون الفرضيات وراء إعطاء الأولوية للمشاركة المجتمعية شديدة التبسيط، وتحمل صوراً نمطية ممثلة لمفهوم عاطفي عن حياة القرية على أنها وجود مجتمعي دافئ يتناقض مع حياة المراكز الحضرية الفردية التفكير والأنانية. أي بعبارة أخرى، يبدو أن تقديم "المجتمع" (community) [xl] من هذا المنظور يقع في مسار "الآخر" الأسطوري الذي عرف حسب مفهوم تقمصي "للذات" بدلاً من الرجوع إلى ماهية المجتمع الفعلية.

ولكن، ماذا حدث في هذا الشأن في فلسطين؟ هل وصل التركيز الدولي على تقييم الاحتياجات ونفذ في فلسطين بالطريقة المبينة أعلاه؟ هل يمكن أن الفاعلين في المنظمات الأهلية يدركون أن المجتمع الريفي يتكون من نخبة غير ديمقراطية وتقليدية قادرة على مراوغة أجندة المنظمات الأهلية والأجندة العالمية داخل القطاعات، وبالتالي لا يطبقون أسلوب التقييم السريع بالمشاركة بشكل جدي؟ ومن خلال هذا العمل يبقون على النخبة المحلية خارج مجال التركيز؟

من وجهة نظر كروشيه، ومع انتهاء نظام الخمير، أصبح المجتمع الكمبودي أكثر فردية، وغلب عدم الثقة على العلاقات بين الأفراد. وفي هذا السياق، أخفقت مشاريع المشاركة المجتمعية لمنع انتشار الإيدز بشكل كبير بسبب

عدم توقع غياب الحياة المجتمعية (Crochet, 2000). والنقطة هنا هي أن مفاهيم "المجتمع" (community) التي تؤطر مشروعاً ما، وتصل عادة إلى المجتمع المحلي، سطحية، وغالباً ما تكون تصويراً مضللاً للقرية.

الفكرة الرئيسية التي تظهر هنا هي غياب أي تعريف عالمي "للمشاركة المجتمعية". ويجب التشكيك في إمكانية تعريف هذا المفهوم على مستوى شمولي عالمي. كما يجب علينا أن نطرح أسئلة مثل: هل هناك "مجتمع" حقيقي؟ ما الذي نعنيه بكلمة "مجتمع" ؟ ألا تتشكل المجتمعات حول قضايا أو ارتباطا بأحداث مع فاعلين معينين يقودون هذه "المجتمعات" ويمثلونها؟ كما يتوجب علينا أن نطرح السؤال حول نوعية المشاركة التي نتحدث عنها، وما هي العلاقة بين الأطراف المعنية؟ وما الذي يربطهم بالمشروع؟ هل يريدون المشاركة؟ أي هل يمكن أن يساهموا كمتطوعين؟ نعتقد أنه لا يوجد مجتمع معرف كما هو. فالتعريف مرتبط دائماً بفعل ما. ويمكن أن ينحل المجتمع عندما تتوقف قدرة هذا الفعل على تعبئته. وفي الوقت نفسه، يمكن أن ينشأ هذا المجتمع في لحظة حدوث الفعل.

تتعلق الفرضية الثانية بالطريقة التي تدخل فيها المنظمات غير الحكومية الفلسطينية الأجندة العالمية بدون مناقشتها، وبالتالي تقوم المنظمات الدولية بتحويل المنظمات المحلية لأدوات. وكما يتساءل ديفيد هولم و مايكل إدوارد: في حين يمكن أن تدعي المنظمات غير الحكومية أنها تستفيد من قربها للهيئات المانحة، حيث تزداد إمكانية حصولها على أفكار جديدة وأساليب ومفاهيم جديدة، هل يمكن أن نتخيل العكس؟ يحذر الكاتبان من أنه على الرغم من وضع المانحين "للمنهجيات بالمشاركة" على قائمة أولوياتهم، فإنه من غير الواضح مدى ما يتيحه هذا الأسلوب للمنظمات المحلية من مساحة لتشكيل وتعديل النتائج، وبالتالي من غير الواضح مدى انفتاح المانحين وتقبلهم لهذه المساهمة. كما يحذر الكاتبان من أن القيود الهيكلية تحد من جعل مثل هذه المشاركة ذات معنى: "هل يمكن تحقيق المشاركة من خلال تشاورات محدودة حول الإستراتيجيات المعدة التي يجب جعلها تتوافق في أطر زمنية لمدة ثلاث سنوات؟" (Hulme and Edwards, 1997:10).

يمكن الذهاب بعيداً في الفرضية الثانية لتعني أن إدخال الأجندة العالمية محلياً ينتج عنه المشاركة بالمعرفة بين المجتمع المحلي والدولي. هذا ليس صحيحاً. لننظر إلى تقييم المشاريع – كشكل من أشكال المعرفة – ونتفحص التفاعل بين الفاعلين، وإذا ما تم اقتسام التقييمات مع الأفراد المعنيين في المنظمة المحلية.

تقييم المشاريع: معرفة غير متقاسمة

انتقد الكثير من الكتاب تقييم المانحين لمشاريع المنظمات غير الحكومية المحلية بسبب الطريقة التي تركز فيها عمليات التقييم على مخرجات المشروع، في حين تخفق في النظر بشكل معقد للتأثير على المجتمع بغرض مراقبة الأثر على المنتفعين. وصرحت إحدى المنظمات النسوية أن: "المانحين يتوقعون في بعض الأحيان ثورة في مقابل الـ 60.000 دولار التي يدفعونها. لن أعمل مع مثل هذا النوع من المانحين مرة أخرى. إذا كانوا يعتقدون بإمكانية التوصل إلى مثل هذه النتائج فوراً فهناك مشكلة". ولكن لا يبدو أن مديرة هذه المنظمة لديها تصور لوسيلة تقييم بديلة تعرضها على المانحين، كما أنها لا تقر بضرورة تحدي المانحين في هذا الشأن.

ينتقد إيان سميلي حق هذه الوسائل التي يستخدمها المانحون حالياً، مشيراً إلى أن عمليات التقييم تميل إلى التركيز على مخرجات المشروع وحدها، متغاضية عن عملية التنمية الأوسع. وعليه، يتجاهل المانحون أسئلة حساسة، مثل: هل استخدم البرنامج المدخلات المتاحة بأفضل ما يكون؟ ما هي التكلفة التي سيتكبدها المجتمع المحلي لمتابعة المشروع بدون دعم المانحين؟ ولا تطرح هذه الأسئلة في التقييم الذي تقوم به الجهات المانحة. ويدلل إيان سميلي هنا على تدفق أساسي لعمليات تقييم تعكس علاقات القوى بين المنظمات الأهلية والمانحين. ومن خلال تقييم مخرجات المشروع وحدها بدلاً من ملاءمة المشروع لعملية التنمية، فإن المنظمات المانحة تتنصل من مسؤوليتها اتجاه المجتمع الذي نفذ المشروع فيه. وتظل المساءلة تتجه من الأسفل إلى الأعلى، حيث تدرس أهداف المشروع في شكل جداول مسبقة التصميم، مع تسجيل كيفية إنفاق أموال المانحين. ويتم تجاهل "الشراكة"، وقدرة المنظمة المحلية على تمثيل المصالح المجتمعية، ومنع المشاريع من تعطيل مسار تنموي معين. كما يعتبر سميلي أنه من الخطأ ربط عمليات التقييم بقرارات التمويل. مثلاً، إذا فشل مشروع وتبع التقييم عقوبة مالية تغيب إذاً الموضوعية والرغبة في التعلم من التجربة في هذه المعادلة غير المتكافئة. ويرى سميلي أن ذلك يؤدي إلى الحاجة لإعادة

تعريف العلاقة بين المنظمات الأهلية والمانحين برمتها على أساس مبادئ "الثقة" و"الاستقلال الذاتي". ويعتقد بضرورة وضع آليات عملية للتغلب على عدم تساوي القوة بين الجهات المانحة والمنظمات الأهلية. كما أنه يقترح أنه من الأفضل للمنظمات الأهلية تبني نظام تقييم من طرف زميل بدلاً من التقييم الذي تقوم به الجهة المانحة. وهذا يمنح المنظمات غير الحكومية استقلالية أكثر، ويشجعها على الاعتراف بفشلها والتعلم من الماضي (Smillie, 1999:26-).

وعلى الرغم من انتماء الكثير من الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في الأراضي الفلسطينية لأسلوب التقييم السريع بالمشاركة، فإنهم نادراً ما يستخدمونه بطريقة ذات قيمة. إذا ما طبق هذا الأسلوب بصورة سليمة في فلسطين، فيمكن الاستفادة منه لتقييم الاحتياجات الابتدائية للسكان. ولكن هذا يترك القضية مفتوحة، ولا يحل مشكلة الحاجة إلى آلية قادرة على تقييم المجموعات المستهدفة، وأثر المشروع على هؤلاء الأفراد بعد انتهاء المبادرة.

الجهة المانحة هي التي تنفذ عادةً التقييم، وإذا كان المشروع كبيراً، تلجأ لفاعل خارجي من مقرها الرئيسي ليعمل كطرف ثالث، ولكن يظل الحال أن الجهة المانحة هي صاحبة القرار في هذا إلى الشأن. وبالنسبة لأوكسفام – كويبك، إذا تخطى مشروع ما مستوى ميزانية معين، فإن هذه المنظمة الدولية تجلب خبيراً من كندا لتقييم المشروع وفحص كل شيء، بما في ذلك: إذا كانت الأهداف قد تحققت، وإذا ظهرت مشاكل أثناء تنفيذ المشروع، وإذا تمكن مدير المشروع من حلها. وفي هذا النوع من الحالات، يكون الطرف الثالث الذي أحضرته الجهة المانحة مقيداً بإطار زمني محدد، وبعائق اللغة، وربما بعدم درايته بالسياق المحلي. وفي مثل هذه الحالات غالباً ما يرتبط التقييم بشكل كبير باستمرار التمويل، وبالتالي يخنق المناقشات حول المشروع وفرصة استخدام التقييم كآلية للتفكير وتوليد أفكار جديدة. ويعتقد البعض أنه في مثل هذا السياق، تصبح عمليات التقييم مقارنة بـ "الاختبار" الواجب النجاح فيه من أجل الحصول على تمويل إضافي بدلاً من أن تكون عملية تعلم للطرفين (Malena, 1995:20). ويؤدي ذلك إلى ندرة مساءلة الجهة الممولة اتجاه المنتفعين المحليين. ولا يؤخذ بالاعتبار إذا ما كان المجتمع المحلي قد تحسن بسبب المشروع/البرنامج. كما يرى المانحون أن أفضل المنظمات غير الحكومية هي تلك القادرة على تفسير التمويل بسرعة وفعالية، أضف إلى ذلك أنه نادراً ما تنظر الجهات المانحة للمشروع الذي تقيمه في الصورة الأكبر لبرامج المنظمة الأهلية ككل. وتوضح إحدى منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية هذا النوع من الخلل الناجم عن سوء فهم التقييم هذا: "يجب علينا تقسيم كل مشروع إلى خطوات مختلفة – كل واحدة تمول على حدة. بعض الهيئات المانحة والمؤسسات الأخرى مثل هيئة المعونات الدانمركية (دانيدا) ترغب في معرفة ما الذي يموله المانحون الآخرون. ولهذا، علينا إعداد خطة عمل وتقييم لكل جزء من برامجنا حسب الجهة الممولة له، سواء أكانوا السويديين، أم الهولنديين، أم غيرهم، وكل هذا في سنة واحدة. وهذا أمر جاد، ويسبب انقساماً في عقلية المختصين الذين يتوجب عليهم تنفيذ التقييم وكتابة التقارير، في حين من الأفضل أن يمضوا هذا الوقت على المشروع". وينشأ نوع آخر من الخلل عندما يستعجل الخبير/ة في مهمته/ـا، ويصيغ مقاييس لا تتفق مع السياق. لقد بينت لنا إحدى المنظمات النسوية الوسيطة: "أحيانا يطلب المانحون تقييما في المناطق الريفية، حيث نعمل مع لجان المرأة، ونحضر خبيراً محلياً لتنفيذه. نتعاقد على مشاريعنا من الباطن مع اللجان، وأحياناً يشتكي المانحون لأن الناس في المناطق الريفية لا يعرفوننا. هذا لا يهمنا، لأنهم يعرفون اللجنة، وهذا هو المهم، لأن اللجنة تكون على علاقة مباشرة مع الناس. ويعتقد المانحون أن عدم معرفة الناس بنا في المناطق الريفية دليل على عدم النجاح وهذا خطأ".

هناك مشكلة أخرى متعلقة بالتقييم، وهي عدم مشاركته بين المانحين أو المنظمات غير الحكومية الدولية، مع المنظمات الأهلية المحلية ، حيث يشكل التقييم شكل من أشكال المعرفة التي يتم إنتاجها. من بحثنا الميداني يظهر القليل جدا من المؤسسات الأهلية التي حصلت على التقارير المتعلقة بهم. . مثلاً، أثناء التعاون بين أحد مراكز الأبحاث الفلسطينية ومؤسسة ألمانية، طلبت المؤسسة المحلية نسخة عن التقييم وأعطتها الجهة الألمانية مقتطعات منه فقط، في حين أن المنظمات الأهلية الفلسطينية تتلقى تقارير التقييم كافة التي تنفذها الجهات المانحة الاسكندنافية. ولكن هذه حالة نادرة، حيث لم تعتد المنظمات المحلية على الحصول على تقارير التقييم التي يقوم بها المانحون. ومن النادر أيضاً إيجاد التقييم على موقع المنظمة على شبكة الإنترنت، أو أن طاقم العمل يتمكن من الحصول عليه أو مناقشته بصورة منفتحة. كما أن معظم التقارير السنوية الصادرة عن المنظمات غير الحكومية الفلسطينية لا تنشر حتى على شكل ملخص عن تقييم المانحين. ومن النادر أن تشتمل على مناقشة نقدية لبرامجها. ومثال ذلك

التقرير السنوي الذي تصدره إحدى منظمات حقوق الإنسان، ويحتوي بشكل ثابت على وصف مشاريعها فقط. وهذه القضية مهمة، لأنها تشير إلى وجود أشكال من المعرفة التي لا يتم اقتسامها، وبناء عليه نتوصل حتماً إلى استنتاج أنه بشكل عام هناك ضعف في التواصل بين الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية وبين هذه المنظمات نفسها.

وأخيراً، لسوء الحظ، يبدو أن المنظمات الأهلية الفلسطينية لا تمتلك أي تصور بديل لعمليات التقييم لعرضه على الجهات المانحة، ويبدو عدم قناعتها بأهمية التقييم كآلية للمعرفة التي يمكن الاستفادة منها، بل يقبلونه كأداة إجرائية. ونشدد في هذا الصدد على ما اقتبسناه عن منسق البرامج الذي استشهدنا به أعلاه: "لا تجري المنظمات غير الحكومية الفلسطينية عملية تقييم إلا إذا طلب المانحون منها ذلك. ولكن المشكلة هي ليست بالضرورة وجوب أن يقوم فاعل محلي بالتقييم بحد ذاته، ولكننا نقترح أهمية التقليل من عمليات التقييم التي تلتزم "بعقلية الصندوق"، وتركز على المخرجات أكثر من النتائج، وإعداد تقنيات إبداعية جديدة، بما في ذلك، على سبيل المثال، تشكيل فريق مكون من خبراء أجانب ومحليين.

تمويل مشروع مقابل التمويل الشامل

نظراً لميولها وتوجهاتها الخاصة، وجهت الهيئات المانحة في الأراضي الفلسطينية المنظمات الأهلية المحلية ومارست ضغوطاً غير مباشرة عليها لتقدم مقترحاتها على أساس مشروع [xli] بدلاً من مقترحات لبرامج. وبالتأكيد، تفضل المنظمات التي تعمل في مجال تشجيع التغير الاجتماعي التمويل الأساسي، لأن هذا النوع من العمل يستغرق وقتاً، ولا يؤدي في الغالب إلى نتائج ملموسة، ويحتاج بالتالي لاستقرار ومرونة أكبر من التي تحصل عليها من تمويل مشروع. وبالنسبة لسيلسبي، فإن الأثر بعيد المدى لتمويل الجهات المانحة الذي يكون عادة على المدى القصير هو إمكانية تقويض الحوافز، وبناء القدرات الأساسي، للمساهمة بنجاح في التنمية المستدامة (Silsby, 1996:28). وتعتبر منظمات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية الوحيدة التي تتلقى تمويلاً أساسياً. وعند مراجعة ملف حقوق الإنسان لواحدة من هيئات التعاون الاسكندنافية، يتضح بالكاد وجود مقترحات مشاريع، حيث تتلقى معظم المنظمات الأهلية الفلسطينية تمويلاً موجهاً لبرامجها – تقدم كل منظمة برامجها أو خطة عملها السنوية. ولكن تتلقى بعض منظمات حقوق الإنسان تمويلاً خاصاً بمشاريع. فمؤسسة الحق على سبيل المثال، تحصل على نصف تمويلها على شكل تمويل أساسي، بينما يصل النصف الآخر لتغطية المشاريع. وعندما سألنا هذه المنظمة عن علاقتها بالمانحين وقدرتها على التفاوض على التمويل الأساسي، أعلمتنا: "مشاريعنا كلها أفكارنا الخاصة. ويشارك المانحون فقط في ترجمة الخطة الإستراتيجية إلى خطط إدارية لكل مشروع، ما يعني تقسم العمل بين الموظفين بأكفأ الطرق. وتستخدم مؤسسة الحق طاقماً يعمل بدوام كامل، ويساهمون جميعاً في مشاريع لا يتم تقسيمها إلى فرق، حيث يعمل الموظف الواحد على أكثر من مشروع. ويساعد المانحون في توضيح الترتيبات الإدارية".

عادة، كلما كبر حجم المنظمة الأهلية، زادت إمكانية حصولها على تمويل أساسي. فبعض المنظمات النسوية مثل المركز النسوي للمساعدة والإرشاد القانوني تتلقى ثلثي ميزانيتها كتمويل أساسي، في حين يصل الباقي على شكل تمويل مشاريع. وبخلاف هذه الحالات، يندر، كما يصعب، أن تتلقى المنظمات الأهلية الفلسطينية تمويلاً أساسياً. وأثبت بحثنا الميداني أن معظم التمويل الذي تتلقاه المنظمات غير الحكومية الفلسطينية يصل إلى مشاريع مخصصة.

وعلى الرغم من الانتقاد القوي ضد التمويل على أساس مشروع، يستمر المانحون بتفضيل هذا النوع من الترتيبات. ووجدت مالينا في بحثها أن المنظمات الشمالية ليست مستعدة عادة لتقديم تمويل طويل الأمد، وتفرض تمويلاً على أساس مشاريع. وأشارت إلى أن الكثير من المراقبين أثاروا قضية تقادم أسلوب التمويل على أساس مشروع، وأنه لا ينسجم مع احتياجات المنظمات الأهلية الجنوبية وأساليب التنمية (Malena, 1995). وللتدليل على هذا التقييم، وصفت لنا إحدى الناشطات الفلسطينيات اللاتي قابلناهن فشل محاولات تدعيم حقوق المرأة القانونية من خلال أسلوب المشروع: "مشكلة البرلمان الصوري الذي قبلت أن تنفذه مؤسسة مشرقيات (كمشروع تفرضه جهات مانحة) ذي إطار زمني محدد وليس كبرنامج على المدى الطويل. ولذا عملنا بتأنٍ، لكنا استطعنا تحقيق أهدافنا" (للمزيد من المعلومات حول هذا المشروع، انظر الفصل الخاص بموقع المنظمات الأهلية الفلسطينية في مجتمعنا).

يبدو أن التمويل الموجه بمشاريع يجيب عن ثلاثة أنواع من المنطق: أولاً، لم تعد الليبرالية الجديدة تهتم بالسكان كافة على المستوى الوطني، بل تقتصر المشاريع على مجموعة مستهدفة ومنطقة جغرافية. ثانياً، تركز قنوات المساعدة والهيئات المانحة على الآثار الملموسة، أو النتائج التي يمكن حسابها رياضياً، ما يجعل العمل دائماً قصير الأمد بدلاً من أن يكون طويل الأمد. ويتعلق المنطق الثالث بالنوع الجديد للمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في المجتمع الفلسطيني، التي لم تعد مجموعات تضامن. فلدى البعض منها القليل من المعرفة والخبرة بالمجتمع المحلي، ولهذا تفضل العمل ببطء والتركيز على التعاون على المدى القصير.

ويطرح سميلي ضرورة إعادة التفكير في التمويل على أساس المشروع، حيث أنه يقصي الجهة المانحة عن الحقيقة على الأرض. ويشير إلى أن أسلوب المشروع يسبب مشاكل للمنظمات الأهلية، حيث إنه، لا يعكس بشكل ملائم أسلوب تعاملها مع التنمية ويتطلب تقسيم الأعمال إلى صناديق في الوقت الذي تحتاج فيه هذه المنظمات لتبني الأسلوب الشمولي في العمل. كما يبين أخيراً أن الكثير من المنظمات غير الحكومية الشمالية قد أقنعت حكوماتها بمدها بتمويل إجمالي لسنوات عدة، بدلاً من تبني أسلوب المشروع. ولكنه يوضح أن هذه المنظمات الشمالية لم توصل هذه النقلة النوعية المهمة إلى المنظمات الأهلية الشمالية التي ما زالت تخضع لأسلوب التمويل حسب المشروع (Smillie, 1999:29).

يمكن أن يسبب هذا النوع من التمويل مشاكل تؤثر على استدامة المنظمات غير الحكومية، كما بيّن لنا أحد مراكز إعادة التأهيل الفلسطينية المقدم لخدمات: "الكثيرون يأتون ويذهبون، ولم يقدم أي منهم التزاماً طويل المدى لنا (أي مدنا بتمويل أساسي)، حيث أن كل التمويل يأتي لتغطية مشاريع أو معدات. قمنا بتأمين 40.000 دولار لتأسيس هذه المنظمة من المدينة، وتلقينا دعماً من مؤسسة أنيرا ومن منظمة كاثوليكية وأخرى إسلامية ومن بعض السفارات العاملة هنا. والتزمنا بالاستمرار في البحث عن التمويل، ولكن، كما أسلفت، لم يبدِ أي طرف التزاماً حقيقياً بخدماتنا". وأخبرنا شخص آخر ممن أجرينا معهم المقابلات أن التمويل حسب المشروع يؤثر على نوع الخدمات والنشاطات التي تستطيع المنظمة الأهلية تقديمها، ما يخلق مشكلة تكامل خدمات هذه المنظمة: "أحياناً نتحدد بنوع الخدمات التي نقدمها لمجتمعنا في غزة بسبب شروط الجهة المانحة. مثلاً، لم يعرب أي من المانحين عن استعداده لتمويل خدمات للنساء المصابات بالفصام (schizophrenia)، وهذا يحد من قدرتنا على توفير خدمات لهذه المجموعة. ونذكر في كل واحد من مشاريعنا المجموعة المستهدفة، ويجب أن نحصل على موافقة الجهة المانحة عليها. ولا تسمح ظروفنا حقاً بمثل هذا التحديد، حيث أن هناك احتياجات بالغة في واقعنا. ويصر بعض المانحين على ضرورة موافقتهم على أية تعديلات، مثلاً لا يحق لنا استخدام تمويل الطوارئ بدون عرض الموضوع عليهم والحصول على موافقتهم. ولا تسمح ظروفنا أحياناً بمثل هذه القواعد المتحجرة".

بناءً عليه، يمكننا اعتبار أن التمويل حسب المشروع من شأنه أن يعرض أسلوب البرنامج الذي تتبعه المنظمات الأهلية على الأرض للخطر. ولكن من الواضح أنه بسبب بعض الآليات، بما في ذلك رقابة مجلس الإدارة واللجنة الإدارية، وبسبب اهتمام المانحين الحثيث بنشاطات المنظمات الأهلية، يحدث استمرار في خطة موجهة للمنظمة الأهلية وطريقة تدخلها في عملية التنمية المحلية. ولم نجد شرذمة كبيرة التي يمكن توقعها بسبب سيطرة التمويل حسب المشروع، وذلك بسبب المناورات التي تقوم بها المنظمات الأهلية لتحافظ على تواصل برامجها. ولكن هناك حالات تم فيها تغيير البرامج لتناسب التمويل.[xlii]

المدافعة مقابل الخدمات

توجد ثلاثة تبريرات منطقية وراء صعود المدافعة (advocacy) على حساب الخدمات كنوع من أسلوب المشروع الذي يحبذه المانحون. أولاً، نجد الحركة الليبرالية الجديدة التي تركز على الحاجة لتمكين الفرد ليعتني بنفسه في مواجهة تقليل الخدمات الحكومية وزيادة التوجه الاقتصادي في الحياة الاجتماعية. وقد ناقشنا هذه النقطة بإسهاب في الحالات الدراسية الثلاث التي عرضناها في الفصل الثالث.

ثانياً، تدفع القيود المؤسسية، مثل تقليص الميزانية، المانحين لتفضيل عمل المدافعة على الخدمات كطريقة لإحداث أثر على المدى القصير بموارد مالية أقل. ومثل ذلك هيئة التعاون الدانمركية (دانيدا) التي تشجع المنظمات على الذهاب إلى "القرية"، وتثقيف الناس بحقوقهم. وقد سألنا المانحين عن سبب اختيار أسلوب المدافعة بدلاً من تنفيذ

مشاريع تمكن الناس من خلالها إكسابهم مهارات أو أشياء ملموسة تمكنهم من المطالبة بحقوقهم بأنفسهم، وردت دانيدا من خلال إبراز مشكلة التمويل المحدود، وتوضيح صعوبة إحداث أثر حقيقي لتمكين الناس من خلال منحهم بعض المهارات بوجود ميزانية صغيرة. ولهذا، تظل المدافعة إستراتيجية للموازنات الصغيرة.

ثالثاً، يظهر منطق الانحياز الثقافي والتاريخي لإطار العمل التنموي الخاص بالجهة المانحة فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي حسب ما يبين بوار (Puar, 1996). يعتقد بوار أن المانحين ينظرون إلى موضوع النوع الاجتماعي من وجهة النظر الثقافية والتاريخية لتطور الحركات النسوية الغربية. ولهذا، تحصل المشاريع الجندرية التي تشجع المساواة بين النساء والرجال، وتنظر إلى موضوعة النوع الاجتماعي من هذا المنطلق على الأولوية. وتعتبر المبادرات الأخرى التي تمكن النساء بطرق أخرى على أنها ليست ناجعة. ومدى تقمص نخبة الحركة النسوية الفلسطينية لهذه الأطر وتبنيها لأسبابها الخاصة قضية مهمة، كذلك لأن لها تبعات على التنمية الداخلية للحركة النسوية. فأغلب المنظمات الأهلية التي تعاني من هذا التصور هي المؤسسات الخيرية التي اعتادت على تمكين النساء من خلال الخدمات التي تقدمها لهن. وقد أوضحت لنا فريدة العمد، مديرة إنعاش الأسرة، أن مؤسستها لم تنجح في خلق علاقات مع المانحين. وشددت على أن المانحين يحملون أجندة خاصة بهم تعني بشكل واعٍ وغير واعٍ بنوع خاص لتمكين النساء، الذي يفضل المدافعة/التجبيه على أنواع الخدمات التي تقدمها الجمعيات مثّل برامج محو الأمية والتدريب المهني. وتبين دراسة أجندة المرأة في الفصل السابق (3-2) تحليلاً أكبر لهذه النقطة.

ويقر تحالف آخر مهم للمنظمات والناشطات النسويات، طاقم شؤون المرأة، بالمشكلة المرتبطة بتفضيل أسلوب المدافعة حتى أن أحد شروط التمويل هو التركيز على التعبئة. وتصف المديرة تجربة المؤسسة في بدء مشروع نسوي غير موجه نحو المدافعة: "وجدنا أن إحدى أكبر المشاكل التي تعترض الفتيات هي حاجتهن لتأمين تكاليف المواصلات للتوجه إلى المدرسة. وقد أدت هذه المشكلة إلى نسب تسرب عالية لا ترجع فقط للأعراف الاجتماعية، بل لأسباب اقتصادية. وقررنا مساعدتهن على الذهاب للمدرسة، وبدأنا برنامج رعاية مالية، حيث طلبنا تبرعات من الكثير من الأفراد المحليين. وتجاوب معنا القليلون، فعرضنا المشروع على المانحين، ولكننا لم نتلقَّ رداً. ولكنهم يحترموننا، وقد أعطى الكثيرون أموالاً للبرنامج. ولا يمكن أن تمول أوكسفام مشروعاً مثل هذا أبداً، ولكن المؤسسة تحترمنا ووجدت طريقة لتوفير 3.000 دولار. كما منحنا مكتب تمثيل جنوب أفريقيا 900 دولار، وحصلنا على تمويل من مؤسسة عبد المحسن القطان، وانتهى بنا الحال لمساعدة 45 فتاة.

وكما صرحت لنا إحدى الناشطات النسويات أن القضية الأساسية المتعلقة ببرنامج المنح هذا هو أنه لا يتوافق مع أولويات المانحين: "لا يعتبر المانحون هذا العمل تمكيناً، بل نوع من الرخاء غير المستدام". حاول طاقم شؤون المرأة عرض المشروع على أنه تمكين وليس رفاهاً، لأنه في الواقع صورة من التمكين حسب وجهة النظر المحلية. ولكن الأهم أن هذا المثال يوضح ما يذكر لاحقاً "بالخطوط الحمراء" للمانحين، وهامش المناورة الخاص بالمنظمات الأهلية المحلية. ولهذا، فإن مستقبل برنامج الرعاية المالية الخاص بطاقم شؤون المرأة غير واضح. وللتعليق على المساعي والجهود كافة التي بذلتها هذه المنظمة الأهلية لتدعيم مشروع لا يدخل ضمن أولويات المانحين، صرحت المديرة: "احتجنا لبذل جهود ضخمة في هذا المشروع بالمقارنة مع كتابة مقترح مشروع وتلقي 100.000 دولار من جهة مانحة". إحدى الأفكار التي تبلورت هو الطلب إلى النساء اللاتي يتلقين مساعدة من البرنامج تسديد المبلغ للمؤسسة بعد التخرج من الجامعة، والعمل لمدة ستة شهور. وهذا من شأنه أن يمكن الطاقم من الاستمرار بالبرنامج، وربما البدء في توفير صندوق وقفي يساعد النساء في تحمل تكاليف تعليمهن.

أضف إلى ذلك ضرورة توضيح أن المشكلة ليست مجرد وضع المدافعة في مقابل الخدمات، ولكن نوع أسلوب المدافعة المتبع. وبين لنا عملنا الميداني هيمنة منهج مدافعة يتسم بالصفات التالية: يستهدف الأفراد المتعلمين الذين يقرأون الصحف، أي التركيز على الصحافة المكتوبة، إذ أن الدعاية تكون بالجرائد. كما أن الآلية المفضلة عادة هي ورش العمل التي تستهدف عددً محدوداً جداً مقابل استخدام وسائل الإعلام، بما في ذلك الإذاعة التي تصل إلى الجمهور الواسع. وتوجد بعض الاستثناءات لهذه الحالة؛ فجمعية المرأة العاملة الفلسطينية مثلاً تقدم برنامجاً إذاعياً وتعلن عنه في الصحف المحلية. كما أن طاقم شؤون المرأة يدير برنامجاً تلفزيونياً ناجحاً يغطي قضايا المرأة وسنعرض تفاصيله أدناه.

عند مراجعة النشاطات التي أعلن عنها في صحيفة الأيام خلال فترة ثلاثة شهور (أيار – حزيران – تموز 2000)، اتضح أن نسبة مركزية من المنظمات غير الحكومية تقوم بنشاطات تقع تحت تصنيف المدافعة ومبادرات التوعية. وقد جمعنا تقارير ومقالات وإعلانات صحافية حول ورش العمل والندوات ودورات التدريب التي تنظمها المنظمات الأهلية (انظر جدول رقم 1). واستنتجنا من قراءاتنا التالي: أولاً من الواضح من الناحية النسبية أن نشاطات المنظمات الأهلية الخاصة بزيادة التوعية والمدافعة تحظى باهتمام إعلامي أكبر من أي عمل تقوم به هذه المنظمات. ولكن هذا التركيز على المدافعة والتوعية يثير قضيتين، وهما: عناوين بعض المؤتمرات غامضة جداً مثل حقوق الإنسان، والنساء وحقوقهن، الديمقراطية وحقوق الإنسان: ضرورة. ثانياً، فيما يتعلق بنشر المعلومات، وعلى الرغم من معرفة المنظمات غير الحكومية بأهمية التلفزة والإذاعة، فإنها تستمر في توجهها نحو الصحف، ويمكن تفسير ذلك على أنه يدلل على ميل المنظمات الأهلية نحو تشجيع ظهورها من خلال الثقافة المكتوبة، ولكن مركزية الثقافة الشفوية معروفة جيداً في بلد مثل فلسطين. ولهذا، تتبنى المنظمات غير الحكومية الفلسطينية "الثقافة العالمة" في مقابل "الثقافة الشعبية"، وهذا بشكل عام أحد ملامح النخبة في العالم العربي.

وعلى عكس ذلك، نجد بين المنظمات النسوية استخداماً فعالاً لوسائل الإعلام مثل برنامجي "كن مع المرأة"، و"نراه بعين المرأة" اللذين تديرهما مؤسستان نسويتان ويبثان على التلفزة والإذاعة. وخلال عملنا الميداني، عقدت ندوة جدلية على برنامج تلفزيوني حول تعرض النساء للتحرش في شوارع رام الله (بإنتاج مشترك بين طاقم شؤون المرأة وشركة إعلامية فلسطينية)، وقد جمعنا ملاحظات مثيرة حول البرنامج من ركاب التاكسيات العمومية، متتبعين بدقة وقت بثه. وهذا يوضح أهمية وسيلة الاتصال هذه في الوصول إلى الشخص العادي في الشارع. ولكننا نعترف أيضاً بأن التلفزيون يعتبر "صوت الحكومة الدولة"، وهذا من شأنه أن يفسر محدودية التعاون بين المنظمات غير الحكومية و محطة التلفزة الرسمية (صوت فلسطين). كما أن احتكار شركة سكاي لكافة الدعايات في تلفزيون فلسطين قد تساهم في تفاقم هذه المشكلة. ولكن ذلك لا يفسر سبب عدم تعاون المنظمات غير الحكومية مع محطات التلفزيون الخاصة مثل تلفزيون وطن، أو مع محطات الإذاعة الخاصة. وأخيراً، بغرض المحافظة على استقلاليتها عن السلطة، قد تكون الهيئة المستقلة لحقوق المواطن لجأت للدعاية على تلفزيون وطن بدلاً من تلفزيون فلسطين.

تفاجأنا بوجود عدد كبير من الإعلانات حول العنف المنزلي قد تصل إلى ثلاثة إعلانات في الصحيفة نفسها. وعند تفحص جريد الأيام لفترة شهر كامل (من 15 حزيران إلى 15 تموز 2000)، سجلنا 46 إعلاناً تعلم الجمهور حول خط ساخن للنساء ضحايا العنف من قبل خمس مؤسسات مختلفة (جمعية المرأة العاملة، ومركز فض النزاعات، والجمعية الفلسطينية لحماية وتنظيم الأسرة، وجمعية الدفاع عن العائلة، وسوا: مركز دعم ضحايا العنف الجنسي والجسدي). والقضية هنا ليست ازدواجية وتضارب مهمة هذه المنظمات، ولكن كثرة هذه النشاطات لا يصاحبه سوى استعداد محدود جداً لإنشاء مأوى للنساء. ولاحظنا نقطتين هنا، وهما ضعف التعاون بين المنظمات الأهلية الخمس المذكورة أعلاه، حيث أن ثلاثاً من هذه المنظمات توجهت كل واحدة منها على حدة لمنظمات شتيفتونغ بمقترحات مشاريع لإصدار دليل للنساء ضحايا العنف. وتظهر قضية أكبر هنا عند التعليق على العمل النسوي في فلسطين، حيث أشار ممثل مؤسسة هنريش بول إلى أن الناشطات النسويات العربيات نادراً ما يؤثرن أو يحدثن تغيراً في الناس في المناطق الريفية المهمشة. ويرى هذا المراقب أن الناشطات النسويات العربيات يفضلن العمل التعبوي أو تشغيل الخط الساخن كطريقة للتعامل مع قضايا المرأة، بدلاً من العملية الشاقة والتراكمية أيضاً للعمل مع النساء بصورة يومية، والتي تشتمل على إنشاء مأوى لهن.

ولكن هناك استثناءات لذلك، كما بينا في الفصل الخامس الخاص بموقع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في مجتمعها، فقد أنشأ المركز النسوي للإرشاد القانوني خيمة للنساء في قرية بالقرب من الخليل لتوفير الإرشاد للنساء حول مواضيع تشتمل أيضاً على العنف المنزلي. كما لا نستطيع أن ننكر أن تفضيل المنظمات الأهلية الفلسطينية لأسلوب التعبئة على تقديم الخدمات، دفعها إلى تأسيس فأسست الخطوط الساخنة للنساء ضحايا العنف، ويقترن هذا أيضاً بالأجندة العالمية التي يروج لها المانحون. وتتلقى المؤسسات الألمانية المربوطة بالأحزاب السياسية، على سبيل المثال، تمويلاً من وزارة الخارجية الألمانية، وقد أقر أحد رؤساء هذه المؤسسات في فلسطين أن هذا النوع من التمويل يرتبط بشروط محددة مثل إمكانية استخدام الأموال في التثقيف المدني فقط. ويمكن تفسير التثقيف المدني على أنه تعبئة وزيادة توعية. ويمكن ملاحظة توابع التوجهات التي يفرضها المانحون في محافظة جنين التي أقر الفاعلون في المنظمات الأهلية الفلسطينية أنها تتلقى تمويلاً زائداً عن الحد. ونجد هناك الموقع سلسلة طويلة

وروتينية لورش العمل والمؤتمرات والدورات التدريبية، وبخاصة في مجالات الصحة، وحقوق الإنسان، والنوع الاجتماعي.

الجدول رقم 1

نشاطات المنظمات غير الحكومية المعلن عنها في صحيفة الأيام خلال فترة ثلاثة شهور (5-6-7/2000)

القطاع	عدد الدورات التدريبية، ورش عمل، والمؤتمرات	نشاطات أخرى
عام	17	22
حقوق إنسان وديمقراطية	16	2
قضايا المرأة	12	13
الصحة	15	12

بدون التغاضي عن أهمية ورش العمل والمؤتمرات كآلية لتبادل الأفكار وكملتقى مفتوح للناقش والجدل، وحتى النقد الذاتي بين الفاعلين المجتمعيين، هناك مشكلة مرتبطة بالاعتماد المفرط على ورش العمل والمؤتمرات كوسيلة للفعل وتقنية للتعامل مع مشاكل المجتمع. وهناك أمثلة عديدة للجوء المنظمات الأهلية الفلسطينية لورش العمل أو المؤتمرات كوسيلة للتعامل مع قضايا حساسة جداً ذات تبعات واسعة الانتشار في المجتمع وترتبط بشكل مباشر بمفهوم العدالة الاجتماعية. انظر مثلاً إلى أحد المؤتمرات الذي نظمته إحدى المنظمات الأهلية في غزة حول النساء في فلسطين ... المواضيع التي غطيت في المؤتمر واسعة بشكل لا يوجد فيه أي تركيز على موضوع ما. فالقضايا تتراوح بين النوع الاجتماعي، والتنمية، إلى قضية المرأة، والقانون، والنساء في الإسلام. ولكن يمكن للمرء، على حق، أن يسأل عن هدف المؤتمر، وكيف يرتبط ببرنامج عمل وإستراتيجية طويلة الأمد للتغير الاجتماعي؟ ولكن لحسن الحظ ليس كل المؤتمرات كذلك في فلسطين، فهناك مؤتمرات تجمع الناشطين الذين لديهم خبرات طويلة في الناشطية الاجتماعية، والتي تحملهم على التفكير الذاتي بفعلهم الاجتماعي. مثال ذلك المؤتمرات التي عقدتها الحركة النسوية الفلسطينية، وتطرقت إلى قضايا حساسة تواجهها كحركة اجتماعية، واشتملت على مؤتمرات حول آثار الانتفاضة على النساء. وأتاحت هذه المؤتمرات للنساء الفرصة في التأمل والتفكير بشكل جماعي بوضع إستراتيجية لحركتهن، وكانت المؤتمرات في هذه الحالة أداة نافعة.

ولكن الاعتماد على ورش العمل والمؤتمرات يغطي جانباً آخر يسبب مشاكل كبيرة، حيث أن هناك احتمالاً أن تكون المنظمات غير الحكومية المحلية تلجأ لعقد مؤتمرات بشكل مفرط كطريقة غير واعية لتفادي المسؤولية عن عملها. مثلاً، بينما كان هناك كثير من المحاضرات حول مقاطعة البضائع الإسرائيلية، لم يكن هناك أية مبادرات تنسيقية للانتقال إلى الفعل. هل تستخدم تقنية المؤتمرات عوضاً عنه، وليس بالإضافة إلى، العمل الاجتماعي وتطوير استراتيجية طويلة الأمد للتغير الاجتماعي؟ ما الذي يكشفه مثال الشبكة؟ هل هناك بين الفاعلين في المنظمات الأهلية الفلسطينية عملية إدخال لرؤية عمل قصير الأمد مرتبط بأسلوب العمل بمشاريع ومتطبع به، وقد وجدت الكثير من المنظمات غير الحكومية نفسها تعمل من خلاله؟

المانحون وخلق منظمات غير حكومية ضخمة

يمكن القول مبدئياً إن نشوء بعض المنظمات الأهلية الكبيرة في فلسطين، يمكن أن يتناقض مع السبب الجوهري لوجود المنظمات الأهلية، كما نظر لذلك سالامون (Salamon, 1999). ولكن لا يمكن التعميم، حيث يمكن أن يكون نشوء مثل هذه المنظمات في بعض القطاعات كقطاع الصحة إيجابياً، ولكن يجب تتبع النتائج من ذلك على مفهوم القطاع الأهلي بشكل عام. ويرى سالامون أن زيادة أهمية المنظمات غير الحكومية تشكل رداً على تنوع الطلب، أي أن هذه المنظمات تشكل جزءاً من، كما تعكس تنوع مقدمي الأنواع المختلفة من البضائع الاجتماعية.

وبتعليله، فإن المجتمع قد تغير، ولم يعد ذا طلب موحد، حيث يتشكل من مجموعات ترغب في أنواع مختلفة من الخدمات الطبية، وترغب في أن تكون لها القدرة على الاختيار. كما أن التخطيط الشمولي الذي تقوم به الحكومية لا يلائم المجتمع الحديث. ولكن في مقابل هذا التعليل، طرحت فكرة أن تمويل الجهات المانحة يزيد من هيمنة المنظمات الأهلية الجنوبية، ويستثني المنظمات الأصغر، مشوهاً بالتالي صلاحيات المنظمات غير الحكومية الجنوبية لعكس أكثر فأكثر اهتمامات الجهات المانحة، عوضاً عن الرسالة المبدئية لعملها (في مقابل "تنوع الطلب"). وشجعت سياسة المانحين في فلسطين (ولكن ليس فقط المانحون) ودعمت إنشاء المنظمات الأهلية الكبرى في بعض القطاعات، مثل اتحاد لجان الإغاثة الزراعية، وم ركز القانون. وبينت الأبحاث في كينيا وجود مجموعة من المنظمات غير الحكومية المحظية لدى الممولين ويقر الممولون بأن سمعة مدير المنظمة تعتبر عاملا حاسما في قرار التمويل. ويعترف بعض الممولون بدعمهم لنشوء المنظمات الأهلية المؤيدة للدولة أو النخبوية. ولكنهم يبررون عملهم بعدم قدرتهم على إدارة برامج منح على المستوى الوطني ... ويلاحظ هذا الكاتب مثالاً بليغاً، حيث أورد أن إحدى المنظمات الأهلية الكينية تلقت ربع ما تموله جهة مانحة معينة على جميع برامج المجتمع المدني لمدة سنتين (Maina, 1998:158).

ويشعل إقحام منطق السوق إلى عمليات التنمية صعود نخبة عالمية، ويبقي على تهميش منظمات أخرى. ومثال ذلك أنيرا التي تعمل حالياً على أساس تعاقدي بقدر التمويل الذي تتلقاه من الوكالة الأمريكية. وكانت أنيرا في الماضي تتمتع بحرية تحديد مشاريعها، بما في ذلك الجهة التي تصرف أموالها إليها. وأشارت منظمة خيرية نسوية في الخليل إلى أن أنيرا أنفقت في الماضي مبلغ 70.000 دينار أردني (نحو 80.000 دولار) لشراء قطعة أرض لبناء مركز رعاية يومية. ولا تستطيع المنظمة نفسها اليوم الحصول على تمويل من أنيرا. ويؤدي تطور الأطر المنطقية والعلاقات التعاقدية المدفوعة بشكل متزايد بمنطق السوق ومحاولة فرض السيطرة على عملية في مكان جغرافي ما زال في حالة صراع كولونيالي إلى إعطاء الأولوية للتعزيز الإداري، وهذا يعزز بعض النخب ويهمش مؤسسات أخرى. وعندما سألنا أحد مسؤولي الوكالة الأمريكية عن تهميش المنظمات الجماهيرية الشعبية، أقر بأن ضعف القدرة الإدارية يسبب عدم قدرة هذه المؤسسات على التعامل مع الوكالة. وهنا تتأطر القضية بطريقة تجعل من قضية القدرة الإدارية مشكلة. فإذا كان التركيز على المهارات التنظيمية، كما يطرح إيان سميلي، نابعاً من منطق السوق بشأن السيطرة، فإنه لا يكون بالضرورة مؤشراً على عمل المنظمة الأهلية على الأرض، أو على مساهمتها في عمليات التنمية. كما أن وضع الأولوية بهذه الطريقة يساعد في نمو النخبة العالمية.

يبدو أن الجهات المانحة الأكبر في السياق الفلسطيني عادة ما تختار العمل مع المنظمات غير الحكومية الكبرى، كما أن نشأة المنظمات غير الحكومية الدولية الممهننة تفرض معايير صارمة يتوقع من المنظمات غير الحكومية المحلية أن تلتزم بها، ما يستثني بعض المنظمات. ومن الحالات الأخرى، كما ذكرنا أعلاه، تقوم الوكالة الأمريكية بإرسال مستشارين لتدقيق وتقييم هيكلية المرشحين لتلقي المنح، للتأكد من إيفاء المنظمة أو اقترابها من المعايير الدولية الخاصة بالتسيير الإداري والإدارة المالية. ويشدد المانحون هنا على مهنية المنظمة وليس بالضرورة على عملها الذي تنجزه. ويتبع ذلك عدم إعطاء اعتبار كاف للسياق الأشمل عند اتخاذ القرار بشأن دعم أو رفض مقترح مشروع. كما أن المانحين يتجاهلون بعض الشيء المنظمات الأصغر التي قد تكون تؤدي عملاً جيداً جداً في الواقع. وهل توجد مساحة تمكنهم من تلقي التمويل بالنسبة للمنظمات الأهلية الكبرى حسب طريقة الجهات المانحة الحالية في وضع معايير تمويل المشاريع وأسلوبها في صرف الأموال؟

تفضل بعض الهيئات المانحة العمل مع عدد محدد من المنظمات الأهلية. وقد بينت لنا إحدى منظمات حقوق الإنسان: "أولاً، بالنسبة لمؤسسة فورد فأنا أعترض على سياستها في التركيز على منظمات قليلة وعدم تنويع التمويل. لقد اتصلت بالمؤسسة في القاهرة، وأعربت عن اهتمامها بالعمل معنا، حيث وضعتنا إحدى منظمات حقوق الإنسان الكبرى على اتصال بهم. ولكنهم رفضوا التعاون بحجة أنهم يفضلون التركيز على المنظمات التي لديها خبرة سابقة في التعامل معها. ما هو الغرض وراء العمل مع مؤسستين أو ثلاث ومنح كل واحدة منها مليون دولار في حين يمكنهم دعم مؤسسات كثيرة تساعد المجتمع الفلسطيني؟ هل يهتمون فقط بالعمل على مساعدة رؤساء بعض المنظمات القليلة؟". يدلل هذا الاستشهاد على مشكلة القيود المؤسسية التي يفرضها المانحون. وتعمل الجهات المانحة مع منظمتين أو ثلاث منظمات أهلية يكون بينها معرفة سابقة وثقة. ولكن معايير المانحين للتمويل وأسلوبهم في إنفاق الأموال يمكن أن يكون عاملاً يشجع على صعود المنظمات الأهلية الكبرى.

وتعي بعض المنظمات الأهلية الفلسطينية الكبرى مشكلة الطبيعة المؤقتة لضخ مبالغ كبيرة من الأموال في المناطق الفلسطينية مؤخراً، وأوضح لنا مسؤول في اتحاد لجان الإغاثة الطبية أهمية التعلم من تجربة المنظمات الأهلية الجنوبية في بلاد أخرى: "من شأن الفجوات في التمويل لسنة واحدة أن تسبب انهيار المؤسسة. أنشأت الوكالة الأمريكية منظمات كبيرة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وتسببت في انهيارها مع التغيرات التي طرأت عليها. وقد قررنا العام 1994، ألا نفتتح أية عيادة جديدة بغرض تحسين فرص استدامتنا".

بالإضافة إلى ذلك، توجد صورة من العلاقة الزبائنية بين المانحين والمنظمات الأهلية في المراكز الحضرية. يبحث المانحون عموماً عن مؤسسات ذات قدرة في المدن وليس في المناطق المحيطة. ونجد في الكثير من المناسبات الاجتماعية التي تنظمها الجهات المانحة مثل حفلات الكوكتيل التي تنظمها القنصليات الأوروبية والأمريكية رؤساء المنظمات الأهلية الكبرى، في حين يغيب رؤساء المنظمات الأصغر. ويؤكد الملتقى المدني، وهي منظمة حقوق إنسان، على أهمية التقرب من المانحين: "هناك أيضاً مشكلة العلاقات غير الرسمية وتحتاجها أحياناً لتعرف سبب رفضهم لك. وتقوم العلاقات الشخصية بدور كبير، وقد لاحظنا ذلك كثيراً مع الاتحاد الأوروبي. وغالباً مع كنا نتصل بالمسؤول الإقليمي، ويتم تجاهلنا أو لا نتلقى رداً: "هذا نوع من غياب المهنية، حيث يمكن مواجهة هذه المشكلة من خلال الروابط الشخصية".

إنشاء المنظمات غير الحكومية الكبرى ليس بالضرورة عملية مقصودة وواعية من طرف المانحين، حيث لا توجد عادة عوامل مؤسسية مؤثرة. مثلاً، منذ التسعينيات، عينت سفارة فنلندا شخصاً واحداً مسؤولاً عن المساعدة للفلسطينيين. ومع انطلاقة عملية السلام، تزايد التمويل إلى عشرة أضعاف، ولكن هذه المسؤولة استمرت في عملها بوجود شخص واحد فقط.

ولكن هناك أيضاً دوراً تلعبه المنظمات الأهلية لخلق ظاهرة المؤسسات الكبرى، فعلى سبيل المثال، تمارس المنظمات غير الحكومية الكبرى في غزة ضغوطاً على المانحين لتحاول ثنيهم عن تعديل ترتيبات التمويل. وتتبنى المنظمة النرويجية للمساعدة (NPA) سياسة تغيير شركائها بانتظام لتفادي تحول اعتماد المنظمات الأهلية على ممول واحد. ولم يكن أحد مديري المنظمات لأهلية الكبرى راضياً عن هذه السياسة التي وجد أنها ليست مجدية من وجهة نظره، فأرسل رسالة لممثل السفارة النرويجية شاكياً ممثل المنظمة.

ويجب أن نضيف في النهاية أن بعض المانحين (وحتى الآن هم قلة) أدخلوا تعديلات على إرشادات التمويل الخاصة بهم للتعامل مع مشكلة المنظمات الكبرى مثل الصندوق الألماني لتمويل المنظمات الأهلية الذي تديره مؤسسة فردريش نيومان، حيث أوجدت تعليمات تميز بين ثلاثة أنواع من المنظمات الأهلية الفلسطينية، وهي مراكز التنمية الكبرى، والمنظمات المتوسطة الحجم التي تحتاج لدعم مؤسسي، والمنظمات الجماهيرية الشعبية التي لا تحصل عادة على تمويل من المانحين. وفي ظل هذه التعليمات الجديدة، تستطيع المنظمات الأهلية الكبرى التقدم بطلب تمويل، سوء من خلال مشاريع أو لمتابعة **التعاون** مع منظمات أهلية أخرى أو بين القطاعات. ولكن يمكنها أيضاً أن تتقدم بطلب **لمشروع مشترك** يدعم نشاطات أو تنمية مؤسسية للمنظمات المجتمعية المهمشة التي تفتقر لدعم المانحين المالي. وهذا المثال مثير، حيث أن التعديلات التي أجرتها الجهات المانحة على توجيهات التمويل الخاصة بها قد اقترحها ودعمها مدير مشروع محلي استطاع بمبادرته الذاتية تعديل أسلوب المنظمة اتجاه المجتمع المحلي في محاولة للحد من إنشاء المنظمات الأحادية القطب الكبيرة جداً. وهذا يظهر مرة أخرى وجود مساحة لدور الأفراد للمناورة ضمن عمليات المنظمة وتعديلها، على الرغم من إدخالها هذه القواعد في المؤسسة.

.6-4 خاتمة: هل يوجد مجتمع إدراكي (ابستمي)؟

على عكس النظرة التي ترى أن المانحين يفرضون أفكاراً على المنظمات الأهلية، لا بد من التوضيح أن المانحين لا يفرضون الأفكار بشكل مباشر، ولكنهم يؤثرون بطريقة مباشرة على منهجية العمل وأساليب التعامل مع المشاريع

والإدارة وغيرها. ولكن الأمر ليس بهذا الوضوح فيما يخص الفكرة. وتتناقل الأفكار داخل صناعة التنمية ويقبل الفاعلون بالمعرفة التقنية ويتفهمونها. وتوجد آليات لانتشار الأفكار وأولويات التنمية. ويمكن استنباط بعض الدروس من مؤتمرات الأمم المتحدة الدولية، حيث تكون المنظمات غير الحكومية الجنوبية إما فاعلين مشاركين في الحدث، وإما شهوداً عليه من بعيد. وفي أي من الحالين، تنتقل المعرفة ويتم تقاسم فهم الأولويات و"الأجندة العالمية" الناشئة. وقد أثار بيتر هاس **فكرة المجتمع الإدراكي (الابستمي)** (epistemic community) الذي يمارس نفوذاً سياسياً من خلال "نشر الأفكار والتأثير على المواقف التي يتبناها قطاع واسع من الفاعلين" (Hass, 1992). ويعني بذلك تشكل المجتمع وترابطه بفعل المعرفة الفنية (مثل المجتمع العلمي). بمعنى أن الفاعلين يتقاسمون المصطلحات اللغوية ومعانيها المقبولة لهم. ويتقاسم الفاعلون في صناعة التنمية مثل هذا الجسم المعرفي، ويلتزمون بالمصطلحات الفنية. وإذا ما اعترفنا بأن فاعلي المنظمات الأهلية والمنظمات الحكومية الدولية والجهات المانحة يتقاسمون المصطلحات نفسها، ويشكلون مجتمعاً إدراكياً (ابستمياً)، فهل يعني هذا أن ذلك يؤدي إلى اقتسامهم لعملية صياغة الأجندة العالمية ونقلها وترويجها؟

في الواقع نحن نتوخى الحذر من تبني مثل هذا المفهوم، فتتمثل الأرضية المشتركة بالمأسسة أكثر مما هو متعلق بالمعرفة كما بينا في مقدمة هذا الكتاب. ويرى تيري تفيدت أن المنظمات في الدول النامية وفي دول الشمال تصبح متشابهة أكثر فأكثر، حيث يربطها نظام دمجي تتقاسم فيه اللغة نفسها، وتكون مساءلتها أمام المؤسسات المانحة (Tvedt, 1998:213). ثم يربط هذه الظاهرة بنظرية دي ماجيو وباول (Di Maggio and Powel, 1993) حول "التماثل في البنية المؤسسية" (institutional isomorphism) لتوضيح ظهور التشابهات المؤسسية. وبناء على هذه النظرية، فإن "التماثل عملية دافعة ومجبرة تفرض على وحدة من السكان أن تتشابه مع الوحدات الأخرى التي تواجه الظروف البيئية نفسها" (Tvedt, 1998:214).

إحدى طرق التعامل مع هذه القضية يكون عن طريق مفهوم ميشيل فوكو كما وضح ذلك ارتورو إسكوبار (Escobar)، حيث يرى صناعة التنمية كخطاب وصورة من التمثيل، بالإضافة إلى مجموعة من العلاقات التي استمرت في فترة تاريخية معينة في ظل نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية. ومن خلال طريقة العمل هذه، وصورة التمثيل، يتم التعامل مع العالم الثالث وإدخاله في النظام العالمي الجديد. ويرى ضرورة فهم التنمية كخطاب مع تشكيلات خطابية يتقاسمها ويفهمها الفاعلون المشاركون كافة. ولكن تفسيره لذلك أحادي الجانب، حيث يركز على طريقة تكوين "المعرفة" المتقاسمة لطريقة التعامل مع العالم الثالث، ما يزيد من انخفاض مستوى التنمية فيه (Escobar, 1997).

وتبين الكثير من الأمثلة المطروحة في هذا الفصل كيفية إعادة التعبير عن الأفكار العالمية في خطاب المنظمات الأهلية الفلسطينية، وكيفية فك رموز هذه الأفكار أو إعادة تشكيل رموزها حسب سياقها المحلي. ولكن هذا لا يحدث دائماً. فإذا لم تتم إعادة التعبير عن هذه الأفكار، يظهر السؤال ما الذي تعنيه في الواقع بهذا المفهوم؟ ما الذي ينم عنه تصرفاتهم؟ مثلاً، التحول في نظرة بعض المنظمات الأهلية الفلسطينية التي تعرف الديمقراطية أيضاً على أنها مدعمة لرؤية تنموية بديلة يشارك فيها كثير من الفاعلين، ما يتوافق مع الرؤية العالمية للثورة الجمعياتية (Salamon, 1993). ولكن هذا أيضاً ينسجم مع الطبيعة النخبوية لهذه المنظمات.

يكشف بحثنا الميداني عن أن هذه ليست القصة بأكملها. وكما يسميه الفلاسفة بقراءة التاريخ من وراء المظاهر، أي البحث عن القصص التي لم يسمع بها أحد من الماضي. فمن الضروري متابعة الطرق التي يقوم الفاعلون في صناعة التنمية من خلالها باستيعاب المصطلحات المشتركة للمجتمع الإدراكي، ويستخدمونها كطريقة لتحدي المعنى الذي يتقاسمونه، والآثار النمطية للمفهوم الذي يفهمه الناشطون، حيث يلغي مثل هؤلاء الفاعلين بعض نواحي الأجندة العالمية التي يرونها مؤذية وغير مجدية للسياق المحلي، كما هو الحال في تحالف بعض المنظمات غير الحكومية الكندية (الترنتيفس).(Alternatives). كما أن هناك عمل مؤسسة فريدريش نيومان، حيث يفهم أحد مسؤولي البرنامج هناك معنى مشاريع شعب لشعب التي صممت لتكون شكلاً من أشكال مشاريع بناء السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ولكنه يعتقد أن الفلسطينيين ليسوا مستعدين لهذه المشاريع، وعليه فقد طبق هذا المفهوم (شعب لشعب) بين المواطنين الفلسطينيين القاطنين في إسرائيل والفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

الفصل الخامس
من العالمي إلى المحلي: موقع المنظمات الأهلية الفلسطينية في مجتمعها

"لا يتكون (المجتمع المدني) من مجموعات عرقية أو غيرها من المجموعات التي تجمعها مشاعر مشتركة، بل يتكون من مجموعات تعاقدية، ومفككة مثل الجمعيات المهنية، وغرف التجارة والصناعة، والنقابات العمالية، والمنظمات غير الحكومية. إنه هذا المجتمع بتركيبته هذه الذي سوف يساند الإصلاحات "الفنية"؛ بل في الواقع هذا النوع من المجموعات التي ستطالب بهذه الإصلاحات الفنية. وهو الذي يخلق فضاء عالمياً ليبرالياً يدعم حيادية الدولة" (Young and Williams, 1994:96).

"لم يعد المجتمع المدني في مناظير التنمية المحورية وخطاب المانحين فضاء للمعارضة السياسية، ولكنه تحول إلى فضاء "للتأهيل" (redumption)" (Rajasingham-Senanayake, 2001:20).

5-1. المقدمة

تؤثر مجموعة عوامل معقدة على موقع المنظمات الأهلية الفلسطينية في مجتمعها وعلى طريقة مساهمتها في التنمية الاجتماعية والسياسية. فمن ناحية، تتحدد الظروف المباشرة لفعلها بموجب تطورها التاريخي وبفعل السياق الاجتماعي والسياسي الواسع. ولكننا لا نستطيع في الوقت ذاته أن نهمل المواقع المختلفة التي تحتلها، وبخاصة في طريقة تعاملها مع الساحتين المحلية والعالمية. وكما بينا فيما سبق، تتعرض هذه المنظمات للأجندات العالمية وللمقاييس الدولية، ما يؤدي حتميًا إلى عملية هيكلة المعرفة، والممارسات بينها تدخل فيها مجموعة من العوامل التي تتخطى النفوذ المحلي. كذلك، كما بينت لنا دراسات الحالات القطاعية في الفصل الثالث، فإن عملية صياغة الأجندة نفسها معقدة وذات صيرورة طويلة. فهي مرتبطة بطريقة تداخل الأجندات العالمية مع الروايات الوطنية المحلية، أكثر من كونها أجندة ثنائية تناقضية: تلك التابعة للمنظمات الأهلية وأخرى للمانحين. تحدد المنظمات الأهلية **موقعها** في مجتمعها **وتعيد تحديده** عند اعتراضها على أو انضمامها للأجندات العالمية والمقاييس الدولية المتغيرة، وليس من خلال الظروف الاجتماعية والسياسية المحلية المتغيرة. وفي حالة قطاع المرأة، شكلت التغيرات المزدوجة على المستويين المحلي والدولي الخلفية التي ارتكزت عليها المنظمات الأهلية النسوية لتنقيح أجندتها بشكل جوهري، معيدة بذلك تعريف الحركة النسوية الفلسطينية.

يتفحص هذا الفصل دور المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية في مجتمعها من خلال أعين "أجندة السياسات الجديدة" (New Policy Agenda) المسيطرة على سياسات التنمية والمساعدات منذ نهاية الحرب الباردة. وتعتبر هذه الأجندة مناسبة في كل من بعديها الاقتصادي والسياسي، لإعطاء دور مهم للمنظمات غير الحكومية في مقابل الأجندة الفرعية التي ركزت في مساعداتها على الحكومات. ويختلف تأثير هذه الأجندة الجديدة على الفاعلين المحليين وكيفية تعاملهم مع مبادئها، وكذلك أثرها على المجتمع المحلي، وذلك حسب كل سياق. وبشكل عام، على الرغم مما توفره هذه السياسة من إمكانيات جديدة للمنظمات غير الحكومية، فإنها أيضاً توجهها في اتجاه معين. فمن الجانب الاقتصادي، ينظر إلى هذه المنظمات على أنها أدوات فعالة وكلفتها في محلها لتقديم الخدمات الاجتماعية، وهي القنوات الأفضل للخدمات، ويمكنها بشكل مقصود أن تشكل بديلاً للدولة (Hulme and Edwards, 1996:2). أما من الناحية السياسية، فتعتبر جزءاً من المكونات الجوهرية للمجتمع المدني القادر على تطوير علاقات ديمقراطية، وتشجيع أشكال مساءلة الحكومة والمناقشات الجديدة حول المواطنة. فمن ناحية، نلحظ وجود من يتطلع نحو المنظمات الأهلية للتعاون مع الدولة في تقديم الخدمات العامة، ويتضح هذا بشكل خاص في سياسات البنك الدولي. ومن ناحية أخرى، يركز المانحون والمنظمات غير الحكومية الدولية على دورها في

المدافعة وكذلك على إمكانية قيامها بدور الذات المحركة لإحداث التغير الاجتماعي. وفي فلسطين، يمكن أن نلحظ هاتين الناحيتين من أجندة السياسات الجديدة، سواء في خطابات المانحين أم في ممارساتهم الفعلية وأولويات التمويل التي يحددونها. وعلى أية حال، في السياق الفلسطيني، أدى دعم الجهات المانحة السياسي لعملية السلام إلى فرض شروط على تخصيص المنح واختيار الأطراف المؤهلة للتمويل، بحيث تم إقصاء المعارضين لعملية أوسلو من هذا الدعم. وصحيح أيضاً أن المانحين شددوا على التعاون مع السلطة الوطنية الفلسطينية لما لعملية السلام من أهمية، وكذلك بسبب تخوفهم من ظهور حركة معارضة.

وانطلاقاً من "أجندة السياسات الجديدة"، سوف نحلل موقع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في مجتمعها مع تذكر نقطتين مركزيتين. الأولى، عند فحص دور هذه المنظمات في مجتمعها يجب النظر إلى دورها من حيث علاقته بالتغيرات الاقتصادية في القطاع العام، وبخاصة مع تقليص دور الدولة وتوسع منطق السوق فيما يتعلق بتوزيع الخدمات. والثانية، علينا أن ندرك العلاقات المتعددة التي تشارك فيها المنظمات الأهلية. والأهم هنا أن نلاحظ آثار دمجها في قنوات المساعدات الدولية على طريقة تعاملها مع المجتمع المحلي وعلاقاتها مع البيئة الخارجية. وهكذا، لا تتعامل برامج المانحين فقط مع منظمات مغايرة لها (كونها محلية)، ولكن مع منظمات قد تشكلت وتهيكلت بالتنسيق والوئام مع 'الأجندة السياسية الجديدة'.

2-5. تقديم الخدمات

كما أشرنا سابقاً، يشجع المنظور المحوري الجديد للتنمية التعاون بين الدولة والمنظمات غير الحكومية في تقديم الخدمات الاجتماعية. ويرى البعض الأولوية على دور هذه المنظمات في تقديم الخدمات كمحاولة لتشجيع خصخصة وظائف دولة الرفاه. وفي مقابل ذلك، يطرح البنك الدولي فكرة أن دورها في تقديم الخدمات يساهم في "أسلوب الحكم السليم" (good governance)، وأن هناك علاقة بين وجود رقابة لامركزية على عمليات التنمية، وتوفر قدر أكبر من المساءلة في عملية صياغة السياسة العامة وصنع القرارات. وعلى أية حال، تصل تبعات هذه الطريقة في التفكير بالتنمية بعيداً. وتحذرنا الأدبيات من المخاطر التي تواجهها المنظمات الأهلية بسبب زيادة دورها في تقديم الخدمات الاجتماعية. والمناظرة هنا أن الدولة الضعيفة ذات المصادر المالية المحدودة والقدرة الإدارية الضعيفة ستحاول الاستفادة من دور هذه المنظمات في تقديم الخدمات، بينما تحاول إقصاءها عن اكتساب النفوذ في فضاءات أخرى، وبخاصة السياسي منها. (Bratton, 1989: 572-573). وتعكس هذه الرؤية الحيرة الأكبر التي تواجهها هذه المنظمات في سياق الأجندات الليبرالية الجديدة (neo-liberal agendas). فمع تزايد مسؤولياتها في توزيع الخدمات العامة، هناك خشية تقييد دورها الدفاعي مع احتواء قدرتها على العمل كذات محركة لعملية الدمقرطة (Smillie, 1995; Pearce, 1997).

وهذا ما حصل في العالم العربي، حسب محسن مرزوق، حيث أصبحت المنظمات الأهلية رهينة أجندة الدولة المتمثلة بالانسحاب من تقديم الخدمات، وتحولت المنظمات إلى "شاهدة على الأزمة" بدلاً من قيامها بدفع التغير الاجتماعي (Marzouk, 1997). وأثيرت أيضاً تساؤلات وجيهة أخرى بخصوص الفرضيات التي يطرحها هذا المنظور المحوري بشأن الدولة. فقد قيل بشكل خاص إن هذا المنظور المحوري الجديد تأسس ارتكازاً على صورة الدولة "القوية" في البلاد النامية. وهنا، طرح الدارسون مشكلة تشجيع اللامركزية في تقديم الخدمات في المجتمعات النامية، مشيرين إلى إمكانية الافتقار للدولة القوية. ويرى روبنسون أن التعاون بين المنظمات الأهلية وممثلي الحكومة في تقديم الخدمات العامة، يتطلب وجود سلطة حاكمة قوية تتمتع بقدرة إدارية ذات كفاءة **لتنسيق وتنظيم** مختلف الفاعلين اللامركزيين (Robinson, 1994). ويقترح تفيدت أن الأكثر من هذا هو أن السماح لفاعلين غير حكوميين بتولي مسؤوليات تقديم الخدمات، يتطلب وجود دولة قوية على درجة عالية من **الانضباط الاجتماعي** .(Tvedt, 1998:70)

وفي حالة فلسطين، لا توجد دولة (مستقلة وذات سيادة) قوية أو حتى سلطة حاكمة قوية. وتأسست السلطة الوطنية الفلسطينية خلال السنوات العشر الماضية في خضم قطاع أهلي شديد الكفاءة. فتاريخياً، تولت المنظمات الأهلية الفلسطينية دور تقديم الخدمات في غياب سلطة مركزية. وهكذا، عندما تأسست السلطة، كانت هذه المنظمات مسؤولة عن 60% من خدمات الرعاية الصحية والأولية، و49% من الرعاية الثانوية والثالثة، بالإضافة لمسؤوليتها عن 100% من خدمات الرعاية الأولية (Barghouthi, 1994:6). اليوم، تشكل العديد من المنظمات الأهلية العاملة في قطاعات الصحة، والتعليم، والزراعة أكبر المنظمات وأكثرها كفاءة، ويفوق الكثير منها وزارات السلطة من حيث الموازنة وعدد العاملين والخبرة (Efrat, 1999:57). من هنا، فقد وصلت الأجندة الدولية التي تركز على تخفيف دور الدولة ولا مركزية نظام تقديم الخدمات إلى فلسطين في وقت كانت فيه قضية تقسيم العمل بين الدولة والقطاعات الأخرى إشكالية، نظراً للتطورات التاريخية المحلية. وكذلك، بدخول هذا المنظور المحوري الجديد للتنمية إلى المجتمع المحلي في ظرف كهذا، فإنه يتضارب مع قضيتين مركزيتين تواجه الفاعلين المحليين منذ تأسيس السلطة، وهما: ما هو نوع الدولة؟ وما هو نظام تقديم الخدمات الأكثر ملاءمة للمجتمع الفلسطيني؟

أي نوع من الدول؟ يمس التساؤل حول أي نوع من الدول سوف ينشأ في فلسطين بعدد من القضايا المتعلقة بأدوار ومسؤوليات الدولة. هل ستتقلص الدولة إلى الدور التنظيمي، بحيث تكون مسؤوليتها الأساسية تشجيع ومساندة القطاع الخاص؟ ما هو الدور الذي ستتولاه الدولة في توزيع وتنظيم ومراقبة الخدمات الاجتماعية؟ كما أشرنا سابقاً، فقد تأثرت هذه القضايا بشكل كبير بزخم دور المنظمات الأهلية في تقديم الخدمات. واعترف المانحون العاملون في فلسطين عموماً بأهمية الخبرة التراكمية لهذه المنظمات، وأقروا بالتالي بالمساهمات التي يمكن أن تقدمها في الفترة الانتقالية حتى تشكيل الدولة. وتركز المنظمات غير الحكومية الدولية مثل برنامج المساعدة المسيحية (Christian Aid) على الحاجة للتعاون والتنسيق بين السلطة الوطنية والمنظمات الأهلية الفلسطينية، على أساس أن تستخدم الأخيرة خبرتها في المساعدة في المرحلة التمهيدية لتأسيس جهاز الدولة. وتضع هذه المنظمات الدولية الأولوية على الحوار بين مختلف الفاعلين التنمويين على حساب ما يجب أن يكون عليه تقسيم الأدوار بينهم. ومع النية في تحقيق النتيجة الختامية التالية: "يزيد تولي الدولة للنشاطات التي تعتبر من مجال عملها، في حين تخفف المنظمات الأهلية دورها تدريجياً في مجال الخدمات، وتركز على دورها الخاص في المجتمع المدني" (Christian Aid Policy Document Period 1996-2000, 2001: 41).

بشكل عام، تبنت بعض المنظمات الأهلية الدولية مثل برنامج المساعدة المسيحية (Christian Aid) منظوراً يختلف بشكل واضح عن مقاربة الهيئات المانحة السائدة. ولكن منظمات أخرى مثل أنيرا، التي يزيد اعتمادها على العقود مع الحكومات الشمالية، شرحت لنا أن المشاريع التي تمس الطبيعة الناشئة لنظام تقديم الخدمات تصل جاهزة من واشنطن. وفي الواقع، طريقة عمل معظم المانحين توحي بأن لديهم تصورات مسبقة ومحددة لما يجب أن يكون عليه دور السلطة الفلسطينية، وينظرون إلى دور المنظمات الأهلية الفلسطينية على أنها "شريكة التنمية على المدى البعيد". وتصر الهيئات المانحة، مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (الوكالة الأمريكية) والبنك الدولي على التنسيق بعيد المدى بين السلطة الفلسطينية والمنظمات الأهلية في مجال تقديم الخدمات. وبشكل عام، تحددت مساعدة البنك الدولي لفلسطين داخل إطار التنمية الشامل الذي يركز على الشراكات طويلة الأمد بين الدولة والقطاعين الأهلي والخاص في التنمية. وللتوضيح، تأسس مشروع البنك الدولي للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية لإعادة الاعتبار لهذا القطاع بعد الخسارة في التمويل التي عانى منها جراء تحويل المساعدات إلى السلطة. وأوصى المحللون بأن هذا التمويل سيُمَكِن المنظمات الأكثر فعالية من الإبقاء على دورها في تقديم الخدمات (Balaj and Clark, 1994). وفي هذا الصدد، تمس سياسات الهيئات المانحة بشكل مباشر قضايا مثل ما هو نوع الدولة التي سيتم إنشاؤها، من خلال مشاريع التمويل التي يقدمونها التي تصل معرَّفة مسبقاً، وتعكس تصورات المانحين الخاصة. وترى سلمى الشوا في عملها أن للمانحين أثراً في تشكيل دور المنظمات الأهلية الفلسطينية، وتُعَرِف تقديم الخدمات على أنه واحد من الشروط المسبقة التي يتوقع المانحون من هذه المنظمات استيفاءها لتلتزم بتعريفهم لـ "المجتمع المدني". وتلقي الشوا الضوء على التنسيق مع السلطة الوطنية على أنه إحدى أولويات المانحين المركزية (Shawa, 2004 :12-14).

وعند مناقشة تأثير أجندة المنح الجديدة في فلسطين، لا بد لنا أن نبين أن هناك تأثيراً ليس فقط على طبيعة شكل الدولة الناشئة، ولكن أيضاً على مشاكل شرذمة في القطاع الأهلي، وذلك بمحاولة تشجيع التعاون بين منظماته. وكما شرح لنا بعض الفاعلين في المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، فإن هذا القطاع يواجه مشاكل انقسام جدية

بسبب المنافسة والانتماء الفصائلي، ما يضعف من مجموع هذه المنظمات ويبقيها منقسمة اتجاه السلطة أو المانحين. وعلى سبيل المثال، فقد ذكر لنا منسق مشاريع في إحدى المنظمات الأهلية، بأنه في واحد من المشاريع المتعلقة بالتنمية المجتمعية الذي طرحته الوكالة الأمريكية، طلب أحد الفاعلين في منظمة أهلية فلسطينية من رئيس بلدية ألا يتعاون مع منظمة أخرى، ويعطيها معلومات حول احتياجات القرية، وذلك حتى لا تنافسها. بدا واضحاً محاولة هذا الفاعل إبعاد المنظمات الأخرى عن المعلومات التي تمكنها من المشاركة في المناقصة التي طرحتها الوكالة الأمريكية من خلال تأسيس علاقة مع النخبة المحلية. وفي هذا الصدد، تركز أجندات المانحين على التنسيق بين الفاعلين التنمويين وليس بين الدولة والقطاع الأهلي فحسب، ولكن أيضاً بين المنظمات غير الحكومية نفسها، حتى يسهل التعاون في سياق ينقسم فيه الفاعلون. وعرَّف مدير مشروع في إحدى المؤسسات الألمانية التحدي الذي يواجهه المانحون كما يلي: "انظر إلى برنامجنا في فلسطين. نحن نعمل مع 22 منظمة غير حكومية تعمل في قطاعات الشباب والتعليم، أغلبها منتم إلى شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، ولكنها قد اعتادت على تنفيذ مشاريع أغلبها متشابهة. لقد قلنا لهم: أنتم تعملون على القضايا نفسها ويمكنكم التنسيق/التعاون لتكسبوا من بعضكم البعض، فهناك الكثير الذي يمكن جنيه على المستوى العملي من خلال إنتاج كراس تعليمي إلى ما غير ذلك. ولكن مع الأسف، يستعصي علينا أن نجعلهم يعملون معاً. لقد حاولنا تشجيع التعاون في فلسطين ولكن الأمر صعب".

وبخصوص أثر المنظور المحوري الجديد للتنمية على العلاقات بين المنظمات الأهلية الفلسطينية والسلطة الوطنية، فمن الواضح اختلاف درجة التعامل المباشر لدى هذه المنظمات مع قضية أي نوع من الدولة الفلسطينية تريد، وأي دور تنوي أن تلعب. لقد اتخذت بعض المنظمات النسوية، سواء من اللجان الشعبية أم المراكز المهنية، موقفاً معارضاً لتقديم الخدمات بسبب قناعتها بأن هذا الدور منوط بالدولة.[xliii] وفي ذات الوقت، كما أشار البعض، يفرض استمرار الاحتلال على هذه المنظمات أن تملأ الثغرات في مجال الخدمات، أو أن تقدم مساعدة إغاثية مثلما حدث في الانتفاضة الحالية. ويؤجل هذا الوضع القضايا المتعلقة بمسؤوليات الدولة الناشئة.[xliv] أما على المستوى العملي، فقد أسست المنظمات غير الحكومية الفلسطينية التي تقدم خدمات طبية وزراعية علاقات عمل ممتازة مع وزارتي الصحة والزراعة، حيث بدأت بالتعاون مع بعضها البعض لتنسيق عملية تقديم الخدمات. [xlv] وترتكز مثل هذه العلاقات التي يدخل فيها مقدمو الخدمات غير الحكوميين والسلطة على اعتراف رسمي بخبرة وأهمية المنظمات الأهلية الفلسطينية في قطاع عملها مثل الصحة.[xlvi] ومع هذا، على الرغم من وجود مثل علاقات العمل هذه، فقد أقر بعض أعضاء الشبكة بوجود قضايا شائكة في الفترة الانتقالية هذه، بما في ذلك ما سيكون عليه تقسيم الأدوار والمسؤوليات بين الحكومة والقطاع الأهلي (Abdul Hadi, 2000:70; Giacaman, 2000:99).

يعكس الجدل الذي لم يحسم بعد بخصوص نوع الدولة الملائم للمجتمع الفلسطيني الصعوبات والمعيقات التي تثيرها هذه القضية. فلا يجوز لنا التغاضي عن تأثير التطورات التاريخية على هذه المسألة، بما في ذلك الهيكليات السياسية الأوسع وعلاقات القوى. ففي حين اعتبرت المؤسسات الدولية والفاعلون المحليون على حد سواء الدور الكبير الذي أدته المنظمات الأهلية في تقديم الخدمات الاجتماعية مساهمة إيجابية في التنمية في فلسطين، لا بد لنا أن نعترف بالجدل الذي أحاط بهذه القضية خلال السنوات الأولى لتشكيل السلطة الفلسطينية. فمثلاً، في بداية تأسيس السلطة كان لدى المنظمات الأهلية الفلسطينية القدرة، وتوقعت أيضاً أن تبني الركيزة المؤسسية للدولة الناشئة، حيث كانت مقدم الخدمات الرئيسي لسنين طويلة، وقد بَنَت المعرفة والخبرة والموارد (Tamari, 1999). ولكن نخبة "فتح" السياسية تخطت قطاع المنظمات الأهلية في عملية تأسيس السلطة الفلسطينية، وفضلت أن تؤسس وزاراتها ومؤسساتها الخاصة مبعدة بذلك هذه المنظمات عن دورها كأساس للدولة الفتية. وسبب هذا التصرف توتراً منذ البداية بين القطاعين، فاتحاً الطريق أمام المنافسة بينهما. كما أنه في سياق تعثر مشروع بناء الدولة، في ظل استمرار الاحتلال، تمت عملية بناء المؤسسات الفلسطينية على عجل، واتسمت بتسيسها الشديد، ما عكس جهود نخبة "فتح" ورئيس هذه الحركة ياسر عرفات في تعزيز السلطة وتدعيم استقرارها (Shain and Sussman, 1998). ومع إغلاق المنظمات الشعبية القريبة من حركة "فتح" غير الحكومية أو دمجها في جهاز السلطة، تحول قطاع المنظمات الأهلية بسرعة إلى الفضاء المؤسسي الباقي للناشطين اليساريين السابقين والإسلاميين. وهكذا حدثت انقسامات سياسية وأيديولوجية بينة لتفصل بين السلطة التي سيطرت عليها حركة "فتح"، وقطاع المنظمات الأهلية اليساري والإسلامي التوجه بشكل أساسي. ولكن الأهم من ذلك، عندما أفصحت النخبة الحكومية عن رغبتها

في كبح جماح القطاع الأهلي من خلال طرح قانون قمعي للمنظمات الأهلية العام 1995، ازدادت حدة الانقسام بين القطاعين، وتضاعفت معها شكوك ومخاوف المنظمات الأهلية اتجاه السلطة (Dajani, 1999).

النموذج الليبرالي الجديد: عوامل الدفع الداخلية

عند مراقبة المنظمات الأهلية الفلسطينية عن قرب، يتجلى لنا نوع من "انفصام الشخصية" داخل هذه المنظمات. فالفاعلون فيها هم ذوو توجه يساري بشكل أساسي، وبالتالي فهم يدعمون أيديولوجية الدولة القوية، ولكن ترددهم في المبادرة لحوار حول طبيعة الدولة الناشئة، بما في ذلك كيفية تدعيم التدخل القوي عند الضرورة، أو الطريقة التي يبدو من خلالها تمسكهم بدورهم في تقديم الخدمات، يجعلهم أكثر قرباً من النموذج الليبرالي الجديد. ولكن عند أخذ السياق الأوسع بالاعتبار ومجموعة العوامل المعقدة التي أوضحناها سابقاً، يتبين لنا أن هذه العوامل الداخلية والتطورات التاريخية هي التي تدفع هذه المنظمات في هذا الاتجاه.

فمن ناحية، يمكننا النظر لموقف المنظمات الأهلية على أنه مسيس نظراً لطبيعة مواجهاتها مع السلطة. ولكن، شرح لنا فاعلان رئيسيان في هذا القطاع تلك القضية موضحين أن الفاعلين في هذه المنظمات يدعمون من الناحية الأيديولوجية وجود دولة قوية، ولكنهم يدركون الصعوبات العملية لهذا الأمر، بسبب التشوهات التي نتجت عن عملية بناء الدولة الفلسطينية بشكل مقيد للغاية، بما في ذلك الممارسات غير الديمقراطية للسلطة، والهيكليات الإدارية الضعيفة لوزاراتها. وقد ذكر لنا مسؤول إحدى المنظمات أن "النظام الذي يتم تأسيسه في فلسطين حالياً هش بطبيعته، بسبب عدم وضوح قواعد اللعبة، ما يجبر الوزارات على العمل من الأعلى إلى الأسفل (أي اتخاذ القرارات بدون مشاورات مع القواعد المعنية) إذا ما أرادت خدمة الغايات التنموية" وأقر في الوقت نفسه بضرورة تدخل الدولة قائلا": في الدول الفقيرة لا يمكن تمكين النساء بدون فرض التعليم الإلزامي على الجميع". وهذه بالطبع ليست وظيفة السوق أو إحدى مهام المنظمات الأهلية. ولا بد من طرح أسئلة مشابهة في القطاعات الأخرى بخصوص أدوار مختلف الفاعلين.

بين هنا جورج جقمان التناقض الذي تواجهه المؤسسات غير الحكومية، فهي تدرك من جهة أهمية وجود دولة قوية بالنسبة لمجتمع نام، ولكن من جهة أخرى تختلط عليها الأمور بسبب عدم تناسق عملية البناء المؤسسي للسلطة، وهي بالتالي لا تستطيع العمل على تدعيمها. (Giacaman, 2000:100). وشرح لنا مدير مؤسسة أهلية أخرى المعضلة التي تواجه هذه المنظمات بين ما تعتبره أجندة فعالة تنموياً وتبني توجه ديمقراطي للفعل. وقد أوضح لنا أنه على الرغم من رغبة المنظمات غير الحكومية في مساندة السلطة بسبب قناعتها بأهمية الدور الذي يتوجب على الدولة تأديته اتجاه مسؤوليتها عن الخدمات العامة، فإنها تقر بأنه ليس من مصلحتها دعم حكومة غير ديمقراطية. بهذه الطريقة، قد يظهر لنا أنه في غياب قواعد ديمقراطية للعبة، قد تعتبر هذه المنظمات أن من مصلحتها الإبقاء على فضائها المؤسسي المنفصل عن السلطة وعلى دورها القوي في تقديم الخدمات، حتى وإن كان ذلك على حساب رؤيتها الأيديولوجية. ويساهم المانحون في تعقيد هذه المشكلة بسبب فشلهم في فرض شروط من شأنها تدعيم عملية دمقرطة داخلية في السلطة. ويظل الجدل حول نوع الدولة المناسبة لفلسطين قائماً في سياق تدفع فيها الهيئات المانحة اتجاه التعاون بين السلطة والمنظمات الأهلية، حتى وإن لم تكن قواعد اللعبة في صالح الفاعلين غير الحكوميين. خففت المصالح السياسية والاستراتيجية للمانحين وتركيزهم على دعم عملية السلام من استعدادهم لاستخدام الشروط التي تدعم الممارسات الديمقراطية الداخلية في جهاز السلطة الفلسطينية. كما استمرت الهيئات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف في الدفع باتجاه التعاون والتنسيق بين السلطة والمنظمات الأهلية في مجال تقديم الخدمات. ومن هنا، فإن جهود المانحين لتدعيم التنسيق بين هذين القطاعين بدون الدفع في اتجاه الإصلاح الديمقراطي في السلطة، تدعم بشكل غير مباشر العلاقة السلبية بين المنظمات الأهلية والسلطة التي أشار إليها الاستشهاد السابق.وتشير هذه الملاحظات المختصرة إلى أنه في سياق المناظير المحورية الجديدة للتنمية، تنشأ عوامل داخلية معقدة ونبض خارجي متناقض يجعل المنظمات الأهلية الفلسطينية تنسجم بشكل أكبر مع النموذج الليبرالي الجديد للدولة. وتؤثر بهذه العملية قضايا عسيرة تتخطى الانقسامات السياسية التي تفصل بين السلطة والمنظمات الأهلية، وترتبط بشكل أكبر بعملية بناء الدولة المشوهة. وهنا يظهر السؤال: هل من شأن دور المنظمات الأهلية القوي في مجال تقديم الخدمات أن يدعم النموذج الليبرالي الجديد، حيث تقل مسؤوليات الدولة

ليحل منطق السوق في توزيع السلع؟ أم هل ستتمكن المنظمات الأهلية الفلسطينية من ممارسة نفوذها في تحويل الحقوق والصلاحيات والترويج لأشكال جديدة من المواطنة؟

أي نظام للسلعة العامة؟

يعكس نظام السلع العامة (public goods) الذي ينمو ببطء في فلسطين كلاً من العوامل الداخلية والخارجية التي أوردناها سلفاً، واتفاق قطاع المنظمات غير الحكومية القوي مع الأجندة العالمية التي تركز على التقليل من دور الدولة في تقديم السلع الاجتماعية. ويشير البعض إلى تراجع دور المنظمات الأهلية الفلسطينية العاملة في قطاع الصحة بسبب انحدار التمويل الذي تتلقاه بنحو 65% منذ العام 1994. وفي حين يبدو هنا حدوث تراجع متواصل في دور المنظمات غير الحكومية في تقديم الرعاية الصحية، فإن ذلك يوضح التوجه الجديد الذي يظهر أكثر فأكثر في فلسطين منذ وصول السلطة. فبعد تراجع التمويل المقدم للقطاع الأهلي لاحقاً لحرب الخليج، وتزايد المساعدة التنموية على أساس المناظير المحورية الجديدة، أغلقت بعض المنظمات غير الحكومية أبوابها، في حين تعززت المنظمات الأكبر ذات الكفاءة. ويمكننا أن نستخلص هنا التوجهات المستقبلية بأن تقديم الخدمات الاجتماعية في فلسطين سيتسم بتراجع دور المنظمات الأهلية بشكل عام، مع استمرار المشاركة الإستراتيجية للمنظمات الرئيسية منها. كما أنه على الرغم من تلقي المؤسسات الأكبر والأكثر فعالية لجل مساعدة المانحين وتمكنها من زيادة اكتفائها الذاتي مالياً، سيُتوقع من المنظمات الأصغر أن تتنافس على تمويل أقل وعلى عقود حكومية محلية. وهذه النقطة الأخيرة مهمة، لأن ذلك سيزيد من دور بعض المنظمات الأهلية للقيام بأعمال من الباطن لصالح الوزارات المعنية.

لنأخذ مثلاً التوصيات عن ورشة العمل بين وزارة الصحة ومعهد السياسات والدراسات الصحية المنعقدة العام 1996 بخصوص التنسيق بين المنظمات غير الحكومية الصحية والسلطة، حيث أشارت اثنتان من التوصيات الخمس إلى أهمية التعاقدات من الباطن في المستقبل. وتنص إحدى التوصيتين على: "ستطور الوزارة والمنظمات الأهلية الشراكات بما فيها التعاقدات من الباطن على خدمات المنظمات الأهلية واللجان المشتركة لتطوير وتنفيذ ومتابعة البرامج الصحية". وتنص التوصية الثانية صراحة على: "يتوجب على المنظمات الأهلية أن تحسن من نوعية خدماتها لتتمكن من اجتذاب فرص التعاقد، كما يجب على الوزارة أن تكون على استعداد للدخول في هذه العلاقة".[xlvii] و كشفت هذه الورشة أن التنسيق بين المنظمات غير الحكومية الصحية والوزارة يهدف لتفادي الازدواجية في تقديم الخدمات، مع إلقاء المسؤولية على كافة مقدمي الرعاية الصحية لبناء نظام الرعاية الصحية، وتأسيس اللجان، لتسهيل التخطيط والمتابعة المشتركة للبرامج الصحية بين السلطة والقطاع الأهلي. وبالنسبة لنا، المهم هو تبني التعاقد من الباطن كآلية لإشراك المنظمات الأهلية في نظام تقديم خدمات على المدى الطويل مع السلطة. وقد أثيرت تبعات التعاقد من الباطن في الأدبيات كما سنبين لاحقاً. وما يهمنا الآن هو الإشارة إلى أنه بالإضافة لدور التعاقد من الباطن كآلية عمل مستقبلية بين السلطة والمنظمات الأهلية الصحية الرئيسية، فإن هذا من شأنه أن يساعد المنظمات الأصغر اللاهثة وراء التمويل، ما يخفف عنها الضغط الذي تعانيه للحفاظ على بقائها. فمثلاً، أعربت إحدى المنظمات الأهلية المهمة العاملة في مجال التأهيل في غزة عما يلي: "المشكلة هي أننا نحاول تأمين التمويل الكافي لتغطية تكاليف الخدمات التي نقدمها. تقدم بعض المنظمات غير الحكومية في أوروبا خدمات تدفع ثمنها المؤسسات الحكومية. وإننا ننظر في هذه الفكرة وقد عرضناها على اليابانيين، وطلبنا منهم عرضها على الوزارة نيابة عنا. وسنقوم في هذه الحالة ببيع الخدمات وتصادق السلطة على ذلك، في حين يمكن تحويل المساعدات الدولية للدفع لقاء هذه الخدمات. بصراحة، إذا لم نعمل في هذه الطريقة فسيستعصي علينا المحافظة على بقائنا خلال السنوات العشر القادمة".

تواجه المنظمات غير الحكومية المقدمة للخدمات ضغوطات مالية لتحافظ على ديمومتها أكثر من المنظمات التنموية، أو التي تعمل في مجال المدافعة بسبب الكلفة الجارية لتقديم الخدمات. وقد تفاقم هذا الضغط في الحالة الفلسطينية بسبب التوجهات التي وضحناها، وبخاصة تعزيز المنظمات غير الحكومية الكبرى وزيادة المنافسة بين المنظمات الأصغر. إن إدخال الترتيبات التعاقدية، سواء تلك التي تدعمها المنظمات غير الحكومية الكبرى، أم التي

تتطلع إليها المنظمات الأصغر للمحافظة على استقرارها، من شأنه أن يدخل **منطق السوق** إلى قطاع المنظمات الأهلية. ويرى سميلي أن الخطر الأكبر الذي تواجهه هذه المنظمات اليوم هو أنها ستفقد أيديولوجيتها وتتحول إلى "مؤسسات تجارية" في بيئة تشبه السوق، حيث تتعاقد على نفسها مع الحكومات. وعند مناقشته لكتابات كورتين (Korten)، يشير المؤلف إلى أن ما يوجه المتعاقدين على تقديم الخدمات العامة هو اعتبارات السوق أكثر من القيم، نظراً لضرورة التنافس على المناقصات، وتشبه بالتالي **الشركات التجارية (البزنس)** أكثر من المؤسسات التطوعية (Smillie, 1995:170). المشكلة هنا هي الصراع بين متطلبات البقاء المؤسسي وضغط المنافسة، وبين دور المنظمات الأهلية في المدافعة. وهنا تواجه هذه المنظمات خطر التحول إلى وكيل للحكومة وفقد دورها في المدافعة.

قد يكون صحيحاً أن زيادة المنافسة ومنطق السوق الخاص بالترتيبات التعاقدية يحد من دور المنظمات الأهلية الدفاعي. ولكن، يرى البعض أن مشاركة هذه المنظمات الإستراتيجية في تكملة دور الدولة في توزيع السلع العامة تمنحها الفرصة للتأثير على السياسة العامة بطريقة لا تسنح لفاعلي المجتمع المدني الآخرين. كما يبين وود، "يؤدي انقسام وظيفة تقديم الخدمات إلى شرذمة المقاومة والتعبير لدى المنظمات الأهلية، مضافاً إلى ذلك وضع الأحزاب السياسية والنقابات جانباً خلال العملية التنموية، حيث يتم إنكار أهمية وشرعية أصوات كل منهما في قطاع تقديم الخدمات" (Wood, 1997:84). النقطة التي يثيرها وود هنا هي أنه بسبب دور المنظمات الأهلية وخبرتها في قطاعات مثل الصحة والتعليم، فإنها تستطيع التعبير عن مواقف سياسة، ودفعها قدماً بشرعية لا تتمتع بها الأحزاب – وتكون بالتالي في موقع أحسن للتأثير على السياسة العامة.

عند اعتبار كل من هذين المؤثرين، وهما: الأثر المانع للتعاقد من الباطن على دور المنظمات غير الحكومية في المدافعة، والعكس، الفرصة التي يجلبها تقديم الخدمات لهذه المنظمات للتأثير على السياسة العامة، تكون القضية الجوهرية في فلسطين: ما هي نتائج استمرار المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في تقديم الخدمات؟ اعتبرت معظم هذه المنظمات التنسيق مع السلطة أساسياً، وبدأت تساهم في قضايا السياسة. ففي قطاع الصحة، يغطي التنسيق بين الطرفين قضايا أساسية وأموراً مركزية في السياسة، بما في ذلك احتياجات نظام الرعاية الصحية، والمجال الذي يلزم الاستثمار فيه، وكيفية تطوير نظام الرعاية الصحية الأولية. [xlviii] من الواضح أن هذه القضايا ليست تافهة، وأنها تمس نطاق وطبيعة نظام الرعاية الصحية الناشئ. كذلك، كما يتفق الفاعلون غير الحكوميين في قطاع الصحة، فإن التنسيق غالباً ما يكون قضية **مسيسة** جداً، وقد عارضها أحياناً مجلس الوزراء والسلطة التنفيذية. وفي بعض الأحيان، وفي خضم الخلاف بين وزارة الصحة ووزارة المالية، توجهت الأولى للتقرب من المنظمات الأهلية الصحية كوسيلة لتقوية نفسها. وتوجد أيضاً عوامل أخرى تعقد التنسيق، بما في ذلك، على سبيل المثال، تلك المؤسسات والفاعلون الذين يحصلون على نفوذهم من خلال النخبة السياسية، وهم يحاولون بالتالي زيادة مشاركتهم في قطاع الصحة إلى حدها الأقصى، في مقابل التركيز على منفعتهم المقارنة الخاصة. ومن هنا، فقد كان لأجندات المانحين التي تركز على التنسيق بين مختلف الفاعلين التنمويين أثر إيجابيٌ في فلسطين، حيث خففت من تبعات الصراعات الداخلية والمنافسة، وزادت من قدرة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في تشكيل النظام الصحي الناشئ.

ولكن ما معنى هذا التنسيق بالنسبة لدور المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في حماية المصالح العامة الرئيسية فيما يتعلق بتوزيع السلع العامة؟ يرى تيري تفيدت أنه على عكس مفهوم المنظمات الأهلية التي تمثل المجتمع، أو "الشعب"، فإن هذه المنظمات تتحدث دائماً، وبشكل حتمي، نيابة عن بعض مجموعات المصالح المعينة. ويطرح من هنا فكرة احتكار دور ضمان "المصلحة العامة" على الدولة وحدها (Tvedt, 1998:67). وبينت الحالة الدراسية التي أجريناها لقطاع الصحة في الفصل الثالث أن المنظمات غير الحكومية الفلسطينية تعاملت مع القضايا التي تهم الجمهور بشكل عام مثل نظام التأمين. ولكن في حالة التأمين بالذات، تفاجأنا بأن الاهتمام الذي حظيت به من قبل الفاعلين غير الحكوميين، كان أقل بكثير من المتوقع على الرغم من أهميته في تأمين المساواة وإتاحة الإمكانية لكل الناس للحصول على الرعاية الصحية. وفي حين أن هذا المثال يدعم ما يطرحه تفيدت بأن الدولة هي الضمان الأفضل للحقوق الاجتماعية، فإنه ليس من الدقة التلميح بتجاوب المنظمات غير الحكومية الفلسطينية مع الأجندات العالمية، وبأنها غير قادرة على دعم العدالة الاجتماعية. القضية هنا إذا، إنه يمكن لهذه المنظمات تحسين علاقاتها مع السكان، من خلال آليات مساءلة تتجه نحو الأسفل، وتغرسها في تجمعات سكنية مختلفة، وتزيد من تجاوبها مع القضايا التي تهم الجمهور بشكل أكبر.

سنعرض فيما يلي بعض الطرق التي تمكن هذه المنظمات من القيام بذلك. فمن الواضح عموماً التشابه الكبير بين هيكلية النظام الفلسطيني الناشئ للخدمات العامة والنموذج الليبرالي الجديد، حيث تؤدي المنظمات غير الحكومية دوراً استراتيجياً في تقديم الخدمات. ومن شأن ذلك أن يتيح الفرصة لهذه المنظمات لدفع قضايا العدالة الاجتماعية في الحياة العامة إذا ما طورت الآليات والهيكليات الصحيحة التي تمكنها من إنشاء روابط قوية مع القواعد الجماهيرية.

3-5. التغير الاجتماعي: نظرة عامة

يعتبر البعد السياسي لمناظير التنمية المحورية الجديدة المنظمات الأهلية فاعلاً رئيسياً في التغيير الاجتماعي، حيث ينظر إليها على أنها مؤسسات اجتماعية قادرة على تدعيم الديمقراطية والمساهمة في مجتمع مدني حيوي. وفي واقع الأمر، أوجد اهتمام الحكومات الغربية بتشجيع الديمقراطية الليبرالية في أرجاء العالم النامي كافة، في أعقاب الحرب الباردة، كما خلق دعم المؤسسات الشمالية الخاصة الطويل للعدالة الاجتماعية في العالم الثالث، مجالات جديدة للحياة السياسية والاجتماعية في التنمية. وتمس المساعدة الخارجية التي تتلقاها المؤسسات غير الحكومية الجنوبية عدداً كبيراً من القضايا، ويشكل الدعم الدولي لجهود هذه المنظمات الدفاعية وحملاتها المحلية، وبخاصة تلك المتزامنة مع ضغط خارجي على الحكومات المحلية، مصدر نفوذ جديداً، وأحياناً قوياً يمكن للفاعلين المحليين أن يستغلوه لتدعيم التغير. وفي الوقت ذاته، ينظر الفاعلون الحكوميون بعين الشك للدعم الذي تتلقاه المنظمات غير الحكومية المحلية لأنهم يعتبرون أن القوة التي تتمتع بها مثل هذه المنظمات الاجتماعية تشكل تحدياً للاستقرار السياسي (Bratton, 1989). ما يهمنا هنا هو تبعات الأهداف المعلنة، والأهم من ذلك، الفرضيات غير المعلنة، للمساعدة التي يقدمها المانحون والمنظمات الأهلية الدولية للمنظمات المحلية، على مساهمات الأخيرة لدعم التغيير محلياً في مجتمعاتها.

يدعم فاعلون مختلفون، بمن فيهم الجهات المانحة والمؤسسات الخاصة والمنظمات غير الحكومية الدولية، الديمقراطية في المجتمعات النامية، ولكن أهدافهم تختلف. ويعرف بيكارت ثلاثة عوامل محفزة لجهود الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية لمساندة المجتمع المدني في البلاد النامية. أول هذه العوامل هي المقاربة "الليبرالية الجديدة" المدعمة للمجتمع المدني، نظراً لفائدته في خصخصة الدولة. وثانيها، المقاربة "التعددية" التي تدعم المجتمع المدني "لتعزيز كفاءة ومساءلة الدولة ومشاركة الفاعلين المجتمعيين لتقوية المجتمع السياسي" (Biekart, 1999:96). وأخيراً، هناك المقاربة "الشاملة" (inclusine) المستقاة من المقاربة التعددية التي تقر بضرورة التعامل مع عدم تكافؤ علاقات القوى وإدماج الأكثر تهميشاً في المجتمع المدني من أجل تعزيز الديمقراطية (Biekart, 1999:96). وكما أشار المؤلف، عادة ما يعمل المانحون والمنظمات غير الحكومية الدولية في إطار المقاربة التعددية، حيث يعملون بناء على الفرضية القائلة بأن زيادة مشاركة المجموعات الاجتماعية في عملية صنع القرار تحسن من ممارسات الحكومة، وتدعم نظاماً ديمقراطياً أكثر ليبرالية.

وعند دراسة مساعدة المنظمات الغربية للمنظمات غير الحكومية الجنوبية، لا بد من التمييز بين جهود المانحين والمنظمات الدولية في دعم الديمقراطية. فعادة ما تتبنى المنظمات الأهلية الدولية مقاربة أكثر مرونة وانفتاحاً للترويج للتغير الاجتماعي في المجتمعات النامية. أما برامج الديمقراطية الحكومية، فقد ارتبط تاريخياً بالمصالح الأمنية، ولم تهتم بالقضايا التنموية إلا مؤخراً. ويرى امكو براور أنه في حالة برامج الديمقراطية التي نفذها المانحون في الشرق الوسط، تضاربت المصالح الجيو-سياسية والإستراتيجية مع مساعي دعم التحرر السياسي (Brouwer, 2000:16).

وتتخذ مبادرات الديمقراطية والمجتمع المدني في فلسطين أشكالاً عدة، ولكن عموماً يطبق المانحون والمنظمات الأهلية الدولية المقاربة التعددية مع بعض الإستراتيجيات الإضافية المستنبطة من المقاربة الشاملة. ويمكن الحديث عن أربعة أنواع من الدعم المقدم للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية، وهي: النوع الأول وهي مثال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، حيث بنيت برامج المجتمع المدني الخاصة بهذه الوكالة بشكل كامل على أساس هدف تدعيم العلاقات البناءة بين المجتمع والسلطة (مقابلة مع الوكالة الأمريكية). ولتحقيق هذه الغاية، تركز هذه الوكالة على المنظمات الفلسطينية القادرة على بناء مشاركة المواطنين، **وتشجيع الحوار** مع السلطة. وعند تحليلنا لمثل هذه البرامج، علينا أن ندرك تصورات الجهة المانحة الخاصة، بما في ذلك تصوراتها السياسية للواقع. ففي حالة الوكالة

الأمريكية، تبعد الأحزاب السياسية عن تعريفها للمنظمات القادرة على تدعيم الحوار مع السلطة بسبب معارضة هذه الأحزاب لعملية أوسلو. واقترحت الوكالة إنفاق مبلغ 17 مليون دولار أمريكي العام 2000 على برنامجها الخاص بأسلوب الحكم الجيد. وبالإضافة لدعمها للتشبيك بين المنظمات غير الحكومية الصحية ووزارة الصحة، يعتبر هذا البرنامج تلك المنظمات المحرك الذي يساهم في زيادة المشاركة المجتمعية من خلال هذه المبادرات، مثل تشجيع الحوار بين السكان المحليين وممثلي الحكومة.

ويتمثل النوع الثاني من المساعدات التي تتلقاها المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في المؤسسات الألمانية المساندة للمجمعات المهمشة لتوعيتها بقضيتها والمدافعة عن حقوقها. وتقوم إحدى هذه المؤسسات، على سبيل المثال، بتمويل مجلة منظمة نسوية فلسطينية، يتم إدخالها في صحيفة فلسطينية يومية. ثالثاً، يدعم المانحون النشاطات المروجة للمواطنة التي تبدأ من التصويت في الانتخابات إلى المواطنة النشطة المتمثلة في تولي دور قيادي في المجتمع. وتعكس هذا النوع من المساعدة مؤسسة الملتقى المدني الفلسطيني، التي أسسها المعهد الديمقراطي الدولي (National Democratic Institute) لتقديم التعليم المدني والتدريب على القيادة في الديموقراطية، وتتلقى حالياً دعماً من الوكالة الأمريكية. وتحصل مؤسسات فلسطينية أخرى، بما فيها المركز الفلسطيني للسلام والديمقراطية، وبعض المجموعات النسوية، على دعم من عدة مانحين لتعزيز المشاركة النشطة للأفراد في المجتمع، من خلال برامج التدريب الجندري والقيادي. أخيراً، عادة ما يدعم المانحون والمنظمات غير الحكومية الدولية نشاطات المؤسسات المحلية المعززة للمجتمع السياسي. وهناك شبه هنا مع النوع الأول الذي تمثله الوكالة الأمريكية كما بينا سابقاً، ولكن الفرق يظهر في وضع الأولوية على النشاطات المعززة لوظائف وهيكليات الحكومة، مثل سيادة القانون. ونجد أمثلة على هذا الدعم في حالة منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والمساعدة في نشاطات ممارسة الضغط التي تشدد على أهمية المجلس التشريعي وعلى سيادة القانون عموماً.

الفرضيات المبطنة وراء دعم المانحين للمنظمات غير الحكومية

أثار المراقبون نوعين من التساؤلات حول تبعات برامج تعزيز الديمقراطية التي ينفذها المانحون على دور المنظمات غير الحكومية في مجتمعها، وبشكل أوسع على العلاقات بين الحكومة والمجتمع. وتساءل البعض أولاً إذا "ما كان التدخل الداعم يساهم في إدماج قطاعات مهمشة في المجتمع المدني أم أنه يبقي على الإقصاء المعتاد؟" (Biekart, 1999:97). ثانياً، يثير تفيدت الذي يتفق مع الفرضية التي طرحناها من حيث تأثير المساعدات على تشكيل النخبة المحلية وعلى تشكيل نوع جديد من هذه النخبة، أسئلة أكثر عمومية حول الدور الذي ستؤديه هذه النخبة الجديدة في عملها من أجل الوحدة الوطنية والتضامن والتنمية؟ (Tvedt , 1998:73). كما يشير "هل ستخلق قناة المنظمات غير الحكومية أفراداً مؤيدين **لسياسة عدم التدخل (laissez-faire)** (الخصخصة)، أم ستوجد مواطنين يشعرون بالمسؤولية المجتمعية، أم أنها ستفضي إلى رجال أقوياء لديهم نظرة تعددية – على المدى البعيد؟" (Tvedt, 1998:68). كما بينا في مقدمة هذا الفصل، لا بد من مراجعة أجندة السياسات الجديدة (New Policy Agenda) التي تشكل أساس الدعم الذي يقدمه المانحون والمنظمات الدولية للمؤسسات غير الحكومية الفلسطينية، على أنها تخلق إمكانيات جديدة للمنظمات المحلية، في حين أنها تفرض على الفاعلين المحليين توجهات معينة. ونجد الأثر الفعلي للمساعدة على المجتمع المحلي في طريقة تداخل برامج المانحين والمؤسسات الدولية المدعمة للمنظمات المحلية مع الفاعلين المحليين الذين تشكلوا تاريخياً ومع العلاقات الشمولية الاجتماعية والسياسية، وكذلك مع علاقات القوى. وتظل الأسئلة المثارة أعلاه صالحة: هل يحدث التدخل الداعم أشكالاً جديدة من الإدماج ما وراء المجموعات المسيطرة؟ وما هو الدور الذي تقوم به هذه النخبة الجديدة في المشهد الوطني؟ لكن، لتحديد الآثار الفعلية للمساعدة على دور وموقع المنظمات غير الحكومية في المجتمع المحلي، لا بد لنا أولاً أن نراجع الفرضيات المبطنة وراء الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة لهذه المنظمات، وننظر إلى كيفية التقاء ذلك مع الفاعلين المحليين الذين تشكلوا تاريخياً.

مصالح منظمة

لنتصور بشكل مختصر ونضيف إلى تبعات سياسات المانحين اتجاه تعزيز الديمقراطية في المجتمعات غير الغربية. نجد هنا فرضيتين مبطنتين تسببان تعقيداً في تطبيق برامج المانحين والديمقراطية في المجتمعات النامية. **القضية**

الأولى هي أن الدعم الذي تتلقاه المنظمات غير الحكومية المحلية يكون عادة على أساس نظرية مجموعات المصالح، أو على أساس النموذج التعددي للديمقراطية الليبرالية، ويفترض بالتالي أن "المصالح" منظمة بالفعل كما هو الحال في الديمقراطيات الليبرالية الفاعلة (Tvedt, 1998:178). من هنا يعتبر وجود "مصالح منظمة" (organized interests) أمراً مسلماً به، كما يفترض وجود هيكليات للتعبئة بالإضافة لفضاء مؤسسي وسيط للمنظمات غير الحكومية. كذلك في بعض الحالات، يتوقع من بعض الفاعلين الاجتماعيين، مثل النساء الريفيات الفقيرات، أن تضع نفسها في إطار مجموعة يفترض أنها تمثلها – كما هو حال الحركة النسوية في المدن (Tvedt, 1998:179). ومن هنا، تتناقض الفرضيات وراء المساعدة المقدمة للمنظمات غير الحكومية المحلية مع ما يسميه البعض أحد **أسباب وجود المنظمات الأهلية الجنوبية** التي يفترض **أن تنظم الفاعلين والمجموعات الاجتماعية غير المنظمة** (Clarke, 1998:42).

يمكن تطبيق هذه الملاحظات على مختلف أنواع برامج المانحين والمنظمات غير الحكومية الدولية الداعمة للمنظمات الفلسطينية. وقد ناقشنا في دراسة الحالة الخاصة بقطاع المنظمات الأهلية النسوية انتقادات إمكو براور لبرامج التثقيف المدني التي ترعاها الوكالة الأمريكية في مصر وفلسطين، حيث انتقد الباحث تلك المبادرات بسبب فشلها في التعامل مع القضية المركزية من منظور المشاركين، وهي كيفية التنظيم من أجل الديمقراطية؟ (Brouwer, 2000) ويثير هذا نقطة مهمة: إذا ما فككنا مختلف المؤثرات في قنوات المساعدة يتضح لنا وجود أكثر من عامل يفرض على المنظمات غير الحكومية تنفيذ نشاطات تتغاضى عن قضايا الهيكليات وكيفية تنظيم واستدامة الفعل على المدى البعيد. ويلتقي الافتراض المبطن وراء برامج الديمقراطية بأن المصالح منظمة فعلاً مع مؤثرات أخرى مثل الشغف الليبرالي الجديد لغرس ممارسات المساعدة الذاتية لدى المواطنين، أو الرؤية قصيرة الأمد لأسلوب عمل المشروع. وتشجع كافة أنواع الممارسات هذه مثل ورش العمل المدافعة على حساب تقديم الخدمات والتثقيف المدني. ومن خلال هذا النوع من النشاط، تعامل المنظمات الأهلية السكان على أنهم "زبائن" قدمت لهم خدمة "نافعة". ومن منظور الفرضيات وراء برامج الديمقراطية، فإن المنظمات الأهلية تفيد المجتمع، وبخاصة بسبب الافتراض بأن المجموعات منظمة، وأنها بالتالي ستكسب من ورش العمل والنشاطات المشابهة. وهنا تتخلى المنظمات غير الحكومية عن قضية كيفية تنظيم المجتمع على الرغم من إمكانية وجود حاجة لذلك. وتوصلت بيرس إلى الاستنتاج نفسه، حيث بينت أنه يتوفر للمنظمات الأهلية في أمريكا اللاتينية ثلاثة نماذج يمكنها من خلالها المضي قدماً بعملية التغيير وهي التعددية، والتوجه نحو القاعدة الجماهيرية والتمكين (pluralism, grassrootism and empowerment). وهي ترى أن التعددية مرتبطة بخطاب المانحين حول المجتمع المدني وأسلوب الحكم، وتتوقع أن تؤدي المنظمات غير الحكومية دوراً وسيطاً بين الدولة والمجموعات الاجتماعية. ويدلل مصطلح **التوجه نحو القاعدة الجماهيرية** إلى ناشطية هذه القاعدة. وأخيراً يعبر **التمكين** عن التحول الاجتماعي من خلال المنظمات الشعبية والتعبئة (Pearce, 1997:268-269). وفي حين تعتبر أن الخيارين الثاني والثالث أكثر فعالية في تدعيم التغير الاجتماعي، فإنها تشير إلى وجود توجه نحو تفضيل النموذج الأول: "تلقت المقاربة "التعددية" دعماً مالياً كبيراً جداً، بحيث لا يمكنها أن تبرز لتبدو المنظور المحوري السائد، وينجرف وراءها الكثير من المنظمات الأهلية التي تشعر بعدم قدرتها على مقاومة الفرص المتوفرة للنفوذ والموارد" (Pearce, 1997:270).

هيكليات القوى

القضية الثانية هي أن دعم المانحين والمنظمات غير الحكومية الدولية للمؤسسات المحلية عادة ما يرتكز على المفهوم المبسط لتنظيم القوى في المجتمع المحلي. وعادة ما لا يكون هناك إقرار بأنه في حين تشارك المنظمات المدنية الشمالية في ترتيب مؤسسي محكم، تواجه المنظمات الجنوبية هيكليات متنوعة ومتميعة للغاية (Clarke, 1998:41). وغالباً ما تتكون برامج الديمقراطية التي يقدمها المانحون والمنظمات الأهلية الدولية من مبادرات لتعزيز الهيكليات والممارسات التي تعتبر أساس الديمقراطيات المبنية. ولكن يتشوش داخل المشروع السياق الأوسع للمجتمع النامي، وبالأخص طبيعة القوى التي تعمل عادة من خلال هيكليات غير رسمية مثل العلاقات الزبائنية (clientele relations). وعلى سبيل التوضيح، لننظر إلى حالة المنظمات الأهلية الفلسطينية التي يمكن مراقبتها

في تنفيذها لمختلف المشاريع مع دعم من المانحين، مثل ممارسة الضغط لإحداث قوانين أو دعم عمل الجهاز التشريعي. وفي حين من شأن مثل هذه النشاطات أن تعزز المؤسسات السياسية الرسمية، فإن الهيكليات المتوارثة الجديدة غير الرسمية (informal neo-patrimonial structures) ، المنظِمة للقوى بشكل غير رسمي، لا تتأثر بذلك. وهذا يثير التساؤلات حول كفاءة مثل هذه المقاربات بالنسبة للفاعلين المحلين الذين يحاولون إحداث تحول في هذه الترتيبات المؤسسية (Clarke, 1998:41).

بعد أن راجعنا بعض الفرضيات وراء دعم المانحين للمنظمات غير الحكومية، يظل من الضروري تفحص كيفية تداخل هذه المؤثرات ضمن المنظمات الاجتماعية الفلسطينية والتغيرات التي مرت بها هذه المنظمات طوال تلك الفترة. وكما بينا في القسم الخاص بالتطور التاريخي للمنظمات الأهلية الفلسطينية الذي عرضناه سابقاً، فإننا لاحظنا بروزها في مرحلة معينة من الحركة الوطنية. وارتبطت هذه المنظمات خلال الانتفاضة الأولى بشكل وثيق بالأحزاب السياسية، وكانت لها علاقات مرنة مع الأفراد في تلك الأحزاب. وارتبط اتحاد لجان العمل الطبي الفلسطينية كمؤسسة صحية متوجهة للقاعدة الجماهيرية بالجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، التي كانت قد تهمشت بفعل التحول في أنماط التمويل بعد حرب الخليج، ما يلقي الضوء على النموذج التنظيمي للمنظمات الأهلية الذي كان سائداً أثناء الانتفاضة الأولى. وكما بين أحد مؤسسي هذا الاتحاد، فقد: "شكل الأطباء الأعضاء في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين هذا الاتحاد، وقام الحزب بتمويله أثناء الانتفاضة. وقد كان هذا وما زال مهماً، لأن الحزب السياسي هو أساس الفعل ... فالحياة هي سياسة. لا يجوز فصل السياسي عن أشكال الفعل الأخرى. يحاول المانحون التشجيع على فصل الجانب السياسي عن المنظمة، ولكن من المعروف أن أي حركة تبنيها الأحزاب. وهي التي تمضي قدماً؛ ما يهمنا هو كيف يمكن للحزب أن يساعد في تطوير المجتمع. فلولا هذه الأحزاب وأيديولوجيتها ما كنا حصلنا على هذه المنظمات". ويتابع قائلاً: "بدون الحزب، ما كنا لنحصل على العمل الوطني. فقد كان الحزب هو الذي خلق العلاقة الأوسع (التواصل) مع العمل الوطني. وبالنسبة لنا الآن – فإن التزامنا بالحزب هو الذي يدفعنا للاستمرار حتى وإن لم يتوفر التمويل، وإن كانت مرتباتنا غالباً منخفضة جدا".

يثير هذا المتحدث نقطة جديرة بالاهتمام. فعلى عكس الادعاءات بأن الأحزاب السياسية قامت تاريخياً بتشويه عمل المنظمات الأهلية، فقد عرض لنا هذا الشخص رؤية مفادها أن المنظمات الأهلية هي التي استفادت من تبعيتها للحزب. وبشكل أكثر تحديداً، فمن وجهة نظره اكتُسِب العمل الوطني لأن الحزب وفر الرباط الذي سهل التواصل في مبادرة العمل التطوعي أثناء الانتفاضة الأولى. وعلى الرغم من التحيز البارز في هذا المنظور، فإنه ذو قيمة كبيرة، لأنه يبين مرجعاً يمكن استخدامه لتحديد التغيرات التي مرت بها المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في فترة حياتها. فقد تغيرت هذه المنظمات بشكل كبير منذ الانتفاضة الأولى. ففي حين يعمل معظمها بشكل مستقل عن الأحزاب السياسية حالياً، ما زالت الرابطة بين المنظمة والحزب مستمرة في الكوادر العليا. فقبل ما يقارب الثلاث سنوات، عين بعض التنفيذيين في حزب سياسي معين أحد أعضائهم في منصب شاغر لمدير مؤسسة أهلية. وتلك لم تكن حالة من فرض الإمرة بحد ذاتها، بل كان الهدف منها التأكيد على استمرار شغل منصب المدير من قبل عضو في الحزب. وفي هذا الصدد، من الجدير بالاهتمام مقارنة خطاب المنظمات الأهلية اليوم مع خطاب الفاعلين الذين استشهدنا بأقوالهم سابقاً. وتصر المنظمات غير الحكومية الفلسطينية بشدة على كونها هيئات غير سياسية. وتبين الشوا السياق الذي احتضنت فيه هذه المؤسسات مثل هذا الخطاب اللاسياسي للمجتمع المدني: "تبنت بعض المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية هذا الخطاب بسبب طبيعتها المسيسة السابقة، واهتمامها بالتغير الاجتماعي، بينما شعرت منظمات أخرى بأن مثل هذا الخطاب يساعدها في اكتساب شرعيتها في البيئة الجديدة" (Shawa, 2001: 14).

وتحتل المنظمات غير الحكومية اليوم موقعاً إستراتيجيا في مجتمعها، فهذا القطاع قوي جداً مقارنة بكل من النقابات العمالية والأحزاب السياسية. كما أنه نسبياً مستقل عن السلطة وخارج عن هيكليات القوى غير الرسمية الخاصة بها. في القسم التالي، سوف نبدأ بدراسة مشروع البرلمان الصوري الذي قامت به المؤسسات النسوية كمثال على كيفية مساهمة هذه المنظمات في التغير الاجتماعي الحادث اليوم، والواقع بين عوامل متعارضة وتأثير سياسات المانحين من جهة وعلى تطورها التاريخي من جهة أخرى.

التغير الاجتماعي في إطار "مشروع": حالة البرلمان الصوري

اشتمل مشروع البرلمان الصوري الفلسطيني على سلسلة من النشاطات الخاصة بحقوق المرأة خلال العام 1997 – 1998. ونظم مجموعة من الحوارات الوطنية في آذار ونيسان 1998 حول وضع المرأة الفلسطينية في القوانين. ونفذ المشروع المركز النسوي للمساعدة والإرشاد القانوني، ودعمته مراكز نسوية ومجموعات نسوية ومراكز حقوق إنسان، كما موله المجلس البريطاني والمؤسسة الهولندية "نوفيب". ويعكس البرلمان الصوري تطورين مهمين طرآ منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وهما: أولهما تشكيل حلبة قومية – سياسية يمكن فيها طرح القضايا الاجتماعية والسياسية الداخلية. وثانيهما توافق المنظمات الاجتماعية الباحثة عن إثارة قضايا تتعلق بالديمقراطية والحقوق الاجتماعية مع رغبة المانحين بتمويل جهود البناء الديمقراطي – كما صيغ في إطار العمل على المدى القصير ضمن أسلوب عمل المشروع. ويقع البرلمان الصوري، الذي بادرت إليه منظمات نسوية، ضمن التغيرات التي مرت بها المجموعات النسوية منذ الانتفاضة الأولى، والتي ناقشناها في دراسة الحالة سابقاً، كما أنه بشكل أكثر عمومية يقع ضمن التحولات التي تأثرت بها المنظمات غير الحكومية الفلسطينية مع الزمن، والتي ناقشناها أعلاه أيضاً. وفي كلتا الحالتين، يتضح لنا بروز المنظمات الممهننة ودورها القيادي في الحركات النسوية والأهلية. وفي حين حصل البرلمان الصوري على ثناء دولي، حيث حصل المركز المنظم على جائزة حقوق الإنسان لشكره على جهوده، سبب الحدث بلبلة محلية وواجه هجوماً قوياً من قبل معظم القوى الإسلامية - الوطنية.[xlix] وإذا أخذنا بالحسبان الحدث وتبعاته، فإنه يثير نقطتين مهمتين حول دور المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في المساهمة في التغير الاجتماعي. أولاهما، بين البرلمان الفرق بين التركيز على المدى القصير في أساليب عمل المشاريع مع تحديد "مخرجات" قابلة للتمييز، وبين إطار العمل البعيد المدى اللازم لإحداث تغير اجتماعي. ثانيتهما، يبين الحدث كذلك عدم ملاءمة التعامل مع القضايا الاجتماعية والسياسية الداخلة ضمن هيكليات القوى في المجتمع من خلال إطار مشروع محدد زمنياً. ولا يأخذ هذا المشروع بالحسبان الطبيعة المسيسة لمثل هذا المجهود، كما أنه ليس مجهزاً للتعامل مع علاقات القوى العميقة الجذور هذه، إلا إذا تلقى دعماً من هيكليات أوسع، أو تمكن من تعبئة الجماهير. وسنوضح هذه القضايا من خلال مناقشة مختصرة لتلك التجربة.

بداية، كما بينا سابقاً، أفضى مشروع البرلمان الصوري إلى مناقشات برلمانية على مستوى وطني حول وضع المرأة في القوانين الفلسطينية.[l] ولتيسير هذه الحوارات، تم انتخاب أعضاء برلمان، حيث اختير 88 عضواً في الضفة الغربية و 120 عن قطاع غزة لجلستين منفصلتين تعقدان في كل منطقة جغرافية على حدة. وضم المشاركون أعضاء في المجلس التشريعي، وناشطات نسويات، وأعضاء في مؤسسات حقوق الإنسان، ورجال دين مسلمين وناشطين إسلاميين. كما نظمت نشاطات إضافية تزامنت مع الإعداد لجلستي البرلمان، حيث انعقدت بشكل خاص دورات تدريبية لإعداد الممارسين للضغط لدعم الحملة، ونظمت ورش عمل حول الوضع الحالي للقوانين الفلسطينية، وكذلك حول القانون الدولي. وفيما يتعلق بالبرلمانين، فقد تطرقت الجلسة المنعقدة في الضفة الغربية إلى الوضع القانوني للمرأة من عدة زوايا، مع اعتبار الحقوق السياسية والمدنية للنساء، والحق في العمل والرعاية الصحية والتعليم. وعلى عكس ذلك، ركز برلمان غزة حصرياً على قانون الأسرة الفلسطيني، دارساً كيفية تشجيع المساواة وحقوق الإنسان للمرأة ضمن هذا النص القانوني. وبشكل عام، تلقى البرلمان الصوري تغطية إعلامية ضخمة من التلفزيون الفلسطيني، والصحف، الإذاعة التي تتبعت نشاطاته بانتظام، بما في ذلك أعمال جلسات البرلمانين.

يمكن القول مبدئياً إن مشروع البرلمان الصوري كان غاية في الأهمية، ونجح بسبب طبيعته الثورية. فلم ينجح هذا المشروع بإثارة قضية حقوق المرأة في الساحة العامة وحسب، بل كان هناك حديث مفتوح لأول مرة حول مساواة النساء بشكل لم يسبق أن حدث. كما تأسست علاقة مباشرة بين حقوق الإنسان للمرأة وقانوني الأحول الشخصية والأسرة الفلسطينيين، المشتقين كليهما من الشريعة الإسلامية. كما وفرت الحوارات الفرصة لعمل إستراتيجية وبناء التوافق بين الفاعلين المهتمين بالمدافعة عن حقوق المرأة ودفعها في مجالات غاية في الحساسية. وتصف إحدى المراقبات جدلاً بين أعضاء البرلمان الصوري يعكس هذه العملية. فقد أوضحت أنه في حين دافع بعض أعضاء البرلمان عن ضرورة استخدام التفسيرات الحديثة للإسلام كإستراتيجية لتدعيم ووضع حقوق المرأة ضمن التقاليد المحلية، أصر أعضاء آخرون على أن مثل هذه الاستراتيجية ستأتي بنتائج عكسية في النهاية. كما أن الأعضاء الأكثر علمانية اتفقوا على أن القضية الحقيقية هي ليست مجرد إحداث تغيير في القوانين، بل في هيكليات وعلاقات القوى في المجتمع، وفي تلك الحالة يجب إغفال مواقف الإسلاميين (Sh'hada, 1999:41). بالإضافة لمثل تلك الفرص التي فتحت المجال لعمل إستراتيجيات وبناء التوافق، وصف البعض إنجازات البرلمان الصوري كما يلي:

"تمكن أعضاء البرلمان من توصيل أهدافهم للناس على الرغم من حملة الإسلاميين المعارضة؛ ونجح البرلمان الصوري في ضمان حق النساء في مناقشة وضعهن في القوانين الحالية؛ كما تمكن أعضاء البرلمان من كسر المحرمات التي وضعها الإسلاميون لمنع الناس من مناقشة الشريعة؛ ومن خلال تنفيذ الشعار بأن "الصراع الوطني والاجتماع يجب أن يتم جنبا إلى جنب". فيكون البرلمان قد ملأ الفراغ الذي تركته الحركة الديمقراطية" (Othman, 1998, quoted in Sh'hada, 1999:44).

ولكن عندما ننظر بعمق إلى ما حصل للبرلمان الصوري ضمن السياق الأوسع الذي تم فيه المشروع، وبخاصة هجمة بعض الجهات الإسلامية على الحركة النسوية وصمت وتواطؤ السلطة، يتبين لنا عدم ملاءمة ممارسة الضغط الاجتماعي بهذه الطريقة. وكان الاعتماد على تنفيذ مشروع كطريقة لإحداث تغير في الوضع القانوني للمرأة في السياق الفلسطيني، قد واجه محددات داخلية بسبب تشابك القضايا النسوية بشكل متشدد مع السياسة بين الفصائل الوطنية والإسلامية؛ ولهذا تصبح مثل هذه المبادرات حتمياً جزءاً من نسيج هيكليات القوى تلك. وفي هذا الصدد، هناك حاجة لآليات أخرى لتدعيم حقوق المرأة، بما فيها تعبئة الجماهير – التي يمكنها ترسيخ الحركة النسوية بصفتها فاعلاً اجتماعياً حقيقياً، وتحميها من التأرجح في لعبة القوة بين القوى السياسية. وإذا ما نظرنا إلى تحليل شحادة، فإنها تشرح تعقيد عملية تدعيم حقوق المرأة، وتشير إلى سقوطها في صراعات القوى بين القوى السياسية الرئيسية. فقد بينت تنافس الفصائل الوطنية والإسلامية على القضايا المتعلقة بالحياة اليومية، حيث تحاول كل جهة فرض سيطرتها من خلال اعتمادها على مناحي الهوية الفلسطينية؛ ويعرف كل منهما النساء بطريقة تقلل من أهميتهن (Sh'hada, 1999:50-62). ووقع البرلمان الصوري بين مطرقة السلطة وسنديان بعض المجموعات الإسلامية، وكان يفتقر للوسائل اللازمة ليحمي نفسه ضد هجوم بعض الجهات الإسلامية والوطنية، أو للضغط على السلطة للتدخل. وكان الحال كذلك لأن مشروع البرلمان الصوري لم يتمكن من الحصول على دعم شعبي قوي، كما أنه لم يتلقَ دعماً فعالاً من خلال تعبئة تحالف للمنظمات الاجتماعية. فمن جهتها، عبأت بعض القوى الإسلامية حملة مناهضة مستخدمة المقالات المطبوعة والخطب في المساجد والمنشورات التي تشجب بعض المنظمات النسوية وتدين جهودها في إعادة تعريف النظم الاجتماعية في الساحة العامة. وفي خضم هذا كله، أبقت السلطة على صمتها سامحة بشكل غير مباشر للإسلاميين بمحاولة فرض سيطرتهم على المعايير الاجتماعية في مقابل إبعادهم عن عملية التفاوض. وكان الهدف الإستراتيجي لحملة بعض الإسلاميين إرغام الحركة النسوية على اتخاذ موقف المدافع، وتصعيب الوضع على المجموعات النسوية لتدعيم دعوتها من أجل التغيير. كما أن هجمة بعض الإسلاميين وضعت الحركة النسوية في موقع منكشف.

وظهر درسان من تجربة البرلمان الصوري وهما: أولاً، هناك اختلاف بين التركيز على المدى القصير من خلال تبني مشروع، يحاول تحقيق نتائج "قابلة للقياس" وإطار العمل البعيد المدى اللازم لإحداث التغير الاجتماعي. وكما اقترحنا، فقد كان هذا المشروع مبادرة جديرة بالاهتمام، وإذا ما أعيدت مع تعديل الإستراتيجية المتبعة، فإنها بلا شك ستخدم الحركة النسوية. ولكن الجهات المانحة المدعمة للمشروع لم توافق على هذا المنظور. ومع بداية ظهور المشاكل، سحب المانحون دعمهم بسرعة. فقد كانوا يتوقعون نتائج سريعة، ولكنهم رفضوا المشاركة في الصراعات الداخلية، فانسحبوا. وهذا مهم جداً، لأنه يشير، من جهة، إلى وجود مشكلة بين الرؤية القصيرة المدى من خلال مشروع والإطار الزمني اللازم لعمل تغير اجتماعي من جهة أخرى، كما أنه يبين وجود فجوة بين النوايا المعلنة للمانحين، واستعدادهم الفعلي للمشاركة بسبب المقيدات السياسية. ولكن علينا أن نقر بأنه يمكن عكس نتائج تلك العوامل بسهولة إذا ما وفرنا للمنظمات غير الحكومية استقلالاً ذاتياً أكبر، ومنحناها دعماً لبرنامج في مقابل مجرد تمويل مشروع.

القضية الثانية هي أن المنظمات غير الحكومية تتعامل مع قضية التغير الاجتماعي على المدى البعيد على أنها مشروع، وبسبب افتقارها للهيكليات الداعمة، فإنها تترك نفسها تقع ضحية خيبة أمل كبيرة. وعلينا فقط النظر إلى طبيعة المعارضة التي أثارها بعض الإسلاميين لنلحظ أهمية الدعم الاجتماعي القوي. فقد اشتملت الحملة الإسلامية المعارضة على تعبئة الحركات النسوية الإسلامية نفسها التي ذهب بعض منها وأزعج أعمال البرلمان الصوري في الضفة الغربية احتجاجاً على إبعادها عن جهود "الحركات النسوية الليبرالية" بهدف احتكار صوت النساء الفلسطينيات (مقابلة مع مؤسسة الخنساء). وفي الواقع، منذ تجربة البرلمان الصوري، قامت بعض المؤسسات النسوية الإسلامية بمراجعة إستراتيجياتها وخطط عملها لتلعب دوراً نشطاً أكثر في تشكيل الأجندة النسوية الفلسطينية (مقابلة مع مؤسسة الخنساء). وهذه القضية ليست بدون أهمية، فمن المعروف أن الإسلاميين يحظون بدعم كبير

ومتطور من القاعدة الجماهيرية، كما أن لهم شبكاتهم الخاصة للخدمات الاجتماعية (Roy, 2000). من جهتها، اعترفت الناشطات النسويات ببعض القصور بسبب الاقتصار على أسلوب عمل من خلال مشروع. وقد أقررن بأن المشاكل في مشروع البرلمان الصوري ضمت ضرورة العمل على المستوى الشعبي بشكل إضافي (مقابلة مع جمعية المرأة العاملة الفلسطينية). كما أشارت إحدى الناشطات "البرلمان الصوري أكبر بكثير من مجرد فكرة مشروع".

مهننة المنظمات الأهلية وأثر ذلك على قنوات المساعدة

لا تقتصر المشاكل المرتبطة بمتابعة التغير الاجتماعي من خلال تنفيذ مشروع على المؤسسات النسوية، بل ينطبق ذلك بشكل عام على المنظمات الأهلية الفلسطينية كافة. وتظهر هنا قضية أوسع وهي: التغيرات التي عصفت بالمنظمات الأهلية طوال حياتها. فالمنظمة الأهلية، كما تأثرت بالتعاون التنموي **وأعيد تشكيلها ضمن قنوات المساعدة،** هي التي تلبي سياسات المانحين وأطر العمل المفروضة مثل تنفيذ مشاريع متفرقة وليس برامج. ويمكننا أن نسأل هنا، لماذا لا تقوم المنظمات غير الحكومية الفلسطينية باستخدام المشروع ودعم المانحين كبداية يمكن استكمالها من خلال آليات دعم إضافية ومساندة المجتمع؟ ولكن يرتبط هذا السؤال بالتغيرات التي مرت بها المنظمات غير الحكومية، ما يحدد كيفية تفاعل هذه المنظمات مع تأثير المانحين. وهنا يثار السؤال: ما الذي نفهمه من آثار دخول المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في قنوات المساعدة؟ وما الذي نقصده بالمهننة؟ وما هي المقيدات والإمكانيات في التغيرات التي مرت بها هذه المنظمات؟ في القسم الخاص بالمنظمات الأهلية والتغيرات التاريخية المبين أعلاه، أشرنا إلى ضرورة النظر إلى دخولها في التعاون التنموي على أنه صاحبته تغيرات في كل من **التنظيم الداخلي** للمنظمات **وفي طريقة التعبير الخارجية في تشكيل علاقتها بالمجتمع.** داخلياً، وبسبب شروط التمويل، التي تركز على القدرة التنظيمية، وبسبب أثر العلاقات المنظمة بين المنظمات غير الحكومية والمانحين، تبنت هذه المنظمات ممارسات تنظيمية قابلة للتعديل حسب طريقة الجهات المانحة في تقديم التقارير والمراقبة وتقييم العمل التنموي. وتوجه تلك الأشكال التنظيمية المتغيرة المنظمات الأهلية باتجاه "منهج نمطي أحادي في التنمية" (mainstream approach to development) الذي يختزل التقييم على مقارنة "مدخلات" و"مخرجات" ونتائج يمكن التنبؤ بها، ما يؤثر على كيفية تحديد المنظمة الأهلية لعلاقاتها بالبيئة الخارجية.ويعرض أكاديميون مختلفون تحليلاً مماثلاً. فبالنسبة لديفيد هولم ومايكل إدواردز، يؤسس التمويل علاقة بين المنظمات الأهلية والمانحين مبنية على النظم، ما يشجع أنماطاً معينة من التصرفات والمعايير. وقد يؤدي هذا أحياناً إلى زيادة تشبه المنظمات الأهلية بالمانحين. "هذا القبول بزيادة حجم المساعدات الخارجية يشمل الدخول في اتفاقيات حول ما سيتم عمله، وحول كيفية كتابة التقارير وتبرير العمل. وهذا يحفز التركز على أشكال معينة من النشاطات على حساب غيرها" (Hulme and Edwards, 1997:8). القضية هنا هي تطبيع أشكال التصرف المؤسسة، مثل استخدام الأطر المنطقية التي تتحول إلى معايير تنظيمية. وهذه ليست صارمة فقط بيروقراطياً، بل إنها لا تنسجم مع المؤسسات التي تعمل على تشجيع التغير الاجتماعي – ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة تشبه المنظمات الأهلية بالجهة المانحة.

ويسهب إسكوبار في هذه القضية، حيث يشير إلى أنه ضمن صناعة التنمية، تصبح الحياة الاجتماعية مشكلة فنية لا بد من **إدارتها** من خلال "أخصائي التنمية". كما يشير، "بدلاً من النظر إلى مشاكل المجتمع في إطارها التاريخي/الثقافي، يصمم "أخصائي التنمية" آليات وإجراءات تجعل من المجتمعات ملائمة لنموذج مسبق يضم هيكليات ووظائف الحداثة" (Escobar, 1997:91). وكما يصرح ارتورو إسكوبار، فإن زيادة الدخول في التعاون التنموي تعيد توجيه موقع الفاعل الأهلي في المجتمع. فالأمر ليس مجرد انفصال المنظمة الأهلية عن القاعدة الجماهيرية فحسب، بقدر ما يرتبط بتبني أخصائي التنمية لطريقة معينة في *تحديد علاقته مع المجتمع* . ويتقدم أخصائي التنمية إلى المجتمع على أنه حقل فيه مشاكل يستطيع هو "حلها" من خلال عمليات تدخل ترتكز على معادلات تصف مسبقاً مدخلات قابلة للتحديد، وتفضي إلى مخرجات ملموسة.

لتلخيص هذه الرؤى، لا بد لنا أن نفهم دخول المنظمات غير الحكومية الفلسطينية إلى قنوات المساعدة على أنه عملية صاحبها تغير في النظام الداخلي للمؤسسات، بما في ذلك في أنماط سلوكها التي أصبحت أقل مرونة، وباتت تشبه الأشكال التنظيمية للجهات المانحة. ثانياً، قد يكون هناك تحول في طريقة تشكيل العلاقة مع المجتمع بسبب سيطرة أسلوب العمل الموحد في التنمية الذي يؤثر على طريقة تشكيل المنظمة الأهلية لعلاقاتها مع بيئتها الخارجية.

ويقترح مراقبون ومنظرون اجتماعيون آخرون بعض التفسيرات التي توضح سبب حدوث تلك الحالة. ويقترح البعض وجود "استعمار لحياة العالم" ، من خلال منطق النظم السياسية والاقتصادية المرشدة التي تقتحم عالم الحياة من خلال دخول الأموال والسلطة في مجال فعل المجتمع المدني (Arato and Cohen, 1992:204). ويمكننا أن نلحظ منطق تفحص وضبط الدخول إلى قطاع المنظمات الأهلية من خلال التمويل. ويرى سيملي أن متطلبات المانحين في كتابة التقارير والأدوات الخاصة بهم مثل التحليل المنطقي لإطار العمل (Logical Framework Analysis) لا تحاول فقط فرض اليقين على عملية التنمية غير المستقرة، بل إنها تعكس منطق الفحص والضبط الذي يفرضه المانحون لتتبع استخدام الأموال. والضغط الذي يمارسه المانحون على المنظمات الأهلية لكتابة التقارير وتبرير أفعالها، وكذلك الضغط للاستخدام الأمثل للموارد لتحقق أهدافها، يفرضان ممارسات مؤسسية معينة. ويمكننا تصور هذا مع توسع **العقلانية النفعية أو الأداتية** (instrumental rationality) في الفضاء الاجتماعي؛ من خلال كتابة التقارير المنتظمة، والتخطيط ضمن إطار عمل، التي تسيطر وتتحول إلى الحتمية الموجهة للمنظمة، وبهذا يختزل التركز على "الوسائل والغايات"، وتستمر الحلقة نفسها بتكرار نفسها من خلال الفاعلين. [ii] وفي هذا السياق، يصبح المجتمع عبارة عن حقل من مشاكل مبعثرة تقوم المنظمات الأهلية بحلها.

نستشف من كل المفارقة أنه من آثار دخول المنظمات الأهلية إلى قنوات المساعدة، ظهور تحديات لقدرتها على العمل كعناصر حقيقية لإحداث التغير الاجتماعي. وهذا يعني أنه بدون قدرة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية على إعادة تعريف رؤيتها، أو إعادة تنظيم مؤسساتها، فإنها تواجه خطر التحول أكثر فأكثر إلى شكل المانحين، وتصير بالتالي خبراء تنمية بعيدين عن السياق. وهذا يترك تلك المنظمات بدون جاهزية لتخطي سياسات المانحين أو أطر عملها. وكما بين التحليل السابق، فإن الفرضيات المستترة وراء دعم المانحين والمنظمات الأهلية للمنظمات المحلية، وكذلك محددات أسلوب العمل من خلال مشروع (وليس برنامج)، يتطلب من المنظمات المحلية أن تخلق روابط مع المانحين من خلال منظور نقدي. وحتى يصبح دعم المانحين للمنظمات المحلية فرصة حقيقية لتلك المنظمات للتقدم في عملية التغير الاجتماعي في مجتمعها، فلا بد لها أن تدعم المشاريع بعلاقاتها الأفقية والرأسية المبنية مع القاعدة الشعبية والمنظمات الاجتماعية الأخرى. ولهذا، فإن هذه المنظمات الفلسطينية بحاجة لتنمية رؤية جديدة لإعادة هيكلة نفسها. وكما يطرح تشامبرز، يضعف "النظام" (الثقافات التنظيمية، والإجراءات والتدابير العقابية)، "الذات"، ويبدو التغير الاجتماعي مستحيلاً. ولكنه يذكرنا بأن الاختيار الشخصي بشأن **ما تقوم به وكيف تقوم به** يتوسط بين كل فعل وكل تغيير. وفي هذا الصدد، تكون السياسة والممارسة والأداء كلها محصلات للقرارات الشخصية (Chambers, 1996:246-247). وفي الوقت ذاته، من الضروري أن نعترف بأنه يتوجب علينا ألا نفهم المهننة بمعناها السلبي، كما أنه علينا ألا نعتبرها دليلاً على التغيرات كافة التي مرت بها المنظمات غير الحكومية الفلسطينية. ويمكن أن ترجع المهننة (professionalization) إلى المعرفة، والمهارات والشبكات والخبرة التي يكتسبها الفاعلون في المنظمات غير الحكومية، والتي يمكن أن يستخدمها كوادر النشطاء لتدعيم التغير. كذلك، كما سنبين في القسم الخاص بالتشبيك في الفصلين السادس والسابع، فإن عملية المدافعة العابرة للحدود القومية الفعالة تتطلب وجود منظمات على قدر عالٍ من المهنية، تمتلك المصادر والمعرفة والعلاقات حتى تتمكن من ممارسة الضغط بنجاعة لإحداث تغيير في المؤتمرات الدولية، أو على المستوى الإقليمي. وفيما تبقى من هذا الفصل، سوف نستكشف مختلف الإمكانيات المتاحة للمنظمات الأهلية لتعيد هيكلة نفسها، ولكن علينا في البداية أن نبين بعض القضايا ذات العلاقة.

4-5. قيود ومعيقات التغيير الاجتماعي

استبطان ثنائية تناقضية بين المهني والناشط

عند اعتبار إمكانية ظهور رؤية بديلة للمنظمات غير الحكومية، من الضروري أن نبدأ بمناقشة بعض العوامل التي يلزمنا إدراكها لأنها تعقد من قدرة هذه المنظمات على الاستعداد لتحويل نفسها. وفي حالة المنظمات الأهلية الفلسطينية، نجد بين العوامل الجديرة بالاهتمام تصورات الفاعلين الخاصة للنماذج التنظيمية. وكما بينا سابقا، فقد برزت هذه المنظمات في سياق الحركة الوطنية، ومع تزايد مشاركتها في التعاون التنموي واجهت ضغطاً باتجاه

إبعاد الصبغة السياسية عن نفسها. ولنأخذ باعتبارنا المثال التالي الذي يقترح بأن بعض المنظمات الأهلية الفلسطينية قد استبطنت مفهوم المؤسسة الناشطة باعتبارها نقيضاً للمؤسسة الممهنة، وفي أنهما نظامان منفصلان ومتميزان للعمل التنظيمي. التحول من نموذج تنظيمي إلى نموذج آخر ليس عملية مسلماً بها أو محددة تنشأ من نفوذ المانحين. ولكن في خطاب المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، يتم تمثيل التحول إلى البيروقراطية والمهنية على أنهما عمليتان خطيتان (حكماً تعني التقدم الإيجابي للتحول) حولتا المنظمات من طريقة عمل إلى أخرى. وفي هذه الرؤية، يكون هناك تجريد لدور الفاعلين كما يندر الاهتمام بإمكانية دمج عنصر العلاقة مع القواعد الشعبية الخاص بالنموذج الناشط مع النموذج المهني. وكذلك، يمكن ربط هيكلة العلاقة الثنائية بين المنظمة المهنية والناشطة بطريقة النظرة العقلانية التي ترى من خلالها المنظمات الأهلية الفلسطينية تطورها الخاص وبفهمها للنقلة من نموذج تنظيمي معين إلى نموذج آخر.

لننظر إلى المثال التالي: قبل سنوات عدة، في منظمة غير حكومية تنموية كبيرة جداً، نشأت مشكلة بين مدير المنظمة والحزب السياسي. بشكل أكثر تحديداً، حاول الحزب أن يفرض على المدير ضرورة مساءلة المنظمة أمام التجمعات في المناطق الريفية. وبدلا من التفكير في طرق لإعادة تنظيم المؤسسة لجلب هذه التجمعات إلى المنظمة، اختار المدير الانشقاق عن الحزب. وتشكلت منظمتان غير حكوميتين، واحدة على شاكلة النقابة ترتبط بالحزب وتمثل التجمعات الريفية، والأخرى على شكل منظمة أهلية تنموية مهنية يقودها المدير. ومن خلال اختياره لهذا النوع من الفعل، أعاد المدير إنتاج تلك العلاقة الثنائية القطب بين المهننة مقابل الناشطية التمثيلية. ولكن من الواضح أن المشكلة لا تكمن في أن المهننة معارضة للناشطية، ولكنها تكمن في الفاعلين الأشخاص داخل المنظمة. من يتخذ القرارات ولماذا؟ من جهة، يمكن تفسير هذه الحادثة على أنها تدلل على مشكلة مركزية السلطة والفعل غير الديموقراطي، حيث أن المدير هو الذي اتخذ القرار وليس الأفراد داخل المنظمة أو التجمعات الريفية. ومن جهة أخرى، هناك أيضاً قضية التمثيل وكيف يشكل الفاعلون داخل المنظمات الأهلية مفاهيمهم الخاصة لأنفسهم وللمهننة. من جهة، يستبطن الفاعلون في المنظمات غير الحكومية مفاهيم مثل النماذج التنظيمية الهرمية من جهة المانحين، ومن جهة ثانية تضفي في الوقت ذاته عملية إعادة إنتاج العلاقة الثنائية بين المنظمة الممهنة والناشطة عقلانية على تطور هذه المنظمات التاريخي.

المنظمة الأهلية تعكس علاقات القوى في المجتمع

كما يتوجب علينا أن نقر بأنه على عكس التوقعات الكبيرة من المنظمات غير الحكومية بفعل المناظير المحورية الجديدة للتنمية، من الواضح أن علاقات القوى الأوسع القائمة في المجتمع تنعكس وتدخل إلى هذه المنظمات. وكما بين المثال المطروح أعلاه، تنشأ أحياناً مشكلة بسبب السلطة الشخصية والتصرف غير الديمقراطي داخل المنظمة. كما توجد مشكلات بسبب المنافسة السياسية وقضايا أخرى مثل التمييز على أساس النوع الاجتماعي وغياب الحقوق الفردية. مثلاً، أعطى الأشخاص الذين قابلناهم أمثلة كثيرة توضح استمرار وضوح انتماء الأفراد السياسي على أنه أمر يمكن أن يسبب توترات ويعيق التعاون، أو على أنه أمر من شأنه تسهيل الوصول إلى المكافآت والتقدم حسب السياق.

إذاً، ما مدى انتزاع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية من سياق عدم تكافؤ علاقات القوى في المجتمع بشكل عام، والأمر نفسه ينطبق على السلطة وعلى المنظمات الأخرى؟ برأي ليزا تراكي: "لقد عملت المنظمات السياسية الفلسطينية في سياق ثقافة سياسية شهدت توترات بين واقع المحسوبية (patronage) والنفوذ الشخصي والرقابة من جهة، وخطابات المسؤولية العامة والمشاركة والحقوق والصلاحيات والاستحقاقات من جهة أخرى" (Taraki, 1997:15). وتستطرد تراكي من خلال إضفاء الضوء على الازدواجية بين إطار العمل المؤسسي الرسمي والآلية غير الرسمية التي تتنظم السلطة من خلالها. وكما توضح لنا، فإنه أثناء الفترة التي احتفظت فيها التشكيلات السياسية على السيطرة على الحياة السياسية من فترة ما بعد حرب 1967 وحتى تسعينيات القرن العشرين: "من الصحيح أن معظم العلاقات المنتشرة المبنية على الروابط العائلية والانتماءات الإقليمية باعتبارها محركاً لمثل هذه التعبئة، ولكن إطار العمل من خلال الفصيل والحزب كان الحلبة الرئيسية للحياة السياسية" (Taraki, 1997:16).

وفيما يتعلق بفهم المنظمات غير الحكومية، فإن هذا الاستشهاد يقترح بوجود الحاجة للنظر إلى ما وراء إطار العمل المؤسسي الرسمي للمنظمة لاعتبار مرونة بنى السلطة داخل المجتمع.

علامات التمايز

أخيراً، من الجدير دراسة الأهمية الرمزية لـ "التميز" في عمليات تشكيل النخبة. وكما طرحنا سابقاً، فإن عملية هيكلة النخبة الجديدة تعتبر إحدى نتائج زيادة دخول المنظمات الأهلية في التعاون التنموي. وبالنسبة لبيير بورديو (Bourdieu)، فإنه بينما تتسم المجموعات التقليدية بوجود مجموعة من علامات التمايز، تقوم الطبقات غير التقليدية بخلق مجموعة من الرموز. هل تعتبر المعاشات المرتفعة التي يتلقاها الفاعلون في المنظمات غير الحكومية من السمات التمايزية لهذه المجموعة؟ وفي واقع الأمر، فإن هذا لا يحدث في فلسطين فقط، بل في أنحاء العالم كافة. ولكن كعلامة تمايز للمنظمات الأهلية، فإن الوظائف ذات الأجر الكبير في هذه المنظمات ليست بالضرورة أمراً مختاراً، فهي علامة تعكس أولاً العملية التي نشأت هذه النخبة الجديدة من خلالها. ويلعب المانحون دوراً في هذه العملية. فهم، وبخاصة الوكالة الأمريكية، يخلقون مقاييس عالية جداً لمرتبات الموظفين، وهذا من شأنه أن يخلق مشاكل، وبخاصة عند اعتبار الطريقة التي يتم فيها ذلك. فعلى سبيل المثال، قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بخلق سلم رواتب عالٍ في فلسطين، ما أدى إلى مضاعفة بعض المرتبات، وتبين لنا أن أحد مديري مؤسسة أهلية صار يأخذ الضعف بصفته مدير مشروع ممول من هذه الوكالة.[iii]

هذه السمات التمايزية إن دلت على شيء فهي تدل على مشكلة التبعية والنظام الريعي الذي ينشأ من خلال عملية تمول النخبة الجديدة. ويشير كارابيكو إلى ما يلي: "في الواقع، يرفض بعض الناشطين الدعم من مصادر غربية أو عربية بشكل كامل، مشيراً إلى أن ذلك سيشكل نوعاً جديداً من التبعية، ويخلق مؤسسات أهلية ريعية (NGO rent-seeking). ويجذب هؤلاء النقاد الاهتمام إلى البعد الطبقي لمعيار التأهيل للقروض أو المنح أو البرامج الدولية – مثل تفضيل المتحدثين باللغة الإنجليزية القادرين على فهم الكشوف الحسابية، أو الذين يرتدون زي عمل مناسباً" (Carapico, 2000:14).

المنظمات غير الحكومية والقيادة الكارزماتية

لننظر في واحدة من القضايا الداخلية التي تواجه المنظمات الأهلية الفلسطينية. وكما اقترحنا سابقاً، يعاد إنتاج علاقات القوى الأوسع وعدم التكافؤ القائم في المجتمع داخل المنظمة غير الحكومية. ويمكن أن يتخذ ذلك أشكالاً عدة. وفي الحالة الفلسطينية، على الرغم من الحوار حول البناء المؤسسي ووضع الأولية على القدرات التنظيمية، فمن الواضح وجود مشكلة مركزية السلطة داخل المنظمة. وتلك قضية معقدة ترتبط بعوامل عديدة. فمن ناحية، المنظمات الأهلية الفلسطينية حديثة نسبياً ويتزعمها في غالب الأحيان مؤسسها الأصلي. ومن ناحية أخرى، نجد عوامل منهجية مرتبطة بالتعاون التنموي الرسمي الذي يعزز وجود قيادة كارزماتية قوية وسيطرة مركزية. وهذه الرسمية تبقى حتى عندما يكون التعاون بين مؤسسات غير حكومية محلية ودولية، وتزداد الرسمية كثيراً عندما تربط المنظمات الأهلية بممثلين دبلوماسيين أجانب، حيث نجد وفوداً من زوار أجانب وخبراء دوليين وبعثات مانحين كجزء روتين من علاقات المنظمات غير الحكومية الخارجية. وهذا يعزز التوجه نحو وجود شخصيات قوية تقود المنظمة. ومن المعتاد أن يعتبر مثل هذا الفرد "ممثلا" رسمياً للمنظمة، وأن يقوم بتطوير علاقات شخصية شبه دبلوماسية مع الهيئات المانحة وغيرها من المؤسسات الدولية. وكل ذلك يمنع تطور ثقافة تنظيمية لا مركزية وعفوية. ولا يعتبر تركيز السلطة لدى شخصيات قوية ذات أهمية بالنسبة لشكل المؤسسة فحسب، بل إنه يؤثر على دور المنظمة الأهلية وعلى علاقاتها بالمجتمع. وتعتبر الإجراءات الديمقراطية الداخلية وهيكليات المساءلة التي تربط المنظمة بالمجتمع من العوامل المهمة المؤثرة على دور المنظمة في المساهمة في التغير الاجتماعي. وبلا شك، تثير هذه القضية تساؤلات أخرى مرتبطة بدور ومسؤوليات الجهة المانحة. هل تعتبر تلك قضية تدخل أم هل من واجب المانحين التحقيق في القيادة في المنظمات الأهلية وبعلاقة المنظمة بجمهورها؟ وبدون الخوض بصورة منهجية في تلك القضية، سوف نوضح فيما يلي بعض النقاط المهمة الخاصة بالحالة الفلسطينية.

اتضح لنا في بعض المنظمات غير الحكومية الفلسطينية التي راقبناها خلال العمل الميداني وجود نوع من المقاومة لتأسيس نظام سلطة لا مركزي وتفويض مسؤوليات صنع القرار داخل المؤسسة. في حين نجد في بعض الأحيان تفويضاً جزئياً للسلطة، عادة ما يتم اقتسام هذه السلطة مع فرد مقرب جداً من الشخص المركزي في المؤسسة. وليس من الواضح إذا ما نشأت مركزية السلطة من التدفق المفاجئ للتمويل محلياً، ما أدى لنمو مطرد للمؤسسات بدون وجود أسس هيكلية ملائمة. وعلى أية حال، يدعم المركزية بلا شك التأرجح داخل المؤسسة اتجاه إعادة الهيكلة الداخلية الناتج عن غياب الحوافز أو الضغط لإعادة تعريف الهيكليات الداخلية. وفي بعض الحالات القصوى، يظهر وجود مركزية للسلطة عن وعي من قبل شخص واحد يعكس بشكل معمق هيكليات سلطة مشخصة محصنة داخل المنظمة، حيث يتعامل المدير معها على أنها ميراثه الخاص. مثلاً، قبل سنوات عدة، ظهرت مشكلة بخصوص سوء إدارة أحد المديرين للتمويل في منظمة فلسطينية غير حكومية. وبدلاً من طرد المدير، استقال مجلس الإدارة بكامله. ومن الواضح أن الأمور كان يجب أن تتم بالعكس، وبخاصة أن شرعية المؤسسة تنبع من ادعائها بأنها تمثل وتعمل من أجل مصالح الجمهور، وأنها ليست عمليات خاصة لفرد واحد.

يثير هذا تساؤلات حول مسؤولية الجهة المانحة، وأي نوع من الآليات تستخدم الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية للمراقبة على أسلوب الحكم الداخلي. وبالنسبة لسميلي، فإن أولويات المانحين مثل تحليل إطار العمل المنطقي، وتركيزهم على القدرات الإدارية للمنظمة غير الحكومية يعني بالعادة: "تظل الإدارة الداخلية جيدة، والحقيقية أي مساءلة أمام مجلس الإدارة أو أعضاء المؤسسة غير خاضعة للفحص. وهذا واضح بشكل خاص في الجنوب، حيث ما زالت الحركة الأهلية فتية، وما زالت العديد من المؤسسات غير الحكومية تحت قيادة مؤسسها الأصلي ويسيطر عليها بالتالي قائد كاريزمي و/أو يديرها كما لو كانت شركة عائلية" (Smillie, 1995:150 – 151).

ولكن ما هي الآليات المتاحية للمانحين ليروجوا لأشكال أفضل من أسلوب الحكم الداخلي في المنظمات غير الحكومية؟ أحد المقترحات التي يمكن طرحها على المانحين هي الربط بين التركيز على القدرة التنظيمية وعلى **نظم الإدارة اللامركزية**، التي تربط بين القدرة على الهيكلة التنظيمية والتفويض الواضح للمسؤوليات وآليات استقبال المدخلات من طاقم الموظفين. وفي بعض الحالات، يعرف المانحون بالفعل البناء التنظيمي من خلال مصطلحات نظم الإدارة اللامركزية. وتصف مديرة منظمة أهلية نسوية التحول في التنظيم والنقلة إلى هيكليات تعتمد أكثر على المشاركة مع وجود مدخلات ومشاركة من قبل المانحين: "لقد تطورنا كثيراً. في البداية كانت المشاريع كافة من أفكاري. كنت أكتب كل مقترحات المشاريع، وهكذا بدأنا. وكلما نمت المؤسسة تغيرت الهيكليات الإدارية ... عندما أدركوا (المانحون) أننا كنا ننمو، اقترحوا تقديم مساعدة فنية، وقدموا لنا التمويل لتطوير نظام إدارة ملائم. أسسنا نظاماً جديداً. يوجد لدينا اليوم وحدات ورؤساء وحدات. النظام أصبح أكثر لا مركزية. توجد حالياً أفكار غير أفكاري، ويوجد في الوقت نفسه مجال لإدخال الأفكار. نتوقع من رؤساء الوحدات أن يساهموا بمدخلاتهم وأفكارهم.

يوضح هذا المثال التوافق الإيجابي الذي يمكن أن ينشأ بين المانحين والمنظمات الأهلية ومساهمة المانحين الإيجابية التي من شأنها أن تسهل النمو الملائم للمنظمة. ولكن في الوقت نفسه، كما بينا سابقاً، يتضح أيضاً تدخل المانحين المباشر أو غير المباشر لتعزيز مركزية السلطة داخل المنظمات غير الحكومية. أولاً، الصبغة الرسمية والحجة المصاحبة للتعاون التنموي تدعم 'طقوس الشخصية' بين قادة المنظمات غير الحكومية. فالمدير ليس فقط النقطة المرجعية الوحيدة في المنظمة بالنسبة للجهة المانحة، بل إن كافة المرسلات والزيارات تتم مع هذا الشخص. ومرة أخرى، فإن هذا الولع بالإجراءات المشابهة للعمل الدبلوماسي يعزز من مركزية السلطة الشخصية. كما أن الدعوات لحضور المؤتمرات ترسل عادة للمدير، وهذا نوع آخر من الآليات التي تؤكد على سلطة الشخص الواحد. وفي بعض الحالات المتطرفة، قد يكون المانحون على وعي بالميزات والحوافز الإضافية التي يتلقاها مدير منظمة ما، ويستمرون بدعم المؤسسة حتى وإن اتضح أن مثل هذه الممارسات تتم بشكل مبالغ فيه، وتشكل نوعاً من الإفراط. مثلاً، في أرشيف جهة مانحة محلية لاحظنا أن شريك منتظم من غزة عرض موازنات تبين أن أجر مدير منظمة أهلية السنوي يقارب الخمسين ألف دولار أمريكي. وفي هذه الحالة، لا يدعم المانحون تركيز السلطة في شخص واحد فحسب، بل إنهم يصادقون بشكل منفتح على هذه الممارسات المفرطة التي تتضارب مع شرعية المنظمة الأهلية والهيئات غير الربحية التي تخدم مصالح الجمهور بشكل عام.

اجتماعات مجلس الإدارة والقاعدة

ترتبط قضيتان بشكل وثيق مع تركيز السلطة داخل المنظمة، وتشتملان على ما إذا كان هناك شكل من الرقابة على المنظمة الأهلية من قبل مجلس إدارة، أو إذا ما كانت هيكليات المساءلة تربط المؤسسة بالجمهور. وبدءاً بقضية مجلس الإدارة، فمن الواضح في فلسطين أن وجود مجالس إدارة حقيقية لا يشكل مشكلة، ولكن تظهر أسئلة أخرى تتعلق بالوظيفة الديمقراطية لمجلس الإدارة. مثلاً، تعير القليل من مجالس الإدارة بخلاف تلك في المؤسسات النسوية اهتماماً بالتمثيل على أساس النوع الاجتماعي. كما يمكن إثارة أسئلة حول محتوى الرقابة الفعلية التي يقدمها مجلس الإدارة. وفي السياق الفلسطيني، تتشكل مجالس الإدارة من أعضاء ذوي هيبة، ويعد الكثير منهم شخصيات مهمة داخل قطاع المنظمات الأهلية. كما ينتمي العديد من هؤلاء الأشخاص إلى مجلس إدارة مؤسسة أو اثنتين على الأقل، حتى أن بعضهم عضو فيما يقارب 25 مجلس إدارة. ومن الواضح هنا كيفية دخول المجلس فعلياً في الأعمال الداخلية في المؤسسة. هل يؤدي المجلس وظيفة ديمقراطية أم أنه مجرد وضع رمزي، بحيث ترفع هذه الشخصيات المهمة من مصداقية المؤسسات الأهلية الفلسطينية؟

يتبنى المانحون العاملون في فلسطين أساليب عمل مختلفة فيما يتعلق بموضوع مجلس الإدارة. فالبعض مثل الوكالة الأمريكية يستأجر مؤسسات محلية لتفحص العمل الوظيفي لمجلس الإدارة. "نقوم باستئجار شركة تدقيق. ويجب أن يكون لدى المنظمة غير الحكومية مجلس إدارة يجتمع على الأقل مرة أو مرتين سنوياً، ويشرف على طاقم العمل. وتقوم مؤسسة محلية بتفحص هذا الأمر" (مقابلة مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية). ومن المثير للاهتمام، تركز الوكالة الأمريكية بشكل كبير على الرقابة على الهيكليات التنظيمية الداخلية للمنظمات غير الحكومية وعلى قضايا أخرى مرتبطة بأسلوب الحكم الداخلي فيها، بما في ذلك سلامة عمل مجلس الإدارة. وفي حين يعكس هذا الأمر أسلوب عمل هذه الوكالة عموماً فيما يتعلق بالتعاون التنموي، فإنه يمكن أن يتلقى دعماً من الموظفين الفلسطينيين المحليين الذين يقرون بأن أسلوب الحكم الداخلي عبارة عن نقطة مركزية بالنسبة لقطاع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية (مقابلة مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية). ومؤسسات أخرى، مثل مؤسسة فورد، بدأت في السنة الماضية فقط بإجراء فحص شامل لعمل مجلس الإدارة. وهيئات أخرى، مثل دانيدا، تتبنى أسلوباً مرخياً: "بالنسبة لشريك جديد نفحص إذا ما كان لديه مجلس إدارة عامل، ولكن ليس لدينا شروط محددة بالنسبة لانتخاب هيئة إدارية. نحن نفرض شروطاً أقل من الوكالة الأمريكية" (مقابلة مع دانيدا). وتعي بعض المؤسسات الخاصة مدى حساسية التدخل، وتلقي بالتالي بالمسؤولية عن القيادة الداخلية وعن سير العمل الديمقراطي على عاتق الفاعلين المحليين. وكما أشار مدير برنامج بخصوص موضوع القيادة: "تلك ليست مشكلة نستطيع حلها. لا أستطيع أن أطلب من مجلس الإدارة أن يكون أكثر نشاطاً ... لقد حاولنا مع المنظمات الأهلية أن نزيد من الشفافية، وأن نفحص إذا ما كان مجلس الإدارة نشطاً ويلتقي، وعدد مرات التقائه، وحاولنا تشجيع مشاركة النساء في مجلس الإدارة، ولكن هناك محددات على هذا. لا نستطيع أن نعرف كل شيء. وما نعرفه محدود، وما نراه يكون على الورق ... يجب أن تأتي المسؤولية عن القيادة الديمقراطية من المنظمات الأهلية نفسها".

وبالإضافة لمجلس الإدارة، تظهر قضية مركزية أخرى ترتبط بمركزية السلطة داخل المنظمات غير الحكومية، وإذا ما كانت هناك هيكليات تربط المنظمة بالمجتمع. وهذه أيضاً قضية معقدة جداً، لأنها تمس العديد من القضايا، بما فيها تطور المنظمات الأهلية في فلسطين خلال السنوات الماضية. وبدون الدخول في تفاصيل معمقة حول هذه القضية، يقترح بحثنا أن علاقة المنظمة غير الحكومية الفلسطينية بالمجتمع هي من القضايا التي لا بد من التعامل معها بفعالية، وأن أهميتها ستزيد مع الوقت. فمنذ تحول هذه المنظمات من نموذجها الأصلي أثناء الانتفاضة الأولى، لم يتم إيلاء اهتمام كافٍ بموضوع علاقتها بالمجتمع، كما كان هناك نوع من اللامبالاة اتجاه قضية تأسيس هيكليات مساءلة تربط المجتمع بالمنظمة الأهلية. وفي بحث سلمى الشوا الذي تصف فيه أربع مؤسسات، وجدت الكاتبة أن مؤسسة أهلية فلسطينية واحدة حاولت فتح عملية صنع القرار داخل المؤسسة لتضم القواعد" (Shawa, 2004). لنعكس بشكل أكبر التحول الذي مرت به المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، وبعض آثار اندماجها في قنوات المساعدة، الذي ناقشناه فيما سبق، تحدث مسؤول برنامج في منظمة أهلية بصراحة حول نشوء **تصرف نفعي** (instrumentalized attitude) اتجاه السكان المحليين. وكما يوضح، فإن الآليات مثل التقييم السريع بالمشاركة (Participatory Rapid Appraisal)، التي تم تصميمها لمسح آراء القاعدة عادة ما تستخدمها المنظمات غير الحكومية الفلسطينية لتعزيز فرضيات مسبقة، بدلاً من استخدامها كوسيلة لاكتساب المعرفة أو كطريقة لزيادة

المشاركة. ومن المثير للاهتمام، أن إحدى المنظمات غير الحكومية الشمالية علقت على العلاقة بين المنظمات الفلسطينية والمجتمع المحلي بالطريقة التالية: "المنظمات غير الحكومية في فلسطين **منعزلة عن مجتمعها**، ولكن يكون لديها مستفيدون مرتبطون بمشروع معين إذا كانت تريد ذلك المشروع. وهذه مشكلة بنيوية لا نستطيع عمل شيء بصددها". وعلى عكس هذا، فإن القضايا مثل مركزية السلطة الشخصية في المنظمات غير الحكومية وفعالية مجلس الإدارة وعلاقة المنظمة بالمجتمع المحلي يجب أن تكون محط اهتمام الفعالين المحليين وشركائهم الدوليين على حد سواء. والكثير من الفرضيات بما فيها إذا ما كان للمنظمات غير الحكومية روابط قوية مع القاعدة الشعبية، غذت المناظير المحورية الجديدة للتنمية. ولكن كما اقترحنا، يمكن للعديد من العوامل المتناقضة، بما فيها آثار الدخول إلى قنوات المساعدة على المنظمات الأهلية، أن تؤثر على العلاقات مع القاعدة الشعبية. وفي هذا الصدد، من واجب كل من المنظمات الأهلية والمانحين أن يتفحصوا بشكل نقدي مثل تلك القضايا، كعلاقة هذه المنظمات بالمجتمع المحلي.

واليوم، يدير أهم وأشهر المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، سواء أكانت مراكز أبحاث أم مؤسسات حقوق إنسان أم مقدمة للخدمات، أفراد ذوو شخصية كارزماتية معروفون محلياً، ولهم علاقات مع المانحين ودوائر المساعدة الغربية، ويمتلكون اتصالات وشبكات دولية في قطاعات عملهم. وكما لاحظ البعض، فإن بعض قيادات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية مثل أولئك النشطين في شبكة المنظمات الأهلية (الشبكة)، هم أيضا ساسة مهرة، ينشطون في مجال تدعيم مصالح حركة المنظمات الأهلية (Hammami, 2000). وأولئك الذي ظلوا نشطين في الأحزاب السياسية يتنقلون بين هيكلية المنظمة الأهلية والحزب، ويعملون على جبهتين للمجتمع المدني، كما يدخلون إلى الحلبة العامة من خلال تلك الهيكليتين معاً. وكان نجاح شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية في تعطيل جهود السلطة الوطنية الفلسطينية في إصدار قانون يقمع المنظمات الأهلية ونشاطات الضغط التي مارستها دليلاً على مدى تطور هؤلاء الفاعلين الأهليين ومدى نجاعة الفعل المشترك. ولكن كيف يتناسب هذا النوع من الفعل الممهنن، الذي يشجعه قادة المنظمات غير الحكومية، مع المشهد الوطني فيما يتعلق بالقضايا السياسية الأخرى، التي تواجه المجتمع والجمهور بشكل عام؟ هل أصبحت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية منعزلة فعلاً وغير ذات علاقة، نوعاً ما، فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والسياسية الأكبر؟

الطريقة التي تتخذ فيها القرارات داخل المنظمات الأهلية ونوع الروابط التي تتشكل بين هذه المنظمات القاعدة تعتبر عوامل جوهرية تؤثر على دورها في المجتمع. والحلبة الأكبر التي تعمل فيها هذه المنظمات ليست مجرد حلبة فرص، ولكنها أيضاً حلبة مقيدات ومؤثرات متناقضة. ويصاحب زيادة دخولها في قنوات المساعدة ضغوطاً لتعديل الأشكال التنظيمية، ويرتبط أيضاً بمؤثرات من شأنها تغيير طريقة تشكيل هذه المنظمات لعلاقاتها بالمجتمع المحلي. وفي هذا السياق، تؤدي الممارسات الديمقراطية الداخلية والهيكليات التي تربط المجتمع بالمنظمة وظيفة مهمة في إدخال هذه المنظمات في آليات مساءلة نحو الأسفل تمنعها من الانجراف بفعل عوامل معقدة ومتعددة ليس لها سيطرة عليها. ولننظر إلى القرارات المختلفة التي اتخذتها المنظمات الأهلية الفلسطينية في حياتها: فقد عقد الملتقى الفكري العربي العام 1985 مؤتمراً اتخذت فيه 126 منظمة غير حكومية فلسطينية قراراً بمقاطعة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (Barghouthi, 1999:76). ومؤخراً، انعقدت جلسة حوار مشابهة حول ما إذا كان يتوجب على هذه المنظمات مقاطعة الوكالة الأمريكية كرد على الدعوات الأمريكية بجعل المساعدة التنموية مرهونة بتطور العلاقات السياسية بين المفاوضين الفلسطينيين والإسرائيليين. واتسمت هذه المناقشة بشكلين جديدين للتنمية. أولاً، اشتكى بعض مسؤولي المشاريع من عدم مناقشة الموضوع داخل مؤسساتهم، ومن ترك القضية رهناً بقرار المدير، وحتى عندما تمت مواجهة المدير بشأن النقاش، فإنه رفض أخذ آراء الآخرين بعين الاعتبار. وبدلاً من الدعوة للمقاطعة، التقت شبكة المنظمات الأهلية وأصدرت بياناً ينتقد الربط بين المساعدة والتطورات السياسية.

5-5. نحو رؤى بديلة: إمكانيات جديدة

ما الذي يمكن أن تتكون منه رؤى بديلة للمنظمات غير الحكومية؟ توجد احتمالات مختلفة. ولكن يلتقي الأغلب على أن المنظمات غير الحكومية الجنوبية بحاجة لأن تقوى كخطوة أولى نحو إعادة تحديد موقعها ضمن قنوات المساعدة وإعادة تشكيل علاقاتها مع هيئات المساعدة الغربية والمنظمات غير الحكومية الدولية. وأحد المقترحات بالنسبة لهذه المنظمات هو زيادة قدرتها التنظيمية وعلاقاتها مع القاعدة الشعبية مع تنويع مصادر تمويلها وتحسين مهاراتها في التفاوض مع المؤسسات الشمالية، بالإضافة إلى بناء الثقة مع المؤسسات الشمالية (Malena, 1995). بالمقابل، يقترح آخرون أن تبتعد هذه المنظمات والمانحون أيضاً عن مفاهيم الشراكة، وأن يتبنوا التضامن كأساس لعلاقاتهم. التضامن شكل يتسم بشفافية أكبر للعلاقة، ويقر بعدم تكافؤ القوى محلياً وعالمياً، كما أنه يرفع القيم المشتركة إلى مركز العلاقة (Abugre, 1999). وفي حين أن الطريقة المحددة التي تحاول المنظمة الأهلية من خلالها إعادة تعريف نفسها قد تختلف، فإن القضايا الأساسية تظل نفسها: كيف تجد طريقة لزيادة الاستقلال الذاتي عن الضغوط المتضاربة مع قوى تعمل معها؛ وتطوير علاقات أفقية ورأسية في مجتمعاتها؛ وغرس روابط تضامن عابرة للحدود القومية.

زيادة الاستقلال الذاتي

يظهر كجزء جوهري من التحدي الذي يجابه المنظمات الأهلية لزيادة استقلالها الذاتي، تطوير أشكال من الاستقلال المادي. وهذه ليست بالمهمة السهلة. وفي الواقع، فرص زيادة مصادر المؤسسة المالية، مثل النشاطات المدرة للدخل، لا تحمل منزلقات فحسب، بل قد تكون فاشلة بحد ذاتها، حيث تغير المنظمة بنيتها لتصبح موازية لنماذج المانحين الصارمة بيروقراطياً، وتتبنى أسلوب عمل شبيهاً بالشركات التجارية. والطرق المختلفة التي يمكن للمنظمات الأهلية أن تستخدمها لتقليل اعتمادها على المانحين تشتمل على ما يلي: البحث عن التمويل، ومبادرات مدرة للدخل، وتأسيس الوقفيات. وبالمقابل، تختار بعض المصادر تنويع مصادر التمويل بغرض التخفيف من اعتمادها على دعم المانحين. لنراجع باختصار بعض تجارب المنظمات الأهلية الفلسطينية بالنسبة لكل واحد من هذه الخيارات، حتى نفهم بشكل أحسن النماذج والاحتمالات المختلفة المتاحة.

بدءاً بعملية البحث عن التمويل، عادة ما تتعامل كل من الأدبيات والفاعلين في هذه المنظمات مع البحث عن التمويل محلياً بنوع من التردد. وترى بعض الأدبيات أن الممارسات مثل البحث عن التمويل وتعبئة المتطوعين في المنطقة العربية ترتبط بشكل وثيق مع انتماءات اجتماعية معينة، وأنه عندما تتم بنجاح، فإنها عادة تكون بدوافع متدخلة مثل الدين. وتقترح أماني قنديل أن الدين يلعب دوراً مركزياً في تحفيز العمل التطوعي في المنطقة. وهي ترى أنه في بعض الدول العربية من الصعب تعبئة متطوعين لنشاطات ليست ذات توجه ديني (Kandil, 1994:122). كما أنها ترى أن المنظمات الاجتماعية الدينية، مثل تلك الموجودة في مصر ودول الخليج، مكتفية ذاتياً ومستقلة بشكل كبير، وهذا يرجع جزئياً إلى قدرتها على الحصول على تمويل لتغطية احتياجاتها وعلى تجنيد متطوعين. ففي مصر وحدها، مولت الزكاة 3000 مسجد بما مجموعه 5 مليون دولار العام 1989 (Kandil, 1994:117).

لقد كانت المؤسسات الاجتماعية الإسلامية التي درسناها في الواقع مكتفية ذاتياً من الناحية المالية ويدعمها تشبيك للمتطوعين. كما أنه على عكس المنظمات غير الحكومية الأكثر مهننة، نجحت بعض المنظمات الإسلامية بتشكيل روابط مع الجاليات الفلسطينية في الشتات، وتتلقى دعماً مالياً ضخماً منها. ويظل من المهم أن نقر بأنه في حين يمكن لتأثير الدين في المجتمع أن يفسر نجاح تبرعات الزكاة وتقنيات البحث عن التمويل الخاصة بالمنظمات الإسلامية، فإنه لا يفسر بالضرورة انحسار التمويل المحلي لدى المنظمات الأهلية الأخرى. ومثل هذا الشرح يتطلب فحصاً عن كثب للعلاقة بين المنظمة والسياق الذي تقع فيه. وعادة ما تكون هناك حاجة لاعتبار عوامل مثل شرعية المنظمة ومدى غرسها لعلاقات مع المجتمع. ففي غزة على سبيل المثال، قامت مؤسسة تقدم خدمات إعادة تأهيل أصلاً بتجنيد الدعم وتلقت تبرعات من المجتمع لتأسيس المنظمة. ولكن هذه المنظمة نفسها تجد صعوبة اليوم في الاستمرار في البحث عن التمويل محلياً بسبب السياق الاجتماعي – الاقتصادي الأوسع في غزة، حيث أن ما يقارب 50% من السكان هم من اللاجئين الفقراء الذين ساءت ظروفهم الاقتصادية ولم تتحسن مع الوقت.

وقد ارتأت إحدى المنظمات الأهلية التنموية التي قابلناها في الضفة الغربية بأنه من الأسهل الحصول على التمويل للعمل الإغاثي أكثر من العمل التنموي بعيد المدى. وعلى الرغم من أن هذا التفسير معقول في ظاهره، فإنه قد ثبت

عكسه بالممارسة. ومرة أخرى نجد في الدلائل أن عوامل مثل مدى المعرفة بالمنظمة محلياً وامتلاكها للشرعية أهم. وقبل بدء الانتفاضة الثانية، قامت جمعية الهلال الأحمر في نابلس بحملة للبحث عن التمويل محلياً. ووضعت نداءات في التلفزة دعمها أعضاء المجتمع والبلدية المحلية. وكانت حملة التمويل ناجحة جداً واستجاب الكثير من الناس بشكل إيجابي، وقاموا بالاتصال مع وعود بالتمويل. ولكن من الصحيح أيضاً أن جمعية الهلال الأحمر حالة فريدة من نوعها ولا تواجه التحديات التي تتعرض لها المنظمات الأخرى في بحثها عن التمويل. وبسبب دورها في تقديم السلع الاجتماعية، ومن خلال خدمات المشافي والطوارئ، فإنها معروفة، وكذلك تعتبر عنصراً مهماً من نظام السلع العامة. وعندما لا تكون مؤسسة ما معروفة كفاية محلياً، فقد تواجه صعوبات في عملية البحث عن التمويل محلياً. مثلاً، الجهود التي بذلتها مؤسسة نسوية للبحث عن التمويل محلياً لتمويل منحة دراسية لدعم تعليم النساء ما بعد المرحلة الثانوية، لم تسفر إلا عن تجاوب ضئيل من المجتمع. وعدم قدرة المجموعة النسوية على الحصول على حصتها من الأموال أتعبت الناشطات وأحبطتهن. وكما شرحت لنا المديرة، بأقل من نصف الجهود والعمل المبذول في حملة البحث عن التمويل، كنا نستطيع كتابة مقترح مشروع والحصول على منحة أكبر من المانحين. وفي مثل هذا السيناريو، لماذا نقوم بالبحث عن التمويل محلياً في المستقبل؟ ولكن، كما وضحت لنا المديرة نفسها، فقد كان الهدف من حملة البحث عن التمويل هذه هو تمكين المؤسسة من تقديم شكل من دعم شبيه بالمنح بالنسبة للنساء، مما لا يدعمه المانحون عموماً، حيث أن هذا النوع من المبادرات يتعارض مع زيادة تركيز المانحين على تشجيع تمكين النساء من خلال الاعتماد على الذات. وفي هذا الصدد، يمكن للبحث عن التمويل أن يكون نافعاً وأن يشكل أداة أساسية في زيادة الاستقلال الذاتي للمؤسسة غير الحكومية. ولكن لتكون أكثر فعالية، فإن عملية البحث عن التمويل تتطلب إستراتيجية تأخذ بالحسبان السياق الأوسع، بما في ذلك طرق تدعيم شرعية المنظمة، وبرنامج البحث عن التمويل محلياً.

لدى المنظمات الأهلية خيار آخر لتزيد من اكتفائها الذاتي، وهو تنفيذ مشاريع مدرة للدخل. وخبرة المنظمات الفلسطينية متنوعة في مجال المشاريع المدرة للدخل. وقد عانت المنظمات النسوية الأقدم من الخسارة في مشاريعها الإنتاجية التي كانت تستخدم وسائل إنتاج بدائية، ولم تتمكن من المنافسة في السوق الحقيقية. وقد وجدت المنظمات النسوية المحلية أنها كانت تخسر من إنتاجها للمنسوجات بسبب التغيرات الاقتصادية التي طرأت مع وصول السلطة الوطنية الفلسطينية، وبالأخص بسبب فتح الأسواق المحلية للبضائع الأرخص المستوردة من آسيا. وقامت مؤسسات نسوية أخرى بفتح مقاهٍ أو كافتيريا مع مطعم. ولكن حتى هذه المشاريع كانت تتسم بالمخاطرة، وفي بعض الحالات لم تتمكن من الصمود. وحتى هذه اللحظة، بينت لنا تجربة المنظمات المحلية في مجال المشاريع المدرة للدخل أنها كانت تتسم بالمخاطرة، كما قد تكون هناك بعض المحددات على قدرة المنظمات غير الربحية على استخدام إستراتيجيات السوق بكفاءة، وبدون خسارة مجال تركيزها وتوجهها الأساسي. ونظراً لإقرار واحدة من مؤسسات المساعدة الألمانية بالصعوبات التي تواجه هذا النوع من المشاريع، فقد قامت هذه المؤسسة العاملة في فلسطين بترويج طرق للتخفيف من آثار الحلول المتوجهة نحو السوق. وتدعم هذه المؤسسة المنظمات الأهلية العربية لشق الطريق بكفاءة وبيع منتجاتها أو مشاريعها في المنطقة. كما تشجع هذه المؤسسة المنظمات الفلسطينية على بناء خبرة تراكمية وبيع خدماتها للقطاع الخاص أو للمنظمات غير الحكومية العربية من خلال، مثلاً، تقديم خدمات استشارية أو برامج تدريب. وكحل بديل، توجهت بعض المنظمات الفلسطينية لأشكال أخرى من حلول التسويق الإبداعية، فالكثير من المؤسسات الإسلامية، مثلاً، تجمع أموالاً تستخدمها في استثمار في أرض، أو بناء، ما يدر لها دخلاً منتظماً. ويعتبر هذا نوعاً مبتكراً من الحلول التي أثبتت نجاعتها في النهاية. وكما بينت لنا منظمة أهلية في غزة، فإن المؤسسات غير الحكومية تجد نفسها بين المطرقة والسندان إذا ما دخلت مجال النشاط الاقتصادي. فمن ناحية، هذه مؤسسات اجتماعية غير ربحية، ومن ناحية أخرى توجد حدود على إمكانية تحقيق مكاسب من مشاريع محلية مدرة للدخل.

الإمكانية الثالثة المتاحة لهذه المنظمات هي تأسيس وقف. وقد اعتبر هذا النشاط بشكل متزايد كخيار إستراتيجي مهم يمكِّن هذه المنظمات من زيادة استقلالها واكتفائها الذاتي بدون أن يلقي عليها عبء العمل البزنسي التجاري. روضة الزهور واحدة من هذه المؤسسات التي تقدم خدمات للفتيات اللقيطات، وقد أسست صندوق ائتمان العام 1986 بمناسبة وفاة مؤسسها. وقد قامت الروضة بإنشاء هذا الوقف بمبادرتها الذاتية من خلال البحث عن التمويل محلياً. ويدر هذا الصندوق شهرياً فوائد تصل إلى 2000 دولار. وعلى الرغم من أن هذا المبلغ لا يكفي لدعم الجمعية، فإن مديرتها تأمل بالحصول على منحة لزيادة المبلغ الرئيسي والفوائد العائدة من هذا الصندوق. المثير للاهتمام في هذا المثال هو نتائج تطوير أشكال من الاكتفاء الذاتي على هذه المؤسسات. فعلى عكس المنظمات الأهلية الفلسطينية،

فإن هذه الجمعية مدركة للإمكانيات المتاحة بخلاف تمويل المانحين، وهي في هذا الصدد تتعامل مع المانحين من موقع قوة، وبنوع من الشراسة لا مثيل لها مع المؤسسات الأخرى.

وعلى عكس حالة الروضة، فإن التفاوض مع المانحين للحصول على منح لإنشاء صندوق وقفي قد يكون مهمة صعبة ومعقدة. كما بين لنا د. مصطفى البرغوثي، فقد اقترحت المنظمات الأهلية إنشاء مثل هذه الصناديق الوقفية، ولكن عادة ما رفض المانحون الفكرة لأنهم يشعرون بغياب الضمان بأن طبيعة المنظمة لن تتغير لاحقاً (1995). ومع هذا، قدمت مؤسسة فورد وقفًا لمعهد الصحة العامة في جامعة بيرزيت بمبلغ مليون دولار. ومؤخراً، خلال اجتماع لمركز أبحاث التنمية الدولي في كندا (IDRC) مع المؤسسات الفلسطينية الشريكة، اقترحت العديد من المؤسسات المحلية على المنظمات الدولية أن تساعدها في تأسيس صناديق وقفية. ولكن تبين من النقاش أنه يصعب على المانحين تبرير هذا النوع من التمويل. وتعتبر حالة معهد الصحة العامة في بيرزيت استثناء، حيث أن هذا المركز تابع للجامعة، وعليه يعتبر جزءاً من مؤسسة عامة. وفي هذا الصدد، يبدو أن دعم الممولين للمنظمات المحلية يقتصر على المشاريع قصيرة المدى، وتحقيق "نتائج" في مجالات اهتمام المانحين، وذلك على حساب التركيز على البناء المؤسسي البعيد المدى. وفي حين يمكن القول إن استدامة المنظمات المحلية هي في النهاية مسؤولية المنظمات نفسها، فإن المانحين لم يساعدوا هذه المنظمات فعلياً في هذا الموضوع، حيث أنهم أعطوا الأولوية للمكاسب قصيرة الأمد على حساب الآليات طويلة المدى التي من شأنها مساعدة هذه المؤسسات.

وأخيراً، في غياب أشكال تمويل مستقلة، تنوع العديد من المؤسسات المحلية مصادر تمويلها لتعزل نفسها عن الاعتماد على الجهات المانحة نفسها. وينطبق الأمر نفسه على المنظمات الدولية؛ مثل أطباء بلا حدود التي قلصت اعتمادها على التمويل الحكومي، حيث لم تعد تتلقى سوى 20% من ميزانيتها من الهيئات المانحة. أما محلياً، فقد نوعت المؤسسات الفلسطينية مصادر تمويلها واضعة نصب أعينها الهدف الإستراتيجي الخاص بالحد من تبعيتها للممولين. فمثلاً، بعد أن بدأ اتحاد تنظيم الأمومة الدولي (International Planning Parenthood federation) بتقليص دعمه للمؤسسات المحلية الشريكة تدريجياً العام 1997، بدأت الجمعية الفلسطينية لتنظيم وحماية الأسرة بتنويع مصادر تمويلها. ومع حلول العام 1999، انتقلت هذه المنظمة من حالة الاعتماد الحصري على شريكها الدولي إلى توسيع مصادر التمويل لتشتمل على الداعمين التالين: 12% من المانحين/المنظمات الدولية، و16% من وزارة الصحة، و 27% من عياداتها الخاصة، و 45% من الشريك الدولي. وتحاجج مديرة مؤسسة نسوية فلسطينية كبرى بأن تنويع مصادر التمويل يرفع من منزلة المنظمات المحلية، لأنه يبرهن للمانحين على أن لهذه المؤسسات قنوات دعم، ما يزيد من قدرتها على التأثير على عملية التفاوض.

هيكليات تنظيمية بديلة

يعتبر تطوير أشكال من الاستقلال المالي من التقنيات الحيوية التي تمكن المنظمات المحلية من زيادة استقلالها الذاتي. ولكن في الوقت نفسه إذا ما كان على منظمة ما أن تتخطى مقاربة التنمية النمطية الموحدة، وأن تقلب صرحها الذي يبني الحياة الاجتماعية على أنها مشكلة اجتماعية، فإنه سيتوجب عليها أن تنظر إلى طرق لإعادة هيكلة نفسها. وفي حالة المنظمات الفلسطينية ونظراً لتاريخها، فإن عليها أن تجد طرقاً لإعادة تشكيل علاقتها مع السكان المحليين، وأن تحدد الإستراتيجيات الصحيحة والآليات المناسبة التي تمكنها من المساهمة بشكل فعال في التغير الاجتماعي. وتبين الأدبيات، التوجهات المختلفة التي يمكن أن تتخذها، ومعظمها يندرج في إطار تطوير **آليات مساءلة** (accountability mechanisms). وقد اعترف بشكل متزايد بأن المنظمات الأهلية تحتاج لهيكليات تمكنها من إدارة مختلف أشكال المساءلة **والتفاوض** على طريقتها في خضم ضغوط ومطالب متناقضة. ويوسع منظورنا هذا من خلال التحديد بأنه بالإضافة لذلك، فإن الفاعلين الأهليين بحاجة لمراجعة طريقة صياغتهم لعلاقتهم مع بيئتهم الخارجية. وتقترح معظم الأدبيات تعديلات بنيوية كطريقة تمكن هذه المنظمات من تحسين أدائها بدون اعتبار البعد الذاتي الداخل هنا. وفي هذا الصدد، فإنها تغفل عن حاجة الأفراد داخل المنظمات الأهلية لإعادة تقييم فهمهم لأنفسهم كفاعلين في سياقهم المحلي الخاص. هل هم أخصائيو تنمية منفصلين أم أنهم مؤسسات تعمل

في مجال معين، حيث يتم تنظيم المجموعات، وحيث تشكل المؤسسات تحالفات لتعمل بشكل مشترك؟ سنتحدث بتفصيل أكثر عن هذه النقطة بخصوص الأدبيات التي تتحدث عن المنظمات الأهلية في فلسطين.

أثيرت توصيتان جديرتان بالاهتمام في الأدبيات. الأولى، يقترح هولم وإدواردز ضرورة التمييز بين **المساءلة الوظيفية والاستراتيجية** (functional and strategic accountability)، حيث أن الأولى تشير إلى المساءلة بشأن طريقة استخدام التمويل، وفيما يتعلق بالأثر الفوري للمنظمة الأهلية. أما المساءلة الاستراتيجية فتشير إلى تبرير أثر المنظمات الأهلية على المؤسسات الأخرى وعلى بيئتها بشكل عام (Edwards and Hulme, 1996:8-10). وكما يبين الكاتبان، فقد طورت هذه المنظمات بالفعل أشكالاً من المساءلة الوظيفية، ولكن ما زالت المساءلة الإستراتيجية لديها بحاجة للتطوير. وكما يبينان، فإن إيجاد طرق لتشديد مساءلة هذه المنظمات الإستراتيجية تشكل فرصة لها لتنمو وتدخل في علاقات جديدة مع السكان المحليين. وهذا المفهوم مهم للغاية، حيث ما يطرح هنا هو أن تباشر المنظمات الأهلية النقاش مع جمهور المنتفعين حول طريقة عملها بشكل عام، وحول دورها في المجتمع. ويعتبر ذلك وجيهاً أيضاً من حيث مرونة الاقتراح، وأن بإمكان المنظمات اتخاذ القرار بشأن نوع البنية الأفضل الذي يلائمها. فمن الإمكانيات المتاحة للمنظمات، عقد ورشة عمل سنوية لمناقشة عملها مع الجمهور، أو يمكنها تأسيس آليات أخرى تدمج المجتمع في المؤسسة على أساس بعيد المدى. واعتمدت المنظمات غير الحكومية تاريخياً على نظام العضوية كطريقة لتمكين الجمهور من الوصل للمؤسسة، وفي الوقت ذاته تمكن هذه الآلية المؤسسة من إنشاء علاقات مباشرة مع مجموعات المجتمع كافة. وبالعودة للبعد الذاتي وراء أي نوع من التغير التنظيمي، فمن المهم الإقرار بأن مفهوم المساءلة الإستراتيجية هذا يفترض توفر الرغبة لدى المنظمة الأهلية لتخطي نهجها الاستاتيكي النفعي اتجاه الناس، واستعدادها لتمكين الجمهور العريض من اللجوء للمؤسسة.

التوصية الثانية التي عرضها هولم وإدواردز ترتكز على مفهوم فولر (Fowler, 1991) "للمقاربة الشبيهة بقشر البصل" (onion-skin approach) في التعامل مع التطور المؤسسي. وتقر هذه المقاربة بالأهمية الإستراتيجية لتنظيم المؤسسة داخلياً، وتعترف بأهمية عزل بعض المهام والأهداف الإستراتيجية عن الوظائف التنظيمية الأكبر وعن النشاطات الميدانية. فمثلاً، في حين تشترك القشرة الخارجية للمؤسسة في تقديم الخدمات أو في النشاطات على شاكلة ورش العمل وبرامج التدريب، يتم عزل مركز المنظمة، حيث يعمل كنواة للإستراتيجيات تكرس وقتها للتغيير والتحويل. إن الغرض من مقاربة قشر البصل هذه اتجاه التطوير المؤسسي هي تمكن المنظمة الأهلية من دمج وظائفها المختلفة التي، إن لم تكن متوازنة بعناية، يمكنها أن تتضارب مع بعضها البعض. وفي حالة المنظمات الفلسطينية، فإن مثل هذه المقاربة تعني أن المشاريع التي تتضارب مع القضايا المتعلقة بالتغير الاجتماعي مثل مشروع البرلمان الصوري الذي ناقشناه سابقاً، تظل منفصلة عن إستراتيجيات وأهداف المؤسسة الخاصة بشأن كيفية المساهمة في إحداث التغير. ومن هذا المنطلق، فإن الناشطات النسويات في المؤسسة قد يدمجن إستراتيجياتهن مع المشروع، ويضفن للأخير بدلاً من تمكن نشاطات المشاريع من التوسع والتسلل مكان الإستراتيجية الأكبر. وعليه، ما ندعو إليه هنا ليس بالضرورة تقليل التعاون مع الجهات المانحة والمنظمات الدولية، ولكن أن تباشر المنظمات الفلسطينية بهذا النوع من التعاون وهي مسلحة بالأسس البنيوية الصحيحة.

حتى هذه اللحظة، ركز النقاش على ما يمكن للمنظمات الأهلية أن تقوم به لإعادة هيكلة نفسها. ولكن أية إستراتيجية تجديد أو تعديل يجب أن تأتي بمبادرة المنظمة نفسها. ومع هذا، تلعب الجهات المانحة والمنظمات الدولية دوراً داعماً في هذا الصدد. فمن المهم للفاعلين الأهليين وللأفراد داخل الهيئات المانحة والمنظمات الدولية تطوير علاقات مبنية على الثقة والمساندة. والأهم ضرورة توفر المرونة من طرف المانحين والمؤسسات الدولية. ولقد وجه نقد متزايد لأشكال التضامن الممنوحة للمؤسسات الفلسطينية وغيرها من المنظمات الاجتماعية في الجنوب خلال السبعينيات والثمانينيات، حيث اعتبرت عائقاً أمام العمل التنموي (Clark and Balaj, 1994). ولكن لا بد من ظهور البدائل التي من شأنها خلق أساس واضح للتعاون بين المؤسسات الاجتماعية الجنوبية والمنظمات الغربية وإحداث تغير اجتماعي. وتأثير المنظمات المانحة الغربية معقد وعادة ما يأتي بنتائج غير متوقعة. وكما بينا، توجد عادة تناقضات بين النوايا المعلنة والوسائل الفعلية، وكذلك الفرضيات المبطنة لبرامج المانحين المدعمة للمجتمع المدني في المجتمعات النامية. وكذلك، كما بينت مارينا أوتاوي، فإن المانحين بحاجة لتحسن فهمهم للمجتمعات التي يدعمونها، ويتساءلون حول كيفية تنظيم المجموعات في المجتمع من أجل الديمقراطية بدلاً من البدء من "صورة

المنظمة الأهلية الجاهزة" لديهم. وهي تحاجج بأن برامج المانحين للمجتمع المدني قد أثبتت فعاليتها عندما تخلى المانحون عن الشعارات والتناقضات المرتبطة بمساعدتهم التنموية، واستخدموا مساعدتهم للمجتمع المدني كوسيلة استراتيجية لدعم عملية التحول نحو الديمقراطية (Ottaway, 2001). ومع تذكر هذه الاقتراحات، لنعود لدراسة التوجه الذي اختارته المنظمات الأهلية بصفتها عنصراً في عملية التغير الاجتماعي، وسنقوم بمراجعة بعض القضايا المفهومية المرتبطة بهذه العملية.

رأس المل الاجتماعي والتطوعية

يقودنا اعتبار طرق إعادة المنظمات غير الحكومية لهيكلة نفسها إلى قضايا عمومية أكثر تتعلق بزيادة أهمية مفهوم "رأس المال الاجتماعي" (social capital). ولقد تأثرت الأدبيات التي تتحدث عن المجتمع المدني والدمقرطة بشكل كبير بمفهوم روبرت بوتنام لرأس المال الاجتماعي (Putnam, 1993). فهو يرى بأن رأس المال الاجتماعي "يرجع إلى المعايير الاجتماعية والشبكات التي تحسن من قدرة الناس على التعاون ضمن مجهودات مشتركة" (Putnam, 2001:135). كما يطرح أن فكرة المجتمع الأهلي (associational life) تبني الثقة والشبكات الاجتماعية وأشكال التعاون. وهذا بدوره يخلق "رأسمال اجتماعي" له قيمته من حيث قيامه بتحسين قدرة المجموعات على العمل معاً واتخاذ فعل جماعي. وبهذه الطريقة، فإن رأس المال الاجتماعي أمر حيوي بالنسبة للديمقراطية.

صحيح أنه وجهت انتقادات لمفهوم رأس المال الاجتماعي، حيث ادعى البعض بأن مفهوم بوتنام رأس المال الاجتماعي يجرد شبكات القطاع الأهلي من سياقها الأوسع، ولا يأخذ بالاعتبار آثار البنى الاجتماعية والسياسية الأكبر. وكما يتساءل البعض، كيف يمكن بناء الثقة والتبادلية عندما يكون بإمكان الدولة ممارسة القمع السياسي واستخدام أشكال الهيمنة الثقافية؟ (Chandhoke, 2001:15-17) كما أن مفهوم رأس المال الاجتماعي يجعلنا ننزلق إلى مفهوم المسؤولية في وجهة النظر الليبرالية الجديدة التي تركز على مفهومي تعبئة "المصادر المجتمعية" (mobilizing ‘community resources’) وتطوير استراتيجيات المساعدة الذاتية الضرورية لمواجهة خصخصة الدولة لوظائف الرفاه الاجتماعي وبرامج التعديل الهيكلي. وكلما زادت قوة الاقتصاد على تفسير الاجتماعي من خلال "رأسمال" (انتصار لمفهوم رأس المال الاجتماعي لقياس المجتمع المدني)، استخدم الاجتماعي والسياسي بشكل أدواتي للاستفادة القصوى وإمكانية القياس من حيث الحل الأفضل للفرد في خطاب التنمية.

ولكن على عكس هذه الانتقادات، فإن مفهوم الرأسمال الاجتماعي في السياق الفلسطيني يثير مناقشات نظرية مهمة، ويتيح الفرصة لإعادة التفكير في دور العمل التطوعي في المجتمع الفلسطيني. وعلى الرغم من أن العمل التطوعي تاريخياً كان من أهم سمات هذا المجتمع في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، وشكل جزءاً من الحركة الوطنية ومبادرات العمل التطوعي التي قادها ذوو التوجه اليساري، فإن هذا النوع من الشبكات الاجتماعية قد انهار اليوم. وقد يشير البعض إلى تغير السياق وبداية عملية تشكل الدولة كتفسير لهذا التغير. ولكن من الواضح أن مشاريع بناء الدولة في المجتمعات غير النامية الأخرى مثل إريتريا، اعتبرت مبادرات العمل التطوعي مكسباً استراتيجياً في عملية إعادة الإعمار، وحصلت على التشجيع في التعامل مع التنمية المجتمعية. وفي السياق الفلسطيني، على أية حال، تحولت النظرة إلى العمل التطوعي على أنه متناقض ومقابل للوظائف المدفوعة الأجر. كما أنه في قطاع المنظمات الأهلية الفلسطينية تحولت فكرة المتطوع المحلي إلى شبه فكرة أجنبية؛ في حين ضاعت القيمة التي كانت ممنوحة سابقاً للعمل التطوعي بحد ذاته. حتى أنه في بعض الحالات، قد سجلت أن يتلقى أعضاء مجالس الإدارة أجوراً عن العمل الذي يقومون به، بما في ذلك حضور اجتماعات المجلس. ومن الواضح أن هذه القضية قد اتخذت ديناميكياتها الفريدة من نوعها، نظراً للتطور التاريخي للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية، وصيرورة إعادة هيكلية الحركة الوطنية. وخلال الانتفاضة الأولى، كان هناك فهم واضح بأن العمل الوطني يشتمل على كل من بناء البديل المؤسسي لسلطة الاحتلال، وتعبئة الناس ضدها، وبالتالي كانت فكرة المتطوعين هي العمود الفقري لهذه الرؤية. وكما يظهر من التاريخ، ففي الوقت الذي انفصلت فيه المنظمات غير الحكومية الفلسطينية عن الحركة الوطنية ودخلت فيه أشكال متزايدة من التعاون التنموي، تولى الموظفون مدفوعو الأجر بشكل متزايد العمل والمسؤوليات التي كان يقوم بها المتطوعون (Jad, 1995). وفي غياب الحاجة المالية لاستخدام المتطوعين، ومع تزايد أسلوب العمل الممهن لدى المنظمات الأهلية المحلية، انسحبت فكرة الدعم التطوعي من المشهد، ما تركنا أمام

السؤال الأكبر وهو: هل تناسب التطوعية المشهد الوطني الفلسطيني اليوم؟ وهل يجب أن تكون موجودة على أية حال؟

يساهم مفهوم بوتنام لرأس المال الاجتماعي بشكل مثير في هذا الجدل. ففي تصوره، لا يكون الحديث عن العمل التطوعي من خلال المال، كما تشكل في النقاش التقليدي حول هذا الموضوع، ولكن من خلال الموارد العامة. وهنا من الحيوي أن نتذكر أن "المجتمع" (community) عبارة عن شيء يتشكل بالنسبة لفعل. ومن هنا، فإن العلاقة بين بناء رأسمال اجتماعي من خلال العمل التطوعي، يجب أن تفهم من حيث علاقتها بالمشاريع والحملات والفاعلية المعينة. وهنا يكون للعمل التطوعي ميزة إضافة بعد جديد لعمل المنظمات الأهلية، وشيء ملموس ولكنه في الوقت نفسه شيء يعبر عن نفسه على شكل طاقة والتزام من قبل الفاعلين من خارج موظفي المنظمة الأهلية. وكما يناظر بوتنام، فإن هذا الالتزام الملموس للكثير من الأفراد المختلفين، وهو مصدر ثمين في إطلاق الحملات أو خطط الفعل أو حتى المشروع المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا النوع من الشبكات الاجتماعية يساند الديمقراطية من خلال محاربة ميل الجماهير الشعبية للانسحاب إلى حياتها الخاصة. وكما يطرح البعض، مع التغيرات التي تحدث في المجتمعات النامية اليوم، والتحرك باتجاه اقتصاد السوق الحر والنظام السياسي الديمقراطي، يكون للنخبة والطبقات الاجتماعية الوسطى مصلحة في النظام الناشئ، ولكن تتقوقع الجماهير الشعبية في دورها الخارجي كمتفرجين (Hippler, 1995:26).

من المثير أنه في المجتمع الفلسطيني اليوم أن المنظمات الاجتماعية الرئيسية التي تستمر في تغذية الشبكات الاجتماعية من خلال العمل التطوعي هي المنظمات الأهلية الإسلامية. وتشكل هذه المنظمات نخبة بديلة عن المنظمات غير الحكومية المهنية، وهي تعتمد على مصادر تمويل مختلفة، ولديها أسلوبها التنظيمي الخاص في العمل، وما زالت تعتمد بشكل كبير على العمل التطوعي. وكما بينا أعلاه، فإن الكثير من المنظمات غير الحكومية الإسلامية قد أنشأت منظمات مستقلة نسبياً من خلال تأسيس أشكال من الاستقلال المالي باستخدام تقنيات مثل حملات جمع الأموال. ولدى بعض المنظمات الإسلامية التي قابلناها مصادر تمويل كافية لشراء مبانيها الخاصة، والإنفاق على مصاريفها الجارية. ولكنها في هذا السياق تظل معتمدة على العمل التطوعي بشكل منتظم كجزء من عمليات المنظمات اليومية. وتشتمل مساهمات المتطوعين على إنشاء مواقع على شبكة الإنترنت، والمساعدة في مشاريع إنتاج الأغذية. كما لوحظ في بلاد مثل مصر، وكذلك بشكل متزايد في فلسطين، أن المنظمات الإسلامية مثل الإخوان المسلمين، تندمج في علاقات اجتماعية مكثفة (Roy, 2000). وهذا يقترح وجود علاقة بين بناء رأسمال اجتماعي من خلال العمل التطوعي والشبكات الاجتماعية غير الرسمية، وتشكيل نوع بديل من أنواع الحركات الاجتماعية. ويطرح البعض بأن المنظمات الأهلية الفلسطينية مثل اتحاد لجان الإغاثة الطبية، تشكل نوعاً من فاعلي الحركة الاجتماعية مروجاً للممارسات الديمقراطية والعلاقات المتكافئة في الفضاء الاجتماعي، ويدعم بالتالي ممارسات تبني "مواطنة اجتماعية" (social citizenship) (Craissati, 1996). على الرغم من أن المنظمات غير الحكومية الإسلامية لا تدخل ضمن تعريف كريساتي، فإنها تشكل نوعاً بديلاً من فاعلي الحركة الاجتماعية، كما سنرى في الفقرة التالية. كما أن نجاحها وتأثيرها في مجتمعات مثل فلسطين، كما بينا في نقاش مشروع البرلمان الصوري أعلاه، يقترح بأن بناء رأسمال اجتماعي من خلال العمل التطوعي ومن خلال شبكات اجتماعية غير رسمية هو العامل المحدد لنجاح هذا النوع من الحركات. كما يمكن للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية أن تستفيد من هذا المصدر من رأس المال الاجتماعي في صياغة رؤيتها الخاصة وكيفية المساهمة في التغير الاجتماعي.

المنظمات الإسلامية: نموذج آخر للمنظمات

تشكل المؤسسات الأهلية الإسلامية نموذجاً آخر للمنظمات، حيث تعمل وفق منظور محوري خاص بها، وتعتمد على مصادرها الخاصة في التمويل وعلى مساهمات الزكاة والدعم من الشتات. كما أن العاملين فيها طوروا شبكة اجتماعية مكثفة بشكل كبير من خلال مصفوفة الخدمات الاجتماعية، وتستمر هذه المؤسسات باستخدام المتطوعين. وقد بينت بعض الدراسات أن الفاعلين الإسلاميين السياسيين في فلسطين تحولوا إلى الدور الاجتماعي والتنموي،

وهذا يدل بالتالي على أهمية ظاهرة المؤسسات الأهلية الإسلامية (Roy, 2000). وفيما يلي سنراجع باختصار مثالين للمنظمات الأهلية الإسلامية لتوضيح خصائص النخبة المقاوِمة.

بدايةً، لنذكر مؤسسة الأرض المقدسة (Holy Land Foundation)، وهي مثال على مؤسسة إسلامية تعمل على أنها شكل جديد من المنظمات الأهلية. وهذه المؤسسة عبارة عن منظمة غير حكومية دولية مقرها الرئيسي في تكساس بالولايات المتحدة، وتقدم مساعدة إغاثية وتنموية في حالات الطوارئ في الأراضي الفلسطينية، وباكستان، والبوسنة، ولبنان، والشيشان. والمنظمة على درجة عالية من المأسسة، وتصرف جزءاً كبيراً من منحها لأغراض تنموية. وبالمقارنة مع منظمات أخرى، فإن مصاريف هذه المؤسسة في حدها الأدنى (أنظر موقع المؤسسة على الإنترنت، بند استخدام الأموال). ومن المثير أن هذه المؤسسة توافق وتتخطى المقاييس الأساسية للعمل غير الربحي التي حددتها "خدمات الاستشارات الخيرية لمجلس مكاتب تحسين الأعمال"، [iiii] وهي مجموعة وطنية لمراقبة الجمعيات. وبالنسبة للمجموعة، فإن الاستخدام المعقول للأموال يعني: يتم إنفاق ما لا يقل عن 50% من إجمالي الدخل على البرامج ذات العلاقة المباشرة بهدف المؤسسة. وتصرف المؤسسة أكثر من 80% من دخلها على البرامج ذات العلاقة بغاياتها، كما تنفق ما لا يقل عن 50% من منحها على البرامج المبينة في طلبات التمويل التي تقدمها. ويذهب 90% من دخلها إلى البرامج. ولا تتخطى تكاليف البحث عن التمويل 35% من المساهمات ذات العلاقة. وتنفق المؤسسة أقل من 10% من هذه التكاليف. ولا يتخطى إجمالي المصاريف الإدارية وتكاليف البحث عن التمويل 50% من إجمالي الدخل. ولا تتعدى تكاليف مؤسسة الأرض المقدسة 20%.

السمة الخصوصية لمؤسسة الأرض المقدسة هي إبقاؤها على قسم كبير من أموالها لنشاطات الطوارئ والإغاثة التي مكنتها من تطوير علاقات جيدة مع المحتاجين على مستوى المجتمع المحلي والقاعدة الشعبية. في الوقت ذاته، لا يختلف أسلوب عمل المؤسسة عن أساليب المنظمات الممهننة، حيث تستخدم مشاريع تنمية مجتمعية مختلفة مشابهة لتلك التي تستخدمها المنظمات الأهلية الدولية الأخرى. ومن المثير للملاحظة، أن مؤسسة الأرض المقدسة نظمت العام 1999 سلسلة من ورش العمل لتمكنها من تحديد احتياجات النساء في المجتمع في البلاد التي تعمل فيها.

ونجد مثالاً آخر أكثر توضيحاً لذلك في مؤسسة الخنساء، وهي جمعية أهلية إسلامية فلسطينية محلية للنساء تحاول أن تقدم للنساء نوعاً من التمكين، يتمركز حول تقديم الخدمات. وهي مؤسسة حديثة نسبياً، وبعد ثلاث سنوات من تأسيسها اشترت قطعة أرض وصارت في صدد بناء مركز للنساء. وتم تحصيل أموال المركز من التبرعات ومصادر أخرى، ولكن بدون مساعدة أيِّ جهة مانحة أو مؤسسات غير حكومية دولية. وسيعمل المركز كمدرسة ومركز ترفيهي، ويقدم الكثير من الخدمات الأخرى للنساء.

إجمالاً، تهدف مؤسسة الخنساء لتحسين الوضع الشخصي للنساء ومدعم بالوسيلة "ليفكرن بأنفسهن"، ويتحدين الأعراف الاجتماعية – من وجهة النظر الإسلامية. ومن هنا، تتبنى المؤسسة رؤية إسلامية لتمكين المرأة، وتهدف لتحدي بعض المقيدات الاجتماعية المفروضة على النساء، مثل الصعوبات التي تواجههن عند الخروج وحدهن في الليل. وتحدد المؤسسة مكانها ضمن الحركة الإسلامية، مدافعة عن تأسيس دولة إسلامية، ومعتبرة الشريعة مرجعية التشريعات الاجتماعية المتغيرة التي تقيد النساء.

وتنظر الكثير من المؤسسات النسوية الممهننة إلى المنظمات الشبيهة بالخنساء بإزدراء، وتعتبرها تابعة لسلطة المشايخ. ولكن في واقع الأمر، فإن موقفهم لا يمكن أن يختزل في ذلك، فمثلاً أثناء مشروع البرلمان الصوري النسائي الذي درسناه في الفصل الخامس، كانت مؤسسة الخنساء واحدة من المنظمات التي قامت بالتعبئة ضد ما اعتبرته محاولة من قبل صاحبات الحركة النسوية "التحرريات" لاحتكار صوت النساء الفلسطينيات، وتحديد أجندة لحقوق المرأة. ومع هذا، على عكس العديد من المؤسسات النسائية الممهننة، أبقت مؤسسة الخنساء على شبكة اجتماعية قوية، وتعتمد على المتطوعين كجزء من عملها الاعتيادي، حتى وإن كانت منظمة ممهننة.

وطرح عزمي بشارة (1995) أنه عند النظر إلى آفاق الدمقرطة في العالم العربي، فإنه لا يمكننا اعتبار صراعات القوى الدائرة على مستوى الدولة فحسب، بل لا بد من النظر إلى الصراعات التي تحدث على مستوى "الحريات الفردية". ويدعم الأطروحة البالغة الأهمية بأن "التحديث في العالم العربي قلل من شأن الفاعلين الجمعيين القديمين للمجتمع التقليدي، محولة إياهم إلى الفضاء الخاص، ولكن بدون استبدالها بالمواطن الفرد في الفضاء العام"

(Bishara, 1995:182). ويثير نقطة أنه بسبب عدم امتلاك المواطن العربي هوية قانونية عامة متجذرة في النظام الرمزي للشعوب، فإن الصراعات تستمر على مستوى الفرد: تحاول أشكال الإخضاع "التقليدية" (العائلة، والعشيرة، والدين) أن تستعيد سيطرتها على الفرد، وهنا يتوجب على الديمقراطية أن تواجه دين القوم وذاتيات الناس.

وينطبق الكثير من أطروحته على ظاهرة المنظمات غير الحكومية الإسلامية. فإذا نظرنا إلى مستوى "الحريات الفردية"، وأخذنا بالاعتبار الدور الذي تقوم به المنظمات الأهلية، فإننا نلاحظ حقيقة أن المنظمات الأهلية الإسلامية، مثل الخنساء، تحاول تطوير علاقة قوية مع المجتمع. وهذا جزء من توجه أوسع أشارت إليه سارة روي الذي تبين فيه أن الإسلاميين يتحولون أكثر فأكثر نحو الأدوار التنموية والاجتماعية بما فيها المؤسسات الأهلية. وفي قراءة بشارة تتم ترجمة ذلك إلى جهود الإسلاميين للتأكيد على الهويات الدينية، وإعطاء الأهمية للجانب المعياري للفرد. ويحاول بعض العلمانيين ذوي التوجه اليساري خلق مساحتهم الاجتماعية الخاصة التي يجربون فيها الترويج لمفاهيم ديمقراطية أخرى حول الفرد والنساء أو آراء عالمية سياسية ومعيارية (Craissati, 1996). وفي هذا السياق، لا تشكل المنظمات غير الحكومية الإسلامية نخبة بديلة فحسب، ولكنها تشكل أيضاً نوعاً بديلاً من الحركة الاجتماعية تتنافس مع المؤسسة العلمانية على مستوى الفرد حول مفاهيم المواطنة والذاتيات الفردية.

6-5. خاتمة: تكوّن النخب المعولمة والتوجهات الناشئة في فلسطين

النخبة المعولمة الناشئة

منذ بداية الكتاب أشرنا إلى وجود نخبة فلسطينية معولمة ناشئة (globalized elite)، مؤلفة من مجموعة مهمة من ممثلي المنظمات الأهلية والممثلين المحليين للمنظمات الدولية، ويمكن تعريف هذه النخبة بشكل فضفاض على أنها تكوين اجتماعي محلي يحصل على معلومات من و/أو متأثر بشكل وثيق بالمناقشات والأجندات العالمية، إذاً فهي نخبة لها علاقات مع العالمي، ولكن لا تلعب بالضرورة دوراً في وضع أجندته. لقد بينا هذا عند وضعه في عملية أوسع لهيكلة المعرفة والممارسات وتشكل النخبة بين المنظمات الأهلية الفلسطينية وبزيادة دخولها في التعاون التنموي. وسوف نتحدث بإسهاب أكثر حول هذا الموضوع لاحقاً مع توصيف مختصر لهذه النخبة المعولمة، وتصنيف تشكيلات المنظمات غير الحكومية الاجتماعية.

إن زيادة المساعدات التنموية للمنظمات الأهلية الفلسطينية ونقصان المساعدات القادمة من الأطراف العربية أو الأطراف التضامنية، قد خلق هرمية جديدة بين المنظمات، حسب المعايير التي فرضها المانحون، وقد أدى ذلك إلى تنافس حاد بينهم. وهذه النخبة جديدة بمعنى أنها، في إطار التنافس للحصول على التمويل، استطاعت أن تتفوق على النخبة "القديمة" المكونة من فاعلين مثل الجمعيات الخيرية التطوعية، وفي بعض الحالات على نخبة المناطق الريفية. وتعكس هذه النخبة المعولمة المرحلة الجديدة التي تمر بها الأراضي الفلسطينية الخاصة بعملية السلام والمعونة الأجنبية المقدمة من أجل المساعدة على الانتقال إلى نظام ما بعد الصراع (Post-conflict order). وقبل التطرق لخصائص هذه النخبة، علينا أن نطرح بعض الملاحظات:

تكشف المقارنة بين خطاب المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والممارسات عن هوة بينهما. فالخطاب غالباً ما يتسم بالديغمائية، يطرح القضايا على شكل ازدواجيات اختزالية: الأبيض مقابل الأسود، "العالمي" مقابل "المحلي" ... الخ. فكثيراً ما يتحدث الفاعلون في المنظمات الفلسطينية، على سبيل المثال، عن "أجندة وطنية" توجههم في اختيار مشاريع التنمية، ومع ذلك لا يتحدثون إلا نادراً عن شرعية أولئك الذين يتكلمون باسم المصالح الوطنية، ولا يدرسون الأجندة من منظور التعددية. وخير مثال على ذلك أن بعض المنظمات غير الحكومية تصف في خطاباتها المحلية أن هناك جهات مانحة "شيطانية"، مشيرة بذلك إلى أن اختيارهم الجهات المانحة يتم وفقاً لمصالح الأجندة الوطنية. فكثيراً ما وصف المتحدثون إلينا الوكالة الأمريكية للمعونة الدولية بأنها شيطان على هيئة مؤسسة، وعدو للشعب الفلسطيني. ومن الأرجح أن هذه الوكالة قد انفردت بهذا النقد لارتباطها بالحكومة الأمريكية، وبالمواقف

التي تبنتها هذه الحكومة اتجاه دولة إسرائيل. ومع ذلك، وعلى الرغم من التصريحات التي أدلوا بها، كان مما أثار دهشتنا أن خمسة من هؤلاء الذين يمثلون منظماتهم قد تقدموا بطلب تمويل من هذه الوكالة، وحصل بعضهم على الإعانات، في حين لم يحصل عليها البعض الآخر. وأخيراً يمكن القول إن المنظمات الفلسطينية تتحدث كثيراً عن الأجندة المحلية، بينما هي في الواقع أقرب إلى الأجندة العالمية، وبخاصة فيما يتعلق بأهمية بعض الموضوعات، مثل سياسات التوعية الجندرية، وتعزيز القدرات، ومنهجية المشاركة، والمشاريع التكاملية integrated projects والمشاريع القائمة على المجتمع (community).

وعند الحديث عن سمات هذه النخبة المعولمة الناشئة، يمكن استخلاص أربع مميزات رئيسية. الأولى، كما قلنا سابقاً، يرجع مصطلح النخبة المعولمة للفاعلين الذين على معرفة دقيقة حول الأجندات العالمية، ويمكن أن يكونوا متفاعلين إيجابياً مع المناظير المحورية للتنمية المدَعَمة دولياً، ويتحركون ضمن المساحة المرسومة من قبل المانحين والمنظمات غير الحكومية الدولية، ويحضرون المؤتمرات العالمية، ويُكَوِّنون علاقاتهم الخاصة مع المؤسسات الدولية، ولكنهم لا يشاركون في عملية تصنيع الأجندة العالمية. وعليه، لا يعني مصطلح النخبة المعولمة، بأي طريقة كانت، النخبة العالمية (global elite)، بل إن سماتها ترجع لمعرفتها وارتباطها بعلاقات مع العالمي، ولكن بدون المشاركة ذات المعنى في عملية اتخاذ القرار التي تجري على هذا المستوى، فمشاركة ممثلي المنظمات الأهلية في مؤتمر دولي ما، لا تعني مشاركتهم في وضع الأجندة ورسم التوصيات ... الخ. كما أن هذه النخبة تستمد شرعيتها من علاقتها مع العالمي. ولعل خير مثال على ذلك أهمية الخطاب الجديد الذي تحمله الحركات النسوية، حيث تذكر في خطاباتها لجمهورها "بيان بيكين"، وذلك في معرض ردها على شرعية أخرى مثل شرعية مستمدة من قراءات محافظة لكتب مقدسة.

الميزة الثانية تتعلق ب **مساندتها لعملية السلام** ، حيث تساند هذه النخبة عملية السلام الجارية أو على الأقل تؤمن بضرورة إعطاء عملية السلام والسلطة الوطنية الفلسطينية الوقت الكافي لتحقيق الأهداف المنشودة مع توقف الصراع المسلح والعنف. وهذا مصدر خلاف كبير مع النخبة الإسلامية.

والميزة الثالثة، تتعلق بتركزها الجغرافي، فهي غالباً ما تتخذ المدن الكبيرة مقراً لها. وكما ذكرنا فيما سبق، تركزت مساعدات الجهات المانحة في القدس، ورام الله، وغيرها من المدن الفلسطينية الكبيرة، ما أدى بذلك إلى بروز نخبة حضرية.

أما الميزة الأخيرة لهذه النخبة، فهي تمتهنها (Professionalized). فهم ليسوا محض نشطاء سياسيين، ولكنهم مؤلفين من تكنوقراط من خريجي الجامعات. وبعض هؤلاء ما زال من النشطاء السياسيين، وبعضهم ليس له أي اتصال سابق بأنشطة الحركة الوطنية الفلسطينية. فالتشرب بأفكار الجهات المانحة ومعاييرها قد أثر ليس فقط على الأساليب المتبعة، ولكن أيضاً على مجال الثروات البشرية. ومن الواضح في هذا الصدد أن غلبة خريجي الجامعات من ذوى المهارات المالية والمتحدثين بالإنجليزية تأخذ أهمية متزايدة، بينما أخذت أهمية الإداريين الذين لا يجيدون سوى اللغة العربية تتضاءل في المنظمات.

ومن مراجعة هذه المميزات الأربع لا بد التأكيد أننا **لا نعتبر ظهور النخبة المعولمة كما لو كان شيئاً سلبياً، المطلوب هو ليس حكم القيمة على هذه النخبة، ولكن أن نفهم سياق ظهورها والتناقضات الناتجة بعض الأحيان عن الهوة بين تحالفاتها وخطابها باتجاه جماهيرها.**

يتسم ظهور هذه النخبة الجديدة بواقع محلي وعالمي معقد: محلياً، فقد نشأت في إطار التحرر الوطني وفى محيط ثقافي محدد، وعالمياً هناك سياسات جديدة تمويلية توجهت بشكل خاص للمنظمات الأهلية من العالم الثالث. ولكن هذا لا يجعلنا اختزاليين ناظرين إلى نشوء هذه النخبة وكأنها محض بناء شيّدته الجهات المانحة. فالوضع المحلي قد ساهم في هذا الظهور. لقد حلت عملية السلام محل الصراع المسلح والشعبي ضد الاحتلال الإسرائيلي، واشتركت المعارضة مع الدولة في التصدي لهذا الاحتلال، كما تغير أيضاً الفاعلون السياسيون والاجتماعيون تلبية لأجندة اجتماعية جديدة.

السؤال الآخر الذي يجب طرحه هو: هل النخبة تكون حتماً ديمقراطية؟ وهل تشجيع المجتمع المدني من قبل الجهات المانحة يعنى بالضرورة تشجيع الديمقراطية؟ إذا نظرنا إلى الأدبيات المعنية بوكالات التنمية وبالمنظمات غير الحكومية الدولية يتضح لنا أن مسألة التمييز بين هذين الهدفين – النمو بالمجتمع المدني وتنمية الديمقراطية - كثيراً ما تكون موضع خلط. فمن الناحية النظرية هناك تشابه بين مفهوم المجتمع المدني ومفهوم المجال العاملهابرماس (Habermas.) فكلاهما يشير إلى الإطار الذي تطرح فيه أفكار الاتجاهات العديدة والفاعلين الاجتماعيين والسياسيين على اختلافهم. ومن هذا المنطلق، يعد وجود المجتمع المدني لا غنى عنه لإرساء الديمقراطية، ولكنه ليس الديمقراطية نفسها. ولا يمكن رد هذا الخلط إلى مشكلة إسقاط (projection) مفهوم غربي على العالم الثالث، وفى حالات غربية عديدة في وقتنا هذا، لا ينتج المجتمع المدني دائماً سلوكيات ديمقراطية في النخبة السائدة، بل إنه – عوضاً عن ذلك - يولد التعصب والعنصرية وكره الأجانب. وليس لإنشاء المجتمع المدني وبناء الديمقراطية أهداف ذات حدود مشتركة؛ فبناء الديمقراطية يمتد إلى أبعد بكثير من المجتمع المدني، ويتطلب بنى أوسع ونوعاً من إعادة توزيع السلطة بين الفاعلين الاجتماعيين. ومن الواضح أن الخلط بين هذين الهدفين له أثره على مشاريع المنظمات ونشاطها، وأيضاً على سمات النخبة الجديدة.

الأهم من ذلك هو إذا نظرنا إلى الممارسات المتبعة داخل المنظمات غير الحكومية للكشف عن مدى ديمقراطية النخبة الجديدة، فإن هياكل القوة في المجتمع الفلسطيني تنعكس في قطاع المنظمات غير الحكومية. وعلاوة على ذلك، أشرنا إلى أن الجهات المانحة لا تعير الاهتمام الكافي لمستوى الحكم (governance) داخل المنظمات المحلية، مكتفية في كثير من الأحوال بمراجعة معتمدة للحسابات (certified audit) دون الاهتمام الكافي بوظائف مجلس الإدارة، أو بالأداء العام للمنظمات. وبالتالي، لا تنال مسألة المنظمة - الفرد كثيراً من الاعتبار، بل يشار إلى عدد من المنظمات بأسماء مديريها، فتشتهر بهذا الاسم، كما أن أي تغيير يحدث في إدارة أي منظمة يعتبر بمثابة انقلاب. ويدل هذا الوضع على عدم اهتمام الجهات المانحة بتشكيل نخبة ديمقراطية.

وأخيراً، يمكن أن نتساءل عمّا إذا كان التقارب بين المنظمات الحكومية والجهات المانحة يعنى بالضرورة ابتعادها عن قاعدتها المحلية. فمن الناحية المنطقية، لا تفرض فكرة النخبة المعولمة انفصال المنظمات المحلية المعنية عن جذورها، وإذا أرادت الجهات المانحة أن تكون المنظمات المحلية موضع مساءلة أمامها من خلال آلية مختلفة، فلا توجد علاقة سببية تفرض على هذه المنظمات أن تصبح أقل عرضة للمساءلة من قبل قاعدتها المحلية والشعبية. والواقع أن هناك عوامل عدة متشابكة تؤثر في العلاقة بين المنظمة والجماعة: خارج نطاق التأثيرات الخارجية، من الواضح في حالة فلسطين، أن كثيراً من المنظمات الفلسطينية تميل إلى النخبوية؛ أي إلى حكم النخبة، وذلك لعوامل مرتبطة بالإطار المحلى أكثر من ارتباطها بعلاقة المنظمات بالمانحين. على سبيل المثال، كثيراً ما لا تعير المنظمات المحلية اهتماماً كافياً لأشكال التواصل التي تربطها بالشعب، وتبالغ في نشر المعلومات باللغة الإنجليزية. ونورد هنا ما ذكرته اثنتان من الجهات المانحة عما حدث في هذا الشأن: عندما طلبت هذه الجهات من المنظمات الشريكة لها ترجمة بعض النصوص إلى الإنجليزية، ردت بكل بساطة أن "هذا ليس ضرورياً".

وتقودنا هذه المسائل المحيرة إلى قضية مهمة أخرى، ألا وهي دور المصالح في تفسير تشكيل النخبة المعولمة. وفي مقدمة هذا الكتاب، عرفنا النخبة المعولمة الناشئة من خلال التركيز على دور المعرفة الخارجية، والجدالات الدولية والمناظير المحورية للتنمية في تشكيل هذه النخبة، ولكن الأفكار وحدها لا تكفي لتفسير النخبة المعولمة، حيث أن المصالح تحتل موقعاً مركزياً في عملية التشكيل هذه.

ومن وجهة النظر السوسيولوجية، تعتبر المصالح أهم مكون من مكونات هوية الجماعة، فمثلاً، يميز التحليل الطبقي بين المجموعات حسب موقعها في أساليب الإنتاج، ويفترض نظرياً أن لكل مجموعة رزمة مصالح خاصة بها. ومع هذا، كما برهن التحليل الطبقي على أنه يعمل بفرضيات متصلبة، لا تسمح بالربط بين الهوية والمصالح، فإننا نقر بأن المصالح المستترة وراء نشاطات النخبة المعولمة يمكن أن تتخذ أشكالاً عدة. وفي سياق الفصول السابقة، عرضنا أمثلة عدة حول المصالح الدافعة لنشاطات هذه النخبة. وهناك، على سبيل المثال، دوافع زعامة الحركة النسوية لحمل أجندة نسوية اجتماعية متماشية مع الأجندة المصادق عليها دولياً لتمكين المرأة. ولكن توجد مصالح شخصية، فبعض أهم النشطاء السياسيين في المنظمات الأهلية يهمشون الحزب السياسي ويستخدمون المنظمة كساحة للدخول إلى الحلبة الاجتماعية والسياسية. وأخيراً، توجد المنافسة الشبيهة بالسوق التي سيطرت على قطاع

المنظمات الأهلية، وتضم مصالح أخرى، وبخاصة تأمين ديمومة المنظمة. كل ذلك يفضي بنا إلى القول إن مفهوم النخبة المعولمة لا يفترض وجود مجموعة واحدة ذات مصالح واحدة.

تصنيف تشكيلات المنظمات غير الحكومية

إذا ما رغبنا في عمل خارطة أنواع تشكيلات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية على خط يتراوح بين النخبة والمنظمات الأكثر تهميشاً، يظهر التصنيف كما يلي: تقع على طرف، نخبة المنظمات الأهلية المعولمة ونخبة المنظمات الإسلامية، وعلى الطرف الآخر تقع المبادرات التطوعية الناجحة والجمعيات الخيرية المهمشة.

قطب قطب آخر

(النخبة) (الفاعلون الطرفيون)

النخبة المعولمة ---------- التطوعي الناجح

مقابل الإسلامية مقابل الجمعيات الخيرية

ويمكن إثارة بعض النقاط المميزة التي تلقي الضوء على موقع النخبة المعولمة من حيث تشكيلاتها، وتوضح عملية التقطيب الموجودة بين المنظمات:

أولاً، كما أشرنا في التنسيق، توجد فجوة بين طرفي الطيف، والقصد من هذا التدليل على عملية التقطيب القائمة بين مجموعتي المنظمات الأهلية الرئيسيتين.[liv] وضعنا النخبة المعولمة والإسلاميين معاً تقابل الواحدة الأخرى، لأنهما تعكسان نموذجين قويين نسبياً للمنظمات الاجتماعية. ولكل واحدة منهما مناظير تنمية محورية، ومصادر تمويل وشبكات سياسية/ناشطة خاصة بها. ويمكن أن تكون لكل واحدة منها علاقات مختلفة مع القاعدة الشعبية، ما يثير تساؤلاً حول ما إذا كانتا تشكلان "حركتين اجتماعيتين" متنافستين حسب فهم دينا كري سواتي لهذا المصطلح (Craissati, 1996).

ثانياً، إذا نظرنا إلى القطب الثاني، (الفاعلين الطرفيين) نلاحظ حركة دائرية حيث تتحول الجمعيات التطوعية الناجحة لتصبح جمعيات مهمشة وبالعكس ولكن تبقى هذه المنظمات في هذا الطرف ضمن قطبها بدون أن يكون هناك انتقال على الطرف الآخر من طيف النخبة المعولمة مقابل الإسلاميين. لنأخذ حالة روضة الزهور التي تحولت من مبادرة خيرية تطوعية إلى مؤسسة تطوعية ناجحة من خلال تنويع مصادر تمويلها، وتأسيس صندوق وقفي خاص بها،[lv] حتى أصبحت تقابل المانحين الآن حسب شروطها. مثلاً، نظمت المؤسسة يوماً فتحت فيه أبوابها إلى آباء الأطفال الذين تساعدهم، ووجهت دعوات لمكاتب التمثيل القنصلية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للإطلاع على ما تقوم به هذه المؤسسة. ونتيجة ذلك، قامت هذه المؤسسة الأخيرة بالتبرع بمبلغ 10,000 دولار. وهكذا تستخدم هذه المؤسسة التطوعية الناجحة أساليب إبداعية مثل نظام البيت المفتوح، وبرامج الكفالة، والوقف، للحفاظ على استقلالها، ولتقابل المانحين حسب شروط تختلف عن تلك المفروضة على النخبة المعولمة.

وبالإضافة إلى ذلك، إذا نظرنا إلى حالة إنعاش الأسرة كجمعية تطوعية مهمشة، تظهر لنا صورة أخرى. وكما بينا أعلاه،[lvi] فإن هذه الجمعية انتقلت من كونها مؤسسة تطوعية ناجحة أثناء الانتفاضة الأولى إلى وضعية المنظمة المهمشة في الوقت الحالي. ويرجع هذا لعوامل عدة، من بينها الزيادة في عدم فعالية المشاريع المدرة للدخل، وزيادة التعرض لتمويل المانحين مع عدم القدرة على المنافسة، ولكن أيضاً لأن المؤسسة نفسها تقاوم تطوير قدراتها لتلائم النوع الجديد من المانحين.

إجمالاً، إذاً توجد عملية تقطيب بين تشكيلات المنظمات الأهلية، وبخاصة بين النخبة والفاعلين في المنظمات الطرفية، وكما اقترحنا يوجد منطق ذاتي التصور في العمل يحافظ على الفروق بين هاتين المجموعتين. وعلى مدار تشكيلات المنظمات الأهلية، نجد الفروق الطبقية (فيما يتعلق بالقائمين على إدارة المؤسسة)، وقدرات إدارية مختلفة، وتباين في مستوى المشاركة في المؤتمرات الدولية، واختلاف في الاعتماد على الشتات الفلسطيني والتبرعات المحلية.

وفيما يتعلق بتحديد موقع النخبة المعولمة ضمن المشهد الوطني، فأن نسبة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية التي تعتمد بشكل حصري على ممولين غربيين قد لاتصل إلى أكثر من 20% من مجموع هذه المؤسسات. ومن ناحية مشابهة، لا تنطبق صفة النخبة المعولمة على كل قادة المنظمات الأهلية. وتعتمد المنظمات ذات التوجه الإسلامي بشكل كبير على التمويل المحلي ومن الشتات، في حين تتلقى المنظمات الشعبية وبعض المؤسسات الموالية لفتح دعماً من السلطة مع جزء صغير من التمويل الغربي. ولكن، الـ 20% من المنظمات الأهلية التي يمكن القول أنها تشكل النخبة المعولمة تضم أهم المؤسسات، فعلى سبيل المثال لا يمكننا إغفال أهمية اتحاد لجان الإغاثة الطبية الفلسطينية التي تقدم نحو 30% من الخدمات الصحية في الضفة الغربية. كذلك، تضم هذه النخبة المعولمة أساساً ناشطين ذوي توجه يساري، وبخاصة من حزب الشعب. أيضاً، كما بينا بالفعل، فقد دعم المانحون إنشاء المنظمات غير الحكومية العملاقة التي احتكر بعضها مجالات معينة (اتحاد لجان الإغاثة الزراعية في مجال الزراعة، والإغاثة الطبية في مجال الخدمات الصحية، وبيسان في التدريب). وفي الحقيقة، فإن عملية تشكيل النخبة المعولمة تتماشى مع مرحلة مرتبطة بوصول مبالغ ضخمة من التمويل بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية وبدء عملية السلام.

أخيراً، فإنه من الأكثر دقة التحدث عن النخبة المعولمة على أنها طائفة تضم فاعلين في مواقع مختلفة بدلاً من مجموعة واحدة. وكما اقترحنا أعلاه، فإن المصالح تقوم بدور مركزي في نشاطات هذه النخبة، وتعتمد هذه المصالح على السياق. ومع هذا، يمكن تعريف موقفين مختلفين على الأقل، وهما: تعتبر أجندة المانحين على أنها أجندة عالمية بشكل "طبيعي" وواضحة بحد ذاتها، وهكذا تقوم باستيعابها (internalized)، وذلك لأنها حسب مفهومهم تتلاءم مع التغيرات الدولية والقومية التي جلبتها عملية السلام، وتشكيل شبه الدولة الفلسطينية القومية. وبناءً على ذلك، تستقبل المنظمات المتلقية هذه الأجندة بنية صافية، وحتى أنها تدافع عنها، لكن كما بينا في دراسة الحالة الخاصة بالمرأة، فإن بعض القائمين على المنظمات الأهلية يقبلون مشاريع بدون مساءلة رصينة للسياسة المبطنة في سياسات المانحين، أو بدون عمل تقييم نقدي للتبعات الأيديولوجية لهذه المشاريع.

والموقف الثاني هو وضع المقاومة. وتكون المقاومة بطريقتين: إما فعالة برفض تبني بعض عناصر الأجندة العالمية كما هو الحال في بعض منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، وإما مقاومة صامتة، حيث تحاول منظمات الصحة الفلسطينية توجيه المشاريع المفروضة من الأجندة العالمية من الداخل.

رأسمال اجتماعي أم حركة اجتماعية؟

يمكن استشفاف توجهين في قطاع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية اليوم يوضحان المسيرة المستقبلية لهذه المؤسسات. وكما ستبين دراسة هذين التوجهين فيما يلي، فإن هذه المنظمات قد وصلت اليوم، بعد التحولات التاريخية التي عصفت بها، إلى مرحلة وجدت فيها نفسها في موقع لإعادة تشكيل علاقاتها مع السكان المحليين.

وكذلك تحولت بعض المنظمات نحو تشكيل نوع جديد من العلاقة مع القاعدة الشعبية. إجمالاً، وعلى أية حال، ظلت هذه المنظمات بعيدة عن مفهوم المساءلة الاستراتيجية الذي بيناه سابقاً. ثانياً، فيما يتعلق بدورها في المساهمة في التغير، فإن الانتفاضة الحالية تبين أن المنظمات غير الحكومية الفلسطينية تركز على الدور قصير الأمد مثل العمل الإغاثي، في حين ظلت الرؤية بعيدة الأمد حول كيفية الترويج للتغيير في المجتمع غير نامية كفاية. وسندرس فيما يلي هذين التوجهين.

التوجه الأول، من الواضح أن المنظمات الأهلية الفلسطينية قد وصلت إلى مرحلة الاعتراف الخجول بابتعادها عن المجتمع المحلي، وبدأت تهتم بطرق إعادة تأسيس العلاقات معه. ويمكن ملاحظة بعض الأمثلة المثيرة بين المؤسسات النسوية. فمثلاً، بادرت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية إلى ما سمته "سلسلة التضامن والتعاطف" (Chain of Solidarity and Compassion)، وقد أسست الجمعية هذا المشروع المثير للاهتمام بدون مساعدة المانحين والمنظمات الدولية. كما أن الغرض من ورائه هو الابتعاد عن الاعتماد على المساعدة مع تشجيع مبادرات العمل التطوعي، وتوسيع نطاق التضامن الاجتماعي. وكما بينت لنا الجمعية: "الفكرة هي إعادة إحياء مفهوم التعاون والمشاركة المجتمعية على أساس التضامن بين قطاعات المجتمع كافة. ويتم ذلك من خلال إعادة بناء جسور العلاقات في المجتمع الفلسطيني بين مختلف الطبقات، والتركيز على الاعتماد على المصادر المحلية بدلاً من المساعدة الأجنبية (كتيب تعريف جمعية المرأة الفلسطينية العاملة). من الواضح أن هذا المشروع يمس الكثير من المواضيع التي ناقشناها أعلاه فيما يتعلق بمفهوم الرأسمال الاجتماعي. كما يبدو أن الجمعية تحاول بناء شكل من الرأسمال الاجتماعي. ومشروع السلسلة يرتكز على ركنين، وهما: يجب على الأفراد أن يتبرعوا بالأموال للأقل حظاً أو لمشاريع التنمية الاجتماعية، وعلى الناس الذين يتلقون الدعم أن يعوضوا ذلك من خلال تقديم مساعدة تطوعية تساهم في مشاريع التنمية المجتمعية. وفي هذا الصدد، فإن المشروع يسعى لربط العمل التطوعي وإعطاء أشكال أوسع للتضامن الاجتماعي. ومنذ بداية الانتفاضة الحالية، أعيد إحياء رابطة التضامن والتعاطف بعد فترة رقاد، وقام الذين يستطيعون ذلك باستخدامها كوسيلة لتقديم المساعدة للآخرين أثناء الانتفاضة.

نجد مثالاً آخر من المنظمات غير الحكومية الفلسطينية يعطينا صورة أوضح للتغيرات التي يمكن أن تحدث في قطاع المنظمات الأهلية. وكما بينا في الحالة الدراسية الخاصة بالمنظمات النسوية، فإن جمعية المرأة العاملة الفلسطينية قد بدت أنها تغذي نوعاً جديداً من العلاقات مع النساء على مستوى القاعدة الشعبية. وائتمنت مسؤولة مشروع في الجمعية على أسرار حول جهودها في تخطي إطار العمل الذي تأسس من خلال برامج التدريب التي مولها المانحون وقدمتها مؤسستها. فعلى مدى السنوات الخمس الأخيرة، كانت تتوجه إلى المناطق الريفية النائية لعمل دورات في التدريب الجندري. ولكن كما بينت لنا، فإن علاقتها مع النساء القرويات لم تقتصر على مجرد فترة التدريب، بل إنها استغلت هذه الجلسات لتغذية شبكات وتشكيل علاقات دائمة مع النساء. وهي تصر كذلك على أنها كسبت 78 متطوعة خلال هذه السنوات، وتظل على اتصال غير رسمي مع النساء. لقد شكلت شبكة تستخدمها لتحويلهن إلى المؤسسات التي تستطيع مساعدتهن في القضايا التي قد تواجههن في القرية، وهن يتطوعن لتقديم المساعدة لمبادرات الجمعية. هذا المثال مهم وجدير بالاهتمام حول كيفية امتلاك الفاعلين الأهليين على مساحة للمناورة وإمكانية إيجادهم لطرق جديدة لعمل علاقات مع السكان تمتد إلى أبعد من إطار العمل في المشروع.

يقدم المركز النسوي للإرشاد القانوني مثالاً جيداً آخر للخيارات التي تتخذها المنظمات الأهلية اليوم. وتعتبر هذه المؤسسة مثالاً على المراكز الممهننة التي تأسست في نهاية الانتفاضة الأولى مع تراجع الحركة الوطنية ودخول الحركة النسوية إلى مرحلة جديدة، منشئة فضاءً منفصلاً خاصاً بها في المجتمع. ويقدم هذا المركز مساعدة قانونية للنساء، وكذلك مساندة طارئة للنساء المستغلات، كما ينظم حملات توعية وعمل مدافعة. وكان هذا المركز هو المنظمة المؤسسة لمشروع البرلمان الصوري الذي تحدثنا عنه سابقاً. كما أنه عندما سألناه عن علاقته بالنساء، قيل لنا: "يقربنا الجزء الخدمي من النساء بشكل غير منتظم، فبعض النساء تظل معنا لأكثر من ثلاث سنوات. ولكننا نراهن بشكل أساسي عندما تواجههن مشاكل، حيث أننا نعمل على أساس الطوارئ" (مقابلة مع المركز النسوي للمساعدة والإرشاد القانوني). وهذا يقترح بأن علاقة المنظمة مع الناس قد دخلت في حيز العلاقة الثنائية التنموية بين المهني/الزبون (development professional – client dichotomy) التي تحدثنا عنها أعلاه. ولكن المنظمة الأهلية ليست ثابتة وعلاقتها مع القاعدة الشعبية تخضع للتغيير. وتشير مبادرة اتخذت مؤخراً إلى أن المركز قد يكون يستخدم أكثر من أسلوب اتصال مع المجتمع. ففي تشرين الأول 1998، أسس المركز "خيمة الحوار النسوي" في السموع، قرية بالقرب من الخليل. ولا توجد آليات مساعدة رسمية، مثل مركز مجتمع للنساء

في هذه القرية. ومن خلال هذا التنظيم، كان الهدف من الخيمة توفير مساحة للنساء للحديث عن القضايا وتلقي المشورة حول مواضيع تشتمل على السفاح والاعتداء الجنسي. وكما يشير البعض، فإن المبادرة بحد ذاتها تتعارض مع أولويات التمويل لدى المانحين، فبعض هيئات المساعدة تنظر بعين الشك للإرشاد السنوي، لأنه لا يؤدي إلى "مخرجات" يمكن قياسها. وهنا في السموع يبدو بأن الخيمة تؤدي دوراً من الأمان الاجتماعي لتخفيف الضغط الذي يتسرب من الشوارع. مثل التحدي الذي تواجهه مسؤولة البرنامج في لجنة المرأة العاملة، فإن خدمات الخيمة تعمل وفق هيكلية صارمة، مع جلسات إرشاد رسمية صممت لتستمر فترة محددة من الوقت. وكذلك، بطريقة مشابهة لتلك التي استخدمها الفرد في جمعية المرأة العاملة الفلسطينية، فإن العاملة الاجتماعية التي تدير خيمة السموع تعرف نجاح المبادرة على أنه الأفضل قياساً بما إذا كان الأعضاء يستمرون في العمل معاً بعد انتهاء الجلسات. كما أنه تصف شيئاً مثل الشبكات الاجتماعية التي تتطور من الجلسات الرسمية. فالاتصالات غير الرسمية بين النساء تأسست وأصبحت نشاطات النساء المستقلة الخاصة، مثل مجهود بعضهن لتأسيس روضة أطفال تغذي بعضها البعض، حيث بدأت النساء تتبادل المصادر والاتصالات والمهارات. وعندما يكون ذلك ممكناً، تحول منظمات الشبكة النساء إلى مؤسسات تستطيع مساعدتهن في نشاطاتهن، مثل اتحاد لجان الإغاثة الزراعية التي تقدم للنساء في السموع دورات في صناعة المربى.

يعتبر كلا هذين المثالين مؤشراً على موقع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية اليوم، حيث عرض على هذه المؤسسات خيار إعادة هيكلية وتدعيم نوع جديد من العلاقات مع السكان. كما أن كلا المثالين مشجع ويقترح إمكانية إعادة ظهور أهمية العمل التطوعي ومزايا رأس المال الاجتماعي ضمن الموضوعات التي يهتم القطاع الأهلي بها. ولكن القضية الأهم تظل، ما هو نوع العلاقة التي سوف تتأسس مع القاعدة الشعبية؟ هل سيكون للناس كلمة ومصلحة في المنظمة الأهلية؟ تظل خيارات كثيرة مفتوحة، بما في ذلك العضوية وهيكليات المساءلة. ولكن، يشير هذان المثالان كذلك إلى ضرورة ظهور حوار أوسع حول تشكيل آليات مساءلة جديدة بين المنظمات غير الحكومية الفلسطينية.



الجزء الثالث: تشبيك العالمي مع المحلي

الفصل السادس

التشبيك: رؤية متعددة المستويات

1-6. المقدمة

لم يعد تأثير المنظمات غير الحكومية، خلال العقدين الماضيين، مقتصراً على مجالها الوطني، بل تعداه ليصبح ذا نفوذ كبير على الساحة العالمية. وصاحب "ثورة الجمعيات" – إذا استعرنا المصطلح الذي يستخدمه سالمون (Salamon, 1993:1) – ودعمها نمو الشبكات العابرة للحدود القومية بين المنظمات غير الحكومية العالمية والمحلية والمؤسسات الشعبية. وتحول التشبيك إلى وسيلة لظهور شكل فعل جديد يشارك فيه الفاعلون والمنظمات التي تتخطى حدود موقع جغرافي واحد. ويترافق ذلك مع تزايد النفوذ الأجنبي الممارس على الحكومات المحلية، وبخاصة الجنوبية منها، عن طريق تفعيل العلاقات العابرة للحدود القومية (transnational relations) للمنظمات الأهلية، وبخاصة عند المدافعة (advocacy) عن قضايا حساسة كحقوق الإنسان، ما يؤدي إلى ارتداد الأثر على المجتمعات المحلية.

وتتحدى نهضة شبكات المنظمات الأهلية في سياق عالم السياسة – الواقعية في العلاقات الدولية هيمنة الفاعلين الحكوميين. فمن ناحية، تنقل الشبكات أشكالاً بديلة للمعرفة والمعلومات، متحدية بذلك احتكار فاعلي الحكومة على تعريف الأحداث وتفسيرها. ومن ناحية ثانية، يتوجه التشبيك في الوقت نفسه نحو ممارسة الضغط لتغيير السياسات داخل المنظمات الدولية أو الحكومات الوطنية. وفي المقابل، فالتشبيك قادر على تسهيل معارضة القاعدة الشعبية العابرة للحدود القومية (transnational grassroots) ، مثلما حدث في مظاهرات سياتل المناهضة لمنظمة التجارة العالمية. وتأكيداً على إستراتيجية التحالفات بين المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، يعرف نيلسون شبكات المنظمات غير الحكومية على أنها: "تحالفات ناشئة ذات أهداف معينة وهيكليات انتقالية وتنسيق مشتت حسب الحاجة" (Nelson, 1996:617).

وحظيت شبكات المنظمات غير الحكومية باستقبال احتفالي في سياق العولمة الليبرالية المتمثلة بإعادة الهيكلة الاقتصادية والسياسية، وتزايد الاندماج العالمي، والاتفاق على قيمها ونشرها. ونجد رأياً يعتبر المدافعة التي تقوم بها هذه المنظمات عبر الحدود شبيهة – في هيئتها وتوابعها – بحركة اجتماعية. ولهذا، أنذر البعض بنهوض منظمات الحركة الاجتماعية العابرة للحدود القومية. وتعد هذه المنظمات فاعلاً أساسياً في السياسة الدولية – وإن كان غالباً من وراء الكواليس – ما يساهم في تطوير **مجتمع مدني عالمي** (global civil society) من خلال علاقات مستمرة وتعاونية (Louis Kriesber, 1997:3). وبلا شك، كشف نشوء الشبكات العابرة للحدود القومية عن عدم ملاءمة **المنهج التحليلي الذي يركز على الدولة** ويعتبر المسؤولين الرسميين العامل المركزي في العلاقات الدولية، متجاهلاً بذلك تأثير قطاع المنظمات الأهلية وفاعلي المجتمع المدني. ولكن إلى أي مدى يشكل نشوء الشبكات العابرة للحدود القومية تحولاً محورياً؟ هل ملصق "الحركة الاجتماعية" مكفول دائماً بالمعنى الذي تعطيه له مدارس الحركات الاجتماعية؟ هل يشكل البناء التحليلي "لمجتمع مدني عالمي" أداة نافعة تساعد على الاكتشاف، أم أنه يخفي أكثر من كونه يكشف؟

سندرس في هذا الفصل والفصل الذي يليه، التشبيك بين المنظمات الأهلية المحلية والدولية من وجهة نظر الفاعلين المحليين في الجنوب، ونوضح الأشكال المختلفة التي يتخذها هذا النشاط. ويضع تصورنا للتشبيك العابر للحدود القومية هذا النشاط في أبعاده المتعددة وأشكاله المختلفة، سواء بمبادرة المنظمات الأهلية الذاتية أو تحت رعاية الحكومات الرسمية؛ وآثاره المتنوعة، سواء في تفسير المعرفة البديلة أم ممارسة الضغط لتغيير السياسة أو حركة معارضة؛ *ومواقعه المختلفة* في الأماكن الدولية والإقليمية والمحلية التي يجب استيعابها على أنها مجزأة ومتضاربة. وستوضح مراجعة الأدبيات حول التشبيك ومناقشة تصورنا له الإطار الموجه للفصول التالية من هذا الكتاب.

تحديد موقع الشبكات العابرة للحدود القومية: مراجعة في الأدبيات

يعتبر توسع نفوذ المنظمات غير الحكومية الدولية من مميزات النظام العالمي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد دفع تزايد دور هذه المنظمات في مجال التنمية الدولية إلى تشكيل المؤسسات بين الحكومية (intergovernmental organizations). ونمت المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات بين الحكومية وترعرعت بطريقة اتسمت بالتعزيز المتبادل، ونتجت عن عملية تفاعل ديناميكية بين هذين النوعين من المنظمات. وعلى سبيل المثال، يؤدي تأسيس منظمة بين حكومية إلى مأسسة القطاع المعني على المستوى العالمي، ويضفي بالتالي شرعية على عمل المنظمات غير الحكومية الدولية، وبالتالي على التشبيك العابر للحدود القومية في ذلك القطاع.

بيّن جاكي سميث بواسطة بيانات اشتقها من الكتاب السنوي للمنظمات الدولية النمو السريع للمنظمات غير الحكومية الدولية من 183 منظمة العام 1973 إلى 631 العام 1993 (Smith, 1997:47)، وتعمل غالباً في مجالات حقوق الإنسان، والبيئة، وحقوق المرأة، والسلام، والتنمية. ويشير هذا الكاتب إلى وجود توازن نسبي في التوزيع الجغرافي بين الأقاليم الصناعية والنامية. ولكن لا تراعي مثل هذه المسوحات الإحصائية مركز صنع القرار في المنظمة غير الحكومية الدولية، فمقر مؤسسة إيندا (ENDA-TM) مثلاً في داكار، ولكن مركز صنع القرار في باريس. ولم تكن الزيادة في العدد فقط، بل في كثافة الشبكات الخارجية للمنظمات غير الحكومية الدولية كذلك.

وتفهم الروابط التي تشكلت بين المنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات غير الحكومية الدولية على أنها أدت إلى بروز شكل جديد للذات المحركة (agency) في الساحة الدولية التي سيطر عليها طويلاً الفاعلين الحكومة حصراً، مما أدى إلى نتائج متعددة. فمن جهة، فتحت ملتقيات جديدة للحوار والتعرف على منظورات جديدة لقضايا تخص السياق المحلي. ومن المفترض أن تؤدي المنظمات غير الحكومية دوراً حيوياً في تمرير المعرفة *من* **الأسفل إلى الأعلى و من الأعلى إلى الأسفل،** متخذة بذلك موقعاً متوسطاً بين المجتمع المحلي والشبكة العابرة للحدود القومية. وتستطيع المنظمات غير الحكومية الدولية توليد جدال وتوافق داخل المجتمع بشأن تعريف قضية ما، وحلولها الملائمة، مما يحول دور الشبكة من مجرد ممارسة الضغط السياسي إلى توفير الآلية المولدة للحوار في الفضاء العام. ومع ذلك، لم تحظ عملية التبادل بين الشبكة والمجتمع المحلي في حالة الفاعلين الجنوبيين بالاهتمام الكافي. ولا كذلك في دور المنظمات الأهلية الجنوبية في صنع القرار في هذه الشبكات والتفاعل مع المنظمات الشمالية.

وتمتد أهمية الشبكات إلى أبعد من مجرد تسهيل الاتصالات بين المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، حيث أنها تدعم وتحمي الناشطين في المنظمات المحلية عندما يواجهون تهديدات من حكوماتهم (ونجد مثالاً على ذلك في "كتائب السلام الدولية" التي تستخدم المعلومات بصورة إستراتيجية لتدعم سلامة الناشطين المحليين في سريلانكا) (Hovey, 1997:214). وتلك هي الحال بالذات في ميدان حقوق الإنسان.

وحظيت نشاطات المنظمات الأهلية الدولية والمحلية باهتمام شديد أثناء وبين مؤتمرات الأمم المتحدة الدولية. ومن خلال تفحص إقحام فاعلين غير حكوميين في المؤتمرات الدولية، أعلن العديد من الدارسين عن **ميلاد** منظمات الحركة الاجتماعية العابرة للحدود القومية (transnational social movement organizations). ويؤثر الفاعلون على المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة من خلال المدافعة والوساطة، ويلجأون عموماً لست مراحل إقحام: إثارة القضية، والبحث عن شركاء متعاطفين، وزيادة التثقيف حول القضية، وتجهيز النظام، وتسهيل الاتفاق بين المتنازعين، ومحاولة التوصل إلى اتفاق (Kriesberg, 1997; McCarthy and Zald, 1997; Cortright and Pagnucco, 1997).

ومن بين الدراسات التي تنبأت ببروز منظمات حركة اجتماعية عابرة للحدود القومية، أوضح كورترايت وبانيوكو أنه على الرغم من فعالية المدافعة في قضايا مثل البيئة وحقوق الإنسان، فإن دورها ما زال محدوداً في التعامل مع

القضايا الأمنية، حتى بعد نهاية فترة الحرب الباردة، ودليل ذلك إخفاق حملة تجميد الأسلحة النووية في التأثير على المنظمات بين الحكومية (Cortright and Pagnucco, 1997:173). وتظل بعض المجالات مثل سياسات الهجرة بعيدة المنال بالنسبة لناشطي المنظمات غير الحكومية. وتوضح هذه الحدود ضرورة طرح وتعريف أجندات شبكات المنظمات غير الحكومية بطريقة ترابطية مع الدول الغربية.

حركة أم شبكات عابرة للحدود القومية؟

كما أشرنا سابقاً، يربط بعض الدارسون بين ظهور شبكات المنظمات غير الحكومية ونشوء منظمات حركة اجتماعية عابرة للحدود القومية. ومعروف أن هذه المنظمات تؤدي دوراً مركزياً في الربط بين المنظمات غير الحكومية الجنوبية والدولية والمنظمات البين حكومية بشأن القضايا العالمية. وينظر إليها على أنها تمتلك أهدافاً مميزة تختلف عن المنظمات الشمالية. كما تهدف إستراتيجياتها إلى تعبئة مؤيدين لممارسة الضغط المتعدد الدول على السياسة الوطنية، ومحاولة التأثير على المفاوضات الدولية والمنظمات البين حكومية (Chatfield, 1997:19). يرى هؤلاء الكُتاب أن منظمات الحركة الاجتماعية العابرة للحدود القومية، لم تنشأ للدفاع عن مذاهب تتبناها بالضرورة الدول أو الهيئات الحكومية الدولية. فبالنسبة لجون مكارثي وماير زاليد تنشأ هذه المنظمات عندما تظهر شبكات من الفاعلين الذين أقصوا نسبيا عن عمليات صنع القرار الروتينية، وتشترك في محاولات جماعية لتغيير بعض عناصر الهيكلية الاجتماعية و/أو تعديل التوزيعات داخل المجتمع (McCarthy and Zaled, 1997:12-17).

ولكن في مقابل هذه الرؤى خلصت استنتاجاتنا المبنية على تحليل متعدد المستويات لجهود المدافعة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية المبينة أدناه إلى الكشف بأن التلميح بوجود حركة اجتماعية سابق لأوانه في كثير من الحالات، نظراً لحاجتها إلى مستوى من التماسك والتحول على المدى الطويل، وامتداد رؤية اجتماعية وعوامل عادة لا تفي بها النشاطات العابرة للحدود القومية للفاعلين غير الحكوميين. وبالنسبة لكاثرين سيكينك ومارغريت كيك، يشكل مصطلح "شبكة" عابرة للحدود القومية صنفاً تحليلياً مفيداً لأنه يركز على البعد المهيكَل (بفتح الكاف) والمهيكِل (بكسر الكاف) في نشاطات (Keck and Sikkink, 1998:3-4) وبرأينا، مفهوم الشبكة وجيه لأنه يسمح لنا بفهم ظاهرة المنظمات المحلية وعلاقاتها مع المنظمات الدولية والإقليمية وما تحت– إقليمية (sub-regional)، مع اعتبار العلاقة الداخلية بين النشاطات على هذه المستويات. فمثلاً، بسبب عدم قدرة المنظمات غير الحكومية الجنوبية على إقحام نفسها على المستوى العالمي، فقد تتخذ مبادرات تشبيك على المستوى الإقليمي دوراً مهماً كما كانت حال المنظمات النسوية العربية (مثال على ذلك ما نورده فيما يلي عن شبكة عايشة). ثانياً، اعتمد الادعاء بنشوء منظمات حركة اجتماعية عابرة للحدود القومية دائماً على بروز مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية، ودعمته فرضية مساندة القائمين على المنظمات غير الحكومية لمناظير محورية بديلة عن تلك التي تتبناها الحكومة الرسمية. وفي المقابل، فقد طرح الواقع تساؤلاً فيما إذا استطاعت المنظمات غير الحكومية في الترويج للمناظير المحورية الخاصة بها، حيث أن مشاركتها قد تساهم في إضفاء شرعية على خطاب وأجندات الدول المجتمعة في الأمم المتحدة (Silliman, 1999). ويتطلب هذا النظر إلى علاقات القوى بين الدول والمنظمات غير الحكومية التي **يعاد إنتاجها** داخل المحافل العالمية. ويصعب استشفاف ذلك في ظل هيمنة فرضيات بأن هذه الشبكات حركات اجتماعية. ثالثاً، ينطوي مفهوم الشبكة على صور من التكتلات بين الفاعلين، ما يعني عملية بناء تحالفات. وهذا يطرح مرة أخرى قضية المشاركين الجنوبيين، وأين وكيف يقحمون أنفسهم في هذه الشبكات. لقد أغفلت هذه الأمور كلها في المفهوم التفاؤلي والاحتفالي للحركة الاجتماعية العابرة للحدود القومية الذي يعتبر هذه الشبكات على أنها عملية بسيطة لتشكيل هوية مشتركة بين الأعضاء تساند موقف ومنظور الفاعلين الجنوبيين.

المشهد من الجنوب

تهتم هذه الدراسة بشكل مركزي بطريقة إقحام المنظمات غير الحكومية الجنوبية نفسها في العمل العابر للحدود القومية وعملية التشارك في وضع الأجندة بين المنظمات الشمالية والجنوبية، وكذلك أنواع نشاطات التشبيك المختلفة مع دراسة حالة المنظمات الأهلية الفلسطينية بشكل خاص والعربية بشكل عام. لقد درست الأدبيات تأثير الشبكات العابرة للحدود القومية على السياسات الوطنية للمنظمات غير الحكومية المحلية، ولكنها لم تركز كفاية على دور المنظمات غير الحكومية الجنوبية في تكوين هذه الشبكات. وحتى عندما تركز الدراسات على "السياسة العليا" لنشاط التشبيك العابر للحدود القومية في المجال السياسي، فإنها لا تعير اهتماماً كبيرا لـ" سياسة التحتية" (deep politics) في تشكيل تفكير وتصرفات الأفراد بخصوص البيئة والسلام والتنمية وغير ذلك من القضايا، والطريقة التي تنشر فيها المنظمات الأهلية مفاهيم جديدة، وطريقة استقبال مجتمعات الجنوب لها.

يطرح البعض نظرة نقدية للشبكات العابرة للحدود القومية، معتبرين أنها تتكون عادة من مجموعات غربية تعكس نفسها في المجتمعات النامية، وعلى الرغم من عملها بالشراكة مع المنظمات الجنوبية، فإن الأجندات والقيم المنشودة تكون غالباً تلك التي يحددها الشريك الغربي المهيمن (Carothers, 2000). ونقض هذا الموقف أولئك الذين يقولون، بالرجوع لمؤتمرات المرأة الدولية، إنه على الرغم من وجود فروق واضحة بين اهتمامات المنظمات النسوية الشمالية والجنوبية، فإن اللقاءات الدولية سهلت بناء التوافق بينها. وتقر هذه الآراء بإمكانية وجود أهداف متبادلة بين المنظمات الشمالية والجنوبية تتخطى الأجندات الغربية الموحدة والمهيمنة. وكما لاحظ المؤلف، فقد نشأ حوار مع انتهاء عقد المرأة ارتكز على اختلاف الأولويات، وحاول بناء تحالفات شمالية – جنوبية تجمعها أهداف مشتركة (Jahan, 1995).

وأخيراً قامت كل من آن-ماري كلارك، واليزابيث فريدمانن وكاثرين هوشستلر بدراسة مهمة حول مشاركة المنظمات الأهلية في مؤتمرات الأمم المتحدة، اشتملت على بحث رئيسي مهم لتحليل تصرفات المنظمات غير الحكومية في الشبكات العابرة للحدود القومية (Clark, Friedman and Hochsteler, 1998: 28). وتوصلن من خلال التدقيق في كيفية مشاركة المنظمات الأهلية الجنوبية في هذه التحالفات إلى وجود اختلافات كبيرة في الأهداف والخبرة والأجندات الخاصة بالمنظمات الأهلية الشمالية والجنوبية، وكان هذا غالباً على حساب مشاركة الأخيرة. ويطرح المؤلفون فكرة أن المنظمات الشمالية والجنوبية تشترك في العديد من الأطر، وتركز على أولويات متباينة. فمثلاً، في مؤتمر كوبنهاجن الدولي، قسم الجدل حول الحركة الصهيونية كصورة من التمييز العنصري (الأبارتهايد - Apartheid) بشكل واضح هذه المنظمات بين شمالية وجنوبية. وكذلك عند النظر إلى الفجوة في الموارد بين المنظمات الشمالية والجنوبية، توصلت الدراسة إلى أن موقع منظمات الجنوب أضعف في محاولتها للترويج لقضايا لا تعتبرها المنظمات الشمالية الشريكة جزءاً من أولوياتها. وهذا يعني نشوء مشاكل في عملية وضع الأجندة ضمن هذه الشبكات.

نظرة متعددة المستويات لعملية التشبيك

تركز مقاربتنا على كل من الأنواع المختلفة للشبكات والمستويات المتباينة لتنفيذ النشاطات، وعليه نضع هذا العمل في مظهره العالمي والإقليمي والتحت – إقليمي، ونميز بين الأنماط المتنوعة للشبكات. وترتكز هذه النظرة على قراءتنا للعولمة التي تكشف ضرورة دراسة الأهداف والأفعال على المستوى العالمي من خلال فهم مدروس لكل من التطورات والعلاقات البينية مع المستويين الإقليمي والمحلي. ويتطلب هذا الأمر بعض التوضيح.

العولمة عبارة عن عملية إعادة بناء عالمية للاقتصاد والسياسة تتمركز على توسع وتحول وإعادة تخليق النظام الرأسمالي. ويستدعي التركيز حصرياً على النشاطات على المستوى العالمي، أو، على سبيل المثال، على بروز

مجتمع مدني عالمي، أن نتتبع رواية العولمة، وأن نتأمل في تطور الرأسمالية التي تتجاهل العلاقات البينية الجديدة والمعقدة بين المستويات المحلية والإقليمية والعالمية. فمن ناحية، هناك تطلع للسياقين المحلي والإقليمي من خلال مجموعات علاقات اقتصادية وسياسية جديدة نتيجة لتغير العالمي (المركز). ومن ناحية أخرى، لا تنفصل قضايا هيكليات السلطة ضمن المستويين المحلي والإقليمي عن الأحداث العالمية، بل إنها تشكل جزءاً منها، وتتحول إلى مواقع جديدة تواجه فيها الأطراف الجنوبية كلاً من العالمي والمحلي.

ويدعم هذا التنظير أولئك الذين يموضعون مفهوم المجتمع المدني العالمي في مرحلة تاريخية معينة. ويرى أندرية درينفيل أن فكرة المجتمع المدني العالمي نشأت وتكون ذات معنى في سياق مشاريع الحكم العالمي (global governance) التي هي بدورها مميزة لتاريخ الرأسمالية المنظمة على مقياس عالمي (Drainville, 1998). ويعتقد هذا الباحث أنه على المستوى العالمي تأسست قواعد جديدة تشبه بعض الشيء فضاء اجتماعياً عابراً للحدود القومية قيد التفاوض، وتسهل تسلل أساليب اقتصادية جديدة. وتشكل الأحداث والنشاطات على المستوى العالمي، مثل مؤتمرات الأمم المتحدة، جزءاً من هذه العملية، ولا بد من استيعاب مفهوم المجتمع المدني العالمي في هذا السياق. وتبرز أهمية أطروحة أندري ه درينفيل عند النظر إلى طبيعة العولمة، وبشكل خاص كيفية تمثيلها واستقبالها. ويزيد فرناندو كورونيل من فهمنا للعولمة عندما يقول أن عملية إعادة التنظيم العالمية تترعرع مع ومن خلال خطاب يستوعب الاختلافات بين الغرب والشرق وبين الشمال والجنوب، واضعاً إياها في صورة عالم موحد (Coronil, 2000). وتطمس عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية والسياسية العالمية هذه التشكيلات الهرمية الجديدة واختلال توزيع القوى الناتج.

توضح هاتان الرؤيتان معاً أهمية النظرة المتعددة المستويات لعملية التشبيك. وتمثل المؤتمرات والنشاطات الدولية الموجهة للمستوى العالمي بشكل متزايد موقعاً لصياغة القواعد، وتوجه تلك عملية العولمة السارية. وفي الوقت نفسه، يمس هذا السياقين المحلي والإقليمي اللذين يتأثران بالطريق الذي تسلكه عملية العولمة، وتأخذ موقعها ضمن علاقات وترتيبات هرمية جديدة. وفي هذا الصدد، تصبح (المحافل والمؤتمرات الدولية) العالمية موقعاً يتواجه فيه الفاعلون الجنوبيون مع العولمة، وصياغة وتسجيل القواعد أو العلاقات التي تؤثر على الظروف المحلية والإقليمية. كما علينا ألا نغفل عن حقيقة مواجهة الفاعلين الجنوبيين مع المحلي في المحافل الدولية، حيث يعاد إنتاج علاقات القوى وديناميكيات السياق المحلي ضمن هذا الموقع، وبخاصة عندما يواجهون نظراءهم في دولهم. ويتضح هنا ضرورة عدم استخدام خطاب العولمة لإخفاء حقيقة أنه في حين يبدو أن حقبة العولمة تقود الاتفاق في فلسفة وهيكلة وممارسات المنظمات الأهلية، فإننا ما زلنا نشهد تنوعاً شاسعاً يظل علامة هذه المنظمات، وأن السياق المحلي يشكل الأحداث بقدر وربما أكثر مما تفعل العوامل المعممة والعالمية بالفعل.

أنواع مختلفة من التشبيك

يمكن أن تكون تصنيفات الشبكات في المستويات الجغرافية، أو في أشكال وأثر نشاطات المنظمات الأهلية. ويظهر في المستوى الجغرافي ثلاثة أنواع من الشبكات، وهي: الشبكات الدولية، والشبكات الإقليمية، والشبكات التحت – إقليمية. سنناقش أمثلة على كل نوع من هذه الشبكات في الفصل التالي. وسنتمكن من خلال هذه الهيكلية أيضاً من الاهتمام بالأنواع الثلاثة لأشكال وأثر نشاطات المنظمات الأهلية، وهي: الشبكات العابرة للحدود القومية ضمن مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية، والشبكات التي ترعاها الدول، وشبكات المنظمات غير الحكومية البديلة. ويضيء التمييز بين أنوع الشبكات الحلبة التي يتم فيها العمل، كما يبين الإمكانيات والمحددات على هذا النوع الجديد من الذات المحركة المتاح للمنظمات الأهلية. لنناقش أولاً التصنيف الأخير.

الشبكات العابرة للحدود القومية في مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية

منذ التسعينيات رعت الأمم المتحدة مؤتمرات دولية لمناقشة القضايا الاجتماعية والاقتصادية، مثل مواضيع المرأة، وحقوق الإنسان، والبيئة. وتتأسس من خلال هذه المؤتمرات معايير ومقاييس دولية في كل واحد من هذه المجالات.

وتعتبر جهود المدافعة التي تقوم بها المنظمات الأهلية العابرة للحدود القومية جزءاً مركزياً من الجدال السائر في الملتقيات العالمية. وتمارس الشبكات مثل، الشبكة النسوية التي ضغطت باتجاه الاعتراف بالعنف ضد المرأة كصورة من انتهاكات حقوق الإنسان، في مؤتمرات المرأة وحقوق الإنسان الدولية (Sikkink and Keck, 1998)، الضغط لإدراج بنود في وثيقة المؤتمر النهائية، بغرض إثارة قضايا على الأجندة العالمية. ويثير هذا النوع من الشبكات العديد من التساؤلات حول ما إذا كانت المنظمات الجنوبية لها مكانها ضمن أو فيما يتعلق بهذا النوع من الشبكات؟ وما هي عملية وضع الأجندة داخل مثل هذه الشبكات؟ وكيف يمكن تدويل هذه القضايا؟

تظهر قضيتان جوهريتان فيما يتعلق بالشبكات العابرة للحدود القومية في الأمم المتحدة، أولاهما طبيعة الفعل الدائر في ملتقيات الأمم المتحدة، وثانيتهما تتعلق بموقع المنظمات الأهلية داخل مثل هذه الأحداث. وبخصوص الموضوع الأول، فمن الواضح أن مشاركة المنظمات غير الحكومية في مؤتمرات الأمم المتحدة تفهم أحسن على أنها جهد لحل المشاكل (problem-solving) الذي يتخذ شكلاً شديد التقنية وغير مسيس. فمثلاً، في قمة الأمم المتحدة ضمن لجان المنظمات غير الحكومية – البنك الدولي، طلب من الفاعلين في المنظمات الأهلية إيجاد حلول للمشاكل الإنسانية العالمية. وتلك هي تحالف حل المشاكل. ويرى البعض أن هذا يشكل جزءاً من مشروع كوسموبوليتي الكبير في النظام العالمي. ويمثل الانسجام الدولي الذي أنتجته مؤتمرات الأمم المتحدة، وبخاصة الوثائق النهائية، خريطة عالمية جديدة، ومشروعاً يهيئ الظروف لتراكم رأس المال العالمي. ويصف أندرية درينفيل قمم الأمم المتحدة كما يلي: "هي عبارة عن عرض ذي صبغة مثالية لنظام مزمع تنفيذه، ووجهة فانتسماغورية 'phantasmagorical'[lvii] للحجاج العابرين للحدود القومية الذين قدموا للعبادة". ومن السمات الجوهرية لهذا النوع من النشاط هو طبيعته غير المسيسة. "وفيه (النشاط الذي تحتضنه الأمم المتحدة) يتم وضع علاقات القوى البنيوية على الرف وتبدو السياسة على أنها مجموعة من المشاكل الإدارية الواجب حلها، وتظل المحاولة السياسية الواسعة لتسوية نظام جديد دون دراسة" (Drainville, 1998:24-53). ويجب تحليل شبكات المنظمات غير الحكومية النشطة في سياق ملتقيات الأمم المتحدة ضمن هذا السياق.

وبخصوص القضية الثانية، لا يجوز افتراض توفر مساحة للمنظمات الأهلية لتناور في مؤتمرات الأمم المتحدة، بل لا بد من التحقيق فيها. ومن جهة، يعتبر التركيز على حل المشاكل وبالتالي إغفال السماح لملتقى الأمم المتحدة ليصبح أداة للمدافعة والنقد سمة تزداد وضوحا مع الزمن، وخير مثال على ذلك في دراستنا هو مؤتمرات الأمم المتحدة للمرأة (انظر "من نيروبي إلى بكين" أدناه). ومن جهة ثانية، واضح كذلك أن منظمات الجنوب عليها أن تواجه تحدي التعبير عن نفسها في الملتقيات العالمية، بالإضافة لمواجهة دولها في هذه المحافل. وعليه، تدخل عوامل متعددة ومسائل علاقات القوى وتؤثر على موقع هذه المنظمات وعلى قدرتها على المشاركة بفعالية وتحقيق مكاسب من الحدث العالمي.

الشبكات التي ترعاها الدول

بالإضافة للشبكات العابرة للحدود القومية النشطة في مؤتمرات الأمم المتحدة، تعمل أنواع أخرى من الشبكات على مستوى عبر الأمم وعلى المستويات الإقليمية وشبه الإقليمية، وبعضها ينشأ من مبادرات ترعاها دولها. وفي العالم العربي، أفضت اتفاقية الشراكة الأوروبية – المتوسطية إلى صور اجتماعية وثقافية واقتصادية للتعاون، وحركت عملية التشبيك بين المنظمات الأهلية من خلال الملتقيات المدنية الأوروبية – المتوسطية. وكما سيتضح من النقاش في هذا الفصل، فيجب ألا تثنينا حقيقة كون عملية التشبيك بين المنظمات الأهلية قد نشأت من قوة تدفعها الدولة عن ملاحظة الفرص التي يمكن أن تتيحها لهذه المنظمات. وفي الواقع، بينما تم إقصاء هذه المنظمات من المشاركة الفعالة في المحافل الدولية، فلقد استفادت، بالمقابل، من المبادرات الأوروبية – المتوسطية. ويمكن لأصوات المنظمات الجنوبية أن تنبعث من مثل هذه الشبكات، وتكون أقوى من الشبكات النشطة في ملتقيات الأمم المتحدة. ولكن من الواضح أن تنسيق العمل بين هذه المنظمات، وبخاصة أن تحويل الأجندة من الشبكة التي ترعاها الدولة لتدعيم طموحها الخاص كان جزءاً مركزياً من تجربة المنظمات الأهلية العربية مع المبادرات الأوروبية – المتوسطية.

شبكات المنظمات غير الحكومية

لا يقبع النوع الثالث من الشبكات في مشروع أروقة الحكم العالمية، كما أنه لا ينشأ عن مؤسسة الدولة، وإنما بادرت إليه المنظمات الأهلية نفسها. ويمكن أن يتخذ صورتين، وهما: المقاومة العابرة للحدود القومية، كما حدث في سياتل، والانخراط في حملات المدافعة ونشر المعلومات وتحدي تصورات الأحداث والقضايا خارج المؤتمرات العالمية على المستويين الإقليمي وشبه – الإقليمي.

ولا بد من فهم النشاط الأول على أنه شكل من العبر قومية ذات الاتجاه القاعدي أو الجماهيرية (grassroots transnationalism)، يشكل فيه الفاعلون المرتبطون إستراتيجياً (كل في منطقته) تحالفات تنظيمية إستراتيجية تجمع القوى المحلية والقومية في روابط عابرة للحدود القومية (Drainville, 1998:51). ويتيح هذا النوع من الشبكات مجالاً للمقاومة خارج مشروع الحكم العالمي للاعتراض على تبعات التغلغل الرأسمالي وتوجه العولمة، كما يمكن أن يتطرق إلى قضايا في سياق إقليمي. ويتميز هذا النوع من التشبيك باشتماله على بعد المقاومة والاعتراض، بالإضافة إلى صورة من التحرك الجماهيري، كما ظهر في المظاهرات العابرة للحدود القومية التي نظمت ضد منظمة التجارة العالمية.

ويمثل النشاط الثاني وسيلة تستخدمها المنظمات الأهلية للتأثير في القضايا والتصورات بدون وجود عمل مباشر، ولكن من خلال حملات المدافعة ونشر المعلومات على المستوى الإقليمي. ويوجد في العالم العربي شبكتان عربيتان للمنظمات الأهلية، أنشأها فاعلون في المنطقة. وتمثل كلتاهما مساهمة ديناميكية يمكن للناشطية في هذه المنظمات تقديمها، وبخاصة فيما يتعلق بتوليد جدل جديد في منطقة تقل فيها مجالات المشاركة الاجتماعية مع تغشي عيون هؤلاء المنظمات لمشروع الدولة. واتخذت الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (ومقرها القاهرة) مثلاً، موقفاً سياسيًا قويا في المنطقة مناهضاً لتطبيع العلاقات مع إسرائيل. كما أن الشبكة النسوية العربية (عايشة) عبارة عن تحالف مهم من الناشطات يمكنهن تهيئة مساحة للمجموعات النسوية في المنطقة لتتناقش وتصيغ رؤيتها الخاصة للأجندة العالمية لتدعيم المرأة.

ولكن على الرغم من القضايا الاجتماعية والسياسة والتنموية الملحة التي يواجهها العالم العربي، نجد بعض الأمثلة على نشاطات تشبيك ناجحة، وهذا يرجع لعوامل عدة منها عملية التقطيب وشرذمة المنظمات غير الحكومية في الإقليم، مع وجود منظمات من بعض الدول، كمصر ولبنان، تطمع في قيادة نشاطات المنظمات الأهلية وتحتكرها. ويبدو في الوقت ذاته غياب القاعدة الداعمة للمنظمات الأهلية في المنطقة العربية على مستوى القاعدة الجماهيرية.

وفي هذا النقاش، تحضر مسألة روابط المنظمات غير الحكومية المحلية مع القاعدة الجماهيرية إلى دائرة الضوء. واضح، كما بينا منذ البداية، أن عملية التشبيك بين المنظمات الأهلية عبارة عن نوع خاص من النشاط العابر للحدود القومية. ومع ذلك، بدون إرساء جذور صلبة في المجتمع المحلي، يبقى أثر ومستحقات التشبيك محدوداً. فلا يمكن أن يعَوض التشبيك العابر للحدود القومية الناشطية المحلية.

في الختام، من خلال طرح نظرة مميزة لعملية التشبيك التي تقر بالمستويات المختلفة للتشبيك، فإننا لا نقترح تصنيفاً تبسيطياً لنشاطات المنظمة الأهلية في كل مجموعة، بل ندرس الذات الحركية للفاعلين التي تتطلب بحثاً ميدانياً وانتباهاً للطرق التي يمكن للتوجهات الذاتية أن تتحدى من خلالها الظروف والمقيدات الموضوعية.

2-5. العبر قومية ذات الاتجاه القاعدي: سياتل مثالا

تعتبر سياتل واحدة من الأحداث التي توضح أهمية تعبئة المنظمات الأهلية في المستوى العالمي لمقاومة الأجندة الاقتصادية الليبرالية الجديدة. وكتب العديد من المقالات بلغات كثيرة للإعلان عن العهد الجديد الذي تصبح فيه المنظمات غير الحكومية فاعلاً جديداً في تغير العالم. وأبعد من أن يكون العمل المسيطر على نشاطات المنظمات غير الحكومية الدولية، فإننا لا نربط أنفسنا بالتحليل البليغ وندرس ما سماه بعض الكتاب العبر قومية ذات الاتجاه القاعدي كنوع من التعبير العالمي عن المقاومة. وعند مقارنة العمل ضمن الأمم المتحدة، عرف هذا النوع من الناشطية على مستوى القاعدة الجماهيرية كما يلي: "إنه أقرب إلى حشد يتمرد على ظلم النظام الجديد"، الذي يشكل الفاعلون المرتبطون إستراتيجياً (أي في مناطق مختلفة) تحالفات إستراتيجية تنظيمية. وهذه أدخلت القوى المحلية والقومية في الروابط العابرة للحدود القومية (Drainville, 1998: 51).

مظاهرات سياتل: مقدمة

صمم اجتماع منظمة التجارة العالمي الوزاري في سياتل بين 29 تشرين الثاني و2 كانون الأول 1999 جولة جديدة لتحرير التجارة أطلق عليها "جولة الألفية"، وكان فرصة لعرض مبهر للناشطية العابرة للحدود القومية. وتظاهر نحو 50,000 شخص في سياتل ضد منظمة التجارة العالمية، وضمت المجموعات منظمات بيئية ونسوية وحقوق إنسان. وبرز عرض لا سابق له للتعبئة على المستوى العالمي استدعى تفحصاً لما كشف هذا الحدث حول عملية العولمة، وكذلك حول عملية التشبيك العابرة للحدود القومية.

وكثيراً ما أثارت منظمة التجارة العالمية، التي أحيطت بالجدل منذ تأسيسها، نقداً ومعارضة ومظاهرات ضد سياساتها، وذلك قبل اجتماع سياتل. وبشكل خاص، أطلقت المجموعات الشمالية والمنظمات الأهلية في آسيا وأفريقيا اليوم الدولي للعمل ضد منظمة تجارة عالمية شاملة جديدة في 16 أيلول 1999 (Khor, 1996b). وأوجد اجتماع سياتل الفرصة لتحالف بين مستويات مختلفة من مجموعات المقاومة، ويرجع هذا إلى سببين: وحدت الأجندة المقترحة المقاومة بسبب تركيزها على توسيع تحرر التجارة. كما أن موقع انعقاد الاجتماع في الولايات المتحدة كان وجيهاً لأسباب إستراتيجية، حيث تمكنت المنظمات المعارضة من إثارة قضية العولمة التي تقودها الرأسمالية لدى جمهور أمريكا الشمالية، في حين أنها أيضاً قامت بالتوعية بشأن آثار منظمة التجارة العالمية.[lviii]

وبالنسبة للمنظمات غير الحكومية وغيرها من المؤسسات الاجتماعية (كالنقابات)، كانت هناك حتمية مطلقة لوقف العولمة ذات الليبرالية المفرطة. وفي يوم العمل الدولي أصدرت 1200 منظمة أهلية من 77 دولة بياناً أعربت فيه عن اعتراضها على اجتماع سياتل، وأطلقت شعار: "لا جولة جديدة، عودوا عما تفعلونه!" (Khor, 1996b). وكان واضحاً بالنسبة للمنظمات الجنوبية أن منظمة التجارة العالمية، ومنذ نشأتها، لم تزد من رفاه وازدهار الشعوب كافة في الدول الأعضاء، بل إنها، في رأيهم، ساهمت في زيادة تركيز الثروات في يد فئة قليلة، في حين كان لها أثر مدمر على الشعوب الأصيلة، وعلى البيئة، والصحة، وحقوق الإنسان، وحقوق العمل، وحقوق المرأة، والطفولة. كما كان للمجموعات من الجنوب هدفان محددان، وهما: تنفيذ مراجعة شاملة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية القائمة، مع تقييم لأثرها على المجتمعات النامية في المناطق سابقة الذكر. وهدفت أيضاً إلى وقف مفاوضات تحرير التجارة الجديدة، وبخاصة تلك التي سعت إلى جلب المجالات كافة مثل الاستثمار، وسياسة المنافسة، والمشتريات الحكومية، تحت مظلة منظمة التجارة العالمية.[lix]

وعبرت حكومات البلاد النامية عن انقشاع أوهامها بشأن منظمة التجارة العالمية في جنيف في الأسابيع التي سبقت اجتماع سياتل. وصرح الكثيرون بأنه ما زال عليهم انتظار مكاسب من إنشاء منظمة التجارة العالمية. والأسوأ من ذلك، تعرضت البلاد الفقيرة لخلل كبير كامن عند تنفيذها لالتزاماتها بموجب اتفاقيات المنظمة (Khor, 1999a). ومع ذلك، لم يتم التطرق للمنظور الممتعض للدول النامية في الأيام التي سبقت اجتماع سياتل. وكان يمكن لأصوات الرفض هذه أن تؤثر بدورها في سياتل من خلال الاجتماع الوزاري.

وبالنسبة الدول المتقدمة أو المسماة القوى العظمى (الولايات المتحدة، ودول الاتحاد الأوروبي، واليابان، وكندا)، فقد كان لها رؤية مغايرة في جولة الألفية (Millennium Round). وأيد الاتحاد الأوروبي واليابان إطلاق جولة تجارة شاملة جديدة، وأرادا البدء فيها في بداية العام 2000. حذرت كندا بشدة من هذا الأسلوب في العمل، في حين كان موقف الولايات المتحدة بأن الوقت ما زال مبكراً لاتخاذ قرار بهذا الشأن.[lx]

الرأسمالية والعلاقات المحلية والعالمية والشبكات العابرة للحدود القومية

من وجهة النظر التحليلية، فإن المظاهرات العابرة للحدود القومية ضد منظمة التجارة العالمية تهمنا من ناحيتين: تعتبر أولاً مثالاً على علاقة جديدة بين العالمي والمحلي المنبثقة من عملية العولمة، وبخاصة في طريقة تغيرها عالمياً وتبعاتها على المستوى المحلي. وثانياً، نظراً لأن الشبكات العابرة للحدود القومية بين المنظمات الأهلية والمجموعات في أنحاء العالم كافة أوجدت إمكانية حدوث مظاهرات سياتل، وأثيرت أسئلة حول نوع النشاط وآثاره والإمكانيات الجديدة التي يخلقها ومكانة المنظمات الجنوبية في هذه الشبكات.

إن توسع الرأسمالية على النطاق العالمي يوجه عملية العولمة وبناء المؤسسات الدولية التي تضع لوائحها مثل منظمة التجارة العالمية. وفي هذا الصدد، يجب فهم المنظمة في سياق التطورات التاريخية في الاقتصاد العالمي. ويظل أحد التغيرات الهيكلية بارزاً لأهميته. وتعتبر العملية الحالية لإعادة الهيكلة العالمية امتداداً لتحول سابق في العلاقات الاقتصادية. وبالتحديد، فقد دخل النظام الرأسمالي في السبعينيات مرحلة أزمة متعمقة تسارعت لأول مرة بفعل "تفجر الصراعات الاجتماعية" (Arrighi and Silver, 2000). ولم يتم حل الأزمة حتى حدث تغير جذري في سياسة الولايات المتحدة بين 1979 و1982، وتكونت هذه السياسة من نقلة من النظام الدولي المؤيد للعمال وللتنمية في العالم الثالث في خلال الثلاثين سنة الفائتة، ليحل محله نظام دولي موالٍ للرأسمالية. ويتمثل النظام الدولي الجديد جلياً من خلال تحقيق اتفاق واشنطن والليبرالية الجديدة على الأرض.

وتتسم عملية إعادة هيكلة النظام الرأسمالي الحالية بإعادة تعريف العلاقة بين المستوى العالمي والظروف الجديدة المتشكلة في المجتمعات المحلية، وتتضح من خلال تبعات منظمة التجارة العالمية على الدول في أرجاء العالم كافة وبانعكاسها في المظاهرات التي فجرتها. ولا تتمثل سياسات منظمة التجارة العالمية بمجرد شمولية نطاقها، مما يؤثر على قضايا تتراوح بين البيئة إلى حقوق الإنسان، ولكن بتأثيرها المباشر على الشعوب في الشمال والجنوب على حد سواء. وهذا أبعد ما يكون عن علاقة واحد لواحد بين السبب – والنتيجة. ولكن، أدت عملية إعادة الهيكلة على المستوى العالمي إلى علاقات وسياسات جديدة على المستويين الإقليمي والقومي، ما أوجد منظومة ظرفية جديدة تؤثر على المجتمعات في طرق عديدة. وأفضى ذلك إلى ضرورة أخذ أجندات مختلف الفاعلين عند اعتبار عملية التشبيك العابرة للحدود القومية.

وبناءاً على هذا، يتضح وجود تأثير مباشر لطبيعة الرأسمالية المتغيرة ولتشكيل منظمة التجارة العالمية على حياة الشعوب في كل من الشمال والجنوب. ولكن القضايا التي يواجهونها اختلفت بعض الشيء، ففي الشمال يضم فريق المعارضين مجموعات البيئة والمرأة والعمال والمجموعات الكنائسية ونشطاء حقوق الإنسان والمزارعين، ويمثل الكثيرون منهم حركات اجتماعية نمت وترعرعت على مدار العقود الثلاثة الأخيرة. وعبّر سخطهم أيضاً عن شعورهم بالإحباط بسبب فرض منطق اقتصادي على الحياة الاجتماعية. مثلاً، خضع العمل في السنوات الماضية لبرامج مثل "التنافسية التطورية" حيث تم "تدريب" العمال ليزيدوا من إنتاجيتهم ويتمكنوا من منافسة العمالة الرخيصة من الخارج (Panitch, 1999). ومع هذا، ففي مناطق مثل أونتاريو بكندا، صدر تشريع مؤخراً يسمح برفع عدد ساعات العمل الأسبوعية في خمسة أيام عمل من 40 إلى 60 ساعة، ما يسمح لرب العمل بإجبار العمال على العمل لساعات أطول مقابل أموال أقل ما أفقدهم ما كانوا يجنونه من أجور "العمل الإضافي".

وفي مقابل ذلك، تختلف القضايا التي أساءت بالشعوب في الجنوب قليلاً في طبيعتها، فبدلاً من الحديث عن أسلوب حياة ارتبطت بشكل مباشر بموضوع البقاء، وغالباً ما تأثرت بذلك المجموعات المهمشة أو المحرومة. وحقيقة أنه

في بعض المجتمعات المتقدمة اقتصادياً مثل المكسيك والهند انضمت النقابات العمالية للتظاهرات المناهضة لمنظمة التجارة العالمية، ولكن في أماكن أخرى أعرب الناس عن امتعاضهم من قضايا تمس بقاءهم. وعلى سبيل المثال، في أفريقيا حيث يوجد 80% من الحالات المصابة بمرض الإيدز على مستوى العالم، قامت حكومات، مثل جنوب أفريقيا، بزراعة أعشاب طبية لمعالجة المرضى بتكلفة قليلة، ولكن منظمة التجارة العالمية أحبطت هذه المحاولة لتوفير علاج رخيص للمرضى، لأنها تعتبر منافسة غير عادلة للدول المصنعة للدواء، والتي ترغب في بيع عقاقيرها حسب سعر السوق الاعتيادي. وهذا لم يُعق فقط جهود الحكومة لوقف هذا المرض المميت، بل عاقب الآلاف من الناس بالموت بسبب المرض (Martinez, 2000). وكذلك تشكل خطط تحرير الزراعة في ظل منظمة التجارة العالمية تهديداً للبلاد التي تفيض صادراتها الغذائية عن وارداتها، لأنها توقف عملية دعم المنتجات الزراعية. وتضر هذه الخطة بالأمن الغذائي في الكثير من البلاد الأفريقية، حيث تعاني نسبة كبيرة من السكان من المجاعة وسوء التغذية، وفي مناطق مثل الهند عانى المزارعون كثيراً بسبب سياسات منظمة التجارة العالمية حيث قتل بين العامين 1992 و 1998 حوالي 600 ناشط مزارع على يد الجيش الهندي، وانتحر 400 آخرون العام 1998 للتعبير عن معارضتهم للخلل الذي تسببت به منظمة التجارة العالمية وسياساتها الزراعية، حيث أدت إلى اجتياح الشركات المتعددة الجنسيات للزراعة، وزعزعت بقاء المزارعين الصغار.[lxi]

ما الذي يمكن عمله من اختلاف القضايا التي تواجه الشعوب في الشمال والجنوب؟ ما معنى هذا بالنسبة للشبكات العابرة للحدود القومية التي يجتمع فيها سكان الشمال والجنوب؟ ما معنى هذا لعملية بناء التحالفات وصياغة الأجندة داخل هذا النوع من حركات المعارضة؟ ما الذي تطرحه حول الآليات اللازمة للتعاون الفعال بينها؟

العولمة والشبكات العابرة للحدود القومية

بالنسبة لليو بانيتش، أخصائي دراسات العمل، فإن العولمة عبارة عن "كلمة أخرى لانتشار العلاقات الاجتماعية الرأسمالية، وسلطة الأسواق المالية، وتكثيف الاستغلال مع نمو مطرد للظلم الاجتماعي". ويسهب في الشرح بأنه لا يمكن فهم العولمة على أنها مجرد عملية اقتصادية، بل "إنها عملية سياسية تحركها مصالح يمكن تعريفها لأغراض واضحة. إخفاقنا في رؤية الطبيعة السياسية الإستراتيجية يعكس رؤية اقتصادية لا بد من تخطيها ... رأس المال لا يتخطى الدول، بل إن الدول تمثل رأس المال، وفوق كل اعتبار السيولة المالية، في عهد العولمة. وبشكل متزايد تحول رأس المال لأجنبي إلى سطوة اجتماعية قوية في الدولة المضيفة" (Panitch, 1999). ينظر أش أمين إلى العولمة بشكل أكثر علائقي، حيث تصبح بذلك أكثر استقلالاً وتداخل المنطق العالمي والبعيد والمحلي الناتج عن تهجين وتشويه الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (Amin, 1997:133).

وتعكس تصورات بانيتش وأمين التوجهات الأيديولوجية المختلفة وانشغالات مختلف التخصصات، ولكن لا تنفي الواحدة منها الأخرى، بل تدعمها وتكملها. وتحدد أطروحة بانيتش حول العولمة العامل المسبب المدعم لهذه الظاهرة (توسع الرأسمالية على نطاق العالم)، وتضع يدها على الآثار التي يتوقع أن تليها بناء على تغير القاعدة المادية للمجتمعات الداخلة إلى النظام الجديد في العلاقات الاقتصادية والسياسية المعروفة باسم العولمة. ومن ناحية أخرى، يبين التعريف الذي يطرحه أمين الديناميكية الدافعة لهذه العملية، ويشير بالتحديد للتركيبات السوسيولوجية السياسية الناشئة من انتشار الرأسمالية. ويقدم بذلك فهماً لأدق الفوارق للعولمة، حيث يبين بوضوح مشكلة المفاهيم المتخلفة للطبقة وتطبيقات التفسيرات المبنية على أساس طبقي للعمل، من خلال إدخال فكرة تمازج وتهجين "المنطق المحلي والمنطق العالمي" في الحياة الاجتماعية والسياسية. وأحد التطبيقات على ما يطرحه هو أن الهوية والمصالح تصبح أكثر ميوعة وتعكس الهيكليات العالمية والمحلية – وهذا يغير طبيعة العمل الاجتماعي، ويكون أحد محصلات ذلك فيما يصفه الأشكال الجديدة للفعل العابر للحدود القومية. كما أثر ذلك على نشوء نخبة معولمة جديدة التي سميناها في الفصل السابق بالنخبة المعولمة.

وتحدث التغيرات التي عرفها بانيتش وأمين بشكل متزامن، أي أننا نجد في عملية تهجين المحلي والعالمي، التي يعرفها أمين، الصراعات الجديدة على القوة التي يتوقع بانيتش أن تتبع إعادة هيكلة النظام الرأسمالي. وما هو أثر ذلك على الوسائل المتوفرة للتعامل مع القضايا الناشئة عن حقبة العولمة؟ كما تساءل البعض، هل يشير تمازج المنطق المحلي بالمنطق العالمي ضمن الحياة الاجتماعية والسياسية إلى "حلول مهجنة منفتحة ومائعة ومتعددة

الأقطاب للقضايا الاجتماعية القديمة/الجديدة المنبعثة من حقبة العولمة؟" (Munck, 2000). وفي الحالة الثانية، يصبح السؤال: من يكسب ومن ينتفع؟ ما هي الإمكانيات التي تخلقها عملية التشبيك العابر للحدود القومية، وما هي محددات هذا النوع من العمل؟ وما هي علاقته بالفاعلين من الجنوب؟

داخل الشبكة: المنظمات غير الحكومية الشمالية والجنوبية والتوترات الداخلية

نجد وراء تصور أن مظاهرات سياتل أتت كتعبير عفوي عن عدم الرضا حقيقة العمل الجم الذي بذل لتنظيم هذا الحدث، حيث اشتمل هذا العمل على تنظيم المسيرات والندوات التعليمية، وتنسيق الجهود بين المؤسسات، وجلب الأفراد من الجنوب إلى سياتل، بالإضافة لقيام بعض المجموعات بتدريب المتظاهرين على تقنيات التظاهر قبل الحدث، ونظم آخرون ورش عمل تعليمية. صحيح أن المنظمات الشمالية قادت التخطيط والتنظيم لمظاهرات سياتل وبعدة طرق تخطت المنظمات الجنوبية من حيث الموارد، ولكن هذا لا يعني أن المنظمات الجنوبية كانت سلبية أو هامدة، ولكن يقترح كما سنوضح أدناه أن المجموعات الجنوبية كانت أقل ظهوراً في مظاهرات سياتل، حتى أن تمثيلهم العددي كان هامشياً. وكذلك إذا ما قرأنا ما بين سطور الشعارات الموحدة للمتظاهرين، فإننا نستشف التوترات، وبخاصة على خط الشمال – الجنوب.

جهود المنظمات غير الحكومية الشمالية

كما لاحظ البعض، فإن جهود شهور من التدريب في سياتل قبل اجتماع منظمة التجارة العالمية هي التي جعلت المظاهرات المندلعة من 30 تشرين الثاني وحتى 3 كانون الأول حدثاً مهماً. بينما فسر هذا الحدث على أنه صورة من "الناشطية العالمية من القاعدة"، ولا يمكننا إغفال حقيقة أن هذه المظاهرات حدثت بفعل الموارد التنظيمية واللوجستية ودعم المنظمات الشمالية وغيرها من المجموعات الشمالية، بما فيها بشكل خاص العمل المنظم.
ولتوضيح مستوى هذه المظاهرات أو التخطيط أو التنظيم المبذول فيها، يمكننا مسح الندوات التدريبية والتثقيفية المنعقدة التي ضمت شخصيات بارزة مثل رالف نادر، زعيم حزب الخضر في الولايات المتحدة الأمريكية، وأنيتا روديك، المديرة التنفيذية لمؤسسة بودي شوب. وفي الوقت نفسه، فإن المناقشات المنظمة ضمت متحدثين من الباكستان وماليزيا والفلبين وغانا (Nichols, 1999). من الواضح أن مثل هذا الإعداد يتطلب قدرات تنظيمية وموارد مالية، والحقيقة أن مظاهرات سياتل تلقت دعماً من منظمات مغمورة بالموارد والخبرة، وتشتمل بعض المؤسسات الكبرى مثل نادي سييرا (Sierra Club)، وشبكة رين فوريست أكشن (Rainforest Action Network). كذلك قامت مؤسسة روكوس (The Ruckus Society) ، وهي مجموعة بيئية تتمتع بدعم مالي قوي، بتدريب الكثير من المتظاهرين، وخططت لنشاط الشوارع المنظم بعناية (DeWeese, 2000). بعد أن ذكرنا هذه الحقائق، يظل صحيحاً أن هذه المظاهرات دعمتها سنوات تعليم ونشاطية على القضايا التي أثارتها منظمة التجارة العالمية في أنحاء العالم كافة (Bruno, 1999).

ويكشف توازي التحضير لأحداث سياتل والعمل الموجه ضد العولمة التي تقودها الرأسمالية نمطاً من الناشطين المنمقين ذوي المهارات التنظيمية والمتمتعين بدعم مالي على رأس منظمات حركات المعارضة. فعلى سبيل المثال، كانت التحضيرات قد بدأت فعلاً عبر أونتاريو وكويبك لأكبر تجمع دولي يحدث في تاريخ كندا؛ وفي نيسان 2001 ستجتمع 34 دولة لمناقشة اتفاقية التجارة الحرة بين الأمريكيتين التي أفضت إلى تشكيل أكبر تجمع تجاري في العالم، يضم أمريكا الشمالية والجنوبية والوسطى. وكان الناشطون الكنديون قد باشروا بالإعداد للمظاهرات التي ستندلع عندما تجتمع الوفود لمناقشة الاتفاقية. "التحضيرات بدأت بالفعل وشملت ندوات تعليمية وعصياناً مدنياً

وتدريباً وتخطيطاً لإغلاق ما قبل القمة في أوتاوا في الأول من نيسان. وفي الحقيقة، فإن جدول الأعمال من الآن وحتى القمة في 20 – 23 نيسان ممتلئ على آخره" (Wheeler, 2001:15).

وكما حدث في سياتل، فإن المجموعات التي تتزعم مبادرة المظاهرة تتمتع بموارد مالية وفيرة، وما يثير التعجب أن المجموعات الكندية تلقت أموالاً من كل من حكومات المقاطعات والحكومة الفيدرالية لتمويل نشاطات التظاهر. مثلاً، قدمت حكومة كويبك مبلغ 200,000 دولار للمجموعات التي تنظم قمة الشعوب والأحداث ذات العلاقة، في حين قدمت الحكومة الفيدرالية المبلغ نفسه تقريباً لدفع ثمن تذاكر الطيران للوفود القادمة لقمة الشعب وتكاليف الترجمة الفورية أثناء الندوات (Wheeler, 2001).

بالإضافة لعملها في إعداد المظاهرات في سياتل، أدت العديد من المنظمات الشمالية (الأمريكية) دوراً مهماً في تعبئة الناس لهذا الحدث، كأن جلبت شبكة العمل المباشر (Direct Action Network)، وهي تحالف لعدد من المنظمات، آلاف الأشخاص لسياتل. وقامت مؤسسة التبادل العالمي (Global Exchange) بنقل الناس من الجنوب إلى سياتل (Martinez, 2000).

وأشارت معظم التغطية لأحداث سياتل إلى أن غالبية الأفراد المؤثرين من حيث تعبئة الأشخاص للحدث ونشاطات التدريب كانوا من المجموعات البيئية واتحادات العمال. وفردت نقابات العمال الأمريكية عضلاتها واستخدمت مصادرها الخاصة لتعبئة الكثير من أعضائها من أجل هذا الحدث، وتزامن هذا العمل مع المفارقة الساخرة في اختيار سياتل لعقد اجتماع منظمة التجارة العالمية، فنقابات هذه المدينة العمالية هي الأقوى في الولايات المتحدة (Nichols, 1999). وأفضت جهود العمال إلى نتائج ملموسة، حيث استأجرت واحدة من أكبر النقابات في أمريكا 12,000 مقعد في الإستاد التذكاري لمسيرة يوم 30 تشرين الثاني، واستخدمت 20 منظماً لتجنيد الناس للمسيرة، وأفضى هذا إلى مظاهرة ضمت 20,000 شخص (Bruno, 1999). كذلك وصل سائقو الشاحنات وناشطون في النقابات العمالية إلى سياتل من أنحاء الولايات المتحدة وكندا كافة مدفوعين من خلال أطر الحركة العمالية.

موقع المنظمات الأهلية الجنوبية

كما بينا أعلاه، من الواضح أن المنظمات الأهلية والمؤسسات الشمالية قامت بدور القيادة في التخطيط والإعداد لمظاهرات سياتل، ولكن هذا لا يعني أن المنظمات الجنوبية أخذت موقف المتفرج على الناشطية العالمية، فقد حضر نشطاء من العالم الثالث، وأعدوا نقاشاً عاماً حول آثار منظمة التجارة العالمية على الرعاية الصحية والبيئة، كما أن العديد من المؤسسات التي لم تتمكن من الحضور أعربت عن دعمها للحدث عن بعد. وكما بينا بالأمثلة طريقة إقحام المنظمات الجنوبية لنفسها في هذه الشبكة العابرة للحدود القومية، فمن الواضح أن العديدين تبنوا إستراتيجية مزدوجة تجمع العالمي والمحلي، ما قد يضعهم في موقف المعارض لحكوماتهم، علاوة على تحدي الاعتراض على سياسات منظمة التجارة العالمية . ومع هذا، يتضح من الموقع الذي اتخذته هذه المنظمات في مظاهرات سياتل أنها كانت أقل ظهوراً في يوم الحدث، وأن تمثيلها في المظاهرات وفي تنظيم الحركة كان "هامشيا" مقارنة بالدور الذي أدته المجموعات الشمالية. وعموماً، يشير هذا إلى أنه على الرغم من أهمية انطلاقة سياتل من حيث الناشطية العالمية، فقد أعيد استنساخ علاقات القوة والاختلافات بين الشمال والجنوب ضمن حركة المعارضة.

وسجل بعض المعلقين قلة تمثيل المنظمات الجنوبية في هذه المظاهرات، حيث أقر أحدهم بضعف تمثيل المجتمع المدني في العالم الثالث، ووضح ارتباط ذلك بالتنافر الأكبر بين الشمال والجنوب: "لا يبدو أن وسائل التعبئة الجديدة قادرة بعد على الوصول إلى الشعوب الأفقر. وأولئك الذين لديهم إمكانية استخدام وسائل الاتصال الإلكترونية، أو قادرون على السفر هم بدون شك جزء من النخبة" (Kaldor, 2000:111).

حذر آخرون من مخاطر النظر برومانسية لمفهوم "المجتمع المدني (العالمي)" من خلال عدم اعتبار أنماط القبول/الإقصاء فيه. وكما يبين شولت، من حيث الطبقة، فإن أولئك المنتمين لـ "المجتمع المدني العالمي" هم إجمالاً

ذوو الأملاك، والمهنيون، والقادرون على استخدام الحاسوب والمتحدثون باللغة الإنجليزية من دول الشمال، مع ضعف تمثيل النساء وذوي البشرة الملونة. ويحذر كذلك من الإفراط في تقدير أثر سياسة أحداث سياتل، ويناظر بأنها في أحسن الأحوال ستنتج بدلاً من ليبرالية جديدة غير مزيفة، وستؤدي إلى ليبرالية جديدة مع حافة سياسات اجتماعية. وعليه، يستنتج أنه: "باختصار، هناك خطر جسيم بأن تعيد الناشطية المدنية العالمية إبعاد المجموعات التي تقصيها العولمة الليبرالية الجديدة، حتى في الحملات الهادفة لمناهضة حالات نتجت عن هذه" (Scholte, 2000).

ويعتبر بعض الملاحظين في الولايات المتحدة أن الفجوة بين مشاركة الشمال والجنوب هي المشكلة الأوسع التي توازي ضعف تمثيل الأمريكيين من غير البيض في حركة المعارضة. فقد أشارت مارتينيز، امرأة أمريكية ذات بشرة ملونة، إلى عدم ظهور كل من نشطاء العالم الثالث والأمريكيين من خارج التجمعات البيضاء البشرة في هذه المظاهرات. ومن المفاجئ عدم حضور الأمريكيين من ذوي البشرة الملونة الذين سيخسر الكثيرون منهم بشكل كبير من تزايد عدم المساواة الاجتماعية وتقليص ميزانية خدمات الرفاه الاجتماعي بسبب اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وقد قدرت نسبة الحضور لذوي البشرة الملونة بـ 5% من بين الـ 50,000 متظاهر. وبينت كذلك أن شبكة العمل المباشر (Direct Action Network) التي، كما أسلفنا، جلبت آلاف الأفراد للمظاهرة ضمت شخصاً واحداً فقط ببشرة ملونة في التخطيط والتنسيق للحدث ضمن المنظمة (Martinez, 2000).

ومن المثير أن مارتينيز نفسها وهي عضو في مجموعة للأقليات في الولايات المتحدة، كانت أحد المعلقين القلائل الذين سجلوا التوترات وعدم التجانس الذي ظهر في هذه الحركة، وبخاصة بين الشمال والجنوب. وتقول في تقريرها أنه في مسيرة الثلاثين من تشرين الثاني اتخذت قيادة واحدة من أكبر نقابات العمال طريقاً منفصلاً لمركز الاتفاقية في وسط البلد، وعند وصولها للمنطقة دخل قادتها في نزاع مع تجمع شعوب العالم الثالث (Third World People) عندما أخبروا ممثلي العالم الثالث بـ التنحي جانباً حتى يتمكنوا هم من القيادة" (Martinez, 2000).

التوترات الداخلية

تدلل ملاحظات مارتينيز على إحدى طرق تكرار التعبير عن عدم تكافؤ القوى بين الشمال والجنوب داخل حركة المعارضة. والمثال الذي طرحته، وإن كان يبين ما يعتبر حادثاً صغيراً في كل الاحتمالات ضمن مشروع المظاهرات، فإنه يمس قضايا مهمة مثل الفرق في مواضيع اهتمام المجموعات من الشمال والجنوب، ويمس قضية لمن القيادة، وما هي القضايا التي تعطى الأولوية؟ هل يتم إعطاء الأولوية للقضايا التي تهم الطرفين، وإذا كان الأمر كذلك، كيف تكون وما هي الآليات اللازمة؟ صحيح أن أحد أعظم مزايا الناشطية العالمية مثل أحداث سياتل، هو توافق المجموعات المختلفة كلها على بؤرة مشتركة لكيان واحد، أي منظمة التجارة العالمية، ولكن مع هذا يأتي تحدي التعامل مع تباين المصالح والأهداف لمختلف المجموعات.

ويمكن توضيح التوترات المبطنة في هذه الشبكة، وبخاصة بين الشمال والجنوب، من خلال نقاش مختصر لنقابات العمال الأمريكية، والتي كما شهدنا أعلاه، لعبت دوراً مهماً في مظاهرات سياتل. ويجب فهم دور العمال في الولايات المتحدة ضمن حركة سياتل في ضوء التطور التاريخي لاتحادات العمال في هذا البلد، الذي يثير بعض التناقضات بين الدور القوي للنقابات العمالية، مثل AFL-CIO من جهة، ومصالح مؤسسات العالم الثالث من جهة أخرى. وبناءً عليه، نعرض المراجعة التاريخية التالية:

كما عرضنا فيما سبق، بعد أزمة النظام الرأسمالي في السبعينيات، وإعادة هيكلة الاقتصاد الدولي، بناءً على توجهات مؤيدة لرأس المال، تبنت العمالة المنظمة في أمريكا الشمالية منهجاً تكيفياً مع رأس المال، محاولة دفع مصالحها من خلال "الشراكات المجتمعية" بين العمال ورأس المال (Panitch, 1999). وتأطر هذا في سياق الحرب الباردة، حيث تم تقطيب النقابات بفعل الجدل بين الشرق – الغرب، وليس من خلال صياغة إستراتيجية اتجاه الرأسمالية. وعُرف عن بعض المنظمات مثل نقابة العمال الأمريكية (AFL-CIO) حصولها على تمويل من وكالة الاستخبارات الأمريكية أثناء الحرب الباردة، تحارب الشيوعية في الخارج من خلال نشر رؤيتها لـ "العمل النقابي البزنسي"[lxii] (business unionism) (Moody, 1999).

وتكمن أهمية هذه المراجع التاريخية في كونها امتداداً لموقف النقابة الأمريكية من رأس المال، حيث يؤثر هذا التراث على موقفها الحالي. أما في مظاهرات سياتل ودور هذه النقابات في العمل المناهض لمنظمة التجارة العالمية، فلا بد من الإقرار بوجود بقايا من تاريخها واضحة حتى يومنا هذا، وبخاصة إمكانية ميلها لتبني حل وسط مع رأس المال الشمالي. ويشير هذا كذلك إلى أنه في حين أن الشبكة التي أيدت مظاهرات سياتل كانت في الواقع عابرة للحدود القومية، فإنه يمكن أن تكون بعض المجموعات الشمالية تعمل ضمن إطار عمل وطني محلي النزعة، ما يثير أسئلة حول مصالحها، والاضطراب الذي يمكن أن يحدث بين اهتمامات الاتحاد واهتمامات المجموعات الأخرى (المنظمات غير الحكومية)، بما فيها المنظمات الجنوبية ويدعم هذه التحليلات تحليل أخصائيي الدراسات العمالية التي ترى أن النقابات الأمريكية تعترف باستحقاقات الاستراتيجية العالمية، ولكنها ما زالت تندمج مع الشروط ذات النزعة الوطنية (Moody, 1999:273). وفي حين وجهت دعوات عديدة للنقابات لتدخل في تحالفات مع غيرها من الحركات الاجتماعية، المعروفة باسم "التوجه النقابي- الحركة الاجتماعية"، نجد في ظاهرة أحداث سياتل دلائل على وجود حدود على هذا، متمركزة في العلاقة المتوترة بين أهداف مختلف المجموعات. فمثلاً، كتب أنه قبل شهر من مظاهرات سياتل انضم جون سويني (John Sweeney)، رئيس اتحاد النقابات (AFL-CIO) لمجموعة من رجال الأعمال البارزين للتوقيع على رسالة تدعم أجندة حكومة كلينتون التجارية في مفاوضات منظمة التجارة العالمية (Arrighi and Silver, 1999). وهذا التصرف ذو معنى عندما ننظر إليه من منطلق تاريخ الحركة العمالية في الولايات المتحدة وسياستها السابقة في "التوجه النقابي-البزنسي". ويقترح أن البعض في الحركة العمالية سيرضى إذا اتخذت إجراءات لحماية الصناعات الأمريكية من المنافسة الجديدة التي تثيرها سياسات منظمة التجارة العالمية. ومن الواضح أن هذا الموقف يحرجهم أمام الأعضاء الآخرين في مظاهرات سياتل والناشطية العالمية التي تشكلت ضد منظمة التجارة العالمية. ولكن عادلين، لا بد لنا أن نذكر أن المراقبين للوضع كتبوا عن وجود انقسام داخل معسكر العمال بين أولئك الراغبين في انسحاب الولايات المتحدة بشكل كامل من منظمة التجارة العالمية، وأولئك الذين سيرضون بمجرد حماية الصناعات الأمريكية (Nichols, 1999).

وكون العمال طرفاً رئيسياً في مظاهرات سياتل، ومع وعينا بأنه على خلاف المنظمات الأهلية، فإن النقابات العمالية تحصل على مواردها المالية من رسوم الاشتراك في الاتحاد، فإنه لا يمكننا التقليل من أهمية الانقسامات المذكورة أعلاه، وقدرة مصالح العمال ذات الخصوصية على خلق توتر في الشبكة العابرة للحدود القومية. ومن ناحية أخرى، فإن النقاش بشأن موقف المجموعات العمالية الأمريكية يؤيد إحدى فرضياتنا الرئيسية، وهي عدم إمكانية فصل الحدث العالمي الذي يشهد تحركاً عابراً للحدود القومية عن العلاقات والهيكليات المحلية. وبطرق عديدة، يصبح الحدث العالمي موقعاً يتواجه فيه المحلي ضمن صيغة جديدة، ما يستدعي الحاجة لطرح مشكلة، وتعقيد المفاهيم البدائية للناشطية العابرة للحدود القومية.

نجاح مظاهرات سياتل: "أمير ما بعد الحداثة"

لم تكن مظاهرات سياتل مجرد حدث صارخ من حيث النشاطية التي لم يسبق لها مثيل بالمقياس العالمي، بل الأهم أنها توازت مع انهيار محادثات التجارة الحرة وما تبعها من فشل جولة الألفية الجديدة لمنظمة التجارة العالمية. ومع الرجوع للوراء، حظيت أحداث سياتل بالحفاوة كما لو كانت نصراً للناشطية العالمية المناهضة للعولمة التي تقودها الرأسمالية. وبالنسبة للناشطين، يتم فهم أحداث سياتل ووضعها ضمن سلسلة من الانتصارات ضد العولمة الموالية لرأس المال. كما تفهم على أنها قصة النجاح الرئيسية التالية للناشطين العالميين بعد النجاح الذي حققوه عندما أوقفت 600 منظمة غير حكومية من أنحاء العالم كافة بواسطة الإنترنت المباحثات السرية لأغنى 29 دولة حول اتفاقية متعددة الأطراف للاستثمار (Multilateral Agreement on Investment) (Sommer, 1999). ويظهر وراء خطاب الناشطين وكيفية سردهم للحكاية سؤال حول كيفية تفسير ما حدث في سياتل؟ وما معنى هذا من ناحية السياسة العالمية ومقاومة إعادة هيكلة النظام العالمي؟ وما هو موقع مفاهيم مثل "المجتمع المدني العالمي" من هذا الحدث؟ وما مدى منفعتها وتفسيرها للأمور؟ وأخيراً، ما هو دور المنظمات الأهلية الجنوبية؟ وما هو موقعها من كل ما يحدث؟

يصر أحد تفسيرات أحداث سياتل على أن المظاهرات دللت على حركة اجتماعية عالمية. وحاول البعض وصف هذا الشكل الجديد من الذات المحركة السياسية على أنه "أمير ما بعد الحداثة" " Post-modern prince". وكما سنوضح فيما يلي، فإن هذا الوصف اختزالي لايشير إلى الطبيعة المتعددة الطبقات للعولمة كعملية اقتصادية ذات منطق سياسي واضح، ويخفي الغايات النهائية للسلطة التي تسهل وترتبط بعملية إعادة الهيكلة هذه على المستويات الإقليمية أو الوطنية أو المحلية. وفي حين يمكن اعتبار مفاهيم مثل "أمير ما بعد الحداثة" وجيهة، فإنها تشير إلى تفسير واحد وهو الصورة الشمولية على المستوى العالمي. ولكن العولمة التي يقودها رأس المال كمشروع اقتصادي وسياسي تتسم بأنها متعددة المستويات، مع حدوث صراعات على السلطة أكثر من مجرد المستوى العالمي. ومن المهم الإقرار بهذا حتى نبدأ بفهم مكانة المنظمات الأهلية الجنوبية في الناشطية العالمية، وفيما إذا كان ينفعها ذلك في صراعاتها على مستويات محلية أو إقليمية.

هل هي حركة اجتماعية عالمية؟

صرح الكثير من المراقبين أن مظاهرات سياتل تمثل نوعاً من الحركة السياسية العالمية. ويعتقد البعض كذلك بأنها تتماشى مع رؤية بديلة للعولمة تتميز بشكل ظاهر عن الرؤية العالمية للشركات متعددة الجنسيات، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي. وعليه، كانت المعركة في سياتل معركة بحق وحقيق. إنها تمثل السياسة الجديدة التي يروج لها "المجتمع المدني العالمي"، وتحاول تغيير طبيعة العولمة التي يقودها رأس المال مع رؤية للعولمة من الأسفل (Cohen and Rai, 2000; Kaldor, 2000).

يرى بعض المدافعين عن هذه الرؤية أن إحدى النواحي المهمة في هذا النوع الجديد من السياسة هو نظام العلاقات الذي يربط بين الناشطين العالميين، والذي يمكن وصفه بأفضل طريقة على أنه شبكات: "الأجزاء المكونة للشبكات – التي يربطها أسلوب عمل ومراكز محركة –تعتمد على نظم علاقاتها المعقدة ومستقلة عنها. وتحول الشبكات واسعة الانتشار ذات النشاط الشديد والمكثف الكثير من العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية" (Cohen and Rai, 2000).

وإذا ما ضيقنا هذا التفسير إلى فرضيته الأساسية لنفهم قصده من فكرة "الحركة الاجتماعية العالمية"، يتضح لنا أن الفكرة الأساسية هنا أن الخط الفاصل في هذه السياسة الجديدة هو بين الناس والقاعدة والناشطين والمجموعات الاجتماعية في الشمال والجنوب من جهة، ومهندسي النظام العالمي، واجتماعات التجارة الدولية من جهة أخرى، حيث يتم تصميم الاقتصاد السياسي العالمي. (نلاحظ مثلاً غياب النقاش حول التوتر داخل الحركة، ويتم تفادي علاقات القوى ضمن المفهوم المثالي لـ "المجتمع المدني العالمي"). طريقة أخرى لطرح هذا التفسير تكمن في أن إعادة الهيكلة الاقتصادية للنظام الرأسمالي أدت إلى تحرر السياسة الطبقية من القيود والمحددات الجيو – سياسية (geopolitical constraints and limitations) السابقة (Harris, 1987). وعليه، ينقسم المعارضون الجدد المعادون لطبيعة وتوجهات العولمة إجمالاً إلى مجموعتين: الأولى مجموعات اجتماعية مؤلفة من مجموعات نسوية وكنسية متكتلة ومدافعين عن البيئة، ،وثانية من نقابات عمالية. وتشكل هاتان المجموعتان "القاعدة الجماهيرية" في أنحاء العالم، متحدة ضد أركان النظام الجديد، ومنظمة التجارة العالمية، والشركات متعددة الجنسيات. هل هذا تفسير كاف؟ وماذا بشأن عدم المساواة داخل الحركة والتوترات بين الشمال والجنوب المشار إليها أعلاه. وهل يعكس هذا التفسير التعقيد والتعددية في العلاقات المتضمنة في منظمة التجارة العالمية وإعادة هيكلة رأس المال؟ وماذا بشأن موقع المنظمات غير الحكومية الجنوبية دولياً – العلاقات المتعددة التي تشارك فيها والمفترضة ضمنياً في هذه الحكاية الكبيرة على المستوى العالمي؟

وصف مُنَظِر علم العلاقات الدولية سيتفان جيل التحركات في سياتل على أنها طاقة كامنة وشكل جديد من الذات المحركة السياسية العالمية، التي يدعوها أمير ما بعد الحداثة. ويرى هذه "الحزمة" من الذات المحركة على أنها شيء متعدد ومتمايز، ولكنها ما زالت مرتبطة بالعالمية (universalism) والتطور. وإنها مجموعة من القوى الاجتماعية والسياسية **المتحركة** (in movement)، لبناء عولمة جديدة. وبرأيه، يتحدى أمير ما بعد الحداثة

ممارسات الحداثة ويقاوم تجميع العولمة تحت قيادة رأس المال. وكما أنها نمط جديد من الذات المتحركة الذي يتخطى سياسة الهوية والاختلاف (politics of identity and difference) – ففيه يرتبط النوع الاجتماعي والعرق و الطبقة بالديمقراطية والبيئة. والمهم بالنسبة لجيل هو الطريقة الظاهرة بأن هذا النوع من الذات المتحركة يعمل معاً، ولكنها ما زالت غير ممأسسة. "وفي الواقع تحاول المنظمات المختلفة المرتبطة بالمظاهرات المضي قدما لتنظيم شيء شبيه بحزب سياسي عابر للحدود القومية لما بعد الحداثة، أي أنه حزب بدون هيكلية قيادة واضحة بمعنى الكلمة ... ولكنه لا يعمل بالمعنى القديم لهيكلة التمثيل الممأسسة والمركزية". ويرى جيل أن أمير ما بعد الحداثة غير ممأسس بحد ذاته، حيث أنه يتخذ أشكالاً متعددة ودقيقة. ويقر الكثير من المشاركين، على الرغم من تركيزهم على "المحلي" وطبيعتهم المحلية، بأهمية الحلول العالمية للمشاكل المحلية (Gill, 2000: 138, 140).

والمشكلة الرئيسية في "أمير ما بعد الحداثة" الذي يتحدث عنه جيل هي أنه يختزل من السياق النشاط الدائر، ألا وهو التطور التاريخي للعلاقات الاقتصادية والسياسية. والأهم من ذلك أنه يخلط بين الفاعلين المشاركين (أي التوترات داخل الحركة/مصالحهم المتباينة)، ويتغاضى عن الغاية النهائية للسلطة – من الذين يعملون ضدهم والمواقع التي تتم فيها هذه النشاطات. والعولمة عبارة عن عملية اقتصادية، ولكنها ذات أهداف سياسية هي التي تجعلها تعمل. وعليه، من المنطقي بمكان أن نحاول التعرف على مواقع القوى المتعددة الموجودة ومعناها بالنسبة للمنظمات الأهلية، وبخاصة الجنوبية منها، بدلاً من خلط علاقات القوة هذه مع المفاهيم الأنيقة مثل المجتمع المدني العالمي أو أمير ما بعد الحداثة.

قراءة أخرى: التشبيك العابر للحدود القومية ضمن العلاقات العالمية – المحلية الجديدة

على عكس المنظور المبين سابقاً، أعربت قلة من الأصوات عن قراءة أخرى لأحداث سياتل تقر بالمصالح المتباينة والمتوافقة وعلاقات القوى التي شكلت الجزء الرئيسي من هذه الأحداث. ويمتد هذا التفسير الثاني إلى ما وراء قراءة لأحداث سياتل، بحيث تعتبر المفاوضات كصراع بين "الناس/المنظمات غير الحكومية" و "مركز رأس المال العالمي/منظمة التجارة العالمية".

وعقب أكثر من مراقب لأحداث سياتل على عدم ارتباط انهيار جولة الألفية الجديدة بالمظاهرات في الشوارع وحدها، بل نتجت أيضاً عن التناقضات داخل الاجتماع الوزاري. ويرجع المراقبون من خلال هذه النقطة الأخيرة بشكل أساسي إلى الانقسام بين البلاد النامية والمتقدمة حول أساليب التجارة المستقبلية (Arrighi and Silver, 2000). وافتقرت العملية من الداخل للشفافية كما اتسمت بعدم ديمقراطيتها. فمثلاً، استخدمت تكتيكات إقصائية لإبعاد معظم الوفود عن "الغرفة الخضراء" بخلاف الدول الصناعية الكبرى وحلفائها في محاولة للتوصل إلى اتفاقية أساسية والدفع باتجاهها (Khor, 1999a). وبالإضافة للاعتراض على غياب الشفافية عن المفاوضات، عبرت الدول النامية عن امتعاضها من نظام التجارة في المنظمة الذي يعطي مزايا أكثر للبلاد المتقدمة. وعلى عكس الضغط الأمريكي بخصوص قضايا العمال والبيئة في منظمة التجارة العالمية، رفض ممثلو الدول النامية أية إضافات أخرى على المنظمة، وأوقف اعتراضهم المفاوضات بكفاءة.

وبالنسبة لأولئك الذي يقرون بدور البلاد النامية في وقف المباحثات، تظهر صورة أكثر تعقيداً من مجرد تحرك منظمات تناضل ضد منظمة التجارة العالمية. وظهر في تصريح للحركات الاجتماعية الفلبينية ما يلي: "أكثر من أي شيء آخر، أظهر إخفاق المنظمة التناقضات الداخلية في نظم التجارة المتعددة الأطراف، وأبرز الأزمة الحالية في النظام الرأسمالي العالمي، وتناقضاً بين سيطرة الشركات العالمية والعمال وجماهير الشعوب المقموعة؛ وتناقضاً بين رأس المال العالمي ممثلاً بحكومات الدول المتقدمة والعالم النامي والأقل تطورا؛ وتناقضات بين القوى الاقتصادية العالمية المتنافسة" (Statement of Philippines Social Movements, 1999).

وذهب البعض إلى أبعد من ذلك، آخذين بالاعتبار معنى هذه المصالح المتباينة بالنسبة لفهمنا لمظاهرات سياتل. ويرى أريغي وسيلفر أن هذه المظاهرات كانت أكثر من مجرد حركة معارضة تعبر عن عدم الرضا عن منظمة التجارة العالمية. ولقد كانت حدثاً يمكن فهمه من خلال العلاقة مع مصالح ومواقف خاصة. ومن وجهة نظرهما،

اتفقت الحركة العمالية الشمالية تاريخياً مع نخبة العالم الثالث في مقابل الاعتراض على الثورة المضادة ريغان/تاتشر التي أطلقت العنان للنظام الدولي الحالي الموالي لرأس المال. كما تكمن أهمية نجاح أحداث سياتل في أنه "يبدو أن العمال الشماليين والنخب الجنوبية قد أدركا في الوقت ذاته أن تفكيك (نظام) الرفاه و(نموذج) الدولة التنموية يفيد بشكل أساسي رأس المال الشمالي، ولم يحقق الكثير أو لم يحقق شيئاً في الوفاء بالعهود المحنوث بها للصفقة العالمية الجديدة" (Arrighi and Silver, 2000:11) وفي تحليلهما، يبتعد أريغي وسيلفر عن حركة المعارضة غير المتمايزة المتكتلة تحت مصطلحات غامضة وقريبة للمثالية، لتحديد الأطراف والمصالح الرئيسية. وبدلاً من مجتمع مدني عالمي متشابه يتخذ موقفاً ضد منظمة التجارة العالمية، (وهذا ما حدث بشأن الأحداث الفعلية على الأرض) يطرح تفسيرهما الصراعات/المصالح وراء هذا الحدث، التي هي من الناحية العملية أكثر تميعاً وتمايزاً وتعقيداً بكثير. وفي فهمهما لهذه الأحداث، كانت الخطوط الفاصلة بين الدول النامية والعمال في مقابل النظام الدولي الذي حدده رأس المال الشمالي (بالإضافة للمجتمع المدني في مقابل منظمة التجارة العالمية).

ما يجب أن يكون واضحاً هنا هو أن أحداث سياتل تتعلق بالعلاقات المتعددة وعلاقات القوى والمصالح المتميعة التي لم يتم توضيحها من خلال "المجتمع المدني العالمي" الرومانسي وغير المتباين، متحدياً نظام التجارة المستبد. وفي الحقيقة كما يقترح أريغي وسيلفر لم يؤدِ الناشطون العالميون الجزء الوحيد في هذه الرواية، بل شكلت مصالح ومواقف البلاد النامية عاملاً أساسياً وراء ما حدث في سياتل. ما الذي يمكن عمله بهذا وكيف يمكن التوفيق بين المفهوم الشعبي للمجتمع المدني العالمي وعلاقات القوى المبطنة لمنظمة التجارة العالمية؟

ويعرض تحليل ماري كالدور أوضح طريقة لتفسير أحداث سياتل، حيث يقارب بين عدم الكفاءة الظاهرة بين الرؤية الراغبة في تدعيم المجتمع المدني العالمي والرؤية التي تعرض مختلف المصالح ومجموعات العلاقات الممتدة داخل منظمة التجارة العالمية وخارجها. وفهم ماري كالدور لأحداث سياتل متعدد المستويات، وهذا ما يجعله مهماً.
وعلى مستوى واحد، ترى المظاهرات جزءاً من المعارضة السياسة على طبيعة النظام العالمي، والأكثر من هذا أنها ترى ذلك على أنه احتمال تكون "عملية تمدين" عالمية (global ‘civilizing process)، تناضل فيها مجاميع المواطنين (المجتمع المدني العالمي) لترويض العولمة الرأسمالية. وتقع عملية التمدين العالمية هذه في فترة زيادة التكامل العالمي لآليات تنظيمية وتوسع القانون الدولي. (Kaldor, 2000)

وعلى مستوى آخر، ترى ماري كالدور وجود فاعلين وعملية بناء تحالفات تحت عملية التمدين العالمية هذه. وما هو توجه هذه العملية وأثرها على النظام العالمي يعتمد على شكل التحالف الناشئ بين أي نوع من الفاعلين، أي أن الأمر ليس متعلقاً فقط "بالمجتمع المدني العالمي". فمثلاً، التحالف بين اليمين الجديد (النظم الحمائية الوطنية) ومؤيدي العولمة (globalizers) (منظمة التجارة العالمية، والشركات متعددة الجنسيات) يعني زيادة عدم المساواة وفرض العولمة من قبل الدولة القومية. وبينما يعني التحالف بين مؤيدي العولمة والشبكات المدنية دمقرطة العولمة وبداية عملية التمدين. ومهم أيضاً أنه في فهمها للانقسامات السياسية العالمية، تفصل ماري كالدور بين الشبكات المدنية واليسار (العمال). وترى أن اليسار يمكن أن يتماشى مع أي من السيناريوهات، أي مع التحالف الموالي لرأس المال والتحالف الذي يمدن عملية العولمة. ويدعم هذا ما قيل حول التوترات داخل الحركة ضد منظمة التجارة العالمية، وبخاصة فيما يتعلق بالعلاقات المتوترة بين مصالح العمال الشماليين ومصالح المجموعات الجنوبية. ويبدو أن العالم قادر على التحول نحو العقد الاجتماعي (social-pact) القديم مع رأس المال.

أضف إلى ذلك، أن أهم مساهمات تحليل ماري كالدور هو أنه يبين أن الأهم من فكرة المجتمع المدني توجد فكرة خطة العمل العالمية، أو ما يسميه البعض "الفضاء العام العالمي" (global public sphere)، حيث تتصارع مجموعات مختلفة وشبكات مدنية وعمال ومؤيدو العولمة حول النظام العالمي الجديد (Cohen and Rai, 2000). ومن خلال توضيح هذه الأرضية، تعيد تقديم الذات المحركة (والمصالح) الخاصة بمجموعات معينة، مبتعدة بذلك عن النظرة التبسيطية لمفهوم المجموعات المدنية العالمية التي تناضل ضد منظمة التجارة العالمية. ويمكننا تلخيص آراء ماري كالدور بنقطتين، وهما: النقطة الأولى، عملية التمدين العالمية، والثانية تتمثل بعملية بناء العقود الاجتماعية بين الصراعات السياسية العالمية.

المشكلة الوحيدة في هذا التنظير هي أنه يتجاهل موقف المنظمات غير الحكومية الجنوبية ضمن الشبكات العالمية. وكما لا بد أن يتضح من النقاش السابق، فقد كانت هذه المنظمات هامشية فيما يتعلق بدورها في قيادة مظاهرات

سياتل. ومع الأسف، فإن هذا يعكس بدوره الانقسام بين الشمال والجنوب بقدر ما يعكس تموقع الشبكات المدنية الجنوبية في النظام العالمي. أضف إلى ذلك، في ضوء هذا من الضروري إضافة مستوى آخر لتحليل ماري كالدور بغرض رؤية التبعات على المنظمات غير الحكومية الجنوبية. فمن جهة، من المهم اعتبار النزاعات التي تشارك فيها هذه المنظمات إقليمياً ومحلياً وإذا ما كانت الشبكات العابرة للحدود القومية تدعمها في صراعاتها هذه، ومن ناحية أخرى لا بد من تفكيك الشبكات المشابهة لتلك التي يسرت مظاهرات سياتل ومراجعتها، ليس فقط فيما يتعلق بعملية وضع الأجندة، ولكن أيضاً من ناحية الأجندات التي يمكن أن تكون قد أصمتت بسبب عدم تكافؤ القوى داخل الشبكة.

لذلك، نضيف بأن هناك مستوى ثالثاً تلتقي فيها المصالح المتضاربة والنزاعات حول عملية العولمة السائرة، ويمتد هذا الموقع على الإقليمي والوطني، حتى المستوى المحلي. ويؤثر هذا المستوى الثالث أيضاً على المستويين التي حددتهما وبيناهما فيما سبق. ويمكن القول إن هذا المستوى يعكس أيضا طبيعة العمل العالمي، طالما أن بإمكان المجموعات المدنية تكملة الشبكات أو التحالفات أو التكتيكات التي يمكن أن تمتد خارج حدودها الخاصة. وعلى هذا المستوى الثالث، تدخل المنظمات الأهلية والمجموعات المدنية في نزاعات مع حكوماتها. مثلاً، بخصوص منظمة التجارة العالمية، وبنظرة سريعة على المجموعات المتظاهرة، يتبين لنا مشاركتها في علاقات متعددة واستراتيجية ناشطية محلية وعالمية ذات طرفين. وكيف تدعم هذه الشبكات العابرة للحدود القومية نشاط المنظمات الأهلية الجنوبية محلياً أو إقليميا؟ ولننظر مثلاً للانتصار الأخير الذي تحقق ضد الشركات المتعددة الجنسيات في جنوب أفريقيا، حيث رفعت شركات دوائية متعددة الجنسيات قضية ضد الأدوية المصنفة بدون ترخيص (generic medecin) لمرض الإيدز. وتنبع قوة المنظمات الأهلية الجنوب أفريقية من كونها لعبت دوراً حاسماً على مستوى وطني ضد الأبرتهايد. وقد دعمت منظمات أهلية دولية مثل أوكسفام وأطباء بلا حدود الحملات التي أطلقتها منظمات اجتماعية محلية ومؤسسات حكومية. وفي هذه الحالة، تلقى العاملون من الجنوب دعماً ومؤازرة من الشبكات العابرة للحدود القومية تتعلق بنزاع يحدث على المستوى المحلي.

وتكمن أهمية تعريف هذا المستوى الثالث في كونه يلقي الضوء على موقع المنظمات غير الحكومية الجنوبية في الشبكات الناشطة العالمية، ويمكننا من طرح السؤال التالي: ما هي المنافع التي تجلبها هذه المنظمات من هذه الشبكات بخلاف مشاركتها في الرواية السائدة على المستوى العالمي؟ وهل تستطيع جني المنافع من هذه الشبكات في نزاعاتها المحلية إلى حد ما؟ وما هي الآليات التي تلزمها للتطور حتى تصبح مجهزة بشكل أفضل للقيام بهذا العمل؟ وما هو الدور المنوط بالمنظمات الأهلية الجنوبية؟ وهل يمكنها أن تبقى مهملة في الصراعات في النظام العالمي. وهل يمكنها ترجمة الإمكانات المتاحة من "عملية التمدين العالمية" إلى مكاسب ملموسة في نزاعاتها الخاصة في سياقها المحلي؟

6-3. مؤتمرات الأمم المتحدة

منذ التسعينيات تنظم الأمم المتحدة مؤتمرات عالمية على مستوى عالٍ لتغطية مجموعة من القضايا الاجتماعية والتنموية تحت رعاية مبادرتها لمحاربة الفقر وقضايا أخرى مهمة. وبدءاً بالمؤتمر العالمي للطفولة المنعقد العام 1990، ركزت هذه المؤتمرات على قضايا تتراوح بين البيئة وحقوق المرأة، واشتملت بشكل أساسي على: مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (UN Conference on Environment and Development) في ريو ديجانيرو في حزيران 1992، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (The World Conference on Human Rights) في فيينا في حزيران 1993، والمؤتمر العالمي للتنمية المستدامة والدول النامية في الجزر الصغيرة (The Global Conference on the Sustainable Development of Small Island Developing States) في نيسان – أيار 1994، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (the International Conference on Population and Development) في القاهرة في أيلول 1994، المؤتمر الدولي الرابع للمرأة (The Fourth World Conference on Women) في بكين في أيلول 1995، والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية (World Summit

(for Social Development في كوبنهاجن في 1995، ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (Second UN Conference on Human Settlements) (Habitat II) في استنبول في حزيران 1996.

وتتميز المؤتمرات العالمية بشمولية جديدة وبالتركيز على مشاركة الأطراف الحكومية وغير الحكومية في صياغة المعايير الدولية والآليات المنظمة الخاصة بالتنمية الاجتماعية. فمثلا، القمة العالمية للتنمية الاجتماعية (World Summit for Social Development) التي انعقدت في آذار 1995 في كوبنهاغن، وحضرها أكثر من 180 من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك 117 رئيس دولة وحكومة وممثلون عن أكثر من 800 منظمة أهلية. وفي هذا المؤتمر، وصف الأمين العام السابق للأمم المتحدة، بطرس بطرس-غالي، مبادرة المنظمة بأنها تسهل خلق إطار عمل يمكن فيه للفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين أن يتشاركوا في الفعل وصنع القرار.[lxiii]

لا يمكن التقليل من أهمية مؤتمرات الأمم المتحدة التي يسمح فيها للمؤسسات الاجتماعية بالحضور في ملتقى عالمي جنباً إلى جنب مع ممثلي الحكومات. لكن، لا بد لهذه النظرة التي تساوي بين النشاطات المدافعة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية في مؤتمرات الأمم المتحدة والحركة الاجتماعية العابرة للحدود القومية أن تأخذ بالحسبان القيود داخل هذه المحافل والبعد الوظيفي وأولويات صياغة القواعد في هذه الملتقيات. وما زالت المنظمات الأهلية غير قادرة على فرض رؤيتها البديلة في مثل هذه المؤتمرات، كما أنها ما زالت غير قادرة على التطرق للأسباب البنيوية المستترة للأشكال الجديدة من غياب اليقين والأمن التي تؤثر على حياة الشعوب. وعلى الرغم من الوزن السياسي الكبير الذي حظيت به الاتفاقات المتبناة في هذه القمة وهي **بيان كوبنهاجن وبرنامج العمل** بفعل حضور هذا العدد الكبير من قادة العالم، فإن هذه الصيغة تقلل أيضاً من الإمكانيات المتاحة لرؤية بديلة.

وأخيراً، يبدو كذلك أن مشاركة المنظمات الأهلية في مؤتمرات الأمم المتحدة ليست بدون قيود. فمثلاً، تحدت الولايات المتحدة الأمريكية مشاركة هذه المنظمات في الأمم المتحدة، وقام ممثلها في اللجنة الخامسة (المالية) للجمعية العمومية بطلب إضافة عبارات للقرار الخاص "بأنماط المؤتمرات" (في 5 شباط 2001) يطلب فيه من المنظمات الأهلية دفع ثمن الخدمات التي تمدها بها الأمم المتحدة أثناء المؤتمرات عندما تقوم بتقديم تسهيلات لها. وفي حال اتخاذ هذا القرار، فمن الواضح أنه سيؤدي إلى جعل المنظمات الأهلية تدفع مقابل كافة الوثائق واستخدام القاعات وترجمة الوثائق الخاصة بها وأية "تكاليف" أخرى عن المنظمات الأهلية في الأمم المتحدة. ومن المفترض أن يطبق هذا القرار على مكاتب الأمم المتحدة في جنيف وفيينا أيضاً. وأكد على هذا التقرير مسؤولو بعثة الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة، وهم أنفسهم لا يؤيدون مقترح دولتهم في اللجنة الخامسة. وسيكون هذا القرار كارثة بالنسبة للمنظمات الأهلية، ويعتبر مثالاً عظيماً على نفاق الحكومات التي تتحدث دائماً عن أهمية تشجيع مشاركة المنظمات الأهلية في الأمم المتحدة. كما أن القرار يتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة وقرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة القرار 31/1996 الذي يمنح المنظمات الأهلية ترتيبات استشارية وحقوقاً للمشاركة والتحدث واستلام الوثائق وتدويرها وعرضها.

وفي القسم التالي، سوف ندرس مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الخامس حول المرأة، في بكين العام 1995، وقمة نيويورك (بكين+5) العام 2000. ويدرس تحليلنا هذا الحدث من منظور المنظمات غير الحكومية الجنوبية، وبخاصة المجموعات النسوية الفلسطينية. وبالإضافة لإثارة التحديات التي تواجهها المجموعات الجنوبية لإقحام نفسها في مثل هذه الملتقيات العالمية، يحدد التحليل أيضاً طريقة هيكلة القوة المحلية، وبخاصة بين المنظمات الأهلية وحكوماتها التي يعاد إنتاجها داخل هذه الملتقيات. وأخيراً، نطرح مشكلة المفهوم الأساسي للعمل العابر للحدود القومية مع تحديد الأثر الذي يحدثه عمل المنظمات الأهلية الجنوبية على الشبكات الإقليمية على المستوى العالمي.

قمة المرأة في بكين

كان مؤتمرا بكين (1995) ونيويورك (بكين+5) (2000) الأخيرين في سلسلة مؤتمرات عالمية نظمت حول دعم تطور المرأة. وسبقت قمة بكين+ 5 أربعة مؤتمرات عالمية: بكين (1995)، ونيروبي (1985)، وكوبنهاجن (1980)، ومكسيكو ستي (1975). وبدأت هذه القوة الدافعة للنشاط العالمي بخصوص قضايا المرأة مع السنة

الدولية للمرأة (1975) التي أطلقت "عصر المرأة" الجديد في الأمم المتحدة، وكانت عاملاً مهماً في دفع نهوض الحركة النسوية العالمية (Chen, 1996:140).

وشاركت المؤسسات النسوية الفلسطينية في بكين+ 5 وفي المؤتمرات العالمية النسوية التي سبقتها. وتبين تجربة هذه المنظمات في بكين+ 5 الكثير حول طريقة إقحام المنظمات الجنوبية لنفسها في هذا النوع من المحافل، وكذلك طريقة مشاركتها في العمليات المرتبطة بها، مثل طرح قضية الأجندة الدولية أو المبادرة بنشاط على المستوى الإقليمي. ويمكن من هذه الزاوية تفكيك الفرضيات الأساسية حول مدافعة المنظمات الأهلية في مؤتمرات الأمم المتحدة، وذلك بعرض فرضية أخرى تنص على أن السمة المركزية في مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية هي وظيفة صياغة القواعد داخل السياسات الشمولية التي تحددها الدولة. وفي الوقت ذاته، تواجه المنظمات الأهلية، وبخاصة الجنوبية منها، هيكليات القوة المحلية، وبخاصة الجهات الحكومية، عند المدافعة عن قضايا داخل ملتقيات الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، يميز التحليل التالي بين عاملين، وهما: من يؤثر على طريقة إقحام المجموعات النسوية الفلسطينية نفسها في المؤتمرات الدولية وآليات وطرق مشاركة المجموعات النسوية في الملتقى العالمي. وتشتمل العوامل المؤثرة على مشاركة هذه المؤسسات في مؤتمرات الأمم المتحدة على: التحول داخل قمم الأمم المتحدة حول المرأة من أسلوب عمل المدافعة إلى التركيز على حل المشاكل (problem solving) ضمن قواعد اللعبة التي حددتها الدولة، وعلاقات القوى بين المنظمات الأهلية وممثلي الحكومة التي يعاد إنتاجها في هذه الملتقيات. وبالإضافة إلى هذا، نجد **الطرق الخلصة** والآليات التي تشارك من خلالها هذه الأطراف غير الغربية في المحافل العالمية، مثل الاستثمار في الإعدادات والاستراتيجيات قبل الحدث، ويشمل هذا بناء التحالف. ولكن إن وجدنا ذلك ضعيفاً على مستوى المؤتمرات العالمية، فإن ما اتضح من دراسة الحالة الفلسطينية في بحثنا هذا هو أن المستوى الإقليمي يمثل موقعاً محتملاً يمكن للنساء العربيات أن يبدأن منه في إطلاق منظورهن الخاص وتحريك الحوار النقدي مع التوجهات العالمية لقضايا المرأة. ويرتبط بصعود التشبيك الإقليمي قضية موقع النساء العربيات في حدث التشبيك العابر للحدود القومية. وتظل الكثير من القضايا غير مُحلَّة في حالة المجموعات النسوية العربية، مثل: ما هي تلك العوامل التي تسهل أو تعيق مشاركتها في التشبيك العابر للحدود القومية؟ وكذلك ما الذي يحدد أو يؤخر تدويل القضايا الإقليمية أو المحلية في العالم العربي؟

وعند دراسة مشاركة النساء الفلسطينيات في بكين+ 5، من الضروري البدء بعموميات مختصرة حول السياق الأوسع الذي يقع فيه هذا المؤتمر العالمي من خلال مراجعة أهمية عِقْد الأمم المتحدة للمرأة.

عقد الأمم المتحدة للمرأة

ولد عقد الأمم المتحدة للمرأة (1975-1986) من السنة الدولية للمرأة. ومما يعكس دور المنظمات الأهلية في تعريف إطار العمل العالمي المراقب لقضايا المرأة، فقد قامت منظمة غير حكومية نسوية تتمتع بمكانة إستراتيجية في الأمم المتحدة بطرح فكرة السنة الدولية للمرأة (Berkovitch, 1999:120). وتنظم العقد حول موضوع "المساواة، والتنمية، والسلام". ونظمت ثلاثة مؤتمرات لافتتاح وتقييم واختتام العقد. وفي أول مؤتمر منها في مكسيكو سيتي عبرت النساء عن إحباطهن بسبب إبعادهن عن برامج التنمية(. وغطى المؤتمر الوسط في كوبنهاجن نطاقاً أوسع من قضايا التنمية ونقد المقاربات السابقة حول النساء في التنمية (Chen, 1996). وأخيراً، صدرت عن المؤتمر الختامي في نيروبي وثيقة نصت على إطار عمل تحليل وتدابير إجرائية للتعامل مع المعيقات التي تؤخر تطور المرأة (Chen, 1996:141). وظلت الوثيقة التي صدرت عن نيروبي **التطلع قدما لإستراتيجيات تقدم النساء** سارية حتى العام 2000. ثم حلت محلها الوثائق التي صدرت عن مؤتمرات بكين لتحديد إطار العمل الموجه للمجمع الدولي في دعم حقوق المرأة.

وعلى أحد المستويات، أوجدت الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية مقاييس دولية لحقوق المرأة تبناها ممثلو الحكومة والمؤسسات الوطنية كافة، ما مد المرأة بأدوات جديدة تستخدمها في مجتمعها للمدافعة عن تحسين ظروفها الحياتية (Afkhami and Friedl, 1997:xiv). وعلى مستوى آخر، يسرت هذه الملتقيات الدولية اجتماع النساء في أنحاء العالم كافة، ما غير طبيعة الحركة النسوية الدولية، وشجع أشكالاً جديدة من الناشطية العابرة للحدود القومية حول القضايا النسوية.

نذكر هنا ثلاث ملاحظات جديرة بالذكر تشكل جميعها فهمنا للسياق الذي تتقدم فيه المجموعات النسوية الفلسطينية، وتجد مكاناً لها ضمن هذه الملتقيات العالمية. الأولى، يجب ألا نفترض أن اجتماع المجموعات النسوية من أنحاء العالم كافة للمدافعة عن وتشكيل إطار العمل الناشئ للأجندة الدولية حول حقوق المرأة عملية بدون مشاكل بأكملها. ويناظر البعض، مثلاً، بأن الانقسامات مثل الشمال – الجنوب، والغني – الفقير، والمتطور- غير المتطور، ما زالت أرضاً خصبة داخل حقل نشاط المنظمات الأهلية حول المؤتمرات الدولية (Clark, Friedman, Hochsteler, 1998:33). وكما يشير هؤلاء الكُتاب، فإنه في مكسيكو سيتي، اهتمت المنظمات الأهلية الجنوبية بالتنمية والإمبريالية، بينما انصب اهتمام المنظمات الشمالية على التمييز الجنسي. وكذلك في نقاش كوبنهاجن لشجب الأبارتهايد والصهيونية، انقسمت المنظمات الشمالية والجنوبية. واعتبرت المنظمات غير الحكومية الشمالية هذه التصريحات "تسييساً" لقضايا المرأة، في حين أن النساء في المجتمعات النامية تعتبر هذه الأنظمة جزءاً من النظم التي تديم بقاء "التمييز الجنسي القمعي" (Berkovitch, 1999:123).

والثانية، مع كل هذه التوترات يصف البعض عقد المرأة على أنه فترة عُرفت فيها الحركة النسوية بموجب علاقاتها بالهيكليات الأخرى في العالم (Stienstra, 1999). ولكن بإقراره بتنوع "الحركة/ات النسوية"، طرح البعض فكرة أن العقد انتهى بالاعتراف بتعدد المناظير بشأن قضايا المرأة لمختلف المجموعات النسوية في أنحاء العالم كافة. وعليه، أدى هذا الاعتراف إلى التركيز على بناء التحالفات داخل الحركة النسوية الدولية كوسيلة لإطلاق الحملات وإثارة قضايا في الأجندة الدولية (Betrovitch, 1999; Jahan, 1995).

والثالثة، إضافة لهاتين النقطتين الخارجتين من المؤتمرات الدولية وحولها، تطورت مبادرات مدافعة نسوية كثيرة، بما في ذلك شبكات إقليمية وشبكات عابرة للحدود القومية. وتشكلت شبكات إقليمية في أمريكا اللاتينية، وآسيا، وأفريقيا بعد نيروبي. وفي العام 1984، تأسست شبكة (DAWN) (شبكة الباحثات الجنوبيات)، وأصبحت منذ ذلك التاريخ مرجعاً مهماً للمنظمات النسوية في المجتمعات النامية. ومثلاً، تعتبر بعض المنظمات النسوية الفلسطينية هذه الشبكة مرجعاً للرؤية البديلة للمجموعات النسوية الجنوبية.[lxiv] كما أن الشبكة معروفة ببرنامج البحث البديل الخاص بها، وأدت دوراً قيادياً في عرض الآثار السلبية لبرامج التكيف الهيكلي الخاصة بالنساء في المجتمعات النامية، وبهذا أثارت، وبنجاح، قضية لآثار برامج التكيف الهيكلي على النساء (Steinstra, 1999). وتمثل المنظمات مثل شبكة الباحثات الجنوبيات وسيلة مهمة يمكن للمجموعات النسوية غير الغربية أن تستخدمها لإقحام نفسها في العمليات العالمية وتحدي المناظير المحورية السائدة لتقديم رؤية بديلة للمدافعة عن منظور النساء الجنوبيات.

كما أن وجود الشبكات الإقليمية يقترح مستوى آخر من النشاطات يمكن للمجموعات النسوية في البلاد النامية أن تشارك من خلالها في إطار عالمي، أو استخدام مثل هذه الآلية في إقليمها الخاص. وفي حين يمكن لهذه الأشكال من العمل أن تحظى باهتمام دولي، فإنه من الممكن أيضاً ألا يتم الاعتراف بمثل هذه الناشطية بعض الشيء على المستوى العالمي. وسنطرح هذا الموضوع بتفصيل أكبر من خلال مناقشتنا للشبكة النسوية العربية (عايشة) (يمكن قراءة الموضوع في القسم الخاص بالتشبيك الإقليمي). لقد درست كل من كاثرين سيكينك وماغريت كيك أثر هذه الشبكات من خلال تتبع صعود العنف ضد المرأة كأجندة عالمية. وبينتا كيف تمت صياغة هذه الأجندة من خلال جهود مجموعات عابرة للحدود القومية وبناء تحالفات داخل الحركة النسوية، وكذلك من خلال التحالف بين الحركة النسوية وحركة حقوق الإنسان. وتوضحان كذلك الدور الدياليكتيكي للمانحين في تشجيع صعود هذه الأجندة (Sikkink and Keck, 1998:170-182). وداخل شبكات المدافعة العابرة للحدود القومية هذه، تسمح آليات بناء التحاف "بإدخال" الفاعلين للمشاركة في صياغة مثل هذه الأجندة. ولكن في الوقت نفسه، يمكن إثارة أسئلة حول ما إذا كانت المجموعات الجنوبية تبادر إلى مثل هذه الشبكات وتشارك فيها. كذلك، يمكن أن نسأل عن نوع المعيقات، مثل القيود على الموارد، التي تحد من قدرة المجموعات مثل المنظمات النسوية العربية على الدخول إلى مثل هذه

الشبكات بفعالية. ويجب ألا نسَلِّم بأن القضايا مثل ما إذا كانت المجموعات النسوية غير الغربية، مثل المنظمات النسوية العربية، تجد لها محلاً ووسيلة للمشاركة في أشكال النشاط العابر للحدود القومية وصياغة الأجندة.

التحول في المناظير المحورية، من نيروبي إلى بكين

"سيخلق الأبارتهايد الاقتصادي العالمي وهو نتيجة حتمية لبرامج التكيف الهيكلي على سياسات التجارة الحرة تمييزاً بين النساء في العالم. وستخلق هذه المساواة في عالم منقسم أقلية من النخبة تضم النساء "الناجحات" مثل موظفات الأمم المتحدة ورئيسات الشركات الكبرى ورئيسات الدول وعدد كبير من النساء اللاتي يتمتعن بالحقوق نفسها مثل رجالهن في الفقر والجوع والتشرد والبطالة. ولا ترغب نساء العالم في مثل هذا النوع من المساواة الخالية داخل وحشية عدم المساواة في نظام التمييز العالمي" (Shiva, 1995:8).

وأثارت بعض الأصوات المعارضة، مثل صوت فاندانا شيفا في الأدبيات، الادعاء بأن مؤتمرات الأمم المتحدة تمثل موقعاً لحل المشاكل الفنية بعد نزع السياسي عنها. وهذه الأصوات دعمت مشروع إعادة هيكلة عالمية، ونجد بذلك بعض الأمثلة. وعند تتبع مؤتمرات الأمم المتحدة للمرأة من نيروبي إلى بكين ينكشف لنا التحول من أجندة المدافعة إلى الأجندة التي شكلتها قواعد اللعبة التي حددتها الحكومة. وتدعم ملاحظاتنا وتجارب المجموعات النسوية الفلسطينية في المؤتمرات النسوية هذه الرؤية. فمثلاً، عبرت بعض الناشطات النسويات الفلسطينيات اللاتي قابلناهن بخصوص المشروع عن تحفظاتهن بشأن القمة النسوية الأخيرة في الأمم المتحدة، ومؤتمرات بكين، بسبب تدني الاهتمام بالقضية الوطنية الفلسطينية. ووضحن أنه على عكس بكين، أوليت الأجندة الوطنية الفلسطينية في نيروبي اهتماماً مساوياً للأجندة الاجتماعية لتدعيم حقوق المرأة. [lxv] كما سنطرح فيما يلي، تعكس هذه الملاحظات التحول في دور قمم الأمم المتحدة للمرأة من آلية مدافعة تتحدى المناظير المحورية للدولة وتفسيرها للعلاقات الاقتصادية والسياسية، إلى ملتقى لحل مشكلات تحدد ضمن سياسات الدولة الشمولية. وستوضح لنا القراءة المختصرة لمؤتمري نيروبي وبكين هذا التحول.

نيروبي: رؤية اجتماعية بديلة

بداية، في المؤتمر العالمي الذي انعقد العام 1985 في نيروبي لتقييم عقد الأمم المتحدة للمرأة، ظهر مفهوم تنمية المرأة، وكان واضحاً أنه ناشطي بطبيعته. ونجد سمتين مميزتين في الوثيقة الختامية تعكسان هذه النقطة: الأولى، صيغت البيانات لنقد توجه العولمة بقيادة رأس المال وأثرها في إحداث الاضطراب في حياة الشعوب. واتخذ موقف واضح لدعم حق الشعوب في تقرير مصيرها. وصيغ هذان التصريحان في وثيقة تهدف إلى دعم رؤية بديلة للعدالة الاجتماعية ليس فقط على المستوى الاجتماعي بين الرجل والمرأة، ولكن كذلك بين الدول.

ومن خلال النظر إلى الوثيقة الختامية تتضح لنا الرؤية البديلة المطروحة في نيروبي في طريقة فهم العلاقة بين أهداف العقد، والمساواة والتنمية والسلام. وتم قبول هذه الركائز الثلاث على أنها **ترتبط فيما بينها وتعزز بعضها ببعض**. ولنلاحظ طريقة الصياغة، فمثلاً تنص هذه الوثيقة على أن "المساواة مهمة للتنمية والسلام، لأن عدم المساواة على المستويين الوطني والعالمي يدوم ويزيد التوتر بأنواعه كافة." [lxvi] ويبين لنا هذا الاستشهاد الكثير: أولاً من الواضح بمكان استخدام مفهوم أكثر شمولية **للمساواة** يتخطى مستوى العلاقة بين الجنسين إلى العلاقات بين الشعوب. وهذا له دلالة كبيرة، حيث أنها كوثيقة تؤسس أجندة دولية لحقوق المرأة، فإن إطارها المرجعي يتخطى المستوى الاجتماعي، ويربط بين الوطني والعالمي لعدم المساواة مع الرخاء الاجتماعي. ومرة أخرى، يعكس هذا طموح المؤتمر الذي قصد طرح رؤية بديلة، ليس فقط للعلاقات الاجتماعية، ولكن أيضاً للعلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول.

بغض النظر عن طبيعة النظام العالمي الاقتصادي النامي الذي انتقدته الوثيقة مطولاً، وبالتركيز على تبعات وثيقة نيروبي بالنسبة للحق في تقرير المصير، يلاحظ أنه في داخل إستراتيجيات نيروبي للتطلع قدماً، تم استيعاب حقوق المرأة والحقوق الوطنية على أنها تعتمد الواحدة على الأخرى وترتبط بها. وبشكل محدد، أقر بأن تحقيق الحقوق

الوطنية يعتبر شرطاً للحماية الفعالة لحقوق المرأة. وتنص الوثيقة مثلاً على أن: "يمكن للتحسين الكامل والفعال لحقوق المرأة أن يحدث في أفضل حالاته في ظروف السلام والأمن الدوليين، حيث تبنى العلاقات بين الدول على أساس الحقوق الشرعية الأمم الكبرى والصغرى كافة، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وفي الاستقلال والسيادة والتكامل بين أراضيها والحق في العيش بسلام ضمن حدودها الوطنية" (الوثيقة نفسها، الفقرة 14).

وأخيراً، ما يعكس فترة السبعينيات والثمانينيات حين لم يكن قد مر وقت طويل نسبياً على تراث التحرر من الاستعمار وحدة صراعات التحرر، اشتمال وثيقة نيروبي على مواقف محددة اتجاه جنوب أفريقيا وفلسطين. وتم تكريس فقرتين لهاتين القضيتين، وهما 259 و 260 بعنوان: **النساء والأطفال تحت نظام الأبارتهايد والنساء والأطفال الفلسطينيون.** ويمثل هذا شهادة واضحة على التوجه نحو نشاط المدافعة في توصيات مؤتمر نيروبي. فمثلاً، فيما يتعلق بجنوب أفريقيا، فقد وضعت في الأولوية، وأطلقت النداءات لدعم حركة التحرر، وصيغت الالتماسات لفرض عقوبات دولية على نظام الأبارتهايد. وبالطريقة نفسها، صرح فيما يتعلق بناميبيا: "لا بد من جعل التحرر الشامل وغير المشروط لناميبيا هدفاً رئيسياً لاستراتيجيات التطلع قدما" (فقرة 259). صحيح أن الفقرة الخاصة بأفريقيا كانت أكثر تسييساً وتوجهاً نحو المدافعة من الفقرة الخاصة بفلسطين، فإن الأخيرة كانت خطوة مهمة أيضاً في تسجيل والإقرار بحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير دولياً. وفي كل واحدة من هاتين الفقرتين، تأسس بوضوح الرابط بين تنمية النساء والحقوق الجماعية: حقوق الشعب كله.

بكين وإعادة التأكيد على مناظير الرسمية المحورية

وعلى عكس تصور تنمية المرأة الذي تمخض عن نيروبي، ظهرت رؤية جديدة لحقوق المرأة في مؤتمر بكين العالمي للمرأة العام 1995. وأتى المؤتمر في فترة ما بعد الحرب الباردة وتزامن مع حركة الدمقرطة في أوروبا الشرقية والجنوب ومع ظهور أشكال جديدة من الصراع العرقي وإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي، وأفضى إلى منظور محوري جديد في جوهره لتنمية المرأة. ويبين لنا تفحص **إعلان وخطة العمل بكين** استبدال توجهات المدافعة التي ظهرت في نيروبي وتصوراتها النقدية للنظام العالمي بإطار عمل يدعم ولا ينتقد المنظور المحوري الرسمي للنظام العالمي. ويتطلب هذا الأمر بعض التوضيحات: أولاً يتضح هذا التحول، بشكل عام، في تغيرين نراهما داخل وثيقة بكين وهما أن الأصوات الناقدة للعلاقات الاقتصادية العالمية صممت، وساد موضوع الاستقرار السياسي في مقابل دعوات الناشطين السابقة لدعم حركات التحرر. ثانياً، تميزت الاتفاقية التي تم التوصل إليها في بكين بسمتين، فمن ناحية، ازداد التعمق في الأجندة الاجتماعية لحقوق المرأة وتوسع مجالها، مع توصيات خاصة في مختلف المجالات مثل الصحة، والتعليم، والنساء، والفقر. ومن ناحية أخرى، استبدل المستوى السياسي للرؤية البديلة للعلاقات بين الأمم بالمصادقة على كل من وسائل فض النزاع تحت رعاية الدولة، وعلى قانون حقوق الإنسان الدولي كوسيلة ملائمة للتعامل مع العداوة بين الشعوب. ومن خلال التركيز بشكل محدد على قسم من الوثيقة النهائية، **النساء والنزاع المسلح،** يمكن لبعض الملاحظات أن توضح هذه التصريحات.

بداية، لا بد لنا أن نبين أنه في هذا القسم من الوثيقة نجد إقراراً بأن النزاع والعداوة، بما فيها الاحتلال الأجنبي، يؤثران على رخاء كل من النساء والرجال (**إعلان وخطة العمل بكين،** الفقرة 131). كما أضيفت عبارة تؤكد على حق الشعوب كافة في تقرير مصيرها (فقرة 145). ولكن على عكس نيروبي، لم تكن العلاقة بين حقوق المرأة والحقوق الوطنية مبينة صراحة، كما لم تتم مناقشتها بشكل متكامل. أضف إلى ذلك عدم مناقشة حالات معينة من الاحتلال العسكري مثل الحالة الفلسطينية. وبدلا من التركيز على الحقوق الجماعية، كما كان الحال في نيروبي، ظهر الفرد في بكين كوسيط يتم من خلاله التعامل مع حقوق المرأة وحقوق الشعوب في أوقات الصراعات. وتوجد طريقتان لاستقبال هذا الأمر وتفسيره: الأولى، من الواضح تقدم الأجندة النسوية الاجتماعية على المستويات كافة في اتفاقية بكين، بما في ذلك مثلاً حماية حقوق الإنسان للمرأة في أوضاع النزاع. ويمكن القبول بأن مثل هذه التوصيات مهمة بحد ذاتها، ولكن تحليلنا يتطرق إلى قضية أخرى وهي موقف الوثيقة الختامية للأجندة الحكومية والرؤية الاجتماعية للفاعلين غير الحكوميين. وأبقت وثيقة نيروبي على مسافة نقدية من المناظير المحورية

الحكومية، ولكن هذه المسافة تقلصت في بكين. ويجب قراءة وثيقة بكين على هذا المستوى من التحليل، ويمكن توضيح موضوع بكين من خلال مثالين نهائيين:

المثال الأول يتعلق بالوسائل السلمية لفض النزاع. ففي نيروبي، كانت البيئة المثالية لحماية حقوق المرأة هي النظام العالمي المكون من دول مستقلة وذات سيادة. بينما نصت وثيقة بكين على أن الوضع الأمثل كما يلي: "إن البيئة التي تحافظ على السلام العالمي وتروج لحقوق الإنسان وتحميها وتصاحبها الديمقراطية **والتسوية السلمية للنزاعات**، حسب مبادئ عدم التهديد أو استخدام القوة ضد السيادة على الأرض أو الاستقلال السياسي، بالإضافة لاحترام السيادة حسب نصوص وثيقة الأمم المتحدة تشكل عاملاً مهماً لتقدم النساء". (المصدر السابق نفسه، فقرة 131). وفي الواقع، يعتبر المرجع للسلام العالمي وحقوق الإنسان أمراً مرحباً به ومهماً، ولكن القراءة النقدية لهذه الفقرة في مقابل السياق اللغوي لوثيقة نيروبي تبين لنا حدوث تحول من دعوات الناشطين الداعمة لنضال الشعوب من أجل التحرر إلى وضع الأولوية لوسائل فض النزاع تحت رعاية الدولة. وينبع هذا من تركيز النظام العالمي (ذات مركزية الدولة) على الاستقرار السياسي. وعلى عكس الإقرار بالحق في تقرير المصير، تركز وسائل فض النزاع على احتواء النزاع وتخفيف المطالب الأخلاقية والعقائدية في حقوق الشعوب التي يحققها لها مفهوم تقرير المصير.

ويتعلق المثال الثاني بتدعيم آليات حقوق الإنسان الدولية. ففي إعلان بكين، تأسست علاقة بين الصراعات الدولية وانتهاكات حقوق الإنسان. ومع هذا التحول، اتخذ منعطف باتجاه آليات القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني. مثلاً، تنص الوثيقة على أن، "انتهاكات حقوق الإنسان في حالات النزاع المسلح والاحتلال العسكري تعتبر انتهاكات للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني حسب نصوص أدوات حقوق الإنسان الدولية واتفاقيات جنيف العام 1949، والبروتوكولات الملحقة بها" (فقرة 133). من ناحية المبدأ، يعتبر تطبيق القانون الإنساني الدولي إنجازاً متقدماً ومهماً. ولكن لا بد من اعتبار آثار مثل هذه المصادقة على نصوص أخرى في إعلان بكين: أولاً، فيما يتعلق بطريقة التعبير في إعلان بكين، فلقد فصلته المصادقة على قانون حقوق الإنسان والحقوق الجماعية-الوطنية وحقوق الإنسان الفردية. ونتيجة ذلك، فقد سقط من الحساب انتهاك الحق الوطني في تقرير المصير، وهو بعد أصيل وشكل من العنف مثل الاحتلال، ما يعيد صياغة هذا الشكل من الهيمنة إلى حقوق الإنسان الفردية، وكذلك فيما يتعلق بحقوق المرأة. فمثلا، أصبح النظر إلى مسؤوليات قوات الاحتلال الأجنبي اتجاه الشعوب التي تحكمها محصورة في قدرتها على حماية الفرد. وفيما يتعلق بالإجراءات التي تتخذها الحكومات، تنص الوثيقة على: "اعتبار المصادقة على الأدوات الدولية التي تشتمل على الأحكام ذات العلاقة بحماية النساء والأطفال في النزاعات المسلحة، بما فيها اتفاقية جنيف الخاصة بحماية الأفراد المدنيين في زمن الحرب الموقعة العام 1949، والبروتوكولات الملحقة بها المتعلقة بحماية ضحايا النزاع المسلح (بروتوكول 1)" (فقرة 144.أ).

ويعكس هذا الرؤية التي انبعثت في بكين. وفي حين تم التركيز على الأجندة الاجتماعية لحقوق المرأة، فإن ذلك تم في إطار المنظور المحوري الحكومي الرسمي بخصوص النظام الدولي. ويتم حل المشكلات الناشئة من قضايا مثل النساء والفقر أو دور النساء في التنمية، ولكن اختفت الرؤية الاجتماعية البديلة التي أكد عليها نظام العدالة الدولي الناشئ عن نيروبي. ويمثل كل من المصادقة على أدوات حقوق الإنسان والوسائل السلمية لفض النزاعات قواعد لعبة حاكتها الدولة. لقد أثبتت الآليات التي تشرف عليها الدولة وهيكليات دولية عدم فعاليتها في تناول بعض القضايا مثل حق الشعوب في تقرير المصير.

وبدون الخوض بالتفاصيل، لا بد لنا أن نذكر أن المنظور المحوري الجديد الذي ظهر في مؤتمر بكين قد تأكد أكثر في مؤتمر بكين+5 المنعقد في نيويورك في حزيران 2000. ويوجد مثالان يستحقان الذكر هنا: أولاً ما يدل على الفصل بين الحقوق الفردية والجماعية هو التركيز على المقاربات المرتبطة بالنوع الاجتماعي للنزاعات بدون اهتمام واضح بحقوق الشعوب كمجموعة. وتنص الوثيقة مثلاً على: "هناك اعتراف أكبر بالآثار المدمرة للنزاع المسلح على النساء والرجال، وأن أسلوب العمل ذا الحس الجندري لتطبيق قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي مهم" (**إجراءات ومبادرات إضافية لتنفيذ إعلان بكين وخطة العمل** ، فقرة 12). ومن الواضح أهمية هذا التصريح، ولكنه صدر بدون بيان نوعي يؤكد على أهمية السيادة والاستقلال الوطني. وفي هذا الصدد، يكون الأثر أن تتجاوز حقوق الإنسان الفردية حالة النزاع. والغريب أن هذا الأمر يهمل أن طريقة تشكيل حقوق الفرد والحقوق الجماعية جزءاً لا ينفصل عن المساواة والرخاء الاجتماعي. وفي الوقت ذاته، يكون لهذا التصريح

المحير معنى تاماً في سياق النقاش المبين أعلاه، أي سيطرة المنظور المحوري للدولة داخل المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة. ثانياً، من المثير للاهتمام أنه لاحقاً للتحول نحو الوسائل السلمية لفض النزاع المطروح في بكين، يرد ذكر التدخل الإنساني في بكين+5 على أنه شكل أساسي للمساعدة في أوضاع ما بعد النزاع. ويتم تعريف المساعدة الإنسانية وعمل المنظمات الأهلية على أنه آلية مهمة في التعامل مع حاجة النساء في أزمنة الصراع (الفقرة 12). وهذا ينسجم مع بعض القضايا التي أثيرت في نقاشنا للمساعدة الإنسانية في الفصل الأول.

من نيروبي إلى بكين، بعض الملاحظات الختامية

يثير التحول من الأجندة ذات الاتجاه الدفاعي (advocacy-oriented) في نيروبي إلى أجندة مركزها الدولة في بكين بعض الأسئلة الوجيهة حول الملتقيات العالمية للأمم المتحدة، وبشكل أكثر تحديداً بخصوص العلاقة بين الأمم المتحدة ومصالح الدول. وسندرس هذا السؤال بشكل مفصل فيما بعد، ولكن الآن سنتناوله باختصار.

يصف البعض التغيرات التي حدثت في النظام العالمي من نيروبي إلى بكين كما يلي: "يطرح عالم ما بعد الحرب الباردة أولويات جديدة تنظمت حول السلام وإشكالية الحكم، والصراع من أجل البقاء والصيغ الأخيرة المرتبطة بـ "الأمان الإنساني العالمي" (Paron, 1998:184, cited by Jaworski,1994:17). ويمكن في الواقع تمييز أشكال جديدة للنزاع، وبخاصة صعود النزاعات العرقية كما كان الحال في يوغوسلافيا السابقة وحالات الإبادة الجماعية في رواندا. وفي الوقت نفسه، ظهرت أيضاً أساليب جديدة لتسوية النزاعات تضع الأولوية للوسائل غير العنيفة وجهود بناء السلام. ويمكن لقراءة مبسطة للتحول في القمم النسوية المشروح في الفصول السابقة أن ترجع هذا التحول إلى التحديات الجديدة داخل النظام الدولي، وكَرَدٍ على أشكال النزاع الجديدة. ولكن هذه الرؤية نفسها وضعت في سياق منظور الدولة المركزي، وهي تتغاضى عن مشاركة ومساهمة الفاعلين من المنظمات الأهلية في ملتقيات الأمم المتحدة، وتغفل الرؤية الاجتماعية البديلة التي تمتلكها هذه المنظمات.

وحظيت هذه القضية بالقليل من الاهتمام، ولكن ساوى أحد المراقبين بين التحول من نيروبي إلى بكين والصراع بين ممثلي الحكومات وممثلي المنظمات الأهلية، حول الدرجة التي يسمح فيها لمنطق المدافعة، ونقد النظام العالمي المتغير داخل الملتقيات العالمية للأمم المتحدة، والاتفاقيات التي تصدر عنها. ومن واقع تجاربها في مؤتمر بكين العام 1995، طرحت فاندانا شيفا فكرة وجود محاولة صريحة للتقليل من أهمية مساهمة مؤتمر نيروبي في كل من ملتقى المنظمات غير الحكومية والاجتماع الرسمي في بكين. وبشكل محدد، الرؤية الاجتماعية البديلة التي طرحت في نيروبي، بما في ذلك الانتقادات القوية ضد النظام العالمي، وربط تمكين المرأة بالنظام الاقتصادي العالمي الناشئ، وأثره على الجنوب. وحسب هذه الباحثة، فلقد ركزت لجنة النقاشات في المنظمات الأهلية هناك على تكييف النساء مع النظام العالمي الجديد، ولكنها طالبت أيضاً الحركات النسوية بتكييف النظام العالمي لاحتياجات النساء التي تعكس احتياجات المجتمع ككل بشكل أفضل (Shiva, 1995:4-5). بالإضافة لذلك، تعزي شيفا تفكيك المبادئ التي تم تبنيها في نيروبي إلى تأثير الولايات المتحدة في تشكيل أجندة المناقشات العامة وداخل هذه المناقشات. وتضع إجراءات لجنة تيسير المنظمات الأهلية في موقع وسطاء موالين للدولة. وتعرض تجربة شيفا الشخصية تداخل بين المنظمات الأهلية والحكومات داخل الملتقيات العالمية للأمم المتحدة. وتدعم ملاحظاتها ادعاءنا بأن قمم الأمم المتحدة للمرأة تطورت من التوجه نحو المدافعة إلى مركزية الدولة. كما يدعم تعليل شيفا أطروحتنا الإضافية بوجود حاجة لأشكلة (problematize) العلاقة بين الأمم المتحدة ومصالح الدول. وهذا ما سنقوم به لاحقاً.

ما حصل في بكين يبين لنا أن الخيارات أمام وفد لبلد تحت الاحتلال كالوفد الفلسطيني ليس سهلاً، وهذا ما بينته لنا إحدى اللواتي قابلناهن: "لقد ناضلنا من أجل إدراج الاحتلال في وثيقة بكين، ولكن جزءاً من المشكلة التي واجهتنا، كفلسطينيين، يرجع إلى أن النظرة إلينا تحولت فجأة من شعب محتل أو شعب يناضل من أجل التحرر إلى شعب يعيش "حالة نزاع". ويرجع هذا بشكل كبير إلى عملية السلام.

على أية حال، يثير التحول الذي درسناه أعلاه الكثير من الأسئلة والتحديات حول كيفية الدخول إلى المستوى العالمي. وتقترح بعض الاستنتاجات المهمة على المستوى الإقليمي أن تتوصل النساء العربيات لردودها الخاصة على هذا التحول.

النساء الفلسطينيات في الفضاء العالمي: المشاركة في المؤتمر العالمي بكين+5

على الرغم من التحول في المنظور المحوري لتعريف تنمية المرأة داخل المؤتمرات العالمية، يظل صحيحاً أن هذه الملتقيات العالمية تمثل موقعاً مهماً لتبادل الأفكار، وتعريف القضايا، وتمكين المجموعات من إدخال نفسها إلى العملية، وممارسة الضغط لتدرج بندا معيناً على الأجندة الدولية. وسافرت منظمات نسوية فلسطينية وعربية من أرجاء العالم العربي كافة، بما فيها العراق، وتونس، والكويت، إلى نيويورك في حزيران 2000 لمؤتمر بكين+5، وشاركت النساء الفلسطينيات بشكل خاص في المؤتمرات السابقة، بما فيها مؤتمرا نيروبي وبكين. وتوضح لنا مراجعة تجربتهن في مؤتمر بكين+ 5 كشف مستويات المشاركة المختلفة المفتوحة أمام المجموعات النسوية وتعريف التحديات والمعيقات التي تواجهها النساء الجنوبيات لإقحام أنفسهن في الفضاء العالمي.

وتكون الوفد الفلسطيني إلى بكين من ممثلين رسميين وعن المنظمات الأهلية، وصل عددهم مجتمعين إلى 20 امرأة، 15 من المنظمات الأهلية و 5 من الجهات الرسمية. وأصدرت لجنة الأمم المتحدة لوضعية المرأة الدعوات التي أرسلت للمنظمات غير الحكومية المعترف بها (سواء من المراقبين في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، أم من تلك المنظمات التي حضرت مؤتمر بكين). كما مولت بعض المنظمات الدولية والحكومات الأجنبية النساء والشابات الفلسطينيات لحضور المؤتمر كأفراد أو كجزء من تمثيل المنظمات الأهلية، مثل يونيفيم، ومؤسسة هنيريش بول، ولكن أيضاً القنصلية المصرية في فلسطين. ولا يجب التغاضي عن دور مثل هذه المنظمات والحكومات في تمويل حضور النساء للمؤتمر، لأنه يمثل آلية مهمة لزيادة وصول المؤسسات النسوية ذات الموارد المحدودة إلى الحدث. فعلى سبيل المعلومات، كان حجم التمثيل في مؤتمر بكين 60 امرأة فلسطينية، وهو أكثر بكثير من مؤتمر نيويورك (بكين + 5). ويرجع أحد عوامل هذا التقليص الحاد في حضور النساء الفلسطينيات ربما إلى التكلفة الباهظة لحضور مثل هذه المحافل. كما أشارت إحدى النساء اللاتي حضرن مؤتمر بكين+ 5: "كلفة الفندق كانت 200 دولار في الليلة الواحدة. لقد تلقينا بعض النقود من السلطة الفلسطينية ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولكن عموماً كان المؤتمر مكلفاً للغاية، نظراً لانعقاده في مدينة نيويورك".[lxvii] ولعل اختيار مثل هذه الأماكن في نيويورك وجنيف ولندن أدى إلى إقصاء الحركات النسوية الشعبية المحدودة الموارد التي لا تتمكن من دفع هذه التكاليف الباهظة.

الكل مستعد للذهاب ... بدون استراتيجية

وعند دراسة مشاركة النساء الفلسطينيات في هذا المؤتمر العالمي، نلاحظ بسرعة وجود مستويات مختلفة من المشاركة المتاحة للمنظمات غير الحكومية داخل المؤتمر وداخل النشاطات التحضيرية ونشاطات المتابعة. ويمكننا، مثلاً، التفرقة بين مستويات تشتمل على حضور المؤتمر والتوعية حول القضايا الخاصة واقتراح رؤى بديلة من خلال تنظيم مثل هذه الورش، والعمل بنشاط لإدراج القضايا الخاصة في الوثيقة الختامية من خلال ممارسة الضغط حول مقترحات ملموسة لإدراجها في الوثيقة النهائية. ويكمن أحد العوامل المحددة التي تؤثر على المستوى الذي تصل إليه مشاركة فاعلي المنظمات الأهلية في استعدادها والمدى الذي تستثمر فيه لصياغة إستراتيجية لتوجيه وتنسيق نشاطاتها في خضم ورش العمل والنقاشات التي تشكل المؤتمرات العالمية مثل بكين+5.

وبناء على شهادات المشاركات الفلسطينيات في المؤتمر، يبدو لنا أن بعض المجموعات النسوية شاركت بشكل ملموس واشتغلت بطريقة منسقة لدفع أجندتها الخاصة. مثلاً، نشطت النساء الشاذات جنسياً الغربيات كثيراً ومارست ضغطاً فعالاً. كما وضحت لنا إحدى الناشطات الفلسطينيات أن أحد أسباب ذلك قد يكون أن هذه المجموعة بدلاً من إحباط نفسها بـ "أجندة مزحومة" مثلما هي حالة النساء العربيات، ركزت على التأثير على بند واحد في الوثيقة الختامية لتدرج منظورها في هذه الفقرة.[lxviii] وبالطريقة نفسها، كانت النساء الآسيويات من الصين وكوريا وغيرها متحدات جداً، وعملن بشكل جماعي، ونظمن ورشة عمل حضرها الكثيرون، حيث طرحن إستراتيجياتهن الإبداعية الخاصة بتوصياتهن التي جذبت الأنظار إليهن، ومكنتهن من إحداث أثر في المؤتمر.[lxix]

في مقابل قدرة مثل هذه المجموعات النسوية على إقحام نفسها بنجاح في العملية، أعربت الكثير من المشاركات من المنظمات غير الحكومية الفلسطينية عن خيبة أملهن في أدائهن ومشاركتهن في هذا المؤتمر. كما اعتبر الكثير من الأفراد عدم كفاية استعداداتهن كوفد فلسطيني ككل، واحداً من العوامل الرئيسية التي أسكتت مشاركتهن.

عند مراجعة تحضيرات الوفد الفلسطيني التي سبقت المؤتمر ونشاطاته فيه، نلاحظ أنه، في أفضل الأحوال، تبنى أسلوب عمل حسب الحاجة اتجاه المؤتمر، وكانت مشاركته محدودة في التحضير للمؤتمر. كما أنه بمجرد وصولهم صاغ فاعلو المنظمات الأهلية أسلوب عمل غير رسمي وفردي التوجه لممارسة الضغط، مستهدفين ورش العمل التي مارسوا فيها الضغط حول المفهوم الواسع لـ "أثر الاحتلال على تنمية النساء".

وتشتمل بعض الدلالات المبينة لغياب إستراتيجية منسقة لدى المجموعات النسوية على ما يلي: لم يعقد أي اجتماع قبل لقاء نيويورك لتحديد أجندة استعداداً للمؤتمر. وفي بعض الحالات، لم يكن أعضاء وفود المنظمات الأهلية الفلسطينية يعرفون بعضهم البعض، وتحدث عدد منهم عن الالتقاء بزميلاتهن الفلسطينيات في حمامات النساء مصادفة، حيث اكتشفن وجودهن في المؤتمر. كما أن اللقاء الأول للوفد الفلسطيني كمجموعة دبلوماسية في نيويورك (وليس فاعلة من المجتمع المدني)، حيث نظمت هدى بدران من السفارة المصرية لقاء لإطلاع الوفود على ورش العمل. وعلى عكس تحركات النساء في مناطق أخرى من العالم التي نظمت نفسها جيداً قبل هذا المؤتمر، واجهت المجموعات النسوية الفلسطينية والعربية خطر خنق صوتها، وجعل نفسها تحت قيادة ممثلي الحكومات، لأنها لم تكن مستعدة للحدث.

على أية حال، عند الوصول لنيويورك، طورت المنظمات الأهلية النسوية الفلسطينية أجندة غير رسمية كطريقة للعمل والتعامل مع الملتقى العالمي. وبشكل عام، حضر كل عضو ورش العمل بمفرده بهدف ممارسة الضغط فيها بخصوص آثار الاحتلال على تنمية المرأة. ويمكن إثارة الكثير من التساؤلات حول هذا الأسلوب. ويكفي أن نشير إلى وجود فرق كبير وواضح بين ممارسة الضغط حول مفهوم واسع مثل أثر الاحتلال على النساء، الذي يغطي مناحي عديدة من حياة النساء، وتحديد العلاقة بين الاحتلال العسكري وحقوق المرأة التي تتم ترجمتها إلى مجموعة أو مجموعتين محددتين من النشاطات والتوصيات التي يمكن ممارسة الضغط بغرض إدراجها في الوثيقة الختامية. وهذه هي الإستراتيجية التي استخدمتها "عايشة"، شبكة النساء العربيات، في الماضي وسنناقشها في قسم لاحق.

ويتضح عموماً وجود علاقة بين مستويات المشاركة المفتوحة للمجموعات النسوية في المؤتمرات العالمية مثل بكين+5، ودرجة استعداد الفاعلين المشاركين. كما أشارت إحدى النساء الفلسطينيات: "لو أن المؤسسات النسوية الفلسطينية التقت وصاغت إستراتيجية مسبقاً، لأمكننا تنظيم ورشة عمل حول القضايا الرئيسية التي تريد التطرق إليها".[lxx]

وعلى عكس مؤتمر بكين الأول، حيث شكل الوفد الفلسطيني مجموعة واحدة تتكون من 60 ناشطة تحت قيادة الزعيمة النسوية الراحلة أم خليل، فقد انقسم الوفد الفلسطيني في مؤتمر بكين+ 5 إلى ممثلين رسميين وممثلين عن المنظمات الأهلية. وبهذا دخلت المجموعات النسوية الواقع الذي تحتله المنظمات النسوية العربية الأخرى التي لا تواجه فيه الأخيرة فقط مهمة طرح القضايا النسوية على الأجندة، بل عليها أيضاً مواجهة الخطاب الحكومي ومصالح دولها.

وبناء عليه، إضافة لتعريف مستويات المشاركة المختلفة المتوفرة للعاملين في المنظمات الأهلية في المؤتمرات العالمية، نطرح قضية مسؤولية هؤلاء العاملين في المشاركة في المواجهات المباشرة أو الصراعات الضمنية مع أندادهم من ممثلي الحكومة داخل المؤتمر، أو في النشاطات التي تتنظم حوله، وبخاصة ما يتعلق بالروايات المتضاربة. ويمكن أخذ مثالين هنا، أحدهما فلسطيني والآخر عربي لتوضيح هذه النقطة:

أولاً، فيما يتعلق بالمشاركين العرب، فقد أثار أكثر من مراقب قضية أن مشاركة المنظمات الأهلية في هذا المؤتمر قد همشت بسبب كثافة حضور ممثلي الحكومة. فقد طغى حضور السيدة سوزان مبارك، زوجة الرئيس المصري، على مشاركة المنظمات الأهلية المصرية، حيث أنها سيطرت على الوفد كله. وهذه حالة تمت فيها تصفية مساهمات المجموعات النسوية من خلال الحضور الوسيط لممثلي الحكومة. ولاحقاً لهذا، أثيرت انتقادات ضد المشاركات من المنظمات غير الحكومية العربية بأنه لم تكن موالية للحكومة، وأن خطابتها لم تثر جدلاً ولم تعكس، في الكثير من الحالات بشكل كاف، واقع النساء العربيات.[lxxi] في حين أنه في بعض الحالات يمكن ربط هذا النوع من التصرف بالتأثير والحضور المفرط بقوته لممثلي الحكومة، مثل السيدة سوزان مبارك، الذي حدد صيغة الرواية حول النساء العربيات. وفي الوقت ذاته، نجد قضية أخرى، وهي أن بعض المنظمات النسوية في العالم العربي تديرها نخبة قديمة مؤلفة من البرجوازية الأرستقراطية، التي يمكن أن تقود تحالفات مؤيدة للدولة. ولعل قضية تضارب الرواية والتفسيرات بين المنظمات الأهلية والدولة لواقع النساء لمن الأهمية بمكان، ولا تظهر فقط في هذا المؤتمر، ولكنها تتحول إلى قضية صامتة في نشاطات المتابعة مثل ورشة العمل التي نظمتها يونيفيم في عمان كما سنناقش أدناه.

أما في حالة المشاركة الفلسطينية، يظهر مثال واضح لتضارب أجندات الدولة مع أجندات المنظمات غير الحكومية. وفي الوفد الفلسطيني، كما كان الحال مع مشاركين آخرين، سمح لممثلي المنظمات الأهلية بالمشاركة في الوفد الرسمي. وكان الغرض من هذا تسهيل التعاون بين الجانبين وممارسة الضغط نيابة عن المنظمات الأهلية بين ممثلي الدول الرسميين. ولكن في الحالة الفلسطينية لم يسهل السماح للمنظمات الأهلية في المشاركة بهذا الشكل، حسب من قابلناهم للتنسيق بين الجانبين، كون أن الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية عبارة عن منظمة شبه أهلية. ويرجع هذا إلى إمكانية رقابة ذاتية لدى الممثلات الرسميات. وقد انطوى هذا على توجهات من الأعلى داخل الجهاز التنفيذي للسلطة الوطنية الفلسطينية بأن لا يأخذ الوفد الفلسطيني أية مواقف هجومية استفزازية.[lxxii] ومن الواضح هنا أن توجه الدولة هذا يأتي على حساب القضايا النسوية. كما تبين من الحالة الفلسطينية إلى جانب الروايات الفعلية المتضاربة حول ظروف النساء في العالم العربي، يمكن لأجندات المنظمات الأهلية الأخرى وممثلي الحكومات أن تتصادم في المؤتمر. كما أن العاملين في المنظمات غير الحكومية يواجهون مهمة إضافية للمناورة حول هذه العوامل والتغلب على تكتيك الدولة في دفع مصالحها.

ملاحظات ختامية حول مؤتمرات المرأة

ماذا كانت النتائج العامة للمشاركة الفلسطينية في بكين+ 5؟ إلى جانب تجميع خبراتهن كنساء يناضلن من أجل تقدمهن في سياق الاحتلال وجلبها للمؤتمر، ما هي المساهمات الأخرى التي قدمنها؟ كما أنه بالإضافة للتعرض لأفكار جديدة ومقاييس دولية، ما هي المكاسب التي يحصلن عليها من خلال المشاركة؟ وعندما سئل عن هذا الموضوع، رد الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية بأن المشاركات الفلسطينيات نجحن في ذكر الاحتلال كعائق أمام التنمية في أربع فقرات مختلفة من الوثيقة الختامية. وفي حين أن الأمر قد يكون كذلك، ولكن هذا أقل بكثير من المنظور المحوري الذي تم تبنيه في نيروبي، والذي يربط بين حقوق المرأة والحقوق الجماعية. وعلى عكس الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، أعربت الوفود الفلسطينية الأخرى عن خيبة أملها في مؤتمر بكين+ 5، وأثارت قضايا ذات علاقة بالمشاركة المستقبلية في غياب أجندة وإستراتيجية واضحتين.

وفي ضوء التجارب الفلسطينية في بكين+ 5، من الممكن تعريف نواحي قليلة تتعلق بالمؤتمرات العالمية يتوجب أخذها بعين الاعتبار عند النظر إلى مدى تيقن الفاعلين من إقحام أنفسهم في هذه العملية. ونجد عاملين رئيسيين بارزين، وهما: توجد مستويات مختلفة واضحة للمشاركة المفتوحة أمام الفاعلين من المنظمات غير الحكومية. ومن

المحددات المهمة لجهود المشاركة يظهر مدى استثمار هؤلاء الفاعلين في علمية الإعداد للمؤتمر، والتوصل إلى أجندة واضحة، مع توصيات أساسية للوثيقة، وطرح هذا ضمن سياق إستراتيجية حول كيفية دفع هذه القضايا. ثانياً، أحد الأمور التي يتم إغفالها عادة في التقارير حول المؤتمرات العالمية هي التميع النسبي بين فضاء "المنظمات الأهلية" وممثلي الدولة "الرسميين". ويمكن للتوترات القائمة بينهما أن تظهر بطرق عدة، وتؤثر على طبيعة المشاركة ومساهمة المنظمات الأهلية في المؤتمر. وحسبما تشير الأمثلة التي ناقشناها فيما سبق، نجد عادة روايات أو مصالح متضاربة في هذا الصدد.

أشكال فعالة للمشاركة

بعد أن نظرنا إلى مشاركة النساء الفلسطينيات في مؤتمر بكين+ 5، من الضروري وضع هذه التجربة ضمن فضاء النشاطات الأوسع داخل وحول المؤتمرات العالمية. وتظهر هنا قضيتان: ما هي مكونات الأشكال الفعالة للمشاركة في المؤتمرات العالمية أو حول تشكيل أجندة دولية؟ وما هو موقع النساء العربيات والفلسطينيات بشكل خاص في أشكال النشاطات هذه؟ من خلال مناقشة مختصرة لمثالين من نشاطات المدافعة العابرة للحدود القومية التي قامت بها مجموعات نسوية في المؤتمرات العالمية، سنحدد بعض العوامل التي تساهم في نجاح أشكال الناشطية حول المؤتمرات العالمية، وما هو وكيف يكون موقع النساء العربيات في هذه الظاهرة؟

في دراستهما لشبكات المدافعة العابرة للحدود القومية، تعرف كل من مارغريت كيك وكاثرين سيكينك خمسة "شروط تأثير" ممكنة لقياس كفاءة نشاط المنظمات غير الحكومية. وتشتمل هذه على: طرح القضايا وصياغة الأجندة؛ وتأثير على الموقف الخطابي للدولة أو المنظمات الدولية؛ وتأثير على الإجراءات المؤسسية للدولة أو المنظمات الدولية؛ وتأثير على سياسات المنظمات الدولية؛ وتأثير تغير سياسات الدولة (Keck and Sikkink, 1998:25). وعند مراجعة مثالين من الشبكات العابرة للحدود القومية التي نجحت في الوفاء بواحد أو أكثر من شروط التأثير، يمكن رؤية بعض النقاط المشتركة الواضحة. وسهلت الشبكة وجود مصادر مالية كبيرة ومهارات تنظيمية وتحالف واسع لدعم المبادرة، كما تم تطوير إستراتيجيات ذات علاقة بفرص معينة في شكل المؤتمرات العالمية، وأخيراً قادت هذه الشبكات المجموعات الشمالية.

وتقوم كيك وسيكينك باستحضار مثال حول استخدام التشبيك في قضية العنف ضد المرأة وأثره على أجندة الحركة النسوية العالمية لإعادة تعريف حقوق المرأة كجزء من حقوق الإنسان. وتوضح الديناميكية المحيطة بصعود هذه الشبكة بعض العوامل التي تساهم في إنجاح نشاط المدافعة. وتشتمل بعض النقاط المميزة على أن مؤتمر نيروبي وفر ملتقى تلقت فيه هذه القضية الاهتمام الأول بها، وأصبحت ضمن أولويات مختلف المجموعات النسوية. وبشكل خاص، تشكلت الشبكة الدولية المناهضة للعنف ضد المرأة لاحقاً لمؤتمر نيروبي. وفي الوقت نفسه بدأت شبكات في آسيا وأمريكا اللاتينية بإيلاء اهتمام أكبر لهذه القضية. وبدأ صعود شبكة يمكن من خلالها لمختلف الفاعلين المدافعة لإدخال هذه القضية في الأجندة الدولية لتنمية المرأة، فيما يتعلق بالفرصة التي أتاحها المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد في فيينا العام 1993 والتجهيزات للمؤتمر. والأهم، على أية حال، القدرة على تأسيس شبكة بخصوص هذه القضية سهلها دور المانحين، وبشكل خاص مؤسسة فورد التي وضعت بعد مؤتمر المكسيك في 1975 قضية العنف ضد المرأة على قائمة أولوياتها في برامج التمويل الخاصة بها (Keck and Sikkink, 1998:181-182). وفي الوقت نفسه، وفر دور النساء الشماليات، وبخاصة الحملة العالمية للمدافعة عن حقوق المرأة الإنسانية، بقيادة ناشطات من الولايات المتحدة من جامعة روتجرز، دوراً قيادياً وجه الشبكة.

والمثال الثاني الذي سندرسه هنا يتعلق بالتحالف الصحي الدولي للمرأة (International Women’s Health Coalition [IWHC]) الذي تشكل للمدافعة عن حقوق المرأة الإنجابية العام 1994 في مؤتمر القاهرة العالمي حول السكان والتنمية. ويبين هذا المثال، بشكل أكثر وضوحاً، أهمية الموارد المالية والمهارات التنظيمية وراء نجاح جهود المدافعة. مثلاً، نظم هذا التحالف مؤتمراً دوليا لمدة خمسة أيام في ريو دي جانيرو حضره أكثر من

200 وفد من 79 دولة العام 1994، بعنوان **الصحة الإنجابية والعدالة، المؤتمر العالمي لصحة المرأة، القاهرة 1994** (www.iwhc.org). وكان هدف المؤتمر تعريف أجندة التحالف للتحضير لمؤتمر القاهرة وإعلانه حول سياسات السكان. ولعل طول فترة هذا المؤتمر الدولي (خمسة أيام) بمشاركة 200 مشارك لدليل واضح على مستوى المهنية والتنظيم وراء مثل هذا النوع من شبكات المدافعة العابرة للحدود القومية. كما أنه يكشف مستوى الإعداد المبذول في ممارسة الضغط في المؤتمرات العالمية.[lxxiii] وليس من نافلة القول أن نؤكد على ضرورة عدم إغفال التوترات داخل التحالف، وبخاصة حول تكوين موقف موحد، حيث نجد مثالاً على ذلك في التقرير الذي كتب حول المؤتمر المنعقد في ريو (www.iwhc.org) كما نجد ذلك في أحداث سياتل.

وأخيراً، من الواضح أنه على خلفية التحضيرات المكثفة وتطوير الإستراتيجيات لتدعيم أجندة التحالف الدولي لصحة المرأة، فقد تمكن هذا التحالف من تحقيق أهدافه. ومارس التحالف في مؤتمر القاهرة نفسه ضغطاً لإدخال موقفه حول الحقوق الإنجابية ونجح في ذلك. وعند التعليق على مؤتمر القاهرة، عبّر التحالف عن رضاه بجهود الضغط، مشيراً إلى أنه لأول مرة تصبح الحقوق الإنجابية والصحة الجنسية والإنجابية للمرأة مركزية في اتفاقية دولية حول السكان (www.iwhc.org/cairoindex.html).

وبعد أن راجعنا بعض الأمثلة على الناشطية الناجحة حول وداخل المؤتمرات العالمية، يظل أن نناقش موقع المؤسسات النسوية العربية في هذا النوع من النشاط. وكان حضور المجموعات النسوية العربية في الشبكات العابرة للحدود القومية التي تحدثنا عنها فيما سبق ضعيفاً، هذا إن وجد على الإطلاق. وهذا يثير تساؤلات حول ما إذا كان هناك إقصاء لهؤلاء الفاعلين من هذه العملية وإذا كان الأمر كذلك، فما هو السبب. وما هي المعيقات التي تمنع المجموعات الجنوبية من الدخول في مثل هذه الشبكات؟ وهذا يقودنا إلى قضية أخرى، وهي: هل يوجد موقع نشاط آخر للمجموعات مثل المؤسسات النسوية العربية لتستفيد منه، وإذا كان الأمر كذلك، فما هو موقعها من العالم؟

المستوى النسوي العالمي مقابل التشبيك على المستوى الإقليمي

لدى مسح نشاطات التشبيك الخاصة بالمجموعات النسوية الفلسطينية، يبدو لنا أن التشبيك على المستوى العالمي ليس بشعبيته على المستوى الإقليمي. ويمكن أن نرى ملاحظتين، وهما: الأولى، بشكل عام، لا يبدو أن التشبيك مع المنظمات النسوية خارج فلسطين من الأولويات الرئيسية لدى المجموعات النسوية الفلسطينية. وفي الوقت ذاته، قد تكون هناك مقيدات على العمل تعيق مثل هذا النشاط العابر للحدود القومية، حيث توجد مثلاً قضية التمويل. وعموماً، عبرت الكثير من المنظمات الأهلية الفلسطينية التي أجرينا معها مقابلات لمشروع البحث هذا، بخلاف "المنظمات العملاقة" عن عدم توفر التمويل لديها لتشارك في التشبيك والنشاطات مع مؤسسات خارج فلسطين. وأحياناً تشارك بعض المنظمات الأهلية النسوية في شبكات يمولها المانحون، ولكن فور توقف التمويل تنتهي الشبكات. وقد تظهر هنا أيضاً قضية عدم كفاءة المهارات التنظيمية. وهذا هو الرأي الذي عبرت عنه يونيفيم في فلسطين بخصوص المؤسسات النسوية: "التشبيك بين المنظمات غير الحكومية الفلسطينية هو ليس على ما يرام. هناك ضرورة لوجوده، وتقر المنظمات بهذا، ولكنها لم تمتلك المهارات اللازمة له. إننا نحاول تشجيع ذلك والمساعدة في بناء قدراتها. نحاول مثلاً مساعدة الشركاء الفلسطينيين من خلال تحسين أو بناء نظم المعلومات لديهم".

ويجب أن نلاحظ أن المنظمات النسوية نفسها أحياناً لا تضع الأشكال العابرة للحدود القومية للناشطية في قائمة أولوياتها، أو بشكل أكثر تحديداً، تتساءل عن مدى علاقتها بعملهم. فعلى سبيل المثال، أعربت إحدى المؤسسات النسوية الرائدة عن رأيها بأن التشبيك بأنه جزء من "شبكة العلاقات العامة". وصرحت رئيسة المؤسسة أنه عندما تحصل على الموارد لتنفقها على العلاقات العامة سيتطور عندها التشبيك خارج فلسطين.

وتساءلت ناشطات أخريات عن كفاءة المشاركة في الملتقيات الدولية، وبخاصة في سياق استمرار القضية الوطنية الفلسطينية، وفي مواجهة تغير المناظير المحورية في المؤتمرات النسوية التي ناقشناها فيما سبق. وصرحت إحدى الناشطات: "بالنسبة لي، فإن القضية الأساسية في مثل هذه الملتقيات هي نزع السياسي عن أجندتها. والذهاب إلى

هناك بدون أن توجد مناقشة عامة حول طبيعة نزاعنا، أي الاحتلال، أو اللاجئين، يعتبر كارثة. وأعتقد أن علينا المقاطعة في مثل هذه الحالات كطريقة للتعبير دولياً عن احتجاجنا حول طبيعة هذه المحافل".

ويثير هذا التساؤل الأخير قضية مهمة: كيف يمكن للمجموعات النسوية الفلسطينية أن تدخل نفسها في ملتقيات الأمم المتحدة العالمية، في حين أعيد تعريف أشكال وآليات التعامل مع قضية تقدم المرأة بشكل بعيد عن المدافعة التي ركز عليها مؤتمر نيروبي؟ وبلا شك، كشعب ما زال يناضل من أجل استقلاله وسيادته على أرضه، توجد محددات وقيود مرتبطة بمدى انطباق المنظور المحوري لتقدم المرأة الذي ظهر في بكين على النساء الفلسطينيات. [lxxiv] وتواجه كافة المؤسسات النسوية في فلسطين هذه القضية عند اعتبار مكان وكيفية إقحام نفسها في الملتقى العالمي حتى وإن لم تكن هي نفسها تعي هذا الأمر.

والملاحظة الثانية بشأن المنظمات النسوية الفلسطينية هي أنه في سياق مليء بالتناقضات فيما يتعلق بالنشاط اتجاه النشاط العابر للحدود القومية، يلقى التشبيك الإقليمي (والمحلي) قبولاً أوسع، ويوضع في قائمة الأولويات، بدليل الشعبية الكبيرة التي حظيت بها "عايشة"، شبكة النساء العربيات. وتعتبر عايشة نقطة مرجعية مشتركة للمنظمات النسوية الفلسطينية، سواء أكانت منتسبة لعضويتها أم لا، فهي نموذج إيجابي حول كيف وأين تضع المجموعات النسوية الفلسطينية والعربية نفسها في الملتقيات العالمية، ومقابل تنمية أجندة دولية لحقوق المرأة.

ننتقل إلى نموذج آخر من المؤتمرات العالمية التي تشرف عليها الأمم المتحدة، وهو مؤتمر دربان العالمي المناهض للعنصرية، الذي يشكل، برأينا، نموذجاً مختلفاً عن المؤتمرات النسائية التي درسناها للتو.

مؤتمر دربان العالمي المناهض للعنصرية: تحول مهم

يمكن اعتبار ملتقى المنظمات الأهلية في المؤتمر العالمي المناهض للعنصرية (International Conference Against Discrimination) المنعقد في دربان (جنوب إفريقيا في شهر آب 2001) نقطة تحول في تاريخ حركة حقوق الإنسان العالمية – ليس بسبب انتصار مجموعة من الضحايا التي عانت لوقت طويل من الاستعمار، وليس بسبب إدخال التعويض عن العبودية على الأجندة الدولية، ولكن بسبب استيلاء دور الدول الجنوبية في هذا الحدث العالمي على الأضواء التي عادة ما اجتذبها دور المنظمات الأهلية الشمالية والدولية. ولكن لا يمكن للمنظمات غير الحكومية الجنوبية الشعور بالنشوة المبالغة، والانتصار هنا أخلاقي وذو مستحقات عملية ضعيفة ومرتبطة بقدرة تلك المنظمات على المتابعة وتوسيع نطاق خطابها.

إدخال لغة جديدة

تكمن أهمية الوثيقة الختامية التي تبنتها الـ 3750 منظمة المجتمعة في دربان في أنها أسست لغة جديدة للتعبير عن الضحايا تتخطى المقاييس القانونية والبيروقراطية التي كانت المنظمات الأهلية الدولية تختبئ وراءها. وتحققت ثلاثة إنجازات، أولها يتعلق بالتعامل مع نموذج الأبارتهايد (Apartheid) للسياسة الاستعمارية الإسرائيلية. وليس من الغريب أن تدعم المنظمات الجنوب أفريقية بشكل قوي المطالب الفلسطينية، حيث أن ممثلين عن شبكة المنظمات الأهلية الجنوب أفريقية زاروا فلسطين أثناء الانتفاضة، واطلعوا بشكل مباشر على الكيفية التي حولت من خلالها عملية المفاوضات التي جرت في أوسلو الأراضي الفلسطينية إلى بانتوستانات أو كانتونات (Bantustans).

ففي البيان الختامي للمؤتمر، نجد الفقرة التالية: "إسرائيل دولة عنصرية ودولة أبارتهايد وأن ممارستها للأبارتهايد جريمة ضد الإنسانية تتسم بقيامها بفصل وعزل ومصادرة وتقييد إمكانية الوصول للأرض، مع فسخ وحدة الأراضي الوطنية "تقطيع الأرض إلى بانتوستانات"، بالإضافة لأعمال لا إنسانية". وعليه، دعا برنامج العمل في

المؤتمر إلى إطلاق حركة دولية لمناهضة الأبارتهايد الإسرائيلي مشابهة لتلك التي تشكلت ضد الأبارتهايد في جنوب أفريقيا، التي أسست شبكة لحملة تضامن عالمية تتكون من المجتمع المدني الدولي وأجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها، بالإضافة للمجمعات التجارية بغرض إنهاء مؤامرة الصمت بين الدول، وبخاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

كما دعا المؤتمر "المجتمع الدولي لفرض سياسة عزل كامل وشامل لإسرائيل بصفتها دولة أبارتهايد، كما كان الحال في جنوب أفريقيا، ما يعني فرض عقوبات ومقاطعة إلزامية وشاملة، مع تعليق كافة العلاقات (الدبلوماسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والمساعدات، والتعاون العسكري، والتدريب) بين الدول كافة وإسرائيل". وطلب المؤتمر من جنوب أفريقيا "أن تتولى قيادة سياسة العزل هذه مع تذكر نجاحها التاريخي في مواجهة السياسة التي تقلل من أهمية "المشاركة البناءة" مع نظام الأبارتهايد السابق فيها". كما شجب المؤتمر الدول الداعمة "الدولة الأبارتهايد الإسرائيلية وتحضيرها لجرائم عنصرية ضد الإنسانية، بما فيها التطهير العرقي وأعمال الإبادة الجماعية".

والتطور الثاني الذي ظهر، حسب رأيي، هو نوع من "الانتقام" الذي مارسه الفلسطينيون ضد الإعلام الغربي والمنظمات الدولية التي اعتادت على توجيه انتقادات خجولة للسياسات الإسرائيلية. وقد عمم التصريح استخدام "أعمال الإبادة الجماعية" (genocide) للحديث عما يواجهه الفلسطينيون والأكراد في صراعاتهما ضد الاستعمار، وذلك بالإشارة إلى حالات معينة مثل المذابح في مخيمات اللاجئين في صبرا وشاتيلا ضد الفلسطينيين العام 1982، حيث تحدثت الجمعية العمومية للأمم المتحدة والمفوض الأعلى لحقوق الإنسان عن "أعمال إبادة جماعية".[lxxv]

لكن المهم هنا أن الضحايا (الفلسطينيين والأكراد) قد أرسلوا إنذاراً إلى المؤسسات الدولية التي عادة ما تستخدم لهجة قوية مثل "جريمة حرب"، أو "جريمة ضد الإنسانية" و"إبادة جماعية" عندما تكون مصالحها أو مصالح الدول الغربية طرفاً في النزاع، كما كان الحال في البوسنة، بينما تكتفي هذه الجهات باستخدام لغة لطيفة عندما يحدث ذلك في بلدان العالم الثالث (باستثناء حالات محدودة جداً). وبشكل عام، كان البيان الختامي عقلانياً جداً في استخدام كلمات "التطهير العرقي" و"جرائم ضد الإنسانية" في الحالة الفلسطينية في مثل هذه الوثيقة المهمة.

والتطور الثالث الذي أحدثه المؤتمر، هو الفصل بين معاداة السامية من جهة، ومعاداة الصهيونية ومعاداة السياسات الإسرائيلية من جهة أخرى. وأصرت الوفود الفلسطينية والعربية على التعبير عن تعاطفها مع ضحايا العداء للسامية ومعاداة اليهودية. وأشار هؤلاء المشاركون في الجلسة الخاصة إلى هذا الموضوع بأنه يتوجب التمييز بين اليهودية كعقيدة والبرنامج السياسي للصهيونية والسياسات الإسرائيلية، فمعاداة السياسات الإسرائيلية لا تشبه العنصرية المعادية لليهود (بالطريقة نفسها التي لا يعني فيها معاداة الأبارتهايد أن تكون معادياً للعرق الأبيض).

ولم يأخذ مقرر الجلسة حول معاداة السامية هذا الأمر بالحسبان، وفرض فقرة (الفقرة 14) على مسودة البيان الختامي اعتبر فيها كافة الانتقادات الموجهة لإسرائيل بأنها تزيل الصفة الشرعية عن دولة إسرائيل، وبالتالي تعتبر شكلاً من أشكال معاداة السامية. ولكن عند عرض هذه المادة على المؤتمر العالمي، صوتت 37 مجموعة (caucus) من المؤتمرين الـ 39 – باستثناء المجموعة اليهودية ومجموعة التعدد الثقافي وامتناع مجموعة المنظمات الدولية (International NGOs Caucus) – بإلغاء هذا البند.

وفي هذا النقاش، غاب منتقدو الصهيونية كأيديولوجيا وطنية بشكل كبير. وفي الواقع، عقد المشاركون في مؤتمر دربان الكثير من المناقشات قبل المؤتمر في القاهرة وجنيف، ومن ثم خلال مؤتمر دربان، حيث عارض معظم المشاركين الذين دعمتهم منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، ذكر الصهيونية، بينما حاولت إدراجها منظمات أخرى مثل اتحاد المحامين العرب. وكانت التسوية أن ذكر البيان الختامي الممارسات السياسية للصهيونية ولم يذكر الصهيونية بحد ذاتها. وهكذا تم الفصل بين الصهيونية باعتبارها أيديولوجيا لها مفاهيم وأفكار اجتماعية وثقافية ذات طابع قومي، والممارسة السياسية لها، والتي تمثلت في احتلال فلسطين وبناء دولة لليهود فقط.

وحاول أحد المشاركين العرب الاعتراض على استخدام البيان الختامي مصطلح "هولوكوست" (Holocaust) مع التشديد بحرف (H) كبير باللغة الإنجليزية على أساس أن استخدام الحرف الصغير (h) في بداية الكلمة يدلل على

ضم كافة المجتمعات المُخْضَعَة لسياسات الإبادة الجماعية التي مارسها الاحتلال النازي، وبخاصة على الغجر، متفادين الحصر بالتالي على مجموعة اليهود. ولكن اللجنة التوجيهية رفضت هذا الاقتراح. وبالمقابل، قبلت هذه اللجنة أن تضيف فقرة تحاول إلقاء الضوء على المشاعر المعادية للعرب والرعب من الإسلام. وذكر البيان الختامي: "لقد عانى العرب بصفتهم شعباً سامياً من أشكال بديلة من معاداة السامية ظهرت على شكل تمييز ضد العرب، وعلى شكل خوف من الإسلام بالنسبة للعرب المسلمين".

أصوات الضحايا والجنوب تصدح عاليا

وعلى الرغم من إيمان الكثيرين بأن الانتفاضة أثرت بشكل كبير على تعاطف المنظمات غير الحكومية الدولية، فإنني اعتبر دورها ثانوياً. وأعتقد أن هناك ثلاثة عوامل أساسية في هذا الشأن، وهي: دور المنظمات الجنوبية في إعداد أجندة المؤتمر، وتهميش منظمات حقوق الإنسان الدولية، وأخيراً، أهمية صوت الضحايا في دربان.

ببساطة، لم يكن هذا المؤتمر مثل مؤتمرات عالمية ودولية أخرى مثل قمة التنمية الاجتماعية في كوبنهاجن، أو شبكة التنمية العالمية في بون. وفي هذه المؤتمرات، احتكرت المنظمات الشمالية التحضير للمؤتمر وإعداد الأجندة والقرار بمن يتكلم ومدة الخطاب، ما أدى إلى تهميش أصوات المؤسسات القادمة من الجنوب. حتى عندما كان المؤتمر ينعقد في دولة جنوبية، لم تكن هذه الهيمنة تختلف في الغالب. وعندما عقد المؤتمر العالمي للمرأة في بكين العام 1995، كانت الصين معزولة عن الساحة الدولية، وكان مستوى مشاركتها منخفضاً، حيث اكتفت بدورها كدولة مضيفة.

وانعقد هذا المؤتمر لمكافحة العنصرية في دولة لها مكانة رمزية عالية بسبب معاناتها الشديدة تحت نظام الأبارتهايد. كما أن شبكة المنظمات الأهلية الجنوب أفريقية (SANGOCO) قامت بدور رئيسي في التحضير للمؤتمر، وكان لها اختيار المتحدثين ولجنة التوجيه لملتقى المنظمات غير الحكومية. ونظمت هذه الشبكة كذلك بالاشتراك مع المنظمات الإسلامية مظاهرة شارك فيها 40,000 شخص حسبما كتبت الصحيفة الجنوب أفريقية، ميركور (Mercure)، في اليوم الثالث من المؤتمر.

وكان العامل المهم الثاني في نجاح هذا المؤتمر هو تهميش المنظمات الدولية مثل منظمة العفو الدولية (أمنستي)، ومنظمة الرقابة على حقوق الإنسان (Human Rights Watch). وفي حين أنها حاولت التأثير على العملية من وراء الكواليس، فإنها كانت مجتمعة في مجموعة عمل واحدة من المنظمات الدولية، الذي كان له صوت واحد مثل غيرها من مجموعات العمل. اختلفت المواقف داخل مجموعة العمل هذه، حيث كان الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان (International Federation of Human Rights) أكثر حساسية للمطالب الفلسطينية من غيره، في حين كان موقف منظمة العفو الدولية يثير الفضول. وتدخلت الأمينة العامة للمؤسسة، إيرين خان، في الجلسة الأخيرة لتقترح إضافة الجملة التالية إلى الفقرة الأولى من الإعلان: "بصفتنا منظمات غير حكومية، فإننا مجموعة متنوعة تمثل مؤيدين مختلفين ذوي مصالح وتجارب ومناظير مختلفة. ولكننا متحدون في هدفنا لشجب ومحاربة العنصرية، وانتهاكات حقوق الإنسان في أي شكل وفي أي مكان كان. لا يمكن أن نجعل الطبيعة المعقدة لبعض المشاكل تشوش الاتفاق الشامل ضمن مجتمع المنظمات الأهلية. هناك شبكة عالمية لحقوق الإنسان ومحاربة العنصرية تتشكل ببطء ولا يستطيع أحد أن يتحمل إغفال صوتها". وكانت تريد من وراء ذلك القول إن البيان ليس إلا حكايات وآراء (narrative) تعبر عن تمثلات وتصورات الضحية لجلادها. وأخيراً، طلب رئيس الجلسة من المشاركين التصويت على اقتراحها ولم ترفع سوى أيادٍ قليلة.

وإضافة إلى ذلك، فقد حاولت بعض المنظمات الدولية الأخرى إقناع بعض الأعضاء الفلسطينيين في وفد المنظمات الأهلية التوصل إلى حل وسط بشأن لهجة التصريح باسم السياسة الواقعية وضرورة التوصل إلى تسوية مع مجموعة العمل اليهودية على الرغم من أنها أقلية. وكان موقف منظمة الرقابة على حقوق الإنسان أكثر وضوحاً،

حيث صرح ريد برودي، مدير المدافعة في المنظمة، أن استخدام مصطلح "أعمال إبادة جماعية" لوصف السياسات الإسرائيلية هو وصف مبالغ فيه، وأنه لم يكن هناك ما يبرر امتناع مؤسسة العفو الدولية عن التصويت.

يتعلق العامل الثالث لهذا النصر الأخلاقي بارتفاع صوت الضحايا. وبخلاف المؤتمرات الدولية الأخرى، لم يكن المشاركون فقط من المنظمات المعترف بها من الأمم المتحدة، وهي غالباً ما تكون من المنظمات الأهلية الكبرى، بل ضم أيضاً منظمات تطوعية من القاعدة الشعبية. لذا، فقد شارك في دربان نحو 3750 مؤسسة معظمها من دول الجنوب، ومثلها 40,000 متظاهر جابو شوارع دربان من بينهم الفلاحون الذين لا يملكون أرضي في جنوب أفريقيا، والناشطون المناهضون للخصخصة، وفوق كل هؤلاء أولئك المعارضون للأبارتهايد في إسرائيل. وانتهت المظاهرة بأن قام ممثل عن المتظاهرين بتسليم رئيس جنوب أفريقيا والأمين العام للأمم المتحدة مذكرة مطالب.
واتضح من النقاش مع المشاركين أن منظمات القاعدة الشعبية هي التي نظمت هذا العمل، حيث أنه لم ينبع من منظمات النخبة. وليس من ناقلة القول أن نذكر أننا وجدنا لباس ربطات العنق فقط في مجموعتي العمل اليهودية والفلسطينية، بينما لبس معظم المشاركين تي شيرت (T-shirt) مطبوع عليها شعار حول القضية التي يناضلون من أجلها.

من هنا، فلا بد أن نذكر أن المستحقات العملية لجني ثمار هذا المؤتمر تمر مباشرة عبر التعبئة والتوعية للقواعد الشعبية للمنظمات غير الحكومية، وبخاصة في دول الجنوب، وأن على المنظمات الفلسطينية والعربية أن تتوجه لهذه الدول، ليس فقط في عرض قضايا الضحية العربية فحسب، وإنما لدعم قضايا ضحايا هذه الدول.

خاتمة: دربان والانتصار الأخلاقي

لم يكن من السهل، ولم يكن بديهياً تحقيق هذا الانتصار الأخلاقي للمجموعة العربية والفلسطينية، فقد تطلب ذلك درجة عالية من التحضير والتنظيم لتحقيقه قبل المؤتمر وليس في خلاله. وإذا كان هناك عوامل حاسمة إيجابية في تحقيقه، فإن هناك نقاط ضعف كادت أن تخطف الانتصار في البيان الختامي. وتتمثل هذه النقاط بشكل أساسي بثلاث: الأولى تتعلق بالتنظيم، والثانية بالخطاب المحلي، والثالثة بالتعامل مع وسائط الإعلام. وفيما يتعلق بالتنظيم، فقد قام بالتحضير لهذا المؤتمر ثلاث جهات: الأولى هي المجموعة الفلسطينية التحضيرية لمؤتمر دربان والتي رأسها مركز القانون (القدس) والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (غزه) وشبكة المنظمات غير الحكومية في الضفة وغزة والداخل (اتجاه).[lxxvi] أما الجهة الثانية فكانت الجمعية العربية برئاسة مركز القاهرة لحقوق الإنسان، حيث نظم اللقاء العربي التحضيري لمؤتمر دوربان في 12 – 14 تموز في القاهرة، الذي على أساسه صدر إعلان القاهرة معبراً عن وجهة نظر أغلبية منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والعربية. ولقد ركز هذا البيان على الممارسات الإسرائيلية الكولونيالية الأبارتهايدية، وعلى الـ سياسات الإسرائيلية الممثلة بالإبادة الجماعية للفلسطينيين. أما الجهة الثالثة، فقد رأسها اتحاد المحامين العرب الذي شارك بعشرة محامين للحضور إلى دربان، والذي تبنى أجندة تركزت على مساواة الصهيونية بالعنصرية.

وقد بدأ التحضير منذ سنة قبل انعقاد هذا المؤتمر، حيث قامت جمعية القانون بدعوة وفد من المنظمات غير الحكومية سنجوكو لزيارة فلسطين، والاطلاع على الظروف التي يعيشها الشعب الفلسطيني في ظل الممارسات الكولونيالية الإسرائيلية. وعلى الرغم من هذا التنظيم المبكر، فان التنظيم والتنسيق داخل المؤتمر كان ضعيفاً للغاية.

وقد بدأ الاجتماع الأول للمشاركين العرب بتصفية حسابات بين بعض الجهات العربية بشكل عنيف وصارم، بعضها حسابات شخصية وبعضها سياسي يعود لاختلاف الأجندات، بينما كانت بعض الأطراف تبحث عن انتخاب قيادة قد فرضت نفسها بصفتها قد لعبت الدور الأساسي في التنظيم. وقد انسحبت بعض المنظمات العربية من الاجتماع مستاءةً من التنظيم. وبدا أنه تحت شعار الوحدة العربية يجب على الجميع أن يتفقوا على أجندة واحدة، وأن يذهب التنظيم والتنسيق إلى الجحيم. وصار هدف الاجتماع هو إضاعة الوقت في "تشكيل قيادة" لمجموعة العمل العربية بدلاً من الاستفادة من الوقت في التنظيم والتنسيق. وقد تدخل ممثل فلسطين في جنوب أفريقيا -والدموع في عينيه-

طالباً وقف ما يحصل. وقد ترك هذا الاجتماع بصماته على القضايا التنظيمية، حيث انحسرت اجتماعات التنسيق بين المنظمات العربية. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها المجموعة العربية والفلسطينية على مستوى الحضور (أكثر من 50 شخصاً) أو على المستوى اللوجستيكي (خمسة بوسترات، وعشرات البيانات، وأوراق موزعة على المشاركين بالآلاف)، فإنه كان بإمكان المجموعة العربية والفلسطينية عمل الكثير وبشكل أفضل.

ولعل غياب التنسيق هو الذي جعل العرب والفلسطينيين يتمركزون في اجتماعات محدودة، أغلبها تتعلق بالكولونيالية، والحكم الذاتي، والقضية الفلسطينية، مهملين اجتماعات مجموعات العمل الأخرى. فمثلاً، على الرغم من كثرة المشاركات العربيات في المؤتمر، فلم يكن حضورهن يُذكر في مجموعة عمل المرأة، وكان وجودهن في باحات المؤتمر أكثر منه داخل القاعات. من هنا أنتقل إلى النقطة الثالثة، وهي طبيعة الخطاب العربي والفلسطيني في داخل المؤتمر، وهو خطاب جغرافي محلي. فلم نعلن عن مناصرة لقضايا الضحايا الآخرين مثل المنبوذين (Dalits) في الهند، أو الغجر، أو الأكراد، أو الأقليات الثقافية في الدول العربية. فمثلاً، لم نشارك في بعض المظاهرات التي أقامها البعض منهم، كما لم نشارك في مجموعات العمل المتعلقة بالموضوعات مثل الهجرة، والمرأة، والاختلاف الثقافي، والمجموعات الدينية.

أما النقطة الأخيرة التي لا بد أن أتناولها، فهي موضوع وسائط الإعلام، فالجهود التي بذلتها المجموعة العربية والفلسطينية باتجاه وسائط الإعلام كانت محدودة للغاية. وفيما قامت مجموعة العمل اليهودية بعمل مؤتمر صحافي معلنة فيه أن أجندة المؤتمر قد خطفها العرب، عجزت المنظمات غير الحكومية العربية عن عمل مؤتمر أثناء المنتدى. وكان خطاب كثير من وسائط الإعلام الغربية يتعلق بشكل كبير بالشكل وليس بالمضمون، فكثير من الجرائد الجنوب إفريقية (التي مازال يملكها البيض) والأمريكية والسويسرية والفرنسية التي أطلعت عليها، قد صورت شكل النقاشات والمشادات بدون أن تتناول موضوع الخلاف، وبدون تغطية الندوات المنعقدة داخل المؤتمر.

أخيراً، لا بد أن أؤكد أن هذا المؤتمر يشكل أحد أهم المنعطفات في حركة حقوق الإنسان، وذلك بسب الدور الذي لعبه الجنوب في دفع قضاياه بدون استخدام "المحامي" في الشمال. ولم يكن التحول بين الفاعلين الدبلوماسيين الكلاسيكيين والفاعلين في المنظمات غير الحكومية، بل توجه نحو الفاعلين الذين هم أنفسهم ضحايا. وعليه ، كان النصر أخلاقياً، ولكنه معنوي، لأنه لم ينعكس في قرار المؤتمر، لأن المنظمات الدولية كانت قد رتبت لتهميش إعلان المنظمات الأهلية. حتى أن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ماري روبنسون، رفضت في البداية استلام البيان الختامي من المنظمات الأهلية ووصفته بالوقح. ومن جهة أخرى، لم يكن الجنوب في خطابه إنسانياً كفاية ومعولماً، بل كان محلياً، وبخاصة عندما يتطلب التضامن مع الضحايا في الدول المهمشة.

وعلى الرغم من هذا الانتقاد، لا بد لنا أن نقول إن هذه التجربة كانت غنية بالنسبة للمنظمات الجنوبية، ولا بد لها من التركيز على تضامنها وأهمية تعبئة القاعدة الشعبية.

رابعًا-4. الشبكات الإقليمية

تشير الأدبيات إلى أسباب تدعو للحذر من التعاون بين المانحين والمنظمات غير الحكومية. فليس الأمر فقط أن للمانحين أجندتهم الخاصة، وأنهم يعملون ضمن المناظير المحورية للدولة التي تتضارب مع أهداف المنظمات الأهلية، بل في حالات الهيئات المتعددة الأطراف مثل البنك الدولي، توجد ممارسات تنظيمية صارمة ويصعب تغييرها. وعند دراسة أجندة مشاركة البنك الدولي الخاصة بالمنظمات الأهلية، تُعِّرف ميلر أدامز بعض المشاكل الناجمة عن التعاون بين المانحين وهذه المنظمات. وفيما يتعلق بالأهداف وراء تحرك البنك الدولي لزيادة تعاونه مع المنظمات الأهلية، تطرح فكرة أن هذه المنظمات منحت فرصة دخول أكبر إلى أعمال البنك بعد الانتقادات الحادة التي وجهتها للأثر الاجتماعي لبرامج البنك في البلاد النامية، والمشاكل المتعلقة بفعالية تنفيذ مشاريع البنك. كما أنها تقترح وجود سياسة إستراتيجية للتعاون من خلال المشاركة وراء سياسة البنك الدولي لمنح مساحة أكبر

لمشاركة المنظمات الأهلية. وعلى المستوى العملي، تعرِّف أدامز مشاركة هذه المنظمات بأنها "مُرَوَضة"، بمعنى أنه لم يتبعها تغيرات في السياسة على مستوى عال لدعمها (مثل تأسيس دائرة لمتابعة مشاركة المنظمات الأهلية) (Adams, 1999:71-92). كما يحدد نيلسون بعض المشاكل في التعاون بين البنك الدولي والمنظمات غير الحكومية (Nelson, 1995)، وعوامل مثل الثقافة التنظيمية للبنك التي جعلت دمج المنظمات المحلية محدوداً في تصميم المشروع، والتركيز على دور المنظمات في تقديم الخدمات أكثر من وظائفها في المدافعة. ويشير نيلسون إلى أنه بعد عقدين من مشاركة المنظمات الأهلية في عمل البنك الدولي، يتضح بشكل كبير أن مدخلات المنظمات الأهلية، وبخاصة في تغيير السمات التنظيمية والمنظور المحوري تتركز بشكل أساسي على التنمية الاقتصادية.

ومن خلال دراسة نيلسون وأدامز للبنك الدولي، من الواضح إمكانية نشوء مشاكل من تعاون المانحين مع المنظمات الأهلية. ولكن شجع المانحون الشبكات التي تؤمن هذا التعاون، واعتبروا شكلاً جديداً لحل مشاكل التعاون. وفيما يلي سندرس ثلاث حالات من جهود الشبكات الإقليمية مع أمثلة من البنك الدولي والشراكة الأوروبية – المتوسطية بين البلاد العربية والأوروبية. ويتضح لنا ثلاث نتائج مختلفة، وهي: أولاً، يمكن للحصول على المساعدة المالية والفنية والمعلومات الجديدة أن يتيح الفرصة للمنظمات الأهلية لمزاولة أنواع جديدة من النشاطات، بما فيها المدافعة. ثانياً، ترفع من مستوى الذات المحركة للمنظمات غير الحكومية الجنوبية في تعاملها مع الشبكات المدعمة خارجياً. ولذلك، فإن هذه المنظمات تلعب دوراً في تحول قواعد الشبكة ومحاولة تغيير الأهداف الصريحة والمبطنة التي تدخل ضمن تعريف الشبكة. فمثلاً، يمكن أن نلاحظ هذا داخل المبادرات الأوروبية – المتوسطية التي سهلت التعاون العربي، بينما كان الهدف منها دمج إسرائيل في المنطقة. وأخيراً، السيناريو العكسي ممكن أيضاً، أي أن تخضع المنظمات غير الحكومية الجنوبية لأجندة الشبكة. فمثلا، يوضح ملتقى التنمية المتوسطي الذي بادر إليه البنك الدولي كيف يتم نشر وإضفاء الشرعية على المفاهيم والمعرفة التي تضفي شرعية على أجندة البنك الدولي للاقتصاد الحر، والمنظور المحوري الليبرالي الجديد داخل المنطقة العربية وبين مفكريها.

ملتقى التنمية المتوسطي الثالث

ملتقى التنمية المتوسطي (Mediterranean Development Forum-MDF) عبارة عن شراكة بين البوتقات الفكرية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نظمها أساسا البنك الدولي لدعم البحث التنموي والمبادرات السياسية. ويهدف إلى العمل "من خلال زيادة المقدرة البحثية وإنشاء ومتابعة الشبكات الإقليمية، وتشجيع المناقشة، واستكشاف الأفكار الجديدة، والتأثير على السياسة وصياغة الأجندة". وحاول الملتقى منذ نشأته أن يتعاون مع "القطاع الخاص، والحكومات، وهيئات التنمية والمجتمع المدني، بما في ذلك الإعلام، لتحسين التقدم الاقتصادي والاجتماعي في منطقة جنوب المتوسط.

وكما سنرى من مناقشة الشبكة العربية (الشبكة)، تشكل الملتقيات البين – عربية التي تسهل الحوار والنقاش، وتضم فاعلين من الجمعيات الأهلية، آليات مهمة تطورت ببطء في المنطقة. ويعتبر الملتقى الذي بادر إلى إنشائه البنك الدولي مثيراً للانتباه من ناحيتين: الأولى تعكس تركيز البنك على التعاون بين فاعلين حكوميين وغير حكوميين، حيث تضم شبكة الملتقى بوتقة فكرية تتكون من المنظمات الأهلية والقطاع الخاص والإعلام وأعضاء الحكومة. والثانية، أخرى أهمية نشر الأفكار والمفاهيم الجديدة في المنطقة العربية، التي تركز على تقاليد السوق والنموذج الجديد المنوي إدخاله لعلاقات الدولة – السوق – المجتمع.

وعادة ما يتم اختيار شعارات طنانة لمثل هذه المؤتمرات؛ ففي المؤتمر الأول العام 1997، كان الشعار "المعرفة والمهارات للتنمية في عصر المعلومات"، بينما كان عنوان مؤتمره الثاني "المشاركة والتنمية: التمكين وصنع السياسات الفعال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". أما موضوع المؤتمر الثالث الذي استمر لثلاثة أيام في القاهرة في شهر آذار 2000، وضم 700 من العاملين والخبراء في التنمية من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كافة فكان عنوانه "أصوات من أجل التغيير، شركاء من أجل الرخاء". وفي المؤتمر الثالث كان هناك سبعة مواضيع رئيسية نوقشت في ورش عمل، واستمر نقاش كل واحد منها ست جلسات، زيادة على أيام المؤتمر الثلاثة. وكانت المواضيع تتمحور حول: التجارة العالمية والتوجه الإقليمي (regionalism)، والإصلاحات المؤسسية والتنمية

المستدامة، وما الذي يجعل شركتك على قدر المنافسة دولياً؟ والمجتمع المدني، والمعرفة والتنمية، وتمويل التنمية، وشركاء لخلق الوظائف والحماية الاجتماعية.

ففي ورشة المجتمع المدني، التي راقبناها، عرض سعد الدين إبراهيم، منظم الورشة ومدير مركز ابن خلدون في القاهرة آنذاك، تعريفاً للمجتمع المدني يعكس الشروط والمرجعيات والدور الوظيفي المنوط بهذا المفهوم في الأجندة العالمية، لأنها تعلن عن إحياء المجتمع المدني وتتزامن مع ظهور الاقتصاد الليبرالي الجديد ومناظير التنمية المحورية الجديدة. وقال إن المجتمع المدني هو: "جمعيات تنشأ بمبادرة ذاتية وتنظم نفسها بنفسها وتعمل بين الأسرة والدولة"، حيث اعتادت على "الترويج للديمقراطية، والمساءلة والشفافية، وأسلوب الحكم الجيد، والتنمية، وتقديم الخدمات". ويعتقد أن المجتمع المدني عبارة عن محفز في عملية التنمية وحارس للناس" نوع من الوسيط بين الدولة المتسلطة والمستبدة والتجارة الطماعة" وبالنسبة له، فإنه حتى ينتعش المجتمع المدني لا بد من إلغاء القيود على الجمعيات وحرية التعبير. وهذا يعني تغيراً في أسلوب عمل الحكومات التي "لا تثق في العبقرية الشعبية في إيجاد حلول" وركزت هذه الورشة على الاهتمامات العملية مثل: كيف يمكن تمكين المجتمع المدني والتغلب على المعيقات التي تمنعه من أداء دور قيادي في التنمية؟ ولكن مفهوم المجتمع المدني الذي تبناه المؤتمر الثالث للملتقى، لم يأخذ بالحسبان حقيقة أن المجتمع المدني عبارة عن أرضية ملغمة "بعلاقات غير متكافئة يمكن فيها لبعض الفاعلين أن يكسبوا نصيباً أكبر في السلطة، وإمكانية متباينة للوصول للموارد المادية والثقافية والسياسية وغيرها" (Alvarez et al., 1998:18).

ومن بين الموضوعات التي تمت مناقشتها بالتفصيل أثناء هذه الورشة نجد: تأسيس خطة عمل لتحصين إطار العمل القانوني للمنظمات الأهلية، وكيف يمكن للمؤسسات النسوية أن تحقق نجاحاً أكبر مع دراسات حالة للإقراض الصغير في تونس، والمواطنة في مصر؛ وزيادة أثر المجتمع المدني على صنع السياسة؛ والقضية المعروفة حول التمويل الأجنبي لمؤسسات المجتمع المدني. كما كان هناك مناقشة حول دور الإعلام في تغطية المجتمع المدني، وما إذا كان الإعلام جزءاً من هذا المجتمع. واتضح من النقاش والأوراق المعروضة أن الورشة تعاملت مع قضية المجتمع المدني في المنطقة من حيث سرد قصص نجاح مثل "نمو منظمات حقوق الإنسان العربية ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني في القاهرة في تحول المتطرفين الإسلاميين إلى رياديين (entrepreneurs) صغار ناجحين".

وفي ورش العمل الأخرى، كانت الأجندة الاقتصادية الليبرالية الجديدة واضحة جداً، مثل الورشة حول التجارة العالمية والتوجه الإقليمي. وكان الهدف من هذه الورشة التي نظمها ملتقى البحث الاقتصادي عن الدول العربية وإيران وتركيا، الذي يتخذ القاهرة مقراً له، "التأكد من قدرة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على التفاوض حول الصفقات الصعبة في مختلف المفاوضات التجارية القائمة، (منظمة التجارة العالمية، واتفاقية المشاركة للاتحاد الأوروبي، واتفاقية التجارة الحرة العربية)". وعقدت سلسلة من ست جلسات حول قضايا تحرر التجارة مع عرض مختصر لآخر التطورات على الوضع الحالي لكل هذه الاتفاقيات التجارية – بما في ذلك تقديم النصيحة حول كيفية تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب من هذه المفاوضات، في ضوء البحث الجديد في الإخفاقات والنجاحات السابقة. وعقدت مناقشة حول قضية أتت في وقتها حول المقاييس العالمية، في مجالات مثل ساعات العمل وحماية البيئة. كما تمت دراسة أثر التجارة الحرة على التصنيع والزراعة والنسيج والصناعات الدوائية بالتفصيل. وما هي المعيقات الرئيسية أمام زيادة صادرات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟ وما هي الآثار على الوظائف والإنتاج إذا فتحت الأسواق المحلية؟ وهل يمكن استخدام اتفاقيات التجارة الدولية لتحسين السياسات اتجاه الاقتصاد في الأرياف؟

وفي جلسة المؤتمر الثالث الافتتاحية، شدد أحد المتحدثين على أن تلك الجلسة ستناقش الكثير من الأفكار الأخيرة حول المقاربات المتوازنة للتنمية، التي تضم البعد الاجتماعي، وتهتم بالصحة والتعليم وحرية التعبير مع التركيز على التقدم الاقتصادي. وبالطريقة نفسها ، أثناء إحدى الجلسات، عرض مستشارون من البنك الدولي ورقة بينت أنه لا يمكن للنمو الاقتصادي أن يقلل عدد الفقراء، وأن الفجوة بين المحرومين والأثرياء يمكن أن تتسع. وتنسجم هذه الورقة مع شعار البنك الدولي الجديد "النمو المؤهل" (qualified growth)، أو النمو مع مساواة بدلا من محض نمو. وتعيد هذه الورقة للأذهان كثيراً من الأفكار والحجج التي نشرت لدى عدد من الأكاديميين الاقتصاديين،

وبخاصة الهنود منهم في بداية الثمانينيات. وعليه، نتساءل: لِمَ يجب على المشاركين أن يحضروا مثل هذه المؤتمرات، ليستمعوا لنظرية تم إثباتها قبل عقد ونيف من الزمن؟

من الواضح في الواقع أن المهم هنا هو ليس المعرفة بحد ذاتها، بل إضفاء الشرعية على المعرفة من قبل خبراء من المنظمات الدولية. فمثلا، يمكن أن يصبح النمو المؤهل **دال ومدلول**(signifiant, and signified) . وفي هذا الصدد، يبدو أن الملتقى يعمل كبوتقة تفكير لنشر وتوحيد المفردات المتعلقة بالتنمية والتقدم والتحرر، وغيره بين الفاعلين. وتمكن هذه المعرفة "الجديدة" نفسها من خلال عملية استحضار مادي (objectification) على شكل كتيبات، وكتب مذهبة وأنيقة، ومؤتمرات تعقد في فنادق خمس نجوم ... الخ، ومن خلال **المأسسة** (institutionalization) في مؤسسات رائدة مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ولا يستطيع خبراء البنك الدولي استخدام مصطلحات "سياسية" مثل الديمقراطية، وبدلا من ذلك يركزون أكثر على عبارات مثل أسلوب الحكم الجيد (good governance) الذي يدفع الحكومة للتعاون مع الفاعلين من خارج جهازها (المنظمات الأهلية والقطاع الخاص)، لخلق توافق وتوازن بين هؤلاء الفاعلين. كما يعني أسلوب الحكم الجيد، تركيز الخطاب على توازن بين الفاعلين مع إبعاد إمكانية وجود أي وسائل مقاومة كقيام مظاهرات من قبل بعض الأطراف (مثل النقابات)، والتي تجعل هذا المفهوم إشكالياً. ولعل الأمر الأكثر إشكالية هو عندما تتحول لغة أسلوب الحكم الجيد إلى مفاهيم يستخدمها الأكاديميون ويقبلون بها بدون تفحص نقدي.

وبشكل عام، وباختصار، يعتبر تهميش التفكير النقدي أحد الآثار العملية لملتقى التنمية المتوسطي، وهذا يتم بشكل رقيق، وليس عن طريق الضغط المباشر مثل إبعاد الآراء المضادة، بل هي النتيجة الختامية لاتفاق مهيمن تطور حول مفاهيم ومعرفة حصلت على شرعيتها. صحيح أن بعض الأصوات برزت أثناء المؤتمر لتتحدى الركائن الليبرالية الجديدة، ولكن هذه التصورات كانت هامشية. كما أنه في النهاية تفرض بعض الأصوات القوية شرعية على المناظير المحورية المسيطرة، من خلال إظهار وجود نوع من التعددية. كما أن الكثير من الأوراق المقدمة للملتقى تبين قلة الاهتمام المبذول في إعادة التفكير بالتصنيفات والمفاهيم المستخدمة.

الاتفاقية الأوروبية المتوسطية: عملية برشلونة

أدت الاتفاقيات الأوروبية المتوسطية الموقعة بين الدول العربية والأوروبية إلى نشوء العديد من مبادرات التعاون، بما في ذلك بين المنظمات الأهلية. وبشكل محدد، بدأت عملية برشلونة في العام 1995، ويشكل مشروعها المحاولة الأولى لخلق آليات على المستوى الإقليمي بغرض "تأمين التنمية الديمقراطية في الإقليم الأوروبي – المتوسطي والحماية الفعالة لحقوق الإنسان". وحقيقة كون عملية برشلونة قد بدأت وجاءت فكرتها من أوروبا، فقد لعبت دوراً في نجاح المبادرة، حيث أنها حلت كلاً من مشكلة تقطيب العالم العربي وموضوع القيادة. وأحد أشكال نجاح هذه العملية هو بروز شبكات عدة.

ومن ضمن المشاريع الكثيرة التي تطورت من عملية برشلونة هي شبكات للمنظمات الأهلية، حيث التمثيل ليس حكومياً والمشاركة طوعية وبعد موافقة مؤسسي الشبكة. وعلى الرغم من الشمولية الظاهرة للشبكة، لم تمر عملية الاختيار دائماً بدون إشكاليات، حيث لعبت المنافسة والصراعات دوراً مهماً في إقصاء بعض الأطراف. لندرس مثالاً على ذلك شبكة تطورت في مجال حقوق الإنسان. فقد تأسست العام 1997 الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان (Euro-Mediterranean Human Rights Network- EMHRN) تجاوباً مع إعلان برشلونة. وتتخذ الشبكة من كوبنهاجن مركزاً لها، وتصدر تقارير دورية تنشر معلومات جارية حول أوضاع حقوق الإنسان في المنطقة. وسندرس هذه الشبكة فيما يلي من خلال التركيز على الملتقى المدني الأوروبي المتوسطي.
وهنا من المهم ملاحظة حالة مؤسسة مانديلا، وهي جمعية حقوق إنسان فلسطينية رفضت عضويتها في هذه الشبكة. وكان السبب الرسمي لإبعادها أنها لا تعتبر منظمة أهلية حسب اللوائح التنظيمية للشبكة. ولكن من المعروف، في الواقع، وجود تنافس بين بعض أعضاء آخرين فلسطينيين في الشبكة وهذه المنظمة، وساهم هؤلاء في إبعادها. وهذا

يبين ضرورة دراسة الإشكاليات الناشئة من فكرة الشبكة، وعدم فهمها بطرق مبسطة ومثالية. وكما هي الحال بالنسبة للمنظمات غير الحكومية، تعتبر الشبكة موقعاً يعكس ويضم حالات من عدم المساواة والصراع على السلطة بشكل عام.

وأنشئت شبكات أخرى من خلال عملية برشلونة مثل شبكة الإعلام المتوسطي "جمستون" (Med Media Jemstone Network)، وهي أكبر المشاريع الإعلامية الأوروبية المتوسطية. وتأسست الشبكة العام 1997 لزيادة الاتصالات والتفاهم بين الدول الشريكة الأوروبية والمتوسطية. ومنذ تعليق هيئة الإعلام المتوسطي العام 1995، أصبحت جمستون المشروع الإعلامي الوحيد في أوروبا العامل في شرقي المتوسط، وحصل أخيراً على عقد خاص بين تشرين الثاني 1997 حتى كانون الثاني 1999. وخلال فترة العقد، نظمت جمستون 18 حدثاً مختلفاً تتراوح بين ورش العمل، ودورات متلفزة لكبار المديرين الذين يديرون دوائر التدريب. وتعمل جمستون مع صحافيين وإعلاميين ومديرين ذوي خبرة على تحسين مهارات الشبكة وتأسيس شبكات داعمة لها. وتأتي نشاطات جمستون الرئيسية تحت عناوين عدة: مهارات الصحافة العامة، والصحافة التخصصية، بما في ذلك التجارية والاقتصادية، وحصص تدريبية في مهارات فنية خاصة، وموائد مستديرة أوروبية متوسطية، وإدارة الإعلام، بما في ذلك الجمهور، والبحث المتعلق بالقراء، وتطوير قدرات تدريب داخل المؤسسات، وصيانة وتنمية الشبكة.

عملية برشلونة وإحياء شبكة حقوق الإنسان العربية: مؤتمر الرباط وحقوق اللاجئين الفلسطينيين

أسست منظمات أهلية في المنطقة العربية شبكةَ حقوق الإنسان العربية لتسبق عملية برشلونة. ومن المثير للاهتمام، أن الشبكة لم تكن نشطة لوقت طويل، وأن الاجتماعات التي نظمت خلال عملية برشلونة أدت جزءاً كبيراً من العمل على تفعيل هذه الشبكة. والمفارقة هنا هي أن ما صمم أساساً لدفع المواجهة العربية – الإسرائيلية تحول إلى فرصة لدفع أجندة عربية. وهنا كانت الذات المحركة للمنظمات غير الحكومية الجنوبية هي المهمة والقادرة على قلب وإعادة العمل على الأجندات المعدة مسبقاً عملياً. وفي هذه الحالة، مكن تفعيل شبكة حقوق الإنسان العربية في سياق المبادرات الأوروبية الجانب العربي من التحول إلى قوة منسجمة داخل الشبكة، وتمكن من إعادة توجيه تركيزها. كما لعبت شبكة حقوق الإنسان الأوروبية المتوسطية دوراً في تفعيل الشبكة العربية من خلال مدها بالتمويل. ولنأخذ مؤتمر الرباط لحقوق اللاجئين الفلسطينيين مثالاً على ذلك.

نظم معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، بالتعاون مع المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، وشبكة حقوق الإنسان الأوروبية المتوسطية، بمشاركة خبراء وممثلين عن منظمات حقوق الإنسان العربية والدولية مؤتمراً حول مستقبل اللاجئين الفلسطينيين في ظل التسوية السياسية الحالية/المؤتمر الدولي الثالث لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي من 10 – 12 شباط 2001 في الرباط بالمغرب. ونجح هذا المؤتمر كثيراً، ونوقش محتواه في القسم الخاص بأجندة حقوق الإنسان من الفصل الثالث. وسنكتفي هنا بإلقاء الضوء على أهمية دور الفاعلين من الجنوب، وقدرتهم على تحويل، وحتى تغيير، القواعد المصممة مسبقاً من قبل الشريك الشمالي. وفي حين أن مبادرات التشبيك التي نشأت عن الشبكة الأوروبية المتوسطية ترغب في تدعيم العلاقات بين المنظمات الأهلية العربية والإسرائيلية، كان للعرب وزن كبير في هذه الشبكة، واستخدموها في تعزيز العلاقات البين – عربية. ويعتبر مؤتمر الرباط مثالاً واضحاً على هذا بدون الخوض في خصوصيات المؤتمر التي ناقشناها في الفصل السابق، ومن المهم أن نلاحظ أجندة المؤتمر التي تشكلت لدراسة مستقبل اللاجئين الفلسطينيين، إذ ظهرت عن هذا المؤتمر بيانات قوية تدعم حق اللاجئين الفلسطينيين وتعكس تواصل الفاعلين العرب داخل الشبكة.

الملتقى المدني الأوروبي – المتوسطي: ملتقى حقوق الإنسان في شتوتغارت

عقدت قمم بشكل دوري كجزء من اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية منحت الفرصة للحكومات الشريكة "لتراقب تطبيق التصريح وتحديد الأعمال التي تساعد على تحقيق أهداف الشراكة". (بيان برشلونة، 1995). كما عقدت قمم سابقة في برشلونة في تشرين الثاني 1995، وفي مالطة في نيسان 1997، وفي شتوتغارت في نيسان 1999، وفي مرسيليا في تشرين الثاني 2000، (بالإضافة لاجتماعات ثانوية عقدت في باليرمو في حزيران 1998 وكذلك اجتماع لكافة الفاعلين في لشبونة في أيار 2000). ومنذ اجتماع برشلونة العام 1995، تنظمت لقاءات المجتمع المدني حسب العلاقة مع القمم، وشكلت فرصة لممثلي المجتمع المدني للاجتماع وعرض توصياتهم على حكومات المنطقة.

لنأخذ مثالاً على ذلك المؤتمر المنعقد في شتوتغارت (ألمانيا)، وبخاصة الملتقى المدني لحقوق الإنسان، الذي قمنا بمراقبته ومتابعته عن كثب. عقد المؤتمر الرسمي للشراكة الأوروبية المتوسطية في شتوتغارت في نيسان 1999 مع ملتقيات مدنية موازية نظمت إلى جانبه بغرض مناقشة مختلف المشاكل المتعلقة بالإقليم المتوسطي. وغطت الملتقيات المدنية المجالات التالية: حقوق الإنسان والمواطنة في إقليم البحر المتوسط، والنقابات، والصحافة. ونظمت مؤسسة فريدريش إيبرت (Friedrich Ebert Foundation) المؤتمر الموازي حول حقوق الإنسان والمواطنة في حوض المتوسط بالتعاون مع الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، وملتقى مواطني حوض المتوسط (Forum des Citoyens de la Méditerranée). وكان هذا المؤتمر الأول الذي حضره عدد كبير من منظمات حقوق الإنسان المستقلة أثناء الملتقى المدني. كما أنه للمرة الأولى نظمت مواجهة رسمية بين ممثلي الحكومات في الدول الشريكة، وممثلين عن المنظمات الموجودة في شتوتغارت. ومن الناحية النظرية، تضع المقاربة متعددة الأطراف في عملية برشلونة موضوع حقوق الإنسان في مركز الشراكة الأوروبية – المتوسطية. وتؤكد المادة الثانية لاتفاقية الشراكة التي تنظم العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وشركائه من حوض المتوسط على هذه الأولوية.[lxxvii]

التفاعل داخل الشبكة

عند مراجعة الشبكة المتشكلة حول الملتقى المدني لحقوق الإنسان، يتبين لنا أنها خلقت فرصة لعمل المنظمات الأهلية وعمل المدافعة، وبخاصة في المواجهة مع أعضاء الحكومة في المنطقة. وفي الوقت ذاته، نلاحظ ارتباط قضايا هيكلية بهذا النوع من التشبيك. وبشكل خاص، دور منظم المؤتمر في الوساطة لمحصلة نشاطات الشبكات، سواء فيما يتعلق باختيار المشاركين في الشبكة أم في مراقبتها، وإذا دعت الحاجة، التدخل في البيان الختامي الصادر عن الشبكة. وعموماً، يتشكل هذا النوع من التشبيك الذي يضم فاعلين من الشمال والجنوب بشكل مختلف عن أشكال التبادل الأخرى بينهم. ويرى بعض المشاركين أن هذه الشبكة لا تتسم بهيمنة الشمال كغيرها من المواجهات. إيلان هاليفي، الذي شارك في الوفد الفلسطيني (بصفته نائب رئيس ملتقى مواطني المتوسط) رأى في الشبكة تحسناً عن شبكات أخرى مثل لجنة حقوق الإنسان للاشتراكية الدولية، حيث اعتادت هذه اللجنة أن تتصرف بشكل فوقي معطية دروساً للجنوب حول الديمقراطية في الوقت الذي يعبر ممثلو الدول الجنوبية بدورهم أن هناك انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية في الشمال، وانتهاكات يرتكبها الشمال في الجنوب.

وفي الملتقى المدني لحقوق الإنسان في شتوتغارت، ناقش المشاركون قضية الانتهاكات الإسرائيلية لاتفاقية جنيف في الأراضي الفلسطينية والإجراءات التحضيرية الواجب اتخاذها لتنظيم مؤتمر للأطراف المتعاقدة العليا على اتفاقية جنيف الرابعة. وتم التوقيع على ورقة تعبر عن موقف حيال إطلاق حملة دولية لتنفيذ الاتفاقية من قبل إحدى وخمسين مؤسسة أهلية (بما فيها بيتسيلم، وهي منظمة حقوق إنسان إسرائيلية). واتفقت هذه المنظمات الإقليمية والدولية على المشاركة في حملة توعية حول القضية في الدول التي تعمل فيها، وعلى ممارسة الضغط على حكوماتها لضمان انعقاد المؤتمر في التاريخ المحدد لمناقشة الأجندة التي حددتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة. ومن الواضح هنا أن الملتقى طرح فرصة لمبادرة مدافعة جديدة، وسهل التعاون والحملة العابرة للحدود القومية. وإذا كانت منافع هذا النوع من الشبكات للمنظمات الأهلية الجنوبية وللفاعلين في المؤسسات غير الحكومية عموماً

واضحة، فإن هناك ضرورة لإيلاء اهتمام أكبر للمناحي الهيكلية لهذا النوع من التشبيك، ونوع المعيقات التي ترتبط حتمياً بالمدافعة التي بادرت إليها هذه المنظمات داخل الشبكة.

ويمكن عزو نجاح هذا الملتقى حول حقوق الإنسان بسبب فعالية الشبكة حديثة التأسيس (الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان) التي أعدت للمؤتمر. ولكن كيف تعمل هذه الشبكة؟

يكمن منطق أية شبكة في أن المشاركين قد تم اختيارهم بفضل العلاقات الشخصية لأعضاء الشبكة، ما يعني أنهم ينتمون لدائرة علاقات هؤلاء الأعضاء. فكون المنظم في ملتقى شتوتغارت هو فرنسي، فقد أدى ذلك إلى زيادة تمثيل المؤسسات الفرانكفونية من شمال أفريقيا على حساب إيطاليا وإسبانيا (اللتين تم تهميشهما فعلياً). أما فيما يتعلق بإنجلترا، فقد كانت غائبة في كل الأحوال بسبب اهتمامها الهامشي بمنطقة البحر المتوسط. وتماشياً مع هدف دمج إسرائيل في المنطقة، فقد مثل مجتمعها المدني أربع جمعيات لحقوق الإنسان المعروفة بمعارضتها لانتهاك حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. وعليه، لا يعكس اختيار هذه المنظمات الإسرائيلية تمثيلاً وطنياً شكلته الحكومة الإسرائيلية، بل إنه نابع من اختيار منظمي الشبكة الأوروبية المتوسطية لهم. ومن الواضح أن هذه نقطة مهمة توضح مرة أخرى اختلافاً عن الأهداف الصريحة/المبطنة للتشبيك الذي رعته اتفاقيات حكومية للشراكة الأوروبية المتوسطية. ولكن على عكس ذلك، ففي الحالة التونسية مورس الضغط ضد مؤسسة فريدريش إيبرت لتدعو ثلاثة ممثلين عن منظمات لها شكل المنظمات الأهلية لكنها حكومية. وقد بثت هذه المؤسسات الرسمية الاضطراب والفوضى أثناء الاجتماع، لأنها حاولت أن تعيق المؤسسات التونسية المتمركزة في أوروبا من مناقشة انتهاكات حقوق الإنسان في تونس. وضمت بعض هذه المنظمات مجموعات التضامن مثل التجمع من أجل فلسطين (Collectif Palestine)، وهي اتحاد يمثل كافة المؤسسات الفرنسية العاملة في فلسطين. وقامت منسقة التجمع، إيزابيل أفرون، بدور أساسي في دفع توصيات تدين الممارسات الإسرائيلية. ومؤسسات أخرى مثل منظمة العفو الدولية تعتبر منظمات دولية أكثر من كونها مجموعة تضامن، ومن الواضح أنها لم ترغب في اتخاذ موقف "متطرف".

ومن الواضح عموماً أن عملية الاختيار التي تطبقها الشبكة جعلت النقاش خصباً أثناء الاجتماع، حيث وجدت الأرضية المشتركة قبل المؤتمر، ما عزز ودعم النقاش الفعال للبيان الختامي والتوصيات الموجهة نحو اللقاء الحكومي الذي عقد في الوقت نفسه في مدينة شتوتغارت.

مناقشة البيان الختامي

فيما يخص القضية الفلسطينية، شمل البيان الختامي الصادر عن الملتقى على فقرات قوية تتعلق بالصراع العربي – الإسرائيلي.[lxxviii] كما تبنى الاجتماع ورقة تعبر عن الموقف أعدها مركز حقوق الإنسان الفلسطيني حول اتفاقية جنيف الرابعة، وتتحدث إلى الدول العليا المتعاقدة على الاتفاقية. وألزم المشاركون أنفسهم بالعمل على تنفيذ الورقة بروحها ونصها.

وتبنى الاجتماع كذلك قراراً يطالب المفوضية الأوروبية بدعوة دولها بموجب الفقرة الثانية من اتفاقية الشراكة لتجميد الشراكة الأوروبية – الإسرائيلية بسبب استمرار انتهاك إسرائيل لحقوق الإنسان الفلسطيني. وتشكلت مجموعة لمتابعة انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني.

إجمالاً، على الرغم من جودة هذا البيان وتوجهه نحو المدافعة، لكن المسودة الأولى كانت أقوى، حيث طالبت الاتحاد الأوروبي بوقف اتفاقية الشراكة بينه وبين إسرائيل حتى تنفذ إسرائيل اتفاقية واي ريفر، وتوقف نشاطات الاستيطان كافة. ولكن رفضت هذا الاقتراح ممثلة منظمة العفو الدولية من بروكسل وأغلب المنظمات الإسرائيلية التي كانت في الاجتماع. وكان مفاجئاً أن نجد أن أربعة من ممثلي المنظمات الإسرائيلية الخمسة تناولوا الغداء معا قبل مناقشة البيان حتى يكون لهم موقف موحد ضد الموقف المقترح، على الرغم من الاختلاف الكبير بينهم الذي بدا واضحاً جداً في المؤتمر.

وعلى الرغم من وضوح دور المنظمات الإسرائيلية في منع المصادقة على بيان أكثر حدة، علينا أن نعرف أن منظمي المؤتمر أيضاً تدخلوا في منع جعل المسودة الأولى وثيقة ختامية. وتدخل ممثل مؤسسة فريدريش إيبرت، الذي ظل يعمل كمراقب حتى إعداد هذه المسودة الأولى، وأعلن لأول مرة أنه كمؤسسة لا يمكنه القبول بهذا البيان. وعلى الرغم من أن معظم المشاركين أيدوا المسودة الأولى، فقد خفت حدة اللغة في البيان لتطلب ممارسة الضغط ضد إسرائيل. وهذا يبين أن قدرة المنظمات الأهلية الجنوبية على تغيير سياسات المؤتمرات الدولية محدودة. والأكثر من هذا، يبين الحاجة لأشكلة دور الجهة المنظمة واعتبار دورها كوسيط يؤثر على النتيجة الختامية للعمل الذي يصدر من خلال الشبكة.

ولكن، على الرغم من هذا، تظل أهمية المجتمع المدني واضحة، وبخاصة أن الموقف الذي تبنته المنظمات غير الحكومية كان أوضح من موقف الاجتماع الرسمي لوزراء الخارجية. وعلى سبيل المقارنة، لننظر للبيان التالي بشأن عملية السلام:" رحب الكثير من الوزراء بالتصريح الأخير الصادر عن المجلس الأوروبي في برلين. ويشجع الوزراء الاتحاد الأوروبي على الاستمرار في زيادة دوره في دعم عملية السلام في الشرق الأوسط". كما يدلل مصطلح "الكثير"، فإن هذا البيان لا يعكس اتفاقاً بين الوزراء.

شاهدناه مسبقا؟

يتم تنظيم مؤتمرات سنوية كجزء من نشاطات الملتقى المدني. وعلى الرغم من أنها محافل مثيرة للاهتمام بالتأكيد، فإن الآلية المستخدمة في اختيار المشاركين تؤدي دائماً إلى أن الأشخاص أنفسهم يحضرون احتفالات المجتمع المدني هذه، ويجرون المناقشات نفسها بدون إحداث تقدم. وعبر الكثير من المراقبين عن الشعور بأنهم قد شهدوا الحدث مسبقا (deja vue)، وبأنهم التقوا بالأشخاص أنفسهم في مرسيليا وشتوتغارت (Jünemann, 2000).

وفي حين دعا المتحدث في المؤتمر الأول من عملية برشلونة (في مدينة برشلونة) المجتمع المدني لاستغلال الفرصة وتفعيل نفسه، فإنه بعد خمس سنوات يبدو استمرار تهميش الفاعلين الاجتماعيين أنفسهم في مجالات تؤثر على صنع القرار مثل الهجرة، وعملية السلام. كما أن الإعلام المكتوب والمرئي والمسموع الفرنسي الوطني لم يتكلف تغطية اجتماع الملتقى المدني في مرسيليا الذي لم يتلق سوى اهتمام بعض الصحف المحلية. وعلى عكس هذا، كتب الكثير عن الاجتماع الوزاري للدول الأوروبية والمتوسطية، وتمت تغطية الحدث في التلفزيون والراديو، ما يبين أن الصحافة ما زالت تتوقع الكثير من الفاعلين الدبلوماسيين الكلاسيكيين، أي الدولة. ويمكن قول الشيء نفسه في أوروبا بشكل عام: لم تتمكن الصحافية الفنلندية التي حضرت المؤتمر نفسه في السنة التالية في مرسيليا من إقناع الصحف الفنلندية بنشر مقال كتبته عن الحدث.

وتحيط قضيتان مهمتان بكفاءة هذه الملتقيات المدنية كنوع من الشبكات التي ترتبط باتفاقيات رعتها الدولة. ومن المهم أولاً أن نذكر أن المنظمات الأهلية التي شاركت في الملتقيات المدنية الأوروبية المتوسطية تمثل نسبة ضئيلة من مؤسسات "المجتمع المدني" (150 منظمة تمثل الدول الأوروبية والمتوسطية كافة)، ولا توجد للكثير من هذه المنظمات علاقات مع القاعدة الشعبية. ويمكن أن نعترض بأن ميزة التشبيك بين المنظمات غير الحكومية تكمن في قدرتها على تعبئة الناس في الشارع مثلما كان الحال في سياتل بدلاً من تنظيم إستراتيجيات لمبادرات مدافعة في القاعات الفخمة في فنادق خمسة نجوم. ونظم في مرسيليا اجتماع ومظاهرة في الوقت نفسه الذي عقد فيه لقاء المجتمع المدني. و بالنسبة لهؤلاء المنظمين الخارجين عن المنظمات الممثلة في هذا المؤتمر، تعتبر المنظمات المشاركة بعملية برشلونة أنها استخدمت كأداة بيد الحكومة، لذا فإنها غير قادرة على القيام بدور فعال.

وأخيراً، يبدو أن الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان تتسم بالحيوية والنشاط في تشجيع التعاون بين منظمات الشمال والجنوب. ولكن ظهرت أصوات من الجنوب أثناء اجتماعي شتوتغارت ومرسيليا مثل سعيدة الكيلاني من الأردن لتتساءل عما إذا كان تصريح برشلونة ليس سوى حبر على ورق (European Commission, 2000). وتناقش هنا أنه أثناء الفترة بين 1995 – 1999 ازدادت انتهاكات المبادئ الأساسية لحرية التعبير، وزادت القيود على الصحافة والإعلام وحرية الفكر إلى أكثر من الضعف في الكثير من البلاد الأوروبية المتوسطية خلال السنوات نفسها، في حين أن الشريك الأوروبي فشل في اتخاذ إجراء أو تحرك لشجب هذه الانتهاكات.

وبعد عرض هذه الحالات الثلاث من التشبيك على المستوى الإقليمي، يمكننا عموماً أن نقول أن الديناميكية داخل هذا المستوى أهم مما هو عليه على المستوى الدولي، وأن قدرة الفاعلين الجنوبيين على التفاوض على وضع الأجندة وبناء التحالفات مع المؤسسات الأهلية الشمالية (وربما مع الدول) للمشاركة في صنع القرار أقوى. ولكن ما زال مجال التأثير محدوداً مع خفوت عملية برشلونة وعدم قدرتها على الربط بين الحركة ضد العولمة. ونجد في العام 2003 بروز الملتقى الاجتماعي في بورتي اليغرو (البرازيل) ومؤتمراته الأصغر في فلورنس، والقاهرة، .... ففي فلورنس، على سبيل المثال، كانت النقابات العمالية، ومنظمات أهلية، ومنظمات قاعدية وحتى الأحزاب السياسية ممثلة، وكانت الأعلام الفلسطينية موزعة على أنحاء المظاهرة الرئيسية كافة التي أمت شوارع هذه المدينة من خلال الملتقى الاجتماعي، وذلك عكس ما حصل، على سبيل المثال، في الملتقى الأوروبي، – المتوسطي في مارسيليا في تشرين الثاني العام 2001، حيث كانت هناك مظاهرة خاصة للدفاع عن الشعب الفلسطيني. وسوف نعرض فيما يلي أن الشبكات على المستوى العربي (مثل شبكة المنظمات الأهلية العربية، عايشة وبنيان) تبين أهمية المستوى الإقليمي (المحلي) كموقع يعمل فيه الفاعلون العرب على تعريف تصورهم الخاص للقضايا المثارة على المستوى العالمي، وكموقع يمكنهم من خلاله الصعود لمشاركة في الأجندات والملتقيات العالمية. ولا ترتبط هذه القضية بمستوى التشبيك فقط، بل لها علاقة بالأجندة التي يروج لها هذا التشبيك. وعليه، ستبين مناقشتنا لشبكة عايشة فيما يلي هذه النقاط بعمق أكبر، وستبين أن عايشة تتعامل مع المشاكل الناشئة عن التحول من نيروبي إلى بكين بالنسبة للنساء الفلسطينيات والعربيات. وكما سنوضح، تثير هذه الشبكة، بشكل محدد، عدم التوافق والتناقضات التي نشأت من التحول من منظور الحالات المهمشة مثل الفلسطينيين إلى منظور محوري مركزه الدولة الموجه لمؤتمرات الأمم المتحدة.

5-6 الشبكات ما تحت الإقليمي: المستوى العربي

يتضح لنا من دراسة المنطقة العربية بطء المنظمات الأهلية في تشكيل شبكات. وعلينا أن نقر في الوقت نفسه بدور الحكومات العربية وأجهزة مخابراتها في منع نشاطات التشبيك. فعلى سبيل المثال، في خريف 1996 تقابلت لجنة وزراء الداخلية في الجامعة العربية في تونس لمناقشة مخاوف الأمن القومي التي تسببها المنظمات غير الحكومية، وبخاصة مؤسسات حقوق الإنسان للدول العربية. وتبين لاحقاً أن الحكومات العربية اتصلت بشكل ثنائي بالدول الغربية الممولة للمنظمات الأهلية، وطلبت منها الحد من دعمها لهذه المؤسسات. كما أنشأت الحكومة في تونس مجموعة من المنظمات الأهلية ترسلها للمؤتمرات، بما في ذلك الدولية منها لتقديم تقارير حول نشاطات المؤسسات غير الحكومية التونسية (Pitner, 2000:35-34).

وعلى الرغم من معرفة قياديي المنظمات الأهلية بأهمية التشبيك ودوره في توليد جدالات جديدة ومناظير متحدية وخلق ملتقى للقضايا البين – عربية، فإن التأثير المعيق والمقيد لأجهزة الحكومة وقلة الموارد قد أخرت ظهور شبكات مدافعة عربية قوية. ومن بين الشبكات الأهلية العربية القائمة، نجد أن بعضها أسسته المنظمات الأهلية، في حين أن غيرها أتى بمبادرة من مانحين أجانب.

وسوف نعرض في هذا القسم ثلاث شبكات عربية شكلت اثنتين منها المنظمات الأهلية، وهما عايشة (شبكة النساء العربيات)، والشبكة، شبكة (المنظمات الأهلية العربية). والثالثة مشروع بنيان الإقليمي للمنظمات غير الحكومية، الذي اقترحته ومولته جهة مانحة. وسندرس هذه الشبكات من ثلاث نواحي، وهي: الأولى، تبين هذه الشبكات، وبخاصة عايشة، الدور المثمر الذي يمكن لشبكات المنظمات الأهلية أن تقوم به في المنطقة، وبخاصة فيما يتعلق بالترويج لمناظير جديدة حول القضايا. والثانية، سنظهر نشاطاً مندفعاً من المحلي إلى العالمي، عكس الاتجاه العام للتشبيك العابر للحدود القومية، ليخلق عملية تشبيك جدلية. ويمكن للأجندات الدولية أن تولد ردوداً على شكل مبادرات تشبيك إقليمية، ويمكنها بدورها أن تفضي إلى أشكال مختلفة من النشاط، بما في ذلك إعادة الاشتراك في الأجندة الدولية. وأخيراً، من خلال اعتبار الفرص التي توجدها مبادرات التشبيك التي يدعمها المانحون بالنسبة

للمنظمات الأهلية، يتم تحدي فرضيات العلاقة التبسيطية ثنائية التوجه بين أجندات الجهات المانحة والمنظمات الأهلية.

عايشة: شبكة نساء عربيات

تحمل عايشة رسمياً اسم **ملتقى النساء العربيات،** وقد أسسها العام 1991 بعض الناشطات العربيات النسويات. وتشتمل أهدافها على إيجاد وسيلة تواصل بين المجموعات النسوية العربية، وزيادة الوعي بالظروف المؤثرة على حياة النساء العربيات، وتطوير خطاب حول حقوق النساء العربيات، وتشكيل مجموعات ضاغطة لتحسين حقوق المرأة، وتنفيذ المعاهدات الدولية بشأنها. وكمثال على نشاط النساء العربيات في زمن التشبيك العابر للحدود القومية، تثير عايشة نقطتين مركزيتين: تبين الشبكة أولاً دور العوامل الذاتية في تدعيم تواصل الشبكة. وفي هذا الصدد، تظهر قضيتان مهمتان: الأولى، تعمل عايشة عامة بشكل غير رسمي، أي أنه لا يوجد لها مقر أو مكتب لإدارتها، كما أنه لا يوجد تمويل لتسيير أعمال الشبكة. ويتم الإبقاء على عايشة من خلال المساهمات والمدخلات التطوعية لأعضائها. ولكن يتم الاعتماد على تمويل المانحين أحياناً للمحافل والمؤتمرات. قضية أخرى مثيرة للانتباه في هذه الشبكة هي غياب نسبي لأشكال تكنولوجيا المعلومات الجديدة للربط بين الأعضاء. فحتى كتابة هذه السطور (2002) لا يمتلك معظم أعضاء الشبكة مواقع على شبكة الإنترنت، كما أن بعضهم ليس له بريد إلكتروني. وهذه نقطة مهمة توحي بأن توفر تكنولوجيا المعلومات لا يعد عاملاً حاسماً في تشكيل شبكة. كما أنه في حالة عايشة، يبدو أن الأعضاء ملتزمون بحس التضامن الذي نما لمواجهة المعيقات المشتركة التي تواجههن كنساء عربيات. كما أن الشبكة غالباً ما تقوم بعمل فعال بسبب تشاركها في الأيديولوجيا والخبرات وعملها الجماعي كما قالت إحدى عضواتها.

والثانية، ناحية أخرى ذات علاقة بالشبكة تكمن في الطريقة التي تبدو فيها أنها تتحرك نحو أرضية يمكن للنساء العربيات من خلالها تطوير منظورهن الخاص لقضايا المرأة والمبادرة بطرح ردودهن الخاصة على تأطير قضايا المرأة على المستوى العالمي. وبنيت هذه الملاحظة على الطبيعة الفريدة للقضايا التي تمت مناقشتها في مؤتمر نظمته الشبكة تحت رعايتها مؤخراً. وأطلق في هذا المؤتمر نقد للمنظور المحوري العالمي حول حقوق المرأة من وجهة نظر النساء العربيات. ولكن علينا أن نذكر أنه ما زال مبكراً أن نقرر إلى أي مدى ستنجح عايشة في هذه المهمة، وفيما إذا ما كان هذا النوع من التشبيك بحاجة إلى أشكال أخرى ممكنة للناشطية العربية، أو الإقليمية. ومع هذا، سنعرض مراجعة مختصرة لموضوع المؤتمر وآثاره.

في تشرين الثاني 1999، انعقد في لبنان مؤتمر عائشة بعنوان **إقصاء النساء في العالم العربي من الحماية الفعالة ومن الانتفاع من القانون الدولي لحقوق الإنسان** في لبنان. وركز المؤتمر على قضيتين وهما: لماذا لا يحمي نظام حقوق الإنسان الدولي بكفاءة النساء العربيات؟ وما هي الإستراتيجيات التي يمكن تطويرها للتعامل مع هذا الموضوع. ومن نقطة البداية، يجب أن نعرض الديناميكية التي ظهرت فيها، حيث مثل هذا المؤتمر رداً إقليمياً على الأجندة الدولية لحقوق المرأة. وبعبارة الجهة المنظمة: "إن تعرض مؤتمر بكين العالمي العام 1995، لأجندة عالمية جديدة لتمكين المرأة، هو الذي فجر الحاجة لطرح قضية إقصاء النساء من حماية القانون الدولي لحقوق الإنسان (www.nisaa.org/conference/index.htm). ومن هنا، يعتبر الحدث مهماً لسببين: الأول، من خلال طرح قضية داخل السياق الإقليمي، خلقت عايشة ملتقى للنساء العربيات لتطوير موقف بشأن الأجندة الدولية لحقوق المرأة، وهذا بدوره يفتح إمكانية التعامل معها على المستوى العالمي أو في مظاهره الإقليمية. والثاني، بغض النظر عما إذا كانت الجهة المنظمة تعي ذلك أم لا، تكون عايشة، بإثارتها لهذه القضية، قد عبرت عن الرد العربي للتحول في المنظور المحوري في مؤتمرات الأمم المتحدة للمرأة من نيروبي إلى بكين.

وتوفرت ورقة قبل المؤتمر تثير المشكلة قيد الدراسة بعنوان "النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة: حالات إقصاء" نسقها مركز المساعدة والاستشارات القانونية للنساء الفلسطينيات، وقدمها في مؤتمر بكين العالمي العام 1995.[lxxix] كما بينا في تحليلنا لمؤتمري نيروبي وبكين فيما سبق صاحب النقلة من أجندة المدافعة التي سادت في مؤتمر نيروبي إلى المنظور المحوري الذي برز في بكين، مصادقة على وسائل فض النزاع برعاية الدولة وقانون حقوق الإنسان الدولي. وإحدى نواحي هذا هي إعادة تأطير أشكال العدوان مثل الاحتلال العسكري في لغة

حقوق الإنسان الفردية. والبعد الثاني هو مساواة حقوق المرأة بحقوق الإنسان. وتتطرق الورقة التي تحدثنا عنها أعلاه، والتي تعرف موضوع المؤتمر، إلى هذا التحول من خلال تعريف الفجوات التي ظهرت وأشكال الإقصاء التي تأسست عندما تم تعريف الأجندة الدولية لحقوق المرأة بهذه الطريقة. وتعرض الورقة حالات النساء مثل النساء الفلسطينيات اللاتي أُبْعِدن عن حماية قانون حقوق الإنسان الدولي. وتبين الورقة وجود ثلاثة أشكال للإقصاء تمنع النساء من الاستفادة من حماية نظام حقوق الإنسان الدولي، وهي: أولاً: عدم التزام السلطة الحاكمة أو خضوعها لرقابة الآليات الدولية التي تأسست لحماية حقوق المرأة (أي الدول التي لم تصادق على لجنة إلغاء أنواع التمييز ضد المرأة، أو تلك الدول التي صادقت عليها مع تحفظات شديدة، والهيئات من خارج جهاز الدولة التي لا يمكنها الانضمام للاتفاقية، وسلطات الاحتلال)؛ ثانياً: لا يلزم نظام القانون الدولي سلطاتها الحاكمة على احترام الحقوق المدنية والسياسية للسكان الذين تحكمهم (حالات الاحتلال العسكري، والدول التي تعيش حالة طوارئ وطنية)؛ ثالثاً: يتسامح المجتمع الدولي مع التمادي في نكران الحقوق المدنية والسياسية الأساسية من قبل الحكومات الملزمة باحترامها بموجب القانون الدولي (www.nisaa.org/conference/beijing.htm, 1995:3).

وعلى أساس أشكال الإقصاء هذه، يحذر المؤلفون من أن طريقة التعامل مع تمكين النساء من خلال آليات قانون حقوق الإنسان، وإن كانت مهمة ومفيدة، فإنها تمثل "خطر اتخاذ موقف أكاديمي مثير للغضب اتجاه جزء كبير من نساء العالم اللاتي أبعدن عن عمل أدوات المعاهدة الدولية ذات العلاقة، وعن المشاركة في الحياة السياسية الوطنية بعد ممارسة تقرير المصير، أو ممارسة الحقوق الاجتماعية والسياسية الأساسية داخل حدود الدولة-القومية" (المصدر نفسه:6).

وفي هذا الصدد، تثير الورقة تناقضات وحدود إعادة صياغة تنمية المرأة من خلال منشور حقوق الإنسان بعد بكين، وبخاصة فيما يتعلق بالنساء المهمشات مثل الفلسطينيات وغيرهن. ويتمثل ذلك في حالات عدم التوافق والفجوات التي تنشأ عندما تستبدل أجندة المدافعة بمنظور محوري يدعم قواعد اللعبة التي تحددها الدولة، وتتجاهل علاقات القوى وأشكال العنف وعدم المساواة الهيكلية التي تؤثر على حياة النساء. وتثير هذه الورقة بعض النقاط المثيرة للاهتمام، وتعزز ملاحظاتنا حول التحول من نيروبي إلى بكين، كما هو الحال في مدى فعالية نظام حقوق الإنسان الدولي في إلزام الدول بتنفيذ حقوق الإنسان للمرأة. وتقر كذلك بمركزية الدولة داخل نظام حقوق الإنسان الدولي. "تظل الدولة الفاعل الأساسي الذي يقوم بدور حاسم في صنع القانون الدولي وتفسيره وتنفيذه، حتى عندما تكون وظيفة القانون تحديد حقوق الإنسان الفردية" (المصدر السابق نفسه، ص 23). وعليه، تماشياً مع ملاحظاتنا، يجب ألا نتغاضى عن دور أدوات حقوق الإنسان الدولية في مساندة قواعد اللعبة التي حددتها الدولة.

وبشكل عام، تبين هذه الورقة، وكذلك المبادرة الأوسع من ورائها، طريقة مشاركة عايشة والنساء العربيات بشكل نقدي في الأجندة العالمية لتمكين المرأة لتحديد نقاط قصورها، حيث أنها حتى الآن تتجاهل ظروف النساء مثل الفلسطينيات. لكن، كما تبين مراجعتنا الخاصة للتحول عبر الزمن في قمم الأمم المتحدة للمرأة، فإن نقاط القصور التي أثارتها النساء العربيات عميقة في الواقع، وتكشف التناقض الكامن في النقلة من التوجه الدفاعي في نيروبي إلى المنظور المحوري الذي تمخض عن بكين.

وفي الختام، يقترح هذا المؤتمر، وهذه الورقة بالذات، الكثير حول عايشة، وحول مكان وكيفية موقعة النساء العربيات والفلسطينيات لأنفسهن فيما يتعلق بالملتقيات العالمية. وتبين أهمية المستوى الإقليمي كموقع يتم فيه تعريف الأجندات وتتخذ فيه أشكال فعالة من النشاطات. من ناحية أخرى، يمكن طرح أسئلة تتعلق بالتحدي الذي قد يواجه النساء العربيات عند طرح مثل هذا النوع من الأجندة على المستوى الدولي. مثلاً، عرضت هذه القضية في بكين، فما هو الرد الذي ولدته؟ وأخيراً، نلاحظ أن هناك إبداعاً وأصالة عرضتهما عايشة والمجموعات النسوية العربية في وضع يدها على تبعات التحول من نيروبي إلى بكين من وجهة نظر النساء العربيات والتعامل مع هذه القضية بطريقة مقنعة. إذا استمرت عايشة على هذا المنوال، يمكنها أن تنبعث كبوابة جديدة للنساء العربيات داخل المستوى العالمي للنشاطات وصياغة الأجندة.

شبكة المنظمات الأهلية العربية (الشبكة)

الشبكة عبارة عن تجمع مجموعة منظمات أهلية عربية مركزها القاهرة، وهي كيان قانوني يعمل في حقل التنمية وينفذ مشاريعه الخاصة في المنطقة. كما توجد شبكة عربية أخرى على مستوى أصغر للمؤسسات الأهلية التنموية مركزها لبنان (الشبكة العربية للتنمية). وتوجد حالة من شبه الغياب الكامل من العمل على مستوى قطاعي.

تأسست الشبكة العام 1997، وتهدف إلى "تشجيع وتنشيط دور نشاطات المجتمع المدني من خلال التعاون مع منظماته الأهلية ومع المؤسسات العربية والإقليمية والدولية المشابهة للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للأمة العربية". ويمكن اعتبار حقيقة كون رئيس مجلس أمناء الشبكة هو الأمير طلال بن عبد العزيز من العربية السعودية كنقطة قوة وضعف في الوقت ذاته. فمن ناحية، يعتبر هذا نقطة ضعف بسبب خشية الكثير من المنظمات غير الحكومية ذات التوجه اليساري من قيام الأمير السعودي باستخدامها من خلال هذه الشبكة، ولهذا رفضت الكثير منها الانضمام لعضوية الشبكة. ومن ناحية أخرى، فإن نقاط القوة تتمثل في أن هذا الأمير معروف بثقافته المتفتحة، وبأنه مول مشاريع مهمة في الماضي، مثل مركز النساء العربيات للتدريب والبحث، وبنك الفقراء، ومشروع الأمل، والجامعة العربية المفتوحة.

وتقيم الشبكة مجالاً واسعاً من النشاطات، بما فيها التوعية وأنواع مختلفة من برامج التدريب. وعلى شاكلة عايشة، توضح الشبكة الدور الذي يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تؤديه في خلق ملتقى للحوار البين – عربي، وفي إثارة القضايا الجدلية وتحدي خطابات الدولة وتفسيرها للأحداث. وكانت الشبكة من أوائل المنظمات الإقليمية التي تبنت موقفاً سياسياً معارضاً لتطبيع العلاقات مع إسرائيل حتى يتم التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية. وتثير قضية تطبيع العلاقات مع إسرائيل جدالاً واسعاً يؤثر على المنطقة العربية برمتها، حيث انقسمت بين السياسة الرسمية للدولة وموقف الفاعلين الاجتماعيين. ومؤخراً، ومع اندلاع الانتفاضة الأخيرة، أقر بعض العاملين في المنظمات غير الحكومية الفلسطينية بالحاجة لملتقى بين – عربي للفاعلين الاجتماعيين لمناقشة قضية التطبيع قبل تحديد موقف واحد منها. وفي هذا الصدد، تمثل الشبكة الطاقة الكامنة، وكذلك الإخفاقات، التي مرت بها المنظمات الأهلية في المنطقة. وعلى الرغم من أنها كانت من الأوائل للاعتراف بأهمية موقف المنظمات الأهلية العربية اتجاه إسرائيل، فإن موقفها الخاص لا يتعدى حدود أعضائها. وفي هذا الصدد، ما زالت الشبكة غير قادرة على توفير ملتقى للمنظمات الاجتماعية العربية.

وأخيراً هناك نقطة، وهي أن أهمية الشبكة، وأيضاً نقاط قصورها، تبين لنا الكثير عن دور المنظمات غير الحكومية وعن ظاهرة التشبيك في المنطقة والتحديات التي تواجه تفعيل الفاعلين الاجتماعيين في العالم العربي. فمن جهة، توجد نحو 400 منظمة أهلية منتمية لعضوية الشبكة، 107 منها فلسطينية. وهذا يعتبر رقماً ضخماً إذا ما قارناه بحالة مصر التي تضم فقط 86 عضواً. ومن جهة أخرى، تضم المعيقات التي تقيد الشبكة في تسهيل حوار بين – عربي جاد على مستوى الفاعلين من غير الحكوميين انقسام المنظمات الأهلية وتقطيبها في العالم العربي. وكما لمحنا فيما سبق، توجد انقسامات سياسية وأيديولوجية كبيرة بين هذه المنظمات. وفي الوقت ذاته، تظهر قضايا السلطة والقيادة بشكل حتمي داخل الشبكة، وتعيق بشكل أكثر تنمية تحالفات واسعة مركزها المنظمات غير الحكومية العربية.

ننتقل الآن لنتحدث عن شبكة بنيان التي تتسم بأنها شبكة على مستوى قطاعي وغير قطاعي بين المنظمات الأهلية في العالم العربي، والأهم من ذلك أنها مدفوعة من مؤسسة أجنبية (ألمانية). يتضح لنا بعد مراقبة هذه الشبكة أن وجود "الأجنبي"ودوره في المبادرة إلى إنشاء هذه الشبكة وتنفيذها "سهل" إمكانية خلق مشاريع مشتركة، ولكن ليس من خلال الإملاء أو تحديد هوية الجهات المتعاونة، أو المشروع الذي ينبغي للشبكة تنفيذه. ولم يكن نجاح تعاون المنظمات غير الحكومية العربية في مشروع بنيان يكمن في الدور القيادي للأجنبي، بل يرتبط بوجود فاعل خارجي. كما يمكننا أن نقترح ثلاثة أسباب سهلت تأسيس شبكة عندما يأتي نبضها من الخارج، وليس من داخل العالم العربي: مشكلة لتقطيب العالم العربي؛ وقضية القيادة، وبخاصة مصر مقابل لبنان؛ ومع شبكات تأتي مقترحاتها من الخارج يصبح التمويل متوفراً وغالباً ما يكون كبيراً.

ومع هذا، من الواضح أن المانحين في بعض الأحيان يرفضون تمويل الشبكات العربية ويفضلون التشبيك الذي يتم على مستوى حوض المتوسط، الذي يضم إسرائيل تلقائياً. فمثلاً، تقدمت إحدى المنظمات غير الحكومية في فلسطين إلى إحدى المؤسسات بمقترح مشروع لتمويل شبكة ديمقراطية عربية. ورفضت المؤسسة دعم المبادرة كما قال لنا

أحد متحدثينا الفلسطينيين. وعلى عكس هذا نلاحظ تكرار الطريقة التي اقترحت فيها، سنة بعد سنة، مؤسسة أخرى (هي فريدريش نيومان شبكة الديمقراطية المتوسطية بهدف "خلق أرضية إقليمية جديدة للحوار حول الإصلاح الديمقراطي وجعله ملموساً وعملياً قدر الإمكان"، ولكن مشجعة بالتأكيد الاجتماعات مع الشركاء الإسرائيليين.

بنيان: مشروع إقليمي للمنظمات غير الحكومية

يركز مشروع بنيان على بناء القدرات والتشبيك بين المنظمات الأهلية العربية في فلسطين ومصر ولبنان وسوريا والأردن. وبدأ المشروع العام 1997 لمدة سنتين، وهو الآن في مرحلته الثانية. وتمول المشروع مؤسسة فريدريش نيومان والمفوضية الأوروبية وينفذه مكتب هذه المؤسسة في الأردن ومنظمة لبنانية، (المعهد الدولي للإدارة والتدريب).

ويتكون المشروع من ثلاثة عناصر، وهي: الدورات التدريبية على مستوى القيادة، وتسهيل المشاريع المشتركة بين المنظمات غير الحكومية، وورش العمل على مستوى عربي. وخلال السنتين الأوليين أجريت دورات تدريبية ونفذت مشاريع مشتركة وانعقدت ثلاث ورش عمل إقليمية. ونتيجة للمشروع، ازداد التشبيك في مجالات غير متوقعة، فمثلاً تعاون الأردنيون والسوريون معاً في برنامج تدريب على الحاسوب. وحسب موقع بنيان على الإنترنت، "تعطي المجموعات المحورية في كل دولة، التي تتكون من ممثلين عن المنظمات الأهلية، الأعضاء وغير الأعضاء في بنيان، اقتراحاتها للمرحلة التالية. ومن المتفق عليه أن يركز المشروع على ناحيتين، وهما: المدافعة؛ حيث تقوم كل مجموعة وطنية بحملتها الخاصة، والقيادة الديمقراطية للمنظمات غير الحكومية، والتدريب وورش العمل حول التقنيات البديلة لبناء القدرات وطرق زيادة المرونة والممارسات الديمقراطية".

وليس من نافلة القول التذكير بأن هذا المشروع يتسم بتوجهه العملي، فبدلا من مجرد تمويل شبكة منظمات أهلية عربية، يدعم البرنامج التعاون بشأن نشاطات عملية وتؤدي لمكاسب متبادلة، مثل تبادل الخبرات أو بيع الخدمات من واحد إلى آخر. وهذا يعرّف المنظمات غير الحكومية على مكاسب التشبيك ويمكنها حينها من زرع البذور بطريقة فعالة أكثر لزيادة التعاون بعد انتهاء البرنامج. ولكن، كما طرحنا أعلاه، أحد العوامل المهمة وراء نجاح تعاون هذه المنظمات الذي ولده بنيان هو دور الفاعل الخارجي في قيادة المشروع، ما خفف بعض الشيء من التوترات والنزاعات على السلطة التي كانت يمكن أن تنشأ لو لم يكن الوضع كذلك. ولكن ما زال علينا أن نرى إن كان هذا يؤدي إلى أشكال تعاون مستدامة بين المنظمات غير الحكومية العربية.

أمر إضافي آخر نلاحظه حول هذا البرنامج كما يتضح من الأدبيات الواصفة له، وهو أنه يشجع التعاون بين المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والحلول ذات التوجه الشبيه بالسوق لمشاكل المنظمات الأهلية لتخفيف اعتمادها على تمويل المانحين. فمثلاً، يشجع المشروع هذه المنظمات على بيع خدماتها أو تسويق منتجاتها/مشاريعها المدرة للدخل بشكل أكثر نشاطاً. ويرى مدير المشروع في مؤسسة نيومان أنه "يمكن للمنظمات الأهلية الفلسطينية أن تعرض خدماتها على القطاع الخاص أو على غيره من المنظمات غير الحكومية في المنطقة التي يمكنها أن تدفع مقابل هذه الخدمات. كما أن المانحين سيمولون حتماً المنظمات الأهلية الفلسطينية لتستفيد من خبراتها الخاصة وتنقلها للمنظمات العربية، أي يمكن لها أن تقدم دورات في التخطيط الإستراتيجي لمثيلاتها في الأردن.[lxxx]

وكما يبين مثال بنيان، فإن الفرق بين شبكة تبادر إليها المنظمات الأهلية وأخرى تتم بمبادرة المانحين لا يعطينا صورة كاملة عن طبيعة التواصل بين الفاعلين والديناميكية وراء هذه الشبكة. فمثلاً، لا توضح شبكة بادر إليها المانحون بأي طريقة كانت كيف يمكن الاستفادة من وجود فاعل خارجي في تسهيل التعاون عندما يكون الفاعلون في المنظمات الأهلية منقسمين. كما أن هذا يقترح وجود حاجة لفحص الشبكات التي بادر إليها المانحون عن كثب. وتمت دراسة الشبكات التي أسسها المانحون، ليس فقط من حيث أهداف المانحين في مساندة الشبكة (المعلنة

والمبطنة)، بل الأهم من حيث الفرصة التي يمكن لهذه الشبكة أن تتيحها للمنظمات غير الحكومية الجنوبية، وأيضا الطريقة التي يمكن فيها لفاعلي المنظمات الأهلية إعادة العمل على أهداف الشبكة التي أسسها المانحون في الواقع.

الفصل السابع

التشبيك: النواحي الهيكلية

راجعنا في الفصل السابق الأنواع الأساسية للتشبيك العابرة للحدود القومية: شبكات المعارضة، والشبكات التي تشكلت حول المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة، والشبكات التي يؤسسها الدولة والمنظمات الدولية. ويدرس هذا الفصل البعد الهيكلي في عملية التشبيك، وينقسم إلى مجالين للبحث. يتعلق الأول بالطبيعة المبنية للشبكات التي تشكلت حول مؤتمرات الأمم المتحدة، وكذلك بالشبكات التي يبادر إليها المانحون. ومن المهم هنا النظر للظروف والعوامل الموضوعية مثل عملية اختيار المنظمات الأهلية التي تشارك في الشبكات، والعوامل الوسيطة مثل تدخل الجهة المنظمة للشبكة. ولكن حتى الآن أغفلنا بشكل كبير أن هذه العوامل تمثل متغيرات انتقالية تؤثر على نشاط الشبكة وعلى مخرجها النهائي الذي ينتجه الفاعلون في المنظمات الأهلية. ويتعلق مجال البحث الثاني بالعلاقة بين نشاط التشبيك العابرة للحدود القومية (transnational networking) والسياق المحلي. ويمكن تسمية المساحة الواقعة بين التشبيك في ظاهرته الإقليمية أو الدولية والتطورات في المجتمع المحلي بالمستوى المتوسط (meso level) الذي يجب تفحصه لفهم الآليات التي سهلت الروابط بين المدافعة العابرة للحدود القومية والناشطية في السياق المحلي. وفي حين ازداد التشبيك بين المنظمات الأهلية عبر الحدود وأشكال الناشطية العابرة للحدود القومية الجديدة، فهل ترتبط هذه النشاطات بالفاعلين المحليين وتساند عملهم؟

ومن الواضح عموماً تزايد نشاطات التشبيك. ويشارك الفاعلون من المنظمات الأهلية الفلسطينية في هذا النشاط، ولكن ،كما بينا في الفصل السابق، يتركز نشاط التشبيك لديهم في الشبكات التي تشرف عليها دول مثل تلك الناشئة عن الاتفاقيات الأوروبية المتوسطية. وهناك محددات على أثر هذا النوع من التشبيك. سنبحث في هذا القسم على الآليات داخل هذه الشبكات، وتلك التي تقع بين التشبيك العابر للحدود القومية والمجتمع المحلي، وهي مهمة لفهمنا للطاقة الكامنة، كما سنتناول محددات التشبيك عبر المنظمات غير الحكومية.

7-1. الشبكات كتجربة مُهَيْكَلة

غالباً ما تتغاضى الأدبيات التي تغطي المؤتمرات الدولية ونشاطات المنظمات الأهلية عن الطبيعة 'المُهيكَلة' لتجربة التشبيك. وسوف ندرس هذه القضية بالرجوع إلى نوعين محددين من الشبكات، تلك التي تأسست حول مؤتمرات الأمم المتحدة، وأخرى تشكلت في موازاة مبادرات الدول مثل الاتفاقية الأوروبية المتوسطية. ولا بد من اعتبار قضيتين: وهما الإجراءات والآليات التي تعرف القضايا الحساسة مثل من يشارك في الشبكة، والدور الوسيط للجهة المنظمة للشبكة في التأثير على شكل ومحتوى مشاركة الفاعلين من المؤسسات الأهلية، بما في ذلك الطريقة التي تتم فيها تحكيم العلاقة بين الوفود الرسمية وغير الرسمية. على الرغم من إقرار المراقبين بهذه العوامل الوسيطة، فإنها لم تتلق التعليق اللازم. وقد يرجع هذا إلى تركيز الأدبيات في الغالب على الغرض الوظيفي من الملتقى العالمي أو الإقليمي الذي تشارك فيه الشبكة، مثل وصف عملية التوصل إلى اتفاق حول أجندة معينة مع إغفال الشؤون العملية التي تؤثر على نتيجة الملتقى الختامية.

المشاركة في الشبكة، من يختار؟

من بين السمات الهيكلية للشبكات التي يأخذ المانحون المبادرة فيها أن يوجه الجانب الشمالي في كل الأحوال عملية اختيار المنظمات غير الحكومية المشاركة في الشبكة. ولهذه السمة أثر ذو طريقين: أولاً، تؤثر على الشبكة نفسها، حيث أن المنظمات غير الحكومية المختارة تؤثر على الجدال وعلى بناء التحالف بشأن مختلف القضايا ومبادرات المدافعة. كما تؤثر في الوقت ذاته على السياق المحلي، وبخاصة إذا اختارت الجهة المانحة المنظمات المشاركة في الشبكة، ويعتمد في بعض الأحيان هذا الاختيار على علاقات شخصية، ما يدل على وجود شكل من العلاقات الزبائنية بين الجهة الممولة للشبكة والمنظمات الأهلية.

ومن خلال إلقاء الضوء على آلية الانتقاء، التي نعتبرها مفيدة كأداة كاشفة، يمكن أن تصبح مسألة مشاركة المنظمات الأهلية في شبكة ما إشكالية بشكل كبير بحسب السياق والفاعلين المشاركين والقضية التي يتم تناولها. وفي بعض الأحوال، يمكن لآلية الاختيار أن تسهل حدوث بعض أشكال الإقصاء. فمثلاً، قال البعض إن اللجنة المنسقة لمشاركة المنظمات الأهلية أبعدت تلك المنظمات ذات الأجندة الاجتماعية الراديكالية من بعض جلسات مؤتمر بكين للمرأة لخنق جهود المدافعة التي تقوم بها الحركات النسوية (Shiva, 1995). وهنا تصبح عملية الاختيار جزءاً من الطبيعة المثيرة للجدل للمؤتمر، وتمثل تكتيكاً كاشفاً لجانب جديد من المواجهة بين هذه المنظمات والدول في مؤتمرات الأمم المتحدة.

ولكن دور الفاعلين الشماليين في اختيار من يدخل الشبكة ليس بالضرورة أمراً سلبياً. وكما بينا بخصوص مشروع بنيان، فقد كان لحضور فاعل خارجي مزاياه بسبب شرذمة المنظمات الأهلية العربية. وكذلك يمكن لعملية الاختيار المحددة من الخارج أن تلعب دوراً في إضفاء التعددية السياسية والأيديولوجية بين المشاركين في مؤتمر ما، مقارنة بتلك الآلية التي تعزز الانقسامات الداخلية وتجعل المشاركة ضيقة. ويمكن في الواقع بناء هذه العملية على التعاون والتشاور لموازنة التخلخل الهيكلي بين الفاعلين الشماليين والجنوبيين. فمثلاً، رسمت مؤسسة هنريش بول آلية ديمقراطية لتوجيه اختيار المنظمات الأهلية الفلسطينية المشاركة في الملتقى المدني الأوروبي – المتوسطي لقطاع البيئة في مرسيليا. وبعد تشكيل الشبكة، تركت المؤسسة عملية اختيار المنظمات المشاركة تحت مسؤولية الأعضاء أنفسهم، وفرضت شرطين فقط، وهما المساواة العددية بين غزة والضفة، وأن تحضر امرأة واحدة على الأقل. ولم تتمكن شبكة البيئة الفلسطينية من التوصل لإجماع لاختيار من يمثلها، ما دفع المؤسسة للتدخل وتعيين المشاركين.

وتوجد آليات اختيار أخرى ممكنة. ففي محافل البنك الدولي، مثل ملتقى التنمية المتوسطي (Mediterranean Development Forum)، يشارك في الاختيار كل من الطرفين من الفاعلين المحليين وصناع القرار في الخارج. ويقوم البنك الدولي بداية باختيار مؤسسة لكل بلد مشارك لتتولى عملية الاختيار، وقد اختار المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات في نابلس للقيام بهذه المهمة للملتقى الثالث المنعقد في القاهرة، وخوله باختيار 12 مشاركاً. واختار الاقتصادي هشام عورتاني، رئيس المجلس، بعض الأفراد من القطاعات الخاصة والعامة والأهلية والأكاديمية، واختار البنك الدولي أسماء أخرى. كما قام رؤساء ورش العمل مثل السيد سعد الدين إبراهيم، رئيس ورشة عمل المجتمع المدني، بتوجيه الدعوات. وتبدو العملية هنا لا مركزية، ويشارك في صنع القرار فيها فاعلون مختلفون محلياً وإقليمياً ودولياً.

وهناك بالطبع جانب آخر لعملية الاختيار، وهو أثرها على العلاقات الهيكلية بين المانحين والمنظمات الأهلية في المجتمع المدني، وكذلك على الممارسات التنظيمية والعلاقات داخل هذه المنظمات. والنظر إلى آلية الاختيار المستخدمة في الملتقى المدني لقمم الشراكة الأوروبية – المتوسطية لتوضيح قصدنا من هذا. لقد تمت عملية الاختيار في اجتماعي شتوتغارت (ألمانيا) ومرسيليا على النحو التالي: قدم ملتقى مواطني حوض المتوسط (Forum of Mediterranean Citizens) إلى فلسطين، وتقابلوا مع شبكة المنظمات الأهلية، وهي الأهم في فلسطين، وتتكون بشكل أساسي من منظمات ذات توجه يساري. وفي نهاية الاجتماع، قرر الملتقى بعض أسماء المشاركين آخذاً بالحسبان معايير "موضوعية" مختلفة (القطاع، التمثيل، الموقع الجغرافي، المساواة في النوع الاجتماعي ... الخ). ولكن بطبيعة الحال، يوجه عملية الاختيار هذه مدى معرفة المنظمات الشمالية بالسياق في الجنوب. وفي هذا الصدد، عادة ما تكون المنظمات الأكبر التي يترأسها شخصيات بارزة وكاريزماتية معروفة لدى المنظمات الدولية والشمالية. وفي السياق الفلسطيني، يتم الاتصال أساساً مع مدير المؤسسة. وتعزز هذه الطريقة في الاختيار العلاقات غير المتكافئة بين المنظمات الأهلية وداخلها، حيث حضر، على سبيل المثال، أحد قادة منظمة

مهمة 12 مؤتمراً في الخارج في خلال ثمانية شهور (ذلك كان قبل الانتفاضة الثانية)، ولم يمثل منظمته أحد غيره في الخارج، وهذا في سياق تحضر فيه المؤسسات الأصغر عدداً قليلاً جداً من ملتقيات التشبيك.

أما بخصوص العلاقة الهيكلية بين الجهة المانحة والمنظمة الأهلية، فإنها تعكس نوعاً من العلاقة الزبائنية التي يمكن ملاحظتها بين المنظمات الأهلية الفلسطينية والجهة المنظمة للشبكة. فتلك المنظمات التي تشارك في حفلات الكوكتيل في السفارات، وتتمتع بعلاقات قوية مع الهيئات المانحة، معروفة أكثر من غيرها، واحتمال اختيارها أكبر. أي أن المؤسسات الأكبر ذات النفوذ تتمتع بعلاقات مهنية وشخصية مع المنظمات غير الحكومية الدولية والجهات المانحة المبادرة لتشكيل الشبكة، ما يعني حصولها على مصادر المحسوبية (patronage). وتمثل المحسوبية في هذه الحالة الدخول إلى الشبكة، والمعرفة، والموارد، والعلاقات التي توفرها.

وفيما يتعلق بأثر عملية الاختيار على العلاقات داخل المنظمات المحلية، سألنا أحد منظمي الشبكات حول التبعات بالنسبة للعلاقات الديمقراطية والمساءلة داخل هذه المنظمات عندما يقوم القادة البارزون أنفسهم بتمثيل المنظمة دائماً داخل الشبكة. ورد هذا المنظم بأنهم يختارون المنظمة أكثر من اختيارهم للشخص الذي يمثلها، وأقر مع هذا بوجود مشكلة في القيادة، ولكنه شعر بإمكانية اعتبار اختيارهم اسماً للمشاركة في الشبكة على أنه تدخل في المنظمة. فمن جهة، يمكن أن تكون للمانحين القدرة على فرض شروط الشفافية، ما يعني مشاركة أفراد آخرين بخلاف المدير في الشبكة. ومن جهة أخرى، يمكن أن تكون هذه القضية صعبة وحساسة. كما صرح لنا أحد المسؤولين في مؤسسة فريدريش نيومان: "لقد حاولنا مع المنظمات الأهلية لتزيد من شفافيتها لنرى إذا ما كان مجلس إدارتها نشيطاً ويعقد اجتماعات وكم عددها ولإعطاء الأولوية للحساسية للنوع الاجتماعي في المجلس، ولكن توجد حدود على هذا. ولا نستطيع أن نعرف كل شيء. إننا نتعامل مع ما نراه على الورق. بالطبع، يمكن ملاحظة عدد مرات اجتماع المجلس، ولكن كيف لنا أن نعرف فحوى الاجتماعات؟ كما نواجه حساسية شديدة بخصوص تدخل المانحين في العمليات الداخلية".

وأخيراً، في حين أننا وضحنا عملية الاختيار التي يديرها ممثلو المنظمات الدولية كناحية هيكلية مركزية للشبكات، توجد عوامل أخرى تؤثر على مشاركة المنظمات الأهلية في شبكات خارج سياقها المحلي. وفي بعض الأحيان، تعلن المؤسسات الدولية والجهات المنظمة عن الحدث الدولي عدم توفير منح لتغطية نفقات الحضور للملتقى. وفي هذه الحالة، المنظمات الغنية والكبيرة فقط تستطيع تحمل النفقات وحضور المؤتمر في المدن الكبرى، وبخاصة في أماكن مثل نيويورك وجنيف. ومثلاً، اشتكى الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية من التكاليف الباهظة لحضور مؤتمر بكين+5 في نيويورك. كما أعربت منظمات أخرى عن عدم تمكنها من تحمل مصاريف هذا النوع من النشاطات. وهذا يدعم الادعاء بضرورة عدم إضفاء الصفة الرومانسية على الشبكات العابرة للحدود القومية، لأنها، في الغالب، تعيد إنتاج بعض الانقسامات الطبقية والاجتماعية. كما يجب التحقيق في إمكانية الدخول إليها بدلاً من اعتباره أمراً مفروغاً منه. ويناقش أحد قادة المنظمات الأهلية الفلسطينية المعيقات المرتبطة بالتشبيك خارج فلسطين، ويقول: "نحن نشارك في شبكة للمنظمات العربية للمعاقين، ونحاول أن نحقق توأمة مع منظمات نرويجية. لكن لا يمكننا حضور الشبكات الدولية لتفعيل اللقاءات لنقص التمويل لدينا. وهذا يتطلب مسؤول علاقات عامة وليس لدينا أحد لذلك. وليست لدينا مشاريع لتبقينا في المستقبل، ومن الصعب البدء بمشاريع مدرة للدخل، وعليه تظل نشاطات التشبيك هامشية بالنسبة لنا".

لكن في بعض الأحيان، يساهم المانحون في التغلب على مشكلة التمويل من خلال مد المنظمة بالأموال اللازمة لحضور الملتقيات الدولية، مثلما كان الحال في مؤتمر بكين+ 5. ولكن يظل السؤال، ما هي المنظمات التي يمولها المانحون لحضور هذه المؤتمرات؟

تؤثر عوامل أخرى على مشاركة المنظمات الأهلية في الناشطية العابرة للحدود القومية. وأشار أحد قادة المنظمات الفلسطينية إلى أنه بغرض الانضمام للشبكات الدولية: "يجب أن نكون قويين وأن نعزز مؤسستنا. لسنا مستعدين لذلك بعد. المرحلة الأولى هي إعداد وتنظيم المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية. سيتقلص التمويل في السنوات القادمة، وسوف تغلق بعض هذه المؤسسات أبوابها. نحن بحاجة لإحياء العمل التطوعي الفلسطيني السباق تاريخياً لتعزيز المجتمع المدني. إذا استطعنا زيادة مشاركة المواطنين، فإن هذا أمر جيد. لا بد من اتخاذ مبادرات إضافية لزيادة مشاركة الناس. كذلك، في حال حدوث تشبيك دولي، يجب أن يتم على مستوى وطني تشارك فيه المنظمات

الأهلية كافة. ويجب أن تنبع الأفكار منا نحن. كما يجب **ألا** يكون هناك تشبيك دولي قبل أن يحدث التعاون الداخلي حتى نستفيد من العملية، وحتى تكون الأفكار/المبادرات نابعة منا نحن". هذا الاقتباس يثير سؤالاً محدداً حول العلاقة بين التشبيك العابر للحدود القومية والناشطية المحلية، وهذا ما سنناقشه فيما يلي.

قواعد اللعبة

بالإضافة للطبيعة المهيكَلة لتجربة التشبيك، توجد "قواعد اللعبة" التي تبني المواجهة بين الفاعلين من داخل جهاز الدولة وخارجه داخل مؤتمرات الأمم المتحدة، والمحافل مثل القمم الأوروبية –المتوسطية. ويتحدد التفاعل بين المشاركين من المنظمات الأهلية وأعضاء الحكومة بفعل الإجراءات الأساسية المنظمة لنهج المشاركين والضابطة لعملية إنتاج الوثيقة الختامية، والأهم من ذلك بفعل الهيكليات الوسيطة مثل دور الجهة المنظمة المراقبة للملتقى. وتظهر أهمية هذه القضية عندما نتعرف على بعض التوترات والخصومات التي تنشأ في هذه المواقع، وبخاصة ما بين المنظمات الأهلية وأعضاء الحكومة. وتزيد الأهمية عندما يتعلق الأمر بالمشاركين من الدول غير الديمقراطية مثل العالم العربي. وعلى سبيل المثال، لم تضع المؤتمرات الدولية مثل بكين+ 5 المجموعات النسوية العربية أمام تحد إسماع رأيها في عملية صياغة الأجندة فحسب، بل أضافت بعداً جديداً، وهو المواجهة والمناورة مع أعضاء الحكومة الذين يحاولون فرض تفسيرهم لوضع المرأة في العالم العربي على المشاركين من المنظمات الأهلية. لقد عرضنا بعض الأمثلة على مثل هذه التوترات بين القطاع الأهلي وأعضاء الحكومة في مناقشتنا السابقة للتجارب الفلسطينية في مؤتمر بكين+ 5. وعادة ما تشكل المواجهات بين الطرفين جزءاً مركزياً من الجدال الدائر في مؤتمرات الأمم المتحدة، ولهذا آثار مهمة على الوثيقة الختامية، وبشكل عام على المناظير المحورية التي تنشأ في مثل هذه المؤتمرات.

هناك مستويان نلحظ فيهما تهيكل المواجهة بين ممثلي الحكومات والمنظمات الأهلية. فعلى مستوى أساسي، يتم تنظيم مشاركة المؤسسات غير الحكومية في الملتقيات الدولية والإقليمية من خلال آليات تفرض ما هو مسموح أو ممنوع، وتخلق بالتالي فرصاً لظهور العوائق أمام التعبير الفعال لهذه المنظمات. فمثلاً، تنقسم المؤتمرات الدولية مثل بكين+5 إلى ملتقى المنظمات الأهلية واجتماع الوفود الرسمية. وقبل عقد الاجتماعات الأهلية والرسمية، تنعقد جلسات تحضيرية لتحديد أجندة المؤتمر. ويخلق الانقسام الرسمي في مؤتمرات الأمم المتحدة في تلك المراحل التالية إطار العمل لصياغة إستراتيجيات وضع أجندة المنظمات الأهلية. وهكذا، هناك اعتراف واسع بأن الاجتماعات التحضيرية للمؤتمر تعتبر مواقع هامة لتدخل الفاعلين من المنظمات الأهلية الراغبين في إضافة بند معين على الأجندة (Chen, 1996).

على مستوى آخر، نجد الهيكليات الوسيطة على شكل هيئات الأمم المتحدة مثل صندوق الأمم المتحدة للمرأة، أو الجهة المنظمة لملتقيات المنظمات الأهلية المدنية في القمة الأوروبية – المتوسطية التي لها تأثير على طرق اجتماع الجهتين، والالتزامات التي تحدث بينهما. وقد يخلق الوسيط في بعض الحالات فرصاً جديدة للمنظمات غير الحكومية لتثير منظورها وتمارس الضغط حول قضية ما، ما يعيد تعريف قواعد اللعبة لصالح هذه المنظمات. ومن جهة أخرى، يمكن للوسيط أن يؤكد على قواعد اللعبة، ما يميز ممثلي الدولة ومنظورها. وفي هذا الصدد، لا بد من فهم دور الوسيط على أنه جزء من المواجهة بين أعضاء الحكومة والفاعلين المدنيين التي يؤثر فيها التحول في قواعد اللعبة على النتيجة النهائية والأجندات التي تتشكل من هذه الملتقيات. وسنوضح ما نقصده هنا من خلال مثالين.

يتركز النشاط في أي مؤتمر عالمي، بالطبع، في الوثيقة الختامية. وتقوم المنظمات غير الحكومية الدولية وهيئات الأمم المتحدة بدور الوساطة في العلاقة بين مساهمات المنظمات الأهلية في المؤتمر ومداولات الفاعلين الرسميين. فمثلاً، اقترحت المنظمة النسوية للتنمية البيئية (Women Environment Development Organization) أن تكون هناك "مجموعة عمل نسوية في اللقاء التحضيري" أثناء الإعداد لمؤتمر ريو دي جانيرو العالمي للبيئة، كوسيلة للربط بين مداولات المؤسسات الأهلية والجهات الرسمية. ومنذ ذلك الحين، يتم تشكيل مجموعة نسوية لكل

اجتماع تحضيري ومؤتمر، منذ مؤتمر فيينا (Chen, 1996). وفي مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان، نظم صندوق الأمم المتحدة للمرأة (يونيفيم) اجتماعاً يومياً لـ "مجموعة العمل النسوية الحكومية"، لتسهيل التشبيك، وبالتالي تشجيع بناء التحالف بين الممثلين النسويين للمنظمات الأهلية والدولة لدفع حقوق الإنسان للمرأة في المؤتمر (Chen, 1996:145). ويبين هذا المثالان دور هيئات الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية الشمالية في تسهيل مساحة مشاركة المنظمات الأهلية. وفي كل واحدة من هاتين الحالتين، يعيد الطرف الثالث تعريف قواعد اللعبة، ما يخلق آليات مساهمة جديدة بالنسبة للمنظمات الأهلية، الأمر الذي يعيد هيكلة تفاعلها مع الدولة.

ولكن، توجد حالات يعزز فيها دور الوسيط قواعد اللعبة التي تعين جهود المدافعة الخاصة بالمنظمات الأهلية. لاحظ مدى بساطة استخدام النظم الإجرائية للحد من دور المنظمات الأهلية التي يتصورها الوسيط غير ملائمة. فعلى سبيل المثال، كانت لجنة لتيسير اجتماع المنظمات الأهلية مسؤولة عن نشاط هذه المنظمات في مؤتمر بكين الأول العام 1995. وذكر البعض بأن اللجنة قامت بأكثر من مجرد "تسهيل" مشاركة هذه المنظمات. فقد استثنت، في بعض الأحوال، عدداً من المنظمات الأهلية من المشاركة في بعض الجلسات، في محاولة لتخفيف حدة الانتقادات الموجهة ضد النظام (الاقتصادي) العالمي وأثره على النساء (Shiva, 1995:5). تربط شيفا بين نشاطات اللجنة للتأثير على الولايات المتحدة في المؤتمر وقيامها بتحديد أجندة الجلسات العامة التي نظمتها. كما نجد مثالاً في المؤسسة الألمانية التي نظمت الملتقى المدني لحقوق الإنسان في شتوتغارت (ألمانيا) العام 1998. وتسربت الجهة المنظمة إلى مفاوضات المنظمات الأهلية حول بيانها الختامي، موضحة أنها لن تسمح بصدور بيان يدعو إلى تعلق اتفاقية الشراكة الأوروبية – الإسرائيلية حتى توقف إسرائيل توسعها الاستيطاني. وفي كل واحدة من هذه الحالات، يتضح أن الوسيط يطرح قواعد تحد من محاولات المنظمات الأهلية في تحدي أعضاء الحكومة. ويوضح هذا، من جهة، دور الوسيط وكيفية تأثيره على مسار عمل المنظمات الأهلية، وبشكل واضح على النتيجة الختامية للملتقى. ومن جهة أخرى، يشير اعتبارنا لدور الوسيط وطريقة تطبيقه للقواعد الداعمة لأعضاء الحكومة إلى الحاجة للنظر فيما ما إذا كانت الآليات الهيكلية تميز أعضاء الحكومة في ملتقيات الأمم المتحدة لاجتماعات المنظمات الأهلية على المستوى الإقليمي.

وبناء على هذه النقطة الأخيرة، سوف نراجع فيما يلي التجربة الفلسطينية في الاجتماعات التحضيرية لمؤتمر بكين+5 التي نظمها صندوق الأمم المتحدة للمرأة (يونيفيم) في المنطقة العربية. وبشكل خاص، عقد مؤتمر في الأردن العام 2000 (المؤتمر العربي الإقليمي للمنظمات الأهلية) للتحضير لاجتماع بكين + 5، وتحول لموقع ارتطمت فيه رؤى أعضاء الحكومة والمنظمات الأهلية وتصادمت، وذلك حسب ما ذكره بعض المشاركين. وهنا، يبين الدور الذي لعبه صندوق الأمم المتحدة للمرأة كيف يقوم طرف ثالث بهيكلة التفاعلات بين المنظمات الأهلية والدولة. وبشكل مركزي أكثر، يكشف هذا المثال كيف أن الطريقة التي وضع فيها يونيفيم القواعد، وهي تلك التي حددها مقر الأمم المتحدة الرئيسي، دعمت خطاب أعضاء الحكومة، وخنقت صوت الجهاز الأهلي.

المنظمات الأهلية والمنظمات الحكومية ودور الوسيط

كما ذكرنا سابقاً، نظم صندوق الأمم المتحدة للمرأة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا (الإسكوا – ESCWA) اجتماعين مهمين في المنطقة العربية يستحقان الاهتمام. وانعقد اجتماع العام 1998 للتحضير لمتابعة تنفيذ أرضية العمل الناشئة عن مؤتمر بكين في المنطقة العربية. ونظم يونيفيم العام 2000 اجتماعاً للتحضير لمؤتمر بكين +5. وتصادم في هذين الحدثين فاعلان من الدولة والمنظمات الأهلية بشأن قضايا مختلفة تتراوح بين دور المنظمات الأهلية والمساهمة المسموح لها بها في عملية مراجعة بكين، إلى محتوى التقرير حول تنفيذ أرضية بكين في المنطقة. وتستتر وراء هذه الصدامات التقاء أجندات وروايات المنظمات الأهلية والدولة، وكان الصدام بين خطاب الدولة والخطاب النقدي للناشطين النسويين. ويوضح دور الوسيط في هذه الاجتماعات فرضيتنا المركزية، وهي أثرها الملموس على المواجهة بين أعضاء الحكومة والفاعلين من خارج جهاز الدولة. ويمكن للطرف الثالث أن يعيد تعريف القواعد لمصلحة الفاعلين في المنظمات الأهلية، كما يمكنه تطبيق القواعد المساندة لموقف الدولة.

وتظهر نقطتان إضافيتان من هذا النقاش، وهما: الأولى، كما بينا في السابق، تواجه المؤسسات الأهلية النسوية العربية تحدياً مضاعفاً في إثارة قضاياها الخاصة في الأجندة الدولية لمؤتمرات الأمم المتحدة، في الوقت الذي تواجه فيه أعضاء الحكومة التحدي نفسه. والثانية هي أننا عندما نقر بأن مثل هذه المؤتمرات، سواء أكانت مؤتمرات الأمم المتحدة الدولية أم الاجتماعات التحضيرية الإقليمية، تساعد الجهة المنظمة في ترجيح جهة ضد جهة في صراعات القوى بين الدولة والمنظمات الأهلية، ويتضح لنا وقتها أنه، وإن كانت نية الجهات المنظمة تسهيل مشاركة المنظمات الأهلية، يمكن أن تكون مدعمة لهذا الهدف بالضرورة بطريقة ملموسة/شاملة.

مراجعة بكين

انعقد اجتماع العام 1998 في لبنان تحت عنوان الاجتماع العربي الثاني لمتابعة مؤتمر بكين. وفي هذا الاجتماع الذي صُمِّم لأعضاء الحكومة والأطراف الأهلية، حددت الحكومات العربية المنظمات النسوية في وضعية "المراقب" في الملتقى الذي ناقش تنفيذ خطة عمل بكين في المنطقة. ولكن اعترضت المنظمات الأهلية، حيث كانت قد منحت صفة الشركاء في عملية المراجعة من قبل وكالة الأمم المتحدة. ويشير هذا إلى أنواع التوتر القائمة بين أعضاء الحكومة والفاعلين من خارجها في البلاد غير الديمقراطية، حيث من المفترض أن تظهر الخلافات بين خطاب ومصالح الدولة والمنظمات الأهلية بشكل أوضح من ظهورها في البيئة الديمقراطية. وقد تدخل صندوق الأمم المتحدة للمرأة بوصفه أحد المنظمين لتعديل الدور المهمش الذي منح للمنظمات الأهلية بفعل مسؤولي الدولة، وزود هذه المنظمات بمهمة كتابة تقرير بديل (مقابلة مع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية). وهنا يغير الوسيط قواعد اللعبة، ويعيد تأسيس مشاركة الفاعلين من المنظمات غير الحكومية.

وكما حدث في الاجتماع التحضيري في عمان، للمؤتمر الإقليمي العربي للمنظمات الأهلية للتحضير لمؤتمر بكين+5، نشأت صدامات بين أعضاء الحكومة ومن هم خارجها حول تقرير المنظمات الأهلية البديل المعد للمؤتمر العالمي. وهنا كان الجدل بين تقرير موالٍ للدولة ورواية المنظمات الأهلية حول ظروف ووضع النساء العربيات. ولكن أُقحم الصندوق الدولي في الصدام من خلال دوره كمنظم للاجتماع. وكانت النية من وراء اجتماع عمان خلق ملتقى للنساء العربيات لصياغة موقفهن قبل مؤتمر بكين+ 5. ولكن بدلاً من تيسير هذا الهدف، تحول الاجتماع إلى موقع أثيرت فيه قضايا الخصومة مثل تقرير المنظمات الأهلية البديل. ورأى ممثلو شبكة عايشة والفاعلون في المنظمات الأهلية الفلسطينية أن تقرير المنظمات غير الحكومية العربية قد كتبته مجموعة من المنظمات الموالية للدولة. ولهذا، ضحى التقرير بتحليل ظروف المرأة، وبالتحليل النقدي للآليات المستخدمة لتنمية النساء، بسبب تحيزه الواضح للدولة.

ويكون التقاطع بين خطابي المنظمات الأهلية – يونيفيم موضحاً لبعض الأمور، حيث أنه يطرح قضايا حساسة حول دور الوسيط. وترى المنظمات الأهلية الفلسطينية أن يونيفيم فشل في دوره كمنظم للملتقى لكونه سمح بصدور وثيقة متصدعة تبنت موقفاً متحيزاً للدولة، وبالتالي أساءت تمثيل المنظمات الأهلية لعرضها على المؤتمر الدولي. وعبرت المجموعات النسوية الفلسطينية المحلية عن رأيها بأن هذا يكشف تحيز يونيفيم وارتباطه الوثيق بالدولة (مقابلة مع جمعية المرأة العاملة الفلسطينية).

وعندما سئلت الممثلة الفلسطينية لصندوق الأمم المتحدة حول اجتماع عمان والانتقادات التي أثارتها المنظمات الأهلية، شرحت لنا بأن الغرض من هذا الملتقى كان إعداد موقف النساء العربيات لمؤتمر بكين+5. ولم يكن في نية الصندوق السماح بتحول الملتقى لساحة لأعضاء الحكومة. ولكن وصل عدد كبير جداً من أعضاء الحكومة إلى الاجتماع بشكل يفوق التوقعات. وعندما سئل اليونيفيم عن سبب دعوة أعضاء الحكومة إلى اجتماع يهدف لتحديد موقف النساء العربيات في التحضير للمؤتمر، أجاب الصندوق بأن هذا يعتبر جزءاً من قواعد المشاركة في هذه الملتقيات المفروضة من نيويورك. وما زال السؤال مطروحاً حول سبب دعوة أعضاء الحكومة لملتقى صُمِّم لطرح موقف المنظمات الأهلية. وهذه النقطة الأخيرة مهمة جداً، حيث أنها توضح قصدنا من الطبيعة المهيكَلة للمؤتمرات العالمية، ودور "قواعد اللعبة" في تحديد التفاعل بين المنظمات الأهلية وأعضاء الحكومة. ولا تتحدث هذه

الانتقادات التي وجهها الفاعلون في المنظمات غير الحكومية لليونيفيم بسبب سماحها بعرض وثيقة مؤيدة للدولة في مؤتمر بكين+5 نيابة عن المنظمات الأهلية فقط عن دور لـ يونيفيم كوسيط، بل عن منطق قواعد المشاركة حسبما صاغتها الأمم المتحدة. ومن خلال إشراك أعضاء الحكومة في هذا المؤتمر من جهة، وعدم تحديث للتقرير الذي كتبه فاعلون مؤيدون للدولة من جهة أخرى، يكون يونيفيم قد خلق مساحة لأعضاء الحكومة تمكنهم من تأكيد هيمنة خطابهم على الفاعلين من المنظمات غير الحكومية. فهل الأمر هنا يتعلق بدور صندوق الأمم المتحدة للمرأة كوسيط أم بقواعد المشاركة التي حددها المقر الرئيسي لهذه المنظمة؟ على أية حال، يتضح لنا من هذا المثال عدم وجود ملعب متكافئ بالضرورة ليتابع الممثلون الحكوميون وغير الحكوميين أجنداتهم. وعند تحول قواعد اللعبة، يجب علينا البحث حول ما يعنيه هذا بالنسبة لمجال الحركة، وكما بينا في هذا المثال، الأثر الذي يمكن أن يحدثه الطرف الثالث وتبعاته على هذه القضية.

لقد أعربت المنظمات النسوية العربية في مؤتمر بكين +5 عن رفضها لتقرير المنظمات الأهلية البديل وسوء تفسيره للأمور. وأصدرت مجموعات نسوية عربية بياناً شجبت فيه التقرير من حيث المحتوى و"الطبيعة اللاديمقراطية" التي استخدمت لاختيار المؤسسات التي كتبت التقرير.

وينص البيان على: "تؤكد المنظمات الموقعة أن بنيته ومحتواه (التقرير البديل) ليسا سوى نتيجة غير متوقعة للعملية غير الديمقراطية التي أنتجته: وأهمها تعيين منسق عربي إقليمي ووطني من خلال عملية افتقرت لمعايير الشفافية، ما جعل هذا التقرير العربي البديل يصدر بدون مشاركة حقيقية لمعظم المنظمات الأهلية النسوية العربية. وحاولت بعض هذه المنظمات إدخال بعض التعديلات أثناء الاجتماع التحضيري المنعقد في عمان في شباط 2000، ولكن لم تؤخذ جهودها ومدخلاتها بعين الاعتبار". (بيان حول التقرير البديل للمنظمات الأهلية، حزيران 2000).

وعبرت المنظمات الأهلية النسوية العربية من خلال هذا البيان على اعتراضها على التقرير المعروض نيابة عنها أمام المؤتمر العالمي. كما أنها أعربت ضمنياً عن نقدها لقواعد اللعبة بالطريقة التي يسرها الصندوق الدولي التي سببت إصدار هذا التقرير المضلل والمزيف بدون اعتراض، ودعم بالتالي مصالح الدولة وروايتها.

وتظهر نقطتان مهمتان هنا، وهما: الأولى، على عكس بعض الأدبيات التي ترى لقاء على قدم المساواة بين أعضاء الحكومة وغيرهم، فإن هذا المثال يقترح بأن الحال لا يكون دائماً كذلك. ويلمح كوهين وراي إلى هذا عند وصفهما لـ "الفضاء العام المعولم" (global public space) يعبر فيه أعضاء الحكومة وغيرهم عن رأيهم، ويؤكدان بأن: "على الدول في الواقع أن تتنافس لتظل داخل اللعبة. فالدولة القومية تبقى ذات السلطة الأكبر على الرغم من نشوء سلطات أخرى" (Cohen and Rai, 2000:13). وقد تنطبق هذه العبارة على العلاقة بين الدولة والشركات متعددة الجنسيات، ولكن هل تنطبق على ملتقيات الدولة والمنظمات الأهلية حول مؤتمرات الأمم المتحدة هذه؟ وهل تشير المواجهة بين المنظمات الأهلية النسوية العربية ونظرائها في الدولة إلى التقاء الأطراف على قدم المساواة، أم هل يتوجب علينا أشكلة العلاقة الهيكلية بين مصالح الدولة والأمم المتحدة كما يقترح البعض؟

كما أن آخر قضية يمكن طرحها هنا تتعلق بالتساؤلات حول كيفية وصول القضايا المحلية على أجندات الشبكات العابرة للحدود القومية، وما هي العوامل التي تمنع حدوث ذلك. لن ندرس هذه القضية بتفصيلها، بل سنكتفي بإثارة سؤال. يمكننا، مثلاً، أن نسأل: إلى أي مدى اكتسبت أصوات المنظمات غير الحكومية العربية في مؤتمر بكين+ 5، في محاولتها توجيه النقد لتقرير المنظمات الأهلية البديل، واهتمام ومساندة ناشطين آخرين من المنظمات غير الحكومية؟ ما يدل على عدم حدوث ذلك بطريقة ذات معنى (طريقة إدخال تقرير المنظمات غير الحكومية العربية البديل على موقع شبكة العمل النسائي 2000 (Women Action 2000 Network) على الإنترنت بدون أي عبارة تحليلية أو حتى إقرار بالطبيعة التخاصمية لهذه الوثيقة). [lxxxi] وهذا مثير للسخرية في الواقع، حيث أن شبكة العمل النسائي 2000 (Women Action 2000) عبارة عن تحالف بين مجموعات نسوية من مختلف أنحاء العالم تهدف إلى تمكين المنظمات الأهلية من المشاركة في عملية مراجعة مؤتمر بكين+ 5. وهذا يثير، على أية حال، قضايا أخرى تتعلق بالدخول إلى الناشطية العابرة للحدود القومية، وما هي العوامل التي تدفع أو تمنع – كما في هذه الحالة – قضية محلية من الوصول إلى الأجندة أو من تلقي دعم الفاعلين الآخرين.

7 -2. من العالمي إلى المحلي؟

لقد طرحنا في تحليلنا للمظاهرات المناهضة لمنظمة التجارة العالمية في سياتل ثلاثة مستويات لدراسة الناشطية العابرة للحدود القومية، وهي: المحافل العالمية، التي تعكس رواية العولمة؛ وبناء التحالفات بين أطراف سياسية عالمية متناقضة، التي ستحدد اتجاه العولمة؛ وأخيراً العلاقة بين الشبكات العابرة للحدود القومية والروابط المحلية أو الإقليمية التي تشارك فيها المنظمات غير الحكومية الجنوبية. ويرتبط بهذا المستوى عن قرب ضرورة البحث في الترابط بين الشبكات العابرة للحدود القومية والناشطية المحلية. هل ترتبط نشاطات تشبيك المنظمات الجنوبية بالمستوى المحلي لنقل المعلومات والأفكار إلى المجتمع المدني أو لتعزيز ومساندة الفعل المحلي؟ يعتبر مجال البحث هذا من الأهمية بمكان، حيث يلقي الضوء على العلاقات الهيكلية بين النشاطات العابرة للحدود القومية والمستوى المحلي. ونهتم بشكل رئيسي هنا بما إذا كانت الشبكات العابرة للحدود القومية تدخل في علاقة دياليكتيكية مع السياق المحلي لتسنح بإمكانيات جديدة للناشطية وأشكال أخرى للتفاعل، أو بما إذا كان نشاط التشبيك العابرة للحدود القومية معلقاً في الأعلى على شكل علاقات خارجة عن المجتمع المحلي. لن نراجع هذا الموضوع بأكمله، بل سنطرح بعض القضايا الأساسية المرتبطة بالسياق الفلسطيني.

وعلى سبيل التقديم، علينا اعتبار عاملين رئيسيين في السياق الفلسطيني يسمحان لنا بالدخول إلى هذه القضية. أولاً، عدد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية المشاركة في التشبيك الدولي والإقليمي محدود. وثانياً، من قابلناهم من هذه المؤسسات وأثاروا شكوكاً حول جدوى المشاركة في المؤتمرات الدولية أو التشبيك العابر للحدود القومية عندما يكون التشبيك بين المنظمات غير الحكومية الفلسطينية ضعيفاً. وأشار البعض، على سبيل المثال، إلى إخفاق المحاولات في تأسيس شبكات محلية أوسع، ودللوا على ذلك بالعضوية الضيقة جداً والمحدودة في الشبكة. ولهذا، كيف ولماذا يتوجب على هذه المنظمات أن تتوجه إلى التشبيك ما وراء الفضاء الوطني؟ لقد شعر البعض بالحاجة إلى زيادة التشبيك بين المنظمات الأهلية الفلسطينية قبل حدوث تشبيك فعال خارج فلسطين، بينما شعر آخرون بوجود مشكلة داخلة في القطاع الأهلي تتمثل في الفساد وقصور الرؤية وفقدان الروابط مع القاعدة الجماهيرية، ولا بد من التعامل مع هذا الأمر قبل حدوث التشبيك مع الخارج. أضف إلى ذلك أن آخرين أثاروا مسألة ارتفاع كلفة التشبيك أو حضور المؤتمرات الدولية. كما تم توجيه النقد لنوع الشبكات، فقد أشارت إحدى المنظمات الأهلية إلى: "إننا بحاجة للانضمام لقوى أخرى، ولكن السؤال هو: أي قوى؟ نحن لا نعرف. الصحة؟ أم التنمية؟ أم الأكاديميين؟ أم الناشطين؟ لقد شاركنا في مؤتمرات دولية عديدة، ولكننا استفدنا من 20 – 30% منها. إننا بحاجة لدراسة نوع الشبكات التي يتوجب علينا الانضمام إليها".

وفي حين درس الفصل السابق عدداً من حالات نشاطات التشبيك الخاصة بالمنظمات غير الحكومية الفلسطينية خارج فلسطين، فإن هذه المقدمة المختصرة تدل على أنه على الرغم من انتشار هذه الظاهرة، فإن دراستها من زاوية المحلي تظهر وجود مشاكل في السياق الفلسطيني. فمن ناحية، الأمر مرتبط بشكل رئيسي بالمستوى المتوسط (meso level) والروابط الضعيفة التي تصل المستويين العابرة للحدود القومية والمحلي. ومن ناحية أخرى، يرتبط الأمر بشكل واضح بالمشاكل الهيكلية التي أثارها بعض الفلسطينيين الذين أجرينا معهم المقابلات، مثل انقسام الفاعلين في المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، وغياب الشبكات القوية في السياق المحلي. ومن المهم أيضاً النظر إلى طريقة إعادة إنتاج عدم التكافؤ والانقسامات بين المنظمات الأهلية غير الحكومية، وانعكاس ذلك بوجود هذا العدد المحدود من الفاعلين المحليين المشتركين فعلياً في تشبيك خارج فلسطين.

غياب التشبيك المحلي

من بين العوامل الهيكلية التي ذكرناها سابقاً، لننظر باختصار إلى مشكلة التشبيك المحلي. يتضح في السياق الفلسطيني أنه على الرغم من دخول الفاعلين المحليين في الشبكات الدولية والإقليمية خلال العقد الماضي، فإن عملهم لم يفضِ إلى تدعيم التشبيك على المستوى المحلي. فالتشبيك المحلي ما زال غير نام بشكل كبير. وليس من السخرية أن نقول إن الكثير من الفلسطينيين الذين أجرينا معهم المقابلات أعلمونا بأنهم يلتقون بزملائهم الفلسطينيين

في الخارج فقط. صحيح أن هذا من خصوصية السياق الفلسطيني، حيث لا توجد حرية حركة بسبب القيود والإغلاق الذي تفرضه إسرائيل. ولكن هذا ليس العامل الحاسم.

شرح لنا البعض غياب التشبيك بسبب الثقافة السياسية في العالم العربي، موضحين أن التشبيك لا يلائم الثقافة السياسية للفاعلين الاجتماعيين في المنطقة. وأشارت بعض الأطروحات إلى الشبكات التي بادرت إليها الدولة من خلال الجامعة العربية، أو دور الأمير السعودي، طلال بن عبد العزيز، في تمويل الشبكة العربية للمنظمات الأهلية لتبرير الادعاء بأن الحكام العرب لا يتركون مجالاً لظهور منظمات أهلية مستقلة. ولا تعد هذه الحجج ذات فحوى، فقد بينت التجارب وجود مؤسسات أهلية مستقلة ومساحة بعيدة عن تدخل الدول العربية. ومن ناحية أخرى، لا توضح الحجة ذات النزعة الثقافية، مثلاً، سبب وجود هيكليات لشبكات في مخيمات اللاجئين في غزة، وليس في الضفة الغربية. وبينت ملاحظاتنا الخاصة والمقابلات التي أجريناها أن المنافسة السياسية والشخصية بين الفاعلين في المنظمات غير الحكومية هي التي تلعب الدور الأهم في زيادة الانقسام بين هذه المنظمات، وتمنع بالتالي نشوء شبكات محلية قوية. وإذا ما أخذنا منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية مثالاً، يتضح لنا الغياب التام لفكرة التشبيك بينها. فعند تصفح مواقعها على شبكة الإنترنت نكتشف ندرة المنشورات المشتركة التي أصدرتها المنظمات المحلية.

ومن المفيد أن نشير هنا إلى الشبكات التي بادر لتأسيسها المانحون لا توجهها دائماً أجندة سياسية، مثل إدخال إسرائيل إلى المنطقة. فقد يكون المانح مدركاً لمشكلة الانقسام القائمة في القطاع الأهلي الفلسطيني. فقد أقر أحد مديري مشروع مؤسسة ألمانية بوجود الحاجة للتشبيك بين المنظمات الأهلية الفلسطينية، ويعتبر ذلك ضرورياً أكثر من مبادرات شعب لشعب (People-to-People) الإسرائيلية الفلسطينية. وقد وضح ذلك قائلاً: "توجد حاجة للتشبيك بين الخليل وبيت لحم مثلاً، أو بين خان يونس وغزة المدينة. وهذا شكل مهم من التشبيك. نحن نعمل مع المعهد التربوي العربي في بيت لحم، وقد اقترحنا عليهم أن يتقابلوا مع المنظمات غير الحكومية التي نعمل معها في غزة. إننا نحاول تيسير ذلك على أقل بشكل غير رسمي". ويعكس هذا المثال النادر اهتمامات بعض المسؤولين داخل المنظمات المانحة لتحويل "أجندة التشبيك" إلى أجندة تتعامل مع مشكلة محلية، ألا وهي انقسام المجتمع الفلسطيني في مقابل متابعة أجندة سياسية من خلال مشاريع شعب لشعب. وتقر بعض المنظمات الأهلية المحلية بمشكلة التشبيك والانتشار داخل فلسطين. وأشارت إحدى منظمات حقوق الإنسان إلى ما يلي:

"على المستوى الفلسطيني نواجه مشكلة بمجرد التشبيك بين المنظمات الأهلية في الضفة الغربية وتلك في غزة والقدس، كما لو أننا قد اندمجنا داخلياً بالانقسامات التي خلقها الإسرائيليون. ونحتاج، بداية، لتقوية هذه الروابط، وتلك مسألة جدية. ولكن الحال اليوم أفضل مما كان عليه قبل سنتين، حيث ازداد الوعي بالحاجة للتشبيك. ويتم التنسيق في بعض الظروف على مستوى عالٍ جداً مثلما حدث أثناء "أزمة تموز"، أو بخصوص قضايا معينة تهم مجموعة من هذه المنظمات كتنفيذ اتفاقية جنيف الرابعة بالنسبة لمنظمات حقوق الإنسان. ونستطيع الآن الحديث عن تعاون إقليمي أو دولي، ولكن لا يوجد تنسيق أو تعاون على الأرض في فلسطين. ولا بد أن يصبح هذا النوع من التشبيك أولوية إستراتيجية. اعتدنا أثناء الانتفاضة على اللقاء بين المنظمات الأهلية والمؤسسات الشعبية والناس: ولكننا نفقد هذا الشكل من الروابط والعلاقات الإنسانية حاليا".

نشر الخبرة الناتجة عن التشبيك محلياً

إجمالاً، بينت ملاحظاتنا حول العلاقة بين مشاركة الفاعلين من المنظمات الأهلية في الشبكات العابرة للحدود القومية والسياق المحلي الروابط الضعيفة على المستوى الأوسط التي تصل بين هذين الفضاءين وأشكال النشاطات على كل واحد من هذه المستويات. وهناك ملاحظتان وثيقتا الصلة: الأولى، من الواضح أن أكثر ما يشد الانتباه في استنتاجاتنا هو أنه على الرغم من قيام ممثلي القطاع الأهلي بدور مهم في نشاط التشبيك خارج فلسطين، فإنهم ما زالوا غير قادرين على التعبئة على المستوى المحلي. أي بعبارة أخرى، على الرغم من بروز وجود المنظمات الأهلية الفلسطينية في الشبكات الخارجية، يظهر أيضاً غياب النشاط المشترك أو تحالف أوسع للفاعلين الاجتماعيين للعمل معاً في السياق المحلي. ومن ناحية أخرى، تتضح مشاركة هذه المؤسسات نفسها وهؤلاء الأفراد أنفسهم في الشبكات أو النشاطات خارج فلسطين. والأدهى من ذلك، تقريباً لا يتم نقل المعلومات من هذه المحافل إلى المجتمع المحلي، سواء للجمهور أم للمنظمات العاملة في القطاع نفسه أو حتى للأفراد من داخل هذه المؤسسات نفسها. وبعد

الاطلاع، مثلاً، على الصحف الفلسطينية، لا نجد شيئاً يذكر عن الملتقى المدني للقمم الأوروبية المتوسطية. المكان الوحيد الذي وجدنا فيه التصريح كان موقع السلطة الوطنية الفلسطينية الرسمي على الإنترنت!! (www.pna.net).

وفي سياق تلك المشاكل الهيكلية مثل شرذمة الفاعلين في القطاع الأهلي، وغياب الروابط التي تصل النشاطات العابرة للحدود القومية بالمجتمع المحلي، ما هي الآثار العامة للتشبيك العابر للحدود القومية على المجتمع المحلي؟ على الرغم من وجود عدة إجابات واضحة لهذا السؤال، فقد اخترنا إلقاء الضوء على واحد منا لأهميته البالغة بالنسبة للفاعلين في المنظمات الأهلية الفلسطينية. ما يدعو للاستغراب أن التحالفات العابرة للحدود القومية لعدد محدود من فاعلي المنظمات الأهلية من شأنها أن تدعم شكلاً من التبعية الهيكلية للضغوطات الخارجية والتأثير كطريقة لإحداث تغير محلي. والتحدي أمام المنظمات المحلية يكمن في إيجاد المساحة والآليات لمعالجة المشاكل التي تواجهها مثل الانقسام وغياب الروابط بين النشاط المحلي والعابر للحدود القومية. وهذا من شأنه أن يدعم شكلاً جديداً للذات المحركة بفعل ظاهرة التشبيك لدعم ومساندة، الناشطية المحلية بدلاً من استبدالها. لنعرض توضيحاً أفضل لهذه الفكرة.

تبعية هيكلية؟

لنشرح هذه الفكرة بشكل أفضل. يعتبر التشبيك على المستويين الدولي والإقليمي آلية مهمة بالتأكيد يمكن لممثلي القطاع الأهلي استخدامها للتأثير على صنع القرارات والأجندات والسياسات من قبل أجهزة السلطة. ولكن في العالم العربي، وحتى يومنا هذا استفادت المنظمات الأهلية من الضغط الخارجي الذي تدخل لممارسة التأثير على دولها نيابة عنها. وقد أطلق البعض على هذا اسم "الأثر الذي يرتد على صاحبه" (boomerang effect) (Sikkink and Keck, 1998). ولتوضيح ذلك، لقد حاولت المنظمات الأهلية الأردنية كثيراً ممارسة الضغط على حكومتها ضد جرائم الشرف، ولكن الحكومة الأردنية بدأت باتخاذ إجراءات ضد هذه الجرائم فقط عندما وجهت إليها منظمة العفو الدولية (أمنستي) ومؤسسة مراقبة حقوق الإنسان نقداً لاذعاً العام 1999.

ويسمي عبد الله النعيم هذه الظاهرة بأنها شكل من "التبعية في حقوق الإنسان" (human rights dependency). وهو بذلك يرجع لطريقة تجاوب حكومات البلاد النامية بشكل أفضل مع الضغط الخارجي أكثر من نشاطات المنظمات الأهلية المحلية وغيرها من الفاعلين الداعين لحماية حقوق الإنسان في مجتمعاتهم. وتماشياً مع ذلك، تميل منظمات حقوق الإنسان الأهلية الدولية إلى مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد النامية بمساعدة المنظمات المحلية التي لا يوجد غنى عنها. ولكنها تنشر استنتاجاتها بشكل أساسي في أوروبا وشمال أمريكا حتى تؤثر على الحكومات الغربية لتمارس الضغط على الحكومات في البلاد النامية. وفي الوقت ذاته، تعتمد هذه المؤسسات الدولية على التمويل من دولها أو مناطقها، وهي بالتالي تحاول نشر نشاطاتها في البلاد النامية بدلاً من القيام بذلك من أو داخل دولها" (An-Na'im, 2000).

وتكمن مشكلة هذا النوع من التبعية في كونه هيكلياً ولا تستطيع المنظمات غير الحكومية المحلية كسره بقدر ما لا تقدر البلاد النامية قطع تبعيتها الاقتصادية على المساعدة الخارجية بشكل مفاجئ. وفي هذا الصدد، يصبح السؤال: كيف يمكن للفاعلين المحليين مقاومة تقليص أنفسهم إلى هذا النوع من التبعية؟ ويمكن تحقيق ذلك بطريقتين، وهما: أولاً، من خلال خلق مساحة داخل المجتمع المحلي لممارسة الضغط بشأن اتخاذ القرارات. ومثال ذلك نجاح الحركة الاجتماعية للمعلمين الفلسطينيين التي تمكنت من فرض نفسها على أرض الواقع بدون أي تدخل خارجي بسبب العلاقات القوية بين المعلمين، بما في ذلك على المستوى القاعدي. وثانياً، من خلال تفعيل الفاعلين من المنظمات العابرة للحدود القومية من المستوى المحلي، كمثل تجربة شبكة حقوق الإنسان الأوروبية – المتوسطية التي تبين أهمية الفاعلين من المنظمات العابرة للحدود القومية من أصول شمال أفريقيا المقيمين في أوروبا، والذين يقومون بدور هائل بسبب درايتهم بضفتي المتوسط، وتمكنهم من التنقل بينهما، وممارسة الضغط على أعضاء الحكومة. وتصدر هذه الشبكة تصريحات مختلفة تنتقد فيها انتهاكات حقوق الإنسان على يد بعض الأنظمة العربية.

والمثير للفضول في تصور المنظمات الأهلية للتشبيك، هي اعتبارها له وسيلة لزيادة ممارسة الضغط الدولي للقضية الفلسطينية، بينما يعير القليلون اهتماماً لأهمية التشبيك باعتباره مولداً لمعرفة جديدة. وأشارت منظمة أهلية صحية واحدة فقط لأهمية المعرفة: "لا بد أن نكون طرفاً في عملية تبادل الأفكار حول القضايا الدولية وعلينا المساهمة في الحوار بشأن العولمة، وأن ننظر في كيفية تأثيره على الصحة بشكل عام، والصحة في فلسطين بشكل خاص. وإذا فاتتنا ثورة المعرفة، فسنبقى على هامش القضايا العالمية".

3-7. الخاتمة: ظهور مساحة للنضال والاحتجاج

لا بد من فهم التشبيك العابر للحدود القومية في أشكاله المتنوعة، حيث توجد أنواع مختلفة من التشبيك لها أغراض متباينة تتراوح بين شبكات احتجاجية إلى تلك التي تمارس الضغط في المؤتمرات العالمية في الأمم المتحدة لإثارة قضية على الأجندة الدولية. كما توجد مستويات عدة، وهي الدولي والإقليمي وما تحت الإقليمي لعمل هذه الشبكات وتنظيمها ونشاطها. وكما بين تحليلنا، يمكن لنشاط على واحد من المستويات أن يدفع نشاطاً على مستوى آخر، فمثلاً عندما واجهت عايشة أجندة عالمية لحقوق المرأة تتغاضى عن الظروف المعيشية للنساء العربيات، أثارت الشبكة القضية على المستوى العربي عبر المنظمات النسوية العربية. كما أسرع تأسيس عملية برشلونة على المستوى الإقليمي في تفعيل وإعادة تنظيم الشبكة العربية لحقوق الإنسان على المستوى العربي (ما تحت الإقليمي). وفي الوقت ذاته، على الرغم من أن التشبيك يشكل آلية مهمة لتيسير طرق جديدة للتأثير على أعضاء الحكومة، لا بد دائماً من تذكر العلاقة بين التشبيك على المستوى الدولي أو الإقليمي، وكذلك الناشطية المحلية. ويمكن للتشبيك العابر للحدود القومية أن يدعم الناشطية المحلية، ولكنه لا يستطيع أن يحل محلها.

ويثير دخول المنظمات المحلية والدولية في دنيا كانت سابقاً مجال عمل ممثلي الحكومات، تساؤلات جديدة حول المواقع والعمليات التي يتم فيها تنفيذ السياسات في النظام العالمي. هل يمكننا الحديث عن فضاء ناشئ أسسه التشبيك العابر للحدود القومية يتشارك فيه الفاعلون من خارج الدولة مع الدولة ويتحدونها كما يتحدون المانحين بطريقة جديدة؟ وكيف يمكننا فهم ذلك؟ على عكس الأدبيات التي تتحدث بحفاوة عن "مجتمع مدني ناشئ" على أنه ثمرة الشبكات العابرة للحدود القومية، فإننا نعرض رؤية بديلة لفضاء قيد الإنشاء يتسم بصراعات قوة جديدة بين مختلف الفاعلين التنمويين، ويؤثر على العلاقات الجزئية (المايكرو) بين المنظمات الأهلية والمانحين. ويتيح هذا الفضاء للمنظمات غير الحكومية وللمانحين تكتيكات وآليات تأثير جديدة. ففي حين أوشكت المنظمات الأهلية والمانحين على التوصل للغة نفسها للحديث عن أجندات التنمية، ما زال هناك صراع دائر للقوى وتكتيكات جديدة متاحة في العلاقات بين المنظمات الأهلية المحلية والدولية والمانحين.

آليات التأثير

لنأخذ مثال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. تنص ورقة المفهوم لبرنامج هذه الوكالة للصحة والسكان المعروضة في موقعها على الإنترنت على أساس برنامجها ومشروعها في هذا القطاع. وعرضت طريقة توجه الوكالة في ورقة المفهوم هذه للتعامل مع السكان على أنها نابعة من توصيات مؤتمر القاهرة ومساندة لها. ونلاحظ هنا كيفية استخدام مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية كقوة مضفية للشرعية لتعزيز سياسات الوكالة الأمريكية. وعندما نقارن بين ورقة المفهوم هذه وركيزتها الشرعية المتمثلة في مؤتمر القاهرة مع برنامج هذه الوكالة في هذا القطاع في فلسطين، نلاحظ اقتصار التركيز على موضوع الصحة الإنجابية، وبشكل خاص على تقديم البنية التحتية الطبية لخدمات الصحة الإنجابية. ونجد وراء هذا العمل قضية حساسة، وهي ضبط النمو السكاني. وكما ناقشنا في دراسة الحالة حول قطاع الصحة، وجهت المنظمات الأهلية الفلسطينية نقداً لسياسة الوكالة الخاصة بالصحة والسكان. وفي

الوقت نفسه، يمكننا أن نحاجج هنا بأن أسلوب عمل الوكالة يعرض تفسيراً ضيقاً جداً للأجندة العالمية للسكان والتنمية التي تمخضت عن المؤتمرات الشبيهة بمؤتمر القاهرة. وذكرت المجموعات النسوية ضرورة أن تضم المقاربة الفعالة للصحة الإنجابية إستراتيجية شمولية تتعامل مع قضايا الزواج المبكر وتروج لتعليم البنات. ويوضح هذا المثال طريقة المانحين الانتقائية في تطبيق توصيات المؤتمرات الدولية، واستخدامها في إضفاء الشرعية على سياستهم وأجندتهم الخاصة. ويشير هذا المثال أيضاً إلى التكتيكات التي تظهر وتصبح متوفرة للمانحين لتدعيم أولوياتهم التي يمكن أن لا تتفق معهم المنظمات الأهلية حولها. ويعزز هذا ما طرحناه حول تفتح فضاء يتسم بصراعات وإستراتيجيات جديدة وبأشكال مشاركة بين المنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات الأهلية الدولية والدول والمانحين.

وبالطريقة نفسها، يوضح نيلسون هذه الفكرة. فعند النظر للالتزامات بين شبكات المنظمات الأهلية والبنك الدولي بخصوص قضايا البيئة والتكيف البنيوي والفقر، يصف أشكالاً جديدة للنضال بين المنظمات الأهلية وهيئات التنمية والاستراتيجيات المتوفرة لها. ويشير، مثلاً، إلى أن البنك تبنى لغة "المشاركة الشعبية"، وجعلها تؤثر في هيكليات وصلاحيات هذه الهيئات. ويطرح كذلك أنه لو رجعنا إلى الوراء وأخذنا بالاعتبار تبعات إدماج المنظمات غير الحكومية في عمل البنك، نجد توسع مدى تأثير الأخير وقدرته على فرض السياسة وزيادة التغيرات المؤسسية في مجالات عديدة، وقدرته على تنظيم السياسات الاقتصادية قد قويت (Nelson, 1996:606). ويصف هذا المثال أيضاً فضاء جديداً تظهر فيه التزامات جديدة وأشكال جديدة من صراع القوى بين المنظمات غير الحكومية والمانحين والدول.

ساحة العلاقات غير المتكافئة واختلاف إمكانية الوصول للموارد

على الرغم من حديثنا عن الفرص والآليات الجديدة للتأثير المتاحة للمنظمات الأهلية من خلال التشبيك، لا بد لنا أن ندرك غياب التكافؤ على مستويين: هناك عدم توازن القوى بين الفاعلين داخل الشبكات، كما يظل هناك عدم تكافؤ في إمكانية الوصول لعملية صنع القرار بين أعضاء الحكومة وغيرهم. ويناظر ألفاريس وآخرون بأن "المجتمع المدني ساحة ملغمة بعدم تكافؤ العلاقات والقوى، حيث يتمكن بعض الفاعلين من الحصول على قدر أكبر من السلطة، وتختلف كذلك قدرتهم في الوصول إلى الموارد المادية والثقافية والسياسية" (Alvarez et. al, 1998:18).

فمن جهة، تستطيع الشبكات إعادة إنتاج (وتعكس) عدم التكافؤ الطبقي والاجتماعي. وقد لاحظ المراقبون لمظاهرات سياتل أن الناشطين كانوا من الطبقات المالكة والمثقفة. وفي الوقت ذاته، يبين تحليلنا للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية أن أقلية منها تشارك في نشاطات التشبيك خارج فلسطين، وهي المؤسسات الأكبر ذات الموارد المالية. ومن جهة أخرى، تتسم الشبكات العابرة للحدود القومية بعدم التوازن بين الفاعلين في الشبكة. فقد أشارت مناقشتنا حول أحداث سياتل ومؤتمرات الأمم المتحدة للمرأة إلى علاقة التساؤل حول كيفية إقحام المنظمات الجنوبية لنفسها في الشبكات العابرة للحدود القومية، والعملية التي تنتج طبيعية في سياق وضع الأجندة مع شركاء من الشمال.

وبخصوص إمكانية الوصول إلى صنع القرار، تبين تجارب المؤسسات الأهلية الفلسطينية في المؤتمرات وجود سقف لدرجة التأثير في هذه المحافل تتسم بالمحدودية، ووجود "سقف زجاجي" (glass ceiling) غير مرئي يخفي وراءه مقيدات وحدوداً. وبين الملتقى المدني للشراكة الأوروبية – المتوسطية في شتوتغارت ذلك، حيث وجدنا بعض المنظمات الفلسطينية تحاول الاستفادة من الملتقى لممارسة ضغط حقيقي على إسرائيل، ولكن أوقفتها الجهة الراعية. ومن هنا، تلقى الفلسطينيون الدعوات للمشاركة في هذا الملتقى، ولكن إذا أرادوا استخدامه كأداة فعلية تخدم اهتماماتهم السياسية، يتم منعهم من القيام بذلك. وهذا يبعث برسالة واضحة للفلسطينيين – نريد منكم المشاركة، ولكن يجب أن تقوموا بذلك وفق الشروط التي نضعها، حتى إذا كان ذلك يعني التخلي عن قضاياكم الخاصة. ومن الواضح أن هذه الأمور تثير تساؤلات، وهي: ما هو نوع المشاركة الذي نتحدث عنه هنا: هل هو جوهري أم سطحي ويفتقر لسلطة اتخاذ القرار؟ ما نتائج مشاركة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في هذه المحافل إذا كانت

أولوياتهم تُخنق كما كان الحال في ستوتغارت؟ ما هي نتيجة إدخال هذه المنظمات؟ من الواضح أن هذا الأمر يفرض علينا التفكير في وجود مصالح أكبر، بما في ذلك إضفاء الشرعية على عملية أكبر (مثل إعادة ترتيب منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط).

وبالطريقة نفسها، أثيرت هذه القضية في الأدبيات بأن المنظمات غير الحكومية تواجه تهديد التحيز من خلال تعاونها مع مؤسسات شبيهة بالبنك الدولي. ولا يعني قرب المنظمات الأهلية من المؤسسات الدولية تلقائياً أن المنظمات الجنوبية ستكسب نفوذاً للتأثير على عملية صنع القرار. لقد لحظنا اختلاف درجة وعي الأفراد الذين قابلناهم بهذه القضية، حيث يرى بعض قادة المنظمات الأهلية الفلسطينية أن "القرب" من العملية كاف، أي من عملية صنع القرار الخاص بالأجندة العالمية في المؤتمرات الدولية. وبينما اعتبر ممثل آخر لجمعية أهلية يشارك في مجموعة عمل تنسيقية تابعة للبنك الدولي أن فكرة هذا الملتقى أنه يوفر مكاناً للمنظمات غير الحكومية لممارسة الضغط والمدافعة من أجل إحداث تغيير من داخل البنك. ولكن عندما سألناه حول خطر التحييد، أقر بوجود قيود على مشاركة المنظمات الأهلية، ولكنه أعرب عن شعوره بأن الوقت كفيل بتمكين هذه المنظمات من زيادة مشاركتها في عملية صنع القرار.

أخيراً، في الفصلين السابقين، بينا المراهنات المتعلقة بالشبكات العابرة للحدود القومية، حيث تظل قدرة هذه الآلية على زيادة اندماج هذه المنظمات بعملية صنع القرار بعيدة المنال. لقد أثار البعض نقطة أنه من خلال علاقات التعاون مع أعضاء الحكومة والمنظمات الشبيهة بالبنك الدولي يمكن لإدماج المنظمات الأهلية أن يغيرها بطريقة حاسمة بالنسبة لدورها في المدافعة عن أجندة بديلة للتنمية (Nelson, 1995; Adams, 1999). وبدون الخوض في هذا الجدل، نقترح ضرورة إيلاء اهتمام لنوع اندماج المنظمات غير الحكومية في عملية التعاون مع أعضاء الحكومة أو هيئات التنمية. ونرى، مثلاً، أن منظمة الإسكوا عقدت اجتماعاً عربياً للمتابعة حول مؤتمر بكين وسيطر على الاجتماع أعضاء الحكومة في حين كان المتوقع من المنظمات الأهلية أن تقبل بمجرد المشاركة الصامتة في المؤتمر والتقارير التي تلته بخصوص تنفيذ توصياته. وفي حالة فلسطين، تدخل يونيفيم في هذه العملية وأوكل للمنظمات غير الحكومية مهمة كتابة تقرير بديل يقر بسيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية على التقرير الخاص بتطورات التنفيذ (ويمكن ملاحظة ذلك من المقابلة مع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية بخصوص مؤتمر بكين+ 5). بالإضافة إلى ذلك، وكما ناقشنا فيما سبق، ففي المؤتمر نفسه، قامت مجموعة من المنظمات الأهلية العربية بإصدار بيان ينتقد هذه العملية وسوء تمثيلها في تقرير المنظمات الأهلية البديل. وتشير هذه الأمثلة إلى أثر المنظمات الدولية وأعضاء الحكومة في تحديد نوع مشاركة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية.

وأخيراً، من الضروري أن نشير باختصار إلى التبعات النظرية لإعادة القراءة التي قمنا بها لبعض جهود الشبكات العابرة للحدود القومية في مثل هذه المؤتمرات فيما يتعلق بنوع ووسائل الملتقيات العالمية من منظور بعض الفاعلين الفلسطينيين. وكما ذكرنا في المقدمة، بالنسبة لكورونيل، يصاحب عملية العولمة خطاب خاص سماه التوجه المركزي للعولمة (globalcentrism) (Coronil, 2000). ويروج هذا الخطاب لصورة العالم المتحد ويلغي مفهوم الخارج (Coronil, 2000:368). ويتم استيعاب الاختلافات في "العالمي". وهذا الخطاب غالباً ما يميز قراءتنا لملتقيات مثل مؤتمرات المرأة المذكورة، مُظْهِراً المؤتمر كحدث عالمي. ولكن هذا يخفي العلاقات الفعلية ومواقع مختلف الفاعلين والشعوب والدول بالنسبة لمثل هذه الأحداث. كما أن كورونيل يقترح بأنه من الضروري تفكيك نظام التمثيل هذا الذي يمتص الاختلافات في داخله، من خلال إظهار التمايزات في مفهوم العالمي، وإظهار توزيع القوى غير المتكافئ بشكل كبير والتعقيدات الثقافية الشديدة (Coronil, 200:370). ومن هذا المنطلق، فإن وصفنا للمنظور المحوري المتغير من نيروبي إلى بكين لم يكن كاملاً بدون أن نتطرق بشكل مختصر لتبعاته على الفلسطينيين، فيما يتعلق بتموقع هؤلاء الفاعلين اتجاه الملتقيات العالمية.

حركات اجتماعية جديدة وقديمة: فرضية العلاقة الإشكالية بين منظمات الشمال والجنوب

لقد شرحنا ضعف تأثير مشاركة المنظمات الأهلية الجنوبية في عملية صنع القرار في بحثنا من خلال تفصيل المشاكل والقضايا من الجنوب ومن الشمال على حد سواء. وعلى الرغم من أننا ركزنا على القضايا الهيكلية، فإن السؤال الذي يظل قائماً هو: هل توجد مشكلة متأصلة داخلياً تتعلق بأشكال الفعل؟ ومع الإقرار بعدم إمكانية تصور المنظمات الأهلية في فلسطين كحاملة للواء الحركة الاجتماعية، فإننا نود أن نعرض بعض التأملات في المستوى العالمي، حسبما طرحها بعض الكتاب بخصوص مشكلة اختلاف أسلوب الحركات الاجتماعية وتبعاته على عملية وضع الأجندة والتحالفات بين المنظمات الأهلية الشمالية والجنوبية.

وفي مقدمتهما لكتاب الحركات الاجتماعية العالمية (Global Social Movements)، يعرض راي وكوهين تمييزاً بين الحركات الاجتماعية الجديدة وكيف يريانها من خلال علاقاتها بالحركات الاجتماعية العالمية. ووجد التمييز بين الحركات "القديمة" و"الجديدة" بداية في أوروبا بعد الحركة الطلابية التي اندلعت العام 1968، وما تبعها من فقدان الأحزاب اليسارية والعمالية لمصداقيتها، بحيث أطلق عليها اسم "الحركة القديمة". وبعد هذا الانقطاع، يوضح الكاتبان أن الحركات الاجتماعية القديمة أصبحت تعرف بأنها منشغلة بالحقوق الانعتاقية (emancipatory rights)، وحقل عملها مركز ضمن الدولة القومية. وعلى العكس من ذلك، تختلف الحركات الاجتماعية الجديدة في كونها تطلب تغيرات في القيم الاجتماعية وأساليب الحياة (Rai and Cohen, 2000:5). ومع هذا، يرى الكاتبان أنه في زمن الحركات الاجتماعية العالمية يتشوش الفرق بين الحركات "القديمة" و"الجديدة" حتى في الحركات التي تتأسس في إقليم واحد مثل الجنوب، أو من خلال حركة عابرة للحدود القومية تعبر الحدود بين الشمال والجنوب. فمثلاً، لا يمكن تسمية حركات حقوق الإنسان بشكل محدد على أنها "حركات جديدة" لأنها تطمح للتغير السياسي والتحول الاجتماعي على حد سواء، وهي بالتالي تهتم بالسياسة الانعتاقية. ولكن في حالة المنظمات النسوية الدولية، يشير الكاتبان إلى تبني الحركات النسوية الغربية لاستراتيجية الابتعاد عن الدولة، والتركيز على قضايا أسلوب الحياة والتغير الاجتماعي. ولكن الحال ليس كذلك في الجنوب، حيث يعني إنكار الحقوق السياسية والمدنية، بالإضافة للقمع الاجتماعي، وعدم التكافؤ الاقتصادي، وأن الأجندة "الانعتاقية القديمة" تعرف الأجندات النسوية (Rai and Cohen, 2000:6-7).

وتكمن أهمية تحديد الفرق بين الحركات القديمة والجديدة في دراسة تأثيرها على بناء التحالفات والشبكات العابرة للحدود القومية. ويرى بعض المؤلفين أنه في حالة الحركة النسوية الدولية، فإن الاختلاف في الأجندات ينبع من نوع الحركة ويعقد من عملية بناء التحالف. وتصبح عملية تشكيل الروابط والتضامن "عملية ملتوية" بسبب الاختلافات على المستوى الفكروي والعملي من حيث مجال التركيز والإستراتيجية والقضايا الموضوعة في الأولوية إلى ما غير ذلك. ويؤكد كوكبيرن على "أن المجموعات النسوية ستعمل معاً تحت هدف مشترك فقط من خلال عمليات واعية وحريصة لتخطي الحدود ووضع الأجندات وبناء التحالف" (المصدر السابق نفسه: 6).

ولكن المشكلة الأهم ترتبط بعملية بناء التحالف والوسائل التي يمتلكها الفاعلون. فلدى هافرمان رؤية متشائمة ما بين الحركات "القديمة" و"الجديدة" خلال هذه العملية. وفيما يتعلق بمعنى "مجتمع الشبكات" (network society) بالنسبة للسكان الأصليين (المحليين) وقدرتهم على تدعيم حقوقهم، يحاجج هافرمان بأن هؤلاء السكان يوجدون في حالة "تغييب"؟ (nautonomy) (لا تمكين هيكلي)، وأنهم يتضررون بسبب عدم إمكانية وصولوهم لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. ويناظر بأن الوصول لهذه التكنولوجيا ضروري، ولكنه لا يكفي للمشاركة في العملية السياسية. وبالرجوع لكتاب بيك "مجتمع على حافة الخطر" (Risk society)، فإن هافرمان يناظر بأن صراعات القوى اليوم لا تحدث فقط بفعل علاقات الإنتاج، ولكنها تنشأ أيضاً بسبب"علاقات التعريف" أي القواعد والمؤسسات والقدرات التي تهيكل تحديد الخطر، وتقوم هذه العلاقات التي تتسم بطبيعتها القانونية والإدراكية (إبستمية) والثقافية بتشكيل الحقل السياسي. من هنا نجد إمكانية ظهور جانبين إيجابيين بالنسبة للسكان المحليين في مجتمع الشبكات، وهما: أولاً، "زادت تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من إمكانيات سياسة الحقوق، حيث أنها تمكن السكان المحليين وغيرهم من الحركات الاجتماعية من تخطي أجهزة صياغة القوانين التي تسيطر عليها الدولة والفضاء السياسي لنشر معلومات بديلة لإخجال ومواجهة السلطة القوية "ثانياً"، كما توفرت مساعدة للسكان المحليين من خلال تسهيل فهم أفضل وتعاطف أكثر مع قيمهم ومعتقداتهم من قبل مجموعات من الثقافات المهيمنة، وبالأخص الحركات الاجتماعية ما بعد المادية، مثل أحزاب الخضر المناصرين للبيئة" (Havermann, 2000:21). ولكن ما زال هافرمان متشائماً بخصوص إمكانية تحقيق نتائج إيجابية بالنسبة للسكان الأصليين. لماذا أولاً هناك عدم تكافؤ في فرص الوصول لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، كما أن التحالفات لا تبنى بسهولة. وترغب الحركات

الاجتماعية الجديدة بالتركيز على القضايا الحياتية، ويرى العديد منها قضايا السكان المحليين على أنها "حركة قديمة". "وعليه، فإن هويات المشروع (للحركات الاجتماعية الجديدة) لا تُعْنى بتسييس الحياة اليومية، وتطالب بتأملات اجتماعية دقيقة تلغي غالباً إمكانية التقاء أجندتهم تلقائياً مع الحركات التقليدية التي ترتكز على السكان الأصليين. وعادة ما تتطلب هويات المقاومة أموراً تبدو بالنسبة للشرائح الكسموبولتية على أنها ممارسة سياسة – عرقية اقصائية وبطريكية ذات ماهية (essentializing) من أجل تشييد هويات أولية (primary) منبثقة من مجموعة مختلطة من الهويات الذاتية والشتاتية التي لا تعد ولا تحصى، والتي نجدها بين الأفراد الذين يمكن اختيارهم للانتماء لها"(المصدر نفسه:25).

نجد في هذه الرؤية اختلافاً بين الحركات الشمالية والحركات المحلية، حيث تشكل الحركات الشمالية "مجتمعات الصعود"، في حين تمثل المحلية "مجتمعات النزول"، حيث تركز الأولى على الهويات ذات الماهية. ويختتم بأنه في حين أن مجتمعات التشبيك فيها قصور، فإنه لا بد من استخدام مواقع الإنترنت وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات كوسيلة لنقل سياسة الحقوق والحوار حول حقوق الإنسان. ولأن فيها قصوراً، فإنها ما زالت تشكل مورداً مهماً يمكن من خلاله نشر المطالب وتدعيمها. (ص. 30)

الفصل الثامن: خاتمة

لقد أدى كل من ازدياد دور المنظمات الأهلية في التنمية المحلية وتفعيل الشبكات العابرة للحدود القومية لهذه المنظمات إلى فتح آفاق بحث جديدة، بما في ذلك دراسة قضايا صياغة الأجندة والتشبيك بين المنظمات الأهلية المحلية، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمانحين. ومن خلال استعراض بعض هذه القضايا البحثية الجديدة، يكون الهدف من هذا الكتاب تحدي الفرضيات الأساسية حول علاقات المانحين بالمنظمات الأهلية، والتوسع إلى ما وراء الاحتفاء بقراءة مبشرة بظهور منظمات الحركة الاجتماعية العابرة للحدود القومية (transnational social movements)، وذلك بغرض التوصل إلى إطار مفاهيمي متمايز لعملية وضع الأجندة بين المانحين والمنظمات الأهلية، من ناحية، ودور هذه الشبكات على الساحتين الإقليمية والدولية من ناحية أخرى.

وفي الأدبيات، تتراوح الآراء التقييمية لدور المنظمات الأهلية في عملية التنمية المحلية وجهود المدافعة التي تبذلها على الساحة الدولية من آراء شديدة التشاؤم إلى آراء مبالغة في التفاؤل. فمن جهة، يُنظَر إلى العلاقة بين المانحين، والمنظمات الأهلية الدولية، والمنظمات المحلية بشكل ثنائيات اختزالية، يكون فيها التباين الهيكلي وعلاقات القوة بينهم هي المحدِّدَة لديناميكيات التفاعل. وفيما يتعلق بالتشبيك، ركزت الأدبيات على منظمات الحركة الاجتماعية العابرة للحدود القومية، والتي يُنظر إليها على أنها تمتلك الرؤية البديلة للتغير الاجتماعي وتدعم تنمية مجتمع مدني عالمي ومتكامل يدمج بين الأطراف كافة.

وبناءً على البحث الميداني والمُسوح التي أجريت في السياق الفلسطيني مع التركيز على ثلاثة قطاعات، وهي: الصحة، والنوع الاجتماعي والتنمية، وحقوق الإنسان، يكون بحثنا هذا قد قدم مساهمات نظرية وميدانية في الوقت الملائم بالذات، وذلك من خلال إزاحة القناع عن عملية صنع القرار التي تبطن التفاعل المبني بين المانحين والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية. وتطرح الاستنتاجات نظرة لمجموعات العلاقات العالمية المتغيرة من وجهة نظر جهات عالمية طرفية (peripherical parties)، وهي المنظمات الأهلية الفلسطينية. وتنقسم هذه الخاتمة إلى جزأين: ملخص استنتاجاتنا الرئيسية، وتحليل ختامي للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية لمتابعة دورها أثناء الانتفاضة الحالية.

1-8. وضع الأجندة

يحدث التفاعل بين المانحين والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية ضمن قنوات المساعدات، ويُبنى بالتالي بفعل مجموعة العلاقات المشكلَة تاريخياً، التي تحدد مسؤوليات المنظمات الأهلية الدولية والمحلية. لقد درسنا في الفصل الأول السمات المميزة المرتبطة بعملية إعادة هيكلة المساعدة التنموية الغربية خلال العقدين الماضيين التي أثرت على علاقات المنظمات الأهلية المحلية بالمانحين. واشتملت بعض هذه التغيرات الجديرة بالذكر على مجموعات جديدة من العلاقات بين المنظمات الأهلية الدولية والمانحين، لعبت فيها الأولى دوراً أكبر في توزيع المساعدة الحكومية، كما تخطى العديد منها النمط التضامني لتتحول إلى مؤسسات على قدر عالٍ من المهنية، يضم بعضها مستشارين في التسويق، بالإضافة لنظم إدارية معقدة. ولكن ما زالت بعض هذه المؤسسات مثل أنيرا (ANERA) تجمع، إلى حد ما، بين النموذجين، مع محافظتها على نظرة العمل التضامني وأسلوبه. ومع نهاية الحرب الباردة، تحول جزء مهم من المساعدات إلى آلية لفض النزاعات وصنع السلام؛ وبهذا يصبح التحسن الخارجي في مستوى المعيشة الاجتماعي – الاقتصادي مهماً لأسباب سياسية، كما هي الحالة في فلسطين. وعلى المستوى الكلي لسياسة المساعدات الدولية، تمثل الحركة الإنسانية الجديدة وعملية إضفاء الصفة الطبية على السياسة (medicalization of politics)، تغيرات كبيرة في سياسة المساعدة، وفي كل حالة يختلط الحد الفاصل بين ما هو تنموي وما هو سياسي. وأخيراً، تنص أجندة السياسات الجديدة على إطار عمل يتم فيه التركيز من جديد على دور المنظمات

الأهلية في تقديم الخدمات، وعلى قدرتها على تمثيل مصالح المجموعات المهمشة في مجتمعاتها. وعلى أية حال، يظل من الواضح اختلاف وتمايز الطريقة التي تصل فيها هذه الأجندة إلى المجتمعات المحلية باختلاف السياق.

وتشمل عملية وضع الأجندة بين الجهات المانحة والمؤسسات غير الحكومية المحلية أبعاداً مختلفة، فتغطي أساليب العمل والسياسات التي تعرف خطوط السير التنموية المحلية. ولهذا، هي متعددة المستويات، وتمتد من المفاوضات حول منهجية المشروع، التي تغطي القضايا المرتبطة بتنفيذ المشروع حتى الأجندات القطاعية التي تحدد مجال تدخل الجهة المانحة أو المنظمة الأهلية الدولية. وتتدخل عوامل عدة أثناء التفاوض بين الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية. فبالإضافة إلى معايير التمويل التي تحددها الجهة المانحة، تؤثر على هذه العملية عوامل أخرى مثل المدى الذي استثمرت فيها المنظمة الأهلية في "مساحة التفاوض". وكما بينا في الفصل الرابع، ففي حين تتوفر للمنظمات المحلية "مساحة تفاوض" وآليات متاحة لترويج أولوياتها، سواء على مستوى الأجندات القطاعية أم بشكل أكثر عمومية على مستوى بلورة المساعدة برمتها، فإنها لم تستفد من هذه المساحة. وقد اعتبرنا أن انقسام المنظمات نفسها وتعدد المصالح، بما فيها الشخصية، وكذلك تصور المانحين المسبق للمشروع، يحد من قدرة المنظمة على التفاوض مع الجهات المانحة حول الأسلوب الواجب تطبيقه محلياً. هذه كانت حالة مشروع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) الخاص بأساليب الصحة الإنجابية المتبعة في فلسطين، التي عرضناها في دراسات الحالة في قطاع الصحة في الفصل الثالث. وفي هذا المثال، رفضت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية مشروع الوكالة الأمريكية، ولكنها لم تكن قادرة على التأثير لتغيير الجانب السياسي. وأكثر من كونها مثالاً على تعنت المانحين، فإن هذه الحالة تعكس التحولات التي طرأت خلال العقدين الماضيين في طريقة صرف المساعدات التنموية، وانخراط أكبر للحكومات في تعريف كيفية صرف الأموال، موضحاً أنه يجب النظر لعملية وضع الأجندة على أنها تتم على المدى الطويل.

وبالإضافة إلى ذلك، يوجد جانب سوسيولوجي لعملية وضع الأجندة. وأكثر من كونها جدالاً حول أساليب التنمية، فإن عملية صياغة الأجندة ترتبط، أيضاً، بكيفية إسقاط الأجندات المتفَق عليها عالمياً على المستوى المحلي. وتتقاطع وتتناقض الأجندة العالمية مع عمليات اجتماعية معقدة، وكما اتضح من دراسة الحالات في الفصل الثالث، فقد لاحظنا تضارباً بين أجندة حقوق الإنسان العالمية مع حركة حقوق الإنسان العربية الحديثة النشأة، التي ما زالت تعمل على تشكيل خطابها الخاص. وعبرت مجموعات حقوق الإنسان الفلسطينية عن اعتراضها ورفضها لطريقة تطبيق المناظير المحورية (paradigms) العالمية لحقوق الإنسان في المناطق الفلسطينية، وفيما يتعلق بالانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين. وفي حالة المؤسسات النسوية الفلسطينية، بينا كيف أن الحركة النسوية دخلت في مرحلة مستقلة جديدة تتناغم مع الأجندة الدولية المروجة للمدافعة وجهود الوعي الجندري. كما لاحظنا ظهور ترتيب هرمي جديد بين المجموعات النسوية وأنماط جديدة، ربط القاعدة الجماهيرية النسوية بالتطورات الحديثة.

وأخيراً، تتقاطع التغيرات في النماذج التنظيمية للمنظمات الأهلية المحلية بشكل مباشر مع الحد الأدنى من عملية إعادة هيكلة قنوات المساعدة والأبعاد المختلفة لصياغة الأجندة. وأحد أهم التغيرات المرتبطة بالمنظور المحوري الجديد للتنمية المُعبَر عنه من خلال أجندة السياسات الجديدة (New Policy Agenda) ، هو إعادة توجيه العمليات الداخلية للمنظمات الأهلية المحلية حسب معايير تمويل المانحين، وانسجاماً مع نماذجها التنظيمية الخاصة. وما سماه البعض "المقاربة التنموية الشائعة" (mainstream development approach) يعتبر التنمية محصلة قابلة للتنبؤ وتصبح المشاريع عبارة عن "مدخلات" و "مخرجات"، بغض النظر عن السياق الذي تستخدم فيه. وهذا له تبعاته على النشاطات الخارجية الخاصة بالعاملين في المنظمات الأهلية المحلية، وكيفية رؤيتهم لأنفسهم كفاعلين ضمن سياقهم الخاص. وإذا كانت المنظمات غير الحكومية المحلية هي العناصر التي "تحل" مشاكل التنمية، فإن هذا يعني أنها تعتبر نفسها موضوعية، كما لو كانت خارج سياق مجتمعها.

ويشير ديفيد هولم ومايكل إدواردز إلى أن أجندة السياسات الجديدة ترفع المنظمات الأهلية المحلية إلى مستوى جديد من الأهمية، محولة إياها إلى فاعلين جدد ذوي تأثير، ولكنهما يتساءلان عما يمنع المنظمة الأهلية من التعاون مع أهداف أجندة السياسات الجديدة: ما الذي يحدث لقيم المنظمات الأهلية ومهمتها وعلاقاتها مع الناس؟ (Edwards and Hulme, 1996:14). ويطرح الكاتبان أن ما يلزم هو آليات للمساءلة ورؤية وتخطيط استراتيجيان. وفي حين أنهما على حق في الإيعاز بهذه التدابير، فإن تحليلنا يبين نشوء آثار عميقة الجذور بفعل التغيرات البنيوية في عملية التنمية، ما يؤثر على الممارسات التنظيمية الداخلية للمنظمات الأهلية، وبالتالي على طريقة عملها الخارجي

بطريقة لا يمكن التعامل معها بسهولة. لقد راجعنا في الفصل الخامس بعض الطرق التي يمكن من خلالها للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية أن تنمي رؤيتها الخاصة البديلة. وأنهينا هذه الخاتمة ببعض الملاحظات حول أسلوب عمل هذه المنظمات أثناء الانتفاضة الفلسطينية الحالية.

2-8. التشبيك

كما بين الفصلان السادس والسابع، يعتبر التحقيق في كيفية مشاركة المنظمات الأهلية المحلية في صياغة الأجندات العالمية من خلال الشبكات العابرة للحدود القومية (transnational networks) موضع بحث جديد يمكنه تسليط الضوء على ظاهرة التشبيك. وفي حين أن الأدبيات تتحدث بكثرة عن بداية سياسة جديدة، وتشير إلى تغيرات كبيرة أدخلتها أنواع جديدة من التشبيك الدولي، فقد بينت استنتاجاتنا أن هناك حاجة لفهم أكثر دقة لهذه العملية. وحتى نفهم ثورة التشبيك، من الضروري التمييز بين شكل الشبكات ووظائفها، وكذلك المستويات المختلفة التي تتشكل حولها. فمثلاً، تختلف الشبكات الدولية التي تتشكل حول المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة كثيراً عن حركة الاحتجاج التي نشأت في سياتل، وبعدها الملتقى الاجتماعي. إذاً، من الواضح بروز بعض الحركات الاجتماعية ذات شكل جديد من"الناشطية القاعدية العابرة للحدود القومية" (grassroots transnationalism). وقد دعم ذلك الدعوات التفاؤلية والانبهارية بظهور ما يسمى "مجتمع مدني عالمي" (global civil society). وفي المقابل ذلك، تساهم الشبكات التي تنشط في ملتقيات الأمم المتحدة في نزع الصفة السياسية عن المشكلات وحلها بطريقة فنية اختزالية، فيما يتعلق بالقضايا العالمية التي تتحدد فيها السياسات الكلية (الماكرو) على يد الدولة وليس المنظمات الأهلية.

ويمكن طرح بعض النقاط حول الفاعلين الذين يتنظمون ويعملون من خلال الشبكات. أولاً، لا يمكننا افتراض المشاركة الفعالة للأطراف الجنوبية في الشبكات العابرة للحدود القومية، بل يجب التأكد من ذلك، بسبب عدم إلغاء علاقات القوى والترتيبات الهرمية بين الشمال – الجنوب. كما أن هذه العلاقات تتخذ صورة جديدة في هذه الشبكات، ما يؤثر على المفاوضات المتعلقة بصياغة أجندتها الداخلية. وتعتبر إشكالية مشاركة الفاعلين الجنوبيين في مبادرات المدافعة العابرة للحدود القومية مجال بحث حديثاً نسبياً. ومع هذا، كما بينا في تحليل أحداث سياتل في الفصل السادس، يعتبر البحث في شبكات المدافعة العابرة للحدود القومية (transnational advocacy networks) من حيث توفر فرصة مواتية للفاعلين الجنوبيين للإدلاء بمدخلاتهم فيها، طريقة ناجحة للتعامل بشكل موضوعي مع هذه الشبكات، وكذلك لمراقبة أعمالها.

وبينت دراسة أمثلة مختلفة من العالم العربي أن عملية التشبيك بين الناشطين العرب تظل هامشية، سواء على المستوى الدولي أم المحلي. ولكن اتضح من خلال بحثنا، أيضاً، وجود بعض المنظمات الأهلية العربية مثل المجموعات النسوية المشاركة في شبكة "عايشة" في موقف يسمح لها بتعريف أجندتها الإقليمية الخاصة رداً على أجندات تمكين النساء المحددة في الأجندة العالمية. والأكثر إثارة هو أنه يمكن ملاحظة الفاعلين المحليين يعملون بنشاط على تعديل وتغيير الرهانات في الشبكة التي صممها الفاعلون الشماليون، مثل شبكات صممت بمبادرة رعتها الدولة (مثل اتفاقية الشراكة الأوروبية – المتوسطية)، التي ساهمت في ظهور العديد من شبكات المنظمات غير الحكومية). وتبدو المفارقة أنه في حين أن بعض المبادرات تحاول إدماج إسرائيل في الإقليم المتوسطي، فإن المنظمات الأهلية العربية استخدمت شراكاتها في هذه المبادرات لتعزيز العلاقات البين-عربية.

3-8. المانحون والمنظمات الأهلية الفلسطينية أثناء الفترة الانتقالية الوطنية: حالة الانتفاضة الثانية

تمثل الانتفاضة الحالية لحظة فريدة من نوعها لمراقبة دور المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، وبخاصة مع العلم أن هذه المنظمات لم تُعر اهتماماً كافياً بالقضية الوطنية – السياسية أثناء عملية السلام، بما في ذلك حقيقة الاحتلال. واليوم أدخلت الانتفاضة تحديات فرضتها على الجميع. وفي هذا السياق يمكن رصد ثلاث ملاحظات حول دور هذه المنظمات. الأولى، على الرغم من الانتفاضة، فلقد بقيت نشاطاتها ضمن إطار قطاعها المهني. فمن ناحية، هذا ليس بالضرورة سيئاً، وبخاصة أن الطرق الفعالة للتشبيك العابر للحدود القومية، والمدافعة لتوصيل الحقوق الفلسطينية دولياً، تتطلب مؤسسات فائقة القدرة تتمتع بموارد ومهارات توصيل، وتشبيك وممارسة الضغط عبر الحدود. ومع هذا، كما استخلصنا في الفصل السابع المتعلق بالتشبيك، تواجه هذه المنظمات مشكلة التبعية إذا لم تتم تكملة النشاطات المهنية بعملية تشبيك وإستراتيجيات محلية. ومن ناحية أخرى، وكما أنه في سياق تجدد الصراع الوطني، لم تطور المنظمات الأهلية الفلسطينية التنسيق مع المجتمع المحلي أو حتى مع المنظمات الأهلية الأخرى. والثانية، تحول العديد منها إلى النمط الشائع لعمل الإغاثة على المدى القصير. وهذا بدوره يعكس غياب الرؤية أو الإستراتيجية على المدى البعيد حول كيف يمكن للمنظمات الأهلية والمؤسسات الاجتماعية أن تساهم في تغيير سياق التحول الوطني. وتتعلق الملاحظة الثالثة بعدم قدرة هذه المنظمات على ربط المدني بالسياسي، أو الفصل بين "السياسي" و"الوطني". وتظهر تصرفاتها قصوراً في الوعي بحقيقة كونها في أرض محتلة، فقادة المنظمات الأهلية ينتمون للطبقة الحضرية المتوسطة حيث لم يشعروا في بداية الانتفاضة فيها، حيث أن وقائعها قد حدثت في مخيمات اللاجئين، والمدن البعيدة في شمال وجنوب الضفة الغربية وفي جنوب غزة أكثر من تمركزها في المراكز الحضرية مثل رام الله. وفي الوقت ذاته، هذه الانتفاضة ليست مجرد حدث سياسي، بل اجتماعي، ويحركها الناس الذين لم يستفيدوا من عملية السلام، كما أنها تعبر عن تراكم الغضب الشعبي بسبب عنف الاحتلال الإسرائيلي، وكذلك التنازلات التي يبدو أن السلطة الفلسطينية على استعداد لتقديمها بخصوص حقوق ينظر لها على أنها أساسية.

لقد غابت المنظمات غير الحكومية عن المظاهرات المندلعة في الشوارع الفلسطينية، واستمرت في الوقت ذاته في الإصرار على استقلالها عن الأحزاب السياسية وغيرها من الأجهزة السياسية. وحدثت المظاهرة الكبيرة الوحيدة التي كان فيها دور لهذه المنظمات في تعبئة السكان عندما أغلقت السلطات الإسرائيلية الطريق المؤدية لجامعة بيرزيت، ووجدت النخبة في رام الله نفسها فجأة متأثرة جداً بتبعيات الانتفاضة، واستخدمت مؤسسات كثيرة قوائم البريد الإلكتروني الخاصة بها، وأطلقت الدعايات في الصحف المحلية لتعبئة الناس للتظاهر من رام الله حتى الحاجز الجديد المفروض على طريق بيرزيت (حاجز سردة). وفي ضوء نجاح جهود التعبئة، صرح أحد قادة المنظمات الأهلية لصحيفة فرنسية، "لا كروا" (La Croix)، بأنه يتوجب عليهم من الآن فصاعداً أن يفرضوا موقفهم على اللجنة العليا الإسلامية والوطنية للانتفاضة: "نشاطاتنا **مستقلة** عن تلك الخاصة بمروان البرغوثي [قائد هذه اللجنة]. إن الضغط الذي مارسناه هو الذي دفعه لأخذ المجتمع المدني بالحسبان (..) ولكنه يظل لا يعتبرنا طرفاً مهماً في لجنته. لقد وقعنا على التصريحات الصحافية، ولكننا لم نتخذ موقفاً من الناحية السياسية مثل الدعوة لاستقالة شارون. صوتنا مسموع جداً داخل اللجنة" (مبين من قبلنا) (Larzilliere, 2001). من الفضول ملاحظة وجود مثل هذا الخطاب اللاسياسي ضمن سياق الشبه-حرب، ونفاجأ بالموقف الفوقي الذي ترى النخبة المعولمة نفسها من خلاله باعتبار نفسها فوق اللجنة، التي تدير الانتفاضة على أساس يومي.

كما أنه من الواضح أن قادة المنظمات الأهلية الممولين يخلطون بين "السياسي" و"الوطني"، ويرفضون الالتزام بالوطني بحجة رفضهم القيام بنشاطات سياسية على الرغم من أن الكثير من المنظمات غير الحكومية تظهر أكثر فأكثر تسيساً داخلياً فيما يتعلق ببناء التحالف. فمثلاً، تم تمرير المنشور الصادر في 7 تشرين الأول 2000 بعنوان "توحيد الجهود لدعم الانتفاضة الشعبية من أجل الاستقلال" بين المؤسسات الأهلية وزعماء الأحزاب السياسية للتوقيع عليه، ولكنهم طلبوا التوقيع الشخصي وليس توقيع المؤسسة، ما يظهر أن هؤلاء القادة لا يعتبرون أن المنظمة الأهلية تتولى الدور القيادي في القضايا الوطنية.

ولعل ما يدل على ذلك المثال: في بداية الانتفاضة أثناء اجتماع لشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية بعد إعلان رئيس الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في تل أبيب عن نيته تقديم مساعدة إضافية مشروطة بالتطورات السياسية،[lxxxii] رفضت بعض الشخصيات المهمة في هذه الشبكة الدعوة لمقاطعة تمويل الوكالة الأمريكية بحجة أن " 200 عائلة تعتاش من مرتبات الوكالة الأمريكية". وهذه ليست فقط حالة التمويل على المدى القصير التي تحل غدراً محل الرؤية على المدى البعيد فحسب، بل يبدو أن هناك توتراً بين مصالح المجموعة المبطنة والضرورات السياسية الوطنية التي فرضتها الانتفاضة.

وفي الوقت ذاته، وفي حين أن المنظمات الأهلية تبحث عن دور ومكان في المجتمع، فإنه ينقصها الاستعداد والشرعية للقيام بمثل هذا الدور. وأعلن جورج جقمان ذلك في الشهر الثاني من الانتفاضة أثناء لقاء عقد في رام الله ضم ممثلين عن البلديات والنقابات والاتحادات والمجلس التشريعي والمنظمات الأهلية، وبعرض ملء فراغ القيادة في الشؤون المدنية. وأثناء هذا اللقاء، استغرق المتقابلون وقتاً طويلاً في الصراع حول الدور القيادي وهيكلته. ويشير جقمان إلى أن أحد أسباب عدم نجاح هذه المبادرة يرجع إلى "زعزعة الشرعية (لدور لمنظمات الأهلية) وغياب الهيكلية القانونية والإدارية لضمان هذه الشرعية" (Giacaman, 2001).

وترى ريما حمامي وسليم تماري أن حقيقة افتقار المنظمات الأهلية لقاعدة شعبية وتركيزها على قضايا التنمية وأساليب الحكم تجعلها غير قادرة من الناحية البنيوية على التنظيم على المستوى الشعبي (Hammami and Tamari, 2001). ولكن تمكن اتحاد لجان الإغاثة الطبية الفلسطينية من تعبئة 10,000 مؤيد من منتفعيها ومستوصفاتها العديدة التابعة لها في أشهر قليلة قبل الانتفاضة، فلم لا يمكن تنظيم الناس أنفسهم فيما بعد؟ وفيما يتعلق بالعمل المهني للمنظمات الأهلية أثناء الانتفاضة، توجد أمثلة عديدة تبين المساهمات التي قدمتها والتي تتراوح بين نشر معلومات في الوقت المناسب حول انتهاكات حقوق الإنسان وجهودها في مواجهة صورة الانتفاضة في الإعلام الغربي. فمثلاً، تقدم جمعية الهلال الأحمر إحصاءات دقيقة وحديثة عن عدد ونوع الإصابات وعدد الشهداء أثناء الانتفاضة. كما أن مركز السياسات الصحية أصدر تقريراً حول آثار الانتفاضة على تقديم الخدمات الصحية، وأصدر اتحاد لجان الإغاثة الطبية الفلسطينية ومعهد الصحة العامة في جامعة بيرزيت شريطي فيديو للجمهور الغربي يعالج سوء الاستقبال والصور النمطية التي تشوه صورة الانتفاضة.[lxxxiii]

وبالإضافة إلى ذلك، تجاوبت منظمات حقوق الإنسان بسرعة مع الانتفاضة، وطور العديد منها نظاماً فعالاً لنشر المعلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان. كما أنها فرضت نفسها عندما قامت رئيسة مفوضية حقوق الإنسان ماري روبنسون بزيارة الضفة الغربية وقطاع غزة لمتابعة التطورات والرقابة على التحضير المسبق لزيارتها. وإلى جانب هذا، من الواضح أن تدريب عمال الرعاية الصحية وموظفي سيارات الإسعاف وفرق الإسعاف الأولي التي قامت برعاية المصابين كانت أكثر مهنية من الانتفاضة الأولى. كما تمكن الناس في المظاهرات من تقديم الإسعافات الأولية للجرحى في انتظار وصول سيارات الإسعاف. وهذا يبين أهمية العمل الذي قامت به المؤسسات الصحية قبل الانتفاضة فيما يتعلق بتوفير الدورات التدريبية للسكان.

إجمالاً، أدت المنظمات الأهلية الفلسطينية دوراً مهماً بصفتها مؤسسات مهنية وذات قدرات فائقة ووسيطة بين مجتمعها والمجتمع الدولي، من خلال نشر المعلومات، وخلق أشكال بديلة للمعرفة المتاحة، واستقبال الوفود الأجنبية المتضامنة مع الشعب الفلسطيني. ومكن هذا الدور الناس من القيام بالانتفاضة. وملاحظة أخرى مماثلة، أن الكثير من التقارير التي أصدرتها المنظمات غير الحكومية الدولية تظهر أنه على عكس مناطق الصراع الأخرى في العالم، تمكن الفلسطينيون لحظة الاجتياح في نيسان 2002 من الإبقاء على مستوى خدمي جيد في مجالات الصحة والتعليم والتغذية على الرغم من الإغلاق وخلق البانتوستانات في الضفة الغربية وقطاع غزة

ولكن مع هذا، من الواضح أنه على الرغم من النشاطات المفيدة والفعالة والمهنية التي أدتها المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، فإن اتصالها ما زال ضعيفاً مع القاعدة الشعبية. فقد بينت مؤسسات حقوق الإنسان منذ لقائها الأول عدم قدرتها على تنسيق عملها بغرض القيام بنشاطات مشتركة. وفي الوقت نفسه، لم تعمل المؤسسات الأهلية الأخرى إلا القليل لتعبئة الناس وتشجيع العمل التطوعي أو توجيه الجمهور من خلال توفير الدور القيادي. كانت مؤسسة مواطن رائدة في المبادرة لتنظيم نقاشات حول الانتفاضة، ورعت مؤتمراً كبيراً حضره 600 شخص مع ممثلين عن السلطة الوطنية الفلسطينية. ولكن ما زال على هذا المؤتمر وغيره من الملتقيات العامة أن يوجهوا الطاقات الاجتماعية في أية وجهة معينة. وفيما يتعلق بالخطوة التالية وكيفية تخطي طريقة عمل المؤتمر وإثارة القضايا بطريقة ملموسة في المجتمع، لم تكن هناك سوى متابعة قليلة.

الإغاثة على المدى القصير

أثناء الانتفاضة تحول الكثير من المنظمات الأهلية الفلسطينية إلى عمل الإغاثة على المدى القصير، ومع هذا كانت مساهمتهم في مساعدة الطوارئ للسكان قليلة جداً. وحسب بحث أجراه بوكو وبرونر ورباح في آذار 2001، قدمت المنظمات الأهلية الفلسطينية والدولية 7% فقط من المساعدة الطارئة، وعرفت وكالة الغوث (الأنروا) على أنها أهم مصدر منفرد للمساعدة (45%)، تلتها المؤسسات الدينية (18%)، ومن ثم السلطة الوطنية الفلسطينية (17%)، وأخيراً الجمعيات الخيرية (6%)، وبحلول حزيران 2001, (Bocco, Brunner and Rabah, March 2000)، تغيرت الأرقام قليلاً، حيث استلم 51% من متلقي المساعدات العون من وكالة الغوث، و 22% من السلطة الوطنية الفلسطينية و13% من لجان الزكاة وغيرها من المؤسسات الدينية. وفي حين أن وكالة الغوث هي الموزع الرئيسي للغذاء في مخيمات اللاجئين وفي المدن فإن لجان الزكاة والسلطة الفلسطينية توزعان المواد الغذائية أكثر في القرى (the Bocco, Brunner and Rabah, July 2001). إجمالاً، تعتبر السلطة الفلسطينية مصدر 75% من المساعدة المالية، وتقدم وكالة الغوث 8% من هذه المساعدة، في حين تقدم كافة المؤسسات الأخرى مجتمعة 17% منها. وذكر القليل فقط ممن أجري عليهم المسح جهود ومساعدات المؤسسات غير الحكومية أو الدولية، ما يرمي إلى أن هذه الأخيرة ما زالت تركز على مشاريع التنمية، أو على جهود الإغاثة على المدى القصير.

وظهرت المشاكل مع المساعدة الطارئة المقدمة، وبخاصة بين توجه مد الناس بالمعونة الغذائية في حين أن ما يحتاجونه وينقصهم هو العمل في مقابل خدمات الرفاه. [lxxxiv] ولكن في مقابل هذا، رصد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيسان 2001 مبلغ 22 مليون دولار للمشاريع التي تخلق فرص عمل في أنحاء الضفة الغربية كافة، وتلقى العمال المهرة ممن كانوا يعملون في إسرائيل ثلث ما كانوا يتلقونه كأجور.[lxxxv]

وفيما يخص دور المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الإغاثة على المدى القصير، ففي حين أن المساعدات التي قدمتها في هذا الصدد كانت مهمة فإن فشلها في تزويدها بناشطية أوسع في ظل الانتفاضة يشير إلى أنه ما زال عليها أن تطور رؤية على المدى البعيد حول كيفية المساهمة في تغيير سياق التحرر الوطني. ولنأخذ مثالاً توضيحياً على ذلك، وهو اتحاد لجان الإغاثة الزراعية.

يعتبر اتحاد لجان الإغاثة الزراعية مثالاً على التحول الذي مرت به المنظمات الأهلية الفلسطينية على مر الزمن. وخلال الانتفاضة الأولى، كان لهذه المؤسسات شبكة من المتطوعين في القرى في كافة أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن هذا تقلص بمرور الوقت، وبقي فقط عدد قليل من هؤلاء المتطوعين اليوم. وخنقت الانتفاضة الحالية، مع الإغلاق الإسرائيلي وسياسات الحصار، الاقتصاد الفلسطيني، وسببت خسائر فادحة للمزارعين الفلسطينيين، ما دفع الإغاثة الزراعية للتدخل من خلال إغاثة على المدى القصير، فمثلاً تقدم الدعم للجمعيات التعاونية مثلما هو الحال في رام الله، حيث يحضر المزارعون زيت الزيتون الخاص بهم لتعبئته وشحنه للخارج، ولا تقوم الإغاثة الزراعية بتغطية 70% من تكاليف التعاونية فحسب، بل تستخدم اتصالاتها مع مؤسسات مثل مؤسسة أوكسفام لإيجاد أسواق للبضائع التي يباع الكثير منها إلى محال التجارة الحرة التابعة لأوكسفام في أوروبا. وهذه المساعدة الإغاثية مهمة في الواقع، ولكن لا بد من وضع هذا الدور في المساعدة على المدى القصير في سياقه ومكانه ضمن التحديات الأكبر التي تواجه المجتمع الفلسطيني.

ومنذ بداية الانتفاضة، تحول الواقع السياسي في فلسطين مرة أخرى، ويتشكل الأفق الاجتماعي اليوم من التحدي المفروض بسبب الصراع ضد الاستعمار، وكذلك من الأجندة الداعية لدمقرطة الهيكليات السياسية. وتقع المؤسسات الفلسطينية الوسيطة في خضم هذه الحلبة السياسية والاجتماعية المتميعة والمتضاربة، وترتبط بشكل مباشر بعامة الناس الذين يعانون ليس فقط بسبب مصادرة إسرائيل لأراضي القرى الفلسطينية، ولكن يتأثرون أيضاً بالتغيرات في الحركة الوطنية. وفي سياق الانتفاضة التي تحدث فيها المواجهات خارج المناطق السكنية، تتحول المقاومة المسلحة إلى بعد مركزي من الانتفاضة، وفي الوقت نفسه وفي ظل غياب مجال واسع لتقديم الخدمات الطارئة أو آليات الدعم الجماعية، ينسحب الناس إلى الفضاء الخاص وآليات البقاء الفردي. [lxxxvi] كذلك يصف البعض علامات تزايد الاكتفاء الذاتي البارزة في القرى كما يلي: "هذا نوع من الاعتماد على الذات مبني على الحاجة للبقاء، كما أنه ناتج عن حالة اليأس. إنه ليس ناتجاً عن حركة القاعدة الشعبية – للتجمعات التي تعمل معاً لتحقيق هدف مشترك".[lxxxvii] وفي هذا الصدد، من الواضح أنه في حين أن بعض المنظمات الأهلية الفلسطينية، مثل الإغاثة الزراعية، تقدم أشكالاً

فعالة من الإغاثة على المدى القصير وغيرها، اشتركت في الأشكال الممهننة للعمل، يبدو أن هناك قصوراً في الرؤية حول كيفية تخطي التحديات المعقدة التي يواجهها المجتمع حالياً.

المراجـــــــــع

أ-المراجع العربية:

1 حامد، أسامة. س، البطمة، **صناديق التقاعد والتأثير الصحي في أماكن العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة**. رام الله:معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس" .1997

2 حمامي، ريما، "المنظمات الأهلية الفلسطينية: مهننة السياسة في غياب المعارضة". **السياسة الفلسطينية**. نابلس: مركز الأبحاث والدراسات الفلسطينية، ربيع، عدد 1996،15.

3 رشماوي، ميرفت وآخرون، **المرأة والعدالة والقانون: نحو تمكين المرأة الفلسطينية**. رام الله: الحق، 1995.

4 عبد الله، أحمد، **حقوق الإنسان وحق المشاركة ... واجب الحوار** . القاهرة: مركز القاهرة للدراسات **، 1995.**

5 عزام، فاتح، **حقوق الإنسان السياسية والممارسة الديمقراطية. رام الله: مواطن،1995.**

ب- المراجع الأجنبية

Abdeen, Z. and F. Barghouthi (1994) *Evaluation of Family Planning Services in the West Bank and Gaza Strip*. A Report on Behalf of the Palestinian Family Planning and Protection Association. Jerusalem: Data Bank and Health Related Research Center and Arab College of Medical Professions, 161 pp. ccc

Abdo, Nahla (1995). "Women and the Informal Economy in Palestine: A Feminist Critique." *Gender and Society, Working Paper #3, Gender and Development,* Women's Studies Program: Birzeit University.

Abdul Hadi, Izzat (2000). "The Palestinian Development Priorities and the Donors' Perspectives." M.K. Shadid and C. Qutteneh (eds). *Palestinian Governmental - NGO Relations: Co-operation and Partnership. Proceedings of the International Conference, February 14-16, 2000.* Welfare Association Consortium for the Management of the Palestinian NGO Project.

Abdul Hadi, Mahdi (1999) "NGO Action and the Question of Palestine – Sharing Experiences, Developing New Strategies." Mahdi Abdul Hadi (ed). *Dialogue on Palestinian State-Building and Identity, PASSIA Meetings & Lectures 1995-1998.* Jerusalem: PASSIA.

Abdul Hadi, Mahdi (ed). *Dialogue on Palestinian State-Building and Identity, PASSIA Meetings & Lectures 1995-1998.* Jerusalem: PASSIA.

Abramson, D. M. (1999) "A Critical Look at NGOs and Civil Society as Means to an End in Uzbekistan." *Human Organization,* Vol. 58, No. 3.

Abu Nahleh, Lamis (1996) "Gender Planning and Vocational Education and Technical Training in Palestine: An Initial Framework." *Gender and Society, Working Paper #4*, Women's Studies Program: Birzeit University.

Abu Nahleh, Lamis, et al. (1999) *Gender, Rights and Development in a Time of Transition,* Women's Studies Center: Birzeit University.

Abugre, Charles (1999) "Partners, Collaborators or Patron-Clients: Defining Relationships in the Aid Industry: A Survey of the Issues." *Background Document Prepared by CIDA*, Ghana.

Afkhami, Mahnaz and Erika Friedl (1997) "Introduction." Mahnaz Afkhami and Erika Friedl (eds). *Muslim Women and the Politics of Participation – Implementing the Beijing Platform,* Syracuse: Syracuse University Press.

Ahmed, Akbar S. and Hastings Donnan (1994) "Islam in the Age of Post Modernity." Akbar S. Ahmed and Hastings Donnan (eds.) *Islam, Globalization and Post-Modernity,* London: Routledge.

cccAïach, P. and D. Delanoe (dir) (1998), *L'Ère de la médicalisation. Ecce homo sanitas*, Paris, Anthropos. ccc

Al Amoudi, Ismael (2000) *The Economy of Power: an Analytical Reading of Michel Foucault*. Unpublished manuscript, 18.

Al Masri, Sanaa (1998) *Tamwil wa tatbi'. Qoset al jam'iyyat al gheer hokomiyya (Funding and Normalization. The Story of the NGOs)*. Cairo, Sina Publication. zzzz

Alayasa, Sufyan (Forthcoming) *Resource Mobilization, Collective Action and Community Development: the Experience of the West Bank and Gaza*, Ramallah: Development Studies Program, Bir Zeit University

Allen, Lori (2002) "Palestinians Debate 'Polite' Resistance to Occupation." *Middle East Report,* Winter, No. 225.

Alvarez, S. E. (1998) "Latin American Feminisms "Go Global," S. E. Alvarez, E. Dagnino and A. Escobar (eds). *Cultures of Politics, Politics of Cultures, Re-visioning Latin American Social Movements,* Boulder: Westview Press.

Amin, Ash (1997) "Placing Globalization." *Theory, Culture and Society,* 14 (2):133.

Amnesty International (1980) *Rapport et recommandations au gouvernement d'Israël. Réponse et commentaires*, Paris: EFAI and London: AIP.

Amnesty International (1991) *Israel et les territoires occupés. Justice militaire*, September, Amnesty International.

Andrew, Barry, Obsorne Thomas and Rose Nikolas (1996) "Introduction." A. Barry, T. Osborne and N. Rose (eds). *Foucault and Political Reason, Liberalism, Neo-Liberalism and Rationalities of Government,* Chicago: University of Chicago Press.

An-Na'im, Abdullahi A. (2001) Human Rights in the Arab World: A Regional Perspective. *Human Rights Quarterly*. Vol. 23, No.3, 2001 (pp. 701-732).

Anton, Anatole, Milton Fisk and Nancy Holmstrom (eds.) (2000) *Not for Sale. In Defense of Public Goods,* Boulder: Westview Press.

Antonios, Rachad (1993) "Strategies for Action for NGOs and the Notion of Civil Society", Paper presented to the conference on *Egyptian Society in the Light of the New World Order*, Cairo, American University of Cairo, May.

Aqel, Montaha and Abdel Razak Farraj (2000) *Report About the Social Development in Palestine 5 years after Copenhagen Social Summit*. Ramallah: Bisan Center (unpublished report).

Arato, Andrew and Jean Cohen (1992) "Civil Society and Social Theory." P. Beilharz, G. Robinson and J. Rundell (eds). *Between Totalitarianism and Postmodernity. A Thesis Eleven Reader,* London: The MIT Press.

Archambault, E. (1996) *Le secteur sans but lucratif*, Paris, Economica.

Archer, Robert (1994) "Markets and Good Government", in A. Clayton, ed., *Governance, Democracy & Conditionality: What Role for NGOs?* Oxford, INTRAC.

Arrighi, Giovanni and Beverly J. Silver (2001) "Workers North and South." Leo Panitch, Colin Leys with Greg Albo and David Coates (eds.) *Working Classes, Global Realities, Socialist Register 2001*, London: Merlin Press.

Aubrey, L. (1997) *The Politics of Development Cooperation: NGOs, Gender and Partnership in Kenya*, London: Routledge.

Azzouni, Suhair (2000) “Lobbying for Citizenship Rights: The Palestinian Case, The Role of the Women’s Affairs Technical Committee.” *WATC:* Ramallah, Unpublished Paper.

Bacon, D. (2001) “Been There: NAFTA Labour Standards a Joke.” *NOW Magazine,* January 4-10.

Baer, Peter R. (2000) ‘Controversies in the Current International Human rights Debate’, *Human Rights Review*, Vol 2:1, October-December, pp. 7-32

Bagnoud F.X. et al. (1999) ‘Human Rights: an Introduction’ Mann et al (ed.) *Health and Human Rights*. New York: Routlege.

Bannoura, Saed (1999) “The Good NGOs Do.” *Jerusalem Times.* July 2: 5.

Barghouthi, Mustafa (1999) “Palestinian NGOs and Their Contribution to Policy-Making.” Mahdi Abdul Hadi (ed). *Dialogue on Palestinian State-Building and Identity, PASSIA Meetings & Lectures 1995-1998.* Jerusalem:
PASSIA.

Barghouthi, Mustafa. (1995) “Democracy: a Precondition for Palestinian Survival.” Middle East International. March 17, 16-17.

Barghouthi, Mustafa (1995a) “North-South Dynamics and the Question of Aid.” *The Concept of Health Under National Democratic Struggle, International People’s Health Council,* Jerusalem: Union of Palestinian Medical Relief Committees.

Barghouthi, Mustafa (1994) *Palestinian NGOs and Their Role in Building a Civil Society.* Jerusalem: Union of Palestinian Medical Relief Committees.

Barrett, Deborah and David John Frank (1999) “Population Control for National Development: From World Discourse to National Policies.” J. Boli and G. M. Thomas (eds) *Constructing World Culture, International Non Governmental Organizations Since 1875,* Stanford: Stanford University Press.

Bayat, Asef. Poor Peoples movements in Iran: Street politics. New York: Colombia University Press, 1997.

Bebbington, A. and R. Riddell (1997) “Heavy Hands, Hidden Hands, Holding Hands? Donors, Intermediary NGOs and Civil Society Organizations,” in Michael Edwards and David Hulme, eds., *NGOs, States and Donors. Too Close for Comfort?* New York: MacMillan Press.

Beck, Ulrich, Anthony Giddens, and Scott Lash (1994) *Reflexive Modernization Politics, Tradition and Aesthetics in the Modern Social Order*. Stanford: Stanford University Press. ccc

Belden, A. Fields and Narr Wolf-Dieter (1992) “Human rights as a Holistic Concept” *Human Rights Quarterly*, 14:1.5.

Berkovitch, Nitza (1999) “The Emergence and Transformation of the International Women’s Movement.” J. Boli and G. M. Thomas (eds) *Constructing World Culture, International Non Governmental Organizations Since 1875,* Stanford: Stanford University Press.

Bernoux, P. (1985) *La Sociologie des organisations.* Paris: Le Seuil. ccc

Berthoud, Gerald (1992) “Market.” W. Sachs (ed). *The Development Dictionary. A Guide to Knowledge as Power,* London: Zed Books.

Bierkart, Kees (1999) *The Politics of Civil Society Building European Private Aid Agencies and Democratic Transitions in Central America*, Amsterdam: International Books and the Transnational Institute.

Biggs, D. Stephen and Arthur D. Neame (1996) “Negotiating Room to Maneuver Reflections Concerning NGO Autonomy and Accountability Within the New Policy Agenda.” Michael Edwards and David Hulme (eds). *Beyond the Magic Bullet NGO Performance and Accountability in the Post-Cold War World.* Connecticut: Kumarian Press. ccc

Bishara, Azmi (2002) “Beyond Belief.” *Al-Ahram Weekly*, 596.

Bishara, Azmi (2000) “A Double Responsibility” Palestinian Citizens of Israel and the Intifada. An Interview with Azmi Bishara”. *Middle East Report*, 217, Winter.

Bishara, Azmi (1995) “Democratization in the Middle Eastern Context.” J. Hippler, (ed). *The Democratization of Disempowerment, The Problem of Democracy in the Third World,* London: Pluto Press.

Bocco, Riccardo, Matthias Brunner, Jamil Rabah (2001) *International and Local Aid During The Second Intifada*, (Report II, March) ccc

Boli, John and George M. Thomas (1999) “INGOs and the Organization of World Culture.” J. Boli and G. M. Thomas (eds). *Constructing World Culture International NonGovernmental Organizations Since 1875,* Stanford: Stanford University Press.

Bouchet-Saulnier, Françoise (2000) The principles and practices of “rebellious humanitarianism, *MSF International Activity Report*. Paris: MSF.

Bratton, Michael and Donald Rothschild (1992) “The Institutional Bases of Governance in Africa.” Goran Hyden and Michael Bratton (eds). *Governance and Politics in Africa.* Boulder: Lynne Rienner Publishers.

Bratton, Michael. (1989) “The Politics of Government-NGO Relations in Africa.” *World Development.* 17, 4

Brauman, Rony (2000) *L’action humanitarian*. Paris: Flammarion.

Brauman, Rony (1996) *Humanitaire : le dilemme*. Paris : Textuel. Reedited 2002.
ccc

Brouwer, Imco (2000) *US Civil-Society Assistance to the Arab World. The Cases of Egypt and Palestine*, EUI Working Paper no 2000/5, Florence: European University Institute.

Bruno, K. (1999) “Report from Seattle.” *Special to Corporate Watch,* December 10, (www.corpwatch.org).

Brynen, Rex (2000) *A Very Political Economy: Peacebuilding and Foreign Aid in the West Bank and Gaza,* Washington D.C.: United States Institute of Peace Studies.

Brynen, Rex, Hisham Awartani and Clare Woodcraft (1998) *Donor Assistance in Palestine,* Report prepared for the CIC (NYU)/SSRC “Pledges of Aid.”

Burchell, Graham (1996) “Liberal Government and Techniques of the Self.” A. Barry, T. Osborne and N. Rose (eds). *Foucault and Political Reason, Liberalism, Neo-Liberalism and Rationalities of Government.* Chicago: University of Chicago Press.

Byrne, Aisling (1995) “ ‘Manufacturing consent’ in Post-Oslo Palestine.” *News From Within.* XII, 1.

Carapico, Sheila (2000) “NGOs, INGOs, GO-NGOs and DO-NGOs: Making Sense of Non-Governmental Organizations.” *Middle East Report*, No. 214, Vol. 30, No. 1.

Carothers, Thomas (1999) “Civil Society.” *Foreign Policy*, Winter 1999/2000, No. 117.

Carothers, Thomas (1995) “Recent U.S. Experience with Democracy Promotion.” *IDS Bulletin.* 26, 2.

Carré, Hélène and Hassan Zaoual (1998) “La dynamique des ONG: une approche interactionniste”, in J-P Deler, Y-A Fauré and P-J Roca, *ONG et développement*, Paris: Karthala.

Chambers, Robert (1996) “The Primacy of the Personal.” Michael Edwards and David Hulme (eds). *Beyond the Magic Bullet NGO Performance and Accountability in the Post-Cold War World.* Connecticut: Kumarian Press.

Chandhoke, Neera (2001) “The ‘Civil’ and the ‘Political’ in Civil Society.” *Democratization,* Vol. 8, No. 2.

Chatfield, Charles (1997) “Intergovermental and Nongovermental Associations to 1945,” in Smith, Jackie, Charles Chatfield and Ron Pagnucco, eds., *Transnational Social Movements and Global Politics. Solidarity Beyond the State,* New York: Syracus University Press.

Chen, Martha Alter (1996) “Engendering World Conferences: the International Women’s Movement and the UN.” Thomas G. Weiss and Leon Gordenker (eds). *NGOs, the UN, and Global Conferences*, London: Lynne Reinner Publishers.

Chowdhry, G. (1995) “Engendering Development? Women in Development (WID) in International Development Regimes.” M.H. Marchand and J.L. Parpart (eds). *Feminism/PostModernism/Development*, London: Routledge.

Christian Aid (2000) *Christian Aid Policy Document for the Period 1996-2000.* Policy Document “The Palestinians.”

Civil Society (1999) “Interview with Fateh Azzam.” *Civil Society.* Cairo: Ibn Khaldoun Center, 8, 86.

Clark, Ann Marie, Elisabeth J. Friedman and Kathryn Hochstetler (1998) “The Sovereign Limits of Global Civil Society, a Comparison of NGO Participation in UN World Conferences on the Environment, Human Rights and Women.” *World Politics*, 51.

Clark, John and Barbara Balaj (1996) *NGOs in the West Bank and Gaza*, Washington, D.C., World Bank, February (draft report).

Clark, John (1991) *Democratizing Development, The Role of Voluntary Organizations.* London: Earthscan Publication.

Clarke, Gerard (1998) “Non-Governmental Organizations (NGOs) and Politics in Developing Countries.” *Political Studies,* Vol. 46, No. 1.

Clayton, Andrew (1994) “Introduction”, in A.Clayton, ed., *Governance, Democracy and Conditionality: What Role for NGOs?* Oxford, INTRAC, pp. 1-7.

Clayton, Andrew (ed). (1996) *NGOs, Civil Society and the State: Building Democracy in Transitional Societies.* Oxford: INTRAC.

Cohen, R. and Shirin M. Rai (eds.) (2000) *Global Social Movements.* London: Athlone Press. ccc

Cohen, Robin, and Shirin M. Rai (2000) “Global Social Movements Towards a Cosmopolitan Politics.” Robin Cohen and Shirin Rai (eds). *Global Social Movements,* London: Athlone Press.

Commins, Stephen (1997) “World Vision International and Donors: Too Close for Comfort?” in Michael Edwards and Hulme, David, *NGOs, States and Donors. Too close for comfort?* New York, MacMillan Press. pp. 140-156.

Coronil, Fernando (2000) “Towards a Critique of Globalcentrism: Speculations on Capitalism’s Nature.” *Public Culture,* Vol. 12, No. 2.

Corten, Olivier (1999) ‘Humanitarian Intervention: a Controversial Right’, *UNESCO Courier*, July/August.

Cortright, D. and R. Pagnucco (1997) “Limits to Transnationalism: The 1980s Freeze Campaign”, in Smith, Jackie, Charles Chatfield and Ron Pagnucco, eds., *Transnational Social Movements and Global Politics. Solidarity Beyond the State*, New York: Syracus University Press.

Craissati, Dina (1996) “Social Movement and Democracy in Palestine: Politicization of Society or Civilization of Politics?” in *Orient- Deutsche Zeitschrift fur Politik und Wirtschaft des Orients*, Hamburg, Deutsches Orient-Institut.

Crochet, S. (2000) “Au péril du communautarisme”. Rony Brauman (ed) *Utopies Sanitaires*. Paris: Le Pommier-Fayard. ccc
Dajani, Mohammed (1999) “Government and Civil Society – Relationships and Roles.” Mahdi Abdul Hadi (ed). *Dialogue on Palestinian State-Building and Identity, PASSIA Meetings & Lectures 1995-1998.* Jerusalem: PASSIA.

Dakkak, H. (1997) *Reproductive Health Education Project - Jenin*. Jerusalem: CARE and UNFPA.

De Certeau, Michel (1998) *The Capture of Speech and Other Political Writings,* Luce Giard (ed.) Minneapolis: University of Minnesota Press.

De Kadt, Emanuel; Zoe Mars and Gordon White (1992) “State and Development into the 1990’s: the Issues for Researchers.” Claude Auroi (ed). *The Role of the State in Development Processes,* London: Frank Cass.

De Oliveira, Miguel Darcy and Rajesh Tandon (1994) “An Emerging Global Civil Society.” *Citizens Strengthening Global Civil Society,* Washington: Civicus World Alliance for Citizens Participation.

De Weese, T. (2000) “The Culprits Behind the WTO Demonstrations.” *American Policy Center*.

Development Studies Program (1999) *Human Development Report Palestine 1998-1999* Birzeit: Development Studies Program, Birzeit University.

Dodge, Toby (2002) “Globalization, the Middle East and Terrorism.” *The World Today,* March.

Drainville, Andre C. (1998) “The Fetishism of Global Civil Society: Global Governance, Transnationalism, Urbanism and Sustainable Capitalism in the World Economy.” Michael P. Smith and Luis E. Guarnizo (eds). *Transnationalism From Below,* New Jersey: Transaction Publishers.

Edwards, Michael and David Hulme (1996) “Introduction: NGO Performance and Accountability.” Michael Edwards and David Hulme (eds). *Beyond the Magic Bullet NGO Performance and Accountability in the Post-Cold War World.* Connecticut: Kumarian Press.

Edwards, Michael and David Hulme (1996a) “Beyond the Magic Bullet? Lessons and Conclusions.” Michael Edwards and David Hulme (eds). *Beyond the Magic Bullet NGO Performance and Accountability in the Post-Cold War World.* Connecticut: Kumarian Press.

Edwards, Michael and David Hulme (1997) “NGOs, States and Donors: An Overview.” David Hulme and Michael Edwards (eds). *NGOs, States and Donors, Too Close for Comfort?* London: MacMillian.

Efrat, R. Ben (1999) “Porcupine tangos: the Palestinian and the NGOs (accompanied by the CIA orchestra)”, *Challenge,* 57.

El Khawaga, Dina (1997) “Les Droits de l’homme en Egypte. Dynamique de relocalisation d’une référence occidentale”, *Egypte/Monde Arabe* No. 30-31 (2e et 3e trimestres).

El Taller (1995) *NGOs and Civil Society in the Arab World*. Tunis: El Taller.

El-Tawila, Sahar (2000) *Youth in the Population Agenda: Concepts and Methodologies*, Cairo: Population Council. No 29.

Emmerij, Louis (2000) “World Economic Changes at the Threshold of the twenty-first Century.” Jan Nederveen Pieterse (ed). *Global Futures Shaping Globalization,* London: Zed Books.

Enjolras, B. (1995) “Comment expliquer la présence d’organisations à but non lucratif dans une économie de marché? L’apport de la théorie économique”, *Revue française d’économie,* Vol. X, No. 1. pp. 37-66.

Escobar, Arturo (1995) *Encountering Development the Making and Unmaking of the Third World,* New Jersey: Princeton University Press.

Escobar, Arturo (1997) “The Making and Unmaking of the Third World Through Development.” M. Rahema and V. Bawtree (eds). *The Post-Development Reader,* London: Zed Books.

European Commission (2000) *Human rights and Civil Society in the Mediterranean*. Proceeding of Stuttgart conference 15-16 April 1999.

European Commission *(*1999*) The Evaluation of the EC`s Program of Assistance to the West Bank and Gaza,* January, Jerusalem.

Farrington, J. and A. Bebbington (1993) *Reluctant Partners? NGOs, States and Sustainable Agricultural Development*, London: Routledge.

Fassin, Didier (1997) "L'internationalisation de la santé: entre culturalisme et universalisme", *Esprit*, Paris: No. 2. pp. 83-105.

Fassin, Didier (1998) "Avant propos: Les politiques de la médicalisation", in Pierre Aïach and Daniel Delanoë, eds. *L'ère de la médicalisation. Ecce homo sanitas*, Paris : Anthropos, pp. 1-13.

Ferguson, James (1997) "Development and Bureaucratic Power in Lesotho." M. Rahema and V. Bawtree (eds). *The Post-Development Reader,* London: Zed Books.

Fisher, Julie (1998*) Nongovernments: NGOs and the Political Development of the Third World*, Kumarian Press.

Fisher, William F. (1997) "Doing Good? The Politics and Antipolitics of NGO Practices." *Annual Review of Anthropology,* 26.

Foucault, Michel (1986) *In the Foucault Reader*. Paul Rabinow. Ed.

Fowler, Alan (1991) "The Role of NGOs in Changing State-Society Relations: Perspectives from Eastern and Southern Africa." *Development Policy Review*. 9.

Freedman, Lynn P. (1999a) 'Censorship and Manipulation of Family Planning Information: An Issue of Human Rights and Women Health' in Mann et al (ed.) *Health and human rights*. New York: Rutledge.

Freedman, Lynn P. (1999b) 'Reflection on Emerging Frameworks of Health and Human Rights' in Mann et al (ed.) *Health and human rights*. New York: Rutledge.

Friedrich Ebert Stiftung (2000) *Peace, Democracy and Development*, Bonn.

Frisch, Hillel and Hofnung, Menachem (1997) "State Formation and International Aid: the Emergence of the Palestinian Authority." *World Development.* 25, 8.

Frisch, Hillel (1998) *Countdown to Statehood: Palestinian State Formation in the West Bank and Gaza.* Albany: State University of New York Press.

Garten, J. E. (1999) "A Sophisticated Assault on Global Capitalism." *Business Week,* November 8.

Gasser, Hans-Peter (1998) International Humanitarian Law and the Protection of War Victims", in *International Revue of Red Cross,* November.

Genardo, J.L. and A. W. Heston (1997) "The Role of NGOs: Charity and Empowerment" *in The Annals of the American Academy of Political and Social Science* (Special no), Nov., Vol. 554, 8-210

Genardo, J.L. and A. W. Heston (1997) “The Role of NGOs: Charity and Empowerment”, *The Annals of the American Academy of Political and Social Science* (Special No.), Nov., Vol. 554: 8-210.

George, Susan (1995) “The World Bank and its Concept of Good Governance.” Jochen Hippler, (ed). *The Democratization of Disempowerment. The Problem of Democracy in the Third World,* London: Pluto Press.

Ghils, P. (1992) “La société civile internationale: les ONGs dans le système international”, in *Revue internationale des sciences sociales*, août, no 133, pp. 467-481.

Ghils, P., (1993) «L’autre bipolarité? Les acteurs transnationaux face à l’ordre interétatique», *Transnational Associations*, (5), pp. 259-267.

Giacaman, George (2000) “Perspectives on Civil Society.” M.K. Shadid and C. Qutteneh (eds). *Palestinian Governmental - NGO Relations: Co-operation and Partnership. Proceedings of the International Conference, February 14-16.* Welfare Association Consortium for the Management of the Palestinian NGO Project.

Giacaman, George (1998) “In the Throes of Oslo: Palestinian Society, Civil Society and the Future.” George Giacaman and Dag Jorund Lonning (eds). *After Oslo, New Realities, Old Problems.* London: Pluto Press.

Giacaman, George (1995) “The Role of Palestinian NGOs’ in the Development of Palestinian Civil Society.” Paper presented at the conference, The Future Role of Palestinian NGO’s, March 27-28.

Giacaman, Rita (1998) *Life and Health in Three Palestinian Villages.* London: Ithaca Press.

Giacaman, Rita (1997) *Population and Fertility. Palestinian Women*: A Status Report, Birzeit: Women’s Studies Program - Birzeit University. 26.

Giacaman, Rita (1995) “International Aid, Women’s Interests, and the Depoliticization of Women.” *Gender and Society, Working Paper #3, Gender and Development,* Women’s Studies Program: Birzeit University.

Giacaman, Rita and Penny Johnson (1989) “Palestinian Women: Building Barricades and Breaking Barriers.” Z. Lockman and J. Benin (eds). *Intifada: the Palestinian Uprising Against the Israeli Occupation,* Boston: South End Press.

Giacaman, Rita, Islah Jad, and Penny Johnson (1996) “For the Common Good? Gender and Social Citizenship in Palestine.” *Middle East Report,* January-March.

Gill, S. (2000) “Toward a Postmodern Prince? The Battle in Seattle as a Moment in the New Politics of Globalization.” *Millennium: Journal of International Studies,* 29 (1).

Gilles Deleuze and Felix Guattari (1984) *Anti-Oedipus: Capitalism and Schizophrenia,* London: Athlone Press.

Glavanis-Grantham, Kathy (1996) “The Women’s Movement, Feminism and the National Struggle in Palestine.” H. Afshar (ed). *Women and Politics in the Third World,* London: Routledge.

Haas, Peter (1992) “Introduction: Epistemic Communities and International Policy Coordination”, *International Organization*, Winter, Vol. 46, No. 1. pp. 69-108.

Haddad, Toufic (1999) “The Inutterable Treason, the Palestinian Authority, NGOs and Oslo’s Sinister Underworld.” *News From Within.* XV, 7.

Halevi, Ilan (1998) “Self-government, Democracy and Mismanagement under the Palestinian Authority.” *Journal of Palestine Studies.* XXVII, 3.

Halliday, Fred (2000) “Getting Real About Seattle.” *Millennium: Journal of International Studies*, 29 (1).

Halpern, Jeff (2000) “Losing Ground? The Politics of Environment and Space.” *Middle East Report*, No. 216.

Hamed, O. and S. Al-Botmeh (1997) “The Role of Insurance in Health Care Delivery.” *In The Workplace as a Source of Pension Benefits and Health Insurance in the West Bank and Gaza Strip*. Ramallah: MAS, 23-32. In Arabic and English.

Hammami, Rema (2000) “Palestinian NGOs Since Oslo: From NGO Politics to Social Movements?” *Middle East Report*, No. 214, Vol. 30, No. 1.

Hammami, Rema (1995) “Feminist Scholarship and the Literature on Palestinian Women.” *Working Papers Gender and Society*, Women’s Studies Program, Birzeit University.

Hammami, Rema and Jamil Hilal (2001) “An Uprising at the Crossroads.” *Middle East Report*, 219, Summer.

Hanafi, Sari (1999) *Profile of Donors Assistance to Palestinian NGOs: Survey and Database*, Report submitted to the Welfare Association, Jerusalem.

Hanafi, Sari (1999a) “Research Profile on Population Issues in Palestine,” paper presented in the workshop “*International Population Agendas and Regional Responses*”, organized by ME Awards program, the Population Council, Cairo.

Hanafi, Sari (1999b) “Between Arab and French Agendas: Defining the Palestinian Diaspora and the Image of the Other,” in Seteney Shami, ed., *Social Science in Egypt: Emerging Voices*, American University of Cairo Press.

Harris, N. (1987) *The End of the Third World. Newly Industrializing Countries and the Decline of Ideology*, Harmondsworth, Middlesex: Penguin Books.

Havemann, Paul (2000) “Enmeshed in the Web? Indigenous People’s Rights in the Network Society.” Robin Cohen and Shirin Rai (eds). *Global Social Movements*, London: Athlone Press.

Hayden, Tom (1999) “The Battle in Seattle.” *Washington Post*, December 5.

Hehir, J. Bryan (1999) ‘Intervention militaire et souveraineté nationale: une relation à repenser’ in *Des Choix difficiles. Les Dilemmes moraux de l’humanitaire*. Paris: Gallimard, p. 49-81.

Hilal, Jamil (1999) “State-Society Dynamics under the PNA.” *Civil Society*. 8, 86. ccc

Hilal, Jamil (1993) "PLO Institutions: the Challenge Ahead." *Journal of Palestine Studies.* 23, 1.

Hiltermann, Joost R. (1998) "The Women's Movement During the Uprising." Suha Subbagh (ed). *Palestinian Women of Gaza and the West Bank*, Bloomington: Indiana University Press.

Hippler, Jochen (1995) "Democratization of the Third World After the End of the Cold War." Jochen Hippler, (ed). *The Democratization of Disempowerment, The Problem of Democracy in the Third World*, London: Pluto Press.

Hiltermann, Joost R. (1991) *Behind the Intifada: Labor and the Women's Movement in the Occupied Territories.* (Princeton: Princeton University Press).

Hiltermann, Joost R. (1990) "Mass Mobilization and the Uprising: the Labor Movement." Michael C. Hudson (ed). *The Palestinians – New Directions.* (Washington D.C.: Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University).

Hirschman, Albert O. (1970) *Exit, Voice and Loyalty, Responses to Decline in Firms, Organizations and States*, Cambridge: Harvard University Press.

Hodson, Roland (1997) "Elephant Loose in the Jungle: The World Bank and NGOs in Sri Lanka", in Michael Edwards and David Hulme, eds., *NGOs, States and Donors. Too close for comfort?* New York: MacMillan Press. pp. 168-190.

Holt, Maria (1996) *Women in Contemporary Palestine: Between Old Conflicts and New Realities*, Jerusalem: PASSIA.

Hossain, Farhad and Matti Malikia (1998) "Changing Patterns of Development Cooperation: Conceptualizing Non-Governmental Organizations in Development." Farhad Hossain and Suzanne Myllya (eds). *NGOs Under Challenge: Dynamics and Drawbacks in Development.* Helsinki: Ministry of Foreign Affairs of Finland, Department for International Development Cooperation.

Hours, B. (1998) *L'idéologie humanitaire ou le spectacle de l'alterité perdue*, Paris, l'Harmattan.

Hovey, Michael W. (1997) "Interceding at the United Nations: The Human Right of Conscientious Objection", in Smith, Jackie, Charles Chatfield and Ron Pagnucco, eds., *Transnational Social Movements and Global Politics. Solidarity Beyond the State*, New York: Syracus University Press. pp. 214-224.

Ismail, N. and M. Shahin (1996) *Family Planning and Women's Reproductive Health Survey*. Jerusalem: PRC. 62 pp.

Jad, Islah (1995) "Claiming Feminism, Claiming Nationalism: Women's Activism in the Occupied Territories." A. Basu, (ed). *Women's Movements in Global Perspective*, Boulder: Westview Press.

Jahan, Rounaq (1995) *The Elusive Agenda, Mainstreaming Women in Development*, London: Zed Books.

Jeffries, Richard (1993) "The State, Structural Adjustment and Good Government in Africa." *Journal of Commonwealth & Comparative Politics.* 31, 1.

JMCC (1997) *Foreign Aid and Development in Palestine*, *Phase I Report*, Jerusalem.

Johnson, Penny (1997) "Social Support, Gender and Social Policy in Palestine." *Palestinian Women: A Status Report,* Women's Studies Program, Birzeit University.

Jones, Bruce D. (2000) *The UN and post-crisis aid: Towards a more political economy,* Bergen: Chr. Michelsen Institute, Development Studies and Human Rights.

Joseph, Suad (1996) "Gender and Citizenship in Middle East States." *Middle East Report.* 26, 1.

Jünemann, Annette (2000) 'The Civil Forum Euromed: Critical Watchdog and Intercultural Mediator', in Stefania Panebianco (Ed.), *The Euro-Mediterranean Partnership in Social, Cultural and Human Affairs- The Human dimension of Security as the Key to Stability and Prosperity*.

Kaldor, Mary (2000) "Civilising Globalization? The Implications of the 'Battle in Seatle'." *Millennium: Journal of International Studies,* 29 (1).

Kandil, Amani (1994) "The Status of the Third Sector in the Arab Region." In. *Citizens Strengthening Global Civil Society,* Washington: Civicus World Alliance for Citizens Participation.

Kawar, Amal (1998) "Palestinian Women's Activism After Oslo." Suha Sabbagh (ed). *Palestinian Women of Gaza and the West Bank,* Bloomington: Indiana University Press.

Keane, John (1993) "Introduction." John Keane (ed). *Civil Society and the State: New European Perspectives.* London: Verso.

Keck, Margaret E. and Kathryn Sikkink (1998) *Activists Beyond Borders, Advocacy Networks in International Politics,* Ithaca: Cornell University Press.

Khor, Martin (1999a) "The Revolt of Developing Nations." *Third World Network,* December 6.

Khor, Martin (1999b) "Third World NGOs Fight Against WTO New Round." *Third World Network,* September 26. ccc

Kriesberg, Louis (1997) "Social Movements and Global Transformation", in Smith, Jackie, Charles Chatfield and Ron Pagnucco, eds., *Transnational Social Movements and Global Politics. Solidarity Beyond the State,* New York: Syracus University Press: 3-19.

Kuttab, Eileen (1995) "Fixed Paradigms, Changing Realities: Gender and Development in Palestine." *Gender and Society,* (Working Paper #3 in series Gender and Development). Women's Studies Program: Birzeit University. ccc

Kuttab, Eileen (1989) "Community Development Under Occupation, An Alternative Strategy." *Journal of Refugee Studies,* Vol. 2, No. 1.

Larzilliere, Pénélope (2001) 'Intifada: un tournant ?', in *La Croix,* Paris, lundi 2 avril.

LAW (1999) "Minister of Justice Threatens Rule of Law Groups." *LAW,* Action Alert, June 14.

Leftwich, Adrian (1993) “Governance, democracy and development in the Third World.” *Third World Quarterly.* 14, 3.

LeRoy, Bennett (1983) *International Organizations*, New Jersey Printice-Hall, Inc.

Light, J. (2000) “WTO: Watershed for Alternative Media.” *Media Alliance,* March/April.

Majdalani, Roula (1996) *L’évolution du rôle des ONG en Jordanie: l’émergence d’un nouvel acteur dans le processus de développement en Jordanie*, Amman, CERMOC, n°2, 12.

Malena, C. (1995) “Relations Between Northern and Southern Non-Governmental Development Organizations”, *Canadian Journal of Development Studies,* Vol. XVI, No. 1.

Mandani, Mahmood (1995) “A Critique of the State and Civil Society Paradigm in Africanist Studies.” Mahmood Mandani and Wamba-dia-Wamba (eds). *African Studies in Social Movements and Democracy.* ODESRIA.

Mansour, Camille (2001) “Israel’s Colonial Impasse.” *Journal of Palestine Studies,* XXX, no. 4.

Marchand, M.H. (1995) “Latin American Women Speak on Development.” M.H. Marchand and J.L. Parpart (eds). *Feminism/PostModernism/Development,* London: Routledge.

Marchand, M.H. and Parpart, J. L. (1995) “Exploding the Canon: An Introduction/Conclusion.” M.H. Marchand and J.L. Parpart (eds). *Feminism/PostModernism/Development,* London: Routledge.

Marschner, Alison (1999) A scientific Approach to ‘témoignage’, in *Médecins sans Frontières annual report of 1999, www.msf.org*.

Martinez, E. (2000) “Where was the Color in Seattle?”. *Colorlines,* February.

Marzouk, Mohsen (1997) “The Associative Phenomenon in the Arab World: Engine of Democratization or Witness to the Crisis”, in Michael Edwards and David Hulme, eds., *NGOs, States and Donors. Too close for comfort?* New York, MacMillan Press. pp. 191-202.

Masalha, Nur. (2000) *Imperial Israel and the Palestinians the Politics of Expansion.* London: Pluto Press.

Matthias, A. and A. Green (1997) *NGOs and Health in Developing Countries*. New York: Macmillan, Basingstoke/St Martin’s Press.

Mawer, Richard (1997) “Mice among the Tigers: Adding Value in NGOs-Government Relations in South-east Asia”, in Michael Edwards and David Hulme, eds., *NGOs, States and Donors. Too close for comfort?* New York, MacMillan Press. pp. 243-256.

McCarthy D. John (1997) “The Globalization of Social Movement Theory”, in Jackie Smith, Charles Chatfield and Ron Pagnucco, eds., *Transnational Social Movements and Global Politics. Solidarity Beyond the State*, New York: Syracus University Press. pp. 243-260. ccc

McCarthy, D. John and Mayer N. Zaled (1997) "Resource Mobilization in Social Movement: A Partial Theory", *American Journal of Sociology*, 82. pp. 1212-41. ccc

Mey, M. Ould, (1996) *Global Restructuring and Peripheral States the Carrot and the Stick in Mauritania.* Maryland: Littlefield Adams Books. ccc

Middle East Report (2000) "A Double Responsibility. Palestinian Citizens of Israel and the Intifada, an Interview with Azmi Bishara." *Middle East Report*, 217, Winter 2000.

Migdal, Joel S. (1994) "The State in Society: an Approach to Struggles for Domination." Joel S. Migdal, Atul Kholi and Vivienne Shue (eds). *State Power and Social Forces.* Cambridge: Cambridge University Press.

Miller-Adams, Michelle (1999) *The World Bank New Agendas in a Changing World*, London: Routledge.

Miller, Daniel (1995) "Introduction, Anthropology, Modernity and Consumption." Daniel Miller (ed.) *Worlds Apart Modernity Through the Prism of the Local.* London: Routledge.

Milton-Edwards, Beverley (1998) "Palestinian State-Building: Police and Citizens as a Test of Democracy." *British Journal of Middle Eastern Studies.* 25, 1.

Moghadam, V.M. (1995) "WID, WAD, GAD Integration of Gender in Development." *Gender and Society, Working Paper #3, Gender and Development,* Women's Studies Program: Birzeit University, September.

Mohanty, Chandra Talpade (1988) "Under Western Eyes: Feminist Scholorship and Colonial Discourse." Feminist Review. 30, Autumn.
pp. 61-88

Moody, Kim (1999) *Workers in a Lean World, Unions in the International Economy*, London: Verso.

Moore, M. (1993) "Good government? Introduction", *IDS Bulletin*, Vol. 24(1). pp. 1-6.

Moore, Mick (1993) "Declining to Learn from the East? The World Bank on 'Governance and Development'." *IDS Bulletin.* 24, 1.

Morena, Elisa (2001) "Israel or Palestine: Who Teaches What History?" *Le Monde Diplomatique,* July, .www.en.monde-diplomatique.fr/2001/07/11textbook

Motzafi-Haller, P. (2000) "Reading Arab Feminist Discourses: A Postcolonial Challenge to Israeli Feminism." *Hagar, International Social Science Review*, Vol. 1, No. 2.

Mtintso, Tenjiwe (1999) "Gender Transformation and the Women's Movement in South Africa." *The Palestinian Women's Movement Problematics of Democratic Transformation and Future Strategies, Proceedings of the 5th Annual Muwatin Conference held in Cooperation with the Women Studies Institute, Birzeit University*, Ramallah: Muwatin.

Muller, Jean-Daniel (1989) *Les ONG ambiguës. Aides aux Etats, aides aux population?* Paris, L'Harmattan.

Munck, Ronaldo (2000) "Labour in the Global, Challenges and Prospects." Robin Cohen and Shirin Rai (eds). *Global Social Movements,* London: Athlone Press.

Muslih, Muhammad (1993) "Palestinian Civil Society." *Middle East Journal*. 47, 2.

Nakhleh, Khalil (1998) "A critical look at foreign funding to Palestine: Where is it heading?" in Nader Izzat Said, *Funding Palestinian Development* (Planning for Development Series), Birzeit University.

Nelson, Paul J. (1995) *The World Bank and Non-Governmental Organizations, The Limits of Apolitical Development*, London: MacMillan Press.

Nelson, Paul J. (1996) "Internationalising Economic and Environmental Policy, Transnational NGO Networks and the World Bank's Expanding Influence." *Millennium*, No. 3, Vol. 25.

Niblock, Tim (1998) "Democratization: A Theoretical and Practical Debate." *British Journal of Middle Eastern Studies.* 25, 2.

Nichols, J. (1999) "Raising a Ruckus." *The Nation*, December 6.

Norton, Augustus Richard, ed.(1995 & 1996) Civil Society in the Middle East, vols. I and II, Leiden: EJ Brill.

Nunnenkramp, Peter (1995) "What Donors Mean by Good Governance, Heroic Ends, Limited Means and Traditional Dilemmas of Development Cooperation." *IDS Bulletin.* 26, 2.

Ottaway, Marina (2001) "Strengthening Civil Society in Other Countries." *The Chronicle of Higher Education*, June 29.

Ould-Mey, Mohameden (1996) *Global Restructuring and Peripheral States the Carrot and the Stick in Mauritania*, Maryland: Littlefield Adams Books.

Palestinian Centre for Human Rights (1998) *Introductory Pamphlet.* Gaza: Palestinian Centre for Human Rights.

Palestinian Non-Governmental Organizations' Network (1997) *Annual Report 1997.* Ramallah: PNGO Network.

Parker, Christopher (1999) *Resignation or Revolt: Socio-Political Development and the Challenges of Peace in Palestine.* London: IB Tauris.

Parpart, J. (1995) "Deconstructing the Development 'Expert': Gender, Development and the 'Vulnerable Groups'." M.H. Marchand and J.L. Parpart (eds). *Feminism/PostModernism/Development*, London: Routledge.

PASSIA (ed) (1999) *Dialogue on Palestinian State-Building and Identity, PASSIA Meetings & Lectures 1995-1998.* Jerusalem: PASSIA.

Pearce, Jenny (1997) "Between Co-option and Irrelevance? Latin American NGOs in the 1990's." Michael Edwards and David Hulme (eds). *NGOs, States and Donors, Too Close for Comfort?* London: MacMillian.

Perera, Jehan (1997) "In unequal dialogue with donors: the experience of the Sarvodaya Shramadana movement", in David Hulme and Michael Edwards, eds., *NGOs, States and Donors. Too close for comfort?* New York, MacMillan Press:156-168.

Pitner, Julia (2000) "NGOs' Dilemmas." *Middle East Report*, No. 214, Vol. 30, No.1.

PNGO Newsletter. Vol. I (September 1995).

PNGO Newsletter. Vol. II (January 1996).

PNGO Newsletter. Vol. III (February 1997).

PNGO Newsletter. Vol. III (March 1998).

PNGO Newsletter. Vol. III (November 1998).

PNGO Newsletter. Vol. III (October 1997).

PNGO Newsletter. Vol. IV (May 1999).

Pronk, Jan (2000) "Globalization: A Development Approach." Jan Nederveen Pieterse (ed). *Global Futures Shaping Globalization,* London: Zed Books.

Puar, J.K. (1996) "Nicaraguan Women, Resistance, and the Politics of Aid." H. Afshar (ed). *Women and Politics in the Third World,* London: Routledge.

Putnam, Robert D. (1993) *Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy,* Princeton: University of Princeton Press.

Putnam, Robert D. (2001) "Civic Disengagement in Contemporary America." *Government and Opposition,* Vol. 36, No. 2.

Qassoum, Mufid (2002) "Imperial Agendas, 'Civil Society' and Global Manipulation." *Between the Lines,* Vol. III, No. 19.

Rabbani, Mouin (2002) "The Costs of Chaos in Palestine." *Middle East Report,* Fall, No. 224.

Rajasingham-Senanayake, Darini (2001) 'Homo Ethnicus is Dead; Long Live Homo Oeconomicus Culture and the New Consensus on Conflict'. Draft Paper prepared for the "*Living on the Edge: Migration, Conflict, and State in the Backyards of Globalization Conference" Magleas,* Denmark.

Rathegeber, E. M., (1995) "Gender and Development in Action." M.H. Marchand and J.L. Parpart (eds). *Feminism/PostModernism/Development,* London: Routledge.

Robinson, Glenn E (1997a) *Building a Palestinian State, the Incomplete Revolution.* Bloomington: Indiana University Press.

Robinson, Glenn E (1997b) "The Growing Authoritarianism of the Arafat Regime." *Survival*. 39, 2.

Robinson, Mark (1995) "Introduction." *IDS Bulletin.* 26, 2.

Robinson, Mark (1995a) "Strengthening Civil Society in Africa: the Role of Foreign Political Aid." *IDS Bulletin.* 26, 2.

Robinson, Mark (1994) "Governance, Democracy and Conditionality: NGOs and the New Policy Agenda", in A. Clayton, ed., *Governance, Democracy and Conditionality: What Role for NGOs?.* Oxford: INTRAC Publication. pp. 35-53.

Rotberg, Robert I. (1996) *Vigilance and Vengeance. NGOs Preventing Ethnic Conflict in Divided Societies,* Washington: Brookings Institute Press.

Roudi, Farzaneh (1999) 'Iran Revolutionary Approach to Family Planning', *Population Today*, Washington: Population Reference Bureau, Vol. 27:7, July/August.

Roy, Sara (1996) "Civil Society in the Gaza Strip: Obstacles to Social changes" in Augustus Richard Norton (ed). *Civil Society in the Middle East, Volume Two* Reconstruction. Leiden: E. J. Brill.

Roy, Sara (2000) "The Transformation of Islamic NGOs in Palestine." *Middle East Report*, No. 214, Vol. 30, No. 1.

Roy, Sara (1999) "U.S. Economic Aid to the West Bank and Gaza Strip: the Politics of Peace." Middle East Policy. IV, 4.

Ruggi, Suzanne (1998) "Regulating NGOs in Palestine." *Middle East International.* August 21, pp.19-20.

Sabi, Imad (1999) "For the Genuine Repolitisization of the Palestinian Women's Movement: Reflections on Hammami and Kuttab's Article on Strategies Toward Freedom and Democracy in the Palestinian Women's Movement." *News From Within.* XV, 6.

Salamon, L. M. (1993) *The Global Associational Revolution: the Rise of the Third Sector on the World Scene*, Occasional Papers, No. 15, Baltimore, Institute for Policy Studies, Johns Hopkins University.

Samara, Adel (1998) *Imprisoned Ideas: A Discussion of Palestinian, Arab, Israeli and International Issues.* Ramallah: Al-mashriq/Al-a'amil for Cultural & Development Studies.

Samara, Adel (1995) "The Palestinian Left: From Leninist to NGO-style Organizations." *News From Within.* XI, 5.

Samara, Adel (1995a) "The World Bank's Policy in the Palestinian Self-Rule Areas: Economic Restructuring and People's 'Re-Education'." *News From Within.* XI, 10.

Sayigh, Yezid (1997) "Armed Struggle and State Formation." *Journal of Palestine Studies.* XXVI, 4.

Schild, Veronica (1998) "New Subjects of Rights? Women's Movements and the Construction of Citizenship in the 'New Democracies". S. E. Alvarez, E. Dagnino and A. Escobar (eds). *Cultures of Politics, Politics of Cultures, Re-visioning Latin American Social Movements,* Westview Press.

Scott, David (1999) *Refashioning Futures Criticism After Postcoloniality,* Princeton, Princeton University Press.

Sen, G. and C. Grown (1987) *Development, Crisis, and Alternative Visions: Third World Women's Perspectives,* New York: Monthly Review Press.

Sh'hada, Nahda Y. (1999) *Gender and Politics in Palestine Discourse Analysis of the Palestinian Authority and Islamists.* Unpublished Master's Thesis, Graduate School of Development Studies, Institute of Social Studies, The Hague.

Shain, Yossi and Sussman, Gary (1998) "From Occupation to State-Building: Palestinian Political Society Meets Palestinian Civil Society." *Government and Opposition.* 33, 3.

Shawa, Salma (Forthcoming) 'NGOs and Civil Society in Palestine: a Comparative Analysis of Four Organizations' in S. Benefissa, S. Hanafi, A. Milani and N. Abdel Fatah (ed.), *The NGOs and The Governance in the Arabic World*, UNESCO.

Shiva, Vandana (1995) "Beijing Conference: Gender Justice and Global Apartheid." *Third World Resurgence,* No. 61-62, September-October.

Sholte, J.A. (2000) "Cautionary Reflections on Seattle." *Millennium: Journal of International Studies,* 29 (1).

Silliman, Jael (1999) "Expanding Civil Society, Shrinking Political Spaces, The Case of Women's Nongovernmental Organizations." Jael Silliman and Yunastra King (eds). *Dangerous Intersections: Feminist Perspectives on Population, Environment and Development,* South End Press.

Silsby, Susan (1996) *Governance: NGOs, Private Sector and Public Sector in the Occupied Territory*, Draft Report submitted to the World Bank, Palestinian Territory.

Simmons, Pam (1997) "Women in Development: A Threat to Liberation." M. Rahnema and V. Bawtree. *The Post-Development Reader,* London: Zed Books.

Smillie, Ian (1999) "At Sea in a Sieve? Trends and Issues in the Relationship Between Northern NGOs and Northern Governments." Ian Smillie and H. Helmich (eds). *Stakeholders: Government-NGO Partnerships for International Development,* London: Earthscan.

Smillie, Ian (1995) *The Alms Bazaar Altruism Under Fire Non-Profit Organizations and International Development.* London: IT Publications.

Smith, Jackie (1997) "Characteristics of the Modern Transnational Social Movement Sector", in Jackie Smith, Charles Chatfield and Ron Pagnucco, eds., *Transnational Social Movements and Global Politics. Solidarity Beyond the State,* New York: Syracus University Press: 59-80.

Smith, Jackie, Ron Pagnucco and George A. Lopez (1998) "Globalizing Human Rights: the Work of Transnational Human Rights NGOs in the 1990's", *Human Rights Quarterly*, 20.

Smouts, M.C. (1995) "Les organisations internationales et l'inégalité des Etats", *Revue internationale des Sciences sociales,* June, No. 144: 259-271.

Sommer, M. (1999) "Showdown in Seattle: Fair Trade versus Free Trade." *Inter Press Services,* November.

Sottas, E. (1996) «Les ONGs: organisations dépassées ou modèles d'intégration sociale?», *International Geneva Yearbook,* Vol. 10, pp. 64-88.

Spiro, P. J. (1995) «New Global Communities: NGOs in international decision-making institutions», *Washington Quarterly*, 18(1), winter, pp. 45-56.

Stammers, Neil (1999) 'Social Movements and the Social Construction of Human rights' in *Human rights Quarterly* 21.4, pp. 980-1008.

Stevens, Mike and Shiro Gnanaselvam (1995) "The World Bank and Governance." *IDS Bulletin.* 26, 2.

Stienstra, Deborah (2000) “Making Global Connections Among Women, 1970-99.” Robin Cohen and Shirin Rai (eds). *Global Social Movements,* London: Athlone Press.

Subbagh, Suha (1998). “Introduction.” Suha Subbagh (ed). *Palestinian Women of Gaza and the West Bank,* Bloomington: Indiana University Press.

Sullivan, Denis (1993) *Private Voluntary organizations in Egypt. Islamic Development, Private Initiative and State Control,* University Press of Florida.

Sullivan, Denis J. (1996) “NGOs in Palestine: Agents of Development and Foundation of Civil Society.” *Journal of Palestine Studies.* XXV, 3. ccc

Sullivan, Denis (1995) *Non-Govermental organizations and Freedom of Association. Palestine and Egypt - A comparative Analysis,* Jerusalem: PASSIA.

Tamari, Salim (1999) “Government and Civil Society in Palestine.” Mahdi Abdul Hadi (ed). *Dialogue on Palestinian State-Building and Identity, PASSIA Meetings & Lectures 1995-1998.* Jerusalem: PASSIA.

Tamari, Salim (1999a) “Palestinian Social Transformations: the Emergence of Civil Society.” *Civil Society.* 8, 86.

Tamari, Salim (1999b) “Revolt of the Petite Bourgeoisie: Islam, Merchants and the Palestinian Uprising.” Michael C. Hudson (ed). *The Palestinians – New Directions.* Washington D.C.: Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University.

Tamari, Salim (1998) “Governance, Civil Society and State-Building in Palestine.” *Civil Society Empowerment, Strategic Planning.* Jerusalem: PASSIA.

Tamari, Salim (1997) “Government and Civil Society in Palestine.” *Palestine, Jordan, Israel: Building a Base for Common Scholarship in the New Era of the Middle East.* Jerusalem: PASSIA.

Tamari, Salim (1990) “Limited Rebellion and Civil Society: The Uprising’s Dilemma.” *Middle East Report.* 20, 3.

Tamari, Salim (1990a) “The Palestinian Movement in Transition: Historical Reversals and the Uprising.” Rex Brynen (ed). *Echoes of the Intifada: Regional Repercussions of the Palestinian-Israeli Conflict.* Boulder: Westview Press.

Taraki, Lisa (1995) “Feminist Scholarship and Research on Palestinian Society.” *Working Papers Gender and Society,* Women’s Studies Program, Birzeit University.

Taraki, Lisa (1997) “Palestinian Society Contemporary Realities and Trends.” *Palestinian Women: A Status Report,* Women’s Studies Program, Birzeit University.

The Nation (2000) “Seattle Sequel in DC.”, *The Nation,* April 24.

Touraine, Alain (1984) *Le retour de l’acteur*, Paris, Fayard.

Touraine, Alain (1973) *Production de la société*, Paris, Le Seuil.

Tvedt, Terje (1998) “NGOs’ Role at ‘the End of History’: Norwegian Policy and the New Paradigm. Farhad Hossain and Suzanne Myllya (eds). *NGOs Under Challenge:*

Dynamics and Drawbacks in Development, Helsinki: Ministry of Foreign Affairs of Finland, Department for International Development Cooperation.

Tvedt, Terje (1998a) *Angels of Mercy or Development Diplomats? NGOs and Foreign Aid,* Oxford: James Currey.

Ulrich Beck, Giddens Anthony, and Lash Scott (1994) *Reflexive Modernization Politics, Tradition and Aesthetics in the Modern Social Order* Stanford: Stanford University Press.

Uphoff, N. (1993) "Grassroots organizations and NGOs in rural development: Opportunities with diminishing States and expanding markets", in *World Development*, Vol. 21:4, Oxford, Pergamon Press: 607-622.

USAID, Directory for Policy (1991) *Democracy and Governance: USAID Policy*, Washington, DC, USAID.

Usher, Graham (1999) "Barak's Bridge to Nowhere." *News From Within.* XV, 7.

Usher, Graham (1995) "The Struggle for Palestinian Civil Society." *Middle East International.* April 14, pp.18-19.

Usher, Graham (1995) *Palestine in Crisis.* (London: Pluto Press).

Van Rooy, Alison and Mark Robinson (1998) "Out of the Ivory Tower: Civil Society and the Aid System." Alison Van Rooy (ed). *Civil Society and the Aid Industry,* London: Earthscan.

Vashee, Basker (1995) "Democracy and Development in the 1990's." Jochen Hippler, (ed). *The Democratization of Disempowerment, The Problem of Democracy in the Third World,* London: Pluto Press.

Vidal, J. (1999) "Real Battle for Seattle." *The Observer,* December 5.

Welfare Association Consortium for the Management of the Palestinian NGO Project (1998) *Needs Assessment for Services to the Poor and Marginalized in Jerusalem, the West Bank and Gaza*, Jerusalem *(Draft report).*

West Bank and Gaza Update (1998) *The World Bank, West Bank & Gaza Resident Mission,* Jerusalem: Fourth Quarter.

Wheeler, G. (2001) An-Anti-Free Trade Odyssey." *NOW Magazine,* January 4-10.

William, J.C. (1998) "L'exportation de la démocratie: enjeux et illusions", in *Démocratie et Développement,* Karthala. Paris.

Williams, David and Tom Young (1994) "Governance, the World Bank and Liberal Theory", *Political Studies,* XLII.

Williams, P. J. (1991) *The Alchemy of Race and Rights*, Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Wolfensohn, James (1999) 'A proposal for a Comprehensive Development Framwork (A discussion Draft), www.worldbank.org/cdf/cdf-text.htm, Washington DC., 21 January.

Wolfensohn, James (1998) ‘The Other Crisis’, Address to the Board of Governors of World Bank, www.worldbank.org/html/extdr/am98/jdw-sp/am98-en.htm, Washington DC., October 6.

Women’s Centre for Legal Aid and Counseling *(*1995) *Towards Equality: an Examination of the Status of Palestinian Women in Existing Law,* Jerusalem, June. ccc

Wood, Geof (1997) “States Without Citizens: The Problem of the Franchise States,” in Hulme, David and Michael Edwards, eds., *NGOs, States and Donors. Too close for comfort*? New York, MacMillan Press.

World Bank (1997) *World Bank Development Report 1997: the State in a Changing World,* Washington DC, World Bank.

World Bank, Fifteen Months - Intifada, Closures and Palestinian Economic Crisis - An Assessment, (World Bank, March 2002): http://lnweb18.worldbank.org/mna/mena.nsf/Countries/West+Bank/67FB14AF1F54168785256B85003C5F07?OpenDocument

World Bank (2002) *Fifteen Months - Intifada, Closures and Palestinian Economic Crisis - An Assessment*, World Bank Report, March.

World Bank (1992) *Governance and Development.* Washington D.C.: World Bank.

Young, Tom (1995) “A Project to be Realized: Global Liberalism and Contemporary Africa.” *Millennium, Journal of International Studies.* 24, 3.

Yunus, Mohammed (1993) “Hunger, Poverty and the World Bank”, Keynote Address to World Bank Conference on *Overcoming Global Hunger*, 29 November, Washington DC.

Zimmerman, Robert F. (1998) *Dollars, Diplomacy & Development. Dilemmas of US Economic Aid*, Institute for the Study of Diplomacy Book.

Zinn, Howard (2000) “A Flash of the Possible.” *The Progressive,* January.

Reference in Arabic

Abdella, Ahmad (1996) *Human rights, Right of Participation. Duty of the Dialogue*. Cairo: CIHR.

Azzam, Fateh (1995) *Political Human rights and the Democratic Practice*. Ramallah: MUWATIN.

Giacaman, George (2001) The Political Borders of the Intifada and the Dichatomy “National” and “Democratic” (al hudud al siyyassiyya lil Intifada wa thuna’iyyet al watani wa al domocrati), *Al Hayat*, London, 15 December 2000.

Hamed, O. and S. Al-Botmeh (1997) *The Role of Insurance in Health Care Delivery*. *In “The Workplace as a Source of Pension Benefits and Health Insurance in the West Bank and Gaza Strip*. Ramallah: MAS, 23-32. In Arabic and English.

Hammami, Rema (1996) “Palestinian NGOs: Professionalization of Politics in the Absence of the Opposition”, *Al siyyassa al falistiniyya*, Nablus, Center for Palestine Research and Studies, Spring, No. 10.

Jalal, Dina (1996) *Al ma’ouna al amrikiyya li misr (USAID for Egypt)*, Cairo: Hilal Book.

Rashmawi, Mirvat et al. (1995) *Women, Justice and Law: Toward Reinforcement of Palestinian women*. Ramallah: Al Haq.

Salem, Walid (1999) *Al monazamat al mojtama’iyya al tatawo’iyya was al solta al wataniyya al falastiniyya: nahwa ‘alaqa takamoliyya (Palestinian NGOs and the Palestinian National Authority: Toward complementary relationship*) Ramallah, MAS.

المراجع في اللغة العربية

رشماوي، مرفت وآخرون (1995) **المرأة والعدالة والقانون: نحو تمكين المرأة الفلسطينية.** رام الله: الحق.

عبد الله، أحمد (1995) **حقوق الإنسان وحق المشاركة ... واجب الحوار** . القاهرة: مركز القاهرة للدراسات.

عزام، فاتح (1995) **حقوق الإنسان السياسية والممارسة الديمقراطية. رام الله: مواطن.**

حامد، اسامة. س، البطمة (1997) **صناديق التقاعد والتأثير الصحي في أماكن العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة.** رام الله: ماس.

حمامي، ريما (1996) "المنظمات الأهلية الفلسطينية: مهننة السياسة في غياب المعارضة". **السياسة الفلسطينية**. نابلس: مركز الأبحاث والدراسات الفلسطينية، ربيع، رقم 15.

"الفضاء العام المعولم250 ,"
"المقاربة التنموية الشائعة mainstream development approach)), 261
"فتح154 ,"
"منهج نمطي أحادي في التنمية (mainstream approach to development), 164
(core funding), 16, 111, 129
(Holy Land Foundation), 178
(International Planning Parenthood federation), 174
Abdeen, 95, 269
Abdella, 110, 290
Abdo, 69, 71, 74, 75, 76, 137, 269
Abdul Hadi, 154, 269, 271, 275, 288
Abramson, 269
Abu Nahla, 73
Abu Nahlah, 77, 80, 114
Abu Nahleh, 269
Abugre, 171, 269
Adams, 228, 256, 282, 284
Afkhami, 211, 269
Al Amoudi, 15
Al Masri, 270
Alvarez, 230, 255, 270, 286
Amin, 199, 270
An-Na'im, 253, 270
Aqel, 270
Arato, 14, 165
Archer, 23, 30
Arrighi, 21, 198, 204, 206, 207
Ayed, **43**, **72**
Azzouni, 79, 271
Baer, 105, 271
Bagnoud, 89, 102, 271
Balaj, **40**, **88**, **134**, **153**, **176**, **274**
Barghouthi, 39, 95, 152, 269, 271
Barghouthi, Mustafa, 271
Barghouti, **38**, **171**
Barrett, 94, 271
Bayart, 67
Beaud, 22
Belden, **64**, **271**
Berkovitch, 211, 212, 272
Berthoud, 22
Biekart, 19, 20, 158, 159
Bishara, 179, 272, 282
Bocco, 265, 272
Boli, 19
Bourdieu, 167
Bratton, 151, 158, 272
Brauman, 89, 272, 274
Brouwer, **22**, **32**, **78**, **158**, **160**, **273**
Brunner, 265, 272
Bruno, 201, 202, 273
Brynen, 10, 20, 34, 40, 46
Calyton, 22
Carapico, 22, 77, 168
Carothers, 192, 273
Chambers, 165, 273
Chandhoke, 176, 273
Chatfield, 191, 273, 274, 280, 281, 282, 287
Chen, 210, 211, 246, 247, 273
Chifellow, 98
Chowdhry, 69, 273
Clark, **40**, **88**, **134**, **153**, **176**, **193**, **212**, **274**
Clarke, 160, 274
Clifford, 67
Cohen, 14, 165, 205, 208, 250, 257
Coronil, 193, 257, 274
Cortright, 191, 274
Craissati, 177, 179, 274
Crochet, 89, 137, 274
Dajani, 154, 275
Dekadt, 22
Deleuse, 14
Democracy, 271
DeWeese, 201
Drainville, 193, 195, 196, 197, 275
duty of intervention, 90
Edwards, 22, 44, 77, 117, 138, 151, 164, 175, 262
El-Khawaga, 67

Escobar, 19, 31, 148, 165
European Commission, 236, 276
Farraj, 270
Fassin, 90, 276
Ferguson, **34**, **276**
Frank, 94, 271, 275
Freedman, 92, 93, 94, 95, 102, 276
French Platform, 118
Friedl, 211, 269
Friedman, 193, 212, 274
Friedrich Ebert, **33**, **233**, **277**
Frisch, **35**, **277**
GAD, 70, 283
George, 25, 39
Giacaman, **39**, **71**, **73**, **94**, **154**, **155**, **264**, **277**, **278**, **290**
Giddens, 14
Glavanis-Grantham, 80, 278
Green, 89, 100, 127, 282
Guattari, 14
Haas, **31**, **278**
Habermas, 181
Haider, 69, 70
Halinen, 107
Hammami, 31, 39, 81, 82, 171, 264, 278, 286, 290
Hanafi, **14**, **38**, **41**, **45**, **68**, **88**, **101**, **134**, **278**, **279**, **286**
Harris, 205, 279
Havermann, 258
Hiltermann, **39**, **73**, **279**
Hippler, 177, 272, 277, 279, 289
Hirschman, **66**, **99**, **115**, **132**, **279**
Hochsteler, 193, 212
Holt, 74, 279
Hovey, 191, 280
Hulme, 22, 77, 117, 138, 151, 164, 175, 262
institutional isomorphism, 148
International Federation of Human Right – FIDH, 109
Ismail, 95, 280
Jad, 73, 80, 81, 127, 177, 278, 280
Jahan, 192, 212, 280
Jaworski, 216
Jean-Noel Ferrié, 67
Jeffries, 24
Jones, 28, 29
Jünemann, 235, 280
Kadt, 21
Kaldor, 202, 205, 207, 280
Kandil, 172, 280
Kawar, 79, 80, 82, 280
Keck, 192, 194, 212, 221, 253, 281
Khor, 197, 198, 206, 281
Korten, 156
Kriesber, 189
Kriesberg, 191, 281
Larzilliere, 264, 281
Leftwich, 29, 281
Logical Framework Analysis, 165
Maggio, 148
Maina, 145
Malena, 139, 140, 171, 281
MAP-UK, **33**
Marchand, 70, 85, 273, 281, 282, 284, 285
Mars, 22
Marschner, 90, 282
Martinez, 199, 201, 203, 282
Marzouk, 152, 282
Masalha, **38**, **282**
Matthias, 89, 272, 282
McCarthy, 191, 282
Miller-Adams, 22, 122
Moghadam, 69, 70, 76, 283
Moody, 203, 204, 283
Moore, 21
Morena, **35**, **283**
Mtintso, 87, 283
Munck, 200, 283
Nakhleh, 31, 283
Nelson, 123, 189, 228, 255, 256, 283
Nichols, 201, 204, 283
Nunnenkramp, 29, 284
Othman, 163
Ottaway, 176, 284
Ould-Mey, 25, 27
Pagnucco, 191, 273, 274, 280, 281, 282, 287
Panitch, 199, 203, 270
Paron, 216

Parpart, 70, 273, 281, 282, 284, 285
Patron, 23
Pearce, 99, 151, 160, 284
Perroulaz, 118
Pitner, 237, 284
Powel, 148
Puar, 83, 85, 142, 284
Putnam, 176, 285
Rabah, 265, 272
Rabbani, 9
Rai, 205, 208, 250, 257, 274, 279, 283, 287
Rajasingham-Senanayake, 150, 285
Rathgeber, 70
Reuben, 29
right of intervention, 90
Rita Giacaman, **39**
Robinson, 21, 22, 29, 30, 32, 39, 152
Roudi, 94, 285
Roy, 164, 177, 178, 285
Sabbagh, 73, 280
Salamon, **44**, **145**, **148**, **189**, **286**
Scholte, 202
Scott, 15, 21
Sexton, 124
Sh'hada, 163, 286
Shahin, 95, 280
Shain, 154, 286
Shawa, 31, 153, 161, 170, 286
Shiva, 213, 217, 244, 247, 286
Sikkink, 192, 194, 212, 221, 253, 281
Silliman, 22, 127, 192
Silver, 21, 198, 204, 206, 207
Simmons, 70, 287
Smillie, 20, 118, 124, 135, 138, 141, 151, 156, 168
Smith, 190, 273, 274, 275, 280, 281, 282, 287
Sogge, 20
Sommer, 204, 287
Stammers, **64**, **102**, **113**, **287**
Stienstra, 69, 212, 287
Sullivan, 30, 287, 288
Sussman, 154, 286
Tamari, 154, 264, 288
Taraki, **39**, **73**, **76**, **77**, **82**, **83**, **167**, **288**
Terris, 98
Thomas, 19
Tvedt, **31**, **36**, **67**, **148**, **152**, **157**, **159**, **288**
Usher, **39**, **289**
Van Rooy, 22
Vashee, 21, 23
Wheeler, 201, 289
White, 22
WID, 69, 75, 273, 283
Williams, 24, 64, 150
Wolfensohn, 26, 27
Wood, 100, 156, 290
Young, 21, 24, 150
Zadek, 20
Zald, 191
Zimmerman, **31**, **290**
إبادة جماعية, 224, 226
اتحاد المحامين العرب, 225, 227
اتحاد تنظيم الأمومة الدولي, 174
اتحاد لجان الإغاثة الزراعية, 130, 145, 184, 186, 266
اتحاد لجان الإغاثة الطبية, **40**, **45**, **124**, **126**, **133**, **146**, **177**, **184**, **264**
اتفاق ما بعد واشنطن, 23
أجندة السياسات الجديدة, 150, 151, 159, 261
أجندة السياسات الجديدة, 21, 22, 23, 29, 261
أجندة قطاع الصحة العالمية, 89
أريحا, **52**, **56**, **61**, **95**
أسلوب الحكم السليم, 24, 151
أسلوب العمل بالمشاركة, 130
اشتراك الزعماء الدينيين, 94
إضفاء الصفة الطبية على السياسة, 261
إطار العمل التنموي الشامل, 25, 26, 27
أطباء بلا حدود, 11, 19, 89, 90, 118, 133, 174
الاتجاه الوضعي –القانوني (legal positivism), 102
الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان, 226
الأجندة ذات الاتجاه الدفاعي (advocacy-oriented), 216
الإحصاء المركزي السوري, 100
الاستقلال الذاتي, 4, 138, 171, 172, 173
الاستقلال المالي, 174, 177
الإسكوا, 120, 248, 256
الإغاثة في مقابل التنمية, 28

الجمعيات الخيرية, 13, 36, 39, 68, 70, 72, 73, 80, 83, 84, 87, 180, 183, 265
الحركات الاجتماعية الجديدة, 91, 257, 258
الحركات الاجتماعية العالمية, 257
الحركات النسوية الليبرالي, 76
الحركة الاجتماعية, 177, 179, 189, 191, 204, 205, 253, 257, 260
الحركة الصهيونية, 193
الحركة النسوية, 3, 66, 68, 73, 74, 75, 76, 77, 80, 81, 82, 83, 85, 87, 88, 142, 145, 150, 160, 163, 179, 182, 185, 210, 211, 212, 221, 258, 261
الحق, 85, 102, 105, 106, 107, 111, 112, 113, 114, 122, 126, 129, 140, 215, 268, 291
الحقوق الفردية (individual rights) مقابل الجماعية (collective rights), 102
الحقوق الفردية على حساب الجماعية, 3, 108
الحيوي- طبي, 92
الخليل, **42**, **43**, **52**, **56**, **61**, **84**, **144**, **145**, **185**, **252**
الدانمرك, 118
الدول الاسكندنافية, 118
الزبائنية, 129, 146, 161, 244, 245
الزكاة, 40, 172, 178
السويد, 118
الشبكات الإقليمية, 5, 16, 210, 212, 228, 229
الشبكات العابرة للحدود القومية, 5, 16, 189, 190, 192, 193, 194, 198, 208, 221, 222, 245, 250, 252, 254, 256, 257, 260, 262
الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان, 115, 231, 233, 234, 236
الشبكة العربية (الشبكة), 229
الشبكة العربية للتنمية, 239
الصحة الإنجابية في إيران, 94
الصحة الإنجابية والعدالة، المؤتمر العالمي لصحة المرأة، القاهرة 1994, 221
الصحي الإنجابي, 92
الصفة الوضعية (positivism) للأجندة العالمية لحقوق الإنسان, 101
الصندوق الكندي, 120
الصهيونية, 224, 225, 227
الطبقة الوسطى, 12, 13, 38, 85
العبر قومية ذات الاتجاه القاعدي أو الجماهيرية (grassroots transnationalism), 196
العقلانية النفعية أو الأداتية, 165

الاقتصاد الليبرالي الجديد, 21, 229
الأقليات الثقافية في الدول العربية, 227
الأكراد, 227
آلان تورين, 14, 91
الانتفاضة الأولى, **9**, **11**, **13**, **32**, **39**, **40**, **68**, **80**, **81**, **83**, **111**, **161**, **162**, **170**, **177**, **183**, **185**, **265**, **266**
الانتفاضة الثانية, 6, 8, 92, 97, 110, 115, 120, 133, 172, 245, 263, 297
البرازيل, 236
البرلمان الصوري, 4, 16, 140, 161, 162, 163, 164, 175, 178, 179, 185
البلديات, 264
البنك الدولي, 2, 10, 12, 15, 19, 21, 22, 23, 24, 25, 26, 27, 28, 29, 33, 43, 70, 71, 72, 73, 76, 78, 97, 98, 122, 123, 124, 137, 151, 153, 194, 228, 229, 230, 231, 244
البوسنة, 224
التجمع الفرنسي للتضامن مع الشعب الفلسطيني, 118
التجمع من أجل فلسطين (Collectif Palestine), 234
التحليل المنطقي لإطار العمل, 165
التدريب على الإدارة, 134
التشبيك, 5, 6, 12, 16, 79, 189, 190, 192, 193, 194, 195, 196, 197, 198, 200, 206, 211, 221, 222, 223, 232, 233, 234, 236, 237, 238, 240, 241, 243, 245, 246, 247, 251, 252, 253, 254, 255, 256, 258, 262, 263
التشبيك العابر للحدود القومية, 16, 190, 192, 196, 200, 206, 211, 237, 243, 246, 251, 254
التشبيك العابرة للحدود القومية, 197, 198, 243, 251
التعاقدات من الباطن, 156
التقييم السريع بالمشاركة, 136, 137, 139, 170
التكنو-بيروقراطيين, 16, 134
التماثل في البنية المؤسسية, 148
التمكين, 36, 39, 71, 74, 77, 79, 83, 84, 142, 160, 178, 229
التمويل العام, 16
التوجه القومي, 113
التوجه المركزي للعولمة (globalcentrism), 257

114, **120**, **122**, **125**, **129**, **131**, **132**, **133**, **139**, **140**, **142**, **143**, **144**, **145**, **150**, **162**, **163**, **164**, **179**, **182**, **185**, **186**, **190**, **192**, **194**, **196**, **197**, **209**, **210**, **211**, **212**, **213**, **214**, **215**, **217**, **219**, **220**, **221**, **222**, **223**, **227**, **237**, **238**, **239**, **246**, **249**, **254**, **257**, **268**, **291**
المساءلة الوظيفية والاستراتيجية (functional and strategic accountability), 175
المشاعر المعادية للعرب, 225
المشروع مقابل البرنامج, **44**
المعهد الدولي للإدارة والتدريب, 241
المعهد الديمقراطي الدولي (National Democratic Institute), 159
المعولمة, 1, 5, 12, 13, 16, 124, 179, 180, 181, 182, 183, 184, 200, 264
المفوضية الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا, 120
المفوضية الأوروبية, 33, 91, 118, 121, 122, 133, 235
المقاومة (voice), 132
الملتقى الاجتماعي في بورتي اليغرو, 236
الملتقى المدني الأوروبي – المتوسطي, 5, 233, 244
المنبوذين (Dalits), 227
المنتدى المدني, **46**
المنظمات الاجتماعية الدينية, 172
المنظمات الإسلامية, 4, 172, 177, 178, 182, 225
المنظمات غير الحكومية في أوروبا, 156
المنظمة النرويجية للمساعدة, 7, 72, 129, 147
المنظمة النسوية للتنمية البيئية, 247
المنظور المحوري الديموغرافي, 92
المنظور المحوري الليبرالي الجديد, 12, 77
المنهجية ذات التوجه التقني, 134
المهننة, 15, 85, 114, 127, 165, 166
الناشطية العالمية من القاعدة, 201
الناشطية القاعدية العابرة للحدود القومية, 262
النرويج, **46**, **67**, **118**, **119**, **122**
النرويجيون, 131
النزعة **العقلانية الأداتية** (instrumental rationality), 135
النساء في التنمية, 69, 70, 72, 73, 74, 75, 76, 211, 215
النشاط الدفاعي, 134
النقابات العمالية, 161, 199, 202, 204, 236
العولمة, 2, 12, 13, 14, 46, 67, 189, 193, 194, 196, 197, 198, 199, 200, 201, 202, 204, 205, 206, 207, 208, 213, 236, 250, 254, 257
الغجر, 225, 227
الفردية الليبرالية, 102
القاعدة الشعبية العابرة للحدود القومية (transnational grassroots), 189
القدس, **11**, **42**, **43**, **44**, **52**, **56**, **61**, **72**, **92**, **104**, **111**, **112**, **114**, **116**, **120**, **121**, **124**, **181**, **227**
القطاع العام, 12, 30, 36, 151
القمة العالمية للتنمية الاجتماعية (World Summit for Social Development), 209
اللجان الشعبية, 13, 73, 153
اللغة الفنية للتنمية, 25
اللغة القانونية البيروقراطية, 101
الليبرالية الجديدة, 13, 22, 23, 26, 33, 99, 141, 151, 158, 176, 196, 202, 230, 231
المؤتمر الدولي الرابع للمرأة (The Fourth World Conference on Women) في بكين في أيلول 1995, 209
المؤسسات الدينية, 265
المؤسسات النسوية الفلسطينية, 72, 76, 87, 210, 219, 261
المجتمع الإدراكي (الابستمي), 31
المجتمع المدني, 14, 21, 22, 24, 29, 30, 31, 32, 33, 45, 76, 77, 78, 114, 119, 145, 150, 152, 153, 156, 158, 159, 160, 165, 176, 181, 189, 193, 202, 204, 205, 206, 207, 208, 219, 224, 229, 230, 233, 235, 236, 239, 244, 246, 250, 255, 264
المجتمع المدني العالمي, 193, 202, 207
المحسوبية, 167
المدافعة, 4, 13, 16, 29, 30, 39, 65, 77, 78, 80, 81, 82, 99, 114, 120, 124, 141, 142, 143, 151, 156, 157, 160, 166, 189, 191, 194, 195, 196, 209, 210, 211, 212, 213, 214, 216, 221, 223, 228, 233, 235, 238, 239, 241, 243, 244, 247, 256, 260, 262
المدافعة مقابل الخدمات, 141
المرأة, **3**, **5**, **35**, **42**, **43**, **44**, **64**, **65**, **66**, **68**, **69**, **70**, **74**, **75**, **76**, **77**, **78**, **79**, **80**, **81**, **82**, **83**, **84**, **85**, **86**, **87**, **92**, **93**, **95**, **100**,

بطريقة الأطر المنطقية135 ,
بكين+5 ,5, 210, 211, 216, 217, 218, 219, 220, 245, 246, 247, 249, 250, 256
بنك جرامين124 ,**44** ,
بيت لحم252 ,**61** ,**56** ,**52** ,**42** ,
بيتسيلم234 ,112 ,
بيطريين دون حدود**46** ,
تحالف مؤسسة التعاون**45** ,**43** ,
تضامن عابرة للحدود القومية171 ,
تعبئة" المصادر المجتمعية176 ,"
تعليم الطفولة المبكرة**43** ,
تكنوقراطيين مهنيين13 ,
تمكين المجتمع المدني230 ,
تمكين النساء ,142 ,83 ,82 ,74 ,73 ,71 ,69 ,154, 173, 239, 263
تمييز ضد العرب225 ,
تنويع مصادر التمويل174 ,172 ,
توفير الخدمات**45** ,**44** ,**43** ,
ثقافة حقوق الإنسان114 ,113 ,103 ,
جريمة ضد الإنسانية224 ,
جلافانيس-غرانثام80 ,
جمستون232 ,
جمعية الإغاثة الكاثوليكية136 ,
جمعية المرأة الفلسطينية العاملة185 ,
جمعية المساعدة الطبية للفلسطينيين – المملكة المتحدة**33** ,
جنين144 ,**121** ,**96** ,**95** ,**61** ,**55** ,**51** ,
حركة الحزام الأخضر127 ,
حق العودة113 ,108 ,
حقوق الإنسان ,34 ,32 ,30 ,29 ,11 ,9 ,5 ,3 ,36, 49, 64, 65, 66, 69, 88, 90, 95, 100, 101, 102, 103, 104, 105, 106, 107, 108, 109, 110, 111, 112, 113, 114, 115, 116, 117, 119, 120, 128, 129, 139, 140, 143, 146, 159, 162, 163, 184, 190, 191, 194, 198, 199, 212, 214, 215, 216, 221, 223, 225, 227, 228, 230, 231, 232, 233, 234, 235, 237, 238, 239, 247, 252, 253, 254, 257, 258, 261, 264, 265, 268
حقوق الإنسان العالمية103 ,102 ,69 ,66 ,
حماس121 ,119 ,80 ,
حمامي291 ,268 ,264 ,127 ,82 ,81 ,39 ,
حمدان البطمة98 ,
خان يونس252 ,**61** ,**58** ,**53** ,
خط ساخن للنساء ضحايا العنف143 ,
النوع الاجتماعي والتنمية76 ,71 ,70 ,
الهروب الفردي132 ,131 ,115 ,99 ,88 ,66 ,3 ,
الهند227 ,199 ,
الهيئة الدولية للصليب الأحمر11 ,
الوكالة الأمريكية ,92 ,91 ,78 ,71 ,34 ,31 ,7 ,95, 96, 97, 98, 99, 101, 120, 121, 123, 125, 126, 127, 129, 131, 133, 145, 146, 153, 158, 159, 160, 167, 169, 171, 180, 255, 261, 264
الولائية132 ,69 ,
الولايات المتحدة ,101 ,46 ,35 ,32 ,21 ,19 ,105, 106, 110, 111, 118, 122, 197, 198, 201, 202, 203, 204, 210, 217, 221, 247
الولايات المتحدة الأمريكية210 ,201 ,118 ,19 ,
آليات مساءلة186 ,174 ,171 ,157 ,
أمير ما بعد الحداثة206 ,205 ,204 ,5 ,
أنروا7 ,
أنيرا ,152 ,145 ,141 ,124 ,123 ,118 ,64 ,7 ,260
أوكسفام ,142 ,122 ,120 ,76 ,72 ,71 ,19 ,208, 266
ايان سميلي146 ,138 ,135 ,124 ,20 ,
إيرين خان226 ,
إيلان هاليفي233 ,
إيندا190 ,136 ,135 ,86 ,7 ,
بالاتحاد الأوروبي30 ,
بالأزمة الإنسانية8 ,
بالتحالف الصحي الدولي للمرأة (International Women's Health Coalition [IWHC]), 221
بالحداثة الغربية14 ,
بالحقوق الانعتاقية257 ,
بانيتش200 ,199 ,
بحق التدخل90 ,
برامج إعادة الهيكلة24 ,
برامج الإقراض الصغير75 ,71 ,
برامج التكيف الهيكلي212 ,73 ,
برامج التكييف الهيكلي12 ,
برامج الديمقراطية160 ,158 ,78 ,77 ,
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ,77 ,71 ,25 ,11 ,79, 86, 130, 136, 218, 266
برنامج المساعدة المسيحية152 ,
برنامج شعب لشعب30 ,
برهان غليون110 ,
بطرس بطرس-غالي209 ,

عائلات ذات صحة أحسن92 ,
عايشة ,5, 7, 196, 212, 219, 223, 236, 237, 238, 239, 240, 254, 263
عبدو136 ,70, 71, 74, 75, 76 ,
عزام، فاتح291 ,268 ,
علامات التمايز167 ,4 ,
فالاتحاد الدولي لحقوق الإنسان109 ,
فالسويد**46** ,
فرانسوا دوبوا**46** ,(Francis Dubois)
فرنسا118 ,40, 90, 98 ,
فضاء التفاوض16 ,
فوكو135 ,90 ,
فيبر135 ,
قطاع الصحة ,3, 8, 41, 65, 69, 88, 90, 95, 97, 98, 100, 125, 128, 131, 155, 157, 255, 261
قلقيلية51 ,
قيادة كارزماتية168 ,
كالأحزاب9 ,
كالنقابات197 ,
كوسوفو106 ,
كويبك201 ,71, 72, 76, 122, 139 ,
كير131 ,7, 96, 124 ,
كينيا145 ,127 ,
لبرامج إعادة الهيكلة25 ,
لبنان248 ,**54**, **105**, **238**, **239**, **240** ,
لجان الزكاة265 ,
للحركات الاجتماعية الجديدة258 ,
للدمقرطة101 ,29 ,
للشبكة النسوية العربية (عايشة212 ,(
للصحة الإنجابية**255** ,**65**, **93**, **97** ,
للنظرية الداعية للمساواة بين الجنسين " (feminism), 82
للنقابات العمالية203 ,
للوكالة الكندية للتنمية الدولية119 ,
لمؤتمر ريو دي جانيرو247 ,
لمركز أبحاث التنمية الدولي174 ,
لمنظمات حقوق الإنسان109 ,30 ,
لهابرماس181 ,
مؤتمر دربان العالمي المناهض للعنصرية223 ,5 ,
مؤتمر كوبنهاجن الدولي193 ,
مؤتمرا بكين210 ,
مؤسسات أهلية ريعية167 ,
مؤسسة الأرض المقدسة178 ,
مؤسسة التعاون الدانمركية**33** ,
مؤسسة الخنساء179 ,164, 178 ,

خوف من الإسلام225 ,
دائرة التنمية الدولية في الحكومة البريطانية**33** ,
دانيدا**170** ,**30**, **33**, **139**, **142** ,
دراسات ما بعد الكولونيالية15 ,
دمج الرمز67 ,
دير البلح61 ,**43**, **53**, **58** ,
دينا الخواجة67 ,
دينا كريساتي16 ,
ذاتية بينية135 ,(inter-subjectivity)
رأس المال الاجتماعي186 ,4, 176, 178 ,
رام الله ,**1**, **16**, **42**, **52**, **56**, **61**, **86**, **97**, **121**, **132**, **143**, **263**, **264**, **266**, **268**, **291**
رشماوي291 ,105, 114, 268 ,
رفح129 ,**53**, **58**, **61**, **128** ,
ركس براينن33 ,10, 20 ,
رواد أخلاقيين91 ,
ريتا جقمان71 ,
ريد برودي226 ,
ساري حنفي1 ,
سريلانكا190 ,
سلفيت61 ,**52**, **56** ,
سوريا110 ,100 ,
سوزان مبارك219 ,
سويسرا**46** ,
سياتل ,5, 16, 189, 195, 196, 197, 198, 200, 201, 202, 203, 204, 205, 206, 207, 208, 222, 236, 250, 255, 262
سيدا7 ,
سيماد7 ,
شبكة الإعلام المتوسطي" جمستون232 ,"
شبكة المنظمات الأهلية الجنوب أفريقية (SANGOCO), 225
*شبكة حقوق الإنسان العربية*232 ,
شبكة عايشة249 ,192 ,
شبكة مراكز أبحاث السياسات الفلسطينية (الرابطة ,(125
شبكة منظمات التنمية الدولية**46** ,
شتوتغارت ,5, 106, 233, 234, 236, 244, 247, 256
شعب لشعب252 ,33, 129, 148 ,
صناديق التقاعد291 ,268 ,
صندوق الديمقراطية الأوروبي – المتوسطي123 ,
صيادلة دون حدود**46** ,
طوباس61 ,**51**, **55** ,
طولكرم61 ,**42**, **51**, **55** ,

ميااورد (MEAwards), 91
ميشيل فوكو 148, 135, 90, 86, 36, 19, 15 ,
نابلس 291, 268, 244, 172, 61, 55, 51, 42 ,
نادي سييرا (Sierra Club)، 201 ,
نظرية الحداثة 69 ,
نظرية الخيار العقلاني 21 ,
نوراد 67, 30 ,
هالينين 107 ,
هولندا 118 ,
هولوكوست 225 ,
هيئة المساعدات النروجية 30 ,
واتحاد لجان الإغاثة الزراعية **40** ,
والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية 73 ,
والأكراد 224 ,
والأنروا 71, 11 ,
والتعبئة **160, 127, 44** ,
والتمكين 160 ,
والتوجه الإقليمي 229, (regionalism)
والجزائر 100 ,
والجمعية الفلسطينية لحماية وتنظيم الأسرة 143 ,
والجندر 12 ,
والجهاد الإسلامي 119 ,
والشيشان 178, 106 ,
والصحة **95, 92, 66, 64, 45, 43, 41, 15, 3** ,
254, 222, 197, 120, 111, 99
والعراق 110 ,
والقوى الإسلامية والوطنية للانتفاضة 9 ,
والقيادة الكارزماتية 168, 4 ,
والمجلس البريطاني **43** ,
والمجلس التشريعي 264, 81 ,
والمدافعة **263, 256, 158, 143, 81, 77, 44** ,
والمشاريع التكاملية 180 ,
والمملكة العربية السعودية 110 ,
والمنظمة الدولية المناهضة للتعذيب (World Organization Against Torture-OMCT), 109
والمنظمة النرويجية للمساعدة 76 ,
والموقف المسيس 113, 112 ,
والناشطية العابرة للحدود القومية 12 ,
والنفوذ الشخصي 167 ,
والنقابات 264, 233, 156, 150, 16 ,
والوكالة الأمريكية 131, 98, 30 ,
والوكالة السويدية للتنمية الدولية 30 ,
واليابان 198 ,
وبرامج التعديل الهيكلي 176 ,
وبيسان 184 ,
مؤسسة الرقابة على حقوق الإنسان 106 ,
مؤسسة إنقاذ الطفل 74, 71 ,
مؤسسة فريدريش نيومان 245 ,
مؤسسة فريديريش نيومان 241, 148 ,
مؤسسة هنريش بول 120 ,
مؤسسة هينريش بول 244, 144, 121 ,
ماريشيو موريرا 67 ,
مجتمع مدني عالمي 262, 260, 207, 193, 189 ,
مجلس السكان 91 ,
محسن مرزوق 152 ,
مركز التخطيط الفلسطيني 44 ,
مركز دعم ضحايا العنف الجنسي والجسدي 143 ,
مشاريع الحكم العالمي (global governance), 193
مشاريع الدمج الجندري 79 ,
مشاريع النوع الاجتماعي 81 ,
مصر **177, 172, 160, 110, 98, 78, 38, 31** ,
240, 230
معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان 232 ,
مكانة مدير المنظمة 129 ,
مكتب التمثيل النرويجي 30 ,
ملتقى التنمية المتوسطي 244, 229 ,
ملتقى المنظمات الأهلية في المؤتمر العالمي المناهض للعنصرية 223 ,
ملتقى حقوق الإنسان في شتوتغارت 233 ,
ممر المساعدة الإنسانية 90 ,
منظمات الحركة الاجتماعية العابرة للحدود القومية , 260
منظمات حركة اجتماعية عابرة للحدود القومية , 191, 192
منظمات حقوق الإنسان 109, 103, 100, 66, 30 , 110, 111, 112, 113, 114, 115, 116, 140, 146, 232, 233, 253
منظمات غير حكومية ضخمة 145 ,
منظمة أرض الإنسان **46** ,
منظمة التجارة العالمية 198, 197, 196, 16 , 199, 200, 201, 202, 203, 204, 205, 206, 207, 208, 230
منظمة الرقابة على حقوق الإنسان 109, 103 , 226
منظمة العفو الدولية 109, 108, 105, 104, 103 , 112, 113, 225, 234, 235, 253
مهننة السياسة 291, 268 ,
مواطن 268, 265, 16, 1 ,
مواطنة اجتماعية 177 ,
مي جيوسي 16 ,

وصندوق النقد الدولي, 19, 21, 28
وعزت عبد الهادي, 16
وكندا, 198, 202
ولمركز أبحاث التنمية الدولي, 16
ومؤسسة المساعدات المسيحية, **43**
ومؤسسة هنيريش بول, 217
ومركز القانون, **40**, **130**, 145
ومركز فض النزاعات, 143
وملتقى مواطني حوض المتوسط (Forum des Citoyens de la Méditerranée), 233
ونيروبي, 210
وهولندا, **46**, **105**
وولفنسون, 26, 27
ويوخين هيبلر, 16
يونيفيم, 7, 79, 217, 219, 222, 247, 248, 249, 256
وتعزيز القدرة المؤسسية, 134
وثيقة بكين, 214, 215, 217
وثيقة نيروبي, 214, 215
وجميل هلال, 16
وجورج جقمان, 16
وحركة تعايش, 11
وحقوق الإنسان, 8, 12, 15, 31, 64, 66, 76, 78, 101, 117, 143, 144, 162, 191, 194, 197, 215, 260
ودول الاتحاد الأوروبي, 198
وريما حمامي, 16
وزارة الخارجية والتعاون الدولي, **38**
وزارة الصحة, 88, 92, 94, 95, 97, 99, 156, 157, 174
وسليم تماري, 16, 264
وشبكة رين فوريست أكشن (Rainforest Action Network), 201
وصندوق النقد, 19, 21, 22, 23, 27, 28

---

[i] للإطلاع على القضايا المنهجية المتعلقة بهذه الدراسة (المقاربات، العينة ... الخ)، راجع الملحق 1 في نهاية الكتاب.

[ii] لقد ازداد خلال الانتفاضة الثانية عدد الأفراد من أوروبا وشمال أمريكا الذين حضروا لزيارة فلسطين والتعبير عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني، والذين تظاهروا وشاركوا في حمايته. وتتشكل هذه الحماية من التظاهر أمام الحواجز الإسرائيلية، ومرافقة سيارات الإسعاف الفلسطينية، ومرافقة المزارعين في قطف الزيتون، وتسهيل مرور الفلسطينيين على الحواجز. وهناك حوالي 400 شخص ممن حضروا ليقيموا مدة تتراوح بين 10 أيام وشهر منذ دخول الانتفاضة شهرها الثامن عشر. وقد قامت إسرائيل بطرد حوالي ألفي "شاهد" حتى قبل دخولهم إلى مطار اللد، وقد حبست أيضاً 800 منهم. وقد قامت حركة تعايش المؤلفة من الإسرائيليين والفلسطينيين بأعمال عدة أيضاً.

[iii] تفهم العولمة باعتبارها صيرورة أو عملية (process) على أنها مجموعة جديدة من العلاقات التي تهيكل النظام العالمي، وبشكل خاص ترتب من جديد الاقتصاد العالمي، وإعادة توزيع القوة بين الدول والمنظمات الدولية والرأسمال (Ould-Mey, 1996; Auroi, 1992). ولكن لقد دعمت عملية العولمة تاريخياً بمشروع معين من التحديث، الذي يرتكز على زيادة عمليات التمايز والعقلنة في الفضاء الاقتصادي، الذي يغير في الأشكال الاجتماعية المؤسساتية للمجتمع الصناعي (Beck, Giddens & Lash, 1994:26)، وهذا يعود إلى النظام الليبرالي الجديد.

[iv] لخص كلارك وبالاج هاتين العمليتين، حيث سجلا أنه منذ حرب الخليج خف الدعم الخارجي الذي كانت تتلقاه الجمعيات الخيرية، وأن اللجان خسرت تمويلاً أكثر. كما أنهما لاحظا أنه "على الرغم من عدد المنظمات غير الحكومية العملاقة فإن ما يقارب 30-40 منظمة منها تتلقى أكثر من 70% أو 80% من مجموع التمويل الموجه للمنظمات غير الحكومية" (Clark & Balaj, 1994:3). أي بعبارة أخرى، ففي حين كان هناك تقليص عام في حجم التمويل الخاص بقطاع المنظمات غير الحكومية، فإن عدداً كبيراً من المنظمات تهمشت وحصلت أقلية منها على القسم الأكبر من التمويل.

[v] نعني بالحساسية الاقتصادية ضمن الحياة الاجتماعية التأثير الوثيق للاقتصاد في الحياة الاجتماعية.

[vi] في العام 1997، عندما صرح أحد نواب رئيس البنك الدولي لأول مرة بأن التصحر مشكلة اجتماعية وليست فقط اقتصادية، علق جون زيغلر بأنه تم أخذ ذلك بالاعتبار: "فإن هذا لا يعني أن هذه هي بالضرورة سياسات البنك الدولي" وبالنسبة له "يوجد 21 نائباً لرئيس البنك، وحتى يصبح مثل هذا التصريح سياسة رسمية للبنك الدولي، فعليه أن يمر بعملية صنع قرار معقدة داخل هذه المؤسسة" (ENDA Electronic Newsletter no. 12, 1999).

[vii] ولكن إذا ما فهمنا المساعدة بعمومية كبيرة، بما في ذلك برامج بناء الديمقراطية والمجتمع المدني، فمن الواضح أنه لا يوجد تقليص حقيقي للميزانية. وفيما يتعلق بأوروبا، يمكن طرح الادعاء المعاكس، وهو أن المساعدة المقدمة للمنظمات الأهلية قد زادت بالفعل.

[viii] منذ خطاب الرئيس فرانسوا متيران للقادة الأفريقيين في مؤتمر لابول (La Baule) في فرنسا في أيار 1990، اعتاد المانحون علنياً التحدث حول شروط سياسية جديدة سيرتبط توزيع المساعدات بها.

[ix] في الواقع تعتبر الحالة الفلسطينية مثالاً مثيراً للاهتمام وذا أهمية فيما يتعلق بالعلاقات بين المانحين والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية. ويرجع هذا جزئياً إلى تطورها التاريخي الفريد من نوعه. وخلال مرحلة الاحتلال الإسرائيلي المباشر وسيطرته على الأراضي الفلسطينية، أصبحت المنظمات الأهلية مقدم الخدمات الرئيسي الذي تولى دوراً قيادياً في غياب سلطة مركزية. وسنناقش هذا الموضوع بالتفصيل لاحقاً.

[x] مثلاً، أشار أحد مسؤولي اتحاد لجان الرعاية الصحية إلى أنه: "في العام 1989 دخلنا في اتفاقية مع النرويجيين لتطوير مركز صحي. وكانت العلاقة حقيقية وجيدة جداً. كما كانت لنا علاقات مع منظمات أخرى مثل الصليب الأحمر وأطباء بلا حدود ومؤسسات كندية وألمانية وإيطالية. قبل التسعينيات كان التمويل واضحاً، وارتبط بالدعم السياسي للقضية الوطنية، حيث كان يصل من الصندوق المشترك

للأردن ومنظمة التحرير ومن البلاد العربية وبعض الدول الأوروبية التي كانت تدعمنا. عندما بدأت عملية السلام، تبنى المانحون موقفاً واضحاً، حيث اشترط صرف التمويل بدعم عملية السلام وبالتعاون مع إسرائيل" (مقابلة).

[xi] لجمعية المساعدة الطبية للفلسطينيين – المملكة المتحدة برنامج لتحسين مهارات أطقم الصحة الفلسطينية (أطباء وممرضين) بالتعاون مع جمعية الصليب الأحمر ووزارة الصحة منذ العام 1984.

[xii] انظر مركز مراقبة أثر السلام، النشرة الإخبارية نيسان 2001. ؛www.edume.org/news/april01.htm Morena, Elisa. "Israel or Palestine: Who Teaches What History?" *Le Monde Diplomatique*, July 2001. www.en.monde-diplomatique.fr/2001/07/11textbook.

[xiii] www.pna.net/events/textbooks.htm

[xiv] تشمل الدراسة الموضوعات التالية: شكل المنظمة؛ استراتيجيات وسياسات المساعدات من أجل التنمية؛ المجالات والقطاعات التي تحظى بالاهتمام حالياً ومستقبلاً؛ المشاريع التي تم تمويلها في فلسطين منذ العام 1995: طبيعة هذه المشاريع، والمنظمات المحلية المقابلة، والمجموعات المستهدفة، وحجم التمويل، أو المشاركة في التمويل؛ ومعلومات خاصة بالاتصال: محلياً و/أو عن طريق المقر الرئيسي للمنظمة، كما طرحت أسئلة أخرى بصورة غير رسمية حول إعداد الأجندة. وقد أدخلت البيانات التي تم جمعها في قاعدة بيانات تسمح بالحصول على الإحصائيات والتقارير البيانية عن توزيع تمويل المشاريع حسب القطاع والقطاع الفرعي والمنطقة الجغرافية (على مستوى المنطقة والمدينة أو القرية)، ومصادر التمويل والمستفيدين المباشرين وغير المباشرين. كما يمكن من خلال هذه القاعدة الحصول على البيانات في صورة جداول مزدوجة وفقا لثلاثين معياراً مختلفاً.

[xv] مقابلة مع المركز العربي للتنمية الزراعية، رام الله، 17 تموز 1999.

[xvi] قال الكثيرون ممن أجرينا معهم المقابلات إنه مع حلول العام 1990، تراجع تمويل التضامن بشكل مطرد لصالح تمويل من نوع آخر يهدف لدعم عملية أوسلو للسلام. وفيما بعد، صاحب هذا النوع من التمويل الغربي معايير تمويل أكثر تشديداً، وتم توزعه بين السلطة والمنظمات الأهلية (مقابلة مع اتحاد لجان الرعاية الصحية ومقابلة مع اتحاد الجمعيات الخيرية). ولكن لا يوجد دليل إحصائي على نقص التمويل على المنظمات الأهلية.

[xvii] لا يشمل هذا التمويل الإسلامي.

[xviii] لم يكن للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية وجود قانوني في غزة إلا بعد العام، 1967 حيث كانت السلطات العسكرية المصرية قد حظرت إنشاء وتسجيل المنظمات المحلية والاتحادات العمالية باستثناء اتحاد المحامين.

[xix] لتحليل مطول للصحة الإنجابية، انظر الفصل الثالث.

[xx] The poors are bankable

[xxi] لمناقشة تاريخ وبنية التنسيق بين الجهات المانحة وبنيتها، يمكن الرجوع إلى (Brynen, 2000).

[xxii] *Loyalty, exit or voice*

[xxiii] استخدم مصطلحا "النوع الاجتماعي" و"الجندر" للدلالة على المفهوم نفسه. وتكون كلمة "الجندرية" هي الصفة المشتقة من الكلمة المقتبسة من اللغة الإنجليزية "gender" التي كتبت بأحرف عربية "جندر".

[xxiv] مقابلة مع أيلين كتاب، برنامج دراسات المرأة – جامعة بيرزيت.

[xxv] مقابلة مع سهير عزوني – طاقم شؤون المرأة.

[xxvi] مقابلة مع برنامج دراسات المرأة، جامعة بيرزيت.

[xxvii] على عكس غيرها من اللجان، فإن وضع لجنة العمل الاجتماعية المالي أفضل من غيره، وهذا يرجع جزئياً إلى انتسابها لحزب الدولة، فتح.

[xxviii] ذكرت هذه التعليقات إصلاح جاد: مشاكل الحركة النسوية الفلسطينية في التحول الديمقراطي والاستراتيجيات المستقبلية، **أعمال المؤتمر السنوي الخامس لمؤسسة مواطن** المنعقد بالتعاون مع معهد دراسات المرأة بجامعة بيرزيت. رام الله، 1999.

[xxix] يوجد في جنوب أفريقيا 4.7 مليون شخص مصاب بفيروس الإيدز (عن الجريدة الكندية The Globe and Mail الصادرة في 21 نيسان 2001).

[xxx] فرع من العلوم الطبية مختص بتكرار حدوث الأمراض ونقلها للسكان.

[xxxi] الإفراط في استخدام الأدوية العلاجية بسبب وصف محدد لمادة معينة من قبل طبيب معالج يجعل من سن اليأس على سبيل المثال حالة مرضية (Aïach and Delanoe, 1998:241).

[xxxii] ولكن هذا الرقم يخفي أهمية الفرق في معدل الخصوبة الإجمالي بين قطاع غزة، حيث يصل إلى 7.41، والضفة الغربية حيث وصل إلى 5.44.

[xxxiii] انظر إلى تنوع معدلات الخصوبة حسب شكل البيئة الحضرية (على سبيل المثال) وفق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

[xxxiv] أشار أحد قادة المنظمات غير الحكومية إلى: "التركيز على مناطق مثل جنين و قراها. لماذا؟ هل هي سياسة؛ إنهم يتفادون المناطق التي ما زالت الوجهة الإسرائيلية غير واضحة بشأن مستقبلها. تتفادى الوكالة الأمريكية تطوير المناطق (ج) وتلك التي ترغب إسرائيل في إبقاء سلطتها عليها. وبهذه الطريقة سيرغب الناس بالسيطرة الإسرائيلية للحقيقة الأساسية بأنها سوف تقدم لهم خدمات."

[xxxv] يشير حمدان البطمة (1997) إلى أن 12 – 17% من الناس استفادوا من تغطية التأمين الصحي العام 1994، وأن هذه النسبة ارتفعت الآن إلى 55 – 60%، ولكن ما زالت هناك مشاكل. فجزء من زيادة التغطية يعود إلى مزايا السلطة الفلسطينية والموظفين في القطاع العام. ويعود جزء آخر من هذه الزيادة إلى تغطية الحالات الاجتماعية مثل الأسرى والفقراء (تشكل 30% من الزيادة). وتواجه وزارة الصحة الفلسطينية عجزاً بقيمة 65 مليون دولار قابلة للزيادة. ومن القضايا الأخرى عدم القدرة على توفير رعاية ذات نوعية جيدة، ونظام تأمين ملائم إذا استمرت وزارة المالية بفرض سيطرتها على ميزانية وزارة الصحة. وعند الحديث عن هذه النسب، فإن هناك نظام تأمين يغطي نسبة جيدة من الناس، ولكنه، حسب ما قاله العديد من الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات، نظام غير وظيفي على الإطلاق، حيث تتغاضى المستشفيات والأطباء المعينين في نظام التأمين عن الأمراض الخطيرة التي يعاني منها الناس.

[xxxvi] النص يتحدث عن (la rive occidentale)، ومن المتوجب في اللغات اللاتينية للإشارة إلى أسماء العلم استخدام الحروف الكبيرة في بداية كل كلمة من اسم الموقع أو خلافه من أسماء العلم، بحيث تظهر (la Rive Occidentale).

[xxxvii] لهذه المنظمة مجلس، وهو هيئة عضوية، ولكن ليس له دور في عملية صنع القرار التي تظل في يد مجلس إدارة منتقى.

[xxxviii] فمثلاً، بالنسبة لمؤسسة الحق: "عبرت السلطة الفلسطينية عن التزامها بالقانون الدولي وبقانون حقوق الإنسان، وعليه فهي ملتزمة بهما. ويعتبر تنفيذ عقوبة الإعدام بدون ضمان إجراءات قانونية شديدة الحرص، وأكبر عدد ممكن من الضمانات للمتهم انتهاكاً للاتفاقيات الدولية، بما في ذلك المادة رقم 14 من الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية التي تعطي المتهم في قضايا الإعدام الحق في الاستئناف لدى هيئة قضائية أعلى، أو تقديم التماس للعفو أو تخفيف الحكم. كما تم إلغاء عقوبة الإعدام تماماً في 54 دولة (بما فيها إسرائيل في القرارين العسكريين الخاصين بالضفة الغربية رقم 1968/268 و1968/160 تباعاً) عقوبة الإعدام للجرائم "العادية" (AL Haq Press Release, 5 May 2001).

[xxxix] نترجم هنا core funding بـ "تمويل شامل"، وهو يشمل مصاريف إدارية ومصاريف برامج. ولكن يمكن أن نسميه أيضاً "تمويلاً أساسياً".

[xl] استخدم هنا مصطلح "المجتمع"' للدلالة على المصلح الإنجليزي "community" نظراً لعدم توفر ترجمة أخرى بالعربية، ولكن المصلح الإنجليزي "communit" يختلف عن الكلمة الأخرى "society" التي تترجم بالعربية أيضاً بكلمة "مجتمع"، بحيث يكون الفرق أن الأولى تدل على مجموعة معينة من المجتمع تجمعها صفات أو أهداف أو أعمال مشتركة إلى ما غير ذلك من الروابط، في حين أن الثانية أكثر شمولية وتدل على المجتمع ككل أو أفراده كافة.

[xli] يمكن تعريف المشروع على أنه تجميع لوسائل في فترة زمنية ومساحة محددة بغرض تحقيق هدف معين.

[xlii] على سبيل المثال، نشأ جدال في إحدى المنظمات غير الحكومية بين المدير ومجلس الإدارة حول تغيير البرامج بناء على عرض المانحين، وأدى إلى مغادرة المجلس بدلاً من إقالة المدير. ومؤسسة أخرى تعمل في قطاع الصحة تنفذ مشروعاً خاصاً بمختبر حاسوب للشباب ليس له علاقة بالصحة. ولكن هذه الأمثلة تعتبر استثناء للقاعدة.

[xliii] مقابلة مع طاقم شؤون المرأة.

[xliv] مقابلة مع اتحاد لجان الإغاثة الطبية الفلسطينية.

[xlv] مقابلة مع رناد قبج، شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، رام الله، 7 تموز 1999.

[xlvi] انظر مثلاً، اقتسام المسؤوليات، ورشة عمل التنسيق الثانية بين قطاع المنظمات الأهلية الصحية ووزارة الصحة الفلسطينية، كانون الأول 1996، رام الله، مركز السياسة والدراسات الصحية، حوار حول السياسة، عدد 2، 1997.

[xlvii] التقرير السنوي لاتحاد لجان الإغاثة الطبية الفلسطينية، 1996. http://www.upmrc.org/index.htm.

[xlviii] مقابلة مع اتحاد لجان الإغاثة الصحية الفلسطينية.

[xlix] هذا المصطلح هو أنسب من مصطلح "الإسلاميين". ففي فلسطين لا يمكننا وصف الناشطين الإسلاميين رجوعاً إلى أيديولوجيا دينية فقط، ولكننا يجب أن نأخذ بالاعتبار الأيديولوجيا القومية (الوطنية) أيضاً. وينطبق هذا على الكتاب بكامله.

[l] يرتكز القانون الفلسطيني على القوانين الأردنية والمصرية، حيث طبق الأول في الضفة الغربية واستخدم الثاني في قطاع غزة. وقانون الأحوال الشخصية الذي يهم النساء بشكل خاص ويتعامل مع قضايا الزواج والطلاق وحضانة الأطفال يعتمد على الشريعة الإسلامية مثله مثل قانون الأسرة.

[li] أقرت الكثير من المنظمات التي قابلناها بأنهم يعينون موظفين ناطقين باللغة الإنجليزية لإدارة كتابة التقارير والمراسلات مع المانحين. واشتكت منظمات أصغر أخرى من تعقيد عملية كتابة مقترحات المشاريع ومن شروط كتابة التقارير التي يفرضها المانحون. في الواقع، فإن المنظمات غير الحكومية الفلسطينية الأكبر مثل بيسان وغيرها بدأت في عمل تدريب للمؤسسات الأصغر على كتابة مقترحات التقارير وتقنيات كتابة التقارير.

[lii] بالنسبة لمشروع التنمية المجتمعية الذي تطلقه الوكالة الأمريكية حالياً، فإن مرتب المدير المحلي تحدد بـ 6500 دولار أمريكي، ومدير المنظمة الأهلية الأجنبي يتلقى 10000 دولار أمريكي.

[liii] Philanthropic Advisory Service for the Council of Better Business Bureaus, (PASCBBB).

[liv] هناك في الواقع منظمات بين هاتين الطائفتين، ولكننا نهتم بتحديد النوع الرئيسي من فاعلي المنظمات الأهلية فقط، بغرض وضع النخبة المعولمة في سياقها الوطني.

[lv] لمزيد من التفاصيل انظر الفصل الخامس.

[lvi] في الفصل الرابع، والحالة الدراسية الخاصة بالمنظمات النسوية في الفصل السادس.

[lvii] "Phantasmagorical" تعني الانطباع البصري الذي تبدو معه صور الشاشة كأنها تندفع نحو المشاهد بزيادة هائلة في الحجم، وكذلك سلسلة من الأوهام والتهيئات التي تتعاقب في الذهن نتيجة لكابوس أو حمى.

[lviii] (لمزيد من المعلومات حول النقطة الأخيرة، انظر: Nichols, 1999).

[lix] (Khor, 1999b; Press Release, African Trade Network, September 3, 1999)

[lx] See PGA Bulletin, June 1998: www.agp.org.

[lxi] PGA Bulletin, June 2, 1998, www.agp.org.

[lxii] ملاحظة من المترجم: استخدم مصطلح "بزنسي" للدلالة على المصطلح الإنجليزي " business"ليشمل كافة معاني الكلمة الإنجليزية من علاقات تجارية وإدارة شركات وعمل مربح وسمسرة إلى ما غير ذلك مما توحي به الكلمة الإنجليزية.

[lxiii] لقد صرح بطرس بطرس غالي: "لأول مرة في التاريخ، وبناء على دعوة الأمم المتحدة، نجتمع كرؤساء دول وحكومات للإقرار بأهمية التنمية الاجتماعية والرخاء الإنساني للجميع ... يتطلب النجاح الصادق والدائم لتنفيذ اتفاقيات كوبنهاجن تحالفاً بين الفاعلين الاجتماعيين كافة ليعملوا معاً باتجاه تحقيق الأهداف نفسها. الحكومات بحاجة للعمل بالشراكة مع خبراء، وبرلمانيين، والقاعدة الشعبية، والمؤسسات

الدينية، والنقابات العمالية، والشركات التجارية، والمؤسسات الأهلية، لتفيد من مواهبهم وحماسهم. معاً يجب علينا أن نواصل جهودنا الجماعية للمساعدة في تشكيل مستقبل مشترك أفضل للأمم والمجتمعات والشعوب كافة".

[lxiv] مقابلة مع سهير عزوني، طاقم شؤون المرأة.

[lxv] مقابلة مع بعض الباحثين في الدراسات النسوية، بيرزيت.

[lxvi] وثيقة (استراتيجيات نيروبي للتطلع قدماً لتنمية المرأة، الفقرة 9-11).

[lxvii] مقابلة مع سهام سكر، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.

[lxviii] مقابلة مع إنعاش المصري، جمعية المرأة العاملة الفلسطينية.

[lxix] مقابلة مع جمعية المرأة العاملة الفلسطينية والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.

[lxx] مقابلة مع إنعاش المصري، جمعية المرأة العاملة الفلسطينية.

[lxxi] مقابلة مع حنان عاروري، جمعية المرأة العاملة الفلسطينية.

[lxxii] مقابلة مع حنان العاروري، جمعية المرأة العاملة الفلسطينية.

[lxxiii] من الجدير بالذكر هنا هو أن مشاركة النساء العربيات في هذه الشبكة كانت هامشية، هذا إن وجدت على الإطلاق.

[lxxiv] راجع مناقشة مؤتمري نيروبي وبكين في القسم السابق، وانظر للاستنتاجات في هذا الفصل فيما يتعلق بمشكلة اختلاف النوع بين الحركات الاجتماعية القديمة والجديدة.

[lxxv] لا بد من الذكر أن تعميم وصف السياسات الإسرائيلية على أنها أعمال إبادة جماعية تتم بشكل مبرمج ومدروس له غاية محددة سلفاً، وهي نقطة جدالية مختلف عليها في أوساط حقوق الإنسان بما فيها الفلسطينية.

[lxxvi] والتي ضمت جميع المنظمات الفلسطينية التي شاركت في المؤتمر (مركز شمل، ومركز إبداع، ومركز القدس للمساعدة القانونية، ومركز الإرشاد القانوني، ومركز بديل، وعدالة، والجمعية العربية لحقوق الإنسان-الناصرة، وأبناء البلد، ....الخ).

[lxxvii] تنص المادة الثانية وغيرها من المواد على تعليق أو إلغاء اتفاقيات الشراكة نظرياً (يحق لطرف تعليق أو إنهاء تنفيذ الاتفاق في حال حدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان).

[lxxviii] نص البيان الختامي على ما يلي: "علينا أن ندرك اليوم أن أياً من عملية السلام أو احترام حقوق الإنسان لم يتقدم في المنطقة. في الواقع، العكس صحيح. فقد تحطمت عملية السلام في الشرق الأوسط، هذه المنطقة التي هي في مركز هذا النقاش، بفعل سياسات الحكومة الإسرائيلية الحالية التي وضعت المنطقة تحت ضغط خطر وتنتهك الاتفاقات الموقعة منذ أوسلو للفترة الانتقالية، والتي سوف تنتهي بعد أيام قليلة.

إننا نرى أن موت عملية السلام الإسرائيلية العربية والإسرائيلية الفلسطينية يبطئ من عملية شراكة برشلونة بأكملها. ومن هنا، يدعو المشاركون في المؤتمر الاتحاد الأوروبي إلى:

- ممارسة الضغط على إسرائيل لتنفيذ الاتفاقيات التي وقعت عليها منذ أوسلو مع الفلسطينيين؛
- التدخل بالوسائل كافة لضمان انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن الجولان وجنوب لبنان مع وقف فوري للاستيطان وبخاصة في القدس. يجب أن تخضع وضعية المدينة للمفاوضات.
- أن يلزم نفسه بالاعتراف بالدولة الفلسطينية عند إعلانها، وأن يساعد هذه الدولة على تأسيس استقلالها بأقرب وقت ممكن ومساعدتها على ممارسة سيادتها الكاملة".

[lxxix] (يمكن قراء هذه الورقة على موقع www.nisaa.org/conference/beijing.htm).

[lxxx] بعد الاختتام الناجح للمرحلة الأولى من بنيان (1997-1999) أوصى المُقَيِّمون الخارجيون الذين عينتهم المفوضية الأوروبية في صيف 1999 باستمرار عملية بنيان. ويهدف البرنامج الذي اقترحته منظمة فريدريش نيومان إلى "تقوية فاعلي المجتمع المدني في المنطقة العربية للمشاركة بفعالية في التنمية الاجتماعية والتحول الديمقراطي لمجتمعاتها، والمساهمة بالتالي في العملية الأوروبية – المتوسطية". وعلى المستوى الإقليمي، سيتطرق المشروع "لأسلوب الحكم الجيد والمشاركة باشتراك تسع دول (الجزائر، ومصر، والأردن، ولبنان، والمغرب، وفلسطين، وتونس، وسوريا، واليمن)" في عملية التشاور على مرحلة تصميم بنيان. وستكون نتيجة هذا المجهود إنتاج نموذج مفصل "للممارسات المثلى" يتم تطويرها في البلاد التسعة وخارجها. وعلى المستوى الوطني، سيتم تنفيذ ثلاثة برامج للدول، الأول في الأردن (الحد من الفقر والوصول لسوق العمل)، والثاني في لبنان (مشاركة الشباب في الحياة العامة)، والثالث في سوريا (تشجيع مشاركة الناس من خلال تطوير العمل التطوعي).

[lxxxi] (www.womenaction.org/global/reports_2.html)

[lxxxii] التصريح الرسمي الذي أدلى به رئيس الوكالة الأمريكية لاري غاربر، أعلن فيه أن المساعدة ستتوقف إذا قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بإعلان الاستقلال.

[lxxxiii] أصدر اتحاد لجان الإغاثة الطبية الفلسطينية فيلم "ثمن الكرامة"، وأصدرت معهد الصحة العامة في جامعة بيرزيت فيلم "ذكريات طفل".

[lxxxiv] حسب التقييم الذي أعدته اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالتعاون مع مؤسسات إنسانية أخرى في المنطقة، لا يوجد نقص في التوريدات الغذائية حالياً في الأسواق والمحال التجارية، ولكن تتمثل الأزمة في كون بعض

العائلات أصبحت بلا دخل وغير قادرة على الوصول إلى أماكن عملها بسبب الحصار الإسرائيلي حسب نص البيان.

[lxxxv] *UNDP Focus*، نيسان 2001، الجزء 7.1، القدس.

[lxxxvi] On the intifada see (*Middle East Report, 2000;* Hammami and Hilal, 2001).

[lxxxvii] "Self-sufficiency and Survival." Palestinian Civil Society Under Siege (7) The challenge of Agricultural Development. *On the Record, Electronic Link to Civil Society in Palestine,* Vol. 15, No. 7, July 1, 2001.